

تتبيكات المكر

الدور البريطاني الحقيقي في العالم



بقلم: مارك كورتس

ترجمة: نور علاء الدين



شبكات المكر

الدور البريطاني الحقيقي في العالم

مارك كورتس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

6	 مقدمة
8	 لائحة الاختصارات
9	 مقدمة بقلم جون بيلغر
18	 مقدمة الكاتب
24	 الجزء الأول: الدولة الخارجة عن القانون
27	 الفصل الأول: العراق: تجاهل الناس والحفاظ على النظام
87	 الفصل الثاني: أفغانستان: مفهوم اللابشر الجديد
129	 الفصل الثالث: تفسير «الحرب على الإرهاب»
167	 الفصل الرابع: الأخ الكبير، الحليف المفضل
197	 الفصل الخامس: إسرائيل: الوقوف في صف المعتدي
219	 الفصل السادس: كوسوفو: التدخل المعادي للإنسانية
255	 الفصل السابع: الشيشان: التعقيدات المزمنة
287	 الفصل الثامن: سياسة حزب العمال الحقيقية تجاه تصدير السلاح
322	 الجزء الثاني: النخب والاقتصاد العالمي
325	 الفصل التاسع: مقايضة التطور العالمي
353	 الفصل العاشر: تهديد الديمقراطية

الفهرس

- 377 الفصل الحادي عشر: حلفاؤنا، النخب الخليجية
- 397 الفصل الثاني عشر: التاريخ المنسي في الشرق الأوسط
- 415 الفصل الثالث عشر: الدولة التوتاليتارية الأحادية الأيديولوجية
- 433 **الجزء الثالث: فضح التاريخ المخفي**
- 435 الفصل الرابع عشر: الإطاحة بالحكومة في إيران
- 451 الفصل الخامس عشر: التطور الرادع في كينيا
- 471 الفصل السادس عشر: مالايا: الحرب من أجل الدفاع عن صناعة المطاط
- 485 الفصل السابع عشر: غيانا البريطانية: تخطي «الحكومة اللائقة»
- 495 **الجزء الرابع: إنتاج الجهل الواسع النطاق**
- 497 الفصل الثامن عشر: السياسات الخارجية الإثنية وغيرها من الخرافات
- 515 الفصل التاسع عشر: دور بروباجاندا الإعلام
- 529 الفصل العشرون: أندونيسيا: التورط في ملايين الوفيات
- 549 الفصل الحادي والعشرون: تيمور الشرقية: تسهيل ولادة البلد الجديد
- 563 الفصل الثاني والعشرون: ديبغو غارسيا: اجتثاث الناس من التاريخ
- 583 الفصل الثالث والعشرون: التحديات القادمة

مقدمة

إنَّ الغرب ذو وجوهٍ عدَّةٍ يمكن تناوله من زوايا ووجهات نظرٍ مختلفة، ربما تتوافق في ما بينها أو تتخالف، فالغرب السياسي غير الغرب الفلسفي كما أن الاجتماعي أو الثقافي غيرهما أيضاً، طبعاً، مع وجود دوائر مشتركة في ما بينها، عدا إشراكها في كثير من الأسى والمباني التي اعتمدت عليها حضارة الغرب. إنَّ الدارس للغرب لا بد أن يلاحظ وجوه الغرب المختلفة وأن يأخذها بعين الاعتبار ليتم تفكيكها وفق آليات ومناهج تتحمل جميعها عبء تأسيس علم الاستغراب، ومن دون هذا التفكيك سوف لا نتعرَّف على الغرب إلا لماماً.

جاء هذا الكتاب ليقارب الغرب من وجهة نظرٍ سياسيَّةٍ مع تسليط الضوء على إحدى أهمِّ الدول الأوروبيَّة وهي بريطانيا التي رغم قلَّة مساحتها لعبت دوراً كبيراً ومدمراً في الشرق.

يحاول المؤلف البريطاني والصحفي والباحث الأسبق في المعهد الملكي للشؤون الدوليَّة مارك كورتس أن يكشف أقنعة بريطانيا في كيفيَّة تعاملها مع بعض دول الشرق بما يتوافق مع مصالحها الإمبرياليَّة على حساب مصالح تلك الشعوب، حيث اعتمد على وثائق وإحصاءات رسميَّة ومعتمدة، وبين مدى عبث بريطانيا وتلاعبها بتلك الدول من خلال شبكةٍ واسعةٍ من المكر والخديعة.

علماً بأن هذه الشبكة الواسعة لم تقتصر على دول الشرق، بل عمَّت خديعتها المجرَّمة لوجه بريطانيا أمام شعبيها وسائر الشعوب الأوروبيَّة من خلال استغلال وسائل الإعلام الكبرى وتقديم دراسات وتقارير مأكرة، وهذا ما كشفه المؤلَّف بوضوح أيضاً في كتابه الآخر ((التاريخ السري لتأمّر بريطانيا مع الأصوليين)).

هذا النموذج الذي يقدمه المؤلف للقارئ، وهذا المنهج وهذه السياسات الغاشمة لا تقتصر على بريطانيا فحسب، بل لو أمعنا النظر وتوصلنا إلى الوثائق السرية لرأينا أن جميع الدول الغربية التي لها سطوة إمبريالية ولها تعامل مع الشرق لا تختلف عنها في سياساتها العامة، ولو أمطنا اللثام قليلاً عن البريق الإعلامي الهائل الذي سخرته هذه الدول لصالحها، وألقينا نظرة فاحصة لما وراء الستار؛ لرأينا عجباً.

ونحن إذ نقدم هذا الكتاب للقارئ العربي، ندعوه للمزيد من التبحري لا يقع فريسة هذه الدول ولا ينخدع بسياساتها ووعودها، إذ إن وراء الأكمة ما ورائها.

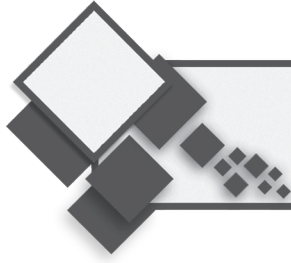
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الميامين.

النجف الاشرف

1440 هـ صفر الخير

لائحة الاختصارات

الإتفاقية الإستثمارية المتعددة الأطراف	إ.إ.م.أ.
الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات	إ.ع.ت.خ.
الأراضي المحيطية البريطانية الهندية	أ.م.ب.هـ.
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	ب.أ.م.ت.
الحزب الشيوعي الأندونيسي	ح.ش.أ.
حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة	ح.م.ف.م.ت.
شركة النفط الإنكليزية الإيرانية (لاحقاً BP)	ش.ن.ب.إ.
صندوق النقد الدولي	ص.ن.د.
لجنة الشؤون الخارجية	ل.ش.خ.
منظمة إتفاقية شمال الأطلسي	م.إ.ش.أ.
مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية	م.أ.م.ت.ت.
منظمة التجارة العالمية	م.ت.ع.
مجلس الشيوخ الأفريقي الوطني	م.ش.أ.و.
مؤسسة عابرة للحدود	م.ع.ح.
منظمة غير حكومية	م.غ.ح.
هيومن رايتس واتش	ه.ر.و.
الهيئة العليا لإغاثة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة	ه.ع.ل.أ.م.
وزارة التنمية الدولية	و.ت.د.
وزارة التجارة والصناعة	و.ت.ص.



مقدمة بقلم جون بيلغر

في العام 1989 كان مارك هيغسون هو المسؤول عن الملف العراقي في وزارة الخارجية البريطانية. في تصور ما، قد يكون الهجائي الكبير دنيس بوتير قد استحضر أنّ هيغسون قد جلس خلف علمٍ عراقيٍّ صغيرٍ ومباشرةً بالجهة المقابلة من المسؤول عن الملف الإيراني الذي هو بدوره كان يجلس خلف علم آية الله. عندما التقيت بهيغسون منذ عدة أعوام خلت، شرح لي هذا الأخير كيف أن الوزراء وغيرهم من المسؤولين كانوا يكذبون بصورةٍ ممنهجةٍ على البرلمان بشأن شحنات السلاح غير الشرعية المتجهة إلى العراق. كان يقول: «مسودات الرسائل التي كنت أكتبها للعديد من الوزراء كانت تقول بأن شيئاً لم يتغير، كان الحظر على بيع السلاح البريطاني للعراق لا يزال على حاله».

سألته: «أكانت تلك الحقيقة؟»

«كلا، لم تكن الحقيقة»

«وهل كان رؤساؤك في العمل على علمٍ بعدم مصداقية ذلك؟»

«أجل، فإذا ما كان يجب عليّ أن أكتب مسودة رسالة ردّاً على رسالة وصلت من أحد أعضاء البرلمان للسيد ميلور أو السيد والدغرايف (وزيرا الخارجية في ذلك الحين) كنت أحرّر الكلام المتفق عليه. ولكنهم كانوا على درايةٍ بأن الأمور تغيّرت. كما وكنت أحرّر الردود على الرسائل التي كان يرسلها البعض من العامة الذين كانوا قلقين بشأن ما كان يقوم به صدام حسين من إعدامٍ بالغاز بحق المواطنين الأكراد في حلبجة، وكانوا يريدون أن يعرفوا ماذا تفعل الحكومة حيال ما يحدث. ولقد رأى الكثير من أعضاء البرلمان والعامة أن صفقة التبادل التي أجريناها مع العراق والتي بلغت قيمتها آنذاك مبلغ 340 مليون جنيه استرليني [على أثر مجزرة حلبجة] كانت أمراً مشيراً للاشمئزاز».

أجبت قائلاً: «كنت أنت وزملائك في وزارة الخارجية على دراية بأن السلاح البريطاني كان يتجه بصورة غير شرعية إلى العراق. أليس هذا صحيحاً؟»

«أجل، أجل. لقد كنا نعلم تمام المعرفة أنه يتم استغلال الأردن [باعتباره نقطة عبور إلى العراق]... فكما تعرف، النظرة التي كانت سائدة عن العراق في ذلك الحين هي أنه بمثابة الجائزة الكبرى».

«إذاً ما هي نسبة الحقيقة التي كنتم تخبرون بها العامة من الناس؟»

«كنا نقدّم الحقيقة للناس بالقدر الذي كنا نستطيع تقديمه، علماً أننا كنا نخبرهم بالأكاذيب البحتة^[1]».

في خلال التحقيق العام الذي جرى عام 1994 بشأن فضيحة بيع الأسلحة للعراق بطريقة غير شرعية، أثنى اللورد جاستيس سكوت، رئيس المحكمة، على نزاهة هيغسون، في خطوة نادرة من نوعها. أخبر هيغسون المحكمة آنذاك أن مؤسسه السياسة الخارجية البريطانية ليست سوى «ثقافة قائمة على الكذب».

يعتقد تيم لاكستون، وهو أحد المحررين المساعدين في تحقيق سكوت وواحد من القلائل الذين كانت لهم فرصة سماع ما يقرب من جميع الأدلة، بأن حدود اختصاص سكوت كانت قد سمحت له بأن يقود تحقيقاً مفتوحاً وواسع النطاق بكل ما للكلمة من معنى، قائلاً بأنه كان قادراً على توريط «المئات» في التحقيقات الجنائية، مضيفاً

[1]- المقدمة الأولى.

- في مسودة تقرير اللورد جاستيس سكوت حول التحقيق بشأن الأسلحة المرسلة إلى العراق (الذي تم تسريبها ونشرها)، اتهم سكوت وويليام والدغرايف، الذي كان يحتل آنذاك منصب وزير الخارجية، بأنه كان يكتب الرسائل «بطريقة كانت تميل نحو تضليل القراء بشأن طبيعة السياسة المتبعة في ما يخص توريد وبيع الأسلحة إلى العراق... مما لا شك فيه أن السيد والدغرايف كان حينذاك في موقع يسمح له بمعرفة طبيعة هذا الموضوع». في النسخة الأخيرة تحت عنوان Inquiry into the Export of Defence Equipment and Dual-Use Goods to Iraq and Related Prosecutions (التحقيق بشأن تصدير المعدات الدفاعية والسلع الثنائية الاستخدام إلى العراق والمجازر المتعلقة بها) (HMSO، لندن، 1996)، نلاحظ التغيير التالي في النص: «كان السيد والدغرايف في موقع يسمح له بمعرفة طبيعة ما يجري، وعلى الرغم من ذلك وافق على أنه لم يكن ينوي بأن تكون رسائله مضللة وهو لم ينظر إليها من هذا المنظور». كان قد سُمح لوالدغرايف وغيره من المسؤولين أن يقرؤوا الأحكام التي أصدرها سكوت بشأنهم ونجحوا في أن يطالبوا بتغيير المحتوى.

بأن هذه التحقيقات «كانت لتضم رموزاً سياسية كبيرة والكثير من الموظفين الكبار في المناصب العامة من وزارات الخارجية، والدفاع، والتجارة والصناعة... بمعنى آخر رأس الهرم في الحكومة البريطانية».

قدّم كلٌّ من سكوت وهيغسون لنا صورةً حول طبيعة القوى العظمى جعلتنا للمرة الأولى نرى فيها هذه القوى على أنها همجيّة وكاذبة، فلقد أثبتت الإمبريالية البريطانية أنها فريدة من نوعها ولا مثل لها في ما يتعلق بالعمل على تقديم نفسها بصورة المفضل والحكيم وقبل كلّ شيء النزيه، وحتى أنها هبة من الله على الإنسانية. على ما يبدو أنه مع كلّ جيلٍ يأتي معه خرافاته الخاصة به. ولكن ما يمكن أن يتسبب بالصدمة لدى الناس هو أنّ الحقيقة تكمن خلف العكس من ذلك تمامًا. كتب الكاتب الأميركي الحكيم دريسدن جايمس يقول: «على قدر ما نصدّق الكذبة تأتي أولى أمارات الشك بها، ما أربك الناس بالفعل ليس حقيقة أن الأرض دائرية، بل ما أربكهم هو أنّها لم تكن مسطحة. عندما يجيد القيمون أن يقدموا للناس شبكة محكمة من الأكاذيب التي لا تثير الريبة على مدى الأزمنة، عندئذ تبدو الحقيقة على أنها مستحيلة وبعيدة كلّ البعد، ويظهر الناطق بها وكأنه مجنون متوهم».

وعليه، فإن كتاب مارك كرتيس الذي صاغه بكلّ ذكاء والذي يثير الحماسة ويحرك المياه الراكدة ويكشف الغطاء عن الكذب بالكامل، طبقة بعد طبقة وقطعة وراء قطعة. فمنذ أن أصدر نعوم تشومسكي كتابه (Deterring Democracy) ردع الديمقراطية لم يخرج أحد ليفضح المستور بهذا الشكل، بحيث يأتي كتابه في الوقت المناسب تمامًا له. وعلى خلفية أحداث أيلول 2001، سوف تظهر الحقائق التي تقدمها الصفحات التالية على أنها أبعد ما يكون عن المستحيل لعدد هائل من الناس ممن باتوا اليوم على دراية بشأن جشع وتحكّم سياسات القوى العظمى في خضم الأحداث الطارئة حاليًا. باتت هذه الفئة من الناس على اطلاعٍ باستغلال عصابة جورج بوش الابن وطوني بلير العظيم لأحداث أيلول 2001 إلى جانب العدوان غير المبرّر على العراق. في نفس الوقت الذي أخط فيه هذه الكلمات، تعلو فيه الأصوات الساخرة من ادعاءات

بلير وبوش بشأن وجود علاقات تربط ما بين العراق والقاعدة، متسلحين بها من أجل تبرير الهجوم الذي يقودانه ضد العراق، وذلك بعد أن قامت وكالات الاستخبارات التابعة لهما بدحض هذه الإدعاءات وتكذيبها، ولكن طوني بلير استطاع تغيير ذلك بفضل «الحجة الأخلاقية» التي قدمها تبريراً للهجوم، والتي استهزأ بها عدد لا يستهان به من العامة، الذين كانوا على اطلاع بشأن مئات آلاف الأرواح التي أزهقت بسبب الحصار الذي قاده كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ضد العراق. أضف إلى ذلك، أن العديد باتوا يرون في الوعود الإنجيلية التي قدمها بلير والتي التزم من خلالها «بحكم العالم بأكمله من جديد» نوعاً من الإمبريالية: وهي كلمة ظلت حتى الوقت القريب غريبة ولا يُعرف لها أصل في المعجم ويرفض المحافظون وحتى الليبراليون المرور عليها أو النطق بها.

يمكن للذين لطالما سعوا لرفع راية الكلمات النبيلة عالياً من طراز الديمقراطية والحرية والسلام والأمان على ساحة فسادهم ودعايتهم الإمبريالية أن يستجمعوا الشجاعة من هذه الصفحات القادمة. هنا يمكنهم أن يقرؤوا الحقيقة تروى بالفم الملائن نقلاً عن السجلات الرسمية التي استطاع كورتس أن يستجمع خفاياها المغلقة ونواياها المقصودة. فأنا لا أعرف مؤرخاً غيره ممن استطاعوا أن يغوصوا في أعماق ملفات السياسة الخارجية البريطانية بهذه الطريقة العاصفة. لطالما كانت غالبية هذه المستندات متوفرة للعوام، وأنه لمن المخزي بالنسبة للصحافة التي تمتلك أن تكتب أولى مسودات التاريخ، أن تنشر هذه الحقائق للمرة الأولى.

يأتي كتاب شبكات المكر للكاتب مارك كورتس تبعاً بعد مؤلفيه (The Ambiguities of Power) (التياسات السلطة) و (The Great Deception) (الخداع الأكبر)، وهما كتابان اعتبرا عند نشرهما علامة فارقة في هذا المجال، ولكنهما لم يلقيا الاهتمام اللازم، ولم يكن ذلك خطأ الكاتب، مما يجعل الآن وصوله إلى الشهرة أكثر من مرحّب به. أنا شخصياً ممتنٌّ جزيل الامتنان لمارك كورتس على ثمره أبحاثه، ولا سيما بشأن أندونيسيا، فلقد كان هو أول من فضح تورط الحكومة

البريطانية في حمام الدم الذي أغرق البلاد وأتى بالجنرال سوهارتو إلى الحكم بين عامين 1965 و 1966 (راجع الفصل العشرون). لقد استخدم مصطلحاً رائعاً موظفاً من خلاله السخرية السوداء، ألا وهو مصطلح «اللابشر»، والذي تبنيته شخصياً في معرض وصف الضحايا الذين قضوا بسبب إرهاب الدولة الغربية: على سبيل المثال؛ اللابشر الذين بلغ عددهم 20.000 والذين ماتوا في أثناء الهجوم الأميركي المدعوم من بريطانيا على أفغانستان في شهر تشرين الأول من العام 2001، الذين قلما - إن لم نقل مطلقاً - يقارنون بموت 3.000 ضحية ممن قضوا في أيلول 2001. الموت الأميركي يستحق أن نحزن عليه، بينما الموت الأفغاني لا يستحق، فهم لابشر، تماماً كما العراقيين الذين اعتبرت مادلين أولبرايت أن موتهم «يستأهل».

وفي مكان ما على رأس اللائحة الطويلة التي يخصصها للابشر من ضحايا السياسة الخارجية البريطانية، يأتي كورتس على ذكر 1500 شخص من ألويس الذين تم - وهنا أستخدم المصطلح الرسمي - «نزعهم» من أرضهم الواقعة على واحدة من جزر أرخبيل تشاغوس المنتشرة في المحيط الهندي، وذلك في عام 1966 على يد حكومة هارولد ويلسون. جرى هذا الإخلاء الذي كان يفتقد كل أنواع الرحمة بسرية تامة حتى يتم التمكن من تسليم الجزيرة الكبرى في الأرخبيل - ديبغو غارسيا - إلى القوات العسكرية الأميركية، وهو ما كان «عرضةً لكذبةٍ ممنهجةٍ تمسكت بها سبع حكومات بريطانية على مدى ما يقرب من أربعين عاماً»، وفق ما يصف كورتس. حتى إن وزارة الخارجية أنكرت أن تكون الجزيرة مأهولةً من الأصل. أما اليوم، فتخضع جزيرة ديبغو غارسيا لسيطرة القوات الجوية الأميركية التي يتخذ منها طياروها منصة عبور من أجل الطواف حول الشرق الأوسط وتفجيرها. قليلة هي المعلومات الواردة حول مصير أهلها، فدائماً ما يشير مذيعو الأخبار على قناة بي بي سي إلى جزيرة ديبغو غارسيا على أنها «غير مأهولة».

في الفصل الثالث وفي معرض «تفسير «الحرب على الإرهاب»، يقول كورتس: «يُعتبر تقديم بريطانيا على أنها داعمةٌ للإرهاب على أنه تضادٌ لفظيٌّ في إطار الثقافة

السياسية الرائجة، وتافهٌ بقدر اعتبار أنه يجب اتهام طوني بليز بجرائم الحرب. ومع ذلك فإن إرهاب الدولة يعتبر أكثر فئات الإرهاب خطورةً في عالم اليوم حتى الآن، فهو المسؤول عن غالبية أعداد القتلى الذين يسقطون في العديد من البلدان وبذلك تفوق أعداد ضحاياه أعداد ضحايا المجموعات الإرهابية «الخاصة» من أمثال تنظيم القاعدة. كما ونجد أن من أسوأ المعتدين في العالم هم من الحلفاء الأساسيين لبريطانيا، ولا شك، أنه وبالنظر إلى أي اعتبارٍ منطقيٍّ، نجد أن بريطانيا هي واحدة من الداعمين الرئيسيين للإرهاب في عصرنا الحالي، ولكن هذه الفكرة البسيطة لا يأتي أحدٌ من رواد الثقافة السياسية الرائجة على ذكرها.

مما لا شك فيه أن ما قاده حكومة بليز من «حرب على الإرهاب» يجعل منها أضحوكةً، تمامًا كما أي تابع يحمل السلاح ويقف في صفٍّ جورج بوش الابن. بالنسبة إلى النخبة المثقفة الأميركية والبريطانية - إن لم نقل بالنسبة إلى العامة يبدو وكأن ثمة وهمٌ كبيرٌ - إن كان أخلاقياً أو فكرياً - يحوم حول هذا الواقع. ففي إحدى المناسبات وصف ريتشارد فالك، وهو أستاذٌ محاضرٌ بالعلاقات الدولية في جامعة برينستون، كيفية الترويج للسياسة الخارجية الغربية في وسائل الإعلام من خلال أسلوبٍ يعتمد «إعطاء الحق للذات عبر الشاشة الأخلاقية والشرعية الأحادية التركيز والتي تُقدم الصورة الحسنة عن القيم الغربية من خلال إلباسها لبوس البراءة والوداعة، وهو الأمر الذي يفسح المجال أمام حملةٍ من العنف غير المحدود وتعطيها المبررات.» وكما يشير كورتس، ففي بريطانيا والولايات المتحدة، يمكن لما تضطلع فيه وسائل الإعلام بلا هوادةٍ من نشر أجنداتٍ مخفيةٍ وعنيفةٍ والنطق باسمها أن يحدث فرقاً بين الحرب والسلام وبالنسبة إلى اللابشر، بين الحياة والموت. من وجهة نظري الخاصة، فإن امتلاك كبريات المؤسسات الإعلامية والصحف على جانبي المحيط الأطلسي لا يساهم تماماً في نشر هذه الأجندات وأكاذيب الحكومات والنطق باسمها، بل عوضاً عن ذلك يساهم في فضحهم ووضعهم أمام التحديات، إذ كادت أن تضعف هذه الوسائل الإعلامية موقف بوش وبليز في معرض هجومهما على العراق.

يسلط كورتس الضوء على هذه الوسائل الإعلامية الماكرة في القسم الأخير من كتابه هذا «إنتاج الجهل الواسع النطاق»، حيث يصف الرقابة الخبيثة باعتبارها حذفاً «يروج لمفهوم أحادي... لفكرة الإحسان البديهي من جانب بريطانيا. غالباً ما تروج التقارير والتحليل السائدة بهمة عالية لفكرة أن بريطانيا ترعى المبادئ العالية - ديمقراطية، سلام، حقوق الإنسان، التنمية - في إطار سياستها الخارجية، أو على الأقل لا تطرح أي تساؤلات حول هذه الفكرة.» ببساطة فإن الجميع يغفل عن الحقيقة.

بصرف النظر عن العداون الحالي الذي يشهده العراق، فإن التدخل العسكري الوحيد الذي قامت به القوات البريطانية على مدى الخمسين عاماً المنصرمة والذي كان عرضةً للانتقادات أو على الأقل التشكيك من جانب التيار العام كان غزو مصر في العام 1956، والسبب في ذلك هو أن النخب البريطانية انقسمت في ذلك الوقت حول ما تمّ التعارف عليه باسم «أزمة السويس». ولسخريّة القدر، عمّ الصمت في العام 1965، عندما أمّنت الحكومة التي كانت آنذاك بيد حزب العمال السفن الحربية والمؤن اللوجستية والمخابرات الكافية، لكي تدعم استيلاء الجنرال سوهارتو على السلطة في أندونيسيا وما استتبع ذلك من حمام دم أغرق البلاد. بكلّ بساطة تمّ تجاهل ما يقرب من مليون أنسان لا قوا مصرعهم قتلاً آنذاك حينما روجت عناوين الصحف قائلةً بهزيمة الشيوعية واستعادة «الاستقرار». وبعد سنوات، أخبرني مبعوث البي بي سي إلى جنوب شرق آسيا آنذاك، رونالد تشاليس: «في سورابايا تمّ رش الجثث بالمياه في باحات القنصلية البريطانية للتخلص منها، كما انطلقت سفينة حربية بريطانية محملةً بالجنود الأندونيسيين متجهة صوب مضيق مالاکا لكي يتمكنوا من المشاركة في هذه المجزرة الرهيبة... كان ثمة اتفاق، على علمك. لقد اضطلع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إرساء نظام سوهارتو، إذ إن سوكارنو كان قد طردهما من قبل وإذ ذاك كان سوهارتو مستعداً لإعادتهما، ذاك كان الاتفاق.» في ذلك الوقت أحد لم ينشر هذه المعلومات. «لقد شكّل الأمر انتصاراً لصالح البروباغندا الغربية، كانت مصادر البريطانية تدعي بأنه لم يكن لها أيّ علم بما يجري من أحداث، ولكن على العكس، لقد كانوا على دراية بذلك...»، أضاف تشاليس.

في أثناء اجتماع حزب العمال الذي انعقد في العام 2001، أعلن طوني بليز عن «التزامه الأخلاقي» تجاه العالم، حيث قال: «ها أنا أعلن أمامكم، في حال أن الأوضاع في رواندا عادت إلى ما كانت عليه في العام 1994، حيث تم ذبح مليون شخص بدم بارد، فإن واجبنا الأخلاقي سيحتم علينا التدخل». وفي اليوم التالي نُشر هذا التصريح في جميع الوسائل الإعلامية من دون أن يأتي أي صحفي على ذكر أن الحكومة البريطانية كان لها اليد الطولى في عمليات الذبح التي شهدتها رواندا ويذكر الشعب البريطاني بالحادثة. يشرح كورتس كيف أن الحكومة البريطانية «استخدمت ثقلها الدبلوماسي من أجل الحدّ قدر الإمكان من عديد القوات التابعة للأمم المتحدة التي كان من الممكن أن تمنع وقوع عمليات الذبح، بحسب الضباط العسكريين الذين كانوا متواجدين على الأرض. كما وعمدت إلى ضمان تأخير مخططات التدخل الأخرى، وهو الأمر الذي كان بمثابة الضوء الأخضر الذي تلقّفه القتل في رواندا في إشارة لاستكمال عملياتهم. أضف إلى ذلك أن بريطانيا رفضت تأمين الإمكانيات الكافية التي تسمح لدول أخرى لتتدخل هناك، في حين كانت لا تفتأ تلوم افتقار الأمم المتحدة لهذه الإمكانيات. في تلك الأثناء بذلت بريطانيا جهدها لكي تمنع الأمم المتحدة من استخدام عبارة «إبادة» حتى لا يتحتم على هذه الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك من خلال استخدام الضغوطات الدبلوماسية على الآخرين من أجل ضمان عدم تحقق ذلك. «مرة أخرى، ولا كلمة واحدة من هذه الأحداث ظهرت في وسائل الإعلام في ذلك الوقت».

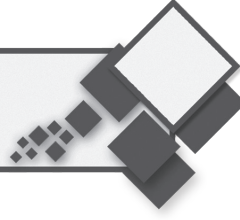
الدعم البريطاني لعصابات التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وأنظمة فرق الموت في أميركا الوسطى، والتخلي البريطاني عن الشيشان في روسيا وعن الأكراد في تركيا، إلى جانب تاريخ بريطانيا الطويل في الإرهاب في الشرق الأوسط، بدءاً من استخدام الغاز السام إلى القنابل العنقودية واليورانيوم المنضب؛ كلها أمور انتهى بها المطاف في ثقب الذاكرة، كما يحلو لجورج أورويل أن يطلق عليه. ثم يأتي كورتس على وصف واحدة من أكبر الأعمال الإرهابية التي وقعت في أعوام الثمانينيات، وهي حادثة تفجير السيارة في بيروت التي وقعت في العام 1985 خارج أحد المساجد

مما أدى إلى وقوع ثمانين من الرجال والنساء والأطفال وخلف ما يزيد عن مائتي جريح. كان الهدف من وراء هذا التفجير قتل السيد فضل الله، أحد القادة الشيعة، ولكنه نجا. إلا أنه لم يتم يوماً تداول أسماء المسؤولين عن هذا التفجير في وسائل الإعلام الرئيسية، - وهم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والمخابرات السعودية وجهاز المخابرات السرية البريطانية.

باتت الدروس ملحّة جدًّا في عام 2003، ففي الوقت الذي أخطّ فيه كلماتي هذه، تخطى سكرتير وزارة الدفاع البريطاني جيفري هون الحدود من خلال تهديده، بشيء ما يشبه التبجح والتكبر، باستخدام الأسلحة النووية ضد دول لا تمتلك الأسلحة النووية، إلى ذلك، يكتب كورتس بشأن السياسة التدخلية العسكرية غير العادية التي تنتهجها حكومة بلير، قائلاً بأنهم «يرسلون إشارة واضحة المعالم إلى الآخرين: أيّ نظام يعقد النية على الوقوف في وجه الغرب أو ربما أيّ دولة أخرى تتعامل بجديّة بشأن اتباع نمط مستقلّ للتنمية بات عليها الآن أن تشتري الأسلحة النووية. وفي حال أن إحدى الدول لا تمتلك هذه الأسلحة فهي بذلك تكون عرضةً للتهديد بالدمار والشرذمة، تمامًا كما حدث في أفغانستان ويوغسلافيا والعراق... ما لا شك فيه هو أن هذه الدروس يقدّمها كلّ نظام قمعيّ حول العالم، هذا ما عدا المجموعات الإرهابية وربما بعض الحكومات المعتدلة أيضًا، لم لا!»

أما بالنسبة إلى الباقيين منا، فإن الدرس الذي يتوجب علينا أن نستخلصه من هذا التاريخ العظيم هو أن ثمة عدو للعقل والسلام في الشؤون الدولية ممن تمكنا مسبقًا من تحديده، يتربص بنا غير بعيدٍ عنا، ونحن فقط من بيده مفتاح الحل له.

مقدمة الكاتب



منذ تمكن حزب العمال الجديد من الوصول إلى السلطة في عام 1997، ووزراؤه لا ينفكون عن تقديم الادعاءات غير العادية حول مدى أخلاقية السياسات الخارجية التي يعتمدونها على اعتبار أنهم عازمون على أن يصبحوا «قوة الخير في هذا العالم». مع العلم أن التاريخ البريطاني لم يشهد يوماً هذا النوع من أنواع التناقض بين ادعاءات الحكومة والسياسات المطبقة على أرض الواقع.

والواقع يقول أن بريطانيا في ظل حكم حزب العمال الجديد لا تمثل سوى انتهاكٍ ممنهجٍ للقانون الدولي والمعايير الأخلاقية في إطار السياسات الخارجية التي تعتمد عليها وبالتالي فقد أصبحت دولةً خارجةً عن القانون. ولا ننسى أن بريطانيا هي حليفٌ رئيسيٌ لعددٍ من الأنظمة القمعية في العالم التي لا تنفك تغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان لا وبل قد تشارك فيها بفاعلية أحياناً. في إطار ما يسمى بالـ «حرب على الإرهاب»، تعتبر بريطانيا واحدةً من أكبر المدافعين عن إرهاب الدولة والداعمين له، مما يمارسه حلفاؤها المسؤولون عن كميةٍ من الجرائم تتخطى ما ارتكبه تنظيم القاعدة أو غيره من المنظمات التي تشكل التهديد الجدي. وفي عصر العولمة الذي نعيش فيه، تبرز بريطانيا في ظل حكم حزب العمال باعتبارها رائدة أيديولوجية الاقتصاد الأصولي الذي يُروج لسيطرة شركات الأعمال الكبرى المتزايدة على الاقتصاد العالمي.

يزيد كتاب شبكات المكر من قتامة هذه الصورة، فالناس في بريطانيا يجهلون تماماً ما كان يدور وما هي الصفقات التي كانت تتم باسمهم، هم حتى يجهلون أن السياسات التي تتبعها الحكومة تستخف بمصالحنا، فالسواد يلف أعين الناس ويجعلهم غير قادرين على أن يدركوا تمام الإدراك حقيقة الدور البريطاني في العالم، وذلك بسبب النظام الأيديولوجي الذي تسيطر عليه بصورة مبدئية وسائل الإعلام الرئيسية، والذي يتقبل بكل ببساطة وسلاسة خطاب حزب العمال الجديد لأسباب أخلاقية.

أما حالياً فالسياسات الخارجية البريطانية ليست فقط منافيةً للأخلاق، إنما أيضاً تعرض الشعوب للخطر بما فيهم الشعب البريطاني، إذ تساهم هذه السياسات في جعل العالم مكاناً غير آمن أبداً، وفي فقدانه للعدل والمساواة بحيث يصبح المكان الأمثل لانتهاك حقوق الإنسان. ما لا شك فيه أنه في عالم ما بعد أحداث أيلول أصبح الخطر المحقق الذي تشكله المنظمات الإرهابية على شاكلة تنظيم القاعدة بشخص أسامة بن لادن، أمراً ملموساً لا يمكن التغاضي عنه، ولكن الخطر الأكبر الذي يترصص بشعبنا لا يأتي إلا على خلفية السياسات الخارجية التي تنتهجها حكومتنا إلى جانب حليفنا الأساس المتمثل في الولايات المتحدة الأميركية. لذا فمن مصلحتنا أن نمارس الضغوطات على الحكومة البريطانية من أجل أن تجري الإصلاحات الجذرية وتعدل في الدور الذي تلعبه في العالم.

علماً بأن ادعاءات حكومة بلير غالباً ما تكون خارجةً عن حدود المنطق، فعلى سبيل المثال تحدث الوزير الأول للشؤون الخارجية من حزب العمال روبين كوك عن «إيلاء حقوق الإنسان كل الاهتمام اللازم ضمن السياسة الخارجية» وشدد على «البعد الأخلاقي» الذي تتمسك به السياسة الخارجية بعد شهر واحد من توليه المنصب. كما ولم يقصّر بلير في الوعد بالمساهمة في محو آثار «الجرح الذي أصاب الضمير العالمي» في إشارة منه إلى الفقر والنزاعات التي تلف القارة الأفريقية، من دون أن ينسى «المحاربة في سبيل إحقاق الحق» في جميع أرجاء المعمورة. ما انفك طوني بلير يذكرنا مرة تلو الأخرى بمفهوم التكاتف بين دول العالم وعدم استغناء إحداها عن أئراها مشدداً على «عقيدة المجتمع الدولي الجديدة» قائلاً: بأن المصلحة الوطنية إنما تكمن «إلى حد كبير في التكاتف والتعاون بين جميع دول العالم». ففي خطابه الذي ألقاه في ولاية شيكاغو في شهر نيسان من العام 1999 أعلن بأننا «كلنا بتنا الآن مؤمنين بمبدأ دُولِيَّة العالم»^[1].

[1]- مقدمة الكاتب.

- طوني بلير، خطابه أمام مؤتمر حزب العمال، 3 تشرين الأول 2001، و«عقيدة المجتمع الدولي»، شيكاغو، 23 نيسان 1999، www.pm.gov.uk.

في ما مضى كتب وزير الخارجية الأسبق السيد بيتر هاين يتحدث عن أن «مهمتنا تقضي بأن نقضي على الفقر في العالم، وأن نقيم السلام العالمي، ونرسي أسس عالم يقوم على العدل والمساواة وحقوق الإنسان». في حين كانت تعلن وزيرة التنمية الدولية السيدة كلير شورت أن أهداف بريطانيا تكمن في «أن تحدّ شيئاً فشيئاً من الفقر، وأن تروّج للتنمية المستدامة في الدول الأكثر فقراً حول العالم». حتى أن وزيرة التجارة السيدة باتريشيا هيويت كانت تذكر كلما سنحت لها الفرصة بذلك بأن بريطانيا تشجّع على «التجارة العادلة» في جميع أنحاء العالم وبأنها تقف في صف الدول النامية في إطار المفاوضات التجارية الدولية التي من شأنها أن تعيد بلورة الاقتصاد العالمي. لقد باتت بريطانيا رسمياً ومن دون شك في مصاف الملائكة^[1].

إنها المرة الأولى التي يقع فيها شعبٌ في إحدى الدول الديمقراطية عرضةً لهذا الكم الهائل واللامحدود من البروباغندا التي تتخطى كل حدود المنطق والعقل، فالواقع يقول أن الحكومة تقوم بالترويج، على الأغلب الأعم، للسياسات الفعلية التي تعتمدها والتي تشكّل تمام العكس عما نسمعه في الخطابات.

يمكننا بكل بساطة أن نفهم كنه الدور الذي تضطلع فيه بريطانيا حالياً والذي لطالما اضطلعت فيه في السابق بمجرد أن نلقي نظرةً مستقلةً على ما يدور حالياً من سياسات، وذلك بالاعتماد على مصادر شتى بمنأى عن جميع وسائل الإعلام الرئيسية ومن خلال الكشف عن الأسرار الماضية الدفينة التي باتت اليوم ملفات للتخطيط رفعت الحكومة السريّة عنها. فالفكرة التي يدافع عنها هذا الكتاب هي أننا بحاجة إلى أن نحرّر أنفسنا من شبكة التقارير والتحليلات التي لا تساهم إلا في أن تعتم الطريق أمام هذه الحقيقة، وإلى أن نصبح قادرين على تمييز المكر الذي تُروّج له طبقات النخب، وبالتالي أن نبتعد عن اللغة الدبلوماسية والأكاذيب التي ما ينفك يخبرنا بها صانعو السياسة التي لا يكمن وراءها إلا شرٌّ بريطانيٌّ غريبٌ من نوعه - إن

[1]- بيتر هاين، "We cannot be effete: it's time to fight" (لا مكان للهزيمة: حان وقت الدفاع عن أنفسنا) الغارديان، 24 أيلول 2001؛ كلير شورت "Poverty eradication and the role of business: New challenges," (القضاء على الفقر ودور الأعمال: تحديات جديدة وشركات جديدة) لندن، 20 نيسان 1999، www.dfid.gov.uk.

أمعنا النظر لوجدناه حولنا في كل مكان من أرجاء العالم - حاضراً وماضيًا. بالتأكيد ليست جميع النخب السياسية في بريطانيا تضمّر الشرّ وما من خطوة تقوم بها إلا وتنوي من ورائها هتك الأخلاق وتعريض الآخرين للخطر، إذ من دون شكّ ثمة بعض الاستثناءات التي تعتمد إلى الترويج للسياسات الخارجية التي تتخطى حدود الأخلاق والأدبيات بصورة عامة - ولكن هذه الفئة لا تشكل سوى القلّة القليلة والتي تكاد لا تُذكر مقارنةً بالصورة الأكبر والأعم.

ومع ذلك، يشكّل الدور البريطاني الحقيقي في العالم الخيانة الكبرى للشعب في هذا البلد. لا شك عندي بأن ما ينتظره ويتوقعه هؤلاء الناس من الحكومة هو أن ترفع راية القيم العليا في العالم أجمع، تلك القيم التي يمارسها غالبية الناس يوميًا في معاملاتهم مع الآخرين. وفي مكان ما أرى، وهذا - ما أطرحه في الكتاب - أن هذا السبب يجعل النخب السياسية ترى في واقع الأمر أن الشعب يشكلّ تهديدًا كبيراً بالنسبة إليها لأنه قد يقف في وجه تحقيق أولوياتها.

في الفصول التي ستلي تباعاً، ألقى الضوء على بعض من السياسات الخارجية الكبرى التي تنخرط بها حكومة بلير: انطلاقاً من حروبها غير الشرعية ودعمها لـ«الحرب على الإرهاب» والتي تأخذ دور الحجة التي تتذرع بها الولايات المتحدة من أجل الدخول في مرحلة جديدة من التدخل في مختلف أنحاء العالم وفرض سلطتها الإمبريالية، وصولاً إلى دعمها للنخب القمعية وإرهاب الدولة، مروراً بتصدير السلاح للمساعدة في الحفاظ على الأنظمة القمعية وهدفها القاضي بإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي الدور الجديد والكبير الذي تضطلع فيه باعتبارها خبيراً دولياً مشهوداً له في بروباغندا الدولة (أو ما يصطلح عليه «التشويش الذهني»).

كما أعرض في هذه الصفحات قصصاً كثيرةً عن سجلّ بريطانيا المنسي وتاريخها في التدخلات التي باتت متوفرةً بعد أن تم كشف النقاب عنها ولم تعد مصنّفةً على أنها سريةً في كلّ من إيران ومالاي وغيانا البريطانية وكينيا. لقد كانت هذه التدخلات أكثر وحشيةً مما قد يتصوره البعض، إذ تثير القلق بصورة كبيرة جداً، في كينيا لوحدها

ذهب 150.000 أفريقي ضحيةً بسبب السياسة التي انتهجتها بريطانيا في أعوام الخمسينيات. تكشف هذه التدخلات النقاب عن ضربٍ بعرض الحائط للمبادئ الأدبية الكبيرة والرنانة التي انتقلت بكلّ سلاسةٍ من حزب المحافظين إلى حزب العمال ومن عهد الاستعمار إلى الوقت الحالي.

ولا أنسى أن أسطرّ ملامح النظام الأيديولوجي الذي يحول دون أن يطلع العامة على حقيقة الدور البريطاني الفعلي في العالم. يسهّل هذا النظام الطريق أمام النخب لكي تستكمل السياسات بما يصبّ في مصلحتها ولو أن ذلك يعارض الرأي العام. الأمر ليس عبارةً عن مؤامرة، بل بصورةٍ أوضح، يدير النظام شبكةً من الصحفيين والأكاديميين الذين يطّعون مجموعةً من القيم، بحكمةٍ مقبولةٍ وبأسلوبٍ مستساغٍ في تحرير التقارير.

هذا يعني أنه قلما - إن لم نقل مطلقاً - ترى الأحداث، وحتى الكبيرة منها، ضوء النهار، مثال على ذلك تورط الحكومة البريطانية في المجزرة التي شهدتها رواندا في العام 1994 والتي راح بمحصلتها مليون إنسان، ومثال آخر هو الدور الذي لعبته بريطانيا في ذبح مليون إنسان آخر في أندونيسيا في العام 1965، قصة مماثلة دأبت بريطانيا دون كللٍ على طمسها تكمن في تورطها بقوةٍ في غزو أندونيسا لتيّموال الشرقية في العام 1975. في حين أن الشعب في ديوغو غارسيا لا يزال يسعى وراء العدالة في صراعٍ جدير لا مثيل له ولكنه مع ذلك يظل خبيراً غير معروف ولا علم للشعب البريطاني به أبداً، على الرغم من أن هذا الشعب تعرّض للطرد من جزره ولا يزال عرضةً لمؤامرةٍ وابتهاول التي يعود تاريخها إلى عقودٍ مضت والتي سعت إلى طمس أثره من التاريخ.

شخصياً ومن وجهة نظري، أرى أن النخب الفكرية في بريطانيا مذنبّةٌ من حيث أنها ساعدت في التلويح بمجموعةٍ من شبكات المكر. في ظل حكم حزب العمال، شارك الكثير من المعلقين دون استحياءٍ في الحملة التي شنّها حزب العمال للانقضاض على العالم، غالباً من خلال المبالغة في امتداح طوني بليز ووزرائه وإمطارهم بكُمّ

هائل من الشناء وذلك عرفاناً لهم لانتهاج درب الحق والتنمية والأمن العالمي في حين أنهم في الواقع يجهدون جهدهم للقضاء على هذه القيم النبيلة عبر السياسات التي يتبنونها. أن تقرأ الكثير من كتابات المعلقين الذين ينتمون إلى الوسائل الإعلامية الرئيسية حول الدور البريطاني في العالم هو بمثابة أن تدخل عالمًا سرياليًا أو كأنك تقرأ إحدى كتابات فرانز كافكا الخيالية، حيث الحقيقة هي العكس الصحيح لما يُروى وحيث الافتراضات تدعم بصورةٍ تثير القلق جبروت الدولة. من وجهة نظري، فإن النخبة الثقافية تعاني من المرض نفسه الذي يعاني منه صانعو القرار، ألا وهو مرض «النخبوية»، إذ كثيرًا ما تختار الوقوف في صفهم وهي في أغلب الأحيان تسمح لهم بالسيطرة عليها. ففي الكثير من المواقف تضع النخب الثقافية الليبرالية في بريطانيا نفسها طوعًا في خدمة السلطة بدل أن تكون في خدمة الشعب، سواء هنا أو في الخارج.

الفكرة التي لطالما كونها الناس هي أن بريطانيا «خسرت إمبراطورية ولا تزال عاجزةً عن إيجاد دور لها» وفق ما صرّح به حفيّا وزير الخارجية الأميركي دين أتشيسون قبل عقودٍ خلت. ولكن الحقيقة هي أنه من السهل جدًا كشف النقاب عن الدور البريطاني إذا ما تكبدنا عناء البحث، ولكن المشكلة هي أن نتائج هذا البحث لن تكون أبدًا مما يسرّ خاطر ويرضي النفس. فالدور البريطاني يظلّ قبل كلّ شيء دورًا إمبرياليًا، فهي تلعب دور الحليف الصغير للقوى الأميركية العظمى وتساعد في تنظيم الاقتصاد العالمي من أجل الاستفادة من المؤسسات الأوروبية الكبيرة وتضاعف من الوقفة السياسية البريطانية (أو بالأحرى النخبة البريطانية) المستقلة في العالم، وبالتالي تحافظ على نفسها باعتبارها «قوةً عظمى».

في الفصل الأخير، أختتم عبر بعض الآراء حول التحديات الكبرى التي نتظرنا في حال ما كنا جدّيين بشأن تغيير دور بريطانيا في العالم نحو الأفضل - وهي مهمةٌ ملحةٌ للغاية على ضوء سجلات الحاضر والماضي.

الجزء الأول: الدولة الخارجة عن القانون

بالنسبة إلى أي حكومة تلتزم في إطار الترويج للمعايير الأدبية العليا في معرض السياسات الخارجية التي تنتهجها، أن خرق إحدى بنود القانون الدولي يُعتبر خطيئةً كبرى. ولكن في ظلّ حكم حزب العمال، بات خرق القانون الدولي موازياً لتقليد احتساء شاي العصر في بريطانيا.

كما ستظهر فصول هذا الجزء تباعاً، على ما يبدو فإن حكومة طوني بليز انخرطت وحتى قبل بدء الحرب على العراق في آذار من العام 2003 في ما لا يقل عن ست خروقاتٍ محدّدة المعالم للقانون الدولي: أولاً في قيادة الحرب على أفغانستان ويوغسلافيا من دون الحصول على الموافقة من الأمم المتحدة، وفي ارتكاب الانتهاكات بحق القانون الدولي الإنساني عبر القيام بالتفجيرات في يوغسلافيا، وفي التفجيرات غير الشرعية التي قامت بها في العراق في شهر كانون الأول من العام 1998، ثم في المحافظة على «منطقة حظر الطيران» غير الشرعية فوق العراق، وهي نوع من أنواع الحروب الطويلة الأمد «السريّة»، والإبقاء على العقوبات المفروضة على العراق، ما شكّل مساهمةً في موت مئات الآلاف من البشر.

حتى أن ما تقدّم لا يشكّل سوى نصف الصورة، أما النصف الآخر فيتمثل في أن بريطانيا في ظل حكم حزب العمال تدعم أو ربما تغض الطرف عن الكثير الكثير من الخروقات الأخرى التي ترتكب بحق القانون الدولي وحقوق الإنسان على يد حلفائها الرئيسيين على سبيل تركيا في المناطق الكرديّة وروسيا في الشيشان وإسرائيل في الأراضي المحتلة.

الحقيقة هي أن حكومة طوني بلير خرجت من دون أدنى شك عن حدود السيطرة لقد باتت دولةً خارجةً عن القانون تمارس سياساتها الخارجية في خرق واضحٍ للمعايير الأدبية الدولية، بما في ذلك الاستخفاف التام بالأمم المتحدة وازدراءها، ربما تكون هذه إحدى الحقائق الرئيسية التي يصعب التغاضي عنها حول حزب العمال الجديد والتي حاولت الحكومة جاهدةً أن تخفي آثارها والتعتيم عليها عبر سلسلةٍ من البروباغندا والدعاية الإعلامية، إلى جانب فشل البرلمان في الكشف عن حقيقة سياسة الدولة.

الفصل الأول

العراق:

**تجاهل الناس
والحفاظ**

على النظام

يجب أن يتم حلها [الأزمة في العراق]، نعم للتعامل مع العراق، إنما أيضًا نعم لضمان الحفاظ على سلطة النظام العالمي.

وزير الخارجية جاك سترو

تخيّل أن يقف مجرمٌ أمام القاضي وأن يسأله هذا الأخير عما إذا كان سيطيع القوانين في المستقبل، ثم يجيب المجرم قائلًا: «حسنًا! بحسب الظروف» و«ربما أجل ولكن ليس بالضرورة». هذه هي نظرة الحكومة البريطانية للقانون الدولي في العراق.

بينما تتصدى الحكومة البريطانية لقرار الأمم المتحدة، وتبدأ غزوها للعراق - الذي بدأ بينما أخط هذه العبارات - يكون القادة البريطانيون قد أظهروا أعلى درجات الازدراء بالقانون الدولي، والذي لم يظهروا مثيلاً له من ذي قبل. لقد أعلنها طوني بلير بالفم الملآن: «إن مفهومي «القانوني» و«المسوَّغ» ليسا بالضرورة الأمر عينه». علمًا بأن وزير الخارجية أعلن أنه «لا ننظر إلى الأمر على أنه ضرورةٌ حتميةٌ» في معرض الحديث عن الحصول على قرارٍ من مجلس الأمن الذي يسوِّغ صراحةً استخدام القوة ضد العراق. بالنسبة إليه لا يعدو الحصول على هذا القرار إلا «أمرًا مرغوبًا فيه». بالموازاة، أجاب وزير الدفاع جيف جون عندما وُجّه له السؤال عما إذا كان هذا القرار ضرورةً ملحةً بالقول: «بحسب الظروف»، ثم أضاف: «الأمر يرجع إلى كلّ دولةٍ عضو في مجلس الأمن، تمامًا كما يرجع للمملكة المتحدة في أن تقرر ما إذا كان استخدام القوة حتميًا أم لا^[1]».

في الواقع، تفرض شرعة الأمم المتحدة الشروط إلى أقصى حدٍّ ممكن على

[1]- ريتشارد نورتون تايلور "Blair to order invasion force this month" (بلير قد يطلب تجهيز القوات للغزو هذا الشهر)، غارديان، 8 تشرين الأول 2002؛ Evidence to House of Commons (تقديم الأدلة أمام مجلس العموم)، فورين آفيرز كوميتي، 25 أيلول 2002، الفقرة 22.

Troops decision up to PM, says"؛ نورتون تايلور، "www.publications.parliament.uk/pa/cm200102 Hoon" (هون: القرار بشأن القوات يعود للبرلمان)، غارديان، 11 تشرين الأول 2003.

الظروف التي يتم السماح في إطارها باستخدام القوة بصورة قانونية، وتنحصر هذه الشروط في الأعمال التي تتم في معرض الدفاع عن النفس والإجراءات العامة التي يسمح بها مجلس الأمن ويسوغها. ولقد خرج طوني بليز بصيغة سابقة من نوعها عندما أعلن أن «الأمم المتحدة يجب أن تكون عبارة عن طريقة للتعامل مع الوضع [في العراق] وليس طريقة للتغاضي عن التعامل معه». فإذا، لقد استطاعت بريطانيا أن ترسل رسالة واضحة وصريحة: سوف نتعامل جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة في حال منحتنا ما نريد ولكننا لن نتوانى عن تخطيها في حال لم تفعل. وحده الضغط الشعبي الكبير استطاع أن يجبر حكومة بليز على أن تفكر مرتين بشأن مساندة شرعة الأمم المتحدة ومبادئها. علماً بأن الموقف الذي أخذته بريطانيا جاء تماشياً مع موقف الولايات المتحدة الأميركية حيث أعلن كبير موظفي البيت الأبيض أندرو كارد أنه «قد ينعقد مجلس الأمن في الأمم المتحدة ويتداول بشأن الموضوع ولكننا لسنا بحاجة إلى إذنه^[1]».

لاحقاً لم يعد من أولويات الحكومة أن تحصل على قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمنحها جهراً وصراحة الإذن في استخدام القوة، على وقع المعارضة التي تلقتها من فرنسا وروسيا وغالبية الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن. حتى لو أن واشنطن ولندن كانتا قد حصلتا على هذا القرار، إلا أنها كانتا ستظلان على تمام المعرفة والدراية بأن احترام القانون الدولي ليس بالأمر المحتم. في هذا الصدد استخدمت كل من الدولتين الرشاوي والمغريات والضغطات من أجل حمل الدول الأخرى في مجلس الأمن على التماشي معهما، وهو ما جعل من الوضع يبدو وكأنه تعاونٌ مُتعدد الأطراف يستحق السخرية. ولقد وصل الحدّ بليز إلى أن إستحدث مفهومًا جديدًا يسوغ له تخطي الأمم المتحدة ألا وهو مفهوم «الفتوة الفادح»، والذي من الممكن أن يصدر عن دولةٍ أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

[1]- باتريك ويتور، "Blair will urge Bush to win backing for action" (بليز يلح على بوش للحصول على الدعم لبدء العملية)، الغارديان، 5 أيلول 2002؛ سوزان غولدنبرغ، "Us will attack without approval" (الولايات المتحدة تشن الهجوم من دون الحصول على الموافقة)، الغارديان، 11 تشرين الثاني 2002.

جاء موقف وايت هول في العام 2003 موازياً الموقف من الغزو البريطاني لمصر في العام 1956، حيث شرح أنثوني ناتينغ، وزير الخارجية التابع لحزب المحافظين في ذلك الحين، قائلاً أن بريطانيا رفضت آنذاك الالتزام بخارطة الطريق التي حدّتها الأمم المتحدة للتعامل مع عدوها، المتمثل في شخص الرئيس المصري الوطني جمال عبد الناصر، بما أنه «لا مجلس الأمن ولا حتى الجمعية العمومية سيمنحانا ما نتطلع إليه»^[1].

مع العلم بأن تجاهل الأمم المتحدة علناً شكل السمة الرئيسية التي طبعت السياسة الخارجية البريطانية، فعلى مدار الخمسة وعشرين سنة المنصرمة التي شكلت أعوام الحرب الباردة بين عامي 1965-1990، استخدمت بريطانيا حق النقض (الفيتو) ضعف ما استخدمه الإتحاد السوفياتي من هذا الحق في مجلس الأمن، سبع وعشرون مرة لبريطانيا مقابل ثلاث عشرة مرة للإتحاد السوفياتي، حيث تمحور هذا النقض غالباً للدفاع عن الأنظمة العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا، وهو الأمر الذي لم استطع يوماً أن أجد له ذكراً على صفحات الإعلام وفي قنوات الثقافة السياسية المسيطرة، التي لا تزال تروّج إلى الخرافة القائلة بأن بريطانيا تدعم الأمم المتحدة باستمرار.

في وقت كانت كل الولايات المتحدة وبريطانيا تصرّان أيماً إصرارٍ على انصياع العراق لقرارات مجلس الأمن كانتا هما نفسيهما تخرقان هذه القرارات. على سبيل المثال نطرح القرارين 687 و 1284 الذين يؤكدان على «سيادة العراق ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي». وعلى الرغم من أن النظام العراقي هو نظامٌ حقيرٌ، فإن الإصرار من جانب السياسة الأميركية والبريطانية على الإطاحة به، يشكل استهانةً جليّةً وواضحةً لـ «الإستقلالية السياسية» التي أقرّت له بها الأمم المتحدة. قبل وقت طويل على غزو العراق، كان بليز قد أعلن قائلاً: «مما لا شك فيه لدي هو أن واحداً من أهدافنا الأساسية التي نسعى إليها من وراء سياستنا هي اجتثاث صدام

[1]- أنثوني ناتينغ، "No end of a lesson: The story of Suez" (درس بلا نهاية: قصة السويس)، كونستابل، لندن، 1967، ص. 58.

حسين وأن نتخذ كل الإجراءات المناسبة للوصول إلى هذا الهدف... إذا ما وجدنا السبل الممكنة للتخلص منه فلن نتهاون في ذلك^[1].

كذلك الأمر، فإن القرار 687 يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الذرية وإلى «مراقبة التسليح» في الشرق الأوسط. قرار آخر تضرب به الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا عرض الحائط بالنظر إلى دعم واشنطن البديهي لإسرائيل ولامتلكها الأسلحة النووية، كما ولا تنفك كل من هاتين الدولتين تسليحان حلفائهم في المنطقة، وبالتالي فإن ما نخلص إليه بشأن أزمة العراق هي أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تقوما إلا بازدياد الإجراءات القانونية الدولية.

من وجهة نظري، أرى أن الأمر برمته عبارة عن خرافة بشأن ما يتداول بأن الولايات المتحدة وبريطانيا أرادت من العراق أن ينصاع إلى قرارات مجلس الأمن التي كانت تفرض عليه التخلي عن أسلحة الدمار الشامل. الحقيقة هي أن سياستهما كانت تجهد إلى الدفع نحو معاقبة هذا النظام و«احتوائه» ولا سيما من خلال اعتماد سياسة فرض العقوبات، كانت هذه السياسة تهدف آنذاك وقبل كل شيء إلى الإطاحة بنظام صدام حسين. والآن بات جلياً للعيان أن العراق استطاع أن يعيق عمل مفتشي الأسلحة ويضيق عليهم الطريق، ولم يطبق - مجبراً لا بطلاً - إلا القلة القليلة من مطالب الأمم المتحدة. ولكننا لا نستطيع إلا أن نقارن ما بين عدم اكتراث العراق في التفتيش بشأن الأسلحة النووية وما وازاه من عدم اكتراث مماثل من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا. فبطريقة أو بأخرى صدر على لسان بعض القادة الأميركيين قولهم جهراً بأن التفتيش ليس سوى أداة يستخدمونها ليثبتوا من ورائها أن العراق لا ينصاع إلى قرارات الأمم المتحدة وبالتالي استخدام هذه النظرية باعتبارها ذريعة للقيام بالهجوم العسكري الذي كانت واشنطن قد أعدت له العدة مسبقاً.

كانت الدلائل التي تشير إلى عدم الاكتراث بشأن التفتيش عن الأسلحة النووية (على سبيل خارطة الأمم المتحدة) واضحة وضوح الشمس قبل انطلاق هذه الأزمة

[1] - طوني بلير، مجلس العموم، هانسارد، 17 كانون الأول 1998، العامود 1103.

الحالية، ففي مقال له نُشر في مجلة فورين آفيرز يُحاجج المحلل في مؤسسة راند، دانيال بايمان قائلاً أن «أفضل النتائج الواقعية التي قد تصل إليها الولايات المتحدة الأميركية [وحلفائها] فعلياً في ما يخص التفتيش [عن الأسلحة] هو أن تطرأ أزمة في هذا الخصوص»، في حين أن «السيناريو الأسوأ» في هذا المجال هو «احتمال أن يقرر صدام حسين التعاون» مع التفتيش، مما قد «يفرض... وضع حد ختامي للعقوبات المفروضة وإنهاءها»^[1].

في شباط من العام 2002 نشرت صحيفة التايمز تقول بأن: «بعض المسؤولين الكبار في البيت الأبيض يرون أن محاولة الطلب من صدام حسين أن يعيد استقبال مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة ستبوء بالفشل وبأنه على الأغلب الأعم لن يلتقي بهم إلا إذا توفرَّ المسؤولون الرسميون الذين يوافقون بحرية تامة على ذلك». ثم أعلن أحد المسؤولين في المخابرات الأميركية أن البيت الأبيض «لن يقبل بالموافقة الإيجابية ردّاً على ذلك». كما وأشارت الفايانانشيل تايمز إلى أن «المعضلة الأميركية» قد «تأخذ منحى أكبر وأشدّ في حال الوصول إلى الحلّ الدبلوماسي الذي يستحسن رضا الأمم المتحدة ومفتشي الأسلحة العاملين في إطارها»^[2].

على مدى سنوات خلت لم يخف يوماً أحد من المسؤولين البريطانيين أن العقوبات المفروضة على العراق لن تُرفع أبداً طالما أن صدام حسين لا يزال في زمام السلطة، وذلك بغض النظر تماماً عن وضع هذا البلد من حيث امتلاكه أسلحة الدمار الشامل من عدمه. وفي العام 1997 أعلنت وزيرة الخارجية بيل كلينتون، مادلين أولبرايت قائلة: «إننا لا نوافق الرأي الدول التي تطرح فرضية أنه في حال التزام العراق

[1]- سايمونز، The Scourging of Iraq: Sanctions, law and natural justice (جلد العراق: العقوبات والقانون والعدالة الطبيعية)، ماكملان، لندن، 1998، ص. 67؛ انثوني اموف، «المقدمة» في أموف، Iraq under siege: The deadly impact of sanctions and war (العراق تحت الحصار: التأثير المميت للعقوبات والحرب)، بلوتو، لندن، 2000، ص: 16.

[2]- ميلان راي، “no link to September 11th – No justification for war” (لا مبرر للحرب – لا صلة لها بأحداث 11 أيلول)، 6 آذار 2002، www.zmag.org؛ بروس كلارك ورولا خلف، “US in same old dilemma on how to deal with Iraq” (المعضلة الأميركية القديمة مجدداً حول كيفية التعامل مع العراق)، فايانانشيل تايمز، 10 شباط 1998.

بواجباته المفروضة عليه في إطار امتلاك أسلحة الدمار الشامل يتوجب عندئذ رفع الحصار عنه». وبحسب ما تزعم النيويورك تايمز، فإن بيل كلينتون هو الآخر يقول أن «العقوبات ستظل مفروضة حتى نهاية العالم أو طالما أنه هو بالسلطة^[1]».

كانت الفكرة السائدة في مكتب وزارة الخارجية البريطانية في العام 1994 غالباً ما تروّج إلى أن رفع العقوبات عن العراق لن يحصل أبداً «بغض النظر عن أي درجة من درجات الالتزام التي يبدوها العراق تجاه القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، طالما أن الرئيس صدام حسين لا يزال في الحكم». ففي العام 1991 كان جون مايجر قد قال أن بريطانيا لن تتوانى في استخدام حقها بالفيتو من أجل إيقاف أي محاولة تسعى للحد من العقوبات «طالما أن صدام حسين لا يزال في السلطة». تماشياً مع هذا الموقف، أعلن مالكوم ريفكايند، وزير خارجية مايجر، في العام 1997 قائلاً: «لن نرفع العقوبات طالما أنه في السلطة».

أما بالنسبة إلى قادة حزب العمال الجديد، فقد كانوا أكثر حذراً في عدم الإتيان على ذكر أنهم هم أيضاً كانوا ينتهجون هذه السياسة، وقد عزوا السبب وراء ذلك إلى أنه ربما نصحهم البعض بأن هذا التصرف غير قانوني ومع ذلك فثمة شك ضئيل بأنهم لم يكونوا يضمرون هذه السياسة على المدى الطويل، وفق ما نستنتجه من حديث بلير آنفاً^[2].

عوض أن يشكل الهجوم على العراق محاولة من الولايات المتحدة وبريطانيا للحفاظ على القانون الدولي والأمم المتحدة، أصبحت النظرة العامة تجاه هذا الهجوم تشي بأن الولايات المتحدة تسعى من ورائه إلى أن تؤسس لنظام إمبريالي جديد تكون هي في قيادته. بادئ ذي بدء، بدا وكأن قادة حزب العمال الجديد كانوا يرون في الحرب أنها محاولة لإعادة خطّ معالم القانون الدولي على شاكلة

[1]- وردت المعلومة في: نصير عاروري، "1990-America's war against Iraq: 1999" (حرب أميركا ضد العراق: 1990-1999)، أنوف، ص. 27.

[2]- سايمونز، ص. 106؛ سعيد أبو ريش، "Saddam Hussein: The politics of revenge" (صدام حسين: سياسة الانتقام)، بلومسباري، لندن، 2000، ص. 342.

المغامرات العسكرية الأخرى التي خاضوها في يوغسلافيا وأفغانستان، وذلك في سبيل جعل هذه التدخلات أكثر سلاسةً في المستقبل. على سبيل المثال، قال وزير الخارجية مايك أوبراين في أيلول من العام 2002 أنه «في حال تلقف نظراؤنا ما نقوم به من خطوات واعتبروها مناسبة وفي محلها، وبلا شك رد أخلاقي على الوضع الذي نواجهه، نكون بذلك قد بدأنا نضع حجر الأساس لتطوير القانون الدولي».^[1] بمعنى آخر، المقصود هو لو أننا قمنا بغزو بلدان أخرى حاملين راية الذرائع الأخلاقية، وفي حال رضي نظراؤنا بالوضع (على سبيل الحلفاء في حلف شمال الأطلسي)، نكون بذلك نعيد خط القانون. وبالتالي، وفق ما يرى جون بيغلر، فإن حكام العالم الجدد يسعون بهذه الطريقة إلى إعادة كتابة قواعد اللعبة من أجل إعادة فرض أولوياتهم. إنما لسوء حظ بلير وبوش هذه المرة، فقد رفض البعض من حلفائهم مجاراتهما في هذه اللعبة.

أما ما يثير الريبة أكثر وأكثر فهي المخططات العسكرية التي ترسم لها كل من الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب بريطانيا. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية على التعاضم في إمكانيات «إسقاط السلطة»، والتي ظهرت مؤخراً تحت ذريعة «الحرب على الإرهاب». ولقد بات كلٌّ من القادة الأميركيين والبريطانيين يتحدثون في الآونة الأخيرة بكل صراحة وطلاقة عن استخدام القوة العسكرية باعتبارها «أداة اضطرارية» وعن استخدام القوة العسكرية «الاستباقية» في جميع أنحاء العالم، ومن دون شك من أجل الحفاظ على الهيمنة الأميركية على العالم ولكي لا يبقى من قوةٍ عظمى على سطح المعمورة غيرها، من دون أن يغيب عن بالها أن تجرّ وراءها حليفها الأصغر، وهو ما سنستفيض بالحديث عنه في الفصل الثالث.

في مقدمة هذا الفصل عرضنا أحد الأقوال الصادرة عن جاك سترو، ونعيد ونكرّر الآن أن الهدف الرئيسي والمجمل من وراء قصده هو المحافظة على «سلطة النظام الدولي»، علماً بأن هذا الرأي يتماشى تماماً مع الرأي الذي تبناه سلفه روبن كوك

[1]- مايك أوبراين، "Morality in asymmetric warfare and intervention operations" (الأخلاقيات في الصراعات المتباينة في عمليات التدخل)، 19 أيلول 2002، www.fco.gov.uk.

الذي أعلن في العام 1998 أن أحد «المواضيع الجوهرية» التي كان يسعى إليها حزب العمال إبان السنة الأولى لوصوله إلى السلطة كان «ضرورة مساندة المساعي الدبلوماسية إلى جانب التهديد الجدي باستخدام العنف في مواجهة من كانوا يقفون عائقاً أمام الاستقرار العالمي». «أما العدو فقد شرح سترو عن ماهيته في خطاب له ألقاه أمام السفراء البريطانيين، فوصفه بأنه «أولئك الذين يسعون إلى ضعفة الاستقرار في العالم»، سواء تجسّد في دولٍ من طراز العراق أو في مجموعات إرهابية من طراز القاعدة^[1].

كتب في إحدى المرات روبرت كوبر، وهو دبلوماسي بريطاني أرسله طوني بلير إلى أفغانستان باعتباره مبعوثه الخاص، يقول أن «النظام العالمي لا يتحقق إلا من خلال القوة، ولا يمكن المحافظة عليه إلا باستخدام القوة، ولا يمكن دعمه إلا عبر التهديد باستخدام القوة». ثم أضاف أن «التساؤل عما إذا كان ذلك شرعياً أو لا يبدو وكأنه - في هذه المرحلة التي يمر بها العالم على الأقل - محض تفلسف^[2]».

وبالتالي نجد أن الدولة الخارجة عن القانون التي يرأسها طوني بلير تتصرف وفقاً لهذه الاعتبارات التي تقول بأن العالم سيظل محكوماً عبر القوة، وبأنه فلتكن قوتنا نحن من تحكم بدل أن تحكم قوة أخرى. علماً بأن هذا الاعتبار يتماشى تماماً مع السياسة الخارجية البريطانية كما نشرح عنها في هذا الكتاب، حيث المحافظة على «النظام العالمي» يعني المحافظة على المكانة الامتيازية التي تتحلى بها القوة الإنكليزية الأميركية، إلى جانب ضمان أن تظل الدول والمناطق ذات الأهمية الرئيسية تحت حكم هذه القوة. وعند الحاجة لن يتوانى أحدٌ عن تقديم الذرائع الأدبية التي تبرر هذه السيطرة.

[1]-جاك سترو، مقابلة مع القناة الرابعة الإخبارية، 23 كانون الثاني 2003، www.fco.gov.uk ؛ مجلس العموم، هانسارد، 27 تشرين الثاني 1998، العامود 440. تمت إضافة التوكيدات؛ جاك سترو، «Strategic priorities for British Foreign policy» (الأولويات الإستراتيجية للسياسة الخارجية البريطانية)، 6 كانون الثاني 2003، www.fco.gov.uk.

[2]-روبيرت كوبر، «In the name of the law» (باسم القانون)، نيوستايتسمان، 9 أيلول 2002.

وعلى ضوء ما تقدّم ذكره، لا ضير، بل لا بدّ من السؤال لماذا يتم النظر إلى العراق وهو تحت حكم صدام حسين بالتحديد على أنه يشكل الخطر الكبير على القادة في الغرب، ففي نهاية المطاف هم اتخذوا جميع الخطوات اللازمة من أجل ضمان محاصرة هذا النظام، على سبيل المثال هجومي عام 1993 و1996 بالسفن الحربية، وموجة التفجير في العام 1998 وغيرها من تصاعد التفجيرات في «منطقة الحظر الجوي» على مدى العقد المنصرم، والآن الكرة تعيد نفسها في عامي 2002 و2003. مما لا شك فيه أن الأجوبة التي نحصل عليها من الجانب الرسمي لا تشبه الحقيقة في شيء، فقد بات جلياً أن الوضع لا علاقة له بانتهاك حقوق الإنسان في العراق بحق الأكراد كما نشير في الأسفل، فبريطانيا قدّمت الدعم لصدام حسين في أعوام الثمانينيات في خضمّ حملته الإرهابية ضد الأكراد وضاعفت من هذا الدعم على أثر تفاقم وحشيته المستخدمة.

أضف إلى ذلك، وكما سبق لنا أن أشرنا في الأعلى، ربما يتعلق الأمر بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، إنما هذه الذريعة ليست سوء جزئية. في حال افترضنا أن النظام يمتلك هذه الأسلحة وفي حال افترضنا أيضاً أنها تشكل مصدر قلق جديّ، فإن المسار المنطقي الذي كان من المفترض انتهاجه هو مسار منح الأولويّة لعملية التفتيش عن الأسلحة التي كانت تقوم بها الأمم المتحدة، التي تمكنت في مكان ما من نزع السلاح العراقي بشكل كبير، والتي كانت تتم بنجاح نسبيّ في الوقت الذي أعلنت فيه الحرب.

بالأحرى، فإن النظام العراقي يشكل التهديد الجدي للسيطرة الإنكليزية الأميركية على النظام العالمي، حيث كانت تهدف الحملات التأديبية ضد العراق بلا شك إلى أن تبرهن من هو المسيطر على الساحة؛ إلا أنها فشلت في أن تفرض على النظام العراقي أسس السلوك التي تريدها إذ استمر في ازدهاره للولايات المتحدة الأميركية. وعليه فإن الخطر الحقيقي الذي كان يشكله العراق في ظل حكم صدام حسين في خطر النظام المستقل القائم في وسط منطقة عاصفة، التي لا يمكن القول إلا أنها واقعةٌ تحت سيطرة الولايات المتحدة.

ولقد لعبت حرب الخليج التي انطلقت في العام 1991 على أثر غزو العراق للكويت دوراً مهماً، إذ أثبتت أن كل من يجرؤ على الوقوف في وجه المصالح الأميركية الأساسية سيتعرض للسحق. وكما أخبر وزير الخارجية الأميركي في ذلك الحين جايملس بايكر، نظيره العراقي طارق عزيز قبيل أيام بدء الهجوم، «سيتقهقر العراق إلى الصفوف الخلفية وسيتحول إلى دولة ضعيفة». وهذا ما كان، حيث لم تتوان لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا في القضاء على البنية التحتية المدنية في العراق، على شاكلة المصانع وشبكات الكهرباء ومنشآت تكرير المياه، مرتكبةً بذلك أكبر أنواع الخروقات بحق القانون الدولي. ثم استمر العقاب مع القصاص مع العقوبات المفروضة، حيث أصبح هذا البلد «رهينة» بيد هاتين الدولتين، وفق ما جاء على لسان منسقي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة المبعوثين إلى العراق، وذلك بسبب عدم انصياع القادة العراقيين إلى الأوامر الصادرة عن القيادة في واشنطن. فقد سبق للناطق الرسمي باسم البانتاغون كيفن بايكون أن أعلن بكل صراحة في العام 2000 «لقد استطعنا احتواء العراق... فاقتصاده بات مدمراً. لقد بات دولةً معزولةً»^[1].

إن التوقيت الذي حدّته الولايات المتحدة مؤخراً لشن هجومها على العراق يشي بالكثير. أولاً، بعد يوغسلافيا وأفغانستان، والآن مع اتخاذ الأحداث التي جرت في أيلول 2001 ذريعةً جديدةً للتدخل في مختلف أنحاء العالم، يبدو من دون شك أن الولايات المتحدة قد وجدت فرصةً عظيمةً لا يجب تفويتها للقضاء على العناصر الرئيسية التي تشكل تهديداً يقف في وجه هيمنتها. ثانياً، الوضع الحالي الجدي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بشأن النفط.

تُشن الحرب على العراق في وقت تقع فيه ثلاث دول رئيسية في إنتاج النفط خارج حدود فلك السيطرة الغربية: إيران ليست سوى عدوً رسمياً للغرب، في حين أن حكم آل سعود الذي يُعتبر حليفاً أساسياً لهذا الغرب يواجه تحديات لم

يسبق له أن شهدها من ذي قبل، حتى أنه قد يكون على شفير السقوط، لذا ففي هذه الحالة يتوجب على من بيده عقدة الحل والربط من «النظام العالمي» أن يضمن إعادة العنصر الأخير من هذا الثلاثي - عنيت العراق الذي يسيطر على ثاني أكبر احتياطي من النفط في العالم - لكي يدور في الفلك الغربي.

مما لا يختلف عليه اثنان، هو أن النفط يشكل مصلحةً جوهريّةً بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة، حيث كان المخططون البريطانيون قد وصفوه في العام 1947 باعتباره «غنيمةً حيويّةً بالنسبة إلى أيّ قوةٍ تسعى إلى أن يكون لها أيّ تأثيرٍ أو سيطرةٍ على العالم». وفي العام 1956 لم يتوانَ رئيس الوزراء البريطاني آنذاك سيلوين لويد في أن يقول: «يتوجب علينا أن نُبقي سيطرتنا على هذا النفط مهما كان الثمن»^[1].

علمًا بأن واضعي الخطط من الأميركيين كانوا قد أشاروا في بعض الملفات السريّة في بداية فترة عالم ما بعد الحرب إلى «اعترافٍ متبادلٍ» مع بريطانيا بأن السياسة التي تنتهجها البلدان بشأن النفط تسعى إلى «السيطرة، على الأقل في الوقت الراهن، على الكميات الهائلة من مصادر النفط المجاني في العالم». وفي العام 1947 أشار واضعو الخطط إلى أنه يتوجب على الولايات المتحدة «أن تسعى إلى القضاء على الحواجز التي تقف في وجه توسيع العمليات النفطية الأميركية الأجنبية أو إلى تعديلها. وأن «تروجَ لدخول المزيد من الشركات الأميركية في جميع مراحل العمليات التي ترافق النفط الأجنبي»^[2].

أكثر من نصف قرن مضى ولا يزال الهدف هو نفسه، إذ شهد الجنرال أنطوني زيني، القائد العام للقوات المسلحة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط، أمام

[1]- ورقة تمهيدية عن الشرق الأوسط صادرة عن المملكة المتحدة، 1947، Foreign Relations of the United States (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة)، مكتب مطبوعات الحكومة الأميركية، واشنطن، 1947، المجلد الخامس، ص: 569؛ سلوين لويد في معرض حديثه مع وزيرة الخارجية الأميركية ديلز، 23 كانون الأول 1956، (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة) 1955-57، المجلد الثالث عشر، ص: 323.

[2]- مذكرة بقلم الرئيس بالوكالة لإدارة البترول، 1 حزيران 1945، (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة)، 1945، المجلد الثامن، ص: 54؛ ورد في أي جي شاين، "Iraq: is it about oil؟" (العراق: النفط هو المحور؟)، www.zmag.org.

الكونغرس في العام 1999 قائلاً بأن منطقة الخليج، بما تحتضنه من كميات مهولة من احتياطات نفطية، تشكّل «مصلحة حيوية» على المدى الطويل بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبأنه يتوجب على هذه الأخيرة أن «تمتلك حرية الوصول إلى المصادر في المنطقة».^[1] أما في خضم الأزمة الراهنة، فقد باتت حماية حقول النفط «مسألة ذات أولوية»، وفق ما خلص إليه اجتماع وزارة الخارجية الأميركية بشأن مستقبل العراق والذي أعلن عنه في مطلع العام 2003.^[2]

ما لا شك فيه أن الغرب يسعى إلى أن يكون النفط في الشرق الأوسط واقعاً تحت سيطرة حلفائه، من أجل ضمان أن تحصل الشركات الغربية على الربح المادي الذي بدوره يذهب لتمويل الاستثمارات في الاقتصادات الغربية. في السابق ظهر تهديدٌ تقليديٌّ تمثّل في أن الأنظمة الوطنية كانت تستخدم عائدات النفط قبل كلّ شيءٍ لتلبية مصالح الشعوب ومن أجل بناء مصادر القوة المستقلة من أجل التمكن من الوقوف في وجه السيطرة الأميركية على المنطقة. تاريخياً، تم التخلص من هذه الأنظمة أو الحيلولة دونها بواسطة السيطرة البريطانية والأميركية، حيث تظهر الملفات التي رُفعت السرية عنها أن سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا كانت تقوم دائماً على دعم سلطة الأنظمة الحاكمة القمعية المقربة منها في منطقة الخليج العربي، مما ساهم بشكل كبير في محاصرة أيّ تحدياتٍ داخليةٍ قد تطرأ، كما نشير لاحقاً في الفصل الثاني.

علماً بأن الولايات المتحدة كانت قد اكتسبت سلطةً كبيرةً على الصناعة النفطية العراقية على خلفية حرب عام 1991، إذ إنّ ريع العائدات النفطية العراقية ضمن برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء» تعود حالياً للكويت، وبالتالي مباشرةً إلى المؤسسات الغربية، في حين أن العقوبات لا تلعب سوى دور واحد هو إبقاء النفط العراقي بعيداً عن السوق العالمية. المشكلة الكبيرة التي طرأت على النفط العراقي

[1]- ورد في جايمس بول، "Iraq: The Struggle for oil" (العراق: الصراع على النفط)، كانون الأول 2002، www.globalpolicy.org.

[2]- "US begins secret talks to secure Iraq's oilfields" (الولايات المتحدة تبدأ مباحثات سرية من أجل الحفاظ على حقول النفط العراقية)، الغارديان، 23 كانون الثاني 2003.

تضمن في تأميم القطاع النفطي في العام 1972، إذ إنه قبل هذا التاريخ، لطالما كانت الشركات النفطية الأميركية والبريطانية تسيطر تماماً على حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي في العراق. وعليه فإن الإطاحة بالنظام في هذا البلد الآن يقدم فرصة ذهبية في تخصيص العمليات النفطية، وبالتالي تستعيد الشركات النفطية الغربية سيطرتها ومكانتها الماضية من جديد. مما لا شك فيه أن العائدات التي سنشهداها كبيرة جداً فبعض التقييمات تقدّر أن تصل قيمة العقود النفطية الأجنبية التي سيعملها العراق ستتجاوز بلا شك مبلغ 1 ترليون دولار. ومع ذلك فإن الغنيمة ستكون أكبر، من حيث أن الولايات المتحدة تضع يدها على ثاني أكبر الاحتياطات النفطية في العالم الموجودة في العراق، ما قد يفقد المملكة العربية السعودية سيطرتها على منظمة الأوبك التي تحدّد أسعار النفط، وبالتالي تصبح هي أيضاً قادرةً مستقبلاً على تحديد أسعار النفط.

ولا تزال حتى اليوم تتفاقم العداوة التاريخية التي قامت بين الدول والشركات من أجل السيطرة على الحصّة الأكبر من النفط. فوفق ما تقول إحدى مصادر هذه الصناعة: «ليست ثمة أيّ شركة نفطية في العالم لا تضع العراق نصب عينها». فقد سبق للورد براون عن شركة BP أن قال: «لمن دواعي سرورنا أن نضمن في حال غير العراق نظام حكمه، اعتماد المسؤولين مبدأ المنافسة الشريفة عند اختيار الشركات النفطية التي ستعمل هناك». أما المدير التنفيذي لشركة شيفرون فسبق له أن قال أن: «العراق يمتلك احتياطات ضخمة من النفط والغاز وهي احتياطات أتمنى أن تفتح أبوابها أمام شيفرون»، علماً بأن كلامه هذا جاء في خطاب ألقاه ليعلن الدعم القوي للعقوبات التي استطاعت أن تبقي أعداء شيفرون بعيداً^[1].

لا شك بأن الاستراتيجية الأميركية تقضي بإقصاء السيطرة الفرنسية والروسية عن مصادر النفط العراقي، إذ من المرجح أن يتم فسخ العقود التي كانت الشركات التي تنتمي إلى هذين البلدين قد وقعتها مع بغداد في السابق بمجرد أن تتمكن الحكومة

[1]- ميريام بيمبرتون، "War in Iraq: The oil Factor" (الحرب في العراق) العامل النفطي، فورين بوليسي إن فوكس، تاكينغ بويس، أيلول 2002، www.fpiif.org؛ ورد في بول.

المالية للولايات المتحدة من إرساء قواعدها وتثبيت قدميها، تمامًا كما أعلنت مجموعة المعارضة المالية للولايات المتحدة، المؤتمر الوطني العراقي، إذ أعلن أنه في حال وصوله إلى السلطة سيتخذ الإجراءات اللازمة لفسخ هذه العقود. إلا أن واشنطن كانت تنوي أن تبقى على سياسة العصا والجزرة في معرض تعاملها مع الاتفاقيات النفطية الفرنسية والروسية المستقبلية مع العراق، من أجل أن تحاول ضمان الحصول على الدعم من هذين البلدين في حربها على العراق. فقد سبق للمدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية جايمس وولسي أن قال أنه «يتوجب إخبار كل من الروس والفرنسيين بأنه في حال قدّما المساعدة في نقل العراق نحو انتخاب حكومة صالحة، عندئذ سنسعى جاهدين لكي نضمن أن الحكومة الجديدة والشركات النفطية الأميركية ستعمل جنباً إلى جنب معهما^[1]». مرة أخرى رفضت كل من هاتين الدولتين أن تخوضا هذه اللعبة مع الولايات المتحدة.

بروباغندا الدولة وتسوياتها الجديدة

«الأمر لا يتعلق مطلقاً بالنفط، كل ما نسعى إليه هو السلام»، هذه الكلمات خرجت عن لسان جاك سترو في معرض ردّه على مراسل الصحيفة الإيرانية ذا بيرشين مورنينغ دايلي^[2]. ولكن ما لا غبار عليه وما لا يقبل الشك هو أنّ المسألة لا تدور سوى في فلك النفط. ومع ذلك، فإن بروباغندا الدولة في خضم الأزمة الحالية التي يشهدها العراق قد ذهبت أعمق من ذلك بكثير: فمنذ أواخر عام 2002 على وجه التحديد والرأي العام البريطاني يقع عرضة لحملة واسعة النطاق ربما لم تشهد لها المملكة المتحدة من مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية.

في إحدى المراحل بات من المضحك أن يشاهد المرء الزمرة المحيطة بطوني بلير وهي تحاول جاهدة تقديم ما هبّ ودبّ من الذرائع لتبرير الهجوم على العراق. على

[1]- أنثوني سامبسون، "Oilmen don't want another Suez" (أرباب النفط لا يريدون سويس جديدو)، أوبسرفير، 22 كانون الأول 2002.

[2]- مقابلة لجاك سترو مع بيرشن مورنينغ دايلي، 12 تشرين الأول 2002، www.netiran.com.

ما يبدو فإن النظرة التي باتت سائدة تجاه الشعب هو بأنه أصبح عبارة عن مجموعة تركيز يجرون تجاربهم عليها حول كل موضوع جديد يطرح نفسه على الساحة، أي أنه بات بمثابة حاجز يمكن تخطيه بكل ما من شأنه تمكين النخب من تحقيق أهدافها. بالنسبة إليّ فإنني أرى أن الأزمة العراقية تقدّم دليلاً إضافياً على أن النظرة السائدة تجاه الرأي العام هو أنه يشكل تهديداً حقيقياً يقف عقبة أمام صانعي القرار. هذا وقد تصاعدت الاستراتيجية مع طوني بلير من مجرد زمرة من حوله - مع معارضة كبيرة من داخل النخبة - وهو الأمر الذي يشي أن «الديكتاتورية» الإنتقائية للنظام السياسي البريطاني حيّة وعلى خير ما يرام. على كلّ فإننا سنعود إلى موضوع صناعة السياسة البريطانية السريّة والنخبويّة وغير الديمقراطية في الفصل الثالث عشر.

في العام 2002، كان الوزراء يُصرّون أيما إصرار بشأن ضرورة إجبار العراق على أن ينصاع للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، إلا أنّ المشكلة التي طرحت نفسها في هذا المجال هو أن الكثير من الناس لم يسبق لهم أن رأوا ضغطاً مماثلاً أو مشابهاً للضغط الذي مارسه إسرائيل وغيرها من الحلفاء. لاحقاً، تم فتح ملف صدام حسين الزاخر بانتهاكات حقوق الإنسان وعرض الملف للمحاكمة، إلا أن المشكلة تكمن في أن هذا السجل المرعب سهل المقارنة مع سجلات العديد من الأنظمة التي تساندها بريطانيا، والمشكلة الأخرى هي أن لندن على أي حال من الأحوال لم تتوان في مساندة صدام حسين على طول الفترة التي كان يرتكب فيها فظاعاته هذه طوال أعوام الثمانينيات. لذا، مع بداية العام 2003، أصبحت الذريعتان اللتان تحتلان المركز الأوّل من أجل تبرير الانقضاء على العراق هما اضطلاع نظام صدام حسين في تطوير أسلحة الدمار الشامل والتذرّع بأن ثمة علاقات تربط ما بين هذا النظام وتنظيم القاعدة. مرةً واحدةً فقط خضعت هاتان الذريعتان للامتحان (وفشلتا) عندما ضرب طوني بلير على الوتر الأهم لديه، ألا وهو وتر «أخلاقية» الحرب على العراق.

الجدير ذكره هو أن الحكومة نشرت مع أواخر العام 2002 ملفاً تستفيض فيه بشأن انخراط العراق في تطوير أسلحة الدمار الشامل، حيث تضمن هذا الملف كلّ نوع

من أنواع الادعاءات، ولكن وكما أفادت صحيفة الغارديان: «لقد أقرّ المسؤولون في الحكومة البريطانية في السرّ بأنهم لا يمتلكون أيّ دليلٍ بالضربة القاضية» حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. فهم لو امتلكوا هكذا معلومات لما كانوا ليتنظروا ولو برهة قبل أن يسلموها لمفتشي الأمم المتحدة.» في اليوم الذي سبق إعلان طوني بليز عن دنو موعد نشر الملف، تمّ تداول بعض الأقوال عن لسان مصادر الوائيهول (مقر الحكومة البريطانية) التي تفيد بأن المعلومات الواردة في الملف كانت تركز على معلومات اكتشفت حتى العام 1998، عندما انسحب المفتشون من العراق، حيث توافرت في ذلك الوقت «القلة القليلة من المعلومات الجديدة التي أمكن إضافتها»^[1]

آنذاك لم يرف أيّ جفنٍ للرأي العام، لذا كان لا بدّ للبروباغندا أن تبلغ مستوى أعلى، ولهذا الغاية ومع انقضاء عام 2002 راحت مزاعم المسؤولين تدعي وجود صلاتٍ تربط بين كلٍّ من صدام حسين وتنظيم القاعدة. وكما سنرى في الفصل الثالث، تحول تنظيم القاعدة في يومنا هذا إلى الفزاعة الكبرى الجديدة التي تهدّد عصرنا الحالي والتي حلت بعد سنواتٍ مديدة محلّ ما كانت تشكله الحشود الروسية من تهديدٍ، وبالتالي أخذت دور الذريعة التي تقف وراءها جميع السياسات الغربية ولا سيما عندما تنوي التدخل عسكرياً، بالفعل كان الأمر عبارة عن مسلسلٍ هزليٍّ راح يُعرض أمامنا. بادئ ذي بدء كان صانعو القرار عاجزين عن تقديم أيّ دليلٍ يدعمون فيه مزاعمهم القائلة بوجود مثل هذه الروابط بين صدام والقاعدة. ثم وفي شهر تشرين الأول من العام 2002 وقبل أن تصادق الحكومة رسمياً على الإدعاء الجديد، أوردت الغارديان على صفحاتها كلاماً جاء عن مصدرٍ مخابراتيٍّ عالٍ المستوى، والذي كان يطرح التساؤلات حول حقيقة ارتباط صدام حسين بالقاعدة، حيث نُقل عنه «العكس تماماً». أشارت الصحيفة إلى أن «الرسالة الواضحة التي ترسلها المخابرات البريطانية» هي أن النظام العراقي أبعد ما يكون من أن يربط نفسه بتنظيم القاعدة، لا بل إنّه كان يبعد نفسه قدر المستطاع عن هذا التنظيم. هذه المعلومات جاءت على خلفية قتل

[1]- "Iraq hits back with CIA offer" (العراق يعود بعرض من وكالة الاستخبارات المركزية)، الغارديان، 23 كانون الأول 2002؛ "Secrets of Saddam's hidden arsenal" (أسرار حول ترسانة صدام المخفية)، الغارديان، 5 أيلول 2002.

الإرهابي الفلسطيني أبو نضال في بغداد في شهر آب من العام 2002.^[1] مما لا شك فيه أن النظام العراقي لطالما عارض المجموعات الإسلامية المتشددة (على عكس لندن وواشنطن، عرضاً، اللتين تعتبران العديد من هذه المجموعات حلفاءً لها، على سبيل الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية التي تشكل الدولة الأكثر تشدداً في العالم).

ثم ما لبث أن خرج صانعو القرار بفرضية جديدة: «الإرهاب والأنظمة المارقة ليسا سوى وجهين لعملة واحدة»، حتى أن جاك سترو راح يروج لهذه النظرية على مدار العام. أما السبب وراء هذه النظرية التي خلص إليها صانعو القرار هو «أن هذه المجموعات الإرهابية تؤمن حاجاتها من المصادر التكنولوجية والمعرفية على الأغلب الأعم من هذه الأنظمة المارقة». ومن ثم، خطابٌ تلو خطابٍ راحت هذه الفكرة تتكرر مرةً بعد أخرى. إلا أن هذا الإثبات لا يعدو كونه خاطئاً بما أن السجلات تُظهر أنه من المرجح أكثر أن انتشار تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل يأتي عن طريق دول حلف شمال الأطلسي أكثر من إمكانية انتشارها انطلاقاً من دول أخرى (قد تكون ألمانيا، على سبيل المثال، قد وفّرت المساندة الأكبر للنظام العراقي في معرض تطوير أسلحة الدمار الشامل). ولكن بالطبع هذه الحقيقة المطلقة ليست ما يثير قلقنا، إنما التأكيد على وجود الصلة هو المهم. بالطبع، لما أدلت وسائل الإعلام بدلوها بكل ما فيه، وغالباً مشيرةً إلى أن الإثبات الذي تقدّمه الحكومة هو غايةً في الجدية، حتى ولو مع خروج بعض الانتقادات الأكثر أهميةً مع عدم تمكنها من الاستخفاف بها وتقديمها على أنها محض بروباغاندا.

ومنذ اللحظة الأولى التي خرجت فيها أولى الادعاءات التي تتحدث عن تلك «الصلة» المزعومة، راحت تتهافت من كلّ حدبٍ وصوبٍ عبر وسائل الإعلام التخمينات التي تشيع بين العامة وقوع بريطانيا تحت تهديد الهجمات الإرهابية المحدقة، والتي كانت في أغلبها عبارةً عن قصصٍ تم تسريبها عن «أجهزة المخابرات»

[1]- ريتشارد نورنت - تايلور، "UK spies reject Al Qaida link" (جواسيس المملكة المتحدة يرفضون الصلة مع القاعدة)، الغارديان، 10 تشرين الأول 2002.

والتي لا يمكن إيجاد أي برهان حسيّ عليها. واحدة من الأمثلة عن هذه التسريبات هي خبريّة الهجوم بغاز الأعصاب على المرافق التحت أرضيّة في لندن، إلى جانب غيرها من المزاعم بتهديد عبّارات القنوات المائية، وقصة تلك الكمية الضئيلة من الرئيس التي وجدت في شقة مجموعة شبان جزائريين، وغيرها من الأنباء التي تتحدث عن التوقيفات التي جرت بحق العديدين من ذوي الشأن. لم تفكّر الوسائل الإعلاميّة ولو للحظة في الانصياع وراء هذه الأخبار ونشرها عبر صفحاتها أو على هوائها، لدرجة أن بعض الصحف لم تتوان في تمرير بعض النعرات العنصريّة باطنياً ضد من كانوا يطلبون اللجوء والذين باتت اليوم لصيقتهم صفة تشكيل التهديد الإرهابي في نظر البعض. وكما يرى مايك بيرى من المجموعة الإعلاميّة التابعة لجامعة غلاسغو، وهي في طليعة الهيئات البريطانيّة التي تُعنى بتحليل التقارير الإعلاميّة بدقّة عالية، فإن هذه الأخبار المنتشرة ليست سوى نتيجة لبعض عمليات التوقيف المحدودة ولكنها «لعبت الدور المناط بها من تسهيل لترويج الخوف على أوسع نطاق داخل البلاد برمتها»^[1]. وبالتالي فإن الرسالة التي أريد إيصالها للعامة هي بالمختصر أنه إذا ما تمكنا من الإطاحة بصدام حسين ستمكن أيضاً من إزالة الخطر الإرهابي الذي يتربص بنا.

من غير السهل علينا أبداً لا أن نفهم ولا أن ندرك كنه البروباغندا الواسعة التي تقوم بها الدولة، وانطلاقاً من تعاظم الهوة بين الخطاب الذي تخرج به حكومة بلير وبين حقيقة سياستها نجد بأن هذه الأخيرة قد تفوقت على جميع حملات البروباغندا المتعلقة بالسياسة الخارجية التي قامت بها الحكومة البريطانيّة في أعقاب الحروب، بحيث باتت تعتبر على أنها رائدة عالميّة في هذا المجال. علماً بأن مهندس حملة بلير الانتخابية والذي قاده إلى النصر، عندما أصبح هو نفسه وزيراً أعلن بأنه «من دون شك نود أن نستفيد من الوسائل الإعلاميّة، إلا أن هذه الوسائل ستكون أداتنا التي نستخدمها لتكون في خدمتنا؛ فلن نرضى أبداً بعد اليوم بأن يحاسبنا الإعلام»^[2].

[1]- مايك بيرى، رسالة إلى الغارديان، 22 كانون الأول 2003.

[2]- ورد في بيتر أوبوم "The silence of the sheep" (صمت الحملان)، سباكتاتور، 15 كانون الثاني 2000.

لا شك بأننا جميعًا نفطن لمعنى «التشويش الذهبي» إلا أن هذا المصطلح نفسه مشوشًا، بحيث أن الوسائل الإعلامية لا تقدّم للجمهور سوى بعض جوانبه: انتشار بروباغندا الدولة أكثر فأكثر.

أما مؤخرًا فقد أطلقت وزارة الدفاع على بروباغندا الدولة اسمًا جديدًا، ففي ما مضى كان الاسم التي اشتهرت فيه هو «العمليات السيكلوجية»، إلا أن حزب العمال الجديد بات يفضل أن يدعوها «الدعم المعلوماتي» (وهو التغيير الذي ما كان ليستغربه أورويل أبدًا). ثم جاء ردّ لجنة الدفاع في مجلس العموم لتقول: «ولكن المفهوم قد تغير بعض الشيء عن الأهداف التقليديّة التي تسعى إلى التأثير على إدراك الجمهور الهدف المعني»، فالهدف الرئيسي من وراء هذه العمليات في بريطانيا هو «تحريك الدعم لصالح سياسة معيّنة وتأويل الأحداث مع المحافظة على هذا الدعم».

في إبان الحرب على يوغسلافيا في عام 1999، حدّدت وزارة الدفاع أربعة أهدافٍ من فئات الجمهور، والتي تم تصنيفها بحسب لجنة الدفاع وفقًا لما يلي: الجمهور البريطاني، ميلوزيفيك وداعموه، حلفاء حلف شمال الأطلسي، ألبانيو كوسوفو. وعليه ندرك بأن الحكومة كانت قد صنفت الجمهور البريطاني وميلوزوفيك بصفتهم هذين بحدّ ذاتهما؛ بمعنى آخر كلاهما عدو ولكن كلّ على طريقته.

أما تعليق لجنة الدفاع فقد جاء بشأن الجمهور البريطاني بأن «المهمة الرئيسية كانت تأليب الرأي العام والحفاظ عليه في صف الحكومة إلى جانب تأمين الدعم السياسي لهذه الحملة»، إذ رأت هذه اللجنة أن «الحملة برمتها قد تأسست واضحةً نصب عينيها فطنة الوسائل الإعلامية» ثم اختتمت بالموقف على أنه:

لا يمكن توجيه أصابع الاتهام ضد الوزراء بتجاهل الجوانب الإعلامية التي تحيط بالمعركة، فالحكومة البريطانية، إنطلاقًا من رأس هرميتها نزولاً إلى أسفلها، كرّست جميع مصادرها المتعلقة بالعمليات الإعلامية الكبيرة لتكون في خدمة حملة ومهمة تحريك الرأي العام العالمي والبريطاني.

في حين أنه قبيل أيام على بدء حملة التفجيرات ضد يوغسلافيا، ضاعف حلف شمال الأطلسي بنسبة أربعة أضعاف من حجم العمليات الإعلامية في بروكسل بناءً على نصيحة الاستير كامبيل، مدير «الاتصالات» لدى بلير. آنذاك جرى تضخيم أعداد من قتلوا من ألبانيين على يد قوات ميلوزيفيك في كوسوفو، حيث ادعى مكتب الشؤون الخارجية في ذلك الحين أن العدد وصل إلى عشرة آلاف، وفي وقت لاحق تمت مراجعة هذه الأعداد لتصبح ألفين. علماً بأن الحرب على يوغسلافيا قامت إلى جانب حملة دعائية تروج إلى أن المعركة هي معركة الحق ضد الباطل، وهو ما شكّل اختباراً أخلاقياً حقيقياً للمستقبل وعلى حدّ سواء للحكومة التي انطلقت من منطلق القيم الإنسانية العميقة (التي تحظى بالكثير من الاهتمام والتي يتم الترويج لها على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام المتعاونة، كما سنرى في الفصل السادس).

في وقت لاحق أشارت لجنة الدفاع بكلّ رضا إلى أن «الحملة التي خيضت في مواجهة الجمهور المحلي قد نجحت تمام النجاح»، حيث جرت الإشارة بصورة كبيرة إلى الدور البريطاني الكبير باعتباره رائد الحملات الدعائية ضمن حلف شمال الأطلسي، معتبرة أن: «النظرة السائدة تجاه بريطانيا هي أنها العضو الأكثر فاعلية ضمن الحلف الذي بات بشكل عام ضعيفاً من حيث الأداء»، وذلك بحسب العمليات الإعلامية. كما وأوضحت اللجنة أنه: «في جميع الأحوال تبقى مشاركة بريطانيا في الحرب الإعلامية أكثر أهمية من مشاركتها في الحملات العسكرية البحتة» ولكن الأهم في هذا التصريح هو «في جميع الأحوال، الجهود الضخمة التي بذلتها بريطانيا من أجل تشكيل الأفكار تبقى أقل فاعلية بكثير مما كان بإمكانها تقديمه»^[1].

وعليه، فإن مجموعة من أعضاء مجلس النواب المنتمين إلى حزب العمال دعموا استراتيجية الحكومة القاضية بخداع الرأي العام البريطاني، حتى أنهم اعتبروا أن هذه الحملة لم تبذل ما بوسعها من جهد - ربما يكون هذا ألطف مثال على مدى التزام النخبة المنتخبة خدمة الشعب.

[1]- مجلس العموم، لجنة الدفاع، التقرير الرابع عشر، جلسة 2000/1999، الفقرات 254 - 324،
www.publications.parliament.uk/pa/cm199900.

أضف إلى ذلك أن صحيفة الإيكونوميست نفسها قد شجعت قادتنا على تضليل الشعب؛ فعشية إعلان الحرب ضد أفغانستان وبدء العمليات العسكرية في هذا البلد، وبالتحديد في شهر تشرين الأول من العام 2001، راحت هذه الصحيفة تمعن في «متطلبات حرب البروباغندا»، مشيرةً إلى تصاعد الانتقادات ضد العمليات العسكرية في أفغانستان حتى في الولايات المتحدة الأميركية. واحدةً من تلك المخاطر التي عرضت لها كانت التخويف من انفجار موجة كبيرة من المهاجرين على أثر العمليات العسكرية والتي من الممكن أن تُلقى اللائمة بها على الولايات المتحدة، حيث أوردت الصحيفة أنه «يتوجب على أميركا أن تقوم بكل ما يلزم من أجل أن تدلل هذه العقبة^[1]».

وحيالاً تنتشر جملةً جديدةً متعلقةً ببروباغندا الدولة في أوساط النخبة الثقافية الليبرالية، ألا وهي: «الديبلوماسية الشعبية»، والتي يُفهم منها أن المستهدف من هذا المفهوم الجديد هم الأجانب وليس الجمهور المحلي. ويُعتبر مارك ليونارد، مدير مركز السياسة الخارجية، وهو مركز أبحاث أسسه حزب العمال الجديد، أحد الأمثلة على هذا الشكل الجديد من بروباغندا الدولة التي تتميز بشكل جديد وأكثر حداثة. وفي مقال له نُشر في مجلة الفورين بوليسي الأميركية، يشرح ليونارد قائلاً أن «الديبلوماسية الشعبية» باتت «أكثر أهميةً من ذي قبل»، ويُعزى السبب في ذلك إلى «صعود المنظمات غير الحكومية الدولية». وعليه، فإن «العقد الأخير يزخر بالعديد من الأمثلة عن الوعي الشعبي، عوضاً عن الحكومات، الذي يتولى مهمة تمهيد الطريق أمام الديبلوماسية العالمية، وهو ما شكّل تاريخياً التحدي الكبير للفئات النخبوية».

ثم يستفيض بمقاله قائلاً أن: «البروباغندا لن تتمكن من إقناع الشعوب في الدول التي تمنع دعم الحرب، ولكن تمييز الدوافع الغربية باعتبارها إمبرياليةً أو ذات مصالح فرديةً قد يطيح بفرض النجاح نهائياً». وعليه إذًا، يتوجب على الديبلوماسيين «أن

[1]- إيكونوميست، 6 تشرين الأول، 2001.

يتحوّلوا من مجرد مراسلين وأعضاء في جماعات الضغط ممن يتفاعلوا مع المسائل لكي يصبحوا ممن يشكّلون بأنفسهم الجدالات العامة التي تدور بشأن القضايا العالمية.» في حين أن التحدي الذي يطرح نفسه أمام الحكومات فهو «الانتقال من مرحلة تزويد المعلومات إلى مرحلة القبض على المخيلة»، وفق ما يرى ليوناردو، الذي يذهب بالمحصلة إلى حدّ نصّح الحكومات بما يلي:

في حال أن إحدى الرسائل الموجهة للعامة قد تتسبب بعدم الثقة لمجرد أن مصدرها هو إحدى الحكومات الأجنبية، يتوجب في هذه الحالة على الحكومة أن تخفي هذه الحقيقة قدر الإمكان. لا وبل في حال أن إحدى الدول أرادت أن توصل صوتها، وأن تحدث تأثيراً على مجرى الأحداث التي تدور خارج نطاق سيطرتها المباشرة، يتوجب عليها أن تعمل عن طريق المنظمات والشبكات التي تكون منفصلةً عن الحكومات تماماً ومستقلةً عنها، لا وبل حتى تثير التساؤلات بشأن الحكومات من أصلها. وعليه فإننا نجد ثلاثة أنواع من هذه الوسائط الناجعة في مجال هذا النوع من الدبلوماسية الشعبية؛ أولاً المنظمات غير الحكومية، ثانياً جاليات الشتات، ثالثاً الأحزاب السياسية.^[1]

في حرب الخليج التي جرت عام 1991 ضد العراق، أرسلت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا نظاماً محكماً للسيطرة يهدف إلى «إدارة الأنباء»، وبمحصلة هذه الإجراءات بات محظوراً على أي صحفيٍّ كان أن يدخل إلى المملكة العربية السعودية من دون الحصول على إذن رسميٍّ، ومن ثم، وعند دخول المملكة، يخضع باستمرار للمراقبة من مكتب المخابرات المشترك الذي كان يتبع لإدارة مشتركة من المسؤولين الأميركيين والبريطانيين والسعوديين. كانت تحركات هؤلاء الصحفيين مدروسةً بدقة وأفلامهم تخضع للمراقبة الدقيقة ومقالاتهم تُقرأ قبل نشرها.

آنذاك استطاعت الحكومة أن تؤمّن الكثير الكثير من المعلومات الخاطئة،

[1]- مارك ليونارد، "Diplomacy by other means" (الدبلوماسية بوسائل أخرى)، فورين بوليسي، أيلول - تشرين الأول 2002، www.foreignpolicy.com، تمت إضافة التوكيدات.

بحيث تم التلاعب بالمعلومات المزودة بشأن قدرات الجيش العراقي، وكذا كانت المعلومات المرتبطة بدرجة الأضرار التي تسبب بها التسرب النفطي الذي جرى على الشواطئ الكويتية - وهو ما شكل تهديداً بيئياً ضخماً أُلقيت اللائمة به على عاتق العراق، إلا أن الآلة الحربية الغربية لم تكن بتمام البراءة من الحادث بعد ما تسببت به من أضرار في صهاريج تخزين النفط. آنذاك خرجت رواية واضحة التلفيق تقول بأن صدام حسين كان قد أرسل عائلته إلى موريتانيا، بينما في أحيان أخرى كانت تصدر الروايات التي تقول بأن صدام حسين ومعاونيه «مختبئون في الفنادق». بدورها، أشارت البي بي سي إلى رواية مضللة تفيد بأن الجنود العراقيين بدؤوا يستسلمون، وبأن طياري الهليكوبتر بدؤوا يلجؤون إلى المملكة العربية السعودية. أما المصادر العسكرية البريطانية فلم تبخل من جهتها وراحت تروج للمعلومات الخاطئة التي تفيد أن الجيش العراقي بدأ ينقل الأسلحة الكيميائية إلى الصفوف الأمامية من المعركة - وهو ما جاء في معرض بروباغندا التهديد الكيميائي العراقي المزعوم الذي لم تأل وسائل الإعلام جهداً في تغطيته، والذي لم يستطع أحد يوماً ما أن يقدم الأدلة الحسية عليه. بمنأى عن ذلك تبقى القصة التي حظيت بالانتشار الأوسع هي تلك التي فبركها الجانب الأميركي والكويتي والتي تقول بأن العراقيين كانوا يسرقون الخدج من الحاضنات في المستشفيات، وهي الرواية التي استطاعت فوراً أن تغير رأي الكونغرس في الولايات المتحدة.

علمًا بأن ما أظهرته وسائل الإعلام من قابلية لنشر بروباغندا الدولة على أوسع نطاق والترويج لها باعتبارها حقائق لا تقبل الشك، ساهم بشكل كبير في إشاعة هذه المعلومات المضللة بين العامة آنذاك، تمامًا كما يحدث الآن مع الأحداث التي تُنشر بشأن الحرب.^[1]

[1] - فريد هاليداي، "91 - Manipulation and limits: Media coverage of the Gulf war, 1990" (التلاعب وحدوده: التغطية الإعلامية لحرب الخليج، 1990 - 91)، في تيم ألين وجون سيتون، The media of conflict: War, reporting and representations of ethnic violence (صراع الإعلام: التقارير في زمن الحرب وتصوير العنف العرقي)، زاد، لندن، 1999، ص. ص. 132 - 5؛ دوريل، The silent conspiracy: Inside the intelligence services in the 1990s (المؤامرة الصامتة: داخل أجهزة المخابرات في أعوام التسعينيات)، ماندارين، لندن، 1993، ص. ص. 415 - 6.

في العام 1998 وصفت صحيفة الغارديان القصف الأميركي والبريطاني على العراق باعتباره يترافق مع «حملة بروباغندا حكومية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً منذ انتهاء الحرب الباردة». آنذاك صدرت التقارير التي تفيد بوجود مؤامرة من الجانب العراقي بشأن «إغراق بريطانيا» بالجمرة الخبيثة في حين بدأت تتزايد التقارير والتسريبات الصادرة عن الوايتهول بشأن النظام العراقي، في حين كانت تشعر فيه الحكومة بأن التعاطف الشعبي قد انخفض وأن الجمهور لم يعد مهتماً بمساندة القصف. أسست إذ ذاك الحكومة «مجموعة إعلامية عراقية» مهمتها تنسيق الدعاية الإعلامية داخل الوايتهول من أجل «تسويد صورة بغداد وتأليب الرأي العام» تمهيداً للهجوم. كانت مواضيع هذه البروباغندا تدور حول كيفية تحميل نظام صدام حسين، وليس العقوبات المفروضة، مسؤولية مقتل الأطفال العراقيين ومدى اقتراب النظام في ذلك الوقت من تصنيع الأسلحة البيولوجية.^[1]

أما في خضم المرحلة الحالية مع العراق و«الحرب على الإرهاب» لا يمكن لأي أحد أن يدعي بأن لا علم له بشأن ما يدور، فمؤخراً صدرت وثيقة عن وزارة الدفاع متوفرة مجاناً على موقعها الإلكتروني تحت عنوان «مستقبل المضمون الاستراتيجي للدفاع»، حيث يتم الإشارة إلى أنه: «بات علينا أن نصبح أكثر حذراً تجاه سلوك الرأي العام الذي من الممكن أن يلعب دوراً بارزاً في تشكيل النشاط العسكري وتقييده»، ثم تستطرد الوثيقة بالقول أن:

مضاعفة التعلق العاطفي بالعالم الخارجي الذي يتأثر بالتغطية الإعلامية المباشرة والتصويرية، إلى جانب الرغبة التي تغمر العامة في رؤية المملكة المتحدة تتصرف باعتبارها إحدى قوى الخير، يعتبران أمران من شأنهما أن يقودا إلى كسب الدعم من الجمهور، بل وحتى مطالبته للانخراط في العمليات التي يتم الترويج لها باعتبارها ذات دوافع إنسانية.

[1]- غيان بلاك، "The propaganda war" (حرب البروباغندا)، الغارديان، 14 تشرين الثاني 1998؛ إيان بلاك وريتشارد نورتن تايلور، "Propaganda drive against Iraq" (دوافع البروباغندا في وجه العراق)، الغارديان، 25 آذار 1999.

بناءً على ما تقدّم، «يصبح دعم الرأي العام أمراً لا غنى عنه من أجل قيادة التدخل العسكري». أما في المستقبل «فستطراً الحاجة إلى المزيد من الجهود التي تهدف إلى ضمان حُسن توجيه هذا الجدل العام وتلقيه»^[1].

على ما يبدو، فإن الحكومة لا نية لديها البتة من أجل تقديم المعلومة الموضوعية للجمهور، وعليه فإن المعنى الحقيقي الذي يكمن وراء هذه العبارة هو: أولاً، تعتبر بروباجندا الدولة مفتاحاً أساسياً للوصول إلى الأهداف، وعلينا أن نتوقع المزيد والمزيد منها؛ ثانياً، لن تتوانى هذه البروباغندا عن إخبارنا بأن الحكومة تنطلق من الدوافع الإنسانية في أعمالها (عوض عن الدوافع الأساسية). إنه لمن المثير للاهتمام أن نجد أن ثمة حكومة ما تضطلع طوعاً وعلناً في إرساء استراتيجية خاصة بها للبروباغندا؛ وبالتالي لم يعد أمام الصحفيين أيّ عذر يتذرّعون به من أجل نقل البيانات الصادرة عن الحكومة بصورة سطحية تخلو من كلّ نوع من أنواع التفكير.

لا تأتوا على ذكر الحرب

كما هو واضح، بدأت الحملة العسكرية ضد العراق على أوسع نطاق في شهر آذار من العام 2003، ولكن الحرب بدأت قبل ذلك التاريخ بوقت طويل، على الرغم من أن هذه المعلومة بالكاد كانت تذكر ضمن الثقافة السياسية السائدة.

فبريطانيا بدأت فعلياً بالمرحلة الجديدة من الحرب على العراق في شهر آب أو أيلول من العام الأسبق، 2002، حينذاك هاجمت القوات الأميركية والبريطانية منطقة الحظر الجوي الواقعة شمال العراق وجنوبه، بحيث تصاعدت الهجمات بصورة عالية جداً.

ربما لن نتمكن من تحديد التاريخ بدقة، إذ إنه لم يتم الإعلان عن الحرب السريّة من جانب الحكومة وبالكاد كانت وسائل الإعلام تأتي على ذكرها. إنما مما لا شك

[1]- وزارة الدفاع، "The future strategic context for defence" (مستقبل المضمون الإستراتيجي للدفاع)، www.mod.uk/issues/strategic_context

فيه هو أن القصف الأميركي والبريطاني المستمر من دون كللٍ للأهداف العراقية داخل منطقة الحظر الجوي ظلَّ قائماً على مدى أكثر من عقدٍ من الزمن ومع ذلك فهو لم يحظ إلا بالقلّة القليلة من إهتمام التيار السائد.

في شهر آب من العام 2002 قادت الطائرات الحربيّة الأميركيّة والبريطانيّة تسع عمليات عسكريّة مدفعيّة وصاروخية ضد أهداف عراقية تابعة لسلاح الجو واقعة ضمن منطقة الحظر الجوي، بحيث تخطى مستوى الهجوم أيّ هجوم آخر منذ العام 2000. استتبع هذه العملية في الخامس من شهر أيلول من السنة نفسها بهجوم أميركيّ بريطانيّ آخر ضد مركز سلاح الدفاع الجوي العراقي الواقع في الشمال من بغداد، اضطلعت فيه أكثر من 100 طائرة حربية، المثير للاهتمام آنذاك أن صحيفة الغارديان كانت الوحيدة التي أتت على ذكر العملية إذ بالكاد ما أوردت أي صحيفة أخرى هذه المعلومات. ومع ذلك، فإن شهري تشرين الأول وتشرين الثاني لم يخلوا من عمليات القصف المشابهة المتكررة (إنما المنفصلة)، في ما بدا من دون أدنى شك وكأنّه تمهيدٌ لحرب وغزو مكتملي المعالم. ثم مع حلول شهر كانون الأول أوردت الغارديان أن مقاتلي القوات الجوية الملكية البريطانية المتمركزة في المملكة العربية السعودية كانوا يتدربون على قصف الأهداف العراقية الواقعة ضمن نطاق منطقة الحظر الجوي.^[1]

الجدير ذكره هو أنه منذ العام 1991 حتى العام 1998 أجرت القوات الجوية الملكية 15.500 طلعة جوية فوق مناطق الحظر الجوي الواقعة في الشمال من العراق والجنوب منه، ومع حلول شهر تشرين الثاني من العام 1999 كانت القوات الأمريكية والبريطانية قد أجرتا مجتمعتين 28.000 طلعة جوية وألقتا 1.800 قنبلة وصاروخ على 450 هدف.^[2]

[1]- جولييان بورغير، "Air strikes on Iraq rise sharply" (الهجمات الجوية على العراق في تزايد حاد)، الغارديان، 7 أيلول 2002؛ "Blair says UK must pay US 'blood price'" (بلير يقول أن على بريطانيا أن تدفع للولايات المتحدة بالدم)، الغارديان، 6 أيلول 2002؛ ريتشارد نورتون تايلور، "Britain and US step up bombing in Iraq" (بريطانيا والولايات المتحدة تصعدان التفجيرات على العراق)، الغارديان، 4 كانون الأول 2002.

[2]- مجلس العموم، هاندسارد، 17 كانون الأول 1998، العامود 652.

علمًا بأنه تم تصعيد القصف سرًّا في العام 1998: حيث أُلقيت 150 قنبلة على الجنوب العراقي بين شهري كانون الأول 1998 وحزيران من عام 2000. بالمعدل العام، تكون بريطانيا قد أَلقت 0,025 طن من المتفجرات شهريًّا بين شهري نيسان من العام 1991 وكانون الأول من العام 1998، ذلك في مقابل خمسة أطنان بالمعدل العام بين شهري كانون الأول من العام 1998 وشباط من العام 2001.^[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة الأنفة من الحرب لم يتم يومًا عرضها أمام البرلمان أو تبريرها؛ والأمر سيان بالنسبة إلى التغيرات في «قواعد اشتباك» الطيارين البريطانيين والأميركيين. كانت الحجة الرسمية المستخدمة هي أنهم كانوا يتصرفون انطلاقًا من المبدأ الدفاعي عندما كانوا يتعرضون لإطلاق نار من جانب القوات العراقية على الأرض، إنما الحقيقة كانت عبارةً عن زحفٍ تدريجيٍّ باتجاه العمليات الهجومية.

على أثر القصف الذي جرى في شهر كانون الأول من العام 1998، حظّر الرئيس كليتون خفيةً، التغيرات على قواعد الاشتباك، وهو الأمر الذي سمح لطيّاري القوات الأميركية أن يهاجموا أيّ جزءٍ من منظومة الدفاع الجوي العراقي، وليس مجرد الأهداف التي تستهدف طائراتهم الحربية مباشرةً. مع العلم أن هذا الدور أصبح عرضةً للتصعيد مع الهجوم على بطاريات مضادة للطائرات لمجرد أن ظهرت على شاشات الرادارات طائرات عائدة للتحالف، حتى من دون أن تطلق النار. أما في شهر شباط من العام 1999، قال أحد الناطقين الرسميين باسم وزارة الدفاع الأميركية أن قائمة الأهداف تتضمن مواقع للصواريخ ومواقع للقيادة والمراقبة ومحطات ترحيل إلى جانب بعض مواقع جمع المعلومات. بدورها، صعدت إدارة بوش من وتيرة الأحداث أكثر فأكثر،

[1]- إيريك هارينغ، The no fly zone in Iraq: The myth of a humanitarian intervention (منطقة الحظر الجوي في العراق: أسطورة التدخل الإنساني) <http://geocities.com>؛ ريتشارد نورتن تايلور، "Bombing strikes" against Iraq "stepped up in "secret war" (تصعيد الهجمات ضمن «الحرب السرية» على العراق)، الغارديان، 8 حزيران 2000.

بحيث استهدفت منشآت للردار والقيادة والمراقبة في مختلف أرجاء البلاد وليس فقط فوق منطقة الحظر الجوي.^[1]

مع بدايات العام 1999 أقرت الحكومة البريطانية للمرة الأولى أن التغيرات التي طرأت كانت ذات تأثير على طيارها أيضاً، إذ ذاك أعلنت التقارير أن سياسة «الدفاع عن النفس» قد توسعت لتصبح «حملة نشطة تهدف إلى إضعاف [النظام العراقي] إلى أقصى حد ممكن». كذلك وقد أعلن عن صدور أمر مباشر من الحكومة إلى القيادة في المناطق الجنوبية يقضي بقصف الطائرات العراقية التي تتجه صوب الشمال، بعيداً عن منطقة الحظر الجوي.^[2]

أضف إلى ذلك أن الغارديان أوردت بإيجاز في شباط من العام 1999 عن خمسة أسابيع من الاشتباكات التصعيدية التي استطاعت أن تتسبب بالضرر في العراق فاق ما تسببت به الحملة التي جرت في شهر كانون الأول من العام المنصرم والتي شهدت قصفاً دام طوال أربعة أيام. وتشير التقارير إلى أن الجنود الأميركيين والبريطانيين تمكنوا من تدمير ما يقرب من 40 هدفاً انطلاقاً من 28 كانون الأول، دماراً جزيئاً أو كلياً.^[3]

من جهة أخرى تُظهر المعطيات أن الأوامر كانت قد صدرت في شهر آب من العام 2001 بتصعيد مماثل، إنما بصورة سرية، حيث شهدت تلك الفترة هجوماً من الطائرات الحربية البريطانية التي استهدفت مواقع للصواريخ ومركز رادار، إلى جانب مركز للمراسلات العسكرية في الجنوب من منطقة الحظر الجوي. علماً بأن إحدى التقارير الصحفية أشارت مؤخراً إلى اجتماع عقده مجلس الأمن القومي، حيث دعا

[1]- سارة غراهام براون، "No fly zones: Rhetoric and real intentions" (مناطق الحظر الجوي: النوايا المعلنة والمخفية)، 20 شباط 2001، ميدل إيست ريبورت، www.merip.org؛ فيليس بينيس وستيفن زونيس ومارثا هوني، "US policy towards Iraq: Policy alternatives" (السياسة الأميركية تجاه العراق: بدائل عن السياسة)، حزيران 2001، www.foreignpolicy-infocus.org.

[2]- غراهام براون، "No fly zone" (منطقة الحظر الجوي)؛ جوليان بورغير، "Allies taking aim at Iraqi regime" (التحالف يستهدف النظام العراقي)، الغارديان، 6 شباط 1999؛ نورتون تايلور، "Bombing strikes" (الهجمات)

[3]- بورغير، "Allies taking aim" (التحالف يستهدف).

الرئيس بوش إلى المزيد من «التعزيزات القوية» لمناطق الحظر الجوي. على ما يبدو فإن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا قد غيرتا من قواعد الاشتباك وفقاً لأهواء كلٍّ منهما ولم تتوانيا عن تصعيد حدّة الهجوم عندما كانتا تشعران بالرغبة في ذلك، ودائماً متذرعتين بذريعة الدفاع عن النفس^[1].

بالطبع، شكلت مناطق الحظر الجوي خرقاً صارخاً للقانون الدولي، إذ إن هاتين الدولتين لم تحصلا على موافقة الأمم المتحدة قبل إعلانها. بدورها، برّرت بريطانيا القيام بالدوريات فوق هذه المناطق - وهو الأمر الذي قلما دعت الحاجة إليه، بالنظر إلى عدم التمييز في السياسة - متحججة بالقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 688؛ فهذا القرار منذ صدوره في العام 1991 كان «يطالب بوضع حدٍّ للقمع الذي يمارسه صدام حسين ضد الأكراد في شمال العراق والشيعية في جنوب البلاد، وذلك لأسباب إنسانية بحتة». كان الهدف من وراء هذه المناطق، بحسب ما قدّمته الحكومة من حجج، هو مراقبة النظام من أجل التأكد من حُسن احترام القرار رقم 688. وفي شهر نيسان من العام 2000 أعلن جيف هون أن «القانون الدولي يبرر تماماً هذه العمليات في الحالات التي تفرض وضعاً شديداً الاستثنائية»، وهي الحجة نفسها التي تمسكت الحكومة بها فأبان قصفها على يوغسلافيا، وهو ما كان بدوره أيضاً غير شرعي^[2].

إذا ما استندنا إلى الحجج التي تقدمها بريطانيا بنفسها، فإن ما تمتلكه هذه الدولة من تبريرات تعلل به ما تقوم به من عمليات عسكرية فوق مناطق الحظر الجوي لا يقل عما تمتلكه - على سبيل المثال - إيران (أو العراق في هذا المجال) في حال ما قررت أن تعلن أن، فلسطين على سبيل المثال، أصبحت «منطقة كارثة إنسانية» وبناءً عليه قرّرت أن تخفر الأجواء فوق سماء الضفة الغربية، رغبةً منها في منع الطائرات الحربية الإسرائيلية من قصف المنازل الفلسطينية بصورة مستمرة.

[1]- جوليان بورغير وريتشارد نورتون تايلور، "Allies hit hard at Saddam's air defence sites" (التحالف يضرب بقوة مواقع الدفاع الجوي التابع لصدام)، الغارديان، 11 آب 2001.

[2]- لجنة الدفاع في مجلس العموم؛ التقرير الثالث عشر، جلسة 2000/1999، 26 تموز 2000، www.publications.parliament.uk/pac/cml199900، محضر الأدلة، 19 نيسان 2000، الفقرة 21.

ممّا لا شك فيه أن مناطق الحظر الجوي استطاعت أن تمنع - جزئياً - النظام العراقي من الاستمرار في ممارسة القمع ضد الأكراد، إنما مع ذلك، يبقى أن المسؤولين البريطانيين نوعاً ما لم يوافقوا تماماً مع الحجة التي تقول بأن مناطق الحظر الجوي هذه قد وُجدت من أجل أهداف إنسانية تسعى إلى حماية الأكراد، في وقت كانت فيه الهجمات الجوية المتصاعدة تعبّد الطريق أمام البدء بالحملة العسكرية الواسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، استطاعت الغارديان أن تلاحظ أن «المصادر العسكرية البريطانية لم تعد متمسكة، لا وبل تخلت عن الادعاء بأن مناطق الحظر الجوي فوق سماء الجنوب العراقي إنما قامت من أجل حماية أهداف إنسانية تسعى إلى حفظ الشيعة العراقيين وعرب الأهوار^[1]».

من الصعب تحديد أعداد الأرواح من المدنيين الذين قضوا خلال الحرب غير المعلنة فوق مناطق الحظر الجوي، فالنسبة إلى المسؤولين في الأمم المتحدة فقد وثّقوا مقتل 144 شخص في خلال تفجيرات عام 1999. وهنا نضرب مثال الصاروخ الموجه الذي أطلق بتاريخ 25 كانون الأول من العام 1999، والذي راح ضحيته أكثر من عشرة أشخاص، عندما سقط هذا الصاروخ فوق حيّ سكنيّ متكثّف بالمدنيين في أحد أحياء البصرة، وفق ما أعلنه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فرع العراق. أما بالنسبة إلى المصادر الرسمية العراقية، فقد أعلنت بغداد عن وقوع 323 قتيل مدني و960 جريح ما بين شهر كانون الأول من العام 1998 وبداية عام 2001^[2].

من جهته، لم يراجع البرلمان هذه الحرب السريّة الطويلة الأمد بدقة أو تمحيص، كما فعل مع العديد غيرها من السياسات التي يأتي هذا الكتاب على ذكرها، فالجدير بالذكر هو أن إحدى التحقيقات التي أجرتها لجنة الدفاع بشأن مناطق الحظر الجوي عجزت عن استحضار الأضرار التي أصابت المدنيين وتمسكت بموقفها من الأسطورة التي تقول بأن طائرات «التحالف» الحربيّة (أي البريطانيّة والأميريكيّة)

[1]- "US military builds up huge attack force" (الجيش الأميركي يتحصّر لهجوم ضخم)، الغارديان، 13 أيلول 2002.

[2]- بينيس، زونيس، هوني؛ Voices in the wilderness (أصوات في القفار)، أموف، ص: 73؛ غراهام براون، "No fly zones" (مناطق الحظر الجوي).

لطالما تصرفت انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن النفس، كما وأشار التحقيق إلى أن نظريته تجاه شرعية مناطق الحظر الجوي لا تختلف أبداً عن نظريته تجاه كوسوفو، من حيث إن: «شرعيتها مشكوكٌ في أمرها في ظل الوضع الحالي الذي يلف القانون الدولي» إلا أنه يبقى «مبرراً من الناحية الأخلاقية». أضف إلى أنه لم يتخلى عن هدفه في «إرساء المبادئ الجديدة داخل الأمم المتحدة والتي ترمي إلى تنظيم أيّ تدخل يتم تحت العنوان الإنساني».^[1]

وبالتالي فإن اللجنة التي ينتمي أعضاؤها إلى مختلف الأحزاب خلصت إلى أنه من الممكن النظر إلى العمليات العسكرية من المنظار الأخلاقي حتى ولو كانت تفتقد إلى الشرعية، وبأنه علينا أن نعمل على إعادة كتابة القانون من أجل أن يصبح داعماً لسياساتنا وهي صورة ملطفة للنظر إلى الطبقة السياسية البريطانية، وهو ما يتلاءم تماماً مع محاولات حزب العمال الجديد من أجل إعادة كتابة القانون الدولي فيسير بذلك على خطٍّ موازٍ مع مصالحه في العراق.

لا علاقة حقوق الإنسان

لم يتقاعس يوماً المخططون البريطانيون عن الإدعاء بأنهم يتصرفون انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق، ففي الأونة الأخيرة أعلنوا في العديد من المناسبات التزامهم الدؤوب في هذا المجال، كيف وصل بهم الحال إلى هذا الحد؟ فلنلقي نظرة على مسألة العقوبات بادئ ذي بدء.

في إحدى المناسبات كتب السير تيموثي غاردن، وهو مشير سابق في سلاح الجو البريطاني ومدير المعهد الملكي للشؤون الدولية، قائلاً بأن «المجتمع الدولي استطاع الخروج بسياسة غاية في النجاح من أجل احتواء الأزمة العراقية»، مشيراً، بصورة خاصة إلى العقوبات^[2]. مع العلم أن هذه العقوبات كانت قد فرضت في شهر

[1]- لجنة الدفاع في مجلس العموم، التقرير الثالث عشر، الفقرة 31.

[2]- تيموثي غاردن، "This war can't be left to the politicians" (لا يمكن تسليم شؤون هذه الحرب للسياسيين)، الغارديان، 20 آب 2002.

آب من العام 1990 عشية غزو الكويت على يد القوات العراقية، ومنذ ذلك التاريخ يتم تجديد هذه العقوبات كل ستة أشهر بصورة دائمة، فلا بريطانيا ولا الولايات المتحدة ادّخرا جهداً لضمان إبقاء العقوبات مفروضة وعدم رفعها، متحدّتين بذلك غالبية الدولة الأخرى، وفق ما يظهره التقرير تلو التقرير حول تأثيرهما الهدّام.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن العقوبات على العراق تسببت شهرياً في مقتل عددٍ من الأطفال، فاق عدد ما قُتل من أطفال في أحداث 11 أيلول، فالأمم المتحدة استطاعت تقدير وفاة 500 ألف طفل عراقي دون سن الخامسة منذ العام 1990، وذلك ليس نتيجة للعقوبات فقط، إنما أيضاً بسبب حرب الخليج التي جرت بين عامي 1990 و1991. وفي هذا المضمّار أشار المنسق الأسبق للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في العراق، دنيس هاليداي، بالقول إلى أن عدّاد الموت «قد يكون اقترّب من 600 ألف على طول الفترة الممتدة بين العامين 1990 و1998. أما إذا أردنا أن نضيف أعداد الراشدين إلى هذه الأرقام فإن العدد يفوق من دون شكّ المليون متوفٍ بمراحل متقدمة.» علماً أنه في شهر آب من العام 1999 أصدرت اليونسيف تقريراً أوردت فيه أن نسبة الوفيات لدى الأطفال ممن هم دون سن الخامسة قد تضاعفت بأكثر من الضعفين منذ فرض العقوبات، إذ ذكرت المنظمة المعنية في العام 1997 إلى أن «سوء التغذية لم يكن يشكل مشكلةً صحيّةً عامة في البلاد قبل الحصار، حيث راحت تتوضح معالم هذا المرض مع بدايات العام 1991، ومنذ ذلك الحين راحت رقعته تتعاضم بشكل مضطرد... ومع حلول العام 1997 كانت الإحصاءات تشير إلى أن مليون طفل ممن هم دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية المزمن». هذا هو بالتحديد الوجه الحقيقي للـ «سياسة الغاية في النجاح» التي كان يشير إليها السير تيموثي غاردن في الأعلى.^[1]

بالطبع لا يمكننا أن نلقي بلائمة كل ما مرّ به العراق من معاناة إنسانيّة على عاتق

[1]- Voices in the wilderness (أصوات في القفار)، "Myths and realities" (ما بين الخرافة والحقيقة) وجورج كاباتشو، "Sanctions: Killing a country and a people" (العقوبات: القضاء على بلد وعلى شعب)، في أموف، ص. ص. 67، 141.

العقوبات، فنظام صدام حسين القمعي والوحشي يتحمل نصيبه من المأساة. إنما الواقع على حاله جاء على لسان لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقضايا الإنسانية، حيث أعلنت أنه: «على الرغم من أنه لا يمكن إلقاء اللائمة بكل ما يعانيه العراق على العوامل الخارجية، ولا سيما العقوبات، إلا أن الشعب العراقي ما كان ليرزح تحت نير هذا الحرمان لولا هذه المعايير الطويلة الأمد المفروضة من جانب مجلس الأمن ولولا نتائج الحرب^[1]».

أما في شهر تموز من العام 2000 أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً يشير فيه إلى «معاناة الأطفال في العراق» وإلى «الأكلاف القصيرة الأمد والطويلة الأمد التي يتكبدها الأطفال [بسبب العقوبات]، بما في ذلك القضاء على البنى التحتية الخاصة بقطاعي التعليم والغذاء... وارتفاع نسب الأمراض والوفيات في صفوف الأطفال». أضيف إلى أن مقالاً صدر في مجلة فورين آفيرز الأميركية تقدّر فيه أن أعداد العراقيين ممن توفوا نتيجة للعقوبات تخطى عدد «الذين لا قوا حتفهم نتيجة كل ما يسمى أسلحة الدمار الشامل على مر التاريخ»^[2].

أما بالنسبة إلى الحكومة البريطانية التي لا تنفك تشدّد على التزامها تجاه حقوق الإنسان في العراق، فهي نفسها التي ما فتئت منذ عقد من الزمن تُعرض عن الأدلة التي لا مجال للشك فيها حول تأثير العقوبات. ففي شباط من العام 2001 أعلن وزير الخارجية براين ويلسون بكلّ وقاحة أن «لا أدلة واضحة تشير إلى تضرر الشعب العراقي من العقوبات»، علماً أنه في وقت سابق كان طوني بلير قد أعلم مجلس العموم «أننا نرفض كلّ ادعاء يقول بأن العراق يتعرض للضرر على خلفية العقوبات»^[3].

[1]- بيتر بيليت، "Sanctions, food, nutrition and health in Iraq" (العقوبات والغذاء والتغذية والصحة في العراق)، في أموف، ص. 161.

[2]- ورد في رسالة من وكالات المساعدة بمن فيهم هيومن رايتس واتش وجمعية إنقاذ الطفل فرع المملكة المتحدة، 4 آب 2000، في هيومن رايتس واتش، "Groups call on security council to address humanitarian crisis" (مجموعات تدعو مجلس الأمن للتحرك بشأن الأزمة الإنسانية في العراق)، 4 آب 2000، www.hrw.org؛ ورد في بيليب، ص: 163.

[3]- ورد في إيريك هيرينغ، "Between Iraq and a hard place: A critique of the British government's case" (ما بين العراق والصعوبات: نقد لقضية الحكومة البريطانية مع العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة)، ريفيو أوف انترناشونال ستاديز، 2002، ص. ص. 39-56؛ مجلس العموم، هانسارد، 16 كانون الأول 1998، العامود 532.

بالنسبة إليّ، فإنني أرى في ما تقدّم مجرد أعذار يقدّمها أصحابها بكل دم باردٍ لذبح الأطفال. أما الحقيقة فهي أن بريطانيا قد اشتركت في قتل الشعب العراقي بأعدادٍ فاقت عشرات الآلاف؛ ما لا شك فيه هو أنه على الأغلب ساهمت بريطانيا في مقتل أعداد من العراقيين فاقت ما تسبب به صدام حسين من وفيات. أما دور الولايات المتحدة في هذا المجال لا يقل شأنًا عن دور حليفها بريطانيا، فحينما سُئلت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية في ظل حكم بيل كلينتون، بشأن وفاة نصف مليون طفل عراقي جراء العقوبات المفروضة على البلاد ونتيجةً لسياسة الاحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة، أجابت هذه الأخيرة بالقول أن «الخيار صعب» ولكن «نحن نرى أن الثمن يستأهل»^[1].

من جهته، لم يتأخر دنيس هاليداي، منسق الأمم المتحدة الأسبق في العراق للشؤون الإنسانية، في الاستقالة احتجاجًا على العقوبات، وهو لا ينفك منذ ذلك الحين يعلن أن «هذه السياسة لا تشكّل سوى مذبحّة جماعيّة وأن واشنطن ولندن هما المسؤولتان عنها... إنها عبارة عن سياسة متعمّدة من أجل القضاء على الشعب العراقي... إننا في خضم مرحلة من القضاء على مجتمع بأكمله. هذا الوضع غير شرعي وغير أخلاقي»^[2].

من بعد هاليداي تولى منصب منسق الشؤون الإنسانية في العراق خلفه هانس فان سبونيك، الذي هو بدوره أيضًا استقال احتجاجًا على العقوبات. جنبًا إلى جنب كتبنا قائلين أن:

الولايات المتحدة الأميركية ومعها بريطانيا، بصفتهم عضوين دائمين في مجلس الأمن [التابع للأمم المتحدة]، تدركان تمام الإدراك أن ما تقوم به الأمم المتحدة من عمليات في إطار الحصار المفروض، إنما تشكّل أيما خرق للاتفاقيات التي أبرمتها

[1]- ورد في أموف، «المقدمة»، ص. 15.

[2]- ورد في فيلسيتي أربوثنوت، "Iraq still on the rack" (العراق لا يزال موكبًا)، تريبيون، 2 آذار 2000؛ دافيد أدواردز، "Iraq in the gunshots" (العراق على مرمى النيران)، 28 شباط 2002، www.zmag.org؛ روبرت فيسك، "The hidden war" (الحرب غير المعلنة)، في أموف، ص. 97.

الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان ومعهديتي جنيف ولاهاي وغيرها من بنود القوانين الدولية... فلطالما وقفت كلا الحكومتين في وجه الأمم المتحدة ومنعت مجلس الأمن التابع لها من استكمال المسؤوليات المنوطة به من أجل تقييم حجم تأثيرات السياسات العقوبائية على المدنيين في العراق. ولقد أصبحنا على معرفة بهذه المعلومات الموثوقة لأن هاتين الحكومتين لطالما حاولتا منعنا من إخطار مجلس الأمن بشأن الواقع^[1].

يحتاج العديد من المحامين الدوليين بالقول أنه وعلى الرغم من كون العقوبات صادرةً من جانب الأمم المتحدة (مع أنها في الحقيقة مستمرةً بسبب الفيتو الذي تتمسك به الولايات المتحدة وبريطانيا) إلا أنها مع ذلك تشكل خرقاً للقانون الدولي. فعلى سبيل المثال نأتي على ذكر التقرير الذي أرسله لصالح الأمم المتحدة الأستاذ المحاضر بالقانون، البلجيكي مارك بوسويي، والذي يشير فيه إلى أن «نظام العقوبات المفروض على العراق يعتبر غير شرعي بصورة لا تقبل الشك أبداً في إطار القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان المرعيين في أيامنا هذه» كما و «من الممكن أن يثير التساؤلات استناداً إلى إتفاقية الإبادة الجماعية». أما بدوره، فقد أعلن المحامي الأميركي الأسبق الجنرال رامسي كلارك أن الحصار الاقتصادي بحد ذاته يُعتبر سلاحاً دماراً شاملاً، وبمثابة «جريمة ضد الإنسانية، من منظور نورنبيرغ... يعتبر الحصار سلاحاً يستخدم للقضاء على الشعوب، وهو يهاجم الفئات الأكثر عرضة للخطر داخل المجتمع والأكثر ضعفاً، وفي الأصل هو يستهدف الأطفال والصغار وأصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن والحالات التي تحتاج إلى العناية الطبية الطارئة^[2]».

أضف إلى أن العقوبات المفروضة على العراق شكلت خرقاً صارخاً لغالبية المواد الواردة في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في حين أن أحد بروتوكولات معاهدة جنيف ينص على أن ممارسة التجويع بحق الأطفال هو عملٌ غير شرعيٍّ ولا يمكن تبريره أبداً من الناحية الأخلاقية. وباعتبار أن بريطانيا من الدول الموقعة

[1]- هانس فان سبونيك ودينيس هاليداي، "The hostage nation" (الوطن الرهينة)، الغارديان، 29 تشرين الثاني 2001.

[2]- ورد في هيرينغ، "Between Iraq and a hard place" (ما بين العراق والصعوبات)، ص. 39-56؛ سايمونز، ص. xviii.

على اتفاقية حقوق الطفل، فإن هذا البلد يعتبر ملزماً بـ«اتخاذ الإجراءات المناسبة» من أجل الحد من نسب الوفيات بين الأطفال، وضمان توفير العناية الصحية اللازمة لجميع الأطفال، ومحاربة الأمراض وسوء التغذية، وهي كلها أمورٌ استفحلت في البلاد على خلفية العقوبات^[1].

في المقابل إدعى الوايتهول أن النظام العراقي وحده مسؤولٌ عما يعانيه الشعب العراقي، وأضاف طوني بلير بالقول أنه «يحق للسلطات أن تستورد قدر ما تشاء من الأغذية والأدوية، وبالتالي فإنه في حال وجود أزمة غذائية في العراق فإن السبب وراء ذلك لن تكون العقوبات^[2]».

وفي معرض الرد على هذه الإدعاءات، أشار كلٌّ من هاليداي وفان سبونيك أن - في شهر تشرين الأول من العام 2001 - الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تمنعان مؤنَّ إنسانية بقيمة 4 مليار دولار من دخول البلاد، وهو الأمر الذي كان قد شكّل «حتى تلك اللحظة التضيق الأكبر لمنع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء» (وهي الصفقة التي من خلالها يُسمح للعراق بأن يبيع النفط الذي ينتجه مقابل استيراد الغذاء). مع العلم أنهما وردا على ذكر أحد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة حيث تتم الإشارة إلى أن عملية توزيع المؤن الإنسانية التي كانت تقوم بها الحكومة العراقية كانت كافية ووافية وحيث يخلص التقرير إلى أن «وفاة ما بين 5000 إلى 6000 طفل عراقي في الشهر إنما هو في الأغلب الأعم نتيجة استهلاك المياه الملوثة أو النقص في الأدوية أو سوء التغذية. وبدورهما لم تتأخر حكومة الولايات المتحدة وحكومة بريطانيا في إعاقه تخليص المعدات والمواد، ومنعتا إرسالها على وجه السرعة ردّاً على هذه المأساة، وليس بغداد^[3]».

ثم حلّ شهر آيار من العام 2002 حاملاً معه تجديداً آخر للعقوبات بحق العراق، إنما هذه المرة كان نظام العقوبات أكثر تساهلاً من ناحية سياسة المراقبة الشديدة إلا

[1]- سايمونز، ص. xvii.

[2]- تصريح طوني بلير بشأن العراق أمام مجلس العموم، 17 كانون الأول 1998، www.pm.gov.uk.

[3]- فان سبونيك وهاليداي، "The hostage nation" (الوطن الرهينة).

أن المنتجات ذات «الاستخدام المزدوج» كانت لا تزال بحاجة إلى الموافقة المسبقة. مع حلول ذلك الوقت، كانت منتجات بقيمة خمسة مليارات دولار تخضع للحجز، حيث 90 % من هذه البضائع محجوزٌ عليها بأمرٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا، من ضمنها مؤن إنسانية بقيمة 4,6 مليار دولار، وفق ما أعلنه مكتب الأمم المتحدة الخاص ببرنامج العراق.^[1]

بعض البضائع التي كانت بريطانيا تعيق إدخالها إلى العراق في أعوام التسعينيات كانت تضم مستحضرات طلاء الأظافر وملمع الشفاه وشحنات الأوراق للأطباء في المستشفيات، والقطن المخصص للاستخدام الطبي (الماسحات، الشاش، إلخ...) والمواد الكيميائية التي تستخدم لتعقيم المياه، شحنة دراجات هوائية للأطفال وشحنة من طابات البينج بونغ المستوردة من الفيتنام. أضف إلى ذلك أن مواد أخرى مثل الأدوية ومختلف المستلزمات الطبية وحتى المواد الأساسية والبديهة مثل الصابون والحقن كانت إما ممنوعةً تمامًا من دخول البلاد أو كان دخولها يتأخر إلى أن تنتهي صلاحيتها، لدرجة أن أدوية المضادات الحيوية كانت تبقى تحت الحجز حتى انتهاء تاريخ صلاحية استخدامها. ولم تنكر الحكومة في شهر كانون الثاني من العام 2000 أنها قامت بتأخير تسليم «عدد من اللقاحات التي كانت تشكل مصدر قلقٍ لإمكانية أن تكون ذات استخدام مزدوج»^[2].

ولطالما سعى كلٌّ من فان سبونيك وهاليداي من أجل «تشجيع الناس في مختلف أنحاء العالم للاحتجاج والوقوف في وجه السياسات المجردة من كل أنواع الأخلاق وفي وجه الكم الهائل من المعلومات المغلوطة التي تُذاع بشأن العراق من قبل أولئك الذين لا تخفى عنهم خافية إنما لا مانع لديهم من تعريض أرواح الناس للخطر باستخدامهم للحجج المغلوطة والغاشمة»^[3].

[1]- رويترز، "Washington blocks \$5bn supplies to Iraq" (واشنطن تمنع وصول مؤن بقيمة 5 مليار دولار إلى العراق)، الغاريان، 21 شباط 2002.

[2]- سايمونز، ص. ص. 119، 166؛ جون بيلغر، "New Statesman" (رجل الدولة الجديد)، 3 آيار 1999؛ مجلس العموم، هانسرد، 13 كانون الثاني 2000، العامود 220.

[3]- فان سبونيك وهاليداي، "The hostage nation" (الوطن الرهينة).

وعلى الرغم من ذلك فإن سياسات الحكومة البريطانية لم تُقابل إلا بالصمت المطبق من جانب البرلمان والكثير من وسائل الإعلام. فمن المثير للاهتمام أن نجد - بالاستناد إلى المؤشرات العالية المصدقية - أن بعض السياسات التي انتهجتها الحكومة قد أدت إلى وفاة مئات آلاف الأشخاص وبالمقابل لم يجرؤ أحد على رفع الصوت عاليًا احتجاجًا، إنما اكتفى الجميع بالاعتراض خفية وخلف الأبواب المغلقة، لا وبل إنها في البعض من الأحيان كانت تلاقي تأييدًا عارمًا من جانب الثقافة السياسية السائدة. إن طبقتنا السياسية قد شاركت في توفير أكفان نصف مليون طفل.

أما الاختبار الثاني الذي خضعت له الحكومة البريطانية والتزامها المعلن بحماية حقوق الإنسان فتمثل في الفظاعات التي ارتكبتها بغداد بحق السكان الأكراد المتمركزين في شمال البلاد في أعوام الثمانينيات، وهي نفسها الأعمال الوحشية الماضية التي باتت حكومة بلير حاليًا ترفع رايته عاليًا من أجل تبرير انقضاضها على العراق. وما يشير الدهشة هو أن بلير بكل بساطة يخرج متسلحًا بهذه الحجة من دون أن يقف في وجهه أحدٌ من الصحفيين أو غيرهم من المهتمين لتذكيره بما قدّمته لندن من دعمٍ لنظام صدام حسين في ذلك الوقت.

قبل أن يتحول العراق رسميًا إلى عدوٍ لبريطانيا حينما أقدم على غزو الكويت في آب من العام 1990، كانت السياسات الغربية تعتمد إلى مساندة العراق في ظل حكم صدام حسين، إذ إنه كان يخدم دورًا ثنائيًا؛ أولاً في وقوفه في وجه نظام أية الله الجديد في إيران وثانيًا في قمعه للأكراد في العراق بصورة وحشية: إذ إن لندن لطالما رفضت أن يكون للأكراد في العراق حقُّ تقرير المصير الكامل أو الحكم المنفصل، وذلك خوفًا من الإخلال باستقرار حلفائها في المنطقة، وفي المقام الأول تركيا والعراق.

ومنذ عام 1980 وصولاً إلى عام 1990، استطاعت بريطانيا أن تؤمن قروضاً تجاريةً لبغداد وصلت قيمتها إلى حد الـ 3,5 مليار جنيه إسترليني - وهو الدعم الاقتصادي الحرج الذي كان في محصلته أن تحررت المصادر لصالح الجيش العراقي. وطوال سنوات الحرب ظلت هذه العمليات والصفقات التجارية التي كانت تتم بموافقة

الحكومة البريطانية مستمرة ولم تتوقف حتى مع استخدام العراق للغاز السام ضد الإيرانيين في عامي 1983 و 1984. بعد ذاك بأعوام قليلة، وبالتحديد في العام 1987، وعلى إثر زيادة قروض التصدير على خلفية المحادثات التجارية التي جرت آنذاك بين العراق وبريطانيا، أشار بيانٌ صحفيٌّ صادرٌ عن وزارة التجارة والصناعة إلى أنه «تم تقديم تسهيلات جديدة تعبيراً عن الثقة العالية بالعلاقات التجارية التي تجمع ما بين المملكة المتحدة والعراق»^[1].

لم تتوانَ بريطانيا عن بيع العراق آليات ومعدات نقل وصلت قيمتها حدّ 2,3 مليار جنيه استرليني بين عامي 1981 و 1990، وفق ما أظهرته الأرقام الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، والتي في أغلبها مرتبطة بالاستخدام العسكري. مع بدايات كانون الثاني من العام 1981 كانت لجنة الدفاع عبر البحار التابعة للحكومة، والتي كانت آنذاك برئاسة رئيسة مجلس الوزراء مارغريت تاتشر، تناقش كيفية «الاستفادة من سوق السلاح العراقية الواعدة». وفي أعوام الثمانينيات أيضاً، صدرت بريطانيا كميات هائلة من المعدات لصالح الآلة الحربية التابعة لجيش صدام حسين، بما في ذلك المتفجرات ومعدات المراقبة الإلكترونية ومنصة إطلاق مخصصة لصواريخ إكزوست وأنظمة تواصل لا سلكية واسعة النطاق والمسدسات والبنادق والرشاشات والمركبات العسكرية والسفن الهجومية السريعة ومعدات الرؤية الليلية.^[2]

على مرّ السنوات سمح الوزراء بتصدير المعدات «ذات الاستخدام المزدوج» العديدة وهم على دراية تامة بأنّها قد تستخدم لتصنيع الأسلحة ولم يتأخروا عن مساعدة بغداد في تنمية صناعاتها العسكرية وتطوير أسلحة الدمار الشامل: وهو الأمر الذي كشف النقاب عنه تحقيق سكوت بوضوح بشأن تصدير الأسلحة إلى العراق في منتصف عقد التسعينيات، وهو ما حلّله الصحفي في جريدة الغارديان بكل نباهة،

[1]- جون سويني، Trading with the enemy: Britain's arming of Iraq (التبادل التجاري مع العدو: بريطانيا تسليح العراق)، بان، لندن، 1993، ص. 52.

[2]- ريتشارد نورتن تايلور، Truth is a difficult concept: Inside the Scott enquiry (الحقيقة مفهوم صعب: داخل تحقيق سكوت)، غارديان بوكس، لندن، 1995، ص. 57، 204؛ سويني، ص. 29.

ريتشارد نورتن تايلور.^[1] علماً بأنه في شهر حزيران من العام 1988 صدر تقريرٌ عن أحد المسؤولين في وزارة الدفاع وهو المقدم ريتشارد غلايزبروك، حيث حذر الوزراء من أن «الشركات الخاصة البريطانية تقدّم الدعم للعراق، في بعض الأحيان من غير درايةٍ منها، ولكن في أحيان أخرى على علمٍ منها لأجل تطوير قطاعٍ صناعيٍّ عسكريٍّ واسع النطاق». حتى إنه أعرب أن المساهمة البريطانية في العراق تتضمن إنشاء منشآتٍ بحثيةٍ وتطويريةٍ تهدف إلى تصنيع الأسلحة والآليات التي تفبرك الأسلحة والقذائف، ذلك إلى جانب مجمع وطنيٍّ للصناعات الإلكترونية. بصورةٍ مجمليةٍ، شكّلت الصادرات «دعماً زائفاً وقوياً للقدرة التصنيعية العراقية مما ساعده على إنتاج الأسلحة بنفسه، وهو الأمر الذي مكنه بالتالي من استكمال الحرب ضد إيران^[2]».

وفي هذا المضمار، لعبت المكينات التي قدّمها شركة ماتريكس تشيرشل الدور الرئيس، إذ إن آخر شحنةٍ صادرةٍ عن هذه الشركة جرى الموافقة عليها بتاريخ 17 تموز من العام 1990، أي قبل أسبوعين من أن يغزو العراق الكويت، حيث بيعت هذه المعدات، والقيمون على تمام الدراية بأنها قد تستخدم في تصنيع الصواريخ والقذائف. ما لا شك فيه هو أنه وفي أعقاب غزو الكويت باعت بريطانيا 5000 قذيفة للأردن، وذلك على الرغم من معرفتها بأن هذه الصفقة لم تشكل سوى نقطة عبورٍ قبل أن تصل القذائف إلى العراق^[3].

وبذلك، فإن واحدة من المفارقات التي تمرّ بها الأزمة التي تعصف حالياً مع العراق هو أنه من المفترض أن واشنطن ولندن تشنان هجومهما الضاري على العراق استناداً إلى أن هذا الأخير يقوم بتطوير أسلحة دمارٍ شاملٍ بعد أن حصل على الدعم اللازم من لندن وواشنطن، فالواردات التي حصل عليها البلد من بريطانيا تضمنت

[1]- راجع على سبيل المثال، ريتشارد نورتن تايلور، Truth is a difficult concept (الحقيقة مفهوم صعب)، ونورتن تايلور، ومارك لويد، وستيفن كوك، Knee deep in dishonor: The Scott report and its aftermath (الإنغماس في العار حتى الركب: تقرير سكوت وعواقبه)، فيكتور غولانز، لندن، 1996.

[2]- ريتشارد نورتن تايلور، Truth is a difficult concept (الحقيقة مفهوم صعب)، ص. 52 - 3.

[3]- نورتن تايلور، Knee deep in dishonor (الإنغماس في العار حتى الركب)، ص. 21؛ Truth is a difficult concept (الحقيقة مفهوم صعب)، ص. 26.

3 طن من سيانيد الصوديوم وسلفيد الصوديوم والتي تستخدم باعتبارها ترياقاً لغاز الأعصاب، علماً بأن هذه الصفقة تمت في شهر نيسان من العام 1989، أضيف إلى ذلك تسليم البلوتونيوم واليزركزيوم وأكسيد الثوريوم ومقيسات الغاز، وهي كلها مواد ومعدات أساسية في التكنولوجيا النووية. علماً بأنه في العام 1992 صدر تقرير عن الأمم المتحدة تشير فيه إلى أن ما صدرته شركة ماتريكس تشيرشل من معدات للماكينات إلى العراق تتمتع بـ «خصائص تقنية مطلوبة لإنتاج المكونات الرئيسية التي يحتاجها البرنامج النووي»، وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه أخبر أحد المفتشين النوويين والذي لم يذكر اسمه صحيفة الأنديندنت أن الآليات التي أمتتها شركة ماتريكس تشيرشل كانت طور الاستخدام داخل مجمع هندسي يُستخدم في إنتاج أجهزة الطرد المركزي الغازي، وفي موقع تصنيع يضطلع في إنتاج الكالوترون المطلوب في إنتاج الأسلحة النووية^[1].

أما في شهر آذار من العام 1989، فقد وافقت الحكومة على تأمين قروض تصدير من أجل تأمين بضائع من شركة ماتريكس تشيرشل، علماً بأن المسؤولين في الخدمة المدنية قد حذّروا من أنها محظورة من الدخول إلى العراق لأنها تستخدم في «مصنع أسلحة كيميائي». مع العلم أنه في الأشهر التي سبقت كان الوزراء قد وافقوا على تصدير شحنة أخرى من منتجات ماتريكس تشيرشل إلى العراق، وهي التي تضمنت مخاطر تُحرّك عبر الكمبيوتر قادرة على تصنيع أغلفة الرصاصات أو الطارادات المركزية التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم. وفي من ثم في العام 1990 وافق وزير الخارجية آنذاك ويليام والدغرايف على طلب تقدّم به العراق للحصول على دارات متكاملة قابلة للتعديل والاستخدام في الأسلحة النووية والرؤوس الحربية الكيميائية والبيولوجية وأنظمة التوصيل، ولكن في نهاية المطاف لم تتم هذه الصفقة لأن بغداد تأخرت في تأمين كتاب اعتماد مالي^[2].

[1] - سويني، ص. ص. 29، 95، 119؛ نورتن تايلور، Truth is a difficult concept (الحقيقة مفهوم صعب)، ص. ص. 198 - 9.

[2] - سويني، ص. ص. 140؛ نورتن تايلور، Knee deep in dishonor (الإنغماس في العار حتى الركب)، ص. ص. 20، 81 - 2؛ Truth is a difficult concept (الحقيقة مفهوم صعب)، ص. ص. 49.

علماً بأنه في الشهر الذي سبق غزو الكويت على يد القوات العراقية، حاولت الولايات المتحدة أن تقنع وزارة الخارجية بأن تمنع بريطانيا من تصدير الأفران الفراغية إلى العراق لأنها من الممكن أن «تنمي القدرات النووية أو المقدرة الصاروخية العراقية»، ولكن والدغرايف لم يُعر أيّ أذن صاغية ووافق على الصفقة، إلا أن الغزو في شهر آب حال دون تنفيذها وظلت على الورق.

وفي أعوام التسعينيات كان موظفو المخابرات في وزارة الدفاع قلقين من وجود «احتمال قوي» بأن تكون بريطانيا قد صدّرت بصورة سرّية المواد الكيميائية إلى مصر ليقع تسليمها عن طريق هذه الأخيرة إلى العراق؛ وعلى الرغم من ذلك، لم يتأخر أيّ من الوزراء في منح الموافقة على الكثير من عمليات التصدير. أضف إلى أن التصدير إلى مصر لطالما تضمن قطعاً من صواريخ أرض أرض التي من الممكن تحويلها إلى أسلحة كيميائية. في أعقاب حرب الخليج، اكتشف فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة وجود صواريخ من النوع نفسه تحمل رؤوس غاز أعصاب في العراق. كما وأن شركة الخدمات العسكرية الدولية، وهي فرعٌ تابعٌ تماماً لوزارة الدفاع، زودت الأردن بترياق للعوامل الكيميائية على الرغم من التحذيرات المتكررة من موظفي مخابرات وزارة الدفاع والتي كانت تشير إلى أنه من المحتمل أن هذه المواد يتم نقلها إلى العراق. علماً بأن تاتشير نفسها وقّعت في العام 1985 على صفقة عسكرية بقيمة 270 مليون جنيه استرليني مع الأردن، حيث تضمنت الصفقة 1000 بزة تدريب مخصصة للحرب الكيميائية. في الواقع، فإن بريطانيا باعت العراق عشرة آلاف بزة وقاية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، والتي من المرجح أن القوات العراقية استخدمتها في أثناء تجاربها الأولى التي أجرتها على الغاز السام ضد القوات الإيرانية في أواخر العام 1983^[1].

تجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقات التبادلية استمرت طوال أواخر عقد الثمانينيات عندما كانت بغداد تصدر الأوامر بالقضاء على 3000 قرية كردية في إطار حملة

[1]- نورتن تايلور، Truth is a difficult concept (الحقيقة مفهوم صعب)، ص. ص. 49، 53، 55؛ سويني، ص. 93.

إرهابية شنتها ضدهم (الأكراد أنفسهم الذين بتنا اليوم «ندافع» عنهم انطلاقاً من مبادئنا الإنسانية الفطرية). إنما التاريخ الذي يفرض نفسه فهو آزار من العام 1988؛ آنذاك استخدمت القوات العراقية الغاز السام ضد مدينة حلبجة، ما أدى إلى مقتل 5000 كردي، وهي الحادثة التي لا تنفك تُستخدم اليوم من أجل تجسيد نظام صدام حسين على هيئة شيطان، وعلى الرغم من أن أحداً لا يستطيع إنكار هذه الحقيقة إلا أن ردة فعل لندن في ذلك الحين جاءت مثيرةً للاهتمام.

وكما سبق لنا أن أشرنا آنفاً، استطاع العراق أن يحصل على الموافقة على العديد من الصفقات التي تتعلق بالمعدات العسكرية في أعقاب حادثة آزار من العام 1988، لا ويل إن لندن عمّقت من مدى دعمها العسكري لصدام حسين بعد أحداث حلبجة. بادئ الأمر أعلنت الحكومة عن امتعاضها من استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال مضاعفة القروض التصديرية التي منحتها إذ ذاك لبغداد، إذ إن هذه القروض ارتفعت من 175 مليون جنيه استرليني في العام 1987 لتصل إلى مبلغ 340 مليون جنيه استرليني في العام التالي 1988. ففي أحد التصريحات الصحفية التي صدرت عن وزارة التجارة والصناعة في شهر تشرين الثاني من العام 1988، تمت الإشارة بكلّ انشراح إلى أن القروض التصديرية «تكاد تصل إلى ضعف ما كانت عليه في العام 1987» وإلى أن «هذه الزيادة الكبيرة إن دلت على شيء إنما تدل على الثقة العالية التي تضعها الحكومة البريطانية في مستقبل الاقتصاد العراقي على الأمد الطويل والفرص في ارتفاع مستوى التبادل التجاري بين البلدين في أعقاب وقف إطلاق نار حرب الخليج^[1]».

ومن ثم، وفي خطوة لاحقة، عمدت الحكومة إلى تسهيل عملية بيع الأسلحة لصالح العراق من خلال فرض التسهيلات على شروط التصدير، فبعد فترة لا تتجاوز الخمسة أشهر على حادثة حلبجة، أشار وزير الخارجية جيفري هوي في تقرير سريٍّ مرسلٍ إلى مارغريت تاتشر إلى أنه مع الموافقة على صفقة السلام بين إيران والعراق

[1]- سويني، ص. ص. 101 - 2.

في شهر آب فإن «فرص بيع المعدات الدفاعية لكل من العراق وإيران ستصبح عالية». مع العلم أنه كان لا بد لهذه السياسة أن تظل سرية لأنه، وكما أشار أحد المسؤولين في وزارة الخارجية «قد يبدو الوضع جديراً بالاستهزاء إلى أقصى حد في حال أنه وسريعاً بعد أن عبرنا عن غضبنا الصارخ تجاه التعامل مع الأكراد [في حلبجة] بتلك الطريقة، قمنا بتبني سياسة أكثر ليناً في مقاربة تجارة الأسلحة».

وفي شهر تشرين الأول من العام 1989، أشار وزير الخارجية آنذاك، ويليام والدغراف، في معرض الحديث عن العراق قائلاً: «أشك في وجود سوق مستقبلية تفوق هذا الحجم بحيث تتمكن بريطانيا من أن تجد لنفسها موطئ قدم فيها»، وأضاف: «يجب أن نولي العراق الكثير من الأولوية في إطار سياساتنا التي نعتمدها». كان قد سبق للحكومة أن سمحت للعديد من الشركات البريطانية أن تعرض معداتها في معرض بغداد للأسلحة الذي جرى في شهر نيسان من ذلك العام، والذي شهد أيضاً مشاركة من بائعي الأسلحة التابعين لمنظمة تصدير الخدمات الدفاعية، التي بدورها تتبع للحكومة البريطانية^[1].

ثالثاً، لم تأت الحكومة إلا على مجرد ذكر اعتراضها على استخدام العراق للأسلحة الكيميائية، وعلى مدى سنة على أثر حادثة حلبجة ظل الوائيهال يرفض الإقرار بأن العراق استخدم بصورة مؤكدة الأسلحة الكيميائية، مشيراً إلى أن الأدلة كانت «تدل على ذلك إنما ليس بصورة حاسمة»، وبالتالي فإنه لم يقرّ بذلك إلا في شهر كانون الأول من العام 1989 حيث أعلن أن الأدلة باتت «مقنعة». ومؤخراً أعلنت المنظمة الأميركية هيومن رايتس واتش أنها عندما جمعت الأدلة بشأن الانتهاكات في حلبجة وغيرها من المناطق الكردية في ذلك الحين، لم تتوان وزارة الخارجية عن تجاهل تلك الأدلة. كما وأشارت إلى أن الحكومة كانت «استثنائياً غير متجاوبة» مع حملتها الهادفة إلى توجيه الاتهامات للنظام العراقي أمام محكمة العدل الدولية^[2].

[1]- ورد في نورتن تايلور، Truth is a difficult concept (الحقيقة مفهوم صعب)، 1995، ص. ص. 59 - 60.

[2]- سويني، ص. ص. 107 - 8؛ "Anger over Straw's dossier on Iraqi human rights" (غضب تجاه ملف سترو بشأن حقوق الإنسان في العراق)، الغارديان، 3 كانون الأول 2002؛ نيكولاس واط، "Media and political salvo" (وسائل الإعلام والهجوم السياسي في وجه النشطاء)، الغارديان، 3 كانون الأول 2002.

وتماشياً مع إحدى نقاط البحث الرئيسية التي يطرحها هذا الكتاب، والتي تقول بأن بريطانيا دائماً ما تنحاز إلى جانب المعتدي، استطاع الوايتهال في هذه الفترة أن يعيق تصدير بعض المواد الكيميائية المرتبطة بالصناعات العسكرية إلى العراق. فإحدى المرويات الواردة في صحيفة الإنديبندنت بتاريخ 26 نيسان من العام 1988 تشير إلى أن ما تمارسه الحكومة البريطانية من حظر على التصدير تعيق مجموعة من العلماء والأطباء من إرسال المعدات الدفاعية للمدنيين الأكراد الذين تعرضوا للهجوم بالغاز السام. كما وأشار التقرير إلى أنه «وفقاً لتلك المجموعة فإن محاولاتهم لشراء المعدات قد جوبهت بالرفض ما جانب الشركات التي تتصرف وفقاً للتعليمات الصادرة عن وزارة الدفاع»^[1].

أضف إلى ذلك أن الدعم الذي كانت تقدمه بريطانيا لنظام صدام حسين في أعوام الثمانينيات كان يضمن أن تغض لندن الطرف عما كان يجري من اغتيلات بحق المعارضين السياسيين العراقيين في الخارج، بما في ذلك في لندن - وهو بحد ذاته ما يشكل نوعاً من الإرهاب، وهو ما يُفترض بقادتنا أنهم يتعاملون معه حالياً بخوف كبير. حتى أن الحال وصل ببريطانيا إلى حد أن تساعد في تدريب الجيش العراقي في ظل حكم صدام حسين، على الرغم من قلة المعلومات المنتشرة في العلن عن هذا البرنامج. وترجح بعض المعلومات أن يكون جهاز الاستخبارات البريطانية السرية قد جعل برزان التكريتي، الذي كان في ذلك الحين يحتل منصب قائد الاستخبارات التابعة لصدام حسين، على تواصل مع بعض الضباط السابقين في القوات الجوية الخاصة ويناقش معهم مهمة تدريب قوات عراقية خاصة في موقع عسكري حساس في العراق^[2].

ولقد بنتا مؤخراً نلاحظ أن كل ما كانت تقدمه الولايات المتحدة الأميركية من مساعدات للعراق في مجال تطوير أسلحة الدمار الشامل راح يطفو في التقارير التي تخرج بها لجنة مجلس الشيوخ الأميركي المختصة بالشأن المصرفي والقروض

[1] - سويني، ص. 95.

[2] - دوريل، The silent conspiracy (المؤامرة الصامتة)، ص. 350.

السكنية والشؤون العمرانية، إذ أصبحت هذه التقارير تكشف أن الولايات المتحدة استمرت في بيع الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب وفيروس حمى غرب النيل والتسمم السجقي للعراق حتى شهر آذار من العام 1992، أي حتى بعد انتهاء حرب الخليج، بالإضافة إلى غيرها من الجرائم المشابهة على سبيل السل والإلتهاب الرئوي. أما بريطانيا فقد عمدت إلى بيع أدوية البراليدوكسين وهو ترياقٌ لغاز الأعصاب في شهر آذار من العام 1992. علاوةً على ذلك، فإن المساعدة الأميركية تضمنت «المركبات الطليعية ذات العوامل المستخدمة في الأسلحة، ومخططات ورسوم تقنية متعلقة بمنشأة إنتاج عوامل كيميائية مستخدمة في الأسلحة، بالإضافة إلى معدات تعبئة كيميائية حربية، ومواد بيولوجية مستخدمة في الأسلحة، ومعدات تصنيع صواريخ ومعدات إرشاد استخدام أنظمة الصواريخ»^[1].

لم يمض وقتٌ طويلٌ على حادثة حلبجة قبل أن توافق الولايات المتحدة على أن تصدر إلى العراق مستنبتات بكتيرية وتبرم عقداً بقيمة مليار دولار من أجل تصميم معمل بيتروكيميائي وبنائه، كان العراقيون قد خططوا لاستخدامه لإنتاج غاز الخردل. ومؤخراً أعلن الضابط السابق العالي الرتبة في الاستخبارات الدفاعية الأميركية، والتر لانغ، لصحيفة نيويورك تايمز بالقول أن «استخدام القوات العراقية للغاز في أرض المعركة لم يكن يشكل مصدر قلقٍ استراتيجيٍّ خطيرٍ»^[2].

الاختبار الثالث: نسيان تركيا

إذ ما كان الدعم الذي أغدقت به بريطانيا على صدام حسين في أثناء ما كان يقوم به من فظاعات بحق الأكراد أمراً بديهياً ومعروفاً، فإن ماخفي كان أعظم، فما لا يعرفه الكثير هو ما انتشر مؤخراً من قضية تفوق بفضاعاتها ما ارتكبه صدام حسين، تمت على يد حليفتنا، تركيا، وهذه المرة أيضاً بدعمٍ من بريطانيا. في وقتٍ سابقٍ كان طوني

[1]- نيل ماكاي وفيلسيتي أريثنوت، "How did Iraq get its weapons? We sold them" (من أين حصل العراق على أسلحته؟ لقد بعناها له)، صانداي هيرالد، www.sundayherald.com/27572.

[2]- ريتشارد نورتن تايلور، "Don't trust Bush or Blair on Iraq" (لا تثقوا لا ببوش ولا ببلير بالشأن العراقي)، الغارديان، 21 آب 2002.

بلير قد أعلن أن بريطانيا «لن تسمح لقضية كوسوفو وما جرى فيها من تطهير عرقيٍّ ومجازر جماعية بأن تعيد نفسها على أبواب القارة الأوروبية من دون أن تتخذ بريطانيا أي إجراء حيال ذلك»^[1]. ولكن بكل بساطة لوجدنا أن الأمر كله عارٍ من الحقيقة إذا ما أمعنا النظر في ذلك البلد القابع على أعتاب أوروبا والملاصق للعراق، والذي يكشف النقاب أكثر فأكثر عن السلوك الذي تنتهجه الحكومة البريطانية تجاه حقوق الإنسان.

في العام 1998 أعلن وزير الدفاع في ذلك الحين جورج روبرتسون قائلاً:

أتمنى أن تستخدم الحكومة التركية بصيرتها وحكمتها في حين أن تركيز المجتمع الدولي ينصب على الظلم الذي يرتكبه صدام حسين وأن تكون أكثر كرمًا وتتمتع بالحس الإنساني في تعاملها مع الأكراد كما كانت في السابق^[2].

هذه الكلمات العظيمة صدرت بحق إحدى الحكومات التركية التي لم تتوان على مدار السنوات الأربع المنصرمة عن تدمير 3500 قرية كردية، ما جعل مليون ونصف المليون على الأقل مشردين في العراق من دون أي مأوى، فضلاً عن قتل الآلاف غيرهم ممن لا يأتي أحد على ذكرهم. علمًا بأن الممارسات المسيئة التي مارستها الحكومة التركية في إطار حملتها التي شنتها في وجه المنظمة حزب العمال الكردستاني في الجنوب الشرقي من البلاد قد بلغت ذروتها بين عامي 1994 و1996، إلا أنها لم تتوقف مع سنوات حكم حزب العمال الجديد.

وبالتفصيل، في إبان ذروة هذه الانتهاكات، ضاعفت الحكومة البريطانية في ظل حكم جون مايجور من صادرات الأسلحة إلى تركيا وأبقت على التبادلات التجارية والعلاقات الديبلوماسية السليمة. علمًا بأن الأرقام تُظهر أن بريطانيا سلمت في العام 1994 - وهو العام الذي بدأت فيه أنقره عملياتها الهجومية المشددة بحق الأكراد - كمية أكبر من السلاح إلى تركيا (بقيمة 68 مليون جنيه استرليني) من تلك

[1]- مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء، 4 أيلول.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 9 شباط 1998، العامود 11.

التي باعتها إياها في الأعوام السابقة، ولم تتوقف وتيرة التصاعد عند هذا الحد، بل استمرت في السنوات التالية حتى بلغت ذروتها الجديدة في العام 1996 حين بلغ حجم التبادل العسكري قيمة 107 مليون جنيه استرليني. ولا ننسى أن بريطانيا زودت قروض تصدير لشراء السلاح وغيره من المعدات العسكرية في خلال تلك الفترة، حيث بلغت قيمة هذه القروض مبلغ 265 مليون جنيه استرليني في العام 1995. هذه المعدات البريطانية لم تتأخر القوات التركية في استخدامها في عمليات القمع، بما فيها السيارات المدرعة ومركبات عقرب المحلية الصنع في تركيا بترخيص من شركة لاند روفر، والتي استخدمها الجيش التركي في ملاحقة الأكراد عند الحدود مع الشمال العراقي^[1].

مع العلم أنه بين الأول من شهر كانون الثاني من العام 1994 وشهر تشرين الثاني من العام 1997، لم يتم رفض سوى أحد عشر طلباً من الجانب التركي للحصول على ترخيص استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية، أي في خلال الفترة التي شهدت انتهاء ولاية حكومة المحافظين وبدء ولاية حكومة طوني بلير^[2].

شيئاً فشيئاً راحت الفظاعات المرتكبة تنخفض في حدتها وصولاً حتى نهاية أعوام التسعينيات، إذ إن سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها الحكومة التركية نجحت في إرهاب السكان وتهدة المنطقة، فقد شهد العام 1999 تخلي حزب العمال الكردستاني عن الصراع المسلح بعد أن أصبح زعيمه عبد الله أوجلان في قبضة السلطات التركية. وعلى الرغم من ذلك لا يمكننا الجزم نهائياً أن المضايقات بحق الأكراد في الجنوب الشرقي من البلاد قد توقفت، بل هي لا تزال مستمرة إلا أن أحداً في وسائل الإعلام لا يأتي على ذكرها، في حين أن بلير يواصل ادعاءاته بأنه يتصرف انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان في المنطقة، وهو بذلك يحظى بدعاية كبيرة.

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 15 كانون الثاني 1998، العامود 272، و 27 نيسان 1998، العامود 27.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 4 كانون الأول 1997، العامود 340.

في حين أن الأكراد قد أُجبروا على مغادرة ديارهم على يد العساكر التابعين للحكومة وغيرهم من «خفر القرى» الذين لم تتوان أنقرة عن تسليحهم وتمويلهم من أجل محاربة حزب العمال الكردستاني؛ لقد شكلت هذه الحملة ظلماً وجوراً كبيرين راح ضحيتها المئات من «المفقودين» والإعدامات الجماعية. سوّيت منازل المزارعين مع الأرض، واجتثت محاصيلهم، وقتلت ماشيتهم، ثم مع بدايات العام 2003 أجبرت قوات الأمن التركية مئات الآلاف من السكان على مغادرة ديارهم وجعلت من المستحيل عليهم أن يعودوا إلى منازلهم، بحيث باتت أغليبتهم اليوم تعيش في فقر مدقع وظروف عيشٍ صعبةٍ وضاغطةٍ في مدنٍ مكتظةٍ منتشرة في مختلف أرجاء تركيا. مع العلم أن البعض من الحكام والشرطة المحليين يمنعون البعض من العودة إلى الديار متسلحين بحجة أن قراهم تقع ضمن مناطق عسكرية محظورة، في حين أن البعض من أولئك اكتشفوا أن خفر القرى يحتلون أراضيهم بينما الأغلبية منهم لا يجروون على العودة خوفاً من أن يتعرضوا للحجز والمضايقات. وفي الكثير من الأحيان ينكر الحكام المحليون على الأكراد حق العودة ما لم يوقعوا على استمارةٍ تحرمهم من كلّ حقوقهم في الحصول على تعويضات، بالإضافة إلى أن هذه الاستمارة تتضمن بنداً يخلي مسؤولية الدولة من أي عملٍ إجراميٍّ ارتكب بحقهم جرى على أثره تهجيرهم من أرضهم^[1].

بالاستناد إلى معطيات الهيومن رايتس واتش ومصادرها فإن «برنامج العودة إلى القرى الذي ترعاه الدولة إنما يظل وهمياً في أجزاءٍ كبيرةٍ منه إذ إن غالبية المساكن لا تزال مهجورةً وتقع في مناطق محظورة الدخول، وفي بعض الأحيان تقع في مناطق يحتلها خفر القرى المسلح التابع للحكومة». أضف إلى ذلك أن القوات المسلحة التركية تستمر في عمليات الإخلاء الإكراهية وفي عمليات تهديم المنازل المتفرقة في المناطق الكردية. ففي عدد من الأحكام الصادرة مؤخراً عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تشير هذه الأخيرة إلى أن قوات الأمن هي المسؤولة عما يجري

[1]- هيومن رايتس واتش، "Displaced and disregarded: Turkey's failing village return programme" (مهجرون ومنسيون: برنامج العودة إلى القرى الفاشل في تركيا)، تشرين الأول 2002، www.hrw.org.

من تهديم للمنازل وتعذيب و «اختفاء» وإعدامات من دون محاكمات في الجنوب الشرقي من البلاد^[1].

إنما بدورها حققت أنقرة انتصاراً كبيراً في شهر كانون الثاني من العام 2000 عندما قرر الاتحاد الأوروبي أن يجعل تركيا مرشحةً للانضمام إلى الاتحاد (على أن تتم مراجعة الترشيح في العام 2004)، ومنذ ذلك الحين وتركيا تحاول إقناع العالم بأنها تعمل جاهدةً وتبذل كل ما بوسعها من أجل تحسين سجلات حقوق الإنسان لديها. بادئ الأمر أعلنت هيومن رايتس واتش أن استراتيجية أنقرة «تتمثل في التزامات عامة وفضفاضة أخذتها على عاتقها ومن الواضح أنها اتخذتها لمجرد تأخير أيّ تغيير فعليّ أو حتى تجنبه». فعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة التركية في شهر تشرين الأول من العام 2001 عن إجراء تعديلات دستوريةٍ قالت بأن الهدف منها هو تحسين ظروف حقوق الإنسان، ولكن قبل أن تمرّ ثمانين وأربعون ساعة على هذا الإعلان مُنع كتابٌ لأحد الكتاب الأكراد من النشر وتم اعتقال أحد السياسيين الأكراد المحليين، تم الإشتباه ببعض الناشطين في الاتحادات التجارية لمجرد تحضيرهم دعوات لأحد الاجتماعات مكتوبة باللغتين التركية والكردية، تم الحكم على أحد الصحفيين بالسجن مدة عشرين شهراً، تم إغلاق إحدى المجلات. ومن ثم مع حلول العام 2002، أعلنت منظمة العفو الدولية قائلة أن «لا خطوات ثابتة وأكيدة اتخذتها تركيا في أبسط الأمور بشأن تحسين ظروف حقوق الإنسان^[2]».

إلا أنه لا يمكن إنكار أن العام 2002 شهد تحسناً كبيراً في شروط حقوق الإنسان في تركيا، ففي شهر آب من هذا العام صوّت البرلمان التركي على رفع العديد من القيود عن استخدام اللغة الكردية في هيئات الإذاعة والتعليم، وهو ما وضع أخيراً

[1]- هيومن رايتس واتش، "Human Rights Watch analysis of the 2001 regular report on Turkey" (تحليل الهيومن رايتس واتش بشأن تقرير عام 2001 العادي عن تركيا)، كانون الأول 2001؛ هيومن رايتس واتش، World report 2002 (التقرير العالمي 2002)، تركيا.

[2]- هيومن رايتس واتش، رسالة إلى فاينانشيل تايمز، 15 تشرين الأول 2001؛ هيومن رايتس واتش، World report 2002 (التقرير العالمي 2002)، تركيا؛ مجلس العموم، لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس، جلسة 2001 - 02، 23 نيسان 2002، الفقرة 35، www.publications.parliament.uk/pa/cm200102.

حدًا لأعوام طويلة من التمييز العنصري. إلا أن ذلك لا يعني أن جميع القيود على حقوق الإنسان قد انتفت: فالقانون التركي لا يزال يفرض الرقابة المشددة على حرية التعبير، لا يزال العديد من البرلمانين الأكراد السابقين من أمثال ليلى زانا يقبعون في السجون على أثر محاكمات عرفية غير عادلة، والشرطة لم تتوان عن المضي في عمليات التعذيب الممنهجة والواسعة الانتشار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد الرؤساء السابقين للجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي كان قد أعلن في وقت سابق أن 90 بالمائة من الأطفال المسجونين قد تعرضوا للتعذيب في أثناء وجودهم تحت وصاية الشرطة، فضلاً عما أشار إليه عددٌ من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أن استخدام التعذيب وسوء العناية الصحية قد تضاعفا في السنوات الأخيرة في حين أن «جو التساهل مع استخدام العنف لا يزال على ما كان عليه»، وفق ما أشارت الهيومن رايتس واتش. ولا يبقى أمامنا في هذا المضممار إلا أن نتظر لنرى ما إذا سيكون للقانون التركي الجديد أي مفعول يُذكر^[1].

والسؤال الذي يُطرح في هذا المجال هو كيف جاءت ردة فعل حزب العمال الجديد على هذا الوضع المرعب وما يشهده من استمرارٍ لانتهاك حقوق الإنسان على أعتاب أوروبا وعلى بعد خطوات عن العراق؟ خير جواب جاء عن طريق الحكومة إذ أصدرت مائة رخصة ورخصة لتسهيل تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى تركيا في خلال فترة الأشهر الست الأولى من توليها الحكم، أي بين شهري آيار وكانون الأول من العام 1997، حيث رفضت طلبًا وحيدًا فقط. علمًا بأن قيمة صادرات الأسلحة إلى تركيا في العام 1998 بلغت 84 مليون جنيه استرليني لتتخفّف في العام التالي 1999 حتى مبلغ 9,5 مليون جنيه ثم لتعاود وترتفع في العام 2000، حيث بلغت 34 مليون جنيه استرليني واستمرت بالصعود مع العام 2001 إذ وصلت حتى 179 مليون جنيه استرليني^[2].

[1]- هيومن رايتس واتش، "Hits and misses on Turkey's EU accession targets" (ما أصابته وما أخطأته تركيا من أهداف للدخول إلى الاتحاد الأوروبي)، 7 تشرين الأول 2002، www.hrw.org.

[2]- حملة مناهضة تجارة الأسلحة، مذكرة إلى لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس، تحقيق بشأن علاقات المملكة المتحدة مع تركيا.

هذا وبالإضافة إلى أن العشرات من الضباط الأتراك يخضعون للتدريب في بريطانيا، تمامًا كما هو الحال مع الشرطة التركية المملوكة يديها في أشنع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، حتى أن معهد عديد الشرطة في برامشيل درّب فرقة من قادة المراقبين في الشمال من قبرص، والتي كانت تركيا قد غزتها بصورة وحشية في العام 1974 وظلت تحت الاحتلال غير الشرعي مذ ذاك^[1].

ولا يخفى أن القرار الأول والأخير بشأن استيراد الأسلحة والتدريبات العسكرية في تركيا يبقى في يد صانعي القرار الحقيقيين في البلاد، أي ضباط الجيش. فعلى الرغم من أن مجلس الأمن القومي التابع للجيش التركي لا يملك بيده حق تقرير سياسات الحكومة وأن دوره يقتصر على الجانب الاستشاري مبدئيًا، ولكن في الحقيقة يمتلك أن يقرر الأطر التي في داخلها يتم تحديد السياسات التي تتبناها الحكومة، فهو له الحق المطلق في أن يعزل رئيس الوزراء، وهو ما حدث تمامًا إبان الانقلاب الذي جرى في العام 1980 والذي أرسى لنظام دموي. الأمر عينه تكرر في شهر حزيران من العام 1997 عندما أجبر رئيس الوزراء المنتخب نجم الدين أربكان المنتخب عن حزب الرفاه الإسلامي على «الاستقالة» على أثر انقلاب ناجح قاده الجيش آنذاك.

قبل الانقلاب أشارت إحدى البرقيات إلى تقرير سريٍّ موجهٍ إلى الرئيس بيل كلنتون يوصف فيه أربكان على أنه يتحلى «بموقف غير وديٍّ» تجاه الولايات المتحدة، ولا سيما بشأن «اتفاقية الدفاع التي وقعتها تركيا مع الولايات المتحدة». كما أشار التقرير إلى أن حزب الرفاه كان يشكل تهديدًا لعلمانية الدولة التي كانت «تسير على خير ما يرام على مدى سبعين عامًا» والتي استطاعت أن تثبت أقدام الجيش باعتباره «حارس الصفة العلمانية التي تتمتع بها الجمهورية التركية»^[2].

ومع ذلك فإن هذا الانقلاب الناجح على رئيسٍ منتخبٍ لم يُحرّك ساكنًا لدى الحكومة البريطانية أو حتى وسائل الإعلام، وبحسب ما أذكر: تظهر شهادة مماثلة

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس، الفقرة 42؛ مجلس اللوردات، هانسارد، 11 حزيران 1998، العامود WA101.

[2]- أم بي أي نيوز سيرفيس، 31 آذار 1997، www.geocities.com.

تتعلق باحتقار الديمقراطية في الملف الروسي عندما أقدمت روسيا على تدمير الشيشان في ظل حكم الرئيس المنتخب مسخدوف؛ وهو الأمر الذي يتضح وضوح الشمس طوال فترة ما بعد الحرب (راجع الفصل العاشر).

وفي شهر تشرين الأول من العام 2001 أعلن قائد الأركان العامة في الجيش التركي، الجنرال كيفريك أوغلو قائلاً أنه طالما أن ثمة «خطرٌ رجعيٌّ» - وهو المصطلح المستخدم للدلالة على التهديد الذي تشكله الأحزاب الإسلامية التي لا تنفك في الصعود - فإن الجيش لن يتأخر «ولو بعد ألف سنة» في التدخل في السياسة. وفي هذا الصدد جاء رد الهيومن رايتس واتش بالقول بأن «الثقة قليلة بشأن استقرار الديمقراطية والقانون في حين أن الجيش يقدم علناً على توجيه التهديد للسياسيين المنتخبين ديمقراطياً بهذا الشكل الصارخ»^[1].

من جهتها لطالما غضت بريطانيا الطرف بعيداً عما يجري من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في البلد الجار الذي يقع على مرمى حجر من العراق، ولم تمارس يوماً أي نوع من أنواع الضغوطات الجدية على الحكومة التركية، فلندن ترى أن «تركيا تشكل شريكاً أساسياً لكل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي وحليفاً لحلف شمال الأطلسي، إذ تقدم الدعم الحيوي في خضم أزمتي الخليج وكوسوفو، دون أن ننسى بأنها تشكل سوقاً كبيرة للصادرات البريطانية». ففي العام 1998 بالتحديد، رأت بريطانيا أن تركيا تشكل «سوقاً ناشئة مهمة» وبالتالي أطلقت حملة تحت عنوان «تركيا - خلقت للأعمال»، قبل أن تضاعف ثلاثة أضعاف قيمة مخصصاتها التجارية داخل هذا البلد. وبالتالي فإن بريطانيا تشكل المستفيد الأكبر من الاستثمارات التركية المباشرة، كما وتشكل ثالث أكبر سوق تصديرية بالنسبة إليها^[2].

أضف إلى ذلك أن بريطانيا لم تدّخر جهداً في مساعدة أنقرة إذ أدرجت حزب

[1] - هيومن رايتس واتش، "Human Rights Watch analysis of the 2001 regular report on Turkey" (تحليل الهيومن رايتس واتش بشأن تقرير عام 2001 العادي عن تركيا)، كانون الأول 2001.

[2] - مجلس العموم، هانسادر، 18 كانون الثاني 2000، العامود 667؛ جون باتل، خطاب أمام مجلس الأعمال التركي البريطاني، اسطنبول، 8 تشرين الثاني 2000، www.fco.gov.uk.

العمال الكردستاني باعتباره «منظمة إرهابية» في استكمال للسياسة التي كان انتهجها حزب المحافظين، وهو الأمر الذي يشكل دعماً لأنقرة في مساعيها إلى وضع النزاع داخل إطار الحرب على الإرهاب وهو ما يخالف الحقيقة، وهو الأمر المشابه تماماً في مساعدة روسيا في تأطير النزاع في الشيشان (راجع الفصل السابع). في الواقع، إن ما قام به طوني بليز من فرض حظرٍ على حزب العمال الكردستاني في أعقاب هجوم أيلول 2001 قدّم الدعم الكبير لتركيا؛ بالطبع لا يمكن لأحد أن ينكر ما ارتكبه حزب العمال الكردستاني من أعمالٍ فادحة، إلا أن ما ارتكبه حكومة أنقرة يفوق مئات المرات ما أُقترِف؛ فهي لا تتوانى عن قمع هويّة الكرد وثقافتهم بشكلٍ منهجي، حتى وصل بها الحال إلى حد تهديم منازلهم وديارهم. وعلى الرغم من كلّ هذه الممارسات لا يزال بإمكان لجنة الشؤون الخارجية التابعة إلى مجلس العموم أن تلحظ أنه بسبب ما ينم عن تركيا من «التزام واضح المعالم تجاه محاربة الإرهاب فإن هذا البلد قد تحول إلى حليفٍ قيّم في خضم ما نمرّ فيه من حرب ضد الإرهاب^[1]».

هذا الموقف الصادر عن لندن يرجع صدهاء في واشنطن في إطار العلاقات التي تجمع بين أنقرة وواشنطن، إذ لا يُخفى أن غالبية الأسلحة التي لطالما استخدمها الجيش التركي في إطار حملته في وجه الأكراد كانت تأتي عن طريق الولايات المتحدة، ومؤخراً لم يتقاعد رئيس الوزراء التركي الأسبق بولانت إيسيفيت عن تقديم خالص الدعم لما تقوده الولايات المتحدة من «حرب على الإرهاب» ذلك لأن، وفق ما جاء عن لسانه، تركيا مدينة للولايات المتحدة بـ «جميل كبير» إذ إن واشنطن لم تتأخر «في مساندة أنقرة في خضم حربها على الإرهاب».

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حزب العمال الجديد كان قد قدّم الدعم لأنقرة على طريقته، إذ أغلق المحطة التلفزيونية الكردية، ميد تي في في شهر نيسان من العام 1999، وفي الشهر نفسه، أبرمت بريتش أيروسبايس إنجنيرينغ عن طريق الشركة التابعة لها هيكلير آند كوش عقداً يخولها تقديم تسهيلات لإنتاج نصف مليون بندقية

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس، الفقرة 94.

اقتحام لصالح الجيش التركي. من جهته، قام الشاعر التركي كمال ميراوديلي بإرسال رسالة إلى طوني بلير يقول فيها: «وعليه، ومن جهة فإن لغتنا وثقافتنا وحرية تعبيرنا ممنوعة عنا إذ أغلقت محطاتنا المتلفزة؛ ومن ناحية أخرى كان جزاؤكم لنا في مقابل هذا أن عبدتم الطريق أمام قتل أطفالنا^[1]».

مع العلم أن بريطانيا في ظل حكم حزب العمال الجديد بصورة خاصة باتت أكثر نشاطاً في دعم دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فلقد أعلن روبين كوك أمام لجنة الشؤون الخارجية أن «لا احتمال أبداً لإمكانية رفض الطلب» وبالتالي يبدو أنه من المستحيل أن ترفع بريطانيا ورقة الفظاعات التي ترتكبها تركيا بحق حقوق الإنسان من أجل معارضة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي^[2]. من دون شك أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيفرض عليها أن تحسن من أدائها مع حقوق الإنسان داخل حدودها، فإن السياسة التي تتبناها لندن قلما تولي الاهتمام الكبير لحقوق الإنسان، إذ إن هدفها الأسمى هو جذب حليف استراتيجي جديد ليدور فقط في فلك العالم الغربي. وبالتالي يمكننا أن نجزم يقيناً أن مسألة الانتهاكات السابقة ستظل طي النسيان وطي السجلات، وهو الأمر الذي يتعارض تمام المعارضة مع ما ارتكبه النظام العراقي من فظاعات والتي لا ينفك طوني بلير يذكر الشعب البريطاني بها صبحاً ومسيلاً. من جهتها أيضاً تدير وسائل الإعلام أذنها الصماء لهذه الفظاعات: فالنقاش الذي يدور حول إمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ينحصر تماماً في سجلات تافهة على سبيل هل أن تركيا «مسلمة أكثر من اللازم» أم لا لكي تصبح جزءاً من «أوروبا».

والأمر لا يقف عند هذا الحد إذ تبرز حقائق أخرى تؤكد أن بلير وحكومته لا يلتفتان البتة إلى حقوق الإنسان، ففي حين كانت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا تحومان فوق مناطق الشمال العراقي لتخفرا مناطق الحظر الجوي متذرعتين بحجة حماية الأكراد، كانت تركيا بين اليوم والآخر تجتاج هذه المناطق القابعة في الشمال

[1]- رسالة من الد. كمال ميراوديلي إلى طوني بلير، 6 كانون الأول 1999، www.kurdishmedia.com.

[2]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس، الفقرة 20.

العراقي من أجل ملاحقة الأكراد بوحشية، فمناطق الحظر الجوي هذه كانت تسمح لسلح الجو التركي أن يعمل بمطلق الحرية ومتى شاء تقريباً في العراق. ففي العام 1992 أقدمت أنقره على القيام بعمليات توغلٍ بعدد 20 ألف جندي والأمر عينه تكرر في العام 1995 مع 35 ألف جندي هذه المرة، ليصل العديد إلى 50 ألف في توغلات العام 1997 ليعود الرقم إلى 10 آلاف في العام 1998، وعديداً مشابهاً في العام 2000. في بعض الأحيان كانت القوات التركية ترابط على مدى شهرٍ في ما تعوث فساداً وتدميراً في القرى ومرتكبة انتهاكات لا تعد ولا تحصى بحق حقوق الإنسان، لدرجة أنه في عصرنا الحالي ما من دولةٍ قادت غزوات تفوق بحجمها ما قاده تركيا؛ كل هذا بموافقةٍ ضمنيةٍ من واشنطن ولندن. مع العلم أنه عندما أطبقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق وغزته في شهر آذار من العام 2003 كانت القوات التركية متواجدة بالآلاف أصلاً في الشمال العراقي وكانت مستعدة للقيام بتوغلاتٍ أكثر عمقاً.

بالمجمل يمكن القول أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا متواطئتين بصورةٍ مباشرةٍ أكثر في ما كانت تقوم به تركيا من أعمال، إذ يُشير أحد المقالات الصادرة في صحيفة يو أس آر فورس تايمز في شهر كانون الأول من العام 1994:

عندما تنفذ القوات الجوية التركية مهمات القصف... فإن التحالف الجوي التركي على الأرض... وضباط الجيش التركي يكونوا مرتبطين تقريباً بجميع المخابرات، ليس فقط الاستخبارات الأميركية إنما أيضاً البريطانية والفرنسية... يبقى الأتراك على اطلاع على المعلومات الواردة من طائرات نظام الإنذار المبكر والتحكم... حتى أن الأتراك يراجعون المعلومات الواردة من سجلات الطائرات الأميركية والبريطانية التي تُجمع في خلال الطلعات الجوية التابعة لعملية توفير الراحة».^[1]

في العام 2001 احتج الطيارون في سلاح الجو الملكي على الطلب منهم أن يرجعوا

[1]- ورد في شيري لايزر، Martyrs, Traitors and patriots: Kurdistan after the Gulf war (شهداء وخونة ووطنيون: كردستان بعد حرب الخليج)، زاد، لندن، 1996، ص. ص. 144 - 5.

إلى قواعدهم في تركيا من أجل السماح للقوات الجوية التركية في أن تقصف الأكراد. مع العلم أن صحيفة الواشنطن بوست أشارت إلى أنه في «الكثير من المناسبات كان [الطيّارون الأميركيّون] يتلقون رسالات لا سلوكية تفيد بوجود طائرات» مهمات تركية خاصة متجهة إلى الداخل - «أي أن ثمة مهمة تركية خاصة تتجه نحو العراق»، حينئذٍ كان يُطلب من الطيارين الأميركيين أن يعودوا أدراجهم إلى القواعد. وعندما كان الطيارون الأميركيون يعاودون طلعاتهم فوق المجال الجوي العراقي كانوا يلاحظون «قرى تحترق، والكثير من الدخان والنيّان». وعندما غزت تركيا المناطق العراقية الحدودية في العام 2000، على سبيل المثال، تم تعليق غالبية الجولات فوق منطقة الحظر الجوي من أجل السماح لتركيا بالاستمرار في القصف.^[1]

في إحدى المناسبات توجهت لجنة الدفاع التابعة لمجلس العموم إلى وزير الدفاع جيف هون بالسؤال: في الحالات التي كان يتوجب على بريطانيا «الدفاع عن هؤلاء الأكراد في مناطق الحظر الجوي، ما كانت ردة فعلك في ما يتعلق بتركيا عندما جرت هذه الأحداث؟» وجاء رد هون كالتالي: «لا يتوجب علي أن أبدي ردة فعلي على هذا الشأن في موقعي هذا». ثم أضاف: «إن الحكومة ليست مطلعة على هذا الشأن بوجه الخصوص طالما أن الأمر يتعلق بالتوغلات التي تقوم بها الحكومة التركية^[2]».

وبذلك فإنه لمن المثير للسخرية والاستهزاء القول بأن الحكومة البريطانية تنطلق من منطلق خوفها على حقوق الإنسان في العراق، فلطالما رفعت الحكومة راية المخاوف الإنسانية من أجل تبرير ما تتبناه من سياسات قبيحة، فالدور الحقيقي التي تضطلع به بريطانيا في جميع أنحاء العالم له دوافع أخرى - وهو الأمر الذي سيصبح أكثر وضوحًا بالنسبة إلينا في الفصل التالي، من خلال النظر في خطوة أولى إلى ما يسمى بالـ «حرب على الإرهاب» في أفغانستان.

[1] - جون بيغلر، "New Statesman" (رجل الدولة الجديد)، 19 آذار 2001.

[2] - لجنة الدفاع، التقرير الثالث عشر، محضر الأدلة، 19 نيسان 2000، الفقرات من 88 حتى 90.

وليس آخرًا، وبالنسبة إلى المقاربة التي يعتمدها المجتمع الدولي في العراق، فإن المسألة لا تتعلق في ما إذا كان النظام العراقي شريراً - ومن دون شك هو كذلك - ولا إذا ما كان حال الشعب العراقي ليكون أفضل من دونه ومن دون شك سيكونون كذلك. بالنسبة إليّ، أرى أن ثمة سؤالان جوهريان يطرحان نفسيهما في هذا المضمار: أولاً، كيف تصعد الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان، على شاكلة نظام صدام حسين (وتركيا)؟ وكيف يفتح المجال أمامها في بعض الأحيان وتتمكن من تطوير أسلحة الدمار الشامل؟ ثانياً، كيف يتوجب على المجتمع الدولي أن يتعاطى مع هذه الأنظمة؟ إنما ما لا شك فيه أن هذه الأسئلة ضخمة ولا يكفيها مجرد الأجوبة المقتضبة، إنما في معرض السؤال الأول، يبدو جلياً للعيان أن الولايات المتحدة وبريطانيا تتحملان جزءاً (إنما بالطبع ليس وحدهما) من المسؤولية، إذ إنهما تساعدان في خلق العديد من الوحوش التي تحكم العالم، وذلك بسبب الأولويات التي تطرحانها على بساط سياساتهما الخارجية البديهيّة، وبسبب الطريقة التي تفهمان من خلالها مفهوم «النظام العالمي»، والذي نتعرض للشرح له في فصول أخرى من هذا الكتاب.

أما في معرض الرد على السؤال الثاني، فوجهة نظري الخاصة هي أنه من دون شك ثمة أمل أمام العالم إذا ما جرت معاملة جميع الدول على قدم من المساواة وفقاً لما تفرضه أحكام القانون الدولي وإذا ما جرى النظر إلى التعاون العالمي الحق باعتباره هدفاً سامياً لا بدّ منه. وإنني لأرى أنه في ما لو تم اتباع هذه المسائل لكان ثمة طريقة أفضل للتعامل مع نظام صدام حسين، ذلك إلى جانب اتخاذ جميع الخطوات التي تشجّع الشعب العراقي على الإطاحة بالنظام بنفسه، إذ كان من الممكن أن يتم دعم هذه الاستراتيجية من خلال رفع الحظر عن البلاد. إنما في صورة عامة، غالباً ما ترفض سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا العمل الذي يستند بصورة خاصة على المعايير المتعددة الأطراف والقانونيّة والأدبيّة من أجل تغطية جميع الأمم بالتساوي،

بما في ذلك هذين البلدين إلى جانب حلفائهما من أمثال تركيا (وغيرها من الحلفاء المذكورين في هذا الكتاب). وعلى الرغم من أنه يصعب جداً الوصول إلى حلّ في هذا الصدد، إنما ثمة أملٌ حقيقيٌّ، على الأقل بالنظر إلى القوى الجبارة المتوافرة حالياً أمام أولئك الذين يفرضون سيطرتهم على النظام العالمي، إلا أن ما تسعى هذه الفئة المذكورة من سيطرة أحادية الجانب تضعها في نهاية المطاف في المقلب نفسه مع النظام العراقي، وهي بذلك تكون تساهم في تحويل العالم إلى مكانٍ خطيرٍ إلى أقصى الحدود بالنسبة إلى العامة من الناس.

الفصل الثاني
أفغانستان:
مفهوم
الإنسان الجديد

يُعرف أن رجلاً يبلغ الثمانية والثلاثين من العمر، كان يعيش في مزرعته التي لا تبعد أكثر من كيلومتر واحدٍ عن القرية، وقد أخبر الهيومن رايتس واتش بأنه كان شاهداً على عمليات الهجوم التي تمت في بادئ الأمر على القاعدة العسكرية التابعة لطالبان ومن ثم على القرية المجاورة، وكل هذا استطاع أن يراه وهو في منزله. وفي اليوم التالي للحادثة، عندما أسرع إلى القرية وجد أن الحي الذي تقيم فيه عائلات مقربة منه قد سويت جميع منازلهم في الأرض والباقيون من سكان القرية يحفرون ليرفعوا الأنقاض، آنذاك تم رفع اثنتي عشرة جثة من تحت الردم تعود لأقارب له ممن كانوا يقطنون الحي العائلي، ومن ضمن أولئك الصرعى كانت جثث أبناء وبنات أخته البالغة من العمر خمسة وعشرون عاماً والتي تدعى ريدي غول، وهم على التوالي؛ أمين الله البالغ ثمانية أعوام ورمين الله البالغ ثلاثة أعوام ونورجان البالغة خمسة أعوام وأخيراً غوليا البالغة أربعة أعوام. وبدورها كانت ريدي غول تتعافى من إصابات خطيرة تعرضت لها في أثناء الهجوم، أما بالنسبة إلى كامنو، أخت زوج ريدي غول، فقد نجت هي الأخرى وكانت تتعافى في مستشفى كويته من جروح خطيرة أصابتها من شظايا القنابل في الوجه.^[1]

تلك كانت عيئة مما خلفه وراءه القصف الأميركي على أفغانستان في شهر تشرين الأول من العام 2001، وفي إبان المرحلة الأولى مما أسماه القادة في بريطانيا والولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب»، وهو لا يعدو كونه مجرد اعتداء من الاعتداءات التي باتت على ما يبدو ممنهجةً على المدنيين من جانب الولايات المتحدة، والتي أودت في هذه الحالة بحياة ثلاثة وعشرين من سكان القرية.

علماً بأن صورة معروف وهو يبحث مستميتاً عن أقارب له فقدوا تحت الركام لا تختلف كثيراً عما مرّ به سكان نيويورك من محنة وهم يبحثون بالطريقة عينها تحت

[1] - هيومن رايتس واتش، "Afghanistan: US bombs kill twenty-three civilians" (أفغانستان: القنابل الأمريكية تقتل ثلاثة وعشرون مدنياً)، 26 تشرين الأول 2001، www.hrw.org.

أنقاض مركز التجارة العالمي المدمر. وبالتالي يكون القرن الواحد والعشرون قد هلّ حاملاً معه ليس مجرد جريمة بشعة وحيدة إنما اثنتين. أولى هاتين الجريمتين - الهجوم المروع الذي حدث بتاريخ 11 أيلول من العام 2001 - اعتبرت على وجه حق بأنها عملٌ إجراميٌّ بربريٌّ ولا يمكن على أيّ وجهٍ من الوجوه تبريرها. أما ثاني الجريمتين فهو الرد الأميركي والبريطاني في أفغانستان.

في هذا الفصل، سوف أسلط الضوء على بعض الملامح الرئيسية لما شكّل هجوماً غايةً في الوحشية، وهو ما وضعته وسائل الإعلام في البعض من الأحيان داخل إطارٍ خاطئ. كما وأشار إلى القضية المنسية حول الدعم الذي قدمته بريطانيا في سبيل خلق الوحش الذي أحاط بأحداث أيلول. وأخيراً أحاول أن أقدم بعض التفسيرات المعقولة للاستراتيجية التي اتبعتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، بعيداً تماماً عن الادعاءات الواهية التي تتحجج عن المدنيين في وجه البربريين.

المعالم الرئيسية لهذه الحرب

في استرجاعٍ سريعٍ للأحداث، وعلى أثر الأعمال الإرهابية التي شهدتها نيويورك وواشنطن، قامت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها باتخاذ إجراءاتٍ عسكريةٍ داخل أفغانستان في وجه تنظيم القاعدة وحكومة طالبان التي كانت تحميه، وعلى إثر موجةٍ كبيرةٍ من القصف الضاري، تمكنت هذه القوى من الإطاحة بحكومة طالبان وعليه فقد تفرق شتات تنظيم القاعدة على الرغم من أن أسامة بن لادن نفسه تمكن من الفرار. ومن جهتها، فإن مجموعات المعارضة في ما يسمى التحالف الشمالي - وهو عبارة عن أسياذ الحرب الذين شكلوا القاعدة الأرضية الناجعة التي استفادت منها الولايات المتحدة في أثناء الحملة - قد اضطلعت في العديد من الهجمات الانتقامية الشرسة على قوات طالبان والقرى التي يسكنها سكان من عرقية البشتون، متسببةً بذلك بمقتل المئات وحاملةً الألاف على الهرب. أما الجنود التابعين لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا فقد أرسلوا على الأرض من أجل اصطياذ ما تبقى من قوات تنظيم القاعدة وحكومة طالبان، في وقتٍ كانت قوات حفظ السلام العالمية

تستأنف عملها في البلاد من أجل تأمين الاستقرار في العاصمة الأفغانية كابول. وفي وقت لاحق تم تشكيل حكومة أفغانية جديدة أكثر تمثيلاً للأفغانيين على اختلاف أطيافهم، مع مطالبات تدعو للحصول على الدعم الخارجي مساندة لهذه الحكومة.

أما القصة الرسمية التي انتشرت حول الحرب على أفغانستان فهي التي كانت تقول بأن الهجوم قام دفاعاً عن المدنيين في وجه البربرية، ومن جهته أعلن الرئيس بوش أن القتال كان بالنيابة عن «كل من يؤمن بالتقدم والتعددية والمسامحة والحرية»، في حين أن بلير قال: «إننا نقوم بكل هذه العملية لأننا نؤمن بقيم العدالة والتسامح والاحترام بغض النظر تماماً عن العرق والدين والمعتقد^[1]».

مع العلم أنه في الغالب من الأحيان كانت وسائل الإعلام الرئيسية والثقافة السياسية السائدة ترى أن الحرب كانت تتسلح بكونها محقة وبأن نتائجها تأتي مستحبة. محقة، لأن الشر الذي أودى في أحداث أيلول بحياة ثلاثة آلاف شخص كان حجة كافية ووافية لإطلاق الهجوم في أفغانستان؛ ونتائجها مستحبة، لأنه تم القضاء على نظام طالبان وعلى قواعد تنظيم القاعدة في أفغانستان، وتم تشكيل حكومة في كابول أكثر تمثيلاً. وعلى خلفية المرحلة الأولى من «الحرب على الإرهاب» حصل كل من بلير وبوش على الكثير من التهليل والمدح المنقطع النظير رداً على دفاعهما المستميت عن هذه القيم.

لكن ثمة حقيقة واحدة تنغصّ فرحة هذا السيناريو الحميم: لقد فاق عدد الأشخاص الذين قتلناهم عدد من قتلوا على يد الإرهابيين.

ففي الواقع، تكاد تجمع جميع المصادر على أن عدد المدنيين الذين ذهبوا بسبب قصف قوات التحالف فاق عدد من قتلوا بسبب الاعتداء على الولايات المتحدة الأميركية، لدرجة أن الرقم الحقيقي قد يتخطى أعداد ضحايا الاعتداء بمرات ومرات.

[1]- جورج مونبيو، "Gagging the skeptics" (إسكات المشككين)، الغارديان، 6 تشرين الأول 2001؛ "We won't lose our nerve or falter, Blair tells doubters" (بلير يخبر المشككين: لن نفقد أعصابنا أو تعثرنا)، الغارديان، 31 تشرين الأول 2001.

فأحد التحقيقات التي أجرتها صحيفة الغارديان خلصت إلى أن ما بين عشرة آلاف إلى عشرين ألف شخص قتلوا بنتيجة «غير مباشرة» للقصف الأميركي، أي أنه بسبب الجوع والبرد والأمراض، إذ إن السكان كانوا مجبرين على الهرب من المناطق التي كانت تتعرض للإعتداءات الجوية المكثفة، في حين أن التقديرات التي يشير إليها البروفسور مارك هارولد من جامعة نيو هامبشاير تفيد بأن ما بين 3125 و 3620 مدني أفغاني راحوا قتلى بسبب القصف الأميركي حتى شهر تموز من العام 2002^[1].

في حين أن الهجوم الذي شهدته الولايات المتحدة اعتبر مروّعاً بسبب أعداد الموتى وما حصده من أرواح بريئة لا حيلة لها. هذا وإذا ما استندنا إلى القيم الأكثر بديهية، نجد بأن الأمر نفسه ينطبق على البشر في أفغانستان، ومع ذلك فإن موتهم لم يلق ولا حتى الحد الأدنى من الاهتمام من جانب القادة السياسيين والوسائل الإعلامية الرئيسية، الذين اعتبروا أن أرواح الأفغان عرضة للتداول والثأر لأرواح من قضاوا في الهجوم على الولايات المتحدة.

الأفغان هم لا بشر، موتهم يمرّ مرور الكرام، لا يلحظه أحدٌ هم بذلك يندرجون في صف التيموريين (راجع الفصل الواحد والعشرين) والشيشانيين (الفصل الثاني والعشرون) والأطفال في العراق (الفصل الأول)، ممن تصبح أرواحهم بلا أي قيمة إذا ما وقفت في وجه السياسات الغربية.

أما الحجة التي لطالما تذرّع بها الكثيرون فهي أن أرواح المدنيين الأفغان ما هي إلا نتيجة محزنة للعملية العسكرية التي كان لا بد منها من أجل القضاء على قواعد تنظيم القاعدة وبالتالي من أجل الحؤول دون المزيد من العمليات الإرهابية. إلا أن هذه الحجة لا تعدو كونها زائفة إذ إنه بات جلياً أن تنظيم القاعدة هو شبكة لا مركزية غير محصورة في مكان واحد. في حين أن الحجة المقابلة - والتي تقول بأن القصف على أفغانستان قد سهّل الطريق أمام الإرهابيين للقيام بالمزيد من الهجمات - هي

[1] - جوناثان ستيل، "Forgotten victims" (الضحايا المنسيون)، الغارديان، 20 أيار 2002؛ مارك هارولد، "Counting the death" (إحصاء الموتى)، الغارديان، 8 آب 2002.

أيضاً معقولة ومنطقية بالدرجة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الخاطفين الذين نفذوا هجوم أيلول 2001 هم من السعوديين ممن يبدو أن لا صلات متينة تربطهم بأفغانستان، ومع ذلك فلم يخرج ولا أي صوت واحد يدعو إلى الهجوم على الرياض (تخيّلوا ما إذا لو كان الخاطفون عراقيين). من باب أولى، فإن الرياض تعتبر حليفاً محبباً في «الحرب على الإرهاب»، وبالتالي فقد بات جلياً أن المصالح الجيو سياسية للولايات المتحدة تفرض نفسها في هذا المجال بقوة (وهو أمرٌ ستطرق إليه لاحقاً في هذا الفصل)، أكثر مما تطرح نفسها المخاوف الداعية إلى تجنب أي أعمال إرهابية مستقبلية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العدد التام للذين قضوا في صفوف المدنيين الأفغان يجعل من المستحيل تبرئة ساحة الاستراتيجية التي تعتمدها الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك إذا ما استندنا إلى أبسط المعايير الأخلاقية. أما السبب الذي يجعل غالبية المعلقين يهللون فرحاً لهذه الحرب فهو شعار «لقد ربحنا»، وهو الأمر الذي يبين كيف أنهم قادرون بكل سهولة على التخلي عن أخلاقياتهم المزعومة بسبب خنوعهم أمام سلطة الدولة. مما لا شك أن خبر القضاء على تنظيم طالبان الوضع لهو أمرٌ يلاقي ترحيباً كبيراً وبأن تشكيل حكومة قادرة على تمثيل أطراف البلاد على اختلافها لهو تغييرٌ ضخم، ولكن في مقابل هذا لا يجب فقط أن نطرح مسألة الدمار الهائل الذي خلفته آلة الحرب الأميركية وبالطبع هو الواقع الذي يفرض نفسه - إنما أيضاً مسألة تمكين أرباب الحرب السابقين الذين مما لا شك فيه أن نسبة احترامهم لحقوق الإنسان لا تتخطى بشيء النسبة التي تحرزها طالبان.

أما في ما يخص القصة الرسمية التي انتشرت تبريراً للحرب فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تخفي إلى حد كبير المعالم الرئيسية للحرب: عمليات القصف الضخمة التي تتم باستخدام الأسلحة المهيولة والمرعبة، والعديد من عمليات الهجوم التي تتم بحق المدنيين وعلى ما يبدو بصورة مقصودة، ومن دون أن ننسى استخدام القنابل العنقودية التي تُخلف وراءها تركّة كبيرة من القنابل غير المنفجرة.

ما لا يخفى على أحد هو أن أولى رصاصات الحملة على أفغانستان انطلقت

بتاريخ السابع من شهر تشرين الأول من العام 2001، حينها حصل الرئيس الأميركي على الشناء الكبير من جانب الوسائل الإعلامية التي شددت على عدم انقضاضه على البلاد فوراً إثر أحداث أيلول وانتظاره مدة شهر كامل قبل المضي في إبادة البلد الأفقر في العالم. (من جهتها أشادت لجنة الدفاع التابعة إلى مجلس العموم بـ «الرد الموزون الذي اتخذته الولايات المتحدة»). حيث تم إسقاط أكثر من 22 ألف قذيفة على البلاد في خلال الأشهر الستة الأولى من عمر الحرب، علماً بأن واحدة من أصل أربعة من هذه القذائف أخطأت هدفها^[1].

أما بالنسبة إلى الرواية المعتادة - والتي تقول بأن الحرب كانت تتضمن أهدافاً محدّدة مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب التسبب بالقتل في صفوف المدنيين - فقد جاءت على لسان طوني بليز مع الأيام الأولى للحرب. وعلى إثر حملات قصفٍ مشابهة فوق سماء كلٍّ من يوغسلافيا والعراق، كان طوني بليز قد تحول إلى الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، متذرّعاً بحجة «التحالف الدولي» في حين كان جلياً أنه لا يعدو كونها حرباً أميركية. وتجدر الإشارة إلى أن الدور الذي اضطلع به بليز كان أكثر أهمية من المشاركة العسكرية التي قدمتها بريطانيا، والتي اعتبرت في الأيام الأولى من الحملة العسكرية على أنها رمزية وقد تكون قد خلت من أي قيمة عسكرية حقيقية، وعلى الرغم من ذلك فإن الجيش البريطاني استطاع أن يثبت في مراحل مستقبلية أنه ذو فائدة، عندما طلبت منه واشنطن آنذاك أن يحل محل القوات الأميركية في مهمة «مسح» المدن ممن تبقى من مقاتلي تنظيم القاعدة وطالبان على خلفية سقوط المدن الكبرى. هذا الدور الذي انخرط فيه الجيش البريطاني أثبت أن بريطانيا كانت حتى ذلك الوقت تتصرف باعتبارها قوة تابعة للولايات المتحدة وبأنها مضمونة بما أن «الرأي العام البريطاني أكثر تسامحاً مع الخسائر من الأميركيين»، وفق ما جاء على لسان أحد الجنود البريطانيين^[2].

[1]- لجنة الدفاع، التقرير الثاني، جلسة 2001 - 2، 12 كانون الأول 2001، www.publications.parliament.uk/pa/cm/200102K، «ملخص»؛ ريتشارد نورتن تايلور، "A quarter of US bombs missed target in Afghan conflict" (ربع القنابل الأمريكية أخطأت هدفها في الصراع الأفغاني)، الغارديان، 10 نيسان 2002.

[2]- روري كارول، "Marines seize al-Qaida caves as Afghan violence escalates" (قوات المارينز تقتحم كهوف القاعدة بينما العنف في أفغانستان يتصاعد)، الغارديان، 9 نيسان 2002.

وعلى الرغم من التطمينات التي كانت تصدر عن لسان «الشريك الأصغر» فإن القنابل التي لم تكن تفرق بين أحد استمرت بالسقوط فوق رؤوس الجميع بينما الحملة كانت لا تزال مستمرة. شيئاً فشيئاً راحت الاستراتيجية التي وضعتها الولايات المتحدة للحرب تتصاعد من مجرد استخدام الصواريخ المتوسطة الحجم إلى الصواريخ الموجهة وصولاً إلى القنابل المخترقة التحصينات البالغة ما يقارب الطن من الوزن، ومن ثم القصف البساطي من طائرات البي 52 وأخيراً قنابل «حاشة الأفعوان» القادرة على تدمير كل شيء يقع ضمن نطاق أكثر من 500 متر، وعليه فإن القذائف الأميركية استطاعت أن تحول مدينة قندهار إلى مجرد ركام.

مع العلم أن هذا القصف لم يساهم سوى في استفحال الأزمة الإنسانية داخل أفغانستان، تماماً كما كان الحال في كوسوفو (راجع الفصل السادس)، فوفق ما أوردت تقارير الهيومن رايتس واتش فإن الضربات الجوية «أدت قسطها في الأزمة الإنسانية، حيث أجبر المئات من الآلاف من الأفغانين على مغادرة ديارهم، إذ إن هذا التهجير ساهم في مضاعفة أعداد المئات من الآلاف الذين كانوا أصلاً مهجرين بالكامل بسبب القحط والحروب والعنف الناجم عن الصراع». ولا بد من الإشارة إلى أنه على خلفية أحداث أيلول فرّ حوالي ربع مليون شخص إلى إيران وباكستان في حين أن 200 ألف آخرين تركوا منازلهم ولكن ظلوا داخل حدود أفغانستان، وبالطبع فإن جميع هذه الأعداد ظلت هائلة في البرد والجوع بغياب الدعم الخارجي في أغلب الأحيان، إذ إن الجهود الإنسانية كانت ممنوعة من التحرك بسبب التفجيرات هي الأخرى^[1].

على ما يبدو يمكن القول بأن الكثير من عمليات القصف التي تمت كانت مقصودة بحق المدنيين، وهو ما يشكّل بحد ذاته جرائم حرب، وأحد الأمثلة على هذا ورد في مقدمة هذا الفصل. بالإضافة إلى أن أحد الهجمات التي تمت على قرية شوكار كاريز في شهر تشرين الأول، أودى بحياة ما بين خمسة وعشرين إلى خمسة

[1] - هيومن رايتس واتش، "World report 2002" (التقرير العالمي لعام 2002 «أفغانستان»)، جوناثان ستيل، "Fighting the wrong war" (القتال في الحرب الخاطئة)، الغارديان، 11 كانون الأول 2001.

وثلاثين مدنيًا، إذ من المعلوم أن لا أهداف عسكرية تقع في محيط القرية التي لا تعدو كونها مجرد منطقة ريفية نائية في أفغانستان. ووفقًا لما تقول الهيومن رايتس واتش، وعلى أثر إنطلاقة القصف:

هرع الكثيرون من سكان القرية هاربين من بيوتهم خائفين من أن القنابل قد تقع فوق أسقف منازلهم، وهنا تشير جميع الشهادات إلى أن الطائرات الحربية إذ ذاك عادت إلى المنطقة وراحت تطلق الأعيرة النارية من الأسلحة وهو ما تسبب في مقتل العديد من المدنيين. علمًا بأن القصف وإطلاق النار استمرا لما يقرب الساعة من الزمن^[1].

أما في شهر تشرين الثاني فقد تم القضاء على ما لا يقل عن 250 مقاتل باكستاني في إحدى المدارس بعد محاولات للاستسلام، آنذاك قصفت الطائرات الحربية الأميركية المجمع مرتين على الرغم من أن المقاتلين كانوا قد وافقوا على تسليم أنفسهم، مما أدى إلى تدمير المبنى. في ذلك الوقت كتبت صحيفة الغارديان تقول أن قرار البنتاغون القاضي بتفجير المدرسة جاء بدعم من أحد أرباب الحرب ويدعى عبد دستمان، «ولكن بمعارضة من الجنرالات المحليين، الذين رأوا أن الحل الأكثر إنسانية هو السماح للمقاتلين بالاستسلام^[2]». وعليه يبدو أن الاستراتيجية الأميركية كانت أكثر لؤمًا حتى بالمقارنة مع «الجنرالات المحليين» في أفغانستان، وهم من المعروف بأنهم ليسوا الجنود الأكثر احترامًا لحقوق الإنسان.

ومع حلول يوم 27 من شهر تشرين الأول كان أحد المجمعات التابعة للصليب الأحمر في كابول والذي يتضمن مخازن للمؤن الإنسانية والغذاء والبطانيات والوقود قد تعرض للقصف مرتين، وبدوره، الصليب الأحمر صنّف الحادثين باعتبارهما «خرقًا للقانون الدولي الإنساني»، مشيرًا إلى أن أعضاء طاقم العمل المتواجد في الميدان قد رأوا «طائرة تحلق بسرعة متدنية وعلى ارتفاع منخفض تطلق قنبلتين على

[1]- هيومن رايتس واتش، "Afghanistan: New civilians deaths due to US bombing" (أفغانستان: قتلى جدد في صفوف المدنيين بسبب القصف الأمريكي)، 30 تشرين الأول 2001.

[2]- "Restraint urged over prisoners" (الحث على التضييق بوجه السجناء)، الغارديان، 24 تشرين الثاني 2001.

المجمع الذي كانت أسطحه قد طليت بإشارات الصليب الأحمر التي يبلغ حجمها ثلاثة أمتار بثلاثة على خلفية بيضاء». أما في الهجوم الثاني، تعرضت بضائع غذائية وغير غذائية مخصصة لمساعدة 55 ألف شخص في كابول للتلف^[1].

أما المجزرة الأكبر والوحيدة فقد شهدتها قلعة جانغي الواقعة في مزار شريف، حيث لقي المئات من المساجين الذين كانوا قد أثاروا موجة من العنف مصرعهم. ومن جهتهما لم تكن لا وكالة الاستخبارات الباكستانية ولا القوات الخاصة الأميركية بمنأى عن الحادثة، إذ شاركت كلاهما في العمليات وراحتا توجهان الطائرات التي نفذت التفجيرات الجوية الكبيرة. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم تخرج يوماً إلى العلن التفاصيل الدقيقة بشأن هذه المجزرة في حين أن الولايات المتحدة وبريطانيا لا تزالان ترفضان دعوات الأمم المتحدة للتحقيق.

مع الإشارة إلى أن البنية التحتية الأفغانية كانت مستهدفة بذاتها - وهو ما بات معروفاً عن الحروب الإنكليزية الأميركية التي دارت على مدى فترة ما بين القرنين، المنصرم والحالي، ومثال على ذلك الحرب ضد العراق في العام 1991 والصراع في كوسوفو. أما بتاريخ 15 تشرين الأول فإن القذائف الأميركية عمدت إلى القضاء على شبكة بدالة الهاتف الرئيسية في كابول، وهو ما أدى إلى مصرع 20 شخصاً. في حين أنه مع أواخر شهر تشرين الأول، قامت الطائرات الحربية الأميركية بقصف الشبكة الكهربائية في قندهار، علماً أنه بتاريخ 31 تشرين الأول، تحديداً، تم إطلاق سبع ضربات جوية مستهدفة أكبر محطة للطاقة الهيدرو كهربائية في أفغانستان. ومع حلول الشهر التالي وفي اليوم الثامن عشر تحديداً، قصفت الطائرات الحربية الأميركية عدداً من المعاهد الدينية. وعليه فقد بات جلياً أن عدداً من الهجمات كانت تُشن ضد أهداف من الواضح أن لا قيمة عسكرية لها، ففي 25 تشرين الأول، على سبيل المثال، استهدفت قبلة باصاً عامّاً مزدحماً بالركاب في مدينة قندهار مخلفةً

[1]- كاثي غانون، "Kabul awakes to the aftermath of another night's heavy bombing" (كتبول تستيقظ على مخلفات ليلة أخرى من القصف العنيف)، الغارديان، 27 تشرين الأول 2001؛ هيومن رايتس واتش، World report 2002 (التقرير العالمي 2002) «أفغانستان».

وراءها ما بين عشرة إلى عشرين ضحية في الأرواح. وبالعودة إلى شهر تشرين الثاني، وفي ليلة 19/18 منه، قامت الطائرات الحربية الأميركية بقصف قرية غلوكو الجبلية - الواقعة في ممر خيبر بعيداً جداً عن أي منشأة عسكرية - متسببة بذلك بموت سبعة من سكان القرية.^[1]

بالإضافة إلى ذلك، فإن القصف الجوي الأميركي استهدف مكاتب قناة الجزيرة التلفزيونية في كابيد، واستهدف منزلاً كانت قناة بي بي سي تستخدمه والواقع في الشارع المقابل. من جهتي، فإنني أعجز عن إيجاد أي دليل يشير إلى أن الحكومة البريطانية تقدّمت بأيّ اعتراض على هذا الهجوم الواضح ضد هيئة الـ بي بي سي. مع العلم أنه في الأيام الثلاثة الأولى من الحملة الأميركية تسبب القصف بقطع البث نهائياً ودمر مكاتب إذاعة كابول تدميراً كلياً. من جهته، أشار فرهاد آزاد، العامل في موقع (Afghanmagazine.com) إلى أن طالبان جعلت من الموسيقى ممارسة غير قانونية إلا أن القصف الأميركي هو من قضى على الأرشفة الموسيقي المخبأ. إشارة إلى أن الشك يبقى ضئيلاً في أن عمليات القصف هذه جاءت عن سابق إصرار وتخطيط، إذ لا يغيب عن الذاكرة الهجوم على مبنى الإذاعة والتلفاز الصربي في بلغراد في إبان الحرب على يوغسلافيا (راجع الفصل السادس)، وبالتالي لا شك بأن الهجوم على الأهداف التي تحتضن المدنيين بكل وضوح تعتبر جرائم حرب.^[2]

أما منظمة هيومن رايتس واتش فلم تأل جهداً في مطالبة الولايات المتحدة وغيرها بوقف استخدام القنابل العنقودية فوراً على إثر بدء الحرب، حيث ذكرت المنظمة إلى أنه في يوغسلافيا كان ثمة أكثر من 2000 قنبلة غير منفجرة، إلى جانب أن القنابل

[1]- مارك هارولد، "A dossier on civilian victims of United States' aerial bombing of Afghanistan:" (ملف حول الضحايا المدنيين الذين سقطوا بسبب القصف الجوي للولايات المتحدة في أفغانستان: بيان مفصل)، كانون الأول 2001، www.medialens.org؛ مارك هارولد، "the dead" (من سيعد الموتى؟) في روجير بورباك وبين كلارك، "September 11 and the US war: Beyond the curtain of smoke" (11 أيلول والحرب الأمريكية: بعيداً عن الستائر الدخانية)، سيتي لايت بوكس، سان فرانسيسكو، 2002، ص. 119.

[2]- "Arab CNN' first berated, then bombed by US" (سي أن أن العرب) أولاً وبُخت ومن ثم تعرضت للقصف الأمريكي، 14 تشرين الثاني 2001 www.zmag.org.

العنقودية التي استخدمت في فترة الحرب في كوسوفو تسببت بمقتل ما بين 90 إلى 150 مدنيًا. بصورة عامة، وعلى أثر حرب الخليج في العام 1991، يقدر عدد القنابل العنقودية غير المنفجرة بـ 1.2 مليون قنبلة، وهو ما تسبب منذ ذلك الحين بوفاة أكثر من 1600 كويتي وعراقي من المدنيين، وبجرح 2500 آخرين.^[1]

وعلى الرغم من ذلك، عمدت طائرات بي 52 ستراتوفورتيس المتمركزة في القاعدة التي قامت على الأراضي البريطانية ديبغو غارسيا والتي شرد أهلها منها (راجع الفصل الثاني والعشرين) إلى إطلاق المئات من القنابل العنقودية على جميع أرجاء أفغانستان. ووفق ما أعلنت الأمم المتحدة في شهر آذار من العام 2002، فقد تحولت أفغانستان إلى حقل من القنابل العنقودية الذي يتضمن 14 ألف قنبلة غير منفجرة. علمًا بأن ما لا يقل عن 41 شخص لقوا مصرعهم، وتعرض 46 لجروح في حيرات والقرى المجاورة الواقعة في الغرب من أفغانستان بسبب القنابل العنقودية التي «عشعت في التراب منتظرة أوانها» الذي يحين بعد وقتٍ طويلٍ من انتهاء القصف في تلك المنطقة. وبذلك، فإن المسؤولين في الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان يقدرون حاليًا بأن القنابل والألغام تسبب بشوش ما بين 40 إلى 100 شخص في الأسبوع وبتر بعض أعضائهم.^[2]

مع العلم أنه في شهر تشرين الأول كانت الولايات المتحدة قد بدأت بتقديم الدعم جديدًا للجماعات المعارضة ضمن التحالف الشمالي، إذ عمدت إلى تزويد هذه الجماعات بالمؤن الغذائية والعتاد العسكري والدعم الجوي، على الرغم من أن أرباب الحرب أولئك كانوا قد اضطلعوا بمختلف أنواع الفظاعات في أثناء حكمهم في أفغانستان في الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و1995 - إذ لم يتأخروا عن إعدام

[1]- هيومن رايتس واتش، "Cluster bombs in Afghanistan" (القنابل العنقودية في أفغانستان)، تشرين الأول 2001

[2]- ريتشارد نورتن تابلور، "Afghanistan littered with 14000 unexploded bomblets, says UN" (الأمم المتحدة تعلن أن أفغانستان تزدحم بـ 14 ألف قنبلة غير منفجرة)، الغارديان، 23 آذار 2002؛ سوزان غولديبيرغ، "Long after the air rides, bomblets bring more death" (بعد وقت طويل على تنفيذ الهجمات الجوية، القنابل العنقودية تسبب بالمزيد من القتل)، الغارديان، 28 كانون الثاني 2002؛ هيومن رايتس واتش، "Afganistan: Return of the warlords" (أفغانستان: عودة أرباب الحرب)، حزيران 2002، www.brw.org.

المساجين والاعتصام من بين غيرها من الممارسات البشعة - لدرجة أن الكثير من السكان رحبوا ترحيباً قوياً بطالبان عندما أتت إلى الحكم في العام 1996. وعلى أثر هزيمة طالبان، غزا التحالف الشمالي القرى التي يقيم فيها البشتون والذين كانوا من ضمن من قدموا الدعم لحركة طالبان، فعاثوا فيها فساداً يرتكبون السلب والنهب والاعتصام والتطهير العرقي. من جانبها، تشير تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن 50 ألف نازح من البشتون لجؤوا إلى باكستان بين شهري كانون الثاني ونيسان من العام 2002 خوفاً على أمنهم وحياتهم.

ومع حلول منتصف العام 2002، كانت تقارير منظمة هيومن رايتس واتش تكف عن الإشارة إلى مفهوم أن الحملة الإنكليزية الأميركية قد جلبت السلام والحرية للأفغان، عوضاً عن ذلك راحت تشير إلى أن «الأفغان من العامة يتعرضون بصورة متزايدة إلى الإرهاب بسبب حكم القادة الميليشياويين المحليين والإقليميين - أي أرباب الحرب - الذين بدؤوا يستعيدون سلطتهم على مساحات شاسعة من الأراضي الأفغانية»، علماً بأنه «يبدو وكأن التعاون من جانب الولايات المتحدة مع بعض أرباب الحرب قد ساهم في مفاقمة الأزمة». أما بالنسبة إلى النساء، «فلقد أجبرت النساء الأفغانيات من جميع الأعراق على التخفيف من مشاركتهن في الحياة العامة اليومية من أجل أن يتجنبن أن يكن هدفاً سهلاً للعنف من جانب الجماعات المسلحة»، وفي المناطق الواقعة خارج كابول على وجه التحديد، «ما فتئت النساء الأفغانيات يواجهن التهديدات الخطيرة وظللن غير مطمئنات على سلامتهن الجسدية، وهو الأمر الذي حرمنه فرصة ممارسة أبسط الحقوق التي يتحلى بها كل إنسان ومن أن يساهمن بشكل تام وفعال في إعادة بناء وطنهن^[1]».

[1]- روري ماك كارثي، "Pashtuns suffer in brutal raids by rival ethnic groups" (البشتون يعانون بسبب الهجمات العنيفة من الجماعات العرقية المتخاصمة)، الغارديان، 28 كانون الثاني 2002؛ مارك هارولد، "A dossier on civilian victims" (ملف حول الضحايا المدنيين).

الدعم الإعلامي

إن ما جرى من فظاعات، بالإضافة إلى المأساة التي تعرض لها المدنيون ممن هربوا من ديارهم خوفاً من القصف، لم يلق إلا الشيء البسيط من التغطية الإعلامية، مع العلم أن المحطات المتلفزة أخذت على عاتقها أن تنقل صباح مساء معاناة سكان نيويورك ممن فقدوا أصدقاء وأقارب لهم، في حين أن الصمت المطبق كان ردة الفعل الوحيدة إزاء المعاناة المشابهة التي قاساها الشعب الأفغاني. وعليه، فإن الوسائل الإعلامية لعبت الدور الفاصل في تصنيف الأفغان باعتبارهم لا بشر.

مع الإشارة إلى أنه في تاريخ 3 كانون الثاني 2002 ضمنت صحيفة الغارديان صفحاتها تقريراً بشأن مخيم مسلخ الذي كان يأوي 350 ألف شخص من النازحين الداخليين، حيث تشير منظمة ميديالانس إلى أن الغارديان كانت حتى ذلك التاريخ قد جاءت على ذكر مخيم مسلخ هذا مجرد مرتين منذ أحداث 11 أيلول، في حين أنه وفي المقابل، وفي خضم الحرب في كوسوفو، تم ذكر المأساة التي كان يمر بها 65 ألف لاجئ كوسوفي على الحدود الكوسوفية المقدونية 48 مرة، أي بمعدل مرة كل يومين اثنين مقارنةً بمرة واحدة كل شهرين في حالة اللاجئين مخيم مسلخ ربما تكون المقارنة صعبة إلا أن ذلك لا يمنع من أنها تشير إلى الطريقة التي من خلالها تستقي وسائل الإعلام معلوماتها أي من السياسة التي تعتمدها الدولة: ففي كوسوفو كانت مأساة اللاجئين تستأهل تسليط الضوء عليها ومنحها الاهتمام إذ إنه كان من المفترض أن بريطانيا تدافع عن الشعب هناك، وأما في أفغانستان فقد شكّل الأفغان من اللاجئين مصدر حرج للسلطات وإعاقة في طريق السياسات الحكومية، وبالتالي من غير المجدي تسليط الضوء عليهم^[1].

علمًا بأنه، وفق ما تشير ميديالانس، فإن التغطية الإعلامية في الولايات المتحدة للضحايا الذين سقطوا في أولى المعارك الأميركية كانت أكبر من التغطية التي منحت

[1] - "Media ignores the mass death of civilians in Afghanistan" (وسائل الإعلام تغض الطرف عن موت المدنيين في أفغانستان)، 3 كانون الثاني 2002، www.medialens.org.

لجميع الأفغان المدنيين الذين لقوا مصرعهم. من جهتها، أعلنت الـ بي بي سي عن مقتل سبعة جنود في الخدمة الأميركية بالقول أن النصر ربما يكون محتّم في أفغانستان «ولكن ثمة ثمن يجب دفعه». هذا الكلام صدر في شهر آذار من العام 2002، أي بعد وقت طويل على صدور التقديرات التي أشارت إلى الآلاف من المدنيين الذين لقوا حتفهم ولكن هذه الضحايا، التي لا تعدو كونها فقط من الأفغان، لا تستأهل أن يطلق عليها تسمية «ثمن»^[1].

وعلى مدى أيام الحرب لم يتخلّ يوماً المحررون في الغارديان عن دعمهم لهذه العمليات العسكرية، وهو الأمر الذي ساهم في تأطير هذه الحرب بشكل كبير ووضعها في خانة الخير في مواجهة الشر. إذ راحت الصحيفة تنشر الإفتتاحيات التي - كما كان الحال مع كوسوفو - تطرح علامات الاستفهام بشأن التكتيكات الأميركية والبريطانية ولكن ليس الاستراتيجية ككل، أو حتى مجرد طبيعة القصف. ومع نهاية شهر تشرين الأول من ذلك العام، أورد المحررون في الصحيفة بشأن الخطاب الذي ألّقه طوني بليز في كارديف، حيث جاء في النص:

إن زبدة الخطاب - سواء أكانت المعنوية أم الفكرية - قد تمخضت عندما قارن ما بين التزام الغرب بأن يفعل كلّ ما بمقدوره من أجل تجنب الضحايا في صفوف المدنيين، والأمنية الكامنة والواضحة لدى الإرهابيين الذين يرغبون بإيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا المدنيين، وهي النقطة التي تابعها جاك سترو بكلّ عزم البارحة في مجلس العموم. دعوهم يظهرون أسوأ ما لديهم، ولكننا لن نظهر إلا أفضل ما لدينا، كما يقول تشيرشل. لا يزال هذا الأمر فرقاً كبيراً بيننا وبينهم^[2].

مع العلم أن طوني بليز كان قد زار الهند وباكستان في مطلع العام، حيث كانت التوترات تتفاقم بين هذين البلدين، وبصورة جزئية بسبب أزمة كشمير. آنذاك القلة القليلة من الوسائل الإعلامية من انتقدت مشهد بليز وهو يطلب من البلدين ألا يلجأ

[1] - ستيفن ساكور، نشرة أخبار الـ بي بي سي الساعة العاشرة مساءً، 4 آذار 2002؛ دايفيد كرومويل ودايفيد أدواردز، "Debate over Iraq" (جدال بشأن العراق)، 11 آذار 2002، www.zmag.org.

[2] - "Blair plays it cooler" (بليز يهدئ اللعب)، الغارديان، 31 تشرين الأول 2001.

إلى العنف - في حين أن الأغلبية صفقت له - في حين أن قواته الجوية كانت تساعد في دق الاسفين في نعش أفغانستان. وبالتالي، لو كان بليز متناسقاً مع السياسة التي يتبعها شخصياً لربما كان قد نصح الهند وباكستان على حدّ سواء بالقضاء على الآخر من أجل الدفاع عن نفسيهما في مواجهة الإرهاب.

ولكن من باب أولى، اختارت الصحف الليبرالية العريقة في البلاد أن تمطر بالثناء الخالص المبادئ العظيمة الذي يتحلى بها قائدنا، والتي أشارت إحداها في إحدى المناسبات، على سبيل المثال، بالقول:

منذ البداية، أدرك السيد بليز ما احتاج البعض إلى الكثير من الوقت ليستوعبوه، والذي لا يزال البعض إلى الآن لا يحيط به. لقد أدرك أن الهجمات على نيويورك وواشنطن إنْ هي إلا بمثابة تحديات نوعيّة طويلة الأمد إنْ للولايات المتحدة أو للعالم الغربي المتقدم والرأسمالي... إنْ من جهة خطابه أو سياساته الدبلوماسية الدولية، ولا يجب أن ننسى هذه النقطة، أو استجابته للنقد والشكوك للكثير من المفاسل والتي تغاضى عنها بكل سهولة، وعليه، ففي الكثير من الأحيان أثبت السيد بليز بأنه مثالٌ يحتذى به... إنه يستحق الكثير من الاحترام إذ حاول الانخراط في القضايا الفلسطينية والإسلامية بصورة غاية بالجدية^[1].

في مقابل ذلك، حملت الصفحات المخصصة للتعليقات في صحيفة الغارديان العديد من المقالات التي تنتقد الاستراتيجية الأميركية والحرب، وذلك بفضل سوماس مايلن، محرر صفحة التعليقات، على الرغم من أن هذا الحال لم يكن مألوفاً في صحيفة كبرى من وزن الغارديان في زمن الحرب. ومع ذلك فإن صفحة الأخبار كانت تغض الطرف موليةً عن مأساة الأفغان المدنيين وفي الكثير من الأحيان لم يأت أحدٌ على ذكر الخلفية الصحيحة للأحداث، وعليه فإن هذا كان أفضل ما بوسع الوسائل الإعلامية الرئيسية تقديمه.

أضف إلى ذلك أن هذه الوسائل الإعلامية - تأسيًا بالقادة السياسيين - لم تطرح

[1] - "Tony Blair's dilemma" (معضلة طوني بليز)، الغارديان، 5 تشرين الثاني 2001.

أبداً مسألة عدم شرعية الحرب. فالحكومة كانت قد قدمت نصيحتها قائلةً بأن العملية العسكرية قد تكون غير شرعيةٍ إذ ما كانت انتقامية، ولن تكسب الشرعية المطلوبة إلا إذا أثبتت بأنها من منطلق الدفاع عن النفس. ومن الواضح أنها لم تكن كذلك أبداً: إذ إن بلير أشار بما لا يقبل الشك إلى عدم وجود «أي تهديد محدد يمكن الاعتماد عليه» يقول بتعقب احتمال قيام عمليات إرهابية داخل الأراضي البريطانية.

وفي اليوم الذي أعقب إعلان الحرب، أشار محررو صحيفة الغارديان إلى أنه «لا بدّ من القول جهرًا وعلانيةً وبكلّ فخر ومنذ اللحظة الأولى أن للولايات المتحدة كل الحق في أن تطلق عمليةً عسكريةً ردًا على الأحداث التي جرت». وفي وقت لاحق أشار المعلق الصحفي مارتن وولاكوت مضيئاً: «لا بد لنا من أن نرتضي أن الردّ العسكري بأحد أشكاله هو ضرورةٌ حتميةٌ بالنسبة إلى الولايات المتحدة^[1]». من جهتهم، لم يشر أحدٌ من المحررين أو وولاكوت نفسه إذا ما كان يحق للقادة في السودان على سبيل المثال أن يقرّوا بـ «ضرورة» الهجوم ردًا على الولايات المتحدة على خلفية الهجوم الذي قامت به هذه الأخيرة في العام 1998 على الخرطوم في سبيل عرض مثال واحد فقط حول كيفية تقديم - أمام الفئة المتلقية للسياسات الغربية - مجموعةٍ مخالفةٍ تمامًا من الحقوق عن غيرهم من المدافعين عن المدنيين.

من جانبه، فإن قرار الأمم المتحدة رقم 1368 دعا الدول إلى «العمل يدًا بيد من أجل جلب المعتدين الذين نفذوا الهجمات الإرهابية والمنظمين لها والراعين لها أمام العدالة فوراً». وكالعادة، قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بتأويل هذا النص باعتباره ورقة عبور لهما تمنحهما الحق في أن تفعل ما يحلو لهما؛ والوسائل الإعلامية حذت حذوهما^[2].

[1]- "The world at war" (العالم في خضم الحرب)، الغارديان، 8 تشرين الأول 2001؛ مارتن وولاكوت، "A military response is risky by necessary for America" (الرد العسكري خطر ولكن ضروري لأميركا)، الغارديان، 21 أيلول 2001.

[2]- إيوين ماك أسكيل، "Legal warning on assault aims" (تحذيرات قانونية بشأن أهداف للهجوم)، الغارديان، 4 تشرين الأول 2001، مايكل وايت، "Blair says Bush asked for cruise attacks" (بلير يقول أن بوش طلب القيام بهجمات بحرية)، الغارديان، 8 تشرين الأول 2001؛ ستيفن شالوم ومايكل ألبيرت، "9/11 and Afghanistan" (11 9/11 وأفغانستان)، 9 تشرين الأول 2002، www.zmag.org.

مع الإشارة إلى أن أيّاً من القادة في الولايات المتحدة أو الوسائل الإعلامية لم تطرح يوماً خيار اعتماد السبل القانونية من أجل جلب المسؤولين عن أحداث أيلول أمام العدالة، لا بل إن هذه الوسائل لطالما استخفت بالفكرة معتبرةً أنه لا طائل منها وسخيفة، ولكن في الكثير من الأحيان تجاهلتها من أصلها، مفضلة أن تمنح الولايات المتحدة الحق في أن تمطر سماء أفغانستان قصفًا وتسوي أرضها في التراب. ومع ذلك، فإن البروفسور بول روجرز من جامعة برادفورد جادل بالقول أنه من المحتمل في ظل ما يشهده العالم أجمع من رعبٍ بسبب الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة، كان من الممكن الحصول على الدعم العالمي بشأن عمليةٍ سياسيةٍ وقضائيةٍ حاسمةٍ تهدف إلى تقويض الدعم الذي يحصل عليه تنظيم القاعدة في العالم. كما ويجادل بالقول أنه «كان من الممكن الفصل بين التعاون المخبراتي والأمني. وبالتالي كان من الممكن قيام محكمةٍ دوليةٍ مناسبةٍ تحت رعاية الأمم المتحدة، إذ كان من الممكن تكريس المعاهدات قيد التنفيذ التي أبرمتها الأمم المتحدة بشأن الإرهاب بصورةٍ كبيرةٍ». أضف إلى أن روجرز يحتاج بالقول أن ما يجعل هذا المسلك أكثر جاذبيةً «هو الشك الذي يطرح نفسه والذي يفترض أن منفذي الأعمال البشعة في أحداث أيلول كانوا يتوقعون ردة فعلٍ عسكريةٍ ضخمةٍ من جانب الولايات المتحدة وابتكروا على هذا الرد ليأخذوه عذرًا للحصول على الدعم لقضيتهم على المدى الطويل^[1]».

أما في شهر تشرين الثاني وفيما كان المحرّرون في الغارديان يدعمون العنف الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة في أفغانستان، راحوا يلومون المضطّلعين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي «ممن، وعلى الرغم من وجود الحلول السلمية للمشاكل، يلجؤون بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ إلى العنف». أضف إلى ذلك أن إحدى الافتتاحيات الصادرة في شهر كانون الثاني أشارت إلى أن بعض الأعضاء من حكومة حميد كرزاي الإئتلافية - والتي من المفترض أن تأليفها سوّغ الاستراتيجية الأميركية - كانوا يطالبون بوقف العمليات العسكرية. إلا أنني لا أجد أثرًا ولا ذكرًا

[1]- بول روجرز، "There was an alternative" (كان ثمة حل بديل)، راد باير، كانون الأول 2001.

لهذه المطالب في المقالات، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تستكملان حربهما على البلاد.

وعليه فإن الصحافة البريطانية لم تلتفت يوماً إلى وجهات نظر الشعب الأفغاني ولم تعره اهتماماً، وفي استثناء نادر من نوعه في الصحافة الأميركية، أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى تجمع يضم ألفاً من القادة الأفغان في بيشاور مع نهاية شهر تشرين الأول، وهو ما شكل في ذلك الحين إظهاراً للحمّة التي قلّ نظيرها بين مختلف قيادات القبائل والمشايخ الإسلاميين والسياسيين الشرسين والقادة العسكريين السابقين». بصوت واحد «طلب هؤلاء من الولايات المتحدة أن تضع حداً للطلعات الجوية» وناشدوا الوسائل الإعلامية العالمية أن تطالب بوقف «القصف بحق المدنيين الأبرياء». أضف إلى أنهم لم يتأخروا في تسليط الضوء على أهمية تبني وسائل بديلة للقضاء على حكم طالبان. وبما أن هذه الرسائل التي أرسلها هؤلاء القادة لم تكن في محلها ولا مرغوب بها فلا عجب أنه قلما سمع أحداً ما في جعبة الأفغان أنفسهم وما لديهم من رأي إزاء ما يجري.

وفي تاريخ 11 تشرين الأول أصدرت إحدى المنظمات المنخرطة بكلّ إقدام في مجال الدفاع عن حقوق المرأة في أفغانستان على مدى أكثر من خمس وعشرين عاماً والتي تدعى الجمعية الثورية للنساء الأفغانيات، بياناً تشير فيه بالقول إلى أن أميركا «أطلقت حملةً عدائيةً كبيرةً على بلادنا». وسلطت الضوء على المزاعم الأميركية التي تقول بأن القواعد العسكرية والإرهابية التابعة لطالبان وتنظيم القاعدة وحدها هي المستهدفة في القصف، وبأن هذه العملية محدّدة الأهداف ومتناسقة إلا أنه وفي الحقيقة «فإن هذا الغزو سوف يهدر دماء العديد من النساء والرجال والأطفال من شباب وشيب بلادنا». وفي وقتٍ لاحقٍ أشارت الجمعية الثورية للنساء الأفغانيات بالقول:

لقد أعادت الولايات المتحدة التحالف الشمالي إلى الواجهة واستعاد نشاطه من خلال التقرب من بعض أرباب الحرب المشهورين وتسليحهم. ومن خلال اتباع

هذه الاستراتيجية، تكون الولايات المتحدة في معرض التواطؤ مع أعداء شعبنا وتستكمل السياسة القمعية نفسها ضد أهلنا وضد مصير شعبنا التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتتابعة في خلال العقدين المنصرمين.^[1]

بالإضافة، فإن انتقادات مماثلةً بحق القصف صدرت عن القائد المعارض الأفغاني عبد الحق، والذي كانت تعقد عليه كلٌّ من واشنطن ولندن الكثير من العزم، والذي كان قد زار في سنوات الثمانينيات مارغريت تاتشر، والذي كان آنذاك يرفع المجاهدين من أرباب الحرب. وقبل مقتله بوقت قصير في أفغانستان، كان عبد الحق قد أدان التفجيرات التي تحدث وانتقد رفض الولايات المتحدة تقديم الدعم للجهود التي كان يبذلها إلى جانب غيره من الرموز من أجل إنشاء ثورة داخل طالبان. علماً بأنه كان قد أشار إلى أن هذه التفجيرات تشكل «انتكاسة كبرى لهذه الجهود»، مضيفاً أن «الولايات المتحدة لا تحاول سوى عرض عضلاتها وتسجيل انتصار وإخافة كل من حولها في العالم. إن آخر ما يهتمون له هو المعاناة التي يقاسيها الشعب الأفغاني أو كم هو عدد الأرواح التي سنخسرها.» من جهتها فإن الغارديان لم تنشر سوى مقال واحد من المقالات التي كتبها عبد الحق، وبالتالي فإن الأمر اقتصر تقريباً على هذا الحد فقط في ما يخص الأصوات الأفغانية التي علت، وهذه المقاربة كانت مشابهة تماماً لتلك المقاربة التي تبنتها الوسائل الإعلامية الباقية.

بالمجمل العام، لقد رضخت الطبقة السياسية البريطانية للمزيد من الدمار الذي لحق بالبلاد وأذعنت لقتل الآلاف من الأرواح البريئة من المدنيين الذي يصب في مصلحة حليفنا التي ما فتئت تتأبط الدعم الذي منحه إياه «شريكتها الصغرى» في سبيل القيام بأي عملٍ من شأنه أن يرضي تطلعاتها. لقد كان أداء قلّ نظيره. والآن دعونا ننتقل إلى جانبين اثنين آخرين حرجين يسطران الدور الأيديولوجي.

[1]- ورد في نعيم تشومسكي، "The world after September 11th" (العالم في أعقاب 11 أيلول)، 8 كانون الأول 2001، www.medialens.org؛ الجمعية الثورية للنساء الأفغانيات، "Let us struggle against war and fundamentalism" (فلنقف في وجه الحرب والأصولية)، 22 آذار 2002، www.zmag.org.

المساعدة في خلق الوحش

إن واحدة من أهم الوظائف التي تضطلع بها الوسائل الإعلامية، ولا سيما في زمن الحروب، هي تلك المتعلقة بتقديم المعلومات ذات الخلفية المرتبطة بالموضوع في هذه الحالة، فإن الأمر يتضمن السياسات الأميركية والبريطانية السابقة تجاه أفغانستان، إلا أنه يتكشف لنا أن المحاولات كانت ضئيلة ومحدودة جداً في سبيل تأمين معلومات كهذه، إذ لم يتم ذكر ما يرتبط بها إلا قليلاً قبيل بدء الحملة وفي أثنائها من دور خفيّ اضطلعت فيه بريطانيا في أفغانستان في سنوات الثمانينيات. ومع ذلك فإن هذا النقص في الاهتمام لتوصيل المعلومات من جانب الوسائل الإعلامية إنما يشكل خير دليل على هذا الدور الخفي في الشأن العام.

إذ لا يجب أن ننسى أن أكثر من ألف مقاتلٍ قادمين من مختلف أرجاء العالم العربي خضعوا للتدريب من أجل الوقوف في وجه الاحتلال السوفياتي في أفغانستان ومقاومته على خلفية الغزو الذي قادته موسكو في شهر كانون الأول من العام 1979. من جانبهما أخذت كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية مهمة تمويل هذه العملية الضخمة، إذ استطاعتا تأمين حوالى 6 مليار دولار قيمة مساعدات من أجل تمكين بعض مجموعات المجاهدين أو إنشاء البعض الآخر من المجموعات التي كانت تقاتل باسم القضية الإسلامية. علمًا بأن غالبية عمليات التدريب هذه كانت قد جرت في معسكرات على الأراضي الباكستانية أو الأفغانية، إلى جانب أن غالبية الشحنات العسكرية التي كانت الولايات المتحدة ترسلها إلى مجموعات المجاهدين كانت تتم بالتنسيق مع وكالة الاستخبارات الباكستانية. ولكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من أن تنخرط بنفسها في تدريب البعض من الباكستانيين وقادة المجاهدين الكبار داخل أراضيها. كانت هذه العمليات التدريبية تتضمن دروساً مخصصةً للتفجيرات والأسلحة الأوتوماتيكية وأجهزة التحكم عن بعد الخاصة بتنقيب المناجم والقنابل والهدم وإحراق المباني، حتى أن بعض البرامج تضمنت كيفية

طعن الحراس من خلف وكيفية قتل أو اغتيال قادة العدو ودروس الكارثية التي تُعلم الحركات القاتلة والخائفة^[1].

وحاليًا يشكل المحاربون القدامى ممن انخرطوا في هذا الصراع ضد السوفييت - والمعروفين باسم «الأفغانيين» على الرغم من أن أغلبهم ليسوا من الأفغان - عرضةً للعديد من الأهداف في خضم ما يعرف بـ «الحرب على الإرهاب». علمًا بأن الأفغانيين كانوا قد اضطلعوا في اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في العام 1981، إلى جانب مقتل ستين سائح في مصر في العام 1997 وتفجير مبنى التجارة العالمي في العام 1993 عدا عن هجمات 11 أيلول. من جانبها، فإن السلطات الروسية تدعي مرور ما بين 4 آلاف إلى 5 آلاف مسلح من طاجكستان عبر المخيمات في أفغانستان قبل العودة للمحاربة ضد الحكومة الطاجيكية. الصين، مصر، كشمير، آذربيجان، الفلبين، الجزائر، كلها بلدان من ضمن غيرها من البلدان الأخرى التي عاد «الأفغانيون» للظهور فيها من جديد^[2].

مع العلم أن تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن كان قد تطوّر وتعاظمت قوته من خلال اللعب على الوتر «الأفغاني». ومع حلول منتصف عقد الثمانينيات كان ابن لادن يدفع من ماله الخاص من أجل تجنيد المتطوعين من العرب وتدريبهم، وهم الذين كانوا قد هربوا إلى باكستان وأفغانستان من أجل المشاركة في الجهاد ضد السوفييت. آنذاك، وفي العام 1983، كانت شركة البناء التابعة لعائلة ابن لادن قد ربحت صفقة بقيمة 3 مليار جنيه استرليني، من أجل إعادة تأهيل الأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية. وفي هذا المجال، يشير جون كولي، الخبير بالشؤون الأفغانية إلى أن «وكالة الاستخبارات المركزية التي سُرّت بالقبول، الذي لا يقبل الشك والذي كان يتمتع به ابن لادن داخل المملكة العربية السعودية عمدت إلى إطلاق يد هذا الأخير في أفغانستان من أجل تنظيم صفوف المحاربين الإسلاميين.

[1] - جون كولي، Unholy war: Afghanistan, America and international terrorism (الحرب غير المقدسة: أفغانستان، أمريكا والإرهاب الدولي)، يلو تو، لندن، 2001، ص. ص. 90 - 1.

[2] - ويليام بلام، Rogue state: A guide to the world's only superpower (الدولة المارقة: الدليل للدولة العظمى الوحيدة في العالم)، زاد، لندن، 2002، ص. ص. 34 - 7.

ووفق ما يشير كولي، وفي العام 1986 وصل الحال بوكالة الاستخبارات المركزية أن ساعدت ابن لادن في بناء مخيم تحت الأرض في خوست حيث كان موكلاً بتدريب المجندين من مختلف أرجاء العالم الإسلامي. وعليه فيبدو أن الولايات المتحدة لم تنقلب على «حليفها السابق ابن لادن»، وفق ما يشير كولي بالحرف، إلا بين عامي 1995 و1996 على إثر الشكوك الأميركية التي سرت حول انخراط القاعدة في هجوم بالقنابل ضد عناصر أميركية في المملكة العربية السعودية^[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن كولي يشير إلى أنه مع حلول العام 1994، كانت كل من المملكة العربية السعودية وباكستان والولايات المتحدة الأميركية قد «حاكت معالم وحش عناصره هم المتطرفين الإسلاميين أو حركة طالبان بمعنى آخر». في بداية الأمر أول من تأسست منهم حركة طالبان هم طلاب العلوم الدينية الذين عمدت باكستان إلى تسليحهم، وفي بعض الأحيان كان السلاح يُعقد عليهم من قبل بعض الجماعات المسلحة الأفغانية. علماً بأن أحد المراقبين الأميركيين كان قد أخبر كولي بالقول أن:

حركة طالبان انطلقت بصورة خاصة باعتبارها تجربة خلقت وحش فرانكشتاين، إذ لا بد من الإشارة إلى أنها قد رأت النور في المختبرات التابعة للاستخبارات الباكستانية - وذلك في سبيل إنشاء قوة مضادة في وجه إيران والتيار الإسلامي الإيراني حيث يستحيل لدرجة البغض على الغرب وروسيا أن يتقبلوا بأي شكل من الأشكال خلفاء آية الله الخميني في طهران^[2].

كما وأنه كان للسياسات الأميركية اليد في صعود حركة طالبان ووصولها إلى الحكم، ففي العام 1988 كان الاتحاد السوفياتي قد وافق أخيراً على الانسحاب من أفغانستان ولكن بشرط أن يوقف الغرب وباكستان تسليح المجاهدين، إلا أن إدارة ريغان من جهتها أخلت بالاتفاق الذي جرى توقيعه في جنيف واستمرت بارسال

[1] - كولي، Unholy war (الحرب غير المقدسة)، ص. 120 - 226 - 228؛ ليوك هاردينغ، "Chasing monsters" (ملاحقة الوحوش)، الغارديان، 24 تشرين الثاني 2000.

[2] - كولي، Unholy war (الحرب غير المقدسة)، ص. 3، 146.

شحنات السلاح. وفي هذا المجال يقول فريد هاليداي، الخبير بشؤون الشرق الأوسط في كلية لندن للعلوم الاقتصادية، أن «هذا القرار غير الشرعي شكّل جذورَ الفوضى والتناحر اللاحقين، وهو الأمر الذي في ما بعد قاد إلى انتصار عصابات الإسلاميين في العام 1992 تحديداً^[1]».

من جانبها فإن القوات الأفغانية تمكنت من تحرير كابول في شهر نيسان من العام 1992، ولكن ما لبث أن بدأ في شهر آيار حكماً مرعباً على يد قلب الدين حكمتيار بالتحديد، الذي استولى آنذاك على الحكم ومنح نفسه منصب رئيس الوزراء. وما كان من هذا الأخير إلا أن عزل كابول عن العالم الخارجي وجعلها ترزخ تحت قصف مهول، ما قاد بالتالي أكثر من نصف مليون شخص إلى النزوح عن المدينة. ومع حلول صيف العام 1993 صدرت تقديرات تشير إلى مقتل 30 ألف شخص وإلى جرح 100 ألف آخرين في كابول لوحدها. مع العلم أن حكمتيار كان الشخصية المفضلة لدى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهو لم يرق بهذه الفظاعات إلا بعد ضمان التغطية من جانب هذين البلدين اللذين مولاه للحصول على الأسلحة المستخدمة^[2]. أما هذه الفظاعات التي ارتكبت على يد العصابات الإسلامية التي راحت ترهب أفغانستان بين العامين 1992 و 1995 فهي تفسر ببعض جوانبها لماذا رأى البعض بطلان وجه المحرّر عندما استولت على زمام الحكم في كابول في العام 1996.

آنذاك ذكرت الوسائل الإعلامية العديدة بكثرة انخراط وكالة الاستخبارات المركزية في دعم المجاهدين ولكن لم تأت أي وسيلة من هذه الوسائل على ذكر الدور البريطاني الخفي.

فبريطانيا بدورها لم تكن بمنأى عما كان يجري، بل راحت تقدم المساندة

[1]- فريد هاليداي، Two hours that shook the world: September 11, 2001 (ساعتان هزتا العالم: 11 أيلول 2001)، دار الساقي، لندن، 2002، ص. 38.

[2]- تشومسكي، World orders, old and new (النظامان العالميان، القديم والجديد)، بلوتو، لندن، 1994، ص. 97-8.

للمجاهدين منذ بدايات الاحتلال السوفييتي، إذ كان قد سُمح للمخابرات البريطانية السريّة أن تجري «أعمال تخريبية» في خلال العام الأول من حملة المقاومة. مع العلم أن الشركة «الأمنية» البريطانية الخاصة كي أم أس كانت قد أخذت على عاتقها مهمة تدريب عدد ضئيل من وحدات المغاوير التابعة للمجاهدين في أفغانستان، وفي إحدى القواعد التابعة للمخابرات البريطانية السرية في عُمان، والتي كان مكتب وزارة الخارجية قد أخلاها. وفي الواقع فقد كان بعض الجنود السابقين في القوات الجوية الخاصة البريطانية قد استلموا إدارة البرامج التدريبية التي تقدمها شركة كي أم أس، إلى جانب أن بعض المحاربين القدامى في هذه القوات الجوية الخاصة انخرط في تدريب القوات الخاصة الباكستانية. وهنا يشير المحارب السابق في القوات الجوية الخاصة كين كونور في كتابة (Ghost Force) القوة الشبح إلى أنه تم تهريب بعض المقاتلين الأفغان المختارين بصورة غير شرعية إلى بريطانيا متنكرين بهيئة سياح، وتم تدريبهم على مدى ثلاثة أسابيع في مخيم سري في اسكتلندا. حتى أن بعض الأدوار التي اضطلع بها بعض المسؤولين في القوات الجوية الخاصة ذهبت أبعد من مجرد التدريب، إذ وصلت إلى حد الاستطلاع لصالح المجاهدين وتقديم الأدوار المساندة لهم.^[1]

أضف إلى ذلك، فإن بريطانيا استطاعت تأمين ما لا يقل عن 600 صاروخ بلوايب الذي يُطلق عن الكتف والمضاد للطائرات لصالح مجموعات المجاهدين، وذلك مع بدايات ربيع العام 1986. علماً بأن هذه الصواريخ مكنت المجاهدين من استهداف الطائرات الحربيّة السوفييتية، إلا أن ذلك لم يمنعهم أيضاً من استخدامها لاستهداف طائرات الركاب، إذ يشير الخبير البريطاني الكبير بشؤون المخابرات البريطانية السرية، ستيفن دوريل، إلى أن المقدرة على إسقاط طائرات الركاب «أصبحت مصدر حرج كبير، إذ إنها شكلت تهديداً إرهابياً محتملاً ضد الغرب». ومع حلول شهر أيلول من العام 1986 وعندما ظهرت لأول مرة صواريخ ستينغر الأميركية الصنع والأكثر تطوراً على ساحة القتال انتفت معها الحاجة إلى صواريخ بلوايب. وفي وقتٍ لاحقٍ

[1]- كولي، Unholy war، (الحرب غير المقدسة)، ص. ص. 95 - 7، 81.

أنفقت الولايات المتحدة من جهتها ملايين الدولارات في محاولة متأخرة لإعادة شراء صواريخ ستينغر التي أمنت ربحاً مادياً كبيراً في السوق السوداء^[1].

من جهتها فإن حركة طالبان استطاعت مع وضع يدها على الحكم أن تضع يدها كذلك على صواريخ بلوبايب، التي كانت بريطانيا قد قدمتها في وقت سابق للعصابات، حيث يشير أحد التقارير الإخبارية الذي صدر قبل أسبوعين من بدء الحرب على أفغانستان في شهر تشرين الأول من العام 2001 إلى أن:

الخبراء في مجال القوات الدفاعية يحذرون من أن قوات طالبان التي باتت الآن تفرض سيطرتها على غالبية مناطق أفغانستان، والتي تأوي الإرهابي أسامة بن لادن، لا تزال تمتلك عدداً غير معلن من صواريخ ستينغر وصواريخ بلوبايب البريطانية المشابهة والصواريخ الروسية أس إي 7 أس.

هذا وقد أشار أحد التقارير الصادرة عن رويترز إلى أنه تم تسليم 62 صاروخاً بلوبايب للولايات المتحدة، إلى جانب 160 صاروخ أرض جو إضافي، وذلك في شهر شباط من العام 2002 على أثر هزيمة حركة طالبان^[2].

أضف إلى ذلك أنه في سنوات الثمانينيات كانت المخابرات البريطانية السرية تؤمن المزيد من الدعم لأرباب الحرب الأفغان والعصابات، فهي كانت قد زودت عبد الحق الذي كان على رأس الحزب الإسلامي بالصواريخ، كما وراحت تروج للملك المخلوع ظاهر شاه، إذ رأت فيه قائداً مستقبلياً محتملاً. ولا تقف اللائحة عند هذا الحد، بل إن بريطانيا لم تتوان عن دعم الجماعات الإسلامية التي كانت تتبنى الأيديولوجية المتمزمة ولا سيما تلك التي كان يرأسها أحمد شاه مسعود، إذ كانت

[1]- مارك أوربين، UK eyes alpha: The inside story of British intelligence (العيون البريطانية المسيطرة: قصة المخابرات البريطانية من الداخل)، فاير أند فاير، لندن، 1996، ص. 35 - 7؛ دوريل، MI6 (أم أي 6)، ص. 752.

[2]- أوتو كرايشيرن "US copters not as vulnerable as Soviet craft in Afghanistan" (المروحيات الأمريكية ليست هشة كما الطائرات السوفيتية في أفغانستان)، 20 تشرين الأول 201، كوبي نيوز سيرفيس، www.signonsandiego.com؛ جون فولبرتون، "Afghan authorities hand in Stinger missiles to US" (السلطات الأفغانية تسلم صواريخ ستينغر للولايات المتحدة)، 4 شباط 2002، رويترز، www.in.news.yahoo.com.

ترسل له بعثات سنوية من أجل الوقوف عند احتياجاته. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه البعثات - التي كانت تتألف من ضابطين في وكالة الإستخبارات البريطانية السرية ومرشدين عسكريين - كانت تؤمن التدريب العسكري للضباط الصغار العاملين لدى مسعود. أضف أن بريطانيا أمنت أجهزة إرسال تكتيكية من صناعة شركة راكال، مما سمح لمسعود أن يظل على حسن اتصال وتنسيق مع قواته^[1].

وعلى خلفية الهجوم على السفارات الأميركية التي شهدتها بعض العواصم الأفريقية في شهر آب من العام 1998، أصبح ابن لادن يحتل الأولوية الكبرى لدى المخابرات البريطانية السرية. مع العلم أن دوريل يطلق على ابن لادن تسمية «صناعة وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات البريطانية السرية. إذن هذين المكتبيين كانا مغمورين بالفرحة العارمة لتأمين سلامة هذا الشخص وتزويده بالسلاح والتدريبات العسكرية له ولمناصره خلال الحرب الخفية التي كانت تغلي على نار هادئة من أجل إخراج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان». أما بشأن المعضلة التي كانت تحوم حول السؤال: ما العمل مع الآلاف من مقاتلي العصابات المدربين تدريباً عالياً على إثر إنهاء الاحتلال السوفيتي؟ فيجب أحد المسؤولين البريطانيين بكل صراحة: «لقد كنا قلقين في ذلك الحين بشأن أولئك الرجال الملتحين والهمجين، ولكن كان ثمة الكثير من السذاجة آنذاك»^[2].

في الواقع يمكن اعتبار أن الاستراتيجية التي اضطلعت فيها المخابرات البريطانية السرية، والتي دامت على طول عقد من الزمن والهادفة إلى مساندة المجاهدين، بمثابة العملية الخفية الأكبر التي انخرطت فيها بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية. وحيث إن الولايات المتحدة كانت تشكل رأس الحربة، فإن الاستراتيجية ساعدت على خلق مفهوم عولمي عن الإرهاب ومفهوم التهديد الإرهابي على الغرب. من جانبه، فإن كولي يشير إلى أنه «قبل أن يصبح تدريب الإرهابيين والعصابات أمراً

[1]- كولي، Unholy war (الحرب غير المقدسة)، ص. 93، 95-7؛ دوريل، MI6 (أم أي 6)، ص. 752؛ دوريل، The silent conspiracy (المؤامرة الصامتة)، ص. 391-2.

[2]- دوريل، MI6 (أم أي 6)، ص. 772.

مشرعاً ومؤسّساتياً على نطاق واسع على يد وكالة الاستخبارات المركزيّة والجيش الباكستاني خلال الحرب الأفغانية التي دارت بين عامي 1979 و 1989، كان الإرهاب يمارس بصورة خاصة على يد الحركات التحرريّة البحتة^[1]. أما الآن فقد بات محتملاً علينا أن نرتضي بـ «الحرب على الإرهاب» باعتبارها وسيلةً نُظهر من خلالها تفانينا العظيم من أجل إراحة العالم من بلوى الشر، في حين أن هذا الشر بعينه هو بصورة جزئية من نتاج أيدينا نحن (الولايات المتحدة، المملكة العربية السعودية، باكستان، بريطانيا).

كما وتطرح مسألة أخرى نفسها في هذا المجال، ألا وهي ما كان يُتداول مطولاً في الوسائل الإعلامية من انخراط المجاهدين في الاتجار بالمخدرات. خلال القصف كان القادة البريطانيون يشيرون إلى مدى تعاظم الخطر الذي تشكّله المخدرات القادمة من أفغانستان رأساً إلى شوارعنا، إذ لا بد من الإشارة إلى أن 90 بالمائة من الهيرويين المتداول كان يأتي من هذا البلد. وفي سنوات الثمانينيات كان حلفاؤها الجدد يجهدون جهدهم لإدخال المخدرات إلى الدول الغربية، ولكن يبقى أن المخدرات التي كان المجاهدون يهربونها كانت تحظى بالموافقة من وكالة الاستخبارات المركزيّة أو ربما حتى بمساعدتها الفاعلة، حيث إنّ البغال والشاحنات التي كانت تحمل السلاح إلى داخل أفغانستان، أصبحت تستخدم لنقل الأفيون إلى مختبرات تصنيع الهيروين على الحدود الأفغانية الباكستانية.

علماً بأن أحد الضباط السابقين في القوات الجوية الخاصة، توم كارو، والذي كان قد عمل متخفياً إلى جانب جماعات المجاهدين في أفغانستان، شهد بنفسه على انخراط الباكستانيين في تهريب الأفيون، إذ يشير في كتابه إلى أنه أرسل إخبارياً بهذا الصدد إلى وكالة الاستخبارات المركزيّة التي أخبرته بدورها «ألا تأتي على ذكر هذه الحادثة مرة أخرى» و«في حال رأيت أي شيء يتعلق بالأفيون مجدداً، تجاهل الأمر نهائياً». ثم يشير كارو بالقول: إن هذه الواقعة أكدت لي أن المجاهدين كانوا ينقلون

[1]- كولي، Unholy war (الحرب غير المقدسة)، ص. 260.

الأفيون، على أقل تقدير، بعد حصولهم على التعاون الضمني من وكالة الاستخبارات المركزية.» ولا يمكن لأحد إقناعنا بأن الاستخبارات البريطانية السرية لم تكن على اطلاع على ما كان يجري من اتجار بالمخدرات^[1].

وهنا تشير التقديرات إلى أن ما كان يصدره المجاهدون من مخدرات، كان يؤمن نصف الاستهلاك السنوي من الهيروين في الولايات المتحدة وثلاثة أرباع الاستهلاك في أوروبا الغربية.^[2] وفي هذا المجال يشير كولي بالقول:

لقد ساهم الجهاد الأفغاني في زيادة حجم الإنتاج من المخدرات، وفي نهاية المطاف ومع العام 1998 أصبحت سلطة خفض أو زيادة هذا الإنتاج بيد حركة طالبان التي استطاعت الوصول إلى الحكم. لم تصل يوماً إلى يد مروجي المخدرات والمدمنين من البالغين والأطفال والشعب بأكمله في الغرب هذه الكميات المهولة من الماريوانا القادمة من جنوب آسيا والأفيون والمنتجات الأفيونية المعالجة جزئياً والهيروين، كما الكميات التي وصلت إليهم مع نهايات أعوام التسعينيات. وفي أغلب الأحيان كانت هذه الحالة نتيجة للحرب المقدسة التي أعلنتها وكالة الاستخبارات المركزية بين عامي 1979 و 1989^[3].

ويحق لنا أن نضيف بأنها حربٌ مقدسةٌ بالنسبة لبريطانيا أيضاً.

علماً بأنه قلما يأتي أحدٌ على نشر الوقائع المعروفة بشأن السياسة التي انتهجتها بريطانيا في أفغانستان، ربما لأن النظرة العامة السائدة هي أن هذه المعلومات ليست ملائمةً ولا تتناسب مع الرواية التي يرويها المسؤولون، كما وأن التفسيرات بشأن السبب الحقيقي الكامن وراء الحملة العسكرية كانت أكثر إرضاءً.

[1]- توم كارو، Jihad: The secret war in Afghanistan (الجهاد: الحرب السرية في أفغانستان)، ماينستر، لندن، 2000، ص. 200 - 1.

[2]- بلام، Rogue state (الدولة المارقة)، ص. 224.

[3]- كولي، Unholy war (الحرب غير المقدسة)، ص. 5.

التبريرات المستساغة

في الفصل السادس من هذا الكتاب أشير إلى أن غالبية المعلقين على الحرب التي كانت دائرة في كوسوفو، قبلوا بكل بساطة ومن دون تفكير الادعاءات التي قدمها كل من بليز وبوش حين قالوا أن تحركهما إنما يأتي في معرض الأسباب الإنسانية ولم يشككوا إلا في الطريقة التي اعتمداها في سبيل الوصول إلى الأهداف السامية والنبيلة. نكاد نجزم بأن العالم برمته اقتنع بعدم وجود مصالح خاصة وأسباب استراتيجية تتخفى خلف أزقة يوغسلافيا التي سواها القصف أرضاً. شخصياً، أرى أن الأمر برمته لم يعدو كونه خرافةً وبأن القضية كانت تضمّ مسائل كبرى، تتعلق بتوسعة الاتحاد الأوروبي وتمديد نطاق حلف شمال الأطلسي، ذلك إلى جانب فرض «مصدقية» هذا الحلف. النظرية نفسها تنطبق على أفغانستان، حيث إن الغالبية العظمى من المعلقين ارتضوا بما جهد كل من بليز وبوش في تقديمه من أذكارٍ تقول بأنّهما يدافعان عن الحضارة في وجه البربرية.

ولكن، وفي إطار المزيد من الأسباب المستساغة لشن الحرب على أفغانستان، لا بد لنا من أن ننصت جيداً إلى الرئيس بوش، الذي وبعد أربعة أيام فقط على وقوع أحداث أيلول خرج يتكلم على شاشات التلفزيون الوطني بشأن «هجوم شامل على الإرهاب»، إذ قال تحديداً في هذا الصدد: «سوف نقوم بكشفهم وسيكتشفون بأنفسهم الدرس الذي تعلمه الآخرون في السابق: من ينخرط في الحرب ضد الولايات المتحدة يكون قد اختار هلاكه بنفسه». إنها الرسالة نفسها التي أرسلت إلى صدام حسين في العام 1990 (ومن ثم في العام 2003) وإلى سلوبادان ميلوزوفيك في العام 1999 (ربما هذا ما يقصده بقوله «الآخرون في السابق») - كل من يعارض الولايات المتحدة سوف يتعرض للتدمير. وفي وقت لاحق أيضاً، خرج وزير الدفاع البريطاني جيف هون للقول بأن القصف على أفغانستان إنما هو بمثابة «رسالة واضحة» للآخرين.^[1]

[1] - "We'll destroy them, says Bush" (بوش يقول: سوف نقضي عليهم)، أوبزيرفير، 16 أيلول 2001؛ ريتشارد نورتن تايلور، "Strident about Trident" (الصراخ في الحرب)، الغارديان، 7 كانون الأول 2001.

من جانبها فإن الإدارة الأميركية، وبريطانيا بالملحق كالعادة، تقصد بهذا القول أنها لن تتهاون أبداً بشأن التحديات الكبيرة التي تهدد مصالحها وقوتها. فالحرب على أفغانستان كانت عملاً ثأرياً كبيراً تهدف من ورائه إلى توصيل هذه الرسالة من أجل أن تثبت من هو سيد الساحة، ليس فقط أمام الأفغان إنما أيضاً أمام أي كان. هذا هو المبرر الأول المستساغ لإطلاق الحملة العسكرية على أفغانستان عوض حمل راية الدفاع عن القيم المدنية (وهو الأمر السخيف بالنظر إلى السياسات التي اضطلعت بها كلٌّ من الولايات المتحدة وبريطانيا في مناطق أخرى من العالم).

مع العلم أن كوندوليزا رايس مسشارة الأمن القومي في البيت الأبيض كانت قد أخبرت نيكولاس ليتمان من صحيفة ذا نيويورك ركر بأنها «دعت الموظفين الكبار في مجلس الأمن القومي وطلبت منهم التفكير بجدية بشأن كيفية الاتكال على هذه الفرص من أجل تغيير العقيدة الأميركية بصورة جذرية ومن أجل وضع معالم جديدة للعالم بأسره، صبيحة الحادي عشر من أيلول». كما وأخبر أحد المسؤولين الكبار ليتمان بأن أحداث أيلول كانت بمثابة «لحظة تحويلية» لأنها «خفضت بصورة كبيرة ما كان يديه العامة من الشعب الأميركي تجاه الانخراط العسكري الأميركي في الخارج، على الأقل في أثناء هذه الفترة»^[1].

من وجهة نظري الخاصة، فإنني أرى أن ما أظهرته الولايات المتحدة من قوة في أفغانستان شكّل مصلحة كبرى بالنسبة إلى واشنطن تفوق بأهمية إلقاء القبض على ابن لادن. مع العلم أنه من ضرب الخرافة أن نصدّق - ما تروج له الوسائل الإعلامية - أن هذا الهدف كان الأسمى والأولى بالنسبة إلى السياسة الأميركية، فلو أن النية الأميركية كانت تصب في هذا المجال، لكان أمامها استراتيجية أفضل يمكن اتباعها من خلال سلوك المسلك الدبلوماسي. فبتاريخ 20 أيلول أوردت صحيفة الغارديان أن زعيم حركة طالبان الملا عمر كان يعرض أن تُفتح قنوات الحوار مع الولايات المتحدة، ولكن من جهته «أعلن البيت

[1]- ورد في ستيفن شالوم ومايكل ألبرت، "45 45" (questions and answers سؤالا وجواب)، www.zmag.org.

الأبيض بأنه غير مهتم بعقد المفاوضات... وعن عدم نيته مطلقاً عن تقديم الأدلة التي تورط أسامة بن لادن وتربطه بالهجمات أمام الأمم المتحدة». (ورد هذا الكلام تحت العنوان المضلل «الولايات المتحدة تتحضر لحربٍ طويلة الأمد فيما طالبان تغلق الباب أمام السلمية»)[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الغارديان أوردت في وقت لاحق بتاريخ 17 تشرين الأول أن أحد الوزراء الكبار في حكومة طالبان كان قد عرض تسليم أسامة بن لادن في أثناء زيارة سرية أجراها إلى إسلام آباد، وذلك في مقابل وقف إطلاق النار. علماً بأن تلك المرة الأولى التي تعرض فيها طالبان أن تسلّم ابن لادن للمثول أمام المحاكمة في بلد آخر عدا الولايات المتحدة من دون أن تطلب إظهار الدلائل الحسية التي تشير إلى تورط هذا الأخير في أحداث أيلول.[2]

من المرجح أن نية حركة طالبان لم تكن يوماً تسليم ابن لادن، حتى ولو كان يخضع تحت سلطتهم القضائية، ولكن النقطة المحورية هي أن الولايات المتحدة أيضاً لم تظهر أبداً أي اهتمام في متابعة هذا الخيار.

علاوة على ذلك، كان ثمة فرصة أمام الولايات المتحدة للقضاء على حكم طالبان على أثر أحداث أيلول من دون عمليات القصف، إذ في تلك المرحلة كانت السلطات الباكستانية قد نزعت الغطاء الذي كانت تمنحه لطالبان وهو ما شكل انتفاءً سريعاً للداعم الأساسي لها. كما وأن التقارير كانت قد أشارت إلى أن باكستان كانت تخطط للقيام بانقلاب تطيح من خلاله برأس الحركة، وهو ما كان سيسمح للمعتدلين بأن يتسلموا زمام الحركة ويجلسوا على طاولة المفاوضات مع التحالف الشمالي من أجل تشكيل حكومة ائتلافية. ولكن المشكلة في هذا الحل هي أنه في حال تطبيقه فلا بد من أن تضطلع كلٌّ من إيران وروسيا بالدور الجلل إذ كانتا لتتخرطا في

[1] "US prepares for long war as Taliban close path to peace" (الولايات المتحدة تتحضر لحرب طويلة الأمد في ما طالبان تغلق الباب أمام السلمية)، الغارديان، 20 أيلول 2001.

[2] -روري ماك كارثي، "New offer on Bin Laden" (عرض جديد بشأن ابن لادن)، الغارديان، 17 تشرين الأول 2001.

المفاوضات من أجل تشكيل حكومة ما بعد طالبان^[1]. وما لا شك فيه هو أن واشنطن ما كانت لتوافق على هكذا حل، إذ لا حاجة لتكرار ما قيل سابقاً بشأن العدوات الكبيرة للولايات المتحدة في تلك المنطقة ونظراً إلى أن هذا الحل يحد من أولوية الولايات المتحدة في تحديد مستقبل أفغانستان بعد طالبان.

وبشكل عام يمكن اعتبار أن اعتماد الخيار العسكري يصب في مصلحة الولايات المتحدة ويقدم الإفادة الأكبر لقيادتها. وهنا يمكن الإشارة إلى عاملين آخرين من الممكن أن يساهما في فهم السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تلجأ إلى القوة، حيث أن الكثير من المعلقين الكبار كانوا قد روجوا للفكرة التي تقول بأن القاعدة كانت تهاجم الحرية والحضارة ونمط عيشنا عندما أقدمت على هجمات أيلول، وبالتالي فإن هذه كانت من أفضل الأساليب التي يمكن اعتمادها من أجل تقديم الخير على أنه في مواجهة الشر. وما لا شك فيه طبعاً هو أن الأحداث المروعة في الحادي عشر من أيلول تطرح التحديات الكبيرة أمام هذه القيم ولكن من غير الممكن تبريرها من خلالها. بالأحرى فإن الإرهابيين كانوا يهاجمون السياسة الأميركية، وهو ما يتوافق مع هجومهم على أهداف أميركية في أماكن أخرى من العالم، على سبيل السفارات الأميركية في شرق أفريقيا والباخرة الحربية يو أس أس كول.

أما الهدف الأسمى لتنظيم القاعدة فتبقى المملكة العربية السعودية، سيما وأنها تمتلك النية لاستئصال الولايات المتحدة من هذا البلد والإطاحة بالعائلة الحاكمة في السعودية. إذ لا بد من الإشارة إلى أن البيان التأسيسي للتنظيم أشار في شهر شباط من العام 1998 إلى أنه:

على مدى أكثر من سبع سنوات والولايات المتحدة تحتل أرض الإسلام في الأماكن الأكثر قدسية في الجزيرة العربية، يسلبون خيراتها ويأمرون بحكامها ويذلون شعبها ويرهبون جيرانها ويحولون قواعدهم في الجزيرة العربية إلى رأس حربة من

[1]- جوناثن ستيل، "Afghanistan coup 'being planned'" «الانقلاب في أفغانستان «مخطط مسبقاً»»، الغارديان، 1 تشرين الأول 2001

أجل محاربة الشعوب المسلمة المجاورة. إذا ما كان البعض في السابق قد شكك بالاحتلال، ولكن الآن بات الجميع في الجزيرة العربية يقرّ به، وخير دليل على هذا ما يمارسه الأميركيون من اعتداءٍ مستمرٍّ على الشعب العراقي انطلاقاً من الجزيرة العربية باعتبارها منصة انطلاق، على الرغم من أن جميع حكامها يعارضون استخدام أراضيهم لهذه الغاية ولكن ليس باليد حيلة.^[1]

تجدر الإشارة إلى أن الحرب على تنظيم القاعدة والحرب على أفغانستان إنما يشكلان بصورةٍ كبيرةٍ حرباً للسيطرة على المملكة العربية السعودية، فرؤية ابن لادن بشأن مستقبل المملكة العربية السعودية هي أقلّ تحبيذاً من وجهة نظر الولايات المتحدة أو بريطانيا، ولكن لا يمكن إنكار أن تنظيم القاعدة يشكل تهديداً على استمرارية العائلة المالكة في إدارة البلاد وعلى الموقف الإيجابي الذي تأخذه المملكة العربية السعودية تجاه الغرب. وبالتالي فإن هذا التحدي الذي يطرحه ابن لادن - مع كونه هو شخصياً سعودي الجنسية، إلى جانب الكثيرين من منفذي هجمات أيلول - يحضر في الكثير من التقارير التي تفترض أن النظام السعودي بات على شفير الهاوية والانهيار، بسبب ما تشهده البلاد من مظاهرات لم يكن لها نظيرٌ من قبل وعمليات تفجيرية، من دون أن ننسى الانخفاض في العائدات النفطية على المدى الطويل وبالتالي انهيار الظروف المعيشية بالنسبة إلى الكثيرين.

مع العلم أن أحد التقارير يشير إلى أن السلطات البريطانية كانت تخشى من قيام انقلابٍ في وجه حاكم الأمر الأمير عبد الله على يد بعض العناصر المتعاطفة مع تنظيم القاعدة من داخل آل سعود. إذ إن البتاغون رعى مؤخراً مؤتمراً سرياً من أجل النظر في الخيارات المتاحة في حال سقوط العائلة المالكة. ومن جهتها، فإن العائلة الحاكمة في المملكة تدرك تمام الإدراك حجم التحدي الذي يطرحه أمامها أسامة بن لادن وأمام حكمها. وقد جاء عن لسان أحد المصادر الموثوقة جداً قوله أن:

[1]- ورد في هاليداي، Two hours that shook the world (ساعتان هزتا العالم)، ص. ص. 217 - 8.

«العائلة المالكة في السعودية تتكفل بمصاريف الإرهابيين من خلال الإتاوات منذ وقت طويل.»^[1]

ما لا يقبل الشك أبدًا هو مدى حيوية استمرار «الاستقرار» في المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا (فهو المفضل من بين الأنظمة بالنسبة إلينا). وتماّمًا كما أشرنا في الفصل السابق، وصف المخططون البريطانيون في العام 1947 النفط السعودي باعتباره «غنيمة حيوية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى أن يكون لها أي تأثير أو سيطرة على العالم». ومنذ العام 1945 لطالما دارت السياسات الأميركية والبريطانية في منطقة الشرق الأوسط في فلك ضمان السيطرة على النفط السعودي، ما يعني بالتالي المحافظة على عائلة آل سعود في الحكم (راجع الفصل الحادي عشر وكتابي السابق The great deception الخداع الأكبر). وعليه، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا لطالما كانتا توافقتان لدعم أنظمة الحكم الاستبدادية لدرجة أنهما تؤمّنان «التدريب الأمني الداخلي» لقوات الحرس الوطني السعودي، وهي قوات يبلغ عديدها 75 ألف عسكري مهمتهم حماية العائلة الحاكمة من أيّ مخاطر تحدّق بها. مع العلم أن تجارة السلاح متّنت هذه العلاقة ووطدتها أكثر وأكثر. إلى جانب أن الدعم البريطاني للنظام القمعي في السعودية يشتمل أيضًا الصمت شبه المطبق على سجل المملكة المروع بحق حقوق الإنسان.

بموازاة ذلك، فإن السبب المستساغ الآخر الذي يبرر الهجوم الأميركي على أفغانستان فيتمثل في القضاء على التهديد الذي يواجه النظام السعودي والمتمثل في تنظيم القاعدة، علمًا بأنه ما كان من الممكن الوصول إلى هذه الغاية عبر إلقاء القبض على أسامة بن لادن من خلال اتباع المسلك الدبلوماسي والقانوني إذ لا بد من القضاء على الشبكة بحدّ ذاتها نهائيًا. وبهذا المعنى، فإن العملية العسكرية ما هي إلا استكمال لما بدأ في العام 1991 في الحرب التي سعت إلى إخراج العراق

[1]- "Britons left in jail amid fears that Saudi Arabia could fall to al-Qaeda" (بريطانيون يقبعون في السجن في ظل التخوفات من سقوط المملكة العربية السعودية في يد القاعدة)، أوبزيرفر، 28 تموز 2002؛ دايفيد لاي وريتشارد نورتن تايلور، "House of Saud looks close to collapse" «آل سعود على وشك السقوط»، الغارديان، 12 تشرين الثاني 2001.

من الكويت من أجل وضع حدٍّ للتهديدات التي تقف في وجه السيطرة الغربية على الشرق الأوسط وضمان أن يظل النفط بين الأيدي الصحيحة.

ولكن هذا لا ينفي وجود عاملٍ ثالثٍ يساعد في تفسير انقضاخ الولايات المتحدة وبريطانيا على أفغانستان.

ففي شهر حزيران من العام 2000، نشر معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للكلية الحربية العسكرية الأميركية، مستنداً تحت عنوان «انخراط الجيش الأميركي في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى»، وفي المستند إشارة إلى أن تلك المنطقة، والتي تتضمن بحر قزوين والمناطق المحيطة، تمتلك احتياطي من النفط يبلغ 160 مليار برميل وإلى أن:

هذه المنطقة ستلعب الدور الرئيس في تلبية الاحتياجات المستقبلية للعالم من الطاقة... وفي العلق يصّر المسؤولون الأميركيون على أن مصادر الطاقة الموجودة في هذه المنطقة قد تساهم في دعم عدم الاستقرار في الخليج الفارسي ما سيسمح لنا ولحلفائنا التقليل من اعتمادنا على مؤنها النفطية.

إلا أن التهديد الذي لا يمكن التغاضي عنه في هذا المجال يكمن في «روسيا التي لن تتوان عن المس بالكثير، إن لم نقل جميع، مشاريع الطاقة المستقبلية وذلك من خلال الأساليب البسيطة نوعاً ما والمجربة، وفي الواقع ليس في يدنا الكثير من الإجراءات التي من الممكن أن نلجأ في ظل غياب الالتزام الإقليمي القوي والطويل الأمد». أما الحل المقترح فجاء على الشكل التالي:

بالمحصلة، ومن أجل الخروج بواقعٍ رابحٍ على كلّ الجهات لا بد من إدخال بعض العوامل الخارجية بصورةٍ دائمةٍ، إلى جانب الإستعداد للانخراط حتى في العمليات العسكرية، في حال الحاجة إليها، من أجل ضمان الاستقرار والسلام. هذا الحل لا يعني بالضرورة الالتزام الأحادي بل لا بد من أن يكون متعدّد الأطراف، مثلاً يمكن أن يكون تحت رعاية الأمم المتحدة ولكن على أن تظل القيادة الفعلية بيد الولايات

المتحدة. ومن دون هذا التواجد الدائم، ومن غير المرجح بشكل كبير أن تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على هذا الوجود أو أن تختار إظهاره للعلن، إلا عن طريق الاستثمار الاقتصادي، فإن روسيا ستصبح قادرةً على إقصاء جميع المنافسين وتفرض سيطرتها التامة والمطلقة على المنطقة^[1].

أما الأهمية التي تكتسبها آسيا الوسطى في نظر المخططين الأميركيين، إلى جانب العداوة مع كل من روسيا وإيران بسبب الرغبة في السيطرة على النفط في المنطقة، فهي لا تخفى على أحد، بل إنها واضحةٌ وضوح الشمس. ففي العام 1998، أعلن ريتشارد تشيني، الذي يحتل حاليًا منصب نائب الرئيس الأميركي قائلاً: «لا أستطيع أن أتذكر أنه في يوم من الأيام ظهرت منطقة ما من العدم وأصبحت تحتل الأهمية الاستراتيجية الكبيرة فجأة كما هو الحال مع منطقة قزوين». ما لا يقبل الشك أن الرغبة في السيطرة على النفط في آسيا الوسطى لهو عاملٌ مستساغٌ ويحتل القوة المصيرية بشأن الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان من أجل استبدال النظام غير المحبب في كابول وانطلاقاً من واقع أن التدخل الأميركي قد أصبح القوة الشبه إقليمية الأكبر. وكما سنرى في الفصل القادم، استطاعت الولايات المتحدة، إنطلاقاً من أحداث أيلول، أن تؤسس لسلسلةٍ من القواعد العسكرية الجديدة في مناطق ذات أهميةٍ كبيرةٍ تحت شعار «الحرب على الإرهاب».

مع العلم أن واحد من الجوانب الرئيسية للعداوة التي نشأت بسبب الرغبة في السيطرة على النفط في آسيا الوسطى، إنما هو المفاوضات بشأن طرق إمداد خطوط الأنابيب من أجل تصدير النفط والغاز إلى السوق العالمية. مجدداً هنا تظهر أفغانستان بمثابة عاملٍ آخر.

تشير الدلائل إلى أن كل من الولايات المتحدة وباكستان كانتا قد بدأتا مع العام 1994 بتمويل الأسلحة وتمويل حركة طالبان من أجل دعمها في خضم صراعها مع التحالف الشمالي، أما واحد من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ذلك فهو الاستعداد

[1]- راجع تيري كلانسي، "Empire in Central Asia" (إمبراطورية في آسيا الوسطى)، www.flag.blackened.net.

الذي أبدته الحركة في مقابل إبرام اتفاق بشأن مدّ طريق لخطوط الأنابيب. ومن ثم في العام التالي، 1995، أطلقت الشركة الأميركية العملاقة في مجال البترول يونوكال مفاوضاتها من أجل إنشاء خط أنابيب من تركمنستان مروراً عبر أفغانستان وصولاً إلى الموانئ الباكستانية المتواجدة على بحر العرب. وبعد وقتٍ قصيرٍ على سيطرة طالبان على الحكم، أي في شهر أيلول من العام 1996 نقلت صحيفة دايلي تلغراف عن أحد المصادر الداخلية في مجال النفط قوله «إن الحلم بضمان خط أنابيب داخل أفغانستان هو السبب الرئيسي الذي يقود باكستان، وهي الحليف السياسي المقرب من الولايات المتحدة الأميركية، إلى أن تقدم المساندة لحركة طالبان، والذي دفع الولايات المتحدة إلى الإذعان في غزو أفغانستان». من قبلها، فإن شركة يونوكال عرضت بأن تدفع لحكومة طالبان قيمة 15 بالمائة مقابل كل ألف قدم مكعب من النفط تضخه الشركة عبر الأراضي الأفغانية.

وهنا الإشارة إلى أنه وفي خلال السنة الأولى لحكم طالبان، بدا وكأن السياسة التي تبنتها الولايات المتحدة إزاء هذا النظام كانت تدور بصورة أساسية في فلك مصالح شركة يونوكال، ولم تتخلّ هذه الأخيرة عن خطة أنابيب النفط التي كانت في صدها إلا في شهر كانون الأول من العام 1998، أي بعد أربعة أشهر من وقوع التفجيرات في السفارة الأميركية في شرق أفريقيا. إلا أنه وقيل بضعة أيام من وقوع تفجيرات الحادي عشر من أيلول أشارت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى ما يلي:

إن الأهمية الخاصة التي تكتسبها أفغانستان من وجهة نظر الطاقة إنما تنبع من الموقع الجغرافي الذي تحتله باعتبارها طريق نقلٍ محتملٍ للصادرات من النفط والغاز الطبيعي القادمة من آسيا الوسطى وصولاً إلى بحر العرب. كما وتشتمل هذه الاحتمالية على إمكانية إنشاء خطوط أنابيب من النفط أو الغاز الطبيعي على طول أفغانستان^[1].

أما صحيفة التلغراف، فهي الأخرى ضمنت صفحاتها في شهر تشرين الأول من العام 2001 تقريراً يقول: «عندما يحين اليوم الذي تتحقق فيه حكومة سلمية ومستقرة

[1]- جورج مونبيو، "America's pipe dream" (حلم الأنابيب الأمريكي)، الغارديان، 23 تشرين الأول 2001.

في كابول، فإن عين شركات النفط الأميركية آنذاك ستكون على أفغانستان تراقب عن كثب الوضع في هذا البلد الذي يتضمن الطريق الأقصر التي توصل إلى الخليج انطلاقاً من آسيا الوسطى التي بدورها تحتضن كميات مهولة من النفط والغاز غير المكتشفين بعد». إشارة إلى أن الشركات كانت قد استثمرت مبالغ قيمتها حد 30 مليار دولار من أجل تطوير حقول الغاز في آسيا الوسطى، أما واشنطن فهي حالياً تقترح إقامة خط أنابيب بقيمة 3 مليار دولار ينطلق من أذربيجان عبر جورجيا وصولاً إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط التركية. ولكن صحيفة التلغراف تشير هنا بالقول أنه «بمقدور الشركات الأميركية أن تنشئ خط أنابيب مماثل ينطلق من آسيا الوسطى مروراً بأفغانستان ثم كراتشي عند منتصف الساحل، هذا إذا ما استطاعت الحكومة الأفغانية المقبلة أن تضمن حماية هذا الخط. وبدورها، فإن روسيا تخشى بأن هذه الفكرة هي ما تدور في بال الأميركيين^[1]».

ولا بدّ من الإشارة في هذا المجال إلى أن المطامع البريطانية الكبرى لا تسهوا عن النفط في آسيا الوسطى أيضاً، حيث نجد أن نشاط الحكومة والشركات قد تزايد بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة من أجل أن يضمّنوا لأنفسهم حصة الأسد من هذه الكعكة النفطية العملاقة.

فالتقديرات التي أجرتها الحكومة البريطانية تشير إلى وجود ما يقارب 50 مليار برميل من الاحتياطي النفطي في القوقاز، وهي تتوقع أن تكون هذه المنطقة قادرة على إنتاج ما يقارب 3 مليون برميل يومياً مع حلول العام 2010، وهو ما تبلغ نسبته تقريباً 15 في المائة من الإضافة المتوقعة على الطلب العالمي من النفط. بالإضافة إلى أن الدلائل تشير إلى وجود احتياطي لا بأس به من الغاز تصل قيمته إلى 9.2 ترليون متر مكعب، وهو ما يجعل المنطقة في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث مخزون هذه المادة بعد الشرق الأوسط وروسيا. وهنا تشير شركة BP النفطية إلى أن «كميات الهيدروكربون المتواجدة في بحر القوقاز قد تساوي تلك الكميات

[1]- بين أريس وأحمد راشد، "Control of Central Asia's oil is the real goal" (الهدف الرئيسي هو السيطرة على النفط في آسيا الوسطى)، دايلي تلغراف، 25 تشرين الأول 2001.

الموجودة في بحر الشمال من الناحية البريطانية بالتالي فإنها ذات أهمية كبرى على الصعيد العالمي».

وقد بات معلوماً أن السياسة الخارجية البريطانية في تلك المنطقة إنما تقوم على المصالح الكبرى للشركات النفطية التي تطمح إلى ضمان إبرام العقود الدسمة مع الحكومات المحلية، والتي في غالبها حكوماتٌ قمعيةٌ ذات سجلاتٍ سوداء في مجال حقوق الإنسان. إشارةً إلى أن مكتب الشؤون الخارجية كان قد ضاعف تدريجياً من تواجده في هذه المنطقة الحساسة تحت ذريعة أن «مكاتبنا تروج بكل نشاط لمصالح الشركات البريطانية وتحميها، وهي الشركات التي كانت في الأصل عاملةً في تلك المنطقة، إضافة إلى شحذ الاهتمام من السلطات المعنية من أجل تحسين البيئة المناسبة للأعمال والاستثمارات الأجنبية». وبالتالي فإن الشركات البريطانية قد ضمنت لنفسها حصّةً كبيرةً من المخزون في كل من أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان، حيث تم ذلك في إطار الائتلافات التجارية الدولية. ومن جانبها فإن شركة BP (أموكو) أشارت إلى أن الحكومة «كانت متعاونةً بشكل كبير مع الشركة وساعدتها ليس فقط من أجل أن تحجز لنفسها المقعد في هذه الدول إنما أيضاً من أجل تعبيد الطريق أمام المضي قدماً في الاستثمارات^[1]».

كما وتشير شركة مونيومنت أويل آند غاز أن «المكانة العالية التي تحتلها شركة BP-Amoco في أذربيجان أو التي تحتلها شركة مونيومنت في تركمنستان ما كان من الممكن الوصول إليهما لولا الحصول على الدعم الدائم والفاعل من جانب الحكومات المتعاقبة». حيث إن الزيارات التي أجراها وزير الخارجية جون باتل وديريك فاتشت إلى أذربيجان كانت ذات أهمية كبيرة، إذ إنها «قادت إلى توقيع واحد من أكبر العقود الاستثمارية التي تسمح باستغلال الموارد، علماً بأن توقيع هذا العقد تم في شارع داووينغ^[2]، حيث لعب رئيس الوزراء الدور الرئيس في هذا المجال^[3]».

[1]- مذكرة أصدرتها شركة BP، آذار 1999، في مجلس العموم، لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس، جلسة 1998 - 99، 20 تموز 1999، www.publications.parliament.uk/pa/cm199899.

[2]- ملاحظة المترجم: عنوان رئاسة الوزراء البريطانية.

[3]- مذكرة أصدرتها شركة مونيومنت أول آند غاز، آذار 1999، في مجلس العموم، لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس.

أما وزير الخارجية كيث فاز فقد كان قد أشار إلى أن المصالح البريطانية لا تنحصر فقط بمجرد التمكن من إبرام العقود في دولة هنا أو دولة هناك «إنما الهدف أبعد من ذلك، فمنطقة جنوب القوقاز تعتبر بمثابة بوابة على آسيا الوسطى، وبالتالي فإن إعادة شق طريق الحرير التجارية القديمة من شأنه أن يصب في مصلحة الجميع داخل أوروبا وآسيا».^[1]

مرة أخرى، تبرز لنا مدى أهمية خط الأنابيب. فقد تكلم أحد ممثلي الشركات النفطية أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم وأشار إلى أنه ما من شك بوجود كميات مهولة من إحتياطيات النفط والغاز ولكن «ما يضيّق الطريق أمامنا... هي خطوط الأنابيب والقادرة على تصدير هذه الإحتياطيات... وبالتالي فإن المسألة التي لا بدّ من أن تطرح نفسها على مدى السنوات العشرة القادمة هي مسألة إيجاد خطوطٍ عمليّةٍ تمكّننا من نقل الغاز والنفط، إلى جانب إنشاء مكتب للشؤون الخارجية يساعد في تطبيق هذا المخطط». من جانبها، فإن واشنطن تقوم بشحن الهيم من أجل إنشاء خطوط الأنابيب استناداً إلى مصالحها الاستراتيجية، بمعنى آخر من أجل محاصرة روسيا وإيران. وفي المقابل فإن لندن تقول بأن قرارات خطوط الأنابيب تقتصر على الشركات، استناداً إلى المصالح التجارية فقط لا غير، من دون أية اعتبارات أخرى.^[2]

ومن الواضح أن المصالح الكبرى لا تغيب عن بال أحد، وهي التي إلى جانب التأكيد على سلطة الولايات المتحدة والحاجة إلى فرض السيطرة على المملكة العربية السعودية تقدّم لنا الكثير من الأسباب المستساغة التي تبرر الهجمة على أفغانستان عوض تلك التي ترفع راية الدفاع عن الحضارة. ومع ذلك فإن هذه المسائل لا تزال تلقى آذاناً صماء، إذ إنّ الوسائل الإعلامية بصورةٍ خاصةٍ تفضّل بطبيعتها أن تتماشى والقصة الرسمية التي تمدح كرم أخلاقنا الذي لا مثيل له.

[1]- خطاب أمام المعهد الملكي للخدمات المتحدة، لندن، 7 كانون الأول 1999، www.fco.gov.uk.

[2]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السادس، جلسة 1998 - 99، www.publications.parliament.uk/pa/ cm199899، الفقرة 399 'Explaining the war against terrorism' (تفسير الحرب على الإرهاب).

الفصل الثالث

تبرير الحرب

على الإرهاب

إن مصدر عدم الاستقرار الذي يؤثر على مصالحنا الرئيسية... يتأتى في الغالب من الطريقة التي نختار فيها نحن وحلفاؤنا وشركاؤنا كيفية ردّ الفعل على كل أزمةٍ بعينها، ولا يتأتى من الأزمات نفسها.

لجنة الدفاع التابعة لمجلس العموم

الحرب الباردة الجديدة

إن واحدةً من المسالك الأساسية التي لطالما سلكتها النخبة في بلادنا من أجل أن تضمن تحقيق أهدافها، تتمثل في تقديم صورةٍ قاتمةٍ عن المخاطر التي تحدث بنمط عيشنا، حيث نجد أن ستيفن دوريل يشير في كتابه الضخم الذي يسرد فيه تاريخ الاستخبارات السريّة البريطانية إلى أنه «يبدو أن الهدف الأسمى الذي تسعى وراءه وكالة الاستخبارات الحالية هو توليد الخوف لدى العامة». علماً بأنه بإمكاننا أن نطبق هذه القاعدة أيضاً بصورةٍ أشمل على جميع الحكومات المسيطرة في العالم، إذ إن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد يصف الخوف العام الذي يسيطر في أيامنا هذه على الجميع بالقول أن: «التهديد الأوحّد والأعظم الذي يقف في وجه السلام والحرية في عصرنا يتمثل في الإرهاب»، ويستكمل بالقول:

اليوم، بات العالم يقف في مواجهة تهديدٍ جديدٍ يحدث بالسلم والحرية، وهو لا علاقة له بفاشية أدولف هتلر، ولا حتى بالشيوعية، إلا أن بطش هذا تهديدٌ لا يقلُّ أبداً عن بطش أيٍّ من سابقه - أو حتى كلاهما في الواقع - وهو من النوع الذي ستنطوي عليه في المستقبل التعقيدات التي تفوق بجسامتها تلك التي واجهناها في الماضي^[1].

في السابق كان الخطر الأكبر الذي يحدث بنا يأتي من صوب الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، وفي حين أن هذا الخطر كان في بعض مفاصله خطراً جدياً

[1]- دوريل، MI6 (أم أي 6)، ص. 799؛ دونالد رامسفيلد، "The gathering storm: The threat of global terror and Asia/Pacific security" (حشد العاصفة: خطر الإرهاب العالمي والأمن في آسيا ومنطقة الهادئ)، 1 حزيران 2002، نسخة عن خطاب ألقاه في قاعدة نيلس الجوية، نيفادا، 20 شباط 2002، www.defenselink.mil.

وواقعياً، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر أنه تمت المبالغة فيه بصورة كبيرة، لا بل إنه كان في بعض الأحيان مفبركاً أصلاً. ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذا «الخطر السوفييتي» ساهم في خدمة أربعة أهداف: أولاً، أمن ذريعة للغرب تسمح له بالتدخل عسكرياً والقيام بالعمليات في الخارج تحت عنوان «الدفاع» في وجه التوسع السوفييتي؛ ثانياً، سمح بتقديم الدعم للحكومات القمعية بحجة أنها كانت تشكل الحصن المنيع في وجه الشيوعية؛ ثالثاً فتح المجال أمام التضييق على الممانعات المحلية من خلال الإشارة إلى أنها نتاج تسلل العدو؛ رابعاً، وفر الأرباح الماديّة الوفيرة في مجال الصناعة العسكريّة، إذ برزت الضرورة إلى إنتاج حاجة السوق آنذاك من الأسلحة، في إطار سباق التسلح الذي دار بين مختلف الأطراف إذاك.

ومن جانبه فإن الاتحاد السوفييتي أيضاً استخدم الخطر الغربي ذريعة له من أجل خدمة الأهداف نفسها، فقيادة هذا النظام برروا ما أقدموا عليه من انقضاض على أوروبا الشرقية من خلال القول بأنهم كانوا يحمون هذه الدول من الغزو الغربي إلى جانب اعتقال المعارضين السياسيين بالقول أنهم عملاء للإمبريالية.

في الواقع، وكما تظهر لنا الفصول المتعاقبة في هذا الكتاب، فإن الخطر الحقيقي الذي أحرق بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا في فترة ما بعد الحرب لم يأت في الحقيقة من الشيوعية ولا من الاتحاد السوفييتي، إنما من القوى الوطنية في الدول النامية. مع العلم أن الخطر الأكبر الذي طرحته هذه القوى كان موجّهاً قبل كل شيء إلى السيطرة الغربية على المصادر الاقتصادية داخل بلدانهم، في إشارة إلى التخوف من أن تستخدم مصادر هذا البلد أو ذاك في خدمة الشعوب قبل كل شيء. ولطالما ألصقت بهذه الحركات والحكومات الوطنية صفة الشيوعية من أجل تبرير التحرك في وجهها، حيث نجد أن الكثير من التدخلات التي قادتها الولايات المتحدة، وصولاً إلى غزو باناما في العام 1989، إلى جانب العديد من التدخلات البريطانية، كانت تتم تحت ذريعة الدفاع عن العالم الحر من خطر التوسع السوفييتي.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن العديد من معالم «الحرب على الإرهاب» إنما

هي مطابقة تمامًا لتلك التي حكمت الحرب الباردة. في المبدأ، هذه الحرب تؤمن المطية المناسبة لافتتاح عصر جديد من التدخلات الأميركية في العالم أجمع، وبالطبع بمساندة بريطانية. في الواقع، وبسهولة تامة، بات بالإمكان إصاق صفة رعاية الإرهاب بأيّ كان، وبالتالي أن يصبح عرضةً للهجوم الأميركي أو غيرها من الأشكال التي تعتمدها الولايات المتحدة من أجل إقحام نفسها في الشؤون الداخلية لأي بلد. وتماّمًا كما في حال الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة لم تتقاعس عن تقسيم العالم إلى دولٍ إما حليفة لها أو عدوة لها، وبالتالي مستخدمة مبدأ الثواب والعقاب وفقًا لمقتضى كل حالة. «وفي وجه هذا العدو» المتمثل بالإرهاب العالمي يقول الرئيس بوش أنه «ما من مجالٍ للحيادية»^[1].

علمًا بأن الرسالة التي يُراد توجيهها للعامة في الغرب هي أنه، تامةً كما في حال الحرب الباردة، ما لم نمثل إلى رغبات قادتنا فإننا هالكون جميعًا لا محالة: أي أنه إن لم نقف في وجه الإرهاب العالمي فإن «عاصفة الإرهاب التي تتجمع حاليًا ستطلق العنان لنفسها وتهب في وجهنا كلنا»، وفق ما يشرح دونالد رامسفيلد. أما من جانبه، فإن بوش كان قد أخبر الأميركيين بالقول: «لقد بتنا ندرك الآن أن الآلاف من القاتلين المدربين بدؤوا يتآمرون للهجوم علينا»، ثم استتبعه بلير بإخطار الرأي العام البريطاني بالأمر عينه، حيث راحت تتزايد الروايات التي تدعي اقتراب الخطر المحدق يومًا بعد يوم. وكما أشرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن البعض من هذه الإدعاءات لا يعدو كونه مجرد فبركات واضحة، على سبيل ذلك الإدعاء الذي يقول بأن ثمة هجوم بالغاز وشيك على لندن سيحدث انطلاقًا من تحت الأرض. ولكن يجب الإشارة إلى أن الهدف من وراء هذه الروايات التي تدور حول الدمار الذي بات على الأبواب هو إخافة الرأي العام وبالتالي السماح بإطلاق يد قادتنا في أن يفعلوا كل ما يلزم من أجل القضاء على هذا العدو الهمجي الذي يسعى للقضاء علينا^[2].

[1]- جورج بوش، خطاب في حديقة البيت الأبيض، 11 آذار 2002، www.whitehouse.gov.

[2]- دونالد رامسفيلد، دونالد رامسفيلد، "The gathering storm" (حشد العاصفة)؛ جورج بوش، خطاب أمام الأمة، 6 حزيران 2002، www.whitehouse.org؛ باتريك ويتنور وجايمي ويلسون، "Pledge by Blair on terror warning" (بلير يأخذ على عاتقه مواجهة التحذيرات بشأن الإرهاب)، الغارديان، 19 تشرين الثاني 2002.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحرب الجديدة تمنح الأنظمة القمعية (ولا سيما تلك المتحالفة مع الغرب) ذريعةً كبيرةً من أجل تضيق الخناق على المجموعات المعارضة داخل أراضيها وعلى قوى الممانعة، حتى أن هذه الذريعة نجدها تُستخدم داخل الدول الغربية أيضًا من أجل محاصرة أعدائها في الداخل، مثل طالبي اللجوء السياسي وتقييد الحريات المدنية. وكما الحرب الباردة أيضًا، فإن هذه الحرب الجديدة تعد بالنتائج التي سيستفيد منها مصنعو الأسلحة ممن سيحققون المكاسب المادية جراء زيادة الإنفاق العسكري.

إشارة أيضًا إلى أن هذه الحرب الجديدة تخدم هدفًا محددًا بذاته يصب في مصلحة الرئيس جورج بوش، حيث إن إدارة بوش التي كانت تتخبط من قبل بسبب الولاية المتزعزعة لهذا الرئيس على الصعيد المحلي، نجد بأنها قد استغلت هذا الخطر الجديد من أجل استكمال جدول أعمالها المحافظ، في الداخل والخارج. فبعد فترة وجيزة من أحداث هجمات أيلول طالبت صحيفة وول ستريت جورنال الرئيس بوش بأن يسارع إلى الاستفادة من «الجو السياسي الاستثنائي» من أجل «تثبيت قدم قيادته، ليس فقط في إطار السياسة الأمنية والخارجية إنما أيضًا على باقي الأصعدة». وهنا لا يسعنا إلا أن نذكر ما أتى عليه العالم السياسي ثورستين فيلين قبل ما يوازي القرن من الزمن:

إن الاستمالة الحماسية للحس الوطني والكراهية اللتان تبرزان على خلفية الانتصارات والهزائم... [تساعد على] توجيه المصلحة الشعبية نحو مصالح أخرى، غالبًا ما تكون أكثر نبلاً من الناحية المؤسسية إذ تكون قضايا أقل غوغائية من التوزيع غير المتكافئ للثروات أو غيرها مثل رفاهية الناس. وبالتالي فإن حالات الحرب والقلق بشأن المصالح الوطنية ترسخ القيم البربرية القائمة على التبعية والسلطة المكتسبة.^[1]

أما بالنسبة إلى الفترة التي تلت مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد انتفت في خلال تلك الآونة جميع أنواع التهديدات التي كان من الممكن اعتبار أن الولايات المتحدة كانت تعيش في إطارها حالة من «الدفاع» عن النفس، علماً أن صانعي القرار

[1]- مايكل بارانتي "Terrorism meets reactionism" (الإرهاب في وجه الرجعية)، في بورباخ وكلاك ص. 71؛ ورد في ادوارد هيرمن "in Washington DC - Axis of evil" (محور الشر) في واشنطن العاصمة، 6 آذار 2002، www.zmag.org.

الأميركيين كانوا قد جهدوا جهدهم من أجل توجيهات الاتهامات لبعض الأنظمة المارقة وبعض تجار المخدرات وقبل القاعدة، لبعض الإرهابيين وإظهارهم على أنهم مصدر التهديد الجديد. ولكن سرعان ما تم عزل مصادر التهديد هذه واحتوائها بكل سهولة، إذ إنها كانت تفتقر إلى الحضور الكافي على الساحة العالمية الذي يسمح بتقديمها بصورة منهجية على أنها مصدر خطر للعالم الغربي ككل. ولكن الحال مع تنظيم القاعدة يختلف، فهو على شاكلة الحشود الروسية، يمكن إلباسه لبوس التهديد الذي يحرق بكل عزيز على قلبنا، وهنا تكمن الفائدة من وراءه، ولكن ما عزز هذا الاتهام هو أنه المرة يحمل القضية الإسلامية، حيث إنه في الكثير من الخطابات الغربية نجد أن مفهومي الإسلام والإرهاب هما مفهومان متلاصقان لا انفصال بينهما.

أما لائحة الدول المستهدفة في هذه الحرب الجديدة فتطول جدًا، حيث أن الرئيس بوش كان قد أعلن أمام حشد من الجنود في شهر تشرين الثاني من العام 2001 إلا أن «أفغانستان ليست سوى البداية»، أما نائب الرئيس الأميركي ريتشارد تشيني فقد أشار في الوقت عينه أنه من الممكن أن يتم استهداف ما بين 40 إلى 50 دولة واتخاذ الاجراءات الدبلوماسية أو المالية أو العسكرية بحقها. أما رئيس الخارجية الأميركي كولن باول فيقول في هذا المجال بأن «ما من أمة في العالم ليست مهددة بالإرهاب»، حتى إن جون بلتون المسؤول الكبير في الإدارة الأميركية اتهم كوبا بأنها منخرطة في تطوير الأسلحة البيولوجية، في إطار حملة إعلامية من الواضح أنها هزلية جدًا، إذ أعلن أنه يتوجب على كوبا أن تدرك جيدًا بأن الدول التي لا تعلن رفضها للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل «لا بد لها أن تتوقع أن نضعها على لائحة أهدافنا». أما إيران، فهي الأخرى قد وردت على اللائحة، عندما أعلن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قائلاً: بأن إيران «تأوي مقاتلين من تنظيم القاعدة ممن هربوا من أفغانستان».^[1]

[1]- هيوغو يونغ، "Americans want a war on Iraq and we can't stop them" (الأميركيون يريدون حرباً على العراق ولا حيلة بيدنا لإيقافهم)، الغارديان، 27 تشرين الثاني 2001؛ تصريح كولن باول مع وزير الخارجية الماليزي حسن ويراغودا، 2 آب 2002، www.defenselink.org؛ "Why Carter is Smarter" (لماذا كارتر أكثر ذكاءاً)، الغارديان، 15 أيار 2002؛ "Spies in Iranian skies" (جواسيس فوق السماء الإيرانية)، الغارديان، 14 حزيران 2002.

مع العلم أن ريتشارد بيرل، وهو واحدٌ من كبار مستشاري السياسة الخارجية في مكتب بوش، كان قد أعلن قائلاً:

إننا في حالة حربٍ فعليّةٍ، حيث نحارب العديد من الأعداء المنتشرين بأعدادٍ كبيرةٍ في كلِّ مكان... وإذا ما سمحنا لرؤيتنا حول هذا العالم بأن تمضي قدماً واتبعناها بحذافيرها من دون أن نحاول جمع أجزاء الدبلوماسية الذكية من هنا وهناك، بل انخرطنا في حالة الحرب التامة، فإن حناجر أولادنا ستصدق بالأغاني الرائعة في مديحنا بعد بضع سنوات^[1].

أما الرسالة التي يريد المسؤولون إيصالها لنا فهي أن «الحرب على الإرهاب» باتت حرباً عالميةً سيطول أمدُها، حيث يشير في هذا المجال تقرير استراتيجية الأمن القومي الصادر عن البيت الأبيض إلى أن «الحرب على الإرهاب التي تدور في مختلف أرجاء العالم لم تعد تستثني بلدًا ومن غير المعلوم إلى متى ستدوم». أما بوش فقد أعلن صراحةً بأن قواته قد تشن الهجوم على أي رقعة، وبالتالي يتوجب علينا أن نكون على أهبة الاستعداد لاستدعاء جيشنا وغيره من الإمكانيات التي في حوزتنا من أجل الحفاظ على السلم».

ويستفيض الأمين العام لحلف شمال الأطلسي جورج روبرتسون بالقول أن «ثمة عدو مشترك يتربص بنا»، علمًا بأن هذا الكلام جاء في معرض محاولة التقرب من أحد الرؤساء الروس ممن تلطخت أيديهم بالدم (في الشيشان) أكثر مما يخطر على بال القاعدة.^[2]

الآن وعلى إثر الحرب التي شنتها على أفغانستان، بات بإمكان الولايات المتحدة أن تدعي بأن الخطر الإرهابي أصبح متزايداً، حيث إن تنظيم القاعدة صار منتشرًا عوضاً عن القضاء عليه، إشارةً إلى أن أحد المسؤولين الأميركيين كان قد أعلن أن «ما نشهده حالياً من الجهاد الراديكالي المنتشر في جميع أصقاع العالم هو عبارة عن حالة

[1]- جون بيغلر، "The cold war" (الحرب الباردة)، ميور، 29 كانون الثاني 2002.

[2]- "Follies in the forum" (حماقات على المنابر)، الغارديان، 20 آيار 2002.

من القوة المتطرفة التي ستدوم لسنوات مديدة قادمة»، وعلى الرغم من أن هذا الكلام صحيحاً بمجمله فقد استطاع المسؤولون التنبأ به بأدق تفاصيله، وبالتالي فإن النتائج التي من المتوقع أن تتمخض عنها المذابح اللا أخلاقية والمدمرة في أفغانستان إنما تقدّم الذريعة المناسبة التي تحتاجها الولايات المتحدة من أجل استكمال سياستها المعهودة في باقي دول العالم^[1]. ولقد بات جلياً للعيان من هو المستفيد الأكبر من هذه الدائرة وبالتالي من له المنفعة في تحريك عجلتها.

في الواقع فإن استراتيجية الأمن القومي الأميركي تشير بكل صراحة إلى أن «البيئة الأمنية اليوم» باتت «أكثر تعقيداً وخطورة» مما كانت عليه في خلال فترة الحرب الباردة. وما يثير الدهشة هو أن هذه الاستراتيجية تشير أيضاً إلى أننا واجهنا في إبان الحرب الباردة في واقع الحال خصماً يسعى إلى تجنب المخاطر»، ولكن في ذلك الحين لم يصدر أيّ كلام مماثل عن الإدارة الأميركية، حيث جرى آنذاك إخافة الرأي العام في العالم الغربي كافة من التهديد الذي يطرحه السوفييت في ما لو فرضوا سيطرتهم على العالم، في حين كانت الحكومات تنفق المليارات من أجل الحفاظ على القوى «الدفاعية» في وجه الجحافل الروسية. أما الآن، وبما أن هذه البروباغندا الإعلامية لم تعد ذات منفعة، بات بالإمكان ركنها على الرف وكشف الستار عن الحقيقة كما هي، فيما الضالعين في هذه الحملات الدعائية ينتقلون للتعامل مع أعداء الوضع الحالي^[2].

في الواقع، لا يسعنا إلا أن نعترف أن الحرب على الإرهاب هي حربٌ حقيقيةٌ من حيث إن بعض الجماعات تطرح بالفعل التحديات في وجه سلطة الإدارة الأميركية، إلى جانب أن الخطر الإرهابي هو أمرٌ واقعٌ وفعليٌّ يترتب بالضحايا المدنيين، ليس فقط في الولايات المتحدة، إنما أيضاً في باقي ومومباسا وجميع أصقاع العالم. ولكن يبقى أن «الرد» الأميركي على الإرهاب الذي يمارسه تنظيم القاعدة (ليست الكلمة

[1]- الرئيس الأميركي، استراتيجية الأمن القومي الأميركي، واشنطن، أيلول 2002، المقدمة؛ "Stonewalling over Iraq" frenzy (إعاقة الجنون في العراق)، الغارديان، 22 آب 2002؛ دايفيد تيشير، "Dispersed al-Qaida poses even bigger threat, US says" (الولايات المتحدة: تنظيم القاعدة المشرد يطرح الخطر الأكبر)، الغارديان، 17 حزيران 2002.

[2]- استراتيجية الأمن القومي الأميركي، ص. ص. 13، 15.

الأمثل للاستخدام، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا ساهمتا من خلال سياستهما في إنشاء هذا التنظيم) لا يتسم بما يدعيه القادة من ساستنا من أخلاقية ولا بما كان مخطط له في المقام الأول من أجل اجتثاث الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، فقد بات جلياً أن الدول التي تخرج في مقدمة هذه الحرب الجديدة هي بحد ذاتها من ضمن رائيدي رعاية الإرهاب، هذا إذا ما أضفنا الجماعات التي تحظى برعاية الدولة والتي تعتبر أكثر انتشاراً وخطراً. علماً بأن هذا الكلام لا ينطبق فقط على الولايات المتحدة وبريطانيا - اللتين تدعمان العديد من الأنظمة الأسوأ في العالم - إنما أيضاً على المملكة العربية السعودية التي تعتبر تاريخياً الممول الرئيسي للجماعات الإسلامية المتطرفة.

من جانبي فإن رؤيتي للموضوع تتلخص في أن هذه الحرب قد لا تكون ناجعة، فهذا التهديد الجديد المطروح أمامنا ركيكاً جداً ولن يكون صحيحاً على مدى السنوات القادمة من أجل التذرع به. ومن جهة أخرى، الأمر عينه كان من الممكن أن ينطبق على «الخطر السوفييتي»، فقد كان واضحاً وضوح الشمس مدى غياب الدور السوفييتي في أيٍّ من الدول والمناطق التي تدخلت فيها الولايات المتحدة (مثل نيكاراغوا أو الفيتنام)، لدرجة أنه لمن المستغرب كيف أن الولايات المتحدة تتمكن من استخدام هذا الدور السوفييتي ذريعة للتدخل. وعليه لا يسعنا القول إلا أنه من الواضح تماماً مدى أهمية دور النظام الدعائي، سواء في الماضي أو في المستقبل.

سياسة التدخل الجديدة

في السابق لم تتوان الولايات المتحدة عن استخدام ذريعة «الحرب على الإرهاب» من أجل أن تضمن موطئ قدم جديد لها في مناطق آسيا الوسطى الغنية بالنفط، ففي شهر كانون الأول من العام 2001 أعلنت مساعدة وزير الخارجية الأميركي إلبايت جونز أنه «عند انتهاء النزاع داخل أفغانستان لن نخلي مناطق آسيا الوسطى، إذ إنه سبق لنا ووضعنا المخططات الطويلة الأمد وحددنا أهدافنا في

المنطقة للمستقبل». علمًا أنه منذ أحداث 11 أيلول تمكنت الولايات المتحدة من أن تؤسس لنفسها قواعد جديدة داخل كل من أوزبكستان وطاجيكستان وكيرغستان وجورجيا، والآن بات لديها ثلاث عشرة قاعدة في تسع دولٍ محيطةً بأفغانستان ودول الخليج.^[1] إضافةً إلى أن إحدى الدراسات الصادرة عن الكلية الحربية العسكرية الأميركية، المشار إليها في الفصل السابق والتي تحت الولايات المتحدة على أن تضمن لنفسها التواجد العسكري في آسيا الوسطى من أجل السيطرة على مخزون النفط ومحاصرة روسيا، قد وضعت بنجاح موضع التنفيذ.

إشارةً إلى أنه تم تداول بعض الأقاويل عن لسان بعض المصادر الحكومية الكازاخية والتي تشير إلى أنه «بات جليًا أن الحرب المستمرة في أفغانستان لم تعد سوى ستارٍ تغطّي الولايات المتحدة خلفه من أجل فرض سيطرتها السياسية على المنطقة، فالحرب على الإرهاب ما هي إلا مطية تستفيد منها من أجل بسط سيطرتها على مصادر الطاقة في بلادنا».^[2]

مع العلم أن الولايات المتحدة سبق لها أن أرسلت مستشاريها العسكريين إلى كل من الفلبين والنيبال وجورجيا ودجيبوتي (للاستخدام في اليمن) والسودان (من أجل التحرك في الصومال). ومع منتصف العام 2002 كانت الولايات المتحدة قد أرسلت 1600 فوجًا في مهمة تدوم 6 أشهر إلى الفلبين من أجل تدريب هذه الأفواج على التصدي لجماعة أبي سياف الإسلامية المسلحة الانفصالية، ومع هذه المهمة تعود إلى الساحة مرحلة الوجود العسكري المسلح داخل هذا البلد الذي كان قبل عقدٍ من الزمن قد طرد هذه القوات (كما ويشكل الأمر خرقًا للدستور الفلبيني الذي يفرض توقيع اتفاقيةٍ رسميةٍ من أجل إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية). ومنذ رفض مجلس الشيوخ الفلبيني تمديد إتفاقية القواعد الأميركية التي وقعت في العام 1991، كانت

[1] - جورج موبوت، "America's imperial war" (الحرب الإمبريالية الأمريكية)، الغارديان، 12 شباط 2002؛ أدوين ماك أسكيل، "From Suez to the Pacific: US expands its presence across the globe" (من السويس إلى منطقة الهادي: الولايات المتحدة توسع وجودها حول العالم)، الغارديان، 8 آذار 2002.

[2] - ادوارد هيلمور، "Anger grows as US bases spread" (تنامي الغضب مع انتشار القواعد الأمريكية)، أوبزيرفر، 20 كانون الثاني 2002.

الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد موطئ قدم لنفسها من أجل التواجد على نحو دائم هذه المرة^[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المستشارين الأميركيين قد أرسلوا إلى النيبال من أجل مساندة الحكومة في التصدي للتمرد الذي قاده الميليشيات الماوية التي أعلنت عن قيام «حرب الشعب» في العام 1996. هذا عدا عما تقدمه بريطانيا من طائرات هليكوبتر ومعدات اتصال وتدريب من أجل تأسيس «مجموعة دعم استخبارية عسكرية» إلى جانب الجيش النيبالي، وعليه يكون الدعم الذي تقدمه بريطانيا للنيبال قد استطاع التستر عن أعين البرلمان النيبالي مستفيداً من صندوق حكوميّ مبهم يُعرف بـ «تفادي الصراع العالمي».

ولا بد من الإشارة إلى أن ما تقدمه بريطانيا للنيبال من دعم يأتي على وقع تزايد أعمال العنف التي يمارسها الجيش في هذا البلد، حيث بات التعذيب أمراً منتشرًا، إلى جانب «الاختفاء» وتعليق العمل بالحقوق المدنية والرقابة على الصحف واعتقال مئات السكان من دون محاكمة، دون أن ننسى أن العديد من عمليات القتل التي تمت كانت بتخطيط من أولئك الذين يحصلون على الدعم من بريطانيا. علمًا بأن الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة في النيبال تشير إلى مقتل 3290 متمرّدًا بين عامي 1996 و2002 على يد القوات الحكومية في حين أن المتمردين قتلوا 1360 شخص من عناصر الشرطة والجيش.^[2] أما بالعودة إلى الأسباب التي أدت إلى نشوب هذا التمرد؛ فقد كانت الحكومات النيبالية المتعاقبة قد فشلت في القضاء على الفقر المدقع الذي كان يجتاح المناطق الريفية في البلاد وسكانها وفي استحداث الاستصلاحات على الأراضي التي لطالما طالب الفقراء بها، وهو الأمر الذي يفسّر الدعم الشعبي الذي تلقاه الحركة الماوية في العديد من المناطق الريفية.

أما من جانبها، فإن الحكومة البريطانية لا تتوانى عن القول بأنه لا بدّ من النظر إلى

[1]- بريد برينان، "Another Afghanistan" (أفغانستان الأخرى)، راد بابير، آذار 2002.

[2]- بيناج غوروباشاريا، "Nepal army to recruit troops, buy equipment to fight Maoist rebels" (الجيش النيبالي يسعى إلى تجنيد العديد وشراء المعدات من أجل محاربة الثوار الماويين)، أسوشيتد برس، 21 آب 2002.

الصراع الذي تنخرط الحكومة النيبالية فيه على أنه جزءٌ من لا يتجزأ من «الحرب على الإرهاب» الموسعة. وفي الوقت نفسه، فإن بريطانيا لا تجد ضيقاً في أن تعترف بعدم وجود أي أدلةٍ حسيّةٍ تربط ما بين الماويين وتنظيم القاعدة أو غيره من التنظيمات الإرهابية الخارجية.^[1] وتمازجاً كما كان الحال عليه إبان الحرب الباردة، لم يُطلب يوماً أيّ دليلٍ يدعم الادعاءات التي كانت تخرج بها النخبة السياسية، بل إن مجرد التلفظ بهذه الادعاءات على لسانهم كان كافياً لمنحها المصداقية. والآن بات «تنظيم القاعدة» هو الشماعة الوحيدة التي يُلقى عليها أيّ عملٍ إرهابيٍّ أو تمردٍ في أيّ مكانٍ حتى ولو بغياب أيّ أدلةٍ حسيّةٍ تربط الحادث بهذا التنظيم، وعليه فقد بات جلياً أنه من منظور الناطقين الرسميين باسم السياسة الأنكليزية الأميركية باتت «القاعدة» مفهوماً دلاليّاً يُراد من خلاله أيّ مجموعةٍ تعارض بكلّ شراسةٍ مصالح النخب السياسية. وكما جرى في الحرب الباردة، لم يطالب أحد بتقديم الأدلة الحسية التي تدعم مزاعم النخب، إذ يكفي بأن ينطقوا هم بهذا الكلام حتى يصبح مؤكداً. والآن بات تنظيم القاعدة هو المُلَام الأول والأخير على كلّ عملٍ إرهابيٍّ أو تمردٍ، وحتى ولو لم يتواجد أيّ دليلٍ يربط هذا التنظيم بتلك العمليات، إذ إنه بات جلياً في الخطابات التي يخرج بها المسؤولون الأميركيون والبريطانيون بأن القاعدة تتحول يوماً بعد يوم إلى كيانٍ دلاليٍّ يُراد به أيّ مجموعةٍ تتجرأ على الوقوف في وجه مصالح هذه النخب السياسية.

علماً بأن «الحرب على الإرهاب» تقدّم الغطاء المناسب لهذه المرحلة الجديدة من التدخلات العسكرية الأميركية والبريطانية في ما وراء البحار، فالقادة الأميركيون باتوا يقولون بأن «أفضل وسائلنا الدفاعية هي في الهجوم القوي» وهم الذين يتكلمون عن «القضاء على عناصر التهديد قبل أن تصل إلى حدود بلادنا»، وبالتالي المراد بذلك هو «أننا لن نتردّد البتة في التصرف من تلقاء أنفسنا... من خلال اتخاذ الاجراءات الوقائية في وجه هؤلاء الإرهابيين». وعليه فإن الولايات المتحدة سوف تستمر في تطوير قدراتها التي تسمح لها بالقيام بالهجمات الطويلة الأمد والدقيقة الأهداف إلى جانب

[1]- بريدجيت كيندال، "UK urges military aid for Nepal" (المملكة المتحدة تستحث الدعم العسكري للنيبال)، بي بي سي أونلاين، 19 حزيران 2002.

كونها قد عدّلت مهام القوات التوسعية والمناوراتية. علماً بأن الاستراتيجية الأميركية تقضي بـ «وضع خطط القوى العسكرية للمدى الطويل» بحيث يتم إيجاد القوات «القادرة على التقدم والاحتياح بمنأى عن الموانئ والقواعد العسكرية المعهودة». إن قوات الولايات المتحدة باتت بحاجة إلى الاضطلاع في مجال «فرض إرادة الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الشركاء في التحالف في وجه أي عدو كان»، حتى ولو اقتضى ذلك بـ «احتلال الأراضي الأجنبية إلى أن يتم تحقيق أهداف الاستراتيجيات الأميركية». وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن ما قامت به الولايات المتحدة من «قتل ممنهج» لستة من «المشتبه بهم التابعين لتنظيم القاعدة» في اليمن وانطلاقاً من طائفة حرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية والتي لم يتم الكشف عن اسمها وما استتبع ذلك من اقتراح بإرسال قوة صدد تابعة لحلف شمال الأطلسي سريعاً للإنخراط في العمليات من دون حتى الحصول على إذن مباشر من الدولة المستضيفة ما هي إلا مخططات تعدّ جزءاً من هذه الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة^[1].

وبمحاذاة هذه العمليات التخطيطية التي تهدف إلى تعزيز القوة نجد مصطلح «الدبلوماسية العامة الفاعلة»، والتي ليست سوى البروباغندا، إلى جانب «المقاربة المغيرة والأكثر شمولاً في التعامل مع مجهودات توصيل المعلومات للعامة» والتي من شأنها أن تساعد الناس في أن «يتفهموا أميركا». أما بالنسبة إلى أحد أهم الأهداف التي تصبو الولايات المتحدة إليها فيتمثل في ضمان «السوق الحرة والتجارة الحرة» في مختلف أرجاء العالم، وهما الأمران اللذان يُعتبران «من الأولويات الرئيسية من أجل ضمان تحقق استراتيجية الأمن القومي في بلادنا^[2]».

إشارةً إلى أن السنوات القليلة المنصرمة شهدت نوعاً من إعادة هيكلة القوات البريطانية، فبعد أن كان يُراد لدورها أن يكون دفاعياً، بات اليوم قبل كلّ شيء وأمام الأشهاد هجوميًا. وبما أنه ما من تهديدات كبيرة تحدق بأرضنا فلقد استطاعت

[1]- National security strategy of the United States استراتيجية الأمن القومي الأميركية، ص. 6، 23، 29-31؛ دونالد رامسفيلد، خطاب أمام كلية الدفاع الوطني، واشنطن، 31 كانون الأول 2002؛ وزارة الدفاع، التقرير السنوي أمام الرئيس والكونغرس 2002، واشنطن، ص. 4، 19.

[2]- استراتيجية الأمن القومي الأميركية، ص. 6، 23، 29-31.

بريطانيا أن «تصب تركيزها حديثاً على الحرب التوسعية»، أما أعضاء مجلس النواب في لجنة الدفاع والمنتخبين إلى حزب العمال فقد جاء تعليقهم موافقاً. وهو الأمر الذي يعزّز فرضية أن التخطيط لكسب المزيد من القوة في الدول الأجنبية كان قد بدأ قبل وقتٍ طويلٍ من أحداث أيلول، بحيث كان يشكل العنوان الرئيسي على جدول أعمال «صحيفة الدفاع الاستراتيجي» لدى الحكومة، والتي انتهى العمل عليها في العام 1998، إنما يبقى أن أحداث أيلول 2001 قد جعلت من التركيز الذي ينصب بصورة أكبر على التدخل العسكري في البلدان الأجنبية - وهو ما يشكل أحد العناصر الرئيسية في دولة طوني بلير الخارجة عن القانون - أمراً سهلاً للتبرير.

أما صفحات صحيفة الدفاع الاستراتيجي فتشير إلى أنه «في الفترة التي سوف تلي الحرب الباردة لا بدّ لنا من أن نبقي على أهبة الاستعداد للذهاب بأنفسنا إلى الأزمة عوض أن تأتي الأزمة إلينا»، ومن ثم «وعلى طوال مدة العقد القادم على الأقل فإن أولوية الدفاع الجوي المباشر التابع لبريطانيا سوف تنخفض»، ولكن من دون التغاضي عن أهمية «الهجمات الجوية البعيدة المدى» «باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاقتتال الحربي إلى جانب كونها أداة لا بدّ منها من أجل دعم الأهداف السياسية^[1]».

وبالنسبة إلى هذه «الأداة التي لا بدّ منها» فهي تشكّل النسخة الحديثة عن «دبلوماسية السفن الحربية» الإمبريالية، أي أنها طريقة لبقّة تسمح بالقول بأن بريطانيا لن تتأخر في توجيه التهديدات العسكرية ضد أيّ بلد يتقاعس في النزول عند رغباتنا (على الأغلب المقصود هنا رغبات الولايات المتحدة). فضلاً عن أن وزير الخارجية دينيس ماكشايين أخبر المعهد الملكي للدراسات الدفاعية بموازاة ذلك في العام 2002 أن «السياسة الخارجية والقدرات العسكرية إنما يسيران على الخطى نفسها»، بالإضافة إلى أن «تمكنا من استدعاء إحدى المقاتلات من أجل التوجه إلى تيمور الشرقية لهو أمرٌ يؤكّد على ما قاله سفيرنا أمام السلطات في جاكارتا حيث الفراغ السياسي هو المسيطر^[2]». وهنا نلاحظ أن ماكشايين إنما يدعي تقديم مثالٍ مستحبّ

[1]- المقدمة، الفقرتان 6، 87، في صحيفة الدفاع الاستراتيجي، www.mod.uk/issues/sdr/intro.htm.

[2]- دانيس ماكشايين، خطاب أمام المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، 25 نيسان 2002، www.fco.gov.uk.

حول اللجوء إلى «الدبلوماسية القهرية»، وما من شك بأن اللجوء إلى القوة العسكرية من أجل مساندة «ما يقوله سفيرنا» لهو استراتيجية يُدرك ماهيتها تمام الإدراك صدام حسين (أو هتلر)، وبالطبع سوف يكون من المثير للاهتمام بأن نعرف ماذا ستكون ردة فعل واضعي السياسات والمعلقين السياسيين في ما لو أن، إيران على سبيل المثال، أعلنت أنه في المستقبل سوف تعتمد في سياستها الخارجية على «المقدرة العسكرية».

فضلاً عن أن حاملات الطائرات الحربية البريطانية «قادرة كذلك الأمر على طرح الوجود القهري القادر بدوره على تلافي الحاجة إلى اللجوء إلى المعارك، كما حدث تماماً مؤخراً في الخليج، وفق ما ورد عن صحيفة الدفاع الاستراتيجي، إلى جانب أن «جميع الغواصات الهجومية العشرة ... ستكون مجهزة وعلى استعداد لإطلاق صواريخ الأرض الهجومية توماهاك من أجل زيادة فاعليتها في عمليات التخطيط لاستخدام القوة». مع العلم أن سفينة التوماهاك الصاروخية استخدمت للمرة الأولى في العام 1998 وهو ما اعتبر آنذاك - وفق ما جاء على لسان وزير الدفاع جون سبيلار شارحاً - بمثابة «خطوة هائلة للأمام في مجال القدرات العسكرية، إذ إنه مكن من القيام بالهجمات الدقيقة على مسافات كبيرة ضد أهداف محدّدة مع التقليل من فرص تشكيل الخطر على قواتنا نحن^[1]».

ويستكمل تقرير صحيفة الدفاع الاستراتيجي بالتشديد على «الجيل الجديد من المعدات العسكرية» التي سوف تطرأ الحاجة إليها من أجل بلوغ هذا القوة العسكرية المُعززة التي يتم العمل للوصول إليها، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، والقنابل الطويلة المدى والعالية الدقة، وقواعد القيادة وأنظمة التحكم، والجيل الجديد من حاملات الطائرات الحربية، والغواصات والحارسات، والطائرات اليوروفايتر الحربية المتعدّدة الأدوار، وتطوير جيل جديد لقاذفات التورنيدو^[2].

[1] - ورقة صحيفة الدفاع الاستراتيجي، "Future military capabilities" (القدرات العسكرية المستقبلية)، الفقرة 26؛ ورقة صحيفة الدفاع الاستراتيجي، الفقرة 24؛ مجلس العموم، هانسارد، 25 كانون الثاني 1999، العامود 13.

[2] - ورقة صحيفة الدفاع الاستراتيجي، الفقرة 208.

كل هذه الأحداث جرت حتى قبل أحداث أيلول، إذ مع حلول ذاك التاريخ كان التدخل العسكري الذي قاده إدارة بليز قد بلغ أيما مبلغ. وبعد أحداث أيلول، أشار أحد وزراء الخارجية إلى «مبدأ فاعل يقوم على التحذير المسبق وعند الحاجة على التدخل المسبق اللازم». حيث إن وزير الخارجية جاك سترو كان قد أعلن أنه «لا بد من أن يتركز هدفنا على تطوير استراتيجية واضحة من أجل التمكن من الحد من التهديدات التي تحق بالنظام العالمي وإلى التعامل مع العواقب المترتبة ضمن إطار تطوير إطار عمل القانون الدولي». بمعنى آخر يمكن القول أن المراد بذلك هو أن بريطانيا سوف لن تتأخر في الاضطلاع بأي تدخل عسكري من شأنه أن يحافظ على الهيمنة الغربية («النظام العالمي») في حين أنها ستكون في معرض تحدي القانون الدولي في محاولة منها لتغييره في سبيل تسهيل مهمة هذه التدخلات، كما سبق لنا أن أشرنا في الفصل الأول^[1].

ومن جانبها فإن لجنة الدفاع تشير إلى أنه «لا بد من أن... تكون لدينا تمام الحرية في أن نرسل القوات العسكرية بأعداد كبيرة إلى دولة أجنبية وعلى أهبة السرعة»، إلى جانب دعوتها إلى القيام بـ «العمليات العسكرية الاحترازية». وبالتوافق مع رؤية الولايات المتحدة، نجد بأنه وعلى ما يبدو فإن القوات البريطانية تركّز في تدخلها العسكري على غالبية المناطق في أرجاء العالم، إذ إن لجنة الدفاع تشير إلى أن:

المضاعفات المترتبة على الحرب المفتوحة على الإرهاب التي من الممكن إعلانها - ولا سيما تلك التي من المفترض بها معالجة مشاكل الدول في طور الانهيار والتي سقطت والتي تفسح المجال السياسي أمام تفشي الإرهاب والشبكات الإجرامية - تشير إلى أن العمليات في آسيا الوسطى وشرق أفريقيا، وربما في شبه الجزيرة الهندية وغيرها من الأصقاع، سوف تصبح إلزامية لا مفر منها باعتبارها جزءاً

[1]- لجنة الدفاع، التقرير الثامن، جلسة 1997 - 98، 3 أيلول 1998، www.publications.parliament.uk/pa/cm199798K، الفقرة 129؛ دانيس ماكشايين، خطاب أمام المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، 25 نيسان 2002، www.fco.gov.uk؛ جاك سترو، «Failed and failing states» (دول سقطت وأخرى في طور السقوط)، 6 أيلول 2002، www.fco.gov.uk.

من الاستراتيجية السياسية والعسكرية المتكاملة التي تقف في وجه الإرهاب، إلى جانب كونها الأرض التي تتغذى عليها هذه العمليات^[1].

ثم يطل علينا روبرت كوبر حاملًا في جعبته تأطيرًا فكريًا لهذه المرحلة الجديدة من نظرية التدخل الدولي، وهو الدبلوماسي البريطاني الرفيع الذي كان طوني بلير قد اختاره لمنصب مبعوثه الخاص إلى أفغانستان. علمًا بأن كوبر يدافع عن قيام «شكل جديد من أشكال الإمبريالية التي تحظى بقبول عالم حقوق الإنسان والقيم المدنية» التي بدورها «تصبو إلى إحلال النظام والتنظيم»، علمًا بأن هذه الإمبريالية الجديدة لا بد لها من أن تستهدف قبل كل شيء «الدول التي سبق لها أن سقطت»، وهي الدول التي ما عاد للحكومات فيها أي احتكار لحق اللجوء إلى القوة، أو الدول التي باتت فيها هذه الاحتمالية عالية جدًا، وخير مثال على هذه النظرية هي الشيشان وغيرها من مناطق دول الاتحاد السوفياتي السابق، إلى جانب كبرى مناطق إنتاج المخدرات في العالم و«الدولة داخل الدولة في بورما» وبعض أجزاء أميركا الجنوبية والقارة الأفريقية بأكملها. ويشير كوبر أن «ما من منطقة في العالم تخلو من الحالات الخطيرة»^[2].

مع العلم أن ما تتطلبه نظرية التدخل الجديدة هذه من أنظمة أسلحة جديدة يعتبر أيضًا بمثابة ازدهار كبير بالنسبة إلى شركات الأسلحة، وهو العامل الآخر الذي يفسر ما تبديه هذه النخب من حماس تجاه هذا المشروع، دون أن ننسى بأن أحداث أيلول نفسها شكلت مصدرًا مهمًا لجني الأرباح؛ إذ إنه بعد أسبوع واحد على وقوع أحداث أيلول علّق ريتشارد أبو لافيا وهو من كبار المحللين العسكريين ضمن مجموعة تيل والمستشار العسكري بالقول أن «هذه الأحداث «تأتي» جميعها بمثابة الأمر الحسن بالنسبة إلى قطاع صناعة الأسلحة». ومن جانبها فإن صحيفة الإيكونوميست أشارت بالقول: «كما العادة، تعتبر الحرب بالأمر الجيد بالنسبة إلى صانعي المعدات الحربية، علمًا بأن حصص مقاولي المعدات الدفاعية قد بدأت تتضاعف منذ تنفيذ

[1]- ورقة صحيفة الدفاع الاستراتيجي، الفقرة 129؛ لجنة الدفاع، التقرير الثاني، جلسة 2001 - 02، 12 كانون الأول 2001، www.publications.parliament.uk/pa/cn1200T02، الفقرة 100.

[2]- روبرت كوبر، «The post-modern state» (دولة ما بعد الحداثة)، في مارك ليونارد (تحرير)، Reordering the world إعادة تنظيم العالم، مركز فورين بوليسي، لندن، 2002، ص. ص. 16 - 18.

الهجوم». وبعد أسابيع قليلة من وقوع أحداث أيلول، ارتفعت الحصص في شركة لوكهيد مارتن، وهي ثاني أكبر شركة أسلحة في الولايات المتحدة، بنسبة تزيد على 30 في المائة، في حين أن الحصص في أنظمة بي أي إي قد ارتفعت بنسبة 7 في المائة، وفي نورثروب غرومان بنسبة 32 في المائة وفي رايشيون بنسبة 40 في المائة.

ولا ننسى أيضاً أن الشركات البريطانية سوف تخطى بنصيبها من الأرباح جراء الازدياد في إنفاقات إدارة بوش المهولة على الأسلحة - وهي ما تعتبر الزيادة الأعلى منذ عشرين عاماً، ما يعني بأن الولايات المتحدة لوحدها سوف تحوز على 40 في المائة من الإنفاقات العسكرية العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة بي أي إي قد بدأت فعلاً بالتداول مع البتاغون أكثر مما تُتداول مع وزارة الدفاع، إذًا، فإن هذه الزيادة في الجهة المقابلة من الأطلسي سوف تقدّم الأرباح التي لا بأس بها لصالح بعض الشركات في هذه الجهة من المحيط.^[1]

وفي هذه الأثناء، فإن لجنة الدفاع التابعة لمجلس العموم إلى جانب غيرها من اللجان لم تتوان في الدعوة إلى الزيادة في الإنفاقات العسكرية البريطانية، وفي شهر تموز من العام 2002 وجدت الحكومة نفسها مجبرةً على الانصياع، حيث إن غوردن براون أعلن عن زيادة بقيمة 1 مليار جنيه استرليني في العام على الميزانية العسكرية، وهو ما يعتبر الزيادة الأعلى منذ انتهاء الحرب الباردة، وذلك من أجل الوقوف في صف «التحدي الأخلاقي المُلح» الذي يتصدى للإرهاب العالمي.^[2]

فضلاً على ذلك، فإن هذه النظرية التدخلية الجديدة تتضمن أيضاً إيلاء دور ما للسلح النووي، حيث إن الولايات المتحدة قد انخرطت في بناء ترسانة من الأسلحة النووية الصغيرة (صواريخ نوك صغيرة) من أجل استخدامها في ساحات القتال. مع العلم أن أحد تقارير البتاغون السرية والتي جرى تسريبها للإعلام يشير إلى أن بعض المخططات التي تهدف إلى التلويح بإعلان الحرب النووية ضد سبع بلدان

[1] - "Profits of doom" (فوائد الهلاك)، سي أي أي تي نيوزلاتير، كانون الأول 2001، www.caat.org.uk.

[2] - ريتشارد نورتن تايلور، "Armed forces hail biggest cash boost since cold war" (القوات المسلحة ترحب بأعلى زيادة مادية منذ الحرب الباردة)، الغارديان، 17 تموز 2002.

- وهي الصين وروسيا والعراق وكوريا الشمالية وإيران وليبيا وسوريا - من دون أن ننسى الصراع العربي الإسرائيلي. أضف أن الولايات المتحدة كانت قد انقلبت على إحدى السياسات الماضية والتي كانت تقضي بعدم اللجوء إلى الأسلحة النووية في وجه الدول التي لا تمتلك هذا النوع من الأسلحة فالآن لم تعد أية دولة مستثناة من القاعدة^[1].

ومن جانبها فإن بريطانيا قد حذت حذو الولايات المتحدة من خلال انقلابها على السياسة السابقة التي كان قد اعتمدها كل من حزب العمال القديم وحزب المحافظين. والآن، فقد أشار وزير الخارجية جيف هون إلى أنه يتوجب على بريطانيا أن تكون على أهبة الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية حتى ولو كان ذلك ضد بعض الدول التي لا تمتلك السلاح النووي، أو حال تعرضت القوات البريطانية للهجوم بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. حتى إنه من المحتمل أن تتعرض بعض الدول إلى الإبادة بواسطة الأسلحة النووية؛ حيث إن بريطانيا لم تتوان عن تهديد العراق في العام 1991 ومن ثم في العام 1998، قائلةً بأنها من الممكن أن تستخدم الأسلحة النووية في معرض ردها على العراق إذا ما عمد هذا البلد إلى استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. فضلاً عن أن بريطانيا لا تزال ترفض تبني معاهدة «عدم المبادرة باستخدام السلاح» بشأن الأسلحة النووية، حيث إن حزب العمال تخلى بهدوءٍ عن هذا الالتزام الذي كان قد قدّمه على إثر الانتخابات العامة التي جرت في العام 1997^[2].

وعلى ما يبدو فإن حكومة طوني بلير ترى في السلاح النووي على أنه سلاحٌ فاعلٌ للاقتتال الحربي وليس مجرد أداة ردعٍ وفق ما تقول الروايات، إذ إن صاروخ ترايدانت له دورٌ «استراتيجيٌّ باطنيٌّ»، أي بأن النية من ورائه هو الاستخدام في ساحات القتال إلى جانب ردع التبادلات النووية بالكامل. ومن جانبه، فإن مالكوم ريفكايند وزير

[1] - "Outrages as Pentagon nuclear hitlist revealed" (الغضب العارم على إثر الكشف عن لائحة الإستهدافات النووية التي أقرها البنتاغون)، أوبسيرفر، 10 آذار 2002.

[2] جون كامبمر، "Britain warns Saddam against retaliation" (بريطانيا تحذر صدام من التار)، فاينانشل تايمز، 18 شباط 1998.

الخارجية في ظل ولاية مارغريت تاتشير أكد أن فكرة وجود تخوفٍ من اعتداءٍ نوويٍّ شاملٍ قد لا تكون «ذات مصداقية»، فقد كان من المهم «القيام بهجومٍ نوويٍّ محدودٍ جداً» من أجل توصيل «رسالة واضحة لا غبار عليها حول نيتنا في الدفاع عن مصالحنا الحيوية حتى الرمح الأخير». أما خطاب حكومة بلير فلا يختلف عن هذا الموقف إذ تقول هذه الأخيرة بأن «مدى مصداقية الردع... إنما يعتمد على إبقاء باب خيار الهجمة النووية المحدودة مفتوحاً أمامنا». وفي العام 2002 أعلن جيف هون بالقول: «إنني على أتم الثقة، وفي ظل الظروف المناسبة، بأننا سوف نكون على استعداد لاستخدام السلاح النووي الذي بحوزتنا»، حتى إنه عاد وكرّر في ثلاث مناسبات علنية في مطلع العام 2002 حول نية بريطانيا استخدام السلاح النووي^[1].

حتى أن الحكومة أعلنت في صحيفة الدفاع الاستراتيجي أن الهدف من وراء السلاح النووي إنما يظل ردع «أي خطر يحدق بمصالحنا الحيوية»، وهذه «المصالح الحيوية» بالطبع لا يُراد بها مجرد خلاص بريطانيا ونجاتها إنما أيضاً تبادلاتها التجارية الدولية والاعتماد على «الدول الأجنبية من أجل تأمين المؤن من المواد الخام، بما في ذلك النفط»^[2].

مع العلم أن حكومة حزب العمال تُبقي على غواصةٍ نوويةٍ موكّلةٍ مهمة الحراسة، حاملةً على متنها 48 رأساً نووياً، وهو ما يُصطلح عليه اسم «الضرورة الدنيا» من أجل تأمين «الحماية» لبريطانيا، وهي الحجة التي من الممكن لأي شخص أن يستخدمها - وربما صدام حسين - من أجل امتلاك الأسلحة النووية متذرعاً، بسبب آخر فعلياً، بأرجحية تعرضه للهجوم (من قبلنا طبعاً).

أما الحكومة فلا نيةً لديها البتة في أن تتخلص من الأسلحة النووية على الرغم من أنه من المطلوب من الدول النووية أن تسعى إلى التخلص من السلاح النووي

[1]- ورقة صحيفة الدفاع الاستراتيجي، الفقرة 63؛ ريتشارد نورتن تايلور، "Bush's nuke bandwagon" (الإنضمام إلى قافلة بوش العسكرية)، الغارديان، 27 آذار 2002؛ موجز حركة مقاومة جذور الحرب "Don't nuke Iraq"، "ARROW" (لا نلقوا صواريخ نيوك على العراق)، 22 تموز 2002، www.j-n-v-.org/arrow.

[2]- ورقة صحيفة الدفاع الاستراتيجي، الفقرتان 61 و 19، تمت إضافة التوكيد.

في ظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أن الحكومة تعتمد سياسة النفاق تجاه هذه المعاهدة، إذ إنها تجهد بما أوتيت في سبيل الوقوف في وجه هذه المعاهدة. في أواخر العام 1998 جرى مناقشة مسودة قرارٍ في إطار الأمم المتحدة يدعو إلى العمل «نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: الحاجة إلى أجندة جديدة». آنذاك أعلنت الحكومة «أننا نعارض المسودة الحالية للقرار... بما أنها لا تتناسب وسياسة الحفاظ على السلاح النووي الرادع بكميات معقولة»، في وقت كانت تعلن فيه بأنها تريد الإبقاء على صواريخ ترايدنت في الخدمة على مدى ثلاثين عامًا وتقول «إننا ننوي... تصميم وإنتاج جيلٍ جديدٍ لصاروخ ترايدنت إذا ما اقتضت الحاجة لهذا». حتى إننا نجدها منهمكةً في تطوير جيلٍ جديدٍ من صواريخ النيوك الصغيرة في إطار مشروعٍ ضخمٍ بتكلفة 2 مليار جنيه استرليني^[1].

كل هذه الأحداث المستجدة تشق طريقها فيما يتم استهداف العراق من قبل الولايات المتحدة وشريكها الصغرى المفترضة في محاولة منهما لتدميره بالكامل وبحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

أضف، أن بريطانيا لم تتردد في إبداء سلوكها المعتاد تجاه القانون الدولي على خلفية صدور الرأي الاستشاري عن محكمة العدل الدولية في العام 1996 والذي أشار إلى أن التهديد باستخدام السلاح النووي هو بصورة عامة أمرٌ يتعارض مع القانون الدولي. ومن جانبه فإن وزير الدفاع في حكومة المحافظين آنذاك نيكولاس سوامس أعلن بالقول «أننا نرى أنه لن تكون أيُّ تداعيات للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل» على السياسة البريطانية.^[2] وهو الرأي الذي تراه أيضًا الحكومة الجديدة في هذه الدولة الخارجة عن القانون.

[1]- مجلس العموم، هنسارد، 12 تشرين الثاني 1998، العامود 281؛ ريتشارد نوتن تايلور، "mini-nukes" £2bn investment "استثمار بقيمة 2 مليار جنيه في صواريخ نيوك الصغيرة"، الغارديان، 18 حزيران 2002؛ جواب وزارة الخارجية أمام لجنة الشؤون الخارجية، تقرير أفاق السياسة الخارجية في الحرب على الإرهاب، Cm 5589 الفقرة y.

[2]- مجلس العموم، هنسارد، 16 تموز 1996، العامود 484.

لجم الأعداء في الداخل

فضلاً عن ذلك فإن «الحرب على الإرهاب» تقدّم الذريعة التي تتمسك بها دول أخرى، ولا سيما الحلفاء من الدول الغربية، من أجل الانقضاض على المعارضة الداخلية. في الفصل العاشر، أسلط الضوء على اعتماد السياسة الخارجية البريطانية بشكل كبير على الدعم الذي تحظى به من جانب النخب التي تروّج للمصالح البريطانية والغربية، ولا سيما المصالح الاقتصادية، مع العلم أن هذه الطبقة من النخب غالباً ما تتسم بالقسوة والقمع في وجه المطالب الداعية إلى المزيد من المشاركة في الحياة السياسية وحقوق الإنسان. أما بريطانيا، وعلى عكس ما يُروّج من أقاويل، فغالباً ما تقف في صف هذه النخب في وجه القوى الديمقراطية، وما الحرب الجديدة إلا حليف جديد تم العثور عليه في هذا المعرض.

ووفق ما تشير إليه هيومن رايتس واتش، فإن «الحملة ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة إنما تلهم الهجمات الانتهازية على الحريات المدنية في مختلف أرجاء العالم»، فدول روسيا وأوزبكستان والصين والهند ومصر «تستغل الحرب على الإرهاب من أجل تبرير الحملات العسكرية التعسفية أو التضييق على المعارضات السياسية المحلية»^[1].

فمن جانبه، رحّب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بـ «الحرب على الإرهاب» من أجل تبرير الوحشية التي تبديها روسيا في الشيشان، في وقتٍ يمكننا القول بأن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تتكلفا حتى عناء إبداء التخوف من الأزمة التي يمر بها الشيشانيون، كما سنرى في الفصل السابع. أما الحكومة الصينية فهي الأخرى قد عمدت إلى استخدام ذريعة «مناهضة الإرهاب» من أجل السعي وراء اتخاذ معايير أكثر وحشية وقساوة من معرض احتواء التوتر السياسي الذي يدور في إقليم سنجان. وفي هذا الوقت نجد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يطلق على ياسر عرفات تسمية «ابن لادن هذه البلاد»^[2].

[1]- هيومن رايتس واتش، "Anti-terror campaign cloaking human rights abuse" (الحملة على الإرهاب تغطي انتهاكات حقوق الإنسان)، 16 كانون الثاني 2002.

[2]- هيومن رايتس واتش، التقرير الدولي لعام 2002، «المقدمة».

مع العلم أنه منذ أحداث أيلول راحت المساعدات العسكرية التي تغدق الولايات المتحدة بها على الأنظمة القمعية تتزايد بصورة ملحوظة، حيث تم منح طاجكستان المكافآت في مقابل تعاونها في الحرب الجديدة، إذ عمدت الولايات المتحدة إلى رفع الحظر عنها، والذي دام ثمانين سنوات. أما أوزبكستان، وهي الدولة ذات النظام الديكتاتوري الوحشي، فقد حصلت على مساعدات عسكرية تبلغ قيمتها 43 مليون دولار، في حين أن الفيليبين سوف تحصل على 100 مليون دولار أميركي. أضف إلى ذلك أن العقوبات التي كانت قد فرضت على كل من باكستان والهند بسبب انخراطهما في إجراء التجارب النووية فقد رُفعت عنهما بينما التعاون العسكري من جانب الولايات المتحدة مع أندونيسيا فهو في اضطراب مستمر. بصورة عامة لا يسعنا القول إلا أن عملية توريد الأسلحة الأميركية باتت أكثر يسراً^[1].

ومن جانبها فإن الدول الغربية ليست أفضل حالاً، إذ إنها تعتمد هي الأخرى إلى استخدام ذريعة «الحرب على الإرهاب» من أجل كبج الحريات المدنية، وضرب القانون الدولي بعرض الحائط، حيث نجد بأن بريطانيا ما فتئت تقود المجتمع الدولي من أجل الترويج لوضع تعريف قانوني للإرهاب والذي من شأنه أن يكفم فم المعارضة السياسية الداخلية. أما منظمة العفو الدولية فتشير إلى أن قانون الإرهاب الذي أصدرته بريطانيا في العام 2000 «قد يتعارض في بعض بنوده مع موجبات بريطانيا أمام قانون حقوق الإنسان الدولي» في ما يختص بالحقوق بالحريات والمحاكمة العادلة وحرية التعاون. حتى إن التآمر للإطاحة بإحدى الحكومات الأجنبية من الجانب البريطاني قد بات مخالفة جزائية أي أنه يُفترض على طوني بلير فوراً أن يلقي القبض على نفسه بالنظر إلى المخططات التي ينويها تجاه صدام.

أما في ما يخص الرغبة في الحد من حق الحصول على اللجوء السياسي فما من دولة تخطت بريطانيا سوى استراليا، حيث إن رئيس الوزراء الأسترالي جون هاورد قد بنى برنامجه الانتخابي في سباق إعادة انتخابه في تشرين الثاني من العام 2001 حول

[1]- هيومن رايتس واتش، "Dangerous dealings: Changes to US military assistance after September 11"، (العلاقات الخطرة: تغيير في المساعدة العسكرية الأميركية على خلفية 11 أيلول)، شباط 2002.

إبعاد اللاجئين السياسيين ممن وصلوا إلى استراليا، في خرق صارخ لقانون اللاجئين الدولي.^[1]

علماً بأن الهيومن رايتس واتش إنما خلقت تحداً أمام الولايات المتحدة وحلفائها في «الحرب على الإرهاب»، إذ إنها أعلنت أنه «يتوجب عليهم أن يحدّدوا ما إذا كانت هذه الحرب تؤمن فرصةً سانحةً من أجل إعادة التوكيد على مبادئ حقوق الإنسان أو سبب جديد لتجاهل هذه المبادئ». وتضيف: «لسوء الحظ فإن الحملة التي يقودها التحالف ليست محمودةً حتى الآن... إذ إن الأعضاء المشاركين فيها قد عمدوا إلى خرق مبادئ حقوق الإنسان على أراضيهم وإلى التغاضي عن الانتهاكات التي ارتكبتها شركاؤهم بحق حقوق الإنسان». وتستطرد الهيومن رايتس واتش:

في مصر والمملكة العربية السعودية وغيرهما الكثير من الدول الأخرى التي يتسبب فيها أسامة بن لادن بموجة من الإمتعاض، فإن الحكومات تفرض القيود على الجداولات التي تسعى إلى معالجة آفات المجتمع، حتى إنها تغلق الساحات العامة أمام العامة أصحاب المطالبة السلمية بالتغيير. وبذلك فهم لا يتركون أمام الناس سوى الخنوع لخير التسليم بالوضع الراهن أو النفي أو العنف... ومن جانبه فإن الغرب لم يعترض على نمطية القمع هذه لأنه على ما يبدو فإنها تعدّ في المستقبل المنظور بالاستقرار ولأن التغيير الديمقراطي يدعو للخوف من جانبهم. علماً أنه في البيئات التي جرى فيها كم أفواه الأوساط السياسية بصورة ممنهجة نجد بأن الحكومات قادرة على أن تقدّم نفسها للعلن على أنها السدّ المنيع الوحيد في وجه التطرف.

على الرغم من أن الرابط ليس وثيقاً بشكلٍ دائمٍ بين الإثنين إلا أن هذه التجارب تفترض أن اللجوء إلى العنف والتحركات غير المتساهلة يتلاشى مع منح الناس فرصة المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاختيار من ضمن مجموعة واسعةٍ من الأحزاب السياسية ووجهات النظر... ولكن إذا ما استمر

[1]- منظمة العفو الدولية، "Fighting"، Creating a shadow criminal justice system in the name of international terrorism (وضع نظام قانوني جزائي هش باسم «مكافحة الإرهاب الدولي»)، 16 تشرين الثاني 2001؛ هيومن رايتس واتش، التقرير الدولي لعام 2002، «المقدمة».

الغرب في قبول القمع باعتباره الوسيلة الأمثل للتصدي للراдикаلية السياسية فإنه سوف يقلل من ثقافة حقوق الإنسان التي يحتاجها على المدى الطويل من أجل القضاء على الإرهاب.^[1]

ولكن يبقى أن الولايات المتحدة وبريطانيا ليستا متساهلتين فحسب بل حتى في الكثير من الحالات تروجان بصورة ناشطة للسياسات القمعية التي تنتهجها النخب المقربة منهما، أما النتائج على المدى الطويل فقد تكون ضخمة.

إنما لا ريب بأن ثمة الكثير من الأسباب التي تدعو من وجهة نظر النخب في الولايات المتحدة وبريطانيا إلى استكمال هذه الاستراتيجية. والمضمون هو أنه في الكثير من أرجاء العالم الإسلامي تبرز المقاومة للهيمنة الأميركية على العالم - سواء على الصعيد الاقتصادي أو العسكري - إذ تشكل الحركات الراديكالية الإسلامية العقبة الأكبر أمام سيطرة الولايات المتحدة بالكامل على الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى الوضع في مصر، فإن «الحرب على الإرهاب» باتت ذريعة جديدة لتقويض مصادر مقاومة نفوذ الولايات المتحدة أكثر فأكثر داخل دول الشرق الأوسط. حتى إنه من الممكن أن يتم النظر إلى هذه الحرب الجديدة على أنها طريقة جديدة للمساعدة في احتواء العالم الإسلامي والسيطرة عليه - لا شك بأنها وجهة نظر ساذجة وخطرة، إذ إنها على الأرجح ستقود إلى المزيد من المعارضة العنيفة.

ويشرح وزير الخارجية دونالد رامسفيلد بالقول أن على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما بوسعها من أجل «تشجيع الأصوات الإسلامية المعتدلة» التي «تطمح إلى التمتع بنعمة الحرية والديمقراطية والمبادرة الحرة». ويستكمل رامسفيلد بالقول أن «واحدة من الأمثلة المحتملة على هذه الآمال الساعية إلى التقدم الديمقراطي والرفاهية في العالم الإسلامي هي تركيا» وهي البلد الذي قتل وشرّد وقمع مئات الآلاف من مواطنيه في العقد المنصرم. حتى أن رامسفيلد يصف «الحرب العظمى» التي تفوق هذه الحرب على الإرهاب

[1]- هيومن رايتس واتش، التقرير الدولي لعام 2002، «المقدمة».

على أنها «معركة المعتقدات» من أجل إثبات أن «الأسواق الحرة والمجتمعات المنفتحة قادرة على تحسين حياة الناس»^[1].

إشارة إلى أن وزراء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا قد حاولوا استخدام ذريعة «الحرب على الإرهاب» للوصول إلى أهداف أخرى، فعلى سبيل المثال، فإن وزير التجارة الخارجية الأميركي روبرت زوليك ووزيرة التجارة البريطانية باتريسيا هيويت قد حاولا الحث بجدول أعمالهما للوصول إلى تجارة أكثر انفتاحاً وحرية في الدول النامية من خلال القول بأنه «لا بدّ لنا من محاربة الإرهاب بالتجارة» - (راجع أيضاً الفصل التاسع) - وهو الأمر الذي يُظهر من دون شك أن الترويج «للحرب على الإرهاب» لا يخلو من الجانب الفكاهي على الأقل. بعد شهرين من وقوع أحداث أيلول وإبان إجتماع منظمة التجارة العالمية على مستوى الوزراء والذي انعقد في قطر، حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعلى رأسه بريطانيا إضافة سياسات جديدة على القواعد التجارية التي تحكم منظمة التجارة العالمية. علماً بأن هذه المحاولة جوبهت بالكثير من المعارضة من جانب كل الدول النامية تقريباً، فجدول الأعمال هذا - القائم على إبرام اتفاقيات عالمية جديدة في مجال الاستثمار والمشتريات الحكومية - إنما يهدف إلى فتح مجالات جديدة في الاقتصادات الوطنية على أن تكون تحت هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات الغربية. ومن جانبها، فإن الولايات المتحدة ترى في الترويج للـ «تجارة الحرة» على أنه جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها «الأمنية» العالمية، إلى جانب «الحرب على الإرهاب»، عدا عن كونه جزءاً من «معركة المعتقدات» التي أشار إليها دونالد رامسفيلد.

مما لا شك فيه هو أن «الحرب على الإرهاب» إنما هي عنصر مهم في الترويج لأهداف السياسة الخارجية الأميركية المعهودة، إذ يظل هدفها هو الوصول عن طريق التدخلات العسكرية أو السياسية إلى «تحرير» الاقتصاد العالمي (راجع الفصل التاسع) من خلال اعتماد السياسات الاقتصادية لضمان استمرار التفوق الأميركي على

[1]- دونالد رامسفيلد، (حشد العاصفة).

النظام العالمي الذي من المفترض أن تحصد نتيجته النخب الأميركية والمؤسسات المتعددة الجنسيات والحلفاء المقربون من الولايات المتحدة.

أما المخاطر الأكبر التي لا بدّ من احتوائها في إطار هذه الاستراتيجية فتتمثل في القوى المستقلة التي تلعب دور العائق أمام الهيمنة الأميركية، وبذلك نعني الجماعات الإسلامية الرديكالية وأعداء الحكومات، في معرض «الحرب على الإرهاب»؛ والدول التي تسعى إلى تحقيق الاستراتيجيات الاقتصادية بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف، في معرض مشروع «التحرر العالمي»؛ إلى جانب حركة «مناهضة العولمة» التي باتت قادرة على تأليب الرأي العام في سبيل الوصول إلى بدائل جديدة للاقتصاد العالمي.

وما لا شك فيه هو أن هذه الاستراتيجية تنضوي على الكثير من المخاطر من وجهة نظري، ف«الحرب على الإرهاب» سبق لها أن تسببت في خلق أعداء جدد، وهو ما ساهم في جعل العالم مكاناً أقلّ أماناً بحيث يقضي على حقنا في العيش في مجتمعات ديمقراطية. ومن الخرافة الاعتقاد بأن من شأن زيادة الإنفاق على النشاطات العسكرية أن يجعلنا نعيش في أمان أكبر؛ لا بل العكس هو الصحيح. وكما سبق لأحد وزراء الدفاع البريطانيين القول فإنه «بسبب الهيمنة الغربية المألوفة سوف تعتمد الدول المعادية إلى استخدام الوسائل غير المألوفة».^[1]

لقد ساهمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في وضع حجر أساس الإرهاب العالمي في المقام الأول، من خلال تمويل جيلٍ من المقاتلين وتدريبهم من أجل الانخراط في أفغانستان. أما الأولويات الحالية التي تشغل السياسة الخارجية الأميركية والبريطانية فهي بلا شك رسم معالمٍ جديدةٍ للوحوش المستقبلية.

مع العلم أن إحدى اللجان النيابية البريطانية سبق لها مؤخراً أن أعلنت أن «مصادر عدم الإستقرار التي تؤثر على مصالحنا الأساسية... هي في الغالب متأتية بصورة

[1]- لجنة الدفاع، التقرير الثاني، محضر الأدلة، الفقرة 88.

واسعة من طريقة استجابتنا نحن وحلفاؤنا وشركاؤنا لبعض الأزمات عوض أن تكون متأتيةً من الأزمات نفسها».^[1] وعليه فإن الخطر الكبير الذي يحدق بنا، نحن العامة، إنما سببه صانعي القرار في بلادنا وليس الخطر الفعلي بذاته.

الوجه الآخر للإرهاب

في الآونة الأخيرة بدأت الكثير من الوسائل الإعلامية تسلط اهتمامها على شبكة تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية ونواياها السيئة، ولكن ثمة فئة وحيدة من الإرهاب لم يتجرأ أحد على الخوض فيها، إذ ثمة على الأقل وسيلة أكثر يسراً لمحاصرة الإرهاب والقضاء عليه وهي تقضي بتغيير السياسة التي تنتهجها داخل بلادنا، وإذا ما كنا بالفعل صادقين وجدّيين فلا بدّ من أن تبدأ «الحرب على الإرهاب» من هذه الخطوة.

إبان الحملة على أفغانستان، أعلن قائد القوات الدفاعية البريطانية الأميرال السير مايكل بويسي بأن عمليات القصف سوف تستمر «إلى أن يعي السكان المحليون بأنفسهم أن هذه العملية سوف تستمر ولن تتوقف إلى أن يسعوا هم إلى تغيير القيادة». كلام بويسي هذا جاء متناسقاً مع كلام طوني بلير الذي صدر في خلال الحرب على كوسوفو، فبعد أسبوعين من استمرار القصف على يوغسلافيا في شهر نيسان من العام 1999 قال طوني بلير «أننا مستمرون في القصف يوماً بعد يوم إلى أن يتم ضمان تحقق أهدافنا»^[2].

لا بدّ من الإشارة إلى أن هذين التعليقين في كلتا الحريين إنما يتناسبان تماماً مع التعريف الذي تقدّمه الحكومة البريطانية حول الإرهاب:

إن الإرهاب هو اللجوء أو التهديد باللجوء إلى الأعمال التي تتسم بالعنف أو التخريب أو التمييز، كما ويكون الهدف من ورائها التأثير على الحكومة أو ترهيب

[1]- لجنة الدفاع، التقرير الثامن، الفقرة 103.

[2]- بلام، (الدولة المارقة)، ص. xiv؛ "Air attacks will be stepped up" (مضاعفة الهجمات الجوية)، الغارديان، 13 نيسان 1999.

العامّة، على أن تكون تسعى إلى تحقيق قضية ما سواءً أكانت سياسيّة أم دينيّة أم عقائديّة^[1].

وإلى جانب الضربات السابقة التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا على كل من أفغانستان والسودان والآن القصف على العراق، فإن الحرب الحالية في أفغانستان تُبرز أن تدخل هاتين القوتين في العالم تحت ذريعة «الحرب على الإرهاب» إنما في المحصلة يتضمن حرباً إرهابيّة يقودها أولئك الذين يدعون الدفاع عن القيم السامية. وما من مفاجأة في هذا الواقع، إذ إن سجل الولايات المتحدة يطول في مجال ممارسة الإرهاب ودعم الدول التي تضطلع فيه.

وتحت هذه الخانة تندرج الهجمات الأميركيّة على نيكاراغوا في سنوات الثمانينيات والتي لاقت آنذاك إدانةً من جانب محكمة العدل الدولية، الأمر نفسه ينطبق على التدريب الذي قدّمته وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة لصالح العصابات المليشياوية الداعمة لها والتي اضطلعت في النشاطات الإرهابية. أما حالياً فإن الولايات المتحدة تستضيف الكوبيين ممن يهاجمون كوبا ومتهكي حقوق الإنسان من أمثال إيمانويل كونستانت، وهو زعيم القوات شبه المسلحة في هايتي والمسؤولة عن الآلاف من عمليات القتل في مطلع أعوام التسعينيات، والذي ترفض الولايات المتحدة قطعاً ترحيله من البلاد. علماً بأن مدرسة التدريب العسكري الأميركيّة الشهيرة في حصن بينينغ في جورجيا والشهيرة باسم مدرسة الأميركيّتين، كانت قد درّبت العديد من الضباط العسكريين الجنوب أمريكيين والذين انتقلوا إلى بلادهم لكي يتحولوا إلى أسوأ مرتكبي عمليات القتل. ونذكر بأننا أشرنا في الفصل السابق إلى عمليات التدريب التي قدمتها الولايات المتحدة للمجاهدين وتمكينهم في مجال العديد من تقنيات الاغتيال.

إشارة إلى أن واحدة من أكبر العمليات الإرهابية التي شهدتها أعوام الثمانينيات تمثلت في تفجير سيارة في شهر آذار من العام 1985 في بيروت، حيث كانت المتفجرة

[1]- لجنة الدفاع، التقرير الثاني، الفقرة 5.

قد وُضعت خارج مسجد وجرى توقيتها لتنفجر بالتزامن مع خروج المصلين، أما المستهدف في هذه العملية فكان الشيخ فضل الله وهو أحد القادة الشيعة المتهمين بالضلوع في العمليات الإرهابية. آنذاك لقي ما يقارب 80 شخصاً مصرعهم، بما في ذلك نساء وأطفال، وجرح حوالي 200 شخص، في حين أن فضل الله نجا. هذا التفجير جاء بتخطيط من وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات السعودية وبمشاركة من جهاز الاستخبارات البريطاني^[1].

والفكرة المقصودة هي أنه من وجهة نظر التيارات السياسية السائدة فإن مجرد اعتبار بريطانيا داعمة للإرهاب هو بمثابة تناقض، ومن السخيف برأيهم الإشارة إلى طوني بلير على أنه يحرّض على جرائم الحرب. وعلى الرغم من ذلك يبقى أن إرهاب الدولة لا يزال حتى الآن أكثر فئات الإرهاب تهديداً في عالم اليوم إذ إنه تسبب بعدد وفيات في الكثير من البلدان تفوق بكثير البلدان التي عملت فيها الجماعات الإرهابية «الخاصة» مثل تنظيم القاعدة، حيث نجد بأن أبشع وجوه هذا الإرهاب هم من الحلفاء الأساسيين لبريطانيا. لا شك، وبالاعتماد على أيّ نظرية منطقية، بأن بريطانيا هي واحدة من كبار داعمي الإرهاب في العالم اليوم، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لا ترد أبداً في الثقافة السياسية السائدة، حيث يتم تأطير «الحرب على الإرهاب» وفقاً لأولويات النخب بغض النظر عن جزء كبير من الحقيقة وإخفائها عن العامة.

علماً بأنني أتطرق إلى الفظاعات التي ترتكبها بعض الدول بمساندة من بريطانيا في العديد من فصول هذا الكتاب، ومن بين هذه الدول نذكر روسيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا، وهي دول استطاعت بأجمعها أن تتخطى الرقابة الدولية في مناسبات كثيرة، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى الحماية البريطانية التي تحظى بها. وهنا لا بدّ من القول بأن روسيا تستحق التوقف عندها - وهي التي تعتبر من كبار حلفاء بريطانيا في ظل حكم بوتين - ليس فقط بالنظر إلى الفظاعات الكبرى التي ارتكبتها في الشيشان بل أيضاً باعتبار وجود أدلة تشير إلى أن قوات الأمن الروسية

[1] - نعوم تشومسكي، "Who are the global terrorist?" (من هم الإرهابيون في العالم؟)، 19 أيار 2002، www.zmag.org.

قد انخرطت في تفجير مبنى يضم شقق سكنية في موسكو، كما سناحظ في الفصل السابع. ثمة عدد لا يحصى من الأمثلة الأخرى التي توثق للدعم الذي كانت بريطانيا في السابق تقدمه لبعض أسوأ أنظمة الحكم في العالم، على سبيل المثال كانت بريطانيا شديدة السعادة باعتبار العراق في ظل حكم صدام حسين وإيران في ظل حكم الشاه من حلفائها في سنوات الثمانينيات في وقت كانت أنظمتها تضطلع في اغتيال المناهضين السياسيين لها في الغرب، بما في ذلك بريطانيا نفسها، من دون أن ننسى الدعم الذي قدمته بريطانيا لبغداد إبان الفضاعات التي ارتكبت بحق الأكراد في الشمال من العراق.

فضلاً عن أن بريطانيا لطالما اعتبرت المستر الكبير على الإرهاب الأميركي في مختلف أرجاء العالم، وكما سنرى في الفصل التالي، لم تتأخر بريطانيا يوماً في دعم العنف الذي مارسه الولايات المتحدة في نيكاراغوا، وعلى عكس ما هو شائع، في فيتنام على نطاق واسع. كما وقّدت بريطانيا الدعم الواسع للضربات التي قادتها الولايات المتحدة على ليبيا في العام 1986 بالسهولة نفسها التي أظهرتها إبان قصفها على السودان وأفغانستان في العام 1998، وهي كلها تُعتبر أعمالاً إرهابية استناداً إلى معظم التعريفات التي تتناول مصطلح الإرهاب.

ليس هذا فحسب، بل ثمة تاريخٌ طويلٌ قد جرى طمسه، بما في ذلك ضلوع الحكومة البريطانية في اغتيال القادة الأجانب، وهو ما يعتبر أمراً بديهياً بالنسبة إلى النخبة الحاكمة. أما واحدة من أشهر عمليات محاولة الاغتيال هي تلك التي تمت بحق الرئيس المصري عبد الناصر في منتصف الخمسينيات، وهو الذي كان على رأس نظام قوميٍّ مستقلٍّ شكّل تهديداً للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط. في واحدة من المحاولات، قام جهاز الاستخبارات البريطاني بدس السم في الشوكولاته المفترض بأن تصل إلى عبد الناصر، ولكن في النهاية لم يستطيعوا إيصالها إليه. حتى إنه تم اقتراح استخدام الغاز السام وفرق القوات الجوية الخاصة وإطلاق حمة سامة من علبه سجائر، ولكن هذه الاقتراحات إما رفضت أو أوقفت.

كما وتبرز أدلة أخرى تشير إلى أن جهاز الاستخبارات البريطاني خطط للكثير من محاولات إغتيال الرئيس الأندونيسي سوكارنو في أعوام الخمسينيات، والرئيس الأوغندي ميلتون أوبوت في العام 1969 والرئيس الألباني إينفير هوكسا في العام 1948، والقائد العسكري القبرصي الكولونيل غريفاس في أواخر أعوام الخمسينيات. وفق ما يرد على لسان كينيث يونغير، وهو أحد وزراء الخارجية في حكومة أتلي وضابط رفيع سابق في جهاز الاستخبارات البريطاني فإن بريطانيا نظرت في الكثير من المناسبات في إمكانية اغتيال مفتي القدس والقائد الهندي القومي شاندرابوس، مع العلم أن هاتين العمليتين لم تبلغا مرحلة التخطيط لأنها اعتبرت أن «ما من طائل وراء تحويل أشخاص من أمثالهما إلى شهداء»^[1].

في العام 1998 كشف المطران ديسموند توتو النقاب عن رسائل كان قد تلقاها مؤخراً من لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا تظهر تورط كل من بريطانيا والولايات المتحدة وبعض العملاء في المخابرات الجنوب أفريقية في مقتل الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد في العام 1961، مع العلم أن هامرشولد كان قد لقي مصرعه على إثر انفجار طائرته قبل أن تهبط في روديسيا في رحلة كان ينوي من ورائها العمل على إحلال اتفاق سلام بين الكونغو وإقليم كاتانغا المنشق. أما مضمون هذه الرسائل فيكشف عن لقاءات تمت بين كل من جهاز الاستخبارات الحربية البريطاني ووكالة الاستخبارات المركزية وإحدى الشركات الحربية الرائدة في جنوب أفريقيا وذلك من أجل التخطيط لزرع عبوة تي أن تي في فتحة العجلات في الطائرة^[2].

ومن جانبه فإن العميل السابق في جهاز الاستخبارات السرية البريطاني الضابط ريتشارد توملينسون فقد كشف أن هذا الجهاز الذي كان ينتمي إليه خطط أيضاً لمحاولة اغتيال الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوزيفيك. علماً أنه في العام 1992 تمخضت الفكرة في أروقة جهاز الاستخبارات السرية البريطاني لذا فقد تم وضع

[1]- جوناثان بلوك وباتريك فيتسجيرالد، British intelligence and covert action المخابرات البريطانية والعمليات السرية، جانكشون، لندن، 1983، ص. 60؛ دوريل، (أم أي 6)، ص. ص. 365، 555، 612.

[2]- "Britain denies conspiracy to kill UN chief" (بريطانيا تنفي التآمر لقتل أمين عام الأمم المتحدة)، الغارديان، 20 آب 1998.

ثلاثة خيارات في ملف بعنوان «الحاجة إلى اغتيال الرئيس الصربي ميلوزيفيك»، وهذه الخيارات هي التالية: تدريب مجموعة صربية شبه عسكرية تقوم بتنفيذ عملية الاغتيال، أو إرسال فريق من القوات الجوية الخاصة من أجل قتل الرئيس بواسطة قنبلة أو كمين قناص، أو قتله في حادث مروري يتم تدبيره في أثناء زيارته إلى جنيف، على أن يتم ذلك من خلال تشتيت سائق ميلوزيفيك بواسطة الأضواء الوامضة القوية في أثناء مرور الموكب في أحد الأنفاق في جنيف. على ما يبدو فإن العملية لم تبلغ مرحلة التنفيذ. وكما نشير في الفصل السادس استخدمت طائرات حلف شمال الأطلسي خصيصاً من أجل استهداف ميلوزيفيك في أثناء حرب كوسوفو^[1].

مع العلم أن بريطانيا كانت قد أسست «عصابات تصدي» إرهابية مستعارة في فلسطين في أعوام الأربعينيات وعدن في أعوام الستينيات، والتي كانت تضم إرهابيين سابقين ورجال قبائل أوفياء لهم (في حال عدن) تحت قيادة ضباط بريطانيين متخفين كسكان محليين. ولقد تم إطلاق هؤلاء في مجموعات من شخصين أو ثلاثة من أجل استهداف الأشخاص المتهمين بالضلوع بأعمال إرهابية ضد بريطانيا وبعض الأهداف المحلية. أما في فلسطين فقد أطلق العنان لتلك الفرق من أجل قتل اليهود الإرهابيين الذين كانوا يسعون إلى وضع حد للحكم البريطاني بحيث يشير ستيفن دوريل إلى «تمكن أعضاء تلك الفرق من تبني أساليب شبيهة بتلك التي كان يتبناها الإرهابيون اليهود، ولكن سرعان ما تحولت هذه الأساليب إلى حرج سياسي». وفي منتصف أعوام الستينيات أشار أحد الضباط في جهاز الاستخبارات السرية إلى أن هذا الجهاز كان يساعد في تدريب بعض قوات الأمن المحلية في الشرق الأوسط من أجل تقفي التهديدات التي تحدث بأنظمتهم وتعمل عند الحاجة على «إبطالها» عبر «وكلانهم». أضف إلى أن «فرق القتل» كانت معتمدة أيضاً في الحرب الاستعمارية في مالايا^[2].

فضلاً عن أن بعض الضباط السابقين في القوات الجوية الخاصة البريطانية قد

[1]- دوريل، (أم أي 6)، ص. ص. 610، 613، 14، 639، 792.

[2]- طوني جيراجتي، Who dares wins: The story of the SAS، 1980 (من يجرؤ على الفوز: قصة القوات الجوية الخاصة، 1950 - 1980)، فونتانا، لندن، 1980، ص. ص. 100 - 2؛ دوريل المؤامرة الصامتة، ص. 78؛ دوريل، (أم أي 6)، ص. 696.

اضطلعوا أنفسهم في الأعمال الإرهابية، إذ إن المحاربين لطالما كانوا يحافظون على العلاقات الوطيدة مع الحكومة ويروجون بصورة غير رسمية للسياسة البريطانية، وخير مثال على هذا هو انخراط ضباط سابقين في القوات الجوية الخاصة في أفغانستان بتدريب المجاهدين بمعرفة تامة من مكتب وزارة الخارجية. وكما أشار أحد الضباط السابقين في هذا الجهاز، يُعتبر هذا الأخير «الوكالة الوحيدة التي يتمحور عملها حول السعي إلى القضاء على الناس»، فقد شهدت أعوام الخمسينيات والستينيات تجنيد العديد من الضباط السابقين في القوات الجوية الخاصة من قبل النظام العنصري في رودسيا وبالتحديد وكالة الاستخبارات المركزية في هذا البلد، ومن ضمن هؤلاء من تولى حملة تفجيرات واغتيالات في زمبابوي ضد رموز وطنية رودسية في أعوام السبعينيات، بما في ذلك محاولة إغتيال روبيرت موغابي.^[1]

دور لندن في العمليات

على ضوء ما تم الكشف عنه مؤخراً بشأن ليبيا وإيرلندا الشمالية لا يسعنا القول إلى أن ما تقوم به الوسائل الإعلامية من طمس لتاريخ الدور البريطاني الماضي والحاضر في دعم الإرهاب لهو بالأمر الجلل.

بادئ الأمر ادعى الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية دايفيد شايلير في العام 1998 أن بريطانيا كانت قد قدمت المساندة في محاولة اغتيال العقيد معمر القذافي، ومن ثم وفي شهر شباط من العام 2000 جرى تسريب إحدى البرقيات السرية التابعة لجهاز الاستخبارات السرية ونشرها على شبكات الإنترنت؛ يعود تاريخ هذه البرقية إلى شهر كانون الأول من العام 1995، وهي تكشف النقاب عن اطلاع هذا الجهاز على محاولة كان يتم التخطيط لها من أجل التخلص من القذافي في انقلاب على الحكم من المفترض أن يتم في شهر شباط من العام 1996. وتشير البرقية إلى أن «من المفترض أن يقوم المتآمرون في هذا الانقلاب بإطلاق هجوم

[1]- ورد في دوريل المؤامرة الصامتة، ص. 104؛ جون نيو سنغر، Dangerous men: The SAS and popular culture (رجال خطيرون: القوات الجوية الخاصة والثقافة العامة)، بلوتو، لندن، 1997، ص. ص. 61 - 2.

مباشر على القذافي ومن ثم يعمدوا إما إلى إلقاء القبض عليه أو إلى قتله». وفي حين أن المتآمرين في الانقلاب كانوا قد حصلوا على 250 مسدس بريطاني «جري تدريب ضابط وحيد إلى جانب 20 رجل خصيصاً من أجل تنفيذ هذه المهمة»، «علماً بأن هؤلاء المخططون كانوا يرسمون لفرض السيطرة على ليبيا مع نهاية شهر آذار من العام 1996»، ومن ثم يعمدون إلى تشكيل حكومة انتقالية «على أن يسعوا إلى مد جسور التعاون مع الغرب».

أضف إلى أن البرقية كانت قد أقرت بارتباط المتآمرين في الانقلاب «ببعض الاتصالات المحدودة مع بعض الأصوليين الذين كان أحد الضباط العسكريين قد وصفهم على أنهم خليطٌ من الجنود الليبيين الذين أدوا الخدمة العسكرية في أفغانستان والطلاب الليبيين». أما على رأس هذه الجماعة الانقلابية فقد كان عبد المهيمن «وهو جنديٌّ سابقٌ في صفوف المقاومة الأفغانية التي من الممكن أن تكون قد تلقت التدريبات العسكرية على يد جهاز الاستخبارات السرية البريطانية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية»، وفق ما يشير دوريل. ومؤخراً جرى إصدار كتابٍ جديدٍ لكاتبين فرنسيين تحت عنوان ((Bin Laden: The Forbidden Truth ابن لادن: الحقيقة المحرمة، حيث يدعي الكتاب بأن جهاز الاستخبارات السرية كان على اتصال بـ «بعض الحلفاء المقربين من أسامة بن لادن» في هذه المؤامرة^[1].

مع العلم أن هذه المؤامرة الانقلابية قد بلغت مرحلة التنفيذ إلا أنها فشلت في القضاء على القذافي بل إنها في المقابل أدت إلى مقتل ستة عابرين أبرياء، في حين أن شاييلور يؤكد أن المتآمرين قد حصلوا على التمويل من جهاز الاستخبارات السرية، إذ يقول:

لا بدّ لنا من أن نعرف كيف أن ما يقارب 100 ألف جنيه استرليني المجتزأة من أموال دافعي الضرائب قد تم استخدامها لتمويل هذه الجماعات الإسلامية المتطرفة التي لها علاقات تربطها بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة... وفي حين

[1]- دوريل، (أم أي 6)، ص. 793؛ ريتشارد نورتن تايلور، "Gagging orders issued in MI6 trial" (إسكات الأوامر الصادرة بمحاكمة جهاز الاستخبارات السرية)، الغارديان، 7 تشرين الأول 2002.

كان جهاز الاستخبارات السرية يدفع الأموال لهذه الجماعة في أواخر العام 1995 وبدايات العام 1996 كان المحققون الأميركيون قد تأكدوا من أن ابن لادن متورطٌ في الهجوم الذي تم في العام 1993 على مركز التجارة العالمي. وبالنظر إلى التوقيت والاتصالات المقربة بين المتطرفين الإسلاميين في ليبيا ومصر فمن الممكن أن يكون جرى استخدام هذه الأموال من أجل تمويل عمليات القتل التي تمت بحق المواطنين البريطانيين في الأقصر في مصر في العام 1996^[1].

وبطبيعة الحال فإن المؤسسة الرسمية البريطانية لم تتأخر في نكران أيّ انخراطٍ لها في عملية الانقلاب والاعتقال هذه، إذ أعلن روبين كوك بالقول أن الرواية لا تعدو كونها «محض خيال»، ولكن في المقلب الآخر يبدو أن شرطة لندن صدقت الرواية، إذ إنها بدأت تحقيقاتها في القضية، إذ من المرجح أن تكون قد عثرت على أدلةٍ أوليّةٍ كافيةٍ للقيام بالتحقيق. في هذه الأثناء فإن شايلر ظل عرضةً للملاحقة من جانب السلطات بحيث تم اعتقاله في حين أن الحكومة أصدرت أوامرها للصحف المحلية بتسليم أيّ موادٍ في حوزتها لها علاقة به.

وبالنظر إلى جدية المسألة وإلى أنه من المفترض أننا في خضم «حرب على الإرهاب» نجد بأن التغطية الإعلامية التي حظيت بها القضية كانت خجولةً جداً. علماً بأن البي بي سي عرضت برنامج تحت عنوان بانوراما تتحدث فيه عن المؤامرة ضد القذافي إلى جانب نشر العديد من المقالات الصحفية في إحدى الفترات من العام 2000 ومن ثم في العام 2002 في أجواء محاكمة شايلر. بمعزل عن هذا، قلما جرى الحديث عن هذه الرواية في العلن ولم يتم ذكرها البتة في المقالات العديدة التي تناولت «الحرب على الإرهاب». ومن جانبي فقد بحثت في قاعدة بيانات البرلمان لأرى ما إذا كان ممثلونا ممن انتخبناهم قد أبدوا أي اهتمام في إمكانية اضطلاع الحكومة بالإرهاب، ولم أعثر بالمحصلة إلا على أربعة موارد جرى فيها الحديث عن المؤامرة لقتل القذافي - وجميعها في شهر شباط من العام 2000، أي عندما جرى تسريب برقية جهاز الاستخبارات السرية، ولا شيء آخر منذ ذلك الحين.

[1]- <http://cryptome.org/shayler-gaddafi.htm>.

لربما بإمكان رجال البرلمان مراجعة الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية بين برادشو أمام مجلس العموم في شهر آذار من العام 2002، آنذاك أعلن الوزير أن «ما من فارق أخلاقي بين المهاجم الذي ينقض على المدنيين أو رجال البرلمان ورجال الدولة ممن يقدمون بكامل إرادتهم المصادر التي تسهّل تنفيذ مثل هذه الهجمات».[1] لا شك بأن ما من غبار على هذا الكلام، ولكن ما علاقة بريطانيا به؟

إشارة إلى أن ما من أحد سواً في المجال الصحافي أو البرلماني سمح ولو لبرهة للانخراط البريطاني في عمليات الاغتيال التي اجتاحت إيرلندا الشمالية بأن تزعزع الصورة المنمقة التي تظهر بريطانيا على أنها تكرّس مواردها لمحاربة الإرهاب، على الرغم من وجود تاريخ طويل من التواطؤ البريطاني مع العديد من الجماعات شبه العسكرية الشمال إيرلندية المقربة منها والمنخرطة في «الاغتيالات المستهدفة» لأفراد يُشتبه بانخراطهم في الجيش الجمهوري الإيرلندي. مع العلم أن وزير خارجية إيرلندا الشمالية أعلن بالقول في العام 1981 ما يتوجب علينا القيام به هو استخدام جميع الطرق التي يعتمد الإرهابيون عليها في سبيل القضاء على [الجيش الجمهوري الإيرلندي].[2]

أما في شهر آيار من العام 2001 فقد صدر حكم عن محكمة العدل الأوروبية يقضي بأن بريطانيا قد ارتكبت انتهاكاً لـ «الحق في الحياة» عندما جرى قتل أحد عشر شخصاً على يد قوات الأمن وشخص واحد على يد جماعة برلمانية بين العامين 1982 و 1992. وفي الأشهر التي أعقبت أحداث أيلول برزت إلى السطح العديد من الأدلة التي تؤكد على ضلوع قوات الأمن في مقتل محام بيلفاس، بات فينوكاين، بحيث تدور الشكوك حول وحدة الأبحاث التابعة لقوات الجيش البريطاني وهو مركز المؤامرات السريّة مع بعض الجماعات شبه العسكرية، بشأن ضلوعه في أكثر من خمس عشرة عملية قتل، وهو الأمر الذي يعتبر بمثابة لبوس حديث ارتدته فرق الموت البريطانية التي كانت تنشط في إيرلندا الشمالية في إبان حرب الاستقلال الإيرلندية. آنذاك، جرى استخدام رجال الشرطة والجنود ممن كانوا يتخفون في

[1]- بين برادشو، بيان أمام مجلس العموم، 4 آذار 2002، www.fco.gov.uk.

[2]- دوريل المؤامرة الصامتة، ص. 89.

الملابس المدنية من أجل اغتيال بعض الأعضاء المنتمين إلى حزب شين فين أو المتعاطفين معه.^[1]

وإذا ما افترضنا بأن بريطانيا باتت جديةً الآن حول محاربة الإرهاب، لربما كانت إذاً قد أُلقت القبض على هنري كيسنجر إبان زيارته لبريطانيا في شهر نيسان من العام 2002، حيث إن القضية في كل من فرنسا وإسبانيا كانوا يطالبون الحكومة البريطانية بالسماح لهم باستجواب كيسنجر بشأن الدور الذي اضطلع فيه في الجرائم ضد الإنسانية في تشيلي في ظل حكم بينوتشي، ولكن ما كان من الحكومة إلا أن رفضت هذه المطالب. ومن جانبها، فإن منظمة العفو الدولية تشير إلى أن «الأمر وإلى جانب كونه يشكل خرقاً لموجبات بريطانيا في ظل المعاهدة الأوروبية [المتعلقة بحقوق الإنسان] فإن هذا الرفض الذي صدر عن الحكومة بشأن رفض التعاون مع السلطات الفرنسية والإسبانية، هو غير متناسق أيضاً مع موجبات بريطانيا في ظل المبادئ القانونية العامة» التي تقرّها الأمم المتحدة.^[2]

من الممكن في هذا المجال النظر إلى قضية كيسنجر باعتبارها مثالاً صغيراً على الالتزام القوي الذي تبديه الحكومة تجاه محاولة تجنب محاربة الإرهاب الذي يضطلع به حلفاؤنا، كما وتسلب الضوء على العلاقات الخاصة التي تربط ما بين لندن وواشنطن التي سوف تكون موضع بحثنا في الفصل التالي.

[1]- منظمة العفو الدولية، بيان صحفي، 4 آيار 2001؛ جون نيوسنغر، في لويستير، الرقم 37، صيف 1999، ص. 30؛ نبال ستاينج، "Britain's tame death squads" (فرق الموق البريطانية المروضة)، الغارديان، 26 حزيران 2002.

[2]- منظمة العفو الدولية، بيان صحفي، 23 نيسان 2002، <http://web.amnesty.org>.

الفصل الرابع
الأخ الكبير،
الحليف
المفضل

لا بدّ للعالم من أن يكون ممتناً إذ إن الدولة الأقوى على مرّ التاريخ والتي تضع
يدها على مقدراته العسكرية والاقتصادية تفعل ذلك بنيةً غايةً في الحُسن

الفائنانشل تايمز، 30 كانون الأول 2000

تمتاز النخب البريطانية بالعلاقات الوطيدة والخاصة التي تحيكها في أغلب
الأحيان مع الأنظمة الوحشية مثل المملكة العربية السعودية وتركيا وأندونيسيا، وفي
ظل حكم طوني بلير استطاعت لندن أيضاً أن تزرع بذور علاقاتٍ خاصةٍ بدأت تربطها
بروسيا. أما العامل المشترك بين جميع هذه العلاقات هو الدعم الذي تقدمه بريطانيا
لتلك النخب القمعية التي تحكم في هذه البلاد، إلى جانب المساندة في القضاء على
المعارضات الداخلية، من خلال تسهيل عمليات توريد الأسلحة والعلاقات التجارية
والدعم الدبلوماسي وغض الطرف بعيداً عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن في ما
يخص الولايات المتحدة فإن العلاقات الوطيدة التي تربط بريطانيا بهذا البلد تبقى
ذات طابعٍ يختلف في العمق والمبادئ التي تحدّد أشكاله.

على أن أهم ما يميّز جوهر هذه العلاقات الخاصة هو الدعم الذي توفّره بريطانيا
للاعتداءات الأميركية، وهو الذي يرجع تاريخه إلى نهايات الحرب العالمية الثانية
عندما أدرك صانعو القرار في بريطانيا ماهية دورهم الذي يقضي بأنهم «شريكٌ
صغيرٌ» يدور في فلك القوة المهيمنة تحت الرعاية الأميركية^[1]. مع العلم أن النخب
السياسية في بريطانيا عمدت إلى تبني دور «الحليف الصغير» باعتباره طريقةً يمكنها
من خلالها المحافظة على شيءٍ من صفة «القوة العظمى» وتنظيم الاقتصاد العالمي
وفقاً للمصالح الغربية، حيث إن المرحلة الأحدث في ظل حكم طوني بلير تُظهر أن
جوهر هذه العلاقة لا يقتصر فقط على كونه لا يزال قائماً وعلى خير ما يرام بل حتى
إنه بلغ مراحل متطورةً ما كان بالإمكان تصورها من قبل.

[1]- أ. بلفور، إلى إ. بيفين، 9 آب 1945، Documents on British foreign-policy، مستندات حول السياسة
الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، المجلد الثالث، أيتش أم أس أو، لندن، ص. 17.

إن محور واشنطن - لندن لا يعتبر فقط محورًا خاصًا يربط ما بين هاتين النخبتين، بل لطالما شكّل على مدى أكثر من خمسة عقود دعامةً للـ «نظام» العالمي، إذ إن هاتين القوتين الأوربيين بدأنا منذ العام 1945 تتواطأن من أجل تشكيل معالم الاقتصاد العالمي والكثير من الشؤون الدولية لكي تصب في مصلحتهما. علمًا بأن الولايات المتحدة اتخذت قراراً أن تقود هي هذه الاستراتيجية، وهو الأمر الذي كان يعني في الفترة الأولى التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية أن تعتمد إلى استبدال قوة بريطانيا وتحل محلها قوتها هي ولا سيما في الشرق الأوسط حيث اتسمت العلاقة بالتنافسية أحيانًا وبالتعاونية أحيانًا أخرى.

وفي الكثير من الأحيان يخطئ البعض في التقليل من أهمية الدور الذي تضطلع فيه بريطانيا في سبيل تشكيل النظام العالمي وفقًا لسلطة الولايات المتحدة وبصورة خاصة السلطة الإمبريالية. ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن بريطانيا هي من اختارت لعب الدور الثانوي في دعم العائلات النخبوية في دول الخليج وهو الأمر الذي يساهم في المحافظة على النظام التقليدي الذي يسيّر الشرق الأوسط والنظام النفطي العالمي. كما أن بريطانيا هي التي تصدع بالصوت عاليًا للترويج للـ «تحرير» الاقتصادي وتعميق هذه المبادئ في الاقتصاد العالمي في سبيل أن يصب في المحصلة في مصلحة الشركات الغربية (في الواقع الأميركية والبريطانية قبل كل شيء)، هي بريطانيا نفسها أيضًا التي غالبًا ما تختار لعب الدور الثانوي أمام الولايات المتحدة من أجل تشكيل أطر عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. على أنه لا يجب علينا أن نبالغ في تقدير النفوذ البريطاني في العالم، إذ إن هذا الدور راح في التراجع على مدى العقود المنصرمة، ومع ذلك فمن خلال هذه الأساليب المفصلية التي تعتمد إليها بريطانيا تبقى سياستها الخارجية ذات أهمية كبرى في تشكيل النظام العالمي ولا سيما في معرض تحالفها مع الولايات المتحدة.

يقدم لنا هذا الفصل لمحةً سريعةً عن بعض مفاصل هذه العلاقة الخاصة، علمًا بأن غيرها من السمات لا بدّ لنا من أن نأتي على ذكرها في باقي فصول الكتاب

ولا سيما في الفصول التي تعالج الشؤون العراقية والأفغانية والحرب على الإرهاب والشرق الأوسط.

الدعم البريطاني لاعتداءات الولايات المتحدة - تاريخ طويل

في ظل حكم طوني بليز نلاحظ بأن التاريخ يعيد نفسه، وذلك بسبب السجل الطويل الذي تسطره بريطانيا من دعم اعتداءات الولايات المتحدة وأعمالها في السر بدءًا بالإطاحة بالحكومة في غواتيمالا في العام 1954 وصولاً إلى القصف على ليبيا في العام 1986، وهو الأمر الذي سبق لي أن عرضته في كتاب سابق تحت عنوان *The Ambiguities of Power* (إلتباسات السلطة، كما أنني تطرقت إلى العديد غيرها من العمليات السرية التي انخرطت فيها بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة في أجزاء أخرى من الكتاب الإطاحة بالحكومة الإيرانية في العام 1953 على يد جهاز الاستخبارات السرية البريطانية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (راجع الفصل الرابع عشر) إلى جانب التآمر المشترك في حمام الدم الذي اجتاحت أندونيسيا في العام 1965 (راجع الفصل العشرون).

مع العلم أن بريطانيا كانت قد أرسلت قواتها إلى غيانا البريطانية في العام 1953 من أجل الإطاحة بحكومة البلاد التي جاءت إلى السلطة عقب انتخابات ديمقراطية (راجع الفصل السابع عشر)، وهو التدخل العسكري الذي حصدت دعمه الكبير من الولايات المتحدة، ولم تتأخر بريطانيا في رد الجميل لها في العام التالي عندما ساندتها في الإطاحة بالحكومة في غواتيمالا، حيث إن الولايات المتحدة كانت قد خططت بنفسها للغزو على البلاد ومولته في سبيل التخلص من الرئيس المنتخب ديمقراطيًا جاكوبو أربينز، متذرعةً بذلك بذريعة التهديد الشيوعي العالمي والذي ما انفتأت ترفع رايته بعد ذلك. الحقيقة هي أن برنامج إصلاح الأراضي الذي كان قد تبناه أربينز، والذي بمحصلته جرى إعادة توزيع مئات الآلاف من الأطيان على الفلاحين الغواتيماليين ممن لم يكونوا يمتلكون الأراضي قد أضرّ بمصالح أكبر مالكة للأراضي الزراعية في هذا البلد وهي الشركة الأميركية يونايتد فروت كومباني.

وفي حين كانت معالم الغزو قد بدأت بالتبلور، عمدت السلطات في غواتيمالا إلى رفع شكواها أمام الأمم المتحدة بشأن الاعتداء الأميركي، وهناك، لم تتأخر بريطانيا (إلى جانبها فرنسا) في تقديم الدعم لواشنطن عن طريق إعاقه طلب غواتيمالا والعمل على عدم إيصالها إلى مجلس الأمن حتى لا يصار إلى النظر في الشكوى، وبالتالي فقد تم رفض الطلب. إشارة إلى أن هذه الحادثة شجعت كل من الرئيس الأميركي أيزنهاور ووزير خارجيته ديولز على الإعراب عن رضاها تجاه ما أبدته بريطانيا «من نيةٍ للتعاون في إطار ملفات الأمم المتحدة» مع السياسة الأميركية، معتبران بأن هذا التعاون إنما ساهم في إرساء «الوضع المحمود في غواتيمالا». وبالتالي مع التخلص من التهديد الذي كان من الممكن أن تشكله الأمم المتحدة في ما لو اتخذت أي إجراءٍ فإن الولايات المتحدة مضت قدماً في مخططها القاضي بالإطاحة بالحكومة في البلاد^[1].

أما الذي تولى زمام الأمور في البلاد على الأثر فهو مجلسٌ سياسيٌّ جديدٌ، بحيث عمد إلى إلغاء قانون إصلاح الأرض وأعاد الأراضي الزراعية لصالح شركة يوناتيد فروت كومباني، وهو بالتالي ما وضع حداً لخطر تطور الروح الاستقلالية والوطنية. ومع القضاء على التجربة الديمقراطية الشعبية في غواتيمالا، يكون قد تمّ تعبيد الطريق أمام تعاقب أنظمة الحكم التي استطاعت أن تضمن بأنه لن يتم في أيّ حال من الأحوال المطالبة بالأولويات الاجتماعية والاقتصادية التي تقض المضاجع. وعلى مدى العقود الأربعة اللاحقة لم يكن رد الحكومات المتعاقبة على مطالب الحركات الشعبية المطالبة بالتخفيف من وطأة الفقر الذي يزرع تحته غالبية السكان إلا الإلغاء الجسدي، إذ بلغ عدد القتلى الذين ذهبوا ضحيةً للقوات الحكومية ما يقارب 100 ألف شخص.

ومن جانبها فإن بريطانيا لم تتوانَ في تقديم الدعم العلني للولايات المتحدة إبان ذلك الانقلاب، حيث إن الملفات التي رفعت عنها السرية تشير إلى أن بعض صانعي

[1]- راجع ريتشارد إيمرمان، The CIA in Guatemala: The foreign policy of intervention، وكالة الإستخبارات المركزية في غواتيمالا: السياسة الخارجية التدخلية، منشورات جامعة تكساس، أوستين، 1982، ص. 64 - 6، 82 - 3، 171 - 3.

القرار في بريطانيا قد راودتهم الهواجس تجاه الطريقة التي عمدت إليها الولايات المتحدة للإطاحة بأربينز - والمقصود هنا تنظيم غزو عسكريٍّ عليّ - إنما ليس تجاه الفكرة بشكل عام. علمًا بأن الموقف الذي تبنته بريطانيا هو أنه « علينا أن نفرح للتخلص من أربينز ولكن ليس علينا إرهاب أنفسنا للإطاحة به»، حيث كان وزير الخارجية قد أشار بالقول:

في ما لو أن الأميركيين كانوا قد عملوا بصمت من أجل الإطاحة بحكومة أربينز من دون التخلي عن آداب العدالة الدولية، أظن بأن الانطباع الذي رسخ في الأذهان حول هذه الحادثة برمتها كان ليكون مختلفًا تمامًا... إننا سعداء لرحيل أربينز، ولكن كما كان الحال بين الملك هنري الأول وبيكيت، لا نريد انتظار الظروف المناسبة لخلعه^[1].

وهنا لا بدّ من القول بأن هذه المذكرة فشلت في أن تبرّر كيف أنه يحق للولايات المتحدة أن «تطيح» بإحدى الحكومات مع المحافظة على الرغم من ذلك على العدالة الدولية. وفي وقتٍ لاحقٍ أشار أنثوني إيدن في مذكراته بالقول:

لقد اتسمت اللّحمة الإنكليزية الأميركية بالأهمية الكبرى سواءً بالنسبة إلينا أو بالنسبة إلى الغرب بأجمعه، إذ إنني أعتقد بأنه حتى ولو أننا لم نتوافق الرأي مع الحكومة في الولايات المتحدة بشأن الطريقة التي اعتمدها لمعالجة الوضع في غواتيمالا، إلا أنه كان ثمة التزام أماننا لا بدّ من احترامه باعتبارنا الحليف الأقوى لهم، وهو ما يقتضى أن نفعل كل ما بوسعنا من أجل دعمهم.^[2]

وإذا ما قطعنا عقداً كاملاً إلى الأمام، نجد بأن الاعتقاد السائد يقول بأن بريطانيا فشلت في دعم الولايات المتحدة في حربها على الفيتنام، إذ إن الرواية التاريخية الرسمية تقول بأن بريطانيا لم تشارك في الحرب. إنما وعلى الرغم من صحة الادعاء بأن بريطانيا رفضت إرسال القوافل في العلن ولكنها فعلت الكثير في المقابل لكي تساند الولايات المتحدة في معاركها الراهية.

[1] - مذكرة بقلم كاي. برايدهام، 8 أيلول 1954، 6/AG 10345/108945/PRO FO 371.

[2] - أنثوني إيدن، Full circle الدائرة الكاملة، كاسيل، لندن، 1960، ص. 135.

في الواقع، لم يتأخر رئيس الوزراء هارولد ويلسون في الموافقة على الطلبات الأميركية القاضية بتقديم المساعدة من جانب جهاز الاستخبارات السرية لصالح الولايات المتحدة في الفيتنام، حيث إن القوات الجوية الخاصة البريطانية قامت في السر بالمشاركة في الحرب من خلال الالتحام مع فرق القوات الجوية الخاصة التابعة لكل من استراليا ونيوزلندا. إضافة إلى ذلك فقد تم إرسال فريق من جهاز الاستخبارات السرية مؤلف من الملايو وبعض رجال القبائل من بورنيو في مهمة بين أوساط المونتانيارد القبلية في جنوب الفيتنام.

فضلاً عن أن بريطانيا قامت بالطلعات الجوية السرية انطلاقاً من هونغ كونغ من أجل تسليم الأسلحة ولا سيما مادة النابالم وأكثر من 200 كيلو غرام من المتفجرات. كما وقدم جهاز الاستخبارات السرية الدعم للحكومة الملايوية من أجل نقل السلاح وغيره من العتاد العسكري بالسر إلى جنوب فيتنام، عدا عن إرسال خبراء مكافحة الشغب البريطانيين إلى مدينة سايجون في ضمن بعثة استشارية بريطانية. حتى إنه جرى إرسال بعض الجنود إلى حصن براغ، وهو المكان الذي كانت تتحصن فيه القوات الخاصة الأميركية، والتي جرى في ما بعد تسليمه للجيش الأمريكي. لقد انخرطت بريطانيا آنذاك في تدريب القوات الأميركية والفيتنامية والتايلندية في المدرسة الحربية التابعة لها في مالايا والواقعة في أحد الأدغال في أواخر أعوام الستينيات، وعلى مدى سنوات طويلة عمل أحد كبار خبراء مكافحة الشغب البريطانيين، وهو محارب شارك في حرب مالايا بمنصب مستشار سياسات إدارة نيكسون في الفيتنام.

أما من أكبر المساهمات التي قدمتها بريطانيا لصالح الولايات المتحدة فهي الاستخبارات، وهي التي اتخذت أشكالاً عدة، بما في ذلك إرسال التقارير المخبرانية إلى الأميركيين عن طريق محطات جهاز الاستخبارات السرية الذي كان متواجداً في هانوي. كما وظلت محطة المراقبة البريطانية القابعة في مدينة سوي ساي وان في هونغ كونغ تزود الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخبارية حتى العام 1975. ولا ننسى أن وكالة مجلس الأمن القومي الأميركية كانت مسؤولة عن تنسيق

جميع الإشارات الاستخبارية في جنوب شرق آسيا بحيث جرى ربط سوي ساي وان بهذه العملية، حيث إن جميع استطلاعاته التي جمعها حول التحركات العسكرية الشمال فيتنامية قد استخدمتها القيادة العسكرية الأميركية من أجل استهداف المواقع المحددة بالقصف في شمال الفيتنام^[1].

على المستوى الدبلوماسي، فإن حكومات كل من ماكميلان ودوغلاس هوم وويلسون وهيث لم تتأخر أبداً في تقديم الدعم اللازم، إنما بدرجات متفاوتة للحرب التي كانت الولايات المتحدة تخوضها. وعلى وجه الخصوص نجد بأن الحكومات المحافظة كانت أكثر حماساً في هذا المجال، ولكن هذا لا يمنع أن القادة في حزب العمال لطالما حافظوا على تعاطفهم مع الأهداف الأميركية الرئيسية ومع غالبية العمليات التي قامت بها على حدٍ سواء. وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي كانت تقدّم هنا أو هناك لبعض العمليات العسكرية المحددة التي كانت تقوم بها القوات الأميركية، عبثاً يحاول المرء البحث عن أيّ بيان خرج عن أيّ حكومة بريطانية تدين فيه حق الولايات المتحدة على أبسط تقدير في إعلان الحرب أيّ تشكك فيه بدوافعها التي من المفترض بأنها تتحلى بالنبل والأخلاق. وكما الآن، نجد بأن بريطانيا قد عمدت إلى جميع هذه الخطوات في سبيل تبرير الفظاعات الأميركية، حتى أن حكومة ويلسون رفضت بعد العام 1964 أن تفك تحالفها مع الولايات المتحدة على الرغم من أن الإرهاب الذي مارسه هذه الأخيرة وصل إلى مراحل لم يبلغها من ذي قبل.

مع العلم أن بريطانيا لطالما دافعت عن الخرافة التي تقول بأن الحرب برمتها كانت عبارة عن عملية تهدف إلى «الدفاع» عن جنوب الفيتنام بأحسن النوايا من جانب الولايات المتحدة، بل إنها راحت تروج لها أيضاً. فعلى سبيل المثال نجد أن رئيس الوزراء دوغلاس هوم قال أمام مجلس العموم في شهر آذار من العام 1964 أنه على خلفية محادثاته المؤخرة مع الرئيس جونسون «أعدت التأكيد على دعمي

[1]- بلوك وفيتسجيرالد، ص. 44، 64؛ دوريل، (أم أي 6)، ص. 715 - 20.

لسياسة الولايات المتحدة التي... ما قامت إلا لمساعدة جمهورية الفيتنام في حماية شعبها والحفاظ على استقلالها».

أما الهدف من وراء إطلاق برنامج «هاملت الاستراتيجي» فكان فرض السيطرة على السكان وحرمان الحركة التحررية من الحصول على الدعم - ولا شك بأنه في إبان تلك الفترة جرى احتجاج الفلاحين الفيتناميين بالوسائل العنيفة داخل الآلاف من القرى المحاطة بالحصون في وضع أقرب ما يكون إلى مراكز الاعتقال. ومن جانبها فإن الحكومة البريطانية استطاعت أن تجد الأعذار المبررة لهذا البرنامج باعتباره عملية لا بدّ منها. في العام 1963 أعلن إدوارد هيث، الذي كان يحتل منصب أمين الختم الملكي آنذاك، أن «برنامج هاملت الإستراتيجي يؤمّن للمزارعين فرص فرض الأمن وهو ما يشكل فرصة سانحة لإعادة بناء النظام الفيتنامي التقليدي القائم على مبدأ المجالس القروية، إلى جانب تعزيز النشاطات المحلية». أما الولايات المتحدة فقد كانت تتكل على ما كانت تمارسه بريطانيا من «تريف» في مالايا التي لم تكن تقل فظاعة عما تمارسه الولايات المتحدة (راجع الفصل السادس عشر) حيث إن الولايات المتحدة عمدت إلى الاستعانة بأحد الخبراء البريطانيين عندما أرادت تطبيق هذه السياسة في الفيتنام.^[1]

على وجه العموم، وعلى الرغم من كل ما كان يجري فإن الولايات المتحدة لم تُعتبر يوماً السبب وراء الإعتداءات، ففي العام 1962 وفي حين كانت الطائرات الأميركية تمطر سماء الجنوب الفيتنامي بالقذائف وترش السموم الكيميائية على قرى الفيتناميين، فإن رئيس الوزراء البريطاني لم يتوانى عن الإعلان أن «الخطر الذي يُحْدق بالفيتنام لا يتأتى من الأعمال التي تضطلع بها الولايات المتحدة بل بالأحرى من السياسات التي تتبناها حكومة شمال الفيتنام».

ومن ثم في العام 1965 أعلن هارولد ويلسون: «إننا نعلن عن دعمنا الكامل والتام للعمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة في سبيل مقاومة الاعتداءات في

[1]- مجلس العموم، هانسر، 3 آذار 1964، العامود 1128، 29 نيسان 1963، العامود 702.

الفيتنام.» مع العلم أن هذه «المقاومة» للاعتداء تضمنت في ذلك الوقت تصعيداً ضخماً لعمليات القصف على شمال الفيتنام على سبيل بدء حملة عاصفة الصحراء حيث أمطرت السماء القنابل على مدى ما يقارب طيلة العام، دون أن ننسى استخدام النابالم وغيره من السموم الكيميائية على نطاق واسع^[1].

وعلى إثر هذه التصعيدات بدأت وتيرة الرعب تتزايد، وعليه فإن حكومة حزب العمال اختارت أن تكون أكثر حذراً في التعبير أمام العلن عن دعمها لسياسات الولايات المتحدة، متذرةً بذلك بالكرسي الذي كانت قد شغلته مؤخراً بصفتها مشاركة في مباحثات السلام، وهو الأمر الذي كان يمنعها من التحيز لأيٍّ من الطرفين. مع العلم أنه في مناسبات عدة، كانت الحكومات التابعة لحزب العمال ترفض في معرض نقاشاتها أمام مجلس العموم في النصف الثاني من أعوام الستينيات أن تدين السياسة الأميركية بالمبدأ إنما كانت تكتفي بإبداء معارضتها لبعض الأعمال هنا أو هناك، على سبيل الهجوم على مدينتي هانوي وهايفونغ بوابل من القنابل في العام 1968.

يسعنا القول بأن حكومة هيث كانت أكثر دعماً، فعندما أطلقت الولايات المتحدة حملة هجوم وابلٍ أخرى في شهر نيسان من العام 1972 ردّاً على التدخل الشمال فيتنامي في الجنوب الفيتنامي، أعلن وزير الخارجية بالقول أنه «من الممكن جداً تفهّم ردة فعل الولايات المتحدة»، بحيث أشار هيث إلى أن هذه العملية إنما جاءت على شكل «تصرفٍ لا بدّ لنا من أن نحترمه». وفي معرض الرد على إحدى الأسئلة التي طرحت في البرلمان، والتي تشير إلى أن العنف الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة إنما كان يتسبب بدمار البيوت وبالإصابات الكثيرة في صفوف المدنيين إلى جانب «القذائف الرصاصية التي تتساقط على الناس»، جاء ردّ رئيس الوزراء بأنه «ليس من مسؤوليتنا أن نتقدم نحن بالاحتجاج حول كلّ نوعٍ من أنواع الأسلحة المستخدمة على حدة^[2]».

[1]- مجلس العموم، هانسر، 14 آذار 1962، العامود 1318، 25 آذار 1965، العامود 735.

[2]- مجلس العموم، هانسر، 17 نيسان 1972، العامود 17، 25 نيسان 1972، العامود 1274، 15 أيار 1972، العامود 20.

في خلال فترة عيد الميلاد من العام 1972، بدأت الولايات المتحدة بحملة من عمليات القصف المروعة على عدد من المدن، وفي تلك الأثناء كانت صحيفة ذا أوبنيرفر تشير إلى أن «لا نية البتة لدى الحكومة البريطانية بأن تنضم إلى حملات الإدانة العالمية» للعمليات الأميركية» بينما لم يصدر عن وزير الخارجية أي بيان إلى العلن، «فإن التعليقات الخاصة لا تترك مجالاً للريبة بأن المسؤولين البريطانيين يساندون عمليات الرئيس نيكسون^[1]».

فضلاً عن أن موجة الدعم القوية التي حصدها الولايات المتحدة امتدت لتطال الاعتداءات على أميركا الوسطى في أعوام الثمانينيات، إنما هذه المرة جاء الدعم من جانب حكومة تاتشير، حيث ورد على لسان رئيسة الوزراء في شهر كانون الثاني من العام 1984 قولها: «إننا ندعم الولايات المتحدة في هدفها الرامي إلى الترويج للتغيير السلمي إلى جانب التطور الديمقراطي والاقتصادي» في أميركا الوسطى. في ذلك الوقت، ما كان من شك بأن الهدف الذي كانت تصبو إليه الولايات المتحدة هو القضاء على أي أمل بالتغيير السلمي والتطور الاقتصادي، وهو الأمر الذي برز جلياً في الدعم الذي قدمته الإدارة الأميركية للأنظمة الإجرامية مثل السلفادور وغواتيمالا، دون أن يخفى عن بالنا المساندة التي وفرتها وكالة الاستخبارات المركزية في سبيل إنشاء جيش إرهابيٍّ مضادٍّ من أجل العمل ضد الحكومة في نيكاراغوا، والتي كانت تحت حكم الجبهة الساندينية. وفي تلك المرحلة بلغت التبريرات التي استخدمتها بريطانيا حداً لا يعقل، حيث أعلن وزير الخارجية في العام 1985 بعد مضي سنوات عدّة على إطلاق العمليات المضادة وتقطيع أوصال نيكاراغوا بأن «الحكومة الأميركية لطالما أعلنت مراراً وتكراراً بأن هدفها هو الوصول إلى حل بالسبل السلمية للمشكلة التي تحدث بأمركا الوسطى^[2]».

إشارةً إلى أن بعض هذه الجيوش المضادة كانت قد تلقت التدريبات على يد شركة

[1]- روبرت ستيفنز، "Britain silent on bombing" (بريطانيا تحافظ على صمتها حيال القصف)، أوبسيرفر، 24 كانون الأول 1972.

[2]- مجلس العموم، هانسرد، 16 كانون الثاني 1984، العامود 6، 24 نيسان 1985، العامود 872.

كاي أم أس، وهي «شركة أمنية» بريطانية خاصة، وعلى الأرجح أن هذه التدريبات جاءت بعد غمزٍ ولمزٍ من جانب الحكومة البريطانية. أضف أن هذه الشركة هي من خطط للقضاء على مخزن السلاح في التشبوتي في وسط مدينة ماناغوا، أما طائرات الهليكوبتر التابعة لهذه الشركة أيضاً ساعدت في فرار الجيوش المضادة في هندوراس. كما ووظفت كاي أم أس الجنود من أجل القيام بعمليات تهريب السلاح لإيصالها إلى الجيوش المضادة تحت قيادة أوليفر نورث، مما أسهم في إيصال طائرات مملوءة بالعتاد العسكري إلى نيكاراغوا^[1].

فضلاً عن أن لندن لم توقّر ثقلها الدبلوماسي ولجأت إلى هذه الورقة الراحبة من أجل دعم موقف الولايات المتحدة، حيث تم في العام 1985 تسريب بعض ملفات وزارة الخارجية التي تأتي على ذكر السياسة البريطانية القاضية بتقديم الدعم من أجل تجميد القروض المفترض تقديمها للحكومة في نيكاراغوا، وتشير: «لا بدّ لنا من أن نحافظ على تمسكنا بالرواية الحالية التي ندّعي من خلالها بأن معارضتنا إنما تأتي بالاستناد إلى الدوافع التقنية [عوض الدوافع السياسية]»، ثم يستطرد أحد المسؤولين في وزارة الخارجية بالقول: «إذا ما تمكنا من إيجاد هذا النوع من الدوافع أصلاً!» إذ من غير الممكن على الحكومة البريطانية أن تدعي بأنها تدعم القانون الدولي في حين أنها في الوقت نفسه ترفض التصويت على قرار مجلس الأمن القاضي بإدانة الولايات المتحدة وعملية زرع الموانئ في نيكاراغوا بالألغام، أضف، إلى أن الحكم الذي صدر عن المحكمة الدولية والذي يدين الأعمال الأميركية في نيكاراغوا ويصفها بأنها غير شرعية لم يحكم الموقف البريطاني الداعم للولايات المتحدة ولا حتى قيد أنملة، إذ إنّه طوال سنوات الحرب ظلت بريطانيا تفضل الحفاظ على الموقف الذي صدر عن مارغريت تاتشير بشأن «التحالف العميق بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة»^[2].

مع العلم أنه في شهر تشرين الثاني من العام 1983 شكلت بريطانيا إلى جانب

[1]- دوريل، المؤامرة الصامتة، ص. 271 - 2؛ جايمش آدمز، Secret armies: The full story of the SAS، الجيوش السرية: القصة الكاملة وراء القوات الجوية الخاصة، بان، لندن، 1988، ص. 361.

[2]- هيو أوشغينيسي، "Secret FO block on Nicaragua aid" (تجميد وزارة الخارجية في السر للمساعدات في نيكاراغوا)، أوبسيرفر، 12 آسار 1985؛ مجلس العموم، هانسارد، 26 شباط 1985، العامود 178.

ألمانيا الغربية الدولتين الأوروبيتين الوحيدتين اللتين أعاقتا القرار الذي صدر آنذاك عن مجلس الأمن والذي عبّر عن «قلق عميق» بشأن الفظاعات المرتكبة بحق حقوق الإنسان على يد النظام الحاكم في السلفادور والحاصل على دعم الولايات المتحدة، حيث إنّه بلغ حدًا لم يمكن التغاضي عنه. وفي العام التالي، 1984، أشارت لندن إلى ممثلها أمام البنك الدولي بوقف «معارضة أي من الاقتراحات المقدمة أو إعاقتها» وإلى مساندة جميع «المشاريع التي تظهر بمظهر التطور» في السلفادور، عند ذاك فقط عمدت لندن إلى إعادة تقديم برنامج مساعدات بسيط في البلاد ووفرت التدريب العسكري داخل الأراضي البريطانية لعددٍ قليلٍ من الضباط في الجيش السلفادوري.

آنذاك اعتبرت بريطانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم تقم بإرسال المراقبين للإشراف على الإنتخابات التي جرت في نيكارغوا في العام 1984، والتي فازت بها الجبهة الساندينية. وعلى الرغم من أن ملاحظات المراقبين المستقلين أشارت إلى أن الانتخابات تمت بحريّة ونزاهةٍ إلا أن وجهة نظر وزير الخارجية جيفري هوي كانت تصر على أنه «من غير الممكن القول بأن ما جرى كان عبارة عن انتخابات حرة ونزيهة»، رغم أن هوي ظل مصرًّا أمام مجلس العموم على موقفه بأن «ما حدث في السلفادور هو عبارة عن انتقالٍ حقيقيٍّ في السلطة، ولكن الحال ليس مماثلاً في نيكاراغوا»، أي بعبارة أخرى، فإن الطرف غير المرغوب به قد فاز.^[1]

أضف على ذلك أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية قد شكلتا مجتمعين أكبر المتبرعين ممن قدموا المزيد من المساعدات إلى نيكاراغوا على طول السنوات الأخيرة في ظل حكم النظام الدكتاتوري القمعي تحت إدارة سوموزا، وبذلك تكونا قد تخطتا قيمة المساعدات التي كانتا قد قدمتها في السنوات الأولى في ظل حكم الساندينين. مع العلم أن هذا الشح في المساعدات جاء على الرغم من أن أحد الوزراء في الحكومة البريطانية كان قد أكّد على تحليّ نيكاراغوا في ظل حكم

[1]- جايمس فيرغوسون، جايمس بايتر، وجيني بيرس، "Under attack: Central America and the Caribbean" (تحت الهجوم: أميركا الوسطى ودول الكاريبي)، في مكتب أميركا اللاتينية، The Thatcher years: Britain and Latin America (سنوات تاتشر: بريطانيا وأميركا اللاتينية)، أل أي بي، لندن، 1985، ص. ص. 30-4؛ مجلس العموم، هانسارد، 9 تشرين الثاني 1984، العמוד 326.

الساندينين «بسجلٍ نظيفٍ في مجال إنفاق مساعدات التطوير». ووفقاً لما جاء على لسان القائم بالأعمال البريطاني في ماناغوا، فإن نيكارغوا تمتاز «بسجلٍ فريدٍ من نوعه على صعيد التطور الاجتماعي»، وهو السجل الذي لا يمكن أن يوصف إلا بالـ «مدهش» مقارنةً بسجل السلفادور والهندوراس وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأخيرة كانت قد حصلت من بريطانيا وحدها على مساعدات تبلغ 100 ضعف ما حصلت عليه نيكارغوا^[1].

ليس هذا فحسب، بل إن البعض من الأعمال العدائية التي قادتتها الولايات المتحدة في أعوام الثمانينيات كان قد حصل على الدعم من بريطانيا، وهي التي كانت قد سمحت للولايات المتحدة بأن تستخدم قواعدها إبان قصفها على ليبيا في العام 1986، والذي لم تتوان مارغريت تاتشير عن وصفه بأنه عملٌ نابعٌ من مبدأ «الدفاع عن النفس». آنذاك، كانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي قدمت المساندة بصورة علنية للغزو الذي قادتته الولايات المتحدة ضد باناما في العام 1989. وحده الغزو الذي جرى قبل سنوات في العام 1983 والذي قادتته الولايات المتحدة على جزيرة غرينادا في جزر الكاريبي استطاع أن يحمل الحكومة في لندن لأن تعرب عن قلق كبير، بما أن الولايات المتحدة كانت بذلك قد اعتدت على بلد تابع لحلف شمال الأطلسي من دون أن تقوم حتى بالتشاور مع بريطانيا في هذا الشأن، وعلى الرغم من ذلك فإن الوزراء البريطانيين ظلوا شديدي الحذر لناحية عدم توجيه أي انتقاد للغزو الأمريكي في العلن، وذلك على عكس الإدانات التي انهالت تقريباً من جميع دول العالم.

الوضع الراهن

حالياً نجد بأن العلاقات التي تربط ما بين هاتين الدولتين قد بلغت عمقاً لم تبلغه من ذي قبل، وذلك في ظل حكم حزب العمال الجديد، حيث يسهل علينا الآن أن نقارن ما بين حكومة بليز وحكومة تاتشير من جهة دعمهما للاعتداءات الأميركية

[1] - ديانا ميلروز، The Threat of a good example؟ (هل يأتي التهديد من المثال الجيد؟)، أوكسفام، أوكسفورد، 1985، ص. 45 - 8.

وعدم التواني عن إيجاد الذرائع لها. إنما يبقى أن حزب العمال الجديد استطاع أن يتخطى حتى الحكومة المحافظة في ظل مارغريت تاتشير، وذلك لناعية لجوء كليهما إلى العنف إلى جانب حليفنا المفضل والأقوى. مع الإشارة إلى أنه ما من سجل آخر عدا الآن طوال الفترة الممتدة بعد الحرب العالمية الثانية أو حتى قبلها يؤرخ لانخراط بريطانيا في الغزوات والتدخلات العسكرية في بلدان أخرى بصفتها شريكاً صغيراً للولايات المتحدة، كما هو الحال في عمليات القصف المتتالية على الأراضي العراقية إلى جانب حربي يوغسلافيا وأفغانستان.

علماً أنه في شهر آب من العام 1998 عندما أصدر الرئيس كليتون أوامره للبارجات الحربية لكي تبدأ الهجوم على كل من السودان وأفغانستان، فإن بلير لم يتأخر في عرض مد يد العون البريطانية. مع التذكير بأن هذه الهجمات جاءت ردّاً على ما كان قد حدث قبل أسبوعين من ذلك التاريخ حينما لقي ما يقارب 224 شخصاً مصرعهم بسبب التفجيرات التي طالت آنذاك سفارتي الولايات المتحدة في كل من نيروبي ودار السلام. وعليه ما كان من الولايات المتحدة إلا أن سارعت إلى الإنقضاخ على معمل الشفاء لتصنيع المواد الطبية في الخرطوم، تحت ذريعة أنه ينخرط في إنتاج الغاز السام والذي من الممكن أن يستخدم لاحقاً في الهجمات الإرهابية. وفي وقت لاحق، خرج السفير الأميركي الأسبق إلى السودان دونالد أندرسون ليقول بأن «الأدلة لم تكن كافية ولا حتى حاسمة من أجل تبرير العمليات العسكرية التي نُفذت». مع العلم أن الولايات المتحدة لم تقم يوماً بتقديم «الأدلة» التي تذرعت بها أصلاً وادعت بأنها تمتلكها، في حين أن الاقتراح الذي قدّمه السودان أمام الأمم المتحدة من أجل القيام بالتحقيق على أراضيهِ قد جرى التصويت عليه من جانب الولايات المتحدة^[1].

ومن جانبه فإن طوني بلير كان قد أعلن صراحةً بالقول: «إنني أدمم تماماً الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة في وجه إرهابيي العالم»، ثم إنّه استطرد بالقول أن «حليفنا، الولايات المتحدة الأميركية قالت إبان الهجوم الذي قاده على معمل

[1] جايمس آستيل، "Strike one" «الهجمة الأولى»، الغارديان، 2 تشرين الأول 2001.

الشفاء بأنها تمتلك بين يديها الأدلة الحاسمة والتي لا تقبل الشك بأن هذا المعمل الكيميائي إنما يُستخدم من أجل تصنيع المواد المستخدمة في الأسلحة الكيميائية» وبالنسبة إليه فإن مجرد هذا الإدعاء كان أكثر من كافٍ. إنما لا بدّ من القول بأنه خلف الأبواب المغلقة أشار عددٌ من المصادر إلى أن بعض المسؤولين البريطانيين وغيرهم من الوزراء رأوا بأن الهجمات ستكون ذات نتائج عكسية، على الرغم من أنهم لم يخرجوا إلى العلن ليفصحوا بهذه الآراء^[1].

أما بالنسبة إلى خرق القانون الدولي، فقد شرح النائب العام البريطاني - وهو أعلى موظف قضائي أمام الحكومة البريطانية - بالقول أن «شرعية الأعمال التي اضطلعت بها الولايات المتحدة ضد معمل الشفاء في الخرطوم إنما هي مسألة تعود للولايات المتحدة نفسها»، وهو الأمر الذي لربما يتشابه مع القول بأن تدخل يوغسلافيا في كوسوفو هو عبارة عن مسألة تخص يوغسلافيا أو لنعطي مثلاً أقرب، كما القول بأن الاعتداءات العراقية على الكويت هي مسألة من اختصاص العراق. وعلى نحو ما، لا بدّ من أن نلاحظ بأن هذا الأمر يتعارض مع الادعاءات التي خرجت بها الحكومة مؤخراً بشأن حقوق الإنسان، حيث قالت: «من المستحيل لنا أن نصمت على الازدراء السافر والصارخ بحق القانون الدولي واعتبار الأمر على أنه مسألة داخلية». ومع ذلك فإن هذه الازدواجية في التفكير ليست غريبةً ومن الممكن تصورها بما أنه بات جلياً أمامنا بأن القانون الدولي وحقوق الإنسان لا يعدوان كونهما أداتان يتم اللجوء إليهما عند الحاجة إلى دعم الأهداف التي تصبو إليها النخب السياسية على أن يتم التغاضي عنهما عندما لا تكون لهما أي حاجة^[2].

وبمحصلة الهجوم على السودان، صدر تقريرٌ عن بوسطن غلوب يشير إلى تقديرات تقول بأن عشرات الآلاف من الأشخاص لقوا حتفهم نتيجة التعرض لأمراض الملاريا والسل وغيرها من الأوبئة التي كان من الممكن علاجها، حيث إن الهجوم

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 19 تشرين الأول 1998، العامود 915؛ ريتشارد نوتن تايلور، "This is Britain's moment" (حانت اللحظة المناسبة بالنسبة إلى بريطانيا)، الغارديان، 21 آب 1998.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 4 شباط 1999، العامود 743؛ وزارة الخارجية: Human Rights: Annual report 2002 حقوق الإنسان: التقرير السنوي لعام 2002، الفصل الثالث.

كان قد قضى على الأدوية القادرة على إنقاذ حياة هؤلاء والتي كانت موجودة في المعمل الذي كان كفيلاً بإنتاج 90 في المائة من أهم المنتجات الدوائية في السودان. مع العلم أن العقوبات التي فرضت آنذاك على السودان جعلت من المستحيل استيراد الكميات الكافية من الأدوية من أجل سدّ الهوة التي خلّفها القضاء على المعمل. ومن جانبه فإن السفير الألماني إلى السودان، وورنير داوم، كتب قائلاً:

من الصعب علينا أن نخرج بتقدير دقيق حول عدد الذين لقوا مصرعهم في هذا البلد الأفريقي الفقير نتيجة تدمير معمل الشفاء، ولكن يمكن لنا القول بأن هذا العدد قد يكون قد بلغ عشرات الآلاف^[1].

وعليه، من الممكن القول بأن حوالي عشرات الآلاف من الأشخاص ذهبوا ضحيةً لاعتداء الولايات المتحدة الذي كان قد حصل على الدعم الكامل من الحكومة البريطانية والذي جاء على أثر لائحة طويلة من الانتهاكات بحق القانون الدولي التي سبق لنا أن أوردناها في الفصول السابقة. كل هذه الأحداث جرت حتى قبل أحداث أيلول، والتالي يتوجب علينا أن نكون قد فهمنا كنه موقف كلٍّ من بلير وبوش وغيرهما ممن أبدوا التزامهم تجاه الحضارة في وجه البربرية عشية أحداث أيلول 2001.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن المرحلة الحالية التي تطبع العلاقات بين البلدين من خلال وقوف الجنود البريطانيين كتفاً إلى كتف إلى جانب الجنود الأميركيين تأتي بالتزامن مع إدراكنا تماماً أن حليفنا الأولى هي في الواقع الدولة الأولى الخارجة عن القانون في العالم. مع العلم أن الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش قد برهنت على أعلى درجات الازدراء بحق مبدأ التعاون الدولي التي تجد بريطانيا نفسها ملتزمة بها إلى أبعد الحدود. إن إدارة بوش تجرأت على الضرب بعرض الحائط اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتجاهلت معاهدة الحدّ من الأسلحة الباليستية، ورفضت التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية وتراجعت عن دعم توقيع معاهدة الألغام الأرضية، وتجاهلت معاهدة الأسلحة الصغيرة ورفضت التوقيع على معاهدة التغير المناخي.

[1]- ورد في تشومسكي، (11، 11/9، Seven stories، أيلول، سبع روايات مختلفة)، نيو يورك، 2001، ص. 48.

ولا يسهو عن بالنّا أن الولايات المتحدة تظل الحامي الأكبر لإسرائيل والداعم الأقوى لأنظمة الشرق الأوسط العربيّة القمعية، إلى جانب دعمها الأنظمة التوتاليتارية الحليفة لها التي نشأت حديثاً في آسيا الوسطى، دون أن ننسى بأن الولايات المتحدة هي المنظر الأول في مجال إعادة رسم معالم الاقتصاد العالمي من العمق من أجل تمكين المؤسسات الغربية.

وعلى إثر أحداث 11 أيلول لم تعد السياسات الخارجية الأميركيّة تخفي النمط الإمبريالي الذي تتبناه لدرجة أنه بات من الطبيعي لدى المراقبين في الوسائل الإعلامية السائدة أن يقرّوا بهذه النمطية، وعليه فقد باتت الحليفة الأقرب إلى بريطانيا بمثابة القوة العظمى التي أطلقت العنان لنفسها في العالم أجمع من دون أن يكون لها أيّ غريم أصلاً، بحيث إنّنا نجدّها متلهفةً للانخراط في أعمال العنف تجاه الدول الأخرى التي لا توافقها الرأي وتعمل بكل ما أوتيت خارج حدود القانون الدولي، الذي هي نفسها تدعي في كل خطاباتهما التزامها به. وفي هذه الأثناء نجد أن القادة في بريطانيا لا يزالون لا يجدون حرجاً في امتداح الولايات المتحدة في ما تبديه من التزام دائم تجاه القيم التي هي نفسها تقضي عليها على وجه العلن، بل إنهم يقدمون لها الدعم اللا محدود. ومن جانبه فإن طوني بليز يخرج قائلاً: «أجد أنه من اليسير جداً العمل مع الرئيس بوش إذ إنّنا ننظر من منظور واحد تجاه القضايا الجيو سياسية التي تحيط بنا هذه الأيام». وإلى ذلك يضيف جاك سترو: «لطالما عملت الولايات المتحدة وفقاً لمبدأ احترام القانون الدولي وعدم تخطيه، هذه هي الحقيقة»^[1].

وما من شك بأن بريطانيا في ظل حكم طوني بليز هي من كبار المدافعين عن الولايات المتحدة وممن يجدون الأعذار لها ولسياستها الخارجية لدرجة أن العلاقة في ما بينهما باتت تشبه إلى حدّ كبير تلك العلاقة التي ربطت الاتحاد السوفياتي السابق بالدول التي كانت تدور في فلكه مثل بيلاروسيا وأوكرانيا، إذ إنّّه كان من المسموح لهذين الكيانين أن يحافظا على مقعديهما المنفصلين داخل قاعات الأمم المتحدة في

[1]- مؤتمر صحفي، 25 تموز 2002، www.pm.gov.uk، إفادة جاك سترو أمام لجنة الشؤون الخارجية، 25 أيلول 2002، www.publications.parliament.uk/pa/cm200102.

أثناء فترة ما بعد الحرب بحيث تم منحهما صوتين مختلفين. إنما على أرض الواقع نجد بأنه ما كان من شك لدى أحدٍ بأنهما لم يعدوا كونهما دولتين أداة في يد موسكو. والآن فإن بريطانيا وفي معرض سياستها الخارجية العظمى ليست سوى أداة في يد الولايات المتحدة، حيث إن القوة العسكرية التي تتحلى بها باتت اليوم مجرد قوة حليفة للولايات المتحدة تستفيد منها هذه الأخيرة متى الحاجة. وعلى الرغم من أن بعض الاختلافات لناحية السياسة الخارجية تظل بارزة بين الفريقين ولكن يبقى أن ما تبديه بريطانيا من انصياعٍ لإمبريالية القوة الأميركية إنما هو بالأمر الجديد علينا.

وهنا لا بدّ من القول بأن هذا الدور الحليف المتنامي إنما هو مجرد عنصر واحد من بين العديد من العناصر التي بدأ حزب العمال الجديد يضيفها إلى العلاقات الخاصة التاريخية التي تجمع ما بين الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث إنه - وفي خضم الحرب على أفغانستان - لعبت القوات البريطانية الدور الكبير في الوقوف إلى جانب القوات الأميركية، وذلك من خلال تأمين الفرق الخاصة التي انخرطت في مهمة استهداف الفاعلين في تنظيم القاعدة واصطيادهم، عندما طلبت الولايات المتحدة العون من بريطانيا، إذ إن هذه الأخيرة لم تجد سبيلاً إلا التدخل عندما كانت مخاوف واشنطن تتعاظم بشأن الأعداد الكبيرة من صفوف القوات الأميركية التي تلقى مصرعها في هذه العمليات.

ولكن يبقى أنه وفي إطار أي عملية عسكرية من الممكن أن تنخرط بها الولايات المتحدة، كما هو الحال مع كوسوفو والعراق، فإن الحاجة إلى القوات البريطانية ليست لأهدافٍ عسكريةٍ فعلياً، إنما من باب أولى فإن بريطانيا تؤمن الالتزام العسكري الرمزي، إذ إن وظيفتها الفعلية هي دعم مزاعم قيام «تحالف دولي»، حيث إن وحدها الولايات المتحدة إلى جانب «شريكها الصغرى» المخلصة مهتمان فعلياً بالعمليات العسكرية.

أما الدور الثاني الذي تضطلع فيه بريطانيا في إطار ما يصدر عن المسؤولين البريطانيين الذين يتصرفون كما لو كانوا دبلوماسيين أميركيين - باعتبارهم من وضعوا

أساس التحالف الدولي الهادف إلى دعم استراتيجية الولايات المتحدة. ولا حاجة للتذكير بأن الولايات المتحدة وبريطانيا تبقياً على تنسيق تام وكامل في أروقة الأمم المتحدة، حيث نجد أنه إبان العمل على الملف العراقي كان التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة ملفتاً للنظر، أولاً لجهة ضمان الإبقاء على العقوبات المفروضة على هذا البلد، والآن في معرض محاولة إحباط المعارضة التي تقف في وجههما والتغلب عليها (أي غالبية العالم) من خلال ضمان إذعان الأمم المتحدة للتدخل العسكري ضد بغداد. إذ لا ننسى بأن الوزراء البريطانيين وحتى طوني بلير نفسه ووزير خارجيته جاك سترو قد جالوا العالم أجمع من أجل شحذ الدعم للتحالف الأميركي الإنكليزي ضد العراق وفي وقت سابق ضد أفغانستان. وعلى نحو مواز، فقد انخرط في السابق الوزراء والدبلوماسيين البريطانيين في العمل من أجل ضمان الحصول على دعم من حلف شمال الأطلسي من أجل بدء القصف على يوغسلافيا، حيث إن العملية برمتها كانت بصورة كبيرة عملية أميركية بريطانية.

ومن جانبها فإن الـوول ستريت جورنال وصفت طوني بلير عشية الحرب على أفغانستان قائلةً بأنه «السفير الأمريكي الأجدد»، حيث إنها أوردت بالقول أن: «السيد بلير قد ظهر وكأنه كبير السفراء الأميركيين إلى الخارج أمام أعضاء التحالف الآخذ بالتبلور» من أجل محاربة الإرهاب. وأضافت: «تحول طوني بلير إلى مستشار عين نفسه بنفسه على رأس فريق حمامات السلام وصقور الحرب ممن أرسلهم السيد بوش» وبات «بإمكانه السفر عوضاً عن السيد بوش عندما لا يجد هذا الأخير حاجة لتترك البلاد^[1]».

على أنه لا يجب أن يخفى عن بالنا الدور الثالث الذي تنخرط فيه بريطانيا والذي لا يقل أهمية عن غيره، حيث إن بريطانيا في ظل حكم طوني بلير قد أصبحت أمام العلن المروج الكبير للاستراتيجية «الغربية». وكما أشرنا في الفصل الأول، وإبان الحرب على كوسوفو، من الممكن القول بأن الحملة الدعائية التي انخرطت بها

[1]- ورد في "America's newest ambassador to the rest of the world" «السفير الأميركي الجديد إلى باقي أنحاء العالم»، الغاريان، 6 تشرين الأول 2001.

بريطانيا في معرض المشاركة في حملة حلف شمال الأطلسي قد تخطت من حيث الأهمية المشاركة العسكرية البريطانية. إذ لا ضير من القول بأن حزب العمال الجديد بات معروفاً باعتباره الرائد الدولي في مجال الحملات الدعائية الموجهة للجمهور الغربي. على أن هذا الدور يشتمل على «الالتفاف» على الوسائل الإعلامية وتقديم بعض التبريرات العقلانية غير المتوقعة للحروب الإنكليزية الأميركية، وهو الأمر الذي نلاحظه جلياً في الخطابات التي يخرج الوزراء بها. علماً أنه في كل من كوسوفو والعراق خرج طوني بليز باستراتيجية «حليفة» كانت تعتمد اللهجة المنمقة التي تهدف قبل كل شيء إلى التفوق على الوسائل الإعلامية والتهدئة من روع الرأي العام في مقابل اللهجة الحادة (التي لا تتناسب مع النمط الإعلامي) التي كانت تصدر عن الإدارة الأميركية.

إشارة إلى أن البعض كان قد طرح نظرية أن بريطانيا كانت تأخذ دور الزاجر في وجه الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يفتقر إلى كل مقومات الصحة، حيث تكمن الحقيقة في المقابل من هذه الفكرة، لأن الدعم الذي قدمته بريطانيا للولايات المتحدة كان قد ساهم في تمكين هذه الأخيرة في سبيل ضمان تحقيق أهدافها بسهولة أكبر، وفق ما تبينه لنا الأدوار الثلاثة التي سبق لنا طرحها في أعلى. ففي الشأن العراقي مثلاً، يبدو وكأن بريطانيا قد ساهمت في إقناع إدارة بوش بأن تأخذ المنحى الذي يجعلها تبدو وكأنها تتبع مجرى الأمم المتحدة، حتى بعد أن أعلنت الولايات المتحدة بأنها تنوي القيام بالهجوم سواءً حصلت على موافقة الأمم المتحدة أم لم تحصل. مجدداً، بدا وكأن الحكومة البريطانية كانت تتصرف وكأنها تأخذ صفة مستشارة الشؤون الخارجية لدى بوش.

إننا لا نطرح كل هذا من أجل القول بأن النخب في بريطانيا إنما تدعم كل ما يصدر عن الولايات المتحدة، إذ ثمة العديد من المجالات العامة التي نجد في إطارها علامات على عدم التوافق بين لندن وواشنطن، على سبيل الآراء المتباينة بشأن إيران وبعض مجالات التجارة التي لم تنقطع يوماً بالكامل. أما داخل الغرف

المغلقة، تعتري العديد من الوزراء والدبلوماسيين البريطانيين المخاوف الجمة بشأن السياسات الأميركية المختلفة. وعلى سبيل المثال، لا بدّ من الإتيان على ذكر السياسة التي تتبناها تجاه إسرائيل والتي يتم النظر إليها في البعض من الأحيان على اعتبار أنها تقع على عاتق المصالح الغربية. ولكن يبقى أن هذه لا تعدو كونها مجرد خلافات على التكتيكات وعلى طريقة طرح السياسة، إذ إنه في إطار المسائل الاستراتيجية الكبرى لا نلاحظ سوى الأهداف المشتركة الساعية إلى تحقيق المرامي نفسها.

لذا فإنني أرى أنه لمن الخطأ النظر إلى بريطانيا باعتبارها مجرد «حيوان أليف» لدى الولايات المتحدة، على الرغم من أن بريطانيا تلحق بواشنطن كما الكلب اللاهث، وكله من أجل ضمان المحافظة على أفضل العلاقات. ولكن في الجوهر لا بدّ من القول بأن الوضع أخطر من هذا بكثير، حيث إن العديد من الدول الأدوات تشعر بأنها ملزمة بالدولة التي تتبع لها، ولكن الوضع مع بريطانيا يختلف في معرض اختيار دعم العمليات التي تصدر عن الولايات المتحدة واختيار دور الخانع الدليل بكامل إرادتها. وكما بتنا ندرك فإن العديد من السياسات الأميركية البشعة تخظى بالدعم من جانب النخب البريطانية لأن هذه الأخيرة تتوافق الرأي مع الولايات المتحدة بشأن العلاقات الخاصة التي لا بدّ من أن تجمعهما، وذلك بصورة مستقلة وليس فقط بدافع من الولاء التام. مع الإشارة إلى أن تصرفات هذه النخب التي قادت إلى فرض السيطرة على كامل أرجاء العالم إنما جاءت من دون الالتفات البتة إلى المعايير الأخلاقية وعدم احترامها، لذا فمن غير المستغرب بأن يقوم خلفاؤهم بمنح الولايات المتحدة الحيّز نفسه.

علماً بأن النخب البريطانية وعندما تجد نفسها في موقف من عدم التوافق مع الولايات المتحدة فإنها في غالب الأحيان لا تشعر بأي نوع من أنواع الحرج الذي يعيقها من أن تعبر عن هذا الخلاف بأقصى اللهجات. فعلى سبيل المثال، في العام 2002، عندما قامت الولايات المتحدة بفرض التعريفات على الفولاذ المستورد ثارت نائرة الحكومة البريطانية. آنذاك أعلنت وزيرة التجارة باتريسيا هويت أمام مجلس

العموم بأن الخطوة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة هي «غير مبررة بالكامل» وهي «بمثابة الرد الخاطئ من جانبها». لقد شكّل الأمر آنذاك «خرقاً واضحاً» لموجبات الولايات المتحدة تجاه «التجارة الحرة» التي تلزمها بها منظمة التجارة الدولية، هذا فضلاً عن كونه «لا يراعي البتة الرأي العام العالمي». أضف إلى ذلك أن هويت أشارت إلى «أننا لسنا أبداً في معرض السماح للولايات المتحدة بأن تحاول الإلقاء بمشاكلها على عاتق بقية دول العالم»^[1].

أما الفرق في هذه الحالة إنما ينبع من أن الأعمال التي أقدمت عليها الولايات المتحدة هذه المرة في شأن الصادرات من الفولاذ إنما تطال المصالح التجارية البريطانية وتهدها. وبالمقابل، فإن التعدي على الدول الأجنبية على سبيل أفغانستان تستأهل الاضطلاع بها نظراً إلى المصالح الخاصة التي تحرّك النخب البريطانية.

مع العلم أن الدعم الرئيسي الذي انخرط فيه بريطانيا تجاه الولايات المتحدة وسياستها الخارجية لطالما شكّل عموداً من أعمدة السياسة الخارجية البريطانية التي تشاركها النخب السياسية في بريطانيا. إذ إن النظام الأيديولوجي إنما يعكس هذه الرؤية في معرض التوجه إلى الولايات المتحدة.

على أن الانخراط في توجيه النقد للسياسات الخارجية الأميركية في الوسائل الإعلامية السائدة إنما ينحصر فقط في المجالات التي تتعارض فيها السياسة البريطانية مع السياسة الأميركية. أما في المسائل التي تتوافق عليها النخب في هذين البلدين، نجد بأن جوهر هذه العلاقات الخاصة يصبح متشكلاً تماماً وفقاً لإيديولوجية النخب. ولا بدّ من القول بأن الفكرة التي تُطرح دائماً هي أن الولايات المتحدة تأتي بمثابة المدافع الأكبر عن المبادئ العليا، وهو الأمر الذي يفترضه الجميع دائماً كما الأمر الواقع من دون التعمق فيه ولا حتى دحضه وهو الأمر المبرر دائماً. أما ما يصدر عن القادة في الولايات المتحدة من ادعاءات بأنهم يتصرفون وفقاً للمبادئ الأخلاقية فهو غالباً ما يُقابل بالرضا من دون إبداء أي تساؤلات حوله وحتى من دون التعمق

[1]- باتريسيا هويت، إفادة أمام مجلس العموم، 6 آذار 2002، www.dti.gov.uk.

فيه. وفي هذا المجال نجد بأن المحطات المتلفزة غالباً ما تجد نفسها محرجة، على أن الأمر ليس مختلفاً أبداً بالنسبة إلى الوسائل الإعلامية المطبوعة.

في بعض الأحيان فإن المواضيع التي لا يتم التطرق إليها في الوسائل الإعلامية تكون ذات أهمية كبرى. علماً بأن النقاش الذي يدور بين الفينة والأخرى هو أن الوسائل الإعلامية في بريطانيا إنما تتحلى عادةً بالحس النقدي تجاه الولايات المتحدة، وبالتالي فإن الأمور التي تخضع للنقد هي مجرد المواضيع السطحية التي لا قيمة جوهرية لها. إذ لا بدّ من الإشارة إلى أن الوسائل الإعلامية السائدة ليست مهتمةً بالحديث عن السلسلة الكبيرة من السياسات التي تتبناها الولايات المتحدة وتقوم من خلالها بالإعتداء على مبادئ حقوق الإنسان حول العالم، ولا سيما في معرض دعمها الجائر للأنظمة القمعية. والقطاع الثاني الذي تسعى التغطية الإعلامية إلى تجنبه بصورةٍ ممنهجةٍ هو موضوع السياسات الاقتصادية الأميركية، مثل ما يدور في أروقة منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى الولايات المتحدة من وراء هذه السياسات إلى الإمساك بزمام الاقتصاد العالمي لكي يصب في المحصلة في مصلحة الشركات الأميركية. فضلاً عن أن تغطية الأعمال العسكرية التي تضطلع بها القوات الأميركية إنما يपाल فقط التركيز على التكتيكات المستخدمة ولكننا من دون التطرق البتة إلى كشف الأهداف الكامنة الحقيقية، بحيث من الممنوع الخوض أبداً في التعليق على ما إذا كانت هذه التكتيكات تصب على أرض الواقع في مصلحة النخب الأميركية أم لا. وعليه نلاحظ بأنه كلما تتم الإشارة في الوسائل الإعلامية السائدة إلى حقيقة أن الولايات المتحدة تعتمد بصورةٍ مدروسةٍ وممنهجةٍ إلى خرق المعايير الأخلاقية العالمية، على الرغم من أن بعض التعليقات المشابهة قد خرجت إبان حكم بوش، والتي كما سبق لنا الإشارة، فمن الصعب التغاضي عنها. ولا بدّ من القول بأنه ما من دولةٍ أخرى في العالم - عدا بريطانيا نفسها طبعاً - تحظى بهذا الحيّز من التسامح من جانب الوسائل الإعلامية البريطانية عند ارتكاب الجرائم الدولية.

وبالتطرق إلى الوسائل الإعلامية التابعة للجناح اليميني نجد بأن الصورة التي

يتم تقديمها عن الولايات المتحدة هي تلك التي تُظهر هذه الدولة على أنها المدافع الكبير عن كل أشكال الخير في العالم، وعلى سبيل المثال نشرت صحيفة الفاينانشل تايمز في افتتاحيتها في صبيحة هجوم الولايات المتحدة على أفغانستان والسودان في العام 1998 تقول بأن: لا يمكن لنا أن نمرّ مرور الكرام على عملية من وزن ارتكاب أعمال العنف في عمق إحدى الدول القاصية» بما أن أمراً مثل هذا ينطوي على العديد من المخاطر. وتستكمل الإفتاحية بالقول: «إن السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه هو هل أن التهديد الذي يطرحه هؤلاء الإرهابيون على الولايات المتحدة والأمن الدولي بهذا الحجم والخطورة مما يستدعي تعريض أنفسنا لهواجس هذه المخاطر؟» وعليه نجد بأن القانون الدولي ليس بالمسألة الجلل، وحدها الحسابات البرغماتية (التي تراها الولايات المتحدة نفسها فقط) حول ما إذا كان التهديد يفوق المخاطر بأهميته. ومن المستبعد أن تقوم الفاينانشل تايمز بتقديم هذا الإطار نفسه في ما لو أن الأمر كان يدور حول العراق أو إيران مثلاً (أو حتى فرنسا أو ألمانيا) إذا ما رغبت إحدى هذه الدول بالقيام بالهجوم على دولة أجنبية تدعي بأنها تضم «أهدافاً إرهابية».^[1]

ولا بدّ من الإشارة إلى أن صفحات الصحافة الليبرالية وحتى منابرها لا تخلو من إيجاد الأعذار للسياسات الأميركية، أما الإدعاء بأن هذه الوسائل الإعلامية إنما تقوم بصورة منهجية بوضع السياسة الأميركية تحت مجهر النقد لهو محض خيال. وهنا تأتي على ذكر الصحفية التي تكتب في صحيفة الغارديان بولي توينبي أوردت في إحدى مقالاتها على سبيل المثال تتحدث عن «الحس الجديد الذي بدأت تتحلى به أميركا حول المسؤولية تجاه حقوق الإنسان في العالم»، علماً بأن هذا الكلام جاء مع نهاية إدارة بوش. في حين أن أحد التقارير الذي جاء بقلم مارتن والكر قام بتغطية الخطاب الذي أدلى به الرئيس بيل كلينتون أمام الأمم المتحدة، حيث قال بأن العديد من القادة ممن سبقوه إلى الحديث على المنصة نفسها قد يرجعون إلى بلادهم «ويعمدون فوراً إلى التغاضي عن المبادئ الأساسية لحقوق الشعوب والسكان، إنها مسؤوليتنا نحن بأن نقوم بردعهم». علماً بأن الكاتب لم يستخدم أي نوع من أنواع

[1]- "Targeting the terrorists" (استهداف الإرهابيين)، فاينانشل تايمز، 21 آب 1998.

السخرية عند خط تقريره، ولا حتى جاء على ذكر أن الدولة التي تقود بنفسها جحافل الدوس على حقوق غيرها من الأوطان - وبصورة كبيرة في العصر الحديث - هي نفسها التي تدلي بهذا الخطاب^[1].

أما الصحفي مارتن وولاكوت فقد أثبت من جانبه بأنه على رأس من يجدون الأعذار لسيطرة الولايات المتحدة، ففي إحدى مقالاته، يشير وولاكوت إلى أن المرحلة الحالية التي تطبع السياسة التي تعمد بها الولايات المتحدة من مبدأ التدخل في الدول الأخرى إنما تأتي في محلها باعتبارها «تطوراً مستحسناً» في نظام عالمي «بات يحتاج إلى كفاءة الولايات المتحدة من أجل فرضه في نهاية المطاف». لقد استطاع هذا الصحفي أن يقنع نفسه مع نهاية ولاية بيل كلينتون أن «أكبر الخطايا التي ارتكبتها كلينتون في مجال الشؤون الدولية تكمن في المماطلة التي لحقتها مرحلة الحذر الشديد التي اتبعها حول تخوفه من الأثمان التي من الممكن أن يتحملها العامة في الولايات المتحدة ومرحلة من الفشل في إدارة الكونغرس الصعب المراس باعتراف الجميع»^[2] أكبر الخطايا؟ وما هو أسوأ من القصف على السودان والعراق أو دعم الحكومات الإرهابية في كولومبيا وإسرائيل؟ هذه هي «أكبر خطايا» كلينتون وفقاً لمنظور جدول أعمال النخب.

وفي هذه المقالات، يأخذ وولاكوت دائماً دور «الخبير المستقل» الذي يعدّ العدة للأرضية الفكرية لصالح السياسة التي تنتهجها النخبة أو يُبدي استعداداً لتبريرها. على سبيل المثال، عندما عمد كوفي عنان إلى التشاور مع صدام حسين حول إحدى الاتفاقيات في شهر شباط من العام 1998 والتي استطاعت أن تحبط الهجوم العسكري الذي كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة تنوي القيام به ضد العراق، حذر

[1]- بولي توينبي، "Let's hope Gore wins" (فلنأمل بفوز غور في الإنتخابات)، الغارديان، 10 آذار 2000؛ مارتن والتر، "US tells Croatia it must leave Bosnia alone" (الولايات المتحدة تطلب من كرواتيا أن تدع البوسنة وشأنها)، الغارديان، 25 تشرين الأول 1995.

[2]- مارتن وولاكوت، "Iraq cannot be left to its own dangerous devices" (لا يمكن ترك العراق حراً بامتلاك الأسلحة الخطيرة)، الغارديان، 23 آب 2002؛ وولاكوت، "Presidential hopefuls show interest in the world" (الأمال الرئاسية تُظهر المصالح في العالم أجمع)، الغارديان، 8 شباط 2000.

وولاكوت بالقول: «هل نقوم بالتراجع عن التدخل؟»، حيث يشير وولاكوت إلى أن البعض ينظر إلى التدخلات باعتبارها تؤدي إلى هلاك العالم وتراجعها أو باعتبارها شكلاً من أشكال الإمبريالية الغربية. ولكن «الحقيقة هي أن التدخل بذاته، في أحسن الأحوال، لا يعدو سوى خطوات تستند نوعاً ما إلى الاعتقاد السائد بأن الأمر يستأهل محاولة إعادة العالم إلى جادة الصواب، ومن دون هذه المحاولة تبقى من دون أية قيمة».^[1]

مع الإشارة إلى أن الصورة التي تسعى النخب المفروضة علينا إلى أن تظهر الولايات المتحدة بها هي صورة المحسن والمُنعم، وهو الأمر الذي نستطيع ملاحظته من خلال مصطلح «رجل الشرطة العالمي»، وما يوحيه هذا المصطلح من محاولة فرض النظام في العالم والسيطرة على احترام القانون في عالم تسيطر عليه الجريمة. ونلاحظ بأن صحيفة الفاينانشل تايمز كانت قد وصفت الولايات المتحدة باعتبارها «رجل الشرطة العالمي رغمًا عنها» في إشارة مبطنّة إلى أن المجرمين هم من يجبرون الولايات المتحدة على تبني الدور الذي يقودها إلى التدخل في مختلف أنحاء العالم من دون إرادة مباشرة منها.^[2] أما بالنسبة إليّ، فإن هذه الصحيفة تسعى من خلال هذا التصريح للإشارة إلى النسخة المعاصرة عن المفهوم الإمبريالي الذي يقول بمبدأ «العبء الملقى على كاهل الرجل الأبيض»، إذ إن مصطلح «رجل الشرطة العالمي» لا يتضمن بالضرورة فكرة أن هذه الدولة التي نتحدث عنها هي بنفسها رائدة الإجرام في العالم.

ولقد وصل الأمر إلى حدّ المبالغة في تقديم الذرائع التي تبرّر حتى عمليات القتل الجماعي التي طالت السكان في الفيتنام. وعلى سبيل المثال نجد أن جيفري ويتكروت نشر مقالاً في صحيفة نيو ستايتسمان يشير فيه إلى ما تقوم به الولايات المتحدة من «تلويح نموذجي بالحرب من أجل أن تجعل العالم مكاناً أكثر أمناً وديمقراطية» من دون أن ننسى الالتزام العميق الذي تأخذه الولايات المتحدة على عاتقها من أجل «الدفاع عن الحرية»، وفي هذا المجال يأتي شرح جيفري ويتكروت ليقول بأن «ما من دوافع ماديّة تحرك الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا». «إن

[1] - مارتن وولاكوت، "The policeman's lot" (حصة رجل الشرطة)، الغارديان، 21 شباط 1998.

[2] - "Reluctant cop" (الشرطي رغمًا عنه)، فاينانشل تايمز، 13 كانون الثاني 1997.

الليبراليين ممن يتبعون كينيدي... ربما لظلوا عاجزين عن النوم ليلاً لو أنهم لم يتدخلوا دفاعاً عن الحضارة والعدالة». ربما لا يكون هذا المستوى من الدعم المطلق للتاريخ الذي ترويه السلطة حول أكبر حلفائنا هو السائد دائماً ولكن لا يسعنا إنكاره والإدعاء بأنه غير موجود^[1].

مع العلم أن ثمة صفة من الممكن لصقها بأي شخص مجنون يتجرأ على الاعتقاد والقول بأن الولايات المتحدة لا تبذل كل مجهوداتها في سبيل دعم المعايير الأخلاقية في أرجاء العالم، وتتلخص هذه الصفة بكلمتي «معادٍ لأميركا»، حيث نجد بأن المحللين السياسيين الرائجين يلجؤون إلى استخدام هذا المصطلح المسيء في معرض الحديث عن أي شخص ينتقد السياسة الخارجية التي تتبناها الولايات المتحدة.

ولنكن واضحين في هذا المجال. ثمة العديد من المجالات التي تطبع المجتمع الأميركي المحلي والتي تدعو إلى الإعجاب بهذا المجتمع ولا سيما في معرض الحديث عن المساحة الواسعة التي تتحلى بها الفرد لناحية الحرية الفردية والحقوق والتي من الممكن أن تتفوق بدرجات على أي بلد آخر. ولكن لا ننسى أنه لا يمكن التغاضي عن الهوة الكبيرة داخل المجتمع الأميركي من فقر وعدم مساواة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المجالات الأساسية التي تطبع السياسة الخارجية لهذا البلد والتي باتت تتبع نمطاً مسيئاً بصورة منهجية في معرض التعامل مع حقوق الإنسان التي من المفترض أن تتحلى بها الشعوب الأخرى. مع العلم أن إحدى النزعات المتكررة في التاريخ الأميركي هي التدخلات الدائمة والمستمرة من أجل الإطاحة بالحكومات التقدمية أو التقليل من شأنها، وهي الحكومات التي تقدم آمالاً وفيرة بالتطور والتقدم لشعوبها، مثل الأنظمة في غواتيمالا وإيران وتشيلي ونيكاراغوا. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدور الرئيسي الذي تضطلع به الولايات المتحدة في مختلف أرجاء العالم يكمن في فرض أواصر الاقتصاد العالمي والسيطرة على المناطق الرئيسية ذات الاقتصاد الواعد بحثاً عن المصالح التي تخدم الاقتصاد الأميركي، أي الاستراتيجية

[1]- جيفري ويتكروفت، "Send forth the best, ye breed" (أرسلوا أفضل الفرق)، نيو ستايتسمان، 5 تموز 1999.

التي ساهمت أكثر وأكثر في إفقار العديد من الأوطان وهي أيضاً الاستراتيجية نفسها التي تحتجز مناطق واسعة من العالم رهينة المصالح التجارية الأميركية. فضلاً عن ذلك، تساهم المرحلة الحالية التي تطبع السياسة التدخّلية الأميركية والمتمثلة حالياً تحت ذريعة «الحرب على الإرهاب» في فرض إرادة النخب الحاكمة الأميركية على أوسع نطاق ممكن من الكرة الأرضية، حيث يأتي ذلك دعماً للنخب المحلية القمعية في بعض الدول. وفي العام 1996 خرجت منظمة العفو الدولية لتقول:

في أيّ بقعة من بقاع الأرض وفي أيّ يوم كان، ثمة رجل أو امرأة أو طفل من الممكن أن يتعرضوا للتشريد أو التعذيب أو القتل أو «الاختفاء» على يد إحدى الحكومات أو الجماعات المسلحة. وفي الأغلب الأعم فإن الولايات المتحدة تُعتبر شريكة في اللائمة^[1].

علماً بأن هذه الحقيقة التي تحدد معالم السياسة الخارجية التي اختارتها الولايات المتحدة قد خضعت للدراسة والتدقيق المعمقين من جانب كبار المحللين على طراز نعوم تشومسكي وغابريال كولكو وادوارد هيرمان ووالتر لا فييار ومايكل كلار ومايكل بارنتي ووليام بلام وغيرهم ممن يفترض ألا تكون تحاليلهم موضع تشكيك. ولكن في الغالب ما يتم النظر إلى هذه التحاليل باعتبارها «راديكالية» وهو ما يظهر لنا مدى ما تتحلى به الثقافة السياسية السائدة في بريطانيا من دعم أيديولوجي لمؤسسات الدولة.

ولا يسعنا القول إلا أن حجاب المكر الذي يعمي الأبصار عن الحقيقة الكامنة وراء السياسة الخارجية للولايات المتحدة والذي تفرضه الوسائل الإعلامية السائدة وغيرها، إنما يمنعنا من أن نفهم بصورة كافية ووافية الدور الحقيقي الذي تضطلع فيه حليفتنا الكبرى في العالم. وبالمقابل، فإن هذا الأمر يسمح للنخب الحاكمة في بريطانيا من أن تسعى إلى السياسات الأكثر دعماً للولايات المتحدة والتي تكبل هذه العلاقات الهامة التي استطاعت على مرّ العقود المنصرمة أن تقضي على حياة العديد من الناس من دون أن تتوقف عن ذلك حتى اليوم.

[1]- ورد في بلام، الدولة المارقة، ص. 1.

الفصل الخامس

إسرائيل:

الوقوف في

صف المعتدي

ما من شك بأننا قتلنا 14 فلسطينياً في جنين والقباطية وطمون، في حين أن العالم ظل صامتاً لم يحرك ساكناً.

وزير الدفاع الإسرائيلي بين أليعازر - 14 أيلول 2001^[1]

في إحدى المقابلات التي أجريت معه على إذاعة بي بي سي الرابعة قيل لوزير الخارجية جاك سترو بأن عدد الفلسطينيين تخطى أعداد الإسرائيليين ممن قتلوا في أعمال العنف الأخيرة. وعلى هذا جاء رد سترو قائلاً:

في الواقع هذه هي الحقيقة، على الرغم من أن المرء لا يستحب الخوض في هذا النوع من الحسابات، إذ ما من رابط أخلاقي أبداً قادر على المساواة بين من هم ضحايا مباشرين للإرهاب وبريئين بالكامل وبين من هم طرف في النزاع^[2].

وبالتالي فإن هذا التعليق يكشف لنا مدى إدراك الحكومة البريطانية لماهية الصراع - في العمق، حيث إن الفلسطينيين هم المعتدون في المقام الأول والإسرائيليين هم الضحايا. ولكن في الحقيقة الواقع على الأرض يقول عكس ذلك، وبالنظر إلى الممارسات التقليدية فإن بريطانيا قد اختارت الوقوف في صف المعتدي الأول.

في شهر نيسان من العام 2002 أقدم الجيش الإسرائيلي إبان مجزرة جنين على قتل العدد نفسه تقريباً (اثنا وخمسون) الذي أقدمت عليه القوات اليوغسلافية إبان مجزرة ركاك في كوسوفو قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ. وكما سنشير في الفصل السادس فإن هذه الأخيرة استثارت الغضب التام لدى القادة في بريطانيا الذين رأوا فيه ذريعةً يتذرعون بها من أجل الانقضااض على نظام ميلوزوفيك الفاسد. بعد أيام قليلة من صدور تقرير عن الأمم المتحدة يحصي مجزرة ركاك، عمد حلف شمال

[1]- ورد في هيومن رايتس واتش، "Opportunism in the face of tragedy: Repression in the name of anti-terrorism" (الانتهازية في وجه المأساة: القمع باسم محاربة الإرهاب)، من دون تاريخ، 2002، www.hrw.org.

[2]- نص مقابلة مع إذاعة بي بي سي الرابعة، 2 نيسان 2002، www.britemb.org.il.

الأطلسي إلى إطلاق عملية عسكرية، ولكن في ما يخص جنين فإن بريطانيا بالكاد التفتت إلى ما كان يجري.

مع العلم أن إسرائيل كانت «قد ارتكبت جرائم حرب في أثناء العملية العسكرية التي قادتها على مخيم اللاجئين في جنين، حيث العديد من المدنيين «قتلوا بدم بارد ومن دون أي مسوغ قانوني»، وفق ما جاء على لسان الهيومن رايتس واتش، إذ إن القوات الإسرائيلية كانت قد استخدمت الفلسطينيين «دروعاً بشرية» مع اللجوء إلى العنف المبالغ فيه من دون التمييز بين أحد، حتى إنه جرى إطلاق النار على رجل في الخامسة والسبعين من العمر، عاجز على كرسي مدولب ومن ثم سحقته الدبابات، كذلك بالنسبة إلى رجل يبلغ من العمر السابعة والثلاثين جرى سحقه تحت ركام داره عندما رفضت القوات الإسرائيلية أن تمنحه الوقت لكي يغادر قبل أن تقوم جرافات البلدوزر بتسوية منزله أرضاً. أما طائرات الهليكوبتر التي تستقدم ذخائرها من الولايات المتحدة فقد قامت في ذلك الوقت بإطلاق الصواريخ المضادة للدبابات على المخيم من دون أن تميّز حتى بين الأهداف العسكرية والأخرى المدنية، ما أدى في المحصلة إلى استهداف العديد من المنازل التي لم تكن تضم أصلاً المقاتلين الفلسطينيين. وفي عشية الاعتداء كان 140 مبنى قد سُوي أرضاً في حين أن أكثر من 200 مبنى آخر قد تعرض للإضرار الجسيمة، هذا عدا عن أن إسرائيل كانت قد منعت دخول المساعدات الطبية الطارئة إلى مخيم جنين، حيث جرى الإبلاغ في العديد من المناسبات عن تعرض سيارات الإسعاف التابعة للصليب الأحمر لإطلاق نار من جانب الجنود الإسرائيليين، وهو ما أدى في إحدى المرات إلى استهداف أحد الممرضين الذي كان قد قدم من أجل إسعاف رجل مصاب^[1].

مع الإشارة إلى أن الأعمال التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في جنين كانت فظيعة إلى درجة أن بريطانيا لم تستطع معها أن تتجاهل ما كان يجري، حيث حرّر الملحق الدفاعي البريطاني في إسرائيل تقريراً رسمياً - إنما لم يصدر إلى العلن - يخلص فيه

[1]- هيومن رايتس واتش، "Jenin war crimes investigation needed" (جرائم الحرب المرتكبة في جنين تستدعي التحقيقات)، 3 آيار 2002.

إلى أن القوات الإسرائيلية عمدت إلى استخدام «القوة المفرطة وغير المتكافئة». ومن جانبها فإن الحكومة البريطانية قد انتقدت علناً العمليات الإسرائيلية، إلى جانب غيرها من الحكومات على صعيد المجتمع الدولي، حيث إن وزير الخارجية بين برادشو ادعى بالقول بأن الأمم المتحدة لم تقم بإرسال بعثة تقصي الحقائق إلى جنين (والتي أعاقها الحكومة الإسرائيلية) إلا بعد المبادرة التي قامت بها بريطانيا.^[1] ولكن على ما يبدو فإن الهدف الذي كانت تصبو بريطانيا إليه من وراء هذه الخطوة هو دعم إسرائيل، وذلك على ضوء وجهات النظر المتضاربة بشأن أعداد القتلى، بحيث إن بعض الآراء الأولية كانت تشير إلى المئات من القتلى. على أثر المجزرة أعلن جاك سترو في برنامج توداي على الإذاعة الرابعة بأنه قد اتصل بنظيره الإسرائيلي شمعون بيريز، بحيث قال:

لقد أخبرت شمعون بأنه من المهم جداً بالنسبة إلى إسرائيل وإلى سمعة إسرائيل في العالم بأن يُصار إلى السماح بدخول لجنة تقصي الحقائق هذه بأسرع وقت ممكن... إن لم يكن لديكم ما تخفوه فاسمحوا للجنة تقصي الحقائق هذه أن تقوم بعملها بأسرع وقت ممكن. إنني على كامل الثقة، بما أنك على معرفة تامة بكوفي عنان، مثلما أعرفه، بأن هذا الأخير سوف يتمكن من القيام بالترتيبات اللازمة التي تضمن الوقوف عند المخاوف المشروعة التي تتنبأ الحكومة الإسرائيلية.

ومن ثم فإن سترو أشار إلى أن بيريس قد أخبره بأنه في حال تم السماح للجنة تقصي الحقائق بأن تدخل إلى إسرائيل ولكن لن يتم أبداً السماح لها بأن تستجوب أحد من الجنود الإسرائيليين من دون أي تدخل من جانب الحكومة. ومن ثم أعاد سترو صياغة الكلام الذي ورد عن بيريس بالقول أن «هذه الظروف تبقى ذات حساسية لأن قوات الدفاع الإسرائيلية لا تجري هذه العمليات داخل أراضيها إنما داخل الأراضي المحتلة في مناطق السلطة الفلسطينية». وما يثير الصدمة هو أن جاك

[1]- بين برادشو، أدلة أمام لجنة الشؤون الخارجية، 23 نيسان 2002، الفقرة 209،

www.publications.parliament.uk/pa/cm200102

سترو لم يتوان هنا عن الثناء على الحجاج التي خرجت بها الحكومة الإسرائيلية والتي تبيح اللجوء إلى الإجراءات الخاصة لمجرد كونها أراضٍ محتلة^[1]!

مع العلم أنه يوم سُئل بين برادشو عما إذا كان من الممكن أن يُصار إلى توجيه الاتهامات إلى إسرائيل أمام المحكمة الجزائية الدولية، أجاب بالقول أنه «في حالة إسرائيل، وباعتبارها واحدة من الدول التي تحترم القوانين وتشريعاتها، فإننا نتوقع منها أن تجري هي التحقيقات بنفسها».

في حين أن بريطانيا كانت قد انتقدت في العلن ما قامت به إسرائيل في بدايات شهر آذار من العام 2002 من إعادة غزو جديدة للأراضي المحتلة، حيث إن بريطانيا تبقى مع إنشاء دولة فلسطينية «قادرة على الاستمرار» إلى جانب الدولة الإسرائيلية مع المحافظة على التمسك بالموقف القانوني الدولي القائل بأن الحركة الاستيطانية التي تقودها إسرائيل في الضفة الغربية هي غير شرعية (وفي هذا المجال يضيف برادشو بالقول أنه «سيتوجب على الكثيرين المغادرة» في حال عقد اتفاق سلام)، حتى إنه جرى الحديث عن أنه من الممكن أن يتم اختيار القدس الشرقية لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية.^[2] مع العلم أن هذه التصريحات تأتي بالتوافق مع الإجماع الدولي حول هذا الموضوع.

ولكن يبقى أن بريطانيا لا تقوم بأي خطوة من شأنها أن تفعل هذه الخطوات، وما لا شك فيه هو أن السياسات التي تتبناها حالياً إنما تقلل من موقفها أمام العامة لدرجة أن هذا الموقف ينعكس بقوة على العلاقات العامة، إذ إن حكومة بلير قد تمنعت أكثر من مرة من أن تسمي إسرائيل بأنها المعتدي الأول، كما ورفضت بأن تمارس أيّ ضغوطات جدية على إسرائيل من شأنها أن تحدث أيّ تغييرات على السياسات التي لا تنفك تتسبب بخروقات القانون الدولي، وذلك من خلال استمرارها باحتلال كل من الضفة الغربية وغزة. عوضاً عن ذلك، فإن بريطانيا تتصرف كما وأنه من

[1] نص مقابلة مع جاك سترو، برنامج توداي، الإذاعة الرابعة، 29 نيسان 2002، www.fco.gov.uk.

[2]- بين برادشو، أدلة أمام لجنة الشؤون الخارجية، 23 نيسان 2002، الفقرة 239، 245،

www.publkations.parliament.uk/pa/cm200102

المفترض بها أن تصفح عن الاعتداءات الإسرائيلية وتغفرها، حيث جرى زيادة نسبة المبادلات التجارية ومن غير المرجح أن يُصار إلى إعاقه الصادرات العسكرية، كما سنوضح أكثر في ما يلي. وببساطة لا يمكن القول إلا أن المبادرة التي أخذها بلير على عاتقه في بدايات العام 2003 من أجل تنظيم عقد مؤتمر في لندن يهدف إلى مناقشة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تحتاج إلى أن يتم النظر إليها باعتبار أنها تقدم شيئاً ما لفلسطين من أجل التمكن من تبرير تدمير العراق، إذ يبدو أن الهدف من وراء الجهود البسيطة التي تُبذل في سبيل الخوض في القضية الفلسطينية ليس سوى تهدئة الرأي العام العالمي. ومن الواضح أن المعادلة ليست سوى استراتيجية تهدف إلى مساندة إسرائيل، على قدر تواطئها في الفظاعات المرتكبة ضد حقوق الإنسان.

كل هذا يجري على الرغم من الواجبات التي تضطلع بها بريطانيا - إلى جانب غيرها من دول المجتمع الدولي - والتي تفرض عليها أن تتبنى الخطوات اللازمة في وجه إسرائيل في إطار إتفاقية جنيف الرابعة، وهي التي تفرض على جميع الدول الأطراف أن «تحتزم [المواد التي ترعى شؤون حقوق الإنسان في إطار الإتفاقية] وتضمن احترامها»، مع العلم أن إسرائيل لا تفتأ تخرق العديد من هذه الحقوق يوماً بعد يوم. مع الإشارة إلى أن لندن تغض الطرف بكل سهولة بعيداً عن هذه الموجبات التي تلزمها في إطار القانون الدولي في حين أنها لا تتوانى عن الدفاع علناً عن التزامها المحتمل تجاه الواجبات نفسها في قضية عدوها الرسمي المتمثل في العراق.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن طوني بلير نفسه لطالما اتسم بالحدّ الشديد تجاه عدم توجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل مباشرة، إذ إنّ المعادلة التي تم الإتفاق على اعتمادها تقضي برمي اللائمة في أعمال العنف على «كلا الطرفين» وبالتالي تتم مشاركة الذنب بالتساوي. إنما من خلال اعتماد هذا المبدأ تكون الحكومة البريطانية تتجاهل عدم التكافؤ الشاسع الذي يقع بين الطرفين، ففي الواقع فإن إسرائيل هي من يحتل الأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي يجعل من معادلة «كلا الطرفين» عبارة عن بروباغندا تروج لانتصار إسرائيل.

وبالعودة إلى جورج بوش، عندما وصف هذا الأخير رئيس الوزراء الإسرائيلي أريال شارون باعتباره «رجل سلام» - في حين كانت القوات الإسرائيلية تغزو الضفة الغربية بكل ما أوتيت من قوة - توجه جيريمي باكسمان في برنامج نيوزنايت على قناة البي بي سي إلى طوني بلير بالسؤال تكررًا عما إذا كان يوافق على أن أريال شارون هو بالفعل «رجل السلام» هذا، لم يتمكن بلير من تقديم الإجابة التي لا غبار عليها واكتفى عوضًا بالقول أنه يعتقد بأن شارون يسعى إلى السلام على المدى الطويل. مع العلم أنه قبل شهرين من صدور هذا الكلام كان شارون نفسه قد أعلن «أنه لا بدّ من أن يتم ضرب الفلسطينيين ولا بدّ من أن تكون الضربة قاسية: يجب علينا أن نلحق الخسائر في صفوفهم وأن نكبدهم الضحايا حتى يشعروا مدى الثمن المكلف الذي يجب أن يدفعونه». إشارةً إلى أن تصريح بلير جاء متناسقًا مع رؤية وزارة الخارجية - التي صدرت في شهر تشرين الأول من العام 2000 - والتي كانت تسعى إلى تجنب «محاولة مناصفة اللاتمة في خضم الأحداث التي تجري مؤخرًا».^[1]

ومن جانبها فإن بريطانيا لا تجد ضيرًا البتة في أن تشير إلى البعض من القادة على أنها تجسيدٌ للشر، مثل الرئيس اليوغسلافي السابق ميلوزيفيك والرئيس الزمبابوي السابق روبيرت موغابي، ولا ننسى بالطبع صدام حسين. إذ لا يجب أن ننسى بأن بريطانيا كانت قد مارست الضغوطات الدبلوماسية الجمة من أجل تنحية زمبابوي من دول الكامنولث، إلى جانب الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل إدانة نظام موغابي وتهميشه. بيد أنه عندما تصبح إسرائيل هي المحور فإن بريطانيا تقف عاجزةً وغير قادرةٍ ولو حتى أن تصرّح بأنها هي المعتدي الأول، فما بال لو طلب منها اتخاذ أيّ إجراءات بحققها في هذا الصدد، إذ إن العقوبات على إسرائيل، على عكس العقوبات المفروضة على كل من ميلوزيفيك وموغابي، ليست حتى خيارًا مطروحًا جديدًا - حتى أنه لا يتم التطرق إلى موضوع العقوبات في الوسائل الإعلامية الرائجة

[1]- قناة البي بي سي الثانية، برنامج نيوزنايت، 15 آيار 2002؛ مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية، تشرين الأول 2000، في لجنة العلاقات الخارجية، محضر الجلسة، جلسة 1999 - 2000، 25 تشرين الأول 2000، الفقرة 8
www.publications.parliament.uk/pa/cm199900 ؛ خاضر شكيرات، "Conspiracy of silence" (مؤامرة الصمت)، الغارديان، 15 آذار 2002.

بأي شكل، وهي التي تعتمد في معرض اختيارها للسياسات التي تريد تبنيها على أولويات الدولة قبل كل شيء.

وبالنسبة إلى الموقف البريطاني الذي يعتمد مبدأً مشاطرة اللائمة بالتساوي بين كلا الطرفين فإنه يبلغ في بعض الأحيان مستويات لا يمكن للعقل تصورها، وخير مثال على هذا ما جاء على لسان طوني بليز أمام مجلس العموم يوم قال إنه:

لا بدّ للإسرائيليين من أن يسمحوا بقيام دولة فلسطينية تكون آمنة داخل حدودها، وفي المقابل يتوجب على الفلسطينيين وإلى جانبهم باقي العالم العربي أن يعترفوا بالحدود الإسرائيلية وأن يحترمونها^[1].

وعلى أرض الواقع فإن الدلائل تقول بأن الفلسطينيين والعالم العربي إلى جانبهم قد اعترفوا بحدود إسرائيل، فضلاً عن حق هذه الأخيرة في الوجود لبعض الوقت، وبالتالي فإن القسم الأول فقط من الجملة التي أدلى بها بليز هي صحيحة وهو الأمر الذي يستمر حلفاؤنا في إسرائيل في الإصرار على عدم تطبيقه.

أما الجانب الذي يثير السخرية أكثر، إن لم نقل المأساوي، فهو التصريح الذي صدر عن بليز عندما قال: «إنني أوافق على أنه يتوجب تطبيق قرارات الأمم المتحدة هنا [في إسرائيل] تماماً كما في العراق، ولكن واقع الحال هو أن هذه القرارات لا تنطبق على إسرائيل بمفردها بل على جميع الأطراف» وهو يقصد الفلسطينيين في هذا الصدد.^[2] وعليه فقد جرى المساواة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين لناحية تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وهي القرارات التي لا تترد إسرائيل في الكثير من المناسبات بضربها عرض الحائط من خلال استمرارها باحتلال أراضي الطرف الآخر.

أما الموقف الذي تتبناه بريطانيا في معرض دعمها لإسرائيل في حين أن تل أبيب تستمر في غض الطرف عن الأمم المتحدة لهو كافٍ للتبخيس بالالتزام الذي تدعيه

[1]- تصريح رئيس الوزراء بشأن الشرق الأوسط، 10 نيسان 2002، www.pm.gov.uk.

[2]- نيكولاس وات، "Britain to push for 'final' Middle East talks this year" (بريطانيا تسعى إلى الضغط نحو محادثات شرق أوسطية «نهائية» هذا العام)، الغارديان، 2 تشرين الأول 2002.

الحكومة البريطانية لجهة رفع راية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالعراق. ولكن القلة من المعلقين هم من يستصغرون إصرار الوايتهول على أن يحترم العراق مطالب الأمم المتحدة، والقلة الأقل أيضًا هي من لا تزال تأتي على ذكر أن من أصدر هذه المطالب أصلاً هو على رأس دولة خارجة عن القانون تشير الأصابع إليها لاضطلاعها في العديد من الخروقات بحق القانون الدولي في السنوات القليلة الماضية.

أما في الأشهر القليلة المنصرمة، فقد ارتفع عدد الفلسطينيين ممن قتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية خمسة أضعاف، وليس العكس من ذلك. كما وأن عدد الفلسطينيين ممن يعيشون تحت خط الفقر قد بلغ تقريباً 65 في المائة وهو العدد الذي تضاعف منذ بدء المرحلة الجديدة من الانتفاضة الفلسطينية. إشارة إلى أن هذا الاضطراب في نسب الفقر إنما يعود بصورة أساسية إلى السياسة التي تعتمدها إسرائيل والقائمة على مبدأ «الحظر»، وذلك من خلال فرض القيود المشددة على حرية الفلسطينيين في التنقل وبالتالي فإن هذا الأمر يقود إلى محاصرة الفلسطينيين ووضعهم داخل سجن كبير لهم حرية التنقل فيه. مع العلم أنه في أواخر العام 2002، كان حظر التجول الذي كان مفروضاً على مدار الساعة يضرب بما يقرب مليون فلسطيني، في حين أن العمليات الانتحارية الشنيعة، والتي لا مجال البتة لتبريرها أو الدفاع عنها أو عن بشاعتها، إنما تأتي بسبب الإحباط الناجم لدى شعب يخضع للقمع في كل يوم، ومن الواضح بأنها تأتي ردًا على اعتداءات القوات الإسرائيلية واحتلالها للأراضي الفلسطينية وليس العكس هو الصحيح.

مع الإشارة إلى أن رابين كوك قد أعلن بالقول أنه من أجل المشاركة في وضع اتفاق سلام مستقبلي «لا بدّ لنا من أن نحافظ على مقاربة كفتي الميزان». أما «مقاربة كفتي الميزان» هذه إنما تستهدف الحكومة التي لا تنفك منخرطة في «مشروع طويل الأمد لن يتوان عن استكمال القضاء على الإدارة الفلسطينية، والتي استطاعت التفجيرات الإسرائيلية إلى جانب الحصار أن تشلها على مدة ثمانية عشر شهراً»، وهو

ما جاء على لسان سوزان غولدنبرغ في مقال لها نُشر في صحيفة الغارديان. مع العلم أن ما قامت به إسرائيل في شهر آذار من العام 2002 من إعادة غزو للأراضي المحتلة يعدّ أكبر عملية عسكرية هجومية قامت بها إسرائيل منذ غزو لبنان منذ عقدين خلتاً^[1].

وعلى الرغم من هذه التصريحات ولكن يبقى من السخافة الاعتقاد بأن بريطانيا تطبق فعلاً سياسة «كفتي الميزان» هذه، حيث تربط المبعوث الخاص لطوني بلير لورد ليفي العلاقات الوطيدة بحزب العمال الإسرائيلي، إذ إنه هو من ساهم في تطوير «تيار مناصر لإسرائيل بشدّة داخل أروقة الحكومة البريطانية»، وفق ما جاء في مقال نشرته الغارديان، كما أن الصحيفة تشير إلى وزير الخارجية جاك سترو بوصفه «مدافعاً قوياً في العلن عن إسرائيل»^[2]. وفي حين كانت القوات الإسرائيلية تحتج الضفة الغربية من جهة وتفرض الحصار على محل إقامة ياسر عرفات من جهة أخرى، فقد أشارت الغارديان إلى أن «وزير الخارجية جاك سترو طالب في الأمس من العالم أن يُظهر المزيد من التعاطف مع الموقف الذي تمر به إسرائيل في إطار صراعها هذا مع الفلسطينيين»، أضاف إلى أن سترو كان قد كتب يقول: «ليس المهم ما إذا كنا نوافق على الموقف الذي تتخذه الحكومة الإسرائيلية أو لا نوافق، إنما المهم هو أن ندرك حجم الضغوطات التي تُمارس عليها»^[3].

وبالنسبة إلى طوني بلير، فإن هذا الأخير ينتهج الخط نفسه في معرض تقديم الأعداء لموجة الاغتيالات التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين - أو «القتل المستهدف» وفقاً للإصطلاح الإسرائيلي. مع العلم أن بريطانيا سرعان ما تعمد في غالب الأحيان إلى تأطير إدانة هذه العمليات - التي تعتبر غير شرعية بالمرّة وفقاً

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، محضر الجلسة، جلية 199 - 2000، 25 تشرين الأول 2000، www.publications.parliament.uk/pa/mc199900، الفقرة 22؛ سوزان غولدنبرغ، "Sharon tries to destroy all traces of Arafat"، www.fco.gov.uk، 6 نيسان 2002.

[2]- "Fundraiser's role as envoy under attack" (الهجوم على دور جامع التبرعات باعتبار مبعوث خاص)، الغارديان، 1 تشرين الأول 2001؛ "Israel faces rage over 'massacre'" (موجات من الغضب تجاه إسرائيل على خلفية «المجزرة»)، الغارديان، 17 نيسان 2002.

[3]- المرجع السابق؛ إوين ماك أسكيل، "Show Israelis more sympathy, urges Straw" (سترو يدعو إلى إظهار المزيد من التعاطف مع الإسرائيليين)، الغارديان، 3 نيسان 2002؛ جاك سترو، "First steps to Middle East peace" (الخطوات الأولى نحو السلام في الشرق الأوسط)، www.fco.gov.uk.

لنصوص القانون الدولي إذ إنها أقرب ما يكون إلى الإرهاب، وعلى سبيل المثال، فقد أعلن بلير في شهر تشرين الثاني من عام 2001 من القدس بالقول:

إنني على تمام الإدراك بمدى الضغوطات التي تمارس على رئيس الوزراء شارون، ومدى الضغط الذي يشعر به والموقف الذي يمر به الشعب الإسرائيلي الذي لا يزال يرى أبناءه يفقدون أرواحهم ضحية للأعمال الإرهابية. إنني أعتقد بأنه لمن المهم جداً أن يتم مراعاة القانون الدولي عند اتخاذ أيًا من المعايير التي تُعنى بالشق الأمني، ولكن دعونا نكون واضحين وشفافين في هذا المجال، إننا لن نعود أبداً إلى استكمال أيٍّ من العمليات ما لم تتوقف أعمال العنف والقتل في كل مكان وبصورة تامة.

إشارةً إلى أن هذا الكلام جاء في معرض إحدى البيانات الصحفية التي صدرت عن السفارة الإسرائيلية في لندن، وبشكل مفهوم لأنها تسعى إلى التماس العذر للـ«ضغوطات» التي يتعرض لها شارون وإلى تبني الرأي الإسرائيلي القائل بأنه يجب أن تتوقف العمليات الانتحارية أولاً، كما لو أن الفلسطينيين هم المعتدي الأول والمسؤول عن هذا الطريق المسدود الذي وصل الجميع إليه، في حين أن العكس هو الصحيح^[1].

لا شك بأن بريطانيا كانت قلقةً بسبب عدم رغبتها في إدانة إسرائيل أو حتى معاقبتها، لدرجة أنها في شهر كانون الأول من العام 2001 رفضت التصويت على أحد قرارات الأمم المتحدة الذي يدين إسرائيل، متذرةً بأن صياغة النص لا توجه النقد بما يكفي للفلسطينيين. مع العلم أن بريطانيا كانت الدولة الأوروبية الوحيدة التي امتنعت عن التصويت، وهو ما يشكل مثلاً أمامنا يُظهر لنا كيف أن بعض السياسات البريطانية في ظل حكم حزب العمال أصبحت أسوأ مما كانت عليه في ظل حكم المحافظين الذين على الأقل صوّتوا لإدانة إسرائيل في مثل هذه القرارات في السابق^[2].

[1]- بيان صحفي صادر عن السفارة الإسرائيلية، التاريخ غير مذكور [تشرين الثاني 2001]، www.israel-embassy.org.uk.

[2]- إوين ماك أسكيل، "Arafat is a disaster; but to blame him alone is perverse" (ياسر عرفات مصيبة ولكن من الخطأ توجيه اللوم عليه وحده)، الغارديان، 20 شباط 2002.

ولا ننسى بأن بريطانيا كانت على رأس الدول التي ساندت الولايات المتحدة في إطار «ترؤسها» لعملية السلام من خلال الحرص على ألا يقدّم الاتحاد الأوروبي أيّ حلولٍ بديلةٍ متذرة بالقول أن «دور الاتحاد الأوروبي إنما يجب أن يكون متممًا لرئاسة [الولايات المتحدة]».^[1] مع العلم أن كل هذه المستجدات تطرأ في وقت بات من الواضح فيه أن الحكومة الإسرائيلية لم تعد مهتمةً أبدًا في قيام دولة فلسطينية حيويةٍ أو حتى اتفاقية سلامٍ إلا في إطار الشروط الإسرائيلية فقط، خاصةً بعد أن منحت الولايات المتحدة الضوء الأخضر على أرض الواقع لأريال شارون ليجتاح الضفة الغربية، حتى إن الولايات المتحدة تدعم بصورةٍ كبيرةٍ الاستراتيجية الإسرائيلية، على الرغم من وجود بعض التساؤلات الأميركية بشأن التكتيكات الإسرائيلية.

يوم خرج جورج بوش في أحد خطابه يطالب ياسر عرفات بأن يتنحى عن رئاسة السلطة الفلسطينية التي كان أصلاً قد انتخب على رأسها، كان طوني بليز يحاول قدر المستطاع إبعاد نفسه عن الولايات المتحدة. آنذاك أعلن قائلاً أن الأمر يعود إلى الفلسطينيين لجهة اختيار من يكون على رأسهم وقيادتهم (في حين أننا نقوم بتسليح المعتدي وزيادة نسبة التبادل التجاري معه في محاولةٍ للقضاء عليهم). ولكن من جانبها، فإن صحيفة الغارديان كانت قد أشارت إلى أن «السيد بليز كان يحاول أن يخفف من حدة الخلاف من خلال التشديد على خيبة الأمل التي أصيب بها نتيجة لتسلم ياسر عرفات القيادة العسكرية، كما من خلال الإقرار بأن عملية السلام كانت لتكون أيسر لو أن رئيس السلطة الفلسطينية استقال من منصبه». على أثر هذا دعت بريطانيا إلى إعادة الانتخابات في السلطة الفلسطينية^[2].

وبالتالي، لو كانت بريطانيا صادقةً في سياسة كفتي الميزان لربما كانت سلحت السلطة الفلسطينية لكي تتمكن من استخدام آلة الحرب البريطانية في وجه القوات الإسرائيلية، ولكانت أيضاً قد بنت علاقات وطيدة رفيعة المستوى مع قوات الأمن

[1]- ديريك فاتشيت، مجلس العموم، هانسارد، 23 حزيران 1998، العامود 957.

[2]- "UK rift with Bush over Middle East" (الصدع البريطاني الأميركي حول الشرق الأوسط)، الغارديان، 21 حزيران 2002؛ سؤال من مجلس النواب أجاب عاياه جاك سترو، 25 حزيران 2002، www.fco.gov.uk.

الفلسطيني المنخرطة في العمليات العسكرية ضد الإسرائيليين، أو لربما عيّنت فلسطين باعتبارها واحدة من «الأسواق المستهدفة» القليلة حول العالم المخصصة للصادرات البريطانية، أو أدلت بالخطابات التي تشدد على مجالات التبادل الاقتصادي المتنامية في وقت تكون القطاعات المرتكبة في أعلى مستوياتها. ولكانت أيضاً قد اتفقت مع شركائها في الاتحاد الأوروبي حول التبادلات التجارية ومعاهدات تقديم المساعدات ذات المنفعة (اتفاقية الشراكة في إطار الاتحاد الأوروبي) مع زيادة بند ينص أنه على جميع الأطراف أن تحترم حقوق الإنسان - ومن ثم لرفضت رفع علامات الاستفهام والشكوك في حال خرق حقوق الإنسان بشكل واضح وصريح. إنما لا يمكن القول إلا أن هذه هي الحقيقة التي تطبع السياسة البريطانية الحالية تجاه إسرائيل وحدها فقط.

ولابد من الإشارة إلى أنه في العام 1999 عقدت بريطانيا اتفاقية مع إسرائيل قامت من خلالها ببيعها شحنات من الأسلحة تقدر بمبلغ 11,5 مليون جنيه استرليني، ومن ثم في العام التالي 2000 ارتفعت القيمة لتبلغ 12 مليون جنيه، أما العام 2001 فقد شهد مضاعفة هذا المبلغ تقريباً إذ وصل حدود 22,5 مليون جنيه، في وقت كانت فيه الاعتداءات الإسرائيلية تتفاقم في ذلك العام. أما فحوى هذه الشحنات فقد كانت تضم أسلحة خفيفة وأدوات تصنيع القنابل اليدوية ومكونات عدد واسع من المعدات مثل المركبات القتالية المصفحة وناقلات الجند المصفحة والدبابات والطائرات المقاتلة. ووفق ما جاء آنذاك على صفحات صحيفة هآراتس، فقد أعلن بعض القادة الرسميين في الجيش الإسرائيلي أن حجم التبادلات العسكرية مع بريطانيا قد لا تكون بمبالغ طائلة «إنما تبقى بعض القطع المستوردة ذات أهمية حرجة»، في حين أن نسبة العنف التي يضطلع فيها هذا المستورد فتبدو بلا أهمية في نظر لندن. أما إبان الانتفاضة الفلسطينية في وجه إسرائيل، فقد كانت حكومة بلير منشغلة في الموافقة على طلبات منح الأسلحة والمعدات العسكرية: إذ تم تقديم 297 إذن تصدير بين شهر كانون الثاني من العام 1999 وتشرين الثاني من العام 2000، في مقابل 300 إذن بين شهر كانون الثاني من العام 2001 وشهر نيسان

من العام 2002 حيث جرى تقديم 20 إذن في شهر آذار من ذاك العام لوحده إبان اجتياح إسرائيل للضفة الغربية.^[1]

وفي شهر آب من العام 2001 أشار برنامج وورلد آت وان (العالم الساعة الواحدة) الذي يبث على هواء إذاعة البي بي سي الرابعة إلى أن أحد المسؤولين الكبار في وزارة الدفاع الإسرائيلية قد أكد على أن المعدات البريطانية قد استخدمت داخل الأراضي المحتلة، حيث إن الآليات المخصصة للأراضي الوعرة وحاملات الجند البريطانية المصفحة كانت «تقلّ فرقاً تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية إلى داخل الأراضي المحتلة» [نقل حرفي]. فضلاً عن ذلك، فإن بريطانيا كانت تؤمن المعدات على سبيل أجهزة الاستجابة الخاصة بطائرات هليكوبتر بيل هوي وهي التي استخدمت في مساندة طائرات الهليكوبتر الأباتشي في الصفوف الأمامية التي كانت تقود بشكل مستمر الاعتداءات على الأهداف الفلسطينية في الضفة الغربية.^[2]

إشارة إلى أن الحكومة البريطانية كشفت في شهر آذار من العام 2002 أن إسرائيل قد أجرت تعديلات على دبابات سيتوريون التي كانت قد اشترتها بين عامي 1958 و 1970 على أن يستخدمها الجيش على أنها ناقلات جند مصفحة، وهو الأمر الذي شكّل بمثابة خرق من الجانب الإسرائيلي للـ «ضمانات» التي كان قد قدمها إلى لندن بأنه لن يُصار إلى استخدام المعدات البريطانية. ولكن يبقى أن جاك سترو أعلن أمام البرلمان أن الإسرائيليين:

مع ذلك لم يوافقوا على اعتبار أن هذا [أي سيتوريون] بمثابة خرق للضمانات التي كانوا قد قدموها وبأنهم أكدوا أنهم ليسوا مضطرين لوقف استخدام ناقلات الجند المصفحة داخل الأراضي المحتلة... كما أن بعض الأسئلة تلوح من جانبنا

[1] - "UK's forgotten arms exports to Israel" (صادرات الأسلحة المنسية من بريطانيا إلى إسرائيل)، الرسائل الإخبارية من حملة مناهضة تجارة الأسلحة، حزيران 2001، www.caat.org.uk؛ مجلس العموم، هانسارد، 16 أيار 2002، العامود 779؛ عمنون بارزيلي، "UK tightening embargo on Israel" (بريطانيا تضيق الحظر على إسرائيل)، هآراتس، 22 آب 2002.

[2] - "The UK's role: A friend of Israel؟" (دور المملكة المتحدة: هل هي صديقة لإسرائيل؟)، الرسائل الإخبارية من حملة مناهضة تجارة الأسلحة، تشرين الثاني 2001.

حول إمكانية حدوث خروقات أخرى للضمانات الممنوحة في ما يخص المعدات التي زودناهم بها في ظل حكم الإدارات السابقة^[1].

فضلاً عن أنه جرى الكشف أن دبابات الميركافا الإسرائيلية قد تم تجهيزها بأنظمة تهوئة بريطانية الصنع والتي تم التزود بها في العام 1996. كما وجرى استخدام المعدات البريطانية، بما في ذلك أنظمة إطلاق الصواريخ، في طائرات الهليكوبتر الأباتشي الأميركية الصنع التي كانت إسرائيل قد حصلت عليها. أما حكومة بلير فقد سمحت هي الأخرى بتصدير المعدات البريطانية لاستخدامها على الطائرات الحربية الأميركية أف 16 التي بيعت لصالح إسرائيل، والتي من المعروف أنها استخدمت في العديد من المناسبات ضد الفلسطينيين، ومن المعلوم أيضاً ما أشير إليه إلى أن إسرائيل عمدت إلى تطوير قاذفات طائرات الجغوار، البريطانية المصنعة في الهند بموجب رخصة، من أجل تمكينها من حمل الرؤوس النووية^[2].

مع الإشارة إلى أن الموافقة على صفقة قطع غيار طائرة أف 16 تمت بعد أن كانت التقارير الصحفية قد أشارت إلى أنه في العام 2002 كانت الحكومة البريطانية قد بدأت تماطل بشأن منح الموافقة على الصادرات ذات الطابع العسكري إلى إسرائيل. وعلى ما يبدو فلقد تم تجميد بعض رخص التصدير بحيث أصبح من المقرر النظر في كل حالة على حدة، ولكن يبقى أن «الحصار» الذي كان قد أشار إليه بعض المعلقين إنما طال آنذاك مجرد أنواع محدّدة من المعدات. إذ إن الحكومة لا تزال مصرّة على رفض طلب حظر الأسلحة الرسمي على الرغم من أن الرأي العام بات يدرك أن المعدات البريطانية هي في طور الاستخدام، وبأن إسرائيل لم تقدّم أيّ وعود بشأن وقف استخدام هذه المعدات، وبأنه من المحتمل أن تكون ثمة معدات أخرى

[1]- "Modified tanks are used in raids" (استخدام الدبابات المعدلة في الغارات)، الغارديان، 13 آذار 2002؛ مجلس العموم، هانسارد، 15 نيسان 2002، العامود 723.

[2]- رتشارد نورتن تايلور، "UK equipment being used in Israeli attacks" (استخدام المعدات البريطانية في الهجمات الإسرائيلية)، الغارديان، 29 أيار 2002؛ "Straw provokes row over arms for Israel" (سترو قلق بشأن شحن الأسلحة إلى إسرائيل)، الغارديان، 9 تموز 2002؛ رتشارد نورتن تايلور، "MPs question 'nuclear upgrade' of Israel's jaguar bombers" (أعضاء البرلمان يطرحون الأسئلة بشأن تطوير قاذفات طائرات الجغوار اتحمل رؤوس نووية)، الغارديان، 24 نيسان 2002.

قيد الاستخدام من دون الإقرار بذلك. وبالحكم على الأمور من ظاهر الحالات السابقة مثل «حصار» الأسلحة المزعوم على أندونيسيا في العام 1999 والذي قاد بكل بساطة إلى تأخير جميع الصادرات بضعة أشهر قبل أن يصار إلى استكمالها على أكمل وجه - فإننا نخلص إلى أنه من الممكن أن تكون بريطانيا قد عمدت إلى تأخير إيصال المعدات العسكرية إلى إسرائيل ريثما تهدأ حدة الرأي العام تجاه الاعتداءات الإسرائيلية وتخفت.

مع العلم أن هذه الشحنات تُظهر أن «العناوين» بشأن صادرات الأسلحة التي تخرج بها الحكومة إنما الهدف من ورائها هي العلاقات العامة، كما سنناقش مطولاً في الفصل الثامن، وأن وحدهم المراقبين المتمرسين أيديولوجياً قادرون على أخذها على محمل الجد. في الواقع، تخرق الصادرات ذات الطابع العسكري إلى إسرائيل تقريباً جميع المعايير والعناوين بصورة سافرة: لا تزال إسرائيل تحتل بعض الأراضي وهي مذنبه لجهة انتهاك حقوق الإنسان بشكل كبير ولا تزال مصرّة على موقفها الرافض لتوقيع أي اتفاقية دولية ملزمة لجهة تنظيم الأسلحة النووية، وهي أمور لا بدّ من أن تحثّ بريطانيا على اتخاذ إجراءات الحظر الرسمي على الأسلحة، ولكننا نجد بأن الحكومة لا تزال تؤكد على أنها لم تقم «بوضع حدود خاصة أو شروط لوقف الاستخدام في إطار الرخص التي تمنحها للصادرات إلى إسرائيل»^[1].

علماً بأن تجارة الأسلحة لا تشكل سوى جزءٍ يسيرٍ من العلاقات العسكرية والتجارية الأوسع التي تربط ما بين بريطانيا وإسرائيل، حيث إن هذه الأولى كانت قد وقعت مذكرة تفاهم حول التعاون بشأن المعدات الدفاعية مع إسرائيل في العام 1995، والتي لم يتم يوماً الإفصاح عن مضمونها إلى العلن. وفي شهر نيسان من العام 2000 أشارت الحكومة البريطانية إلى أنه «العام المنصرم جرت العديد من اللقاءات بين وزير الدفاع والمسؤولين الرسميين من إسرائيل في المملكة المتحدة بحيث

[1]- جواب وزراء الدفاع، والشؤون الخارجية، والتجارة والصناعة، "Strategic export controls: Annual report" for 1999 and parliamentary prior scrutiny (مراقبة الصادرات الإستراتيجية: التقرير السنوي لعام 1999 والتحقيق البرلماني اللاحق)، 5141، تموز 2001، الفقرة f.

تمت مناقشة الكثير من المسائل». أما الشرطة البريطانية فمن جهتها قد استوردت الرصاصات الإسرائيلية في حين أن وزارة الدفاع اشترت القنابل اليدوية والقذائف والمعدات الإلكترونية العسكرية المرتبطة بالطائرات الإسرائيلية الصنع.

على كلٍّ فإن السفارة البريطانية في تل أبيب أعلنت مؤخراً عن «علاقة مزدهرة» تجمع ما بين البلدين، بحيث ورد في التصريح قولها بأن «بريطانيا هي صديقةٌ وقيّةٌ لإسرائيل» وبأن «رئيسي وزراء بلدينا على تواصلٍ دائمٍ وتربط بينهما علاقات العمل والصحة المتينة»، ويستكمل التصريح: «لا تزال الاستثمارات البريطانية الكبيرة في إسرائيل في ازدهار».^[1] مع العلم أن هذا الكلام كان قد جاء قبيل الخلاف الذي نشب آنذاك بين كلٍّ من طوني بلير وأريال شارون حيال توجيه بريطانيا الدعوة للفلسطينيين من أجل حضور مؤتمر لندن، وهو الأمر الذي أثار امتعاض القيادة في إسرائيل.

إشارةً إلى أن إسرائيل تشكل واحدةً من الأسواق الأربع عشرة التي تعتبرها وزارة التجارة والصناعة على أنها «أسواقٌ مستهدفةٌ» حول العالم، ففي شهر كانون الثاني من العام 2002 أعلنت وزيرة التجارة والصناعة باتريشيا هويت أمام غرفة التجارة البريطانية الإسرائيلية بالقول: «إن واحدة من الأهداف الرئيسية التي تصبو إليها حملة الأسواق المستهدفة هي تشجيع الشركات البريطانية أكثر فأكثر على النظر في الاحتمالات التي تقدّمها السوق الإسرائيلية». في حين أنه في العام السابق كان حجم التبادلات التجارية بين إسرائيل وبريطانيا قد بلغ نسبة 2,5 مليار جنيه استرليني، وعلى هذا جاء تعليق الوزيرة بالقول: «وماذا عن مستقبل التجارة؟» مجيبةً بنفسها: «يبدو أنه مشرقٌ». وفي مناسبةٍ أخرى أعلنت وزارة التجارة والصناعة البريطانية بالقول: «تعتبر إسرائيل إحدى قصص النجاح المهمة التي تروى عن الصادرات البريطانية»، إذ تُعتبر ثاني أكبر مستهلكٍ للصناعات البريطانية في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية^[2].

[1]- السفارة البريطانية في تل أبيب، "Britain-Israel relations" (العلاقات البريطانية الإسرائيلية)، التاريخ غير مذكور، www.britemb.org.il.

[2]- باتريشيا هويت، خطاب في العشاء السنوي الذي تقيمه غرفة التجارة البريطانية الإسرائيلية، 16 كانون الثاني 2002، www.dti.gov.uk؛ وزارة التجارة والصناعة، ترايد بارتنرز يو كاي، «إسرائيل»، www.tradepartners.co.uk.

وبالنسبة إلى الوسائل الإعلامية، فإن العديد من هذه المؤسسات قد عمد إلى اتباع خطى الحكومة في معرض الشأن الإسرائيلي، إذ لا يخفى على أحد أن مجموعة جامعة غلاسكو الإعلامية تعتبر كبرى القنوات التحليلية في الإعلام المستقل في البلاد، وهي التي لا تتوانى يوماً عن إظهار مدى التحريف الذي لا تزال تضطلع به التقارير التي تصدر عن الوسائل الإعلامية السائدة منذ ثلاثة عقود. علماً بأن واحدة من أحدث تقاريرها التي جاءت بقلم غريغ فيلو، استهلّت بعبارة: «إن كنت لا تزال غير مدركٍ لماهية الأزمة في الشرق الأوسط، ربما يكون ذلك أنها تتابعها عبر شاشة التلفاز»، حيث يرى فيلو بأن الوسائل الإعلامية قلما تتطرق إلى تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأسبابه، وببساطة لأن الخوض في هذا المجال لا يزال مثيراً للجدل بما أن إسرائيل مرتبطة بعلاقاتٍ وطيدة وراسخة مع الولايات المتحدة، دون أن ننسى جماعات الضغط المناصرة لإسرائيل والفاعلة بشكلٍ قويٍّ داخل الولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن بمجرد أن نبدأ الغوص في عمق هذا الموضوع نجد بأن التقارير الواردة لا تناقش إلا الأحداث التي تطرأ يوماً بيوم، والتي من خلالها يمكن القول بأن العالم «الطبيعي» يتعرض للخلل فقط عندما يثير الفلسطينيون الشغب أو يفتحون نيران أسلحتهم.

وفي هذا المجال، تبقى وجهة النظر الإسرائيلية هي المسيطرة في غالب الأحيان، بحيث تشير التقارير دائماً إلى أن العمليات العسكرية من الجانب الفلسطيني هي التي «تبدأ» أولاً من خلال سلسلة من الأحداث التي تضطر إسرائيل إلى «الرد» عليها، وعلى سبيل المثال، أشار برنامج نيوزنايت في إحدى المرات إلى أن «عددًا لا بأس به من الفلسطينيين والإسرائيليين قد لقي مصرعه بسبب السلسلة القاسية من العمليات الانتحارية وما يقابلها من عمليات الرد الإسرائيلي». وهنا عبثاً يحاول فيلو إيجاد أيّ تقريرٍ يشير إلى أن الفلسطينيين قاموا بعملية «ردّ» على الهجمات الإسرائيلية.

ويشير تقرير مجموعة جامعة غلاسكو الإعلامية إلى أن القنوات المتلفزة تمنح مساحةً أكبر للإسرائيليين تفوق تلك التي تمنحها للفلسطينيين بما يوازي الضعف، إلى جانب أن العناوين التي تعبر عن وجهات النظر الإسرائيلية هي ثلاثة أضعاف تلك

التي تعبّر عن وجهات النظر الفلسطينية. فالاعتداءات الإسرائيلية لا تلقى إلا الآذان الصماء، على الرغم من وجود الكثير من القوى النافذة في إسرائيل التي تعارض أي نوع من أنواع تسويات السلام والتي قلما يأتي الإعلام على ذكرها. علماً بأن المصطلحات على سبيل «جرائم» و«فظاعات» و«عمليات القتل بدم بارد» تستخدم دائماً في معرض وصف الوفيات في الصف الإسرائيلي، إنما ليس الفلسطيني. وهنا يشير فيلو بالقول «إن هذا التفاوت في انتقاء المصطلحات إنما يلفت النظر»، إذ يرى أنه منذ بدء الانتفاضة «بلغ عدد الفلسطينيين ممن لقوا مصرعهم عشرة أضعاف الإسرائيليين».[1]

إشارةً إلى أن هذا النمط المتبع في التقارير الإخبارية في الشأن الإسرائيلي يشهد القليل من الاستثناءات، والتي يشكل مراسل صحيفة الإندبيندنت - روبرت فيسك - مثلاً عليها، فهو لا يكتفي بمجرد تقديم الحقائق كما هي إنما يحمل أيضاً على زملائه من الصحفيين الذين يتوانون عن ذلك. وفي إحدى المناسبات كتب روبرت فيسك قائلاً: «إن الطريقة التي نعتمدها في معرض تغطية هذا الصراع تجعلنا نبذو كما لو أننا نناصر البيض في جنوب أفريقيا ضد السود»، ويستطرد: «منذ الحرب العالمية الثانية، قلّة هي الشعوب التي شهدت الظلم الذي شهده الفلسطينيون، وقلّة هي الشعوب التي ظلت تحوز على التعاطف والاستجداء كما الإسرائيليين».[2].

فضلاً عن ذلك، فإن فيسك كتب في مناسبة أخرى يقول بأن: «الوسائل الإعلامية لا تتوانى عن الاقتناع فوراً ومن دون تفكيرٍ بالمواقف الإسرائيلية والتي تشير في الغالب إلى أن الفلسطينيين هم المسؤولون عن «العنف» ومسؤولون عن ما يصيب أبناءهم من قتلٍ على يد الجنود الإسرائيليين، ومسؤولون عن رفض الانخراط في محادثات السلام». وفي هذا المضممار يأتي فيسك على أحد الأمثلة عن التقارير المضللة حيث لا تتجرأ البي بي سي إطلاق صفة القتل على ما ترتكبه القوات الإسرائيلية: حيث

[1]- فيلو، Bad news from Israel: media coverage of the Israeli/ Palestinian conflict، (أنباء سيئة من إسرائيل: التغطية الإعلامية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني)، آيار 2001، www.gla.ac.uk.

[2]- روبرت فيسك، "When journalists refuse to tell the truth about Israel" (عندما يرفض الصحفيون إيصال الحقيقة بشأن إسرائيل)، الإندبيندنت، 17 نيسان 2001.

يشير أحد التقارير الواردة عن هذه الوسيلة الإعلامية إلى أن أحد الجنود الإسرائيليين المتخفين «أطلق النار مردياً أحد أعضاء حركة فتح التابعة لياسر عرفات في الأمس في ما أطلق عليه الفلسطينيون عملية اغتيال^[1]».

ومن جانبها فإن صحيفة الإكونوميست أشارت إلى أن «العنف ليس أحادي الطرف، وإن كان - في واقع الأمر - قد بدأ من الجانب الفلسطيني... فهدف إسرائيل هو وضع حدٍّ لهم». بهذه الجملة في الواقع يتمثل التأطير العام. كما ويرفض التقرير نفسه الإشارة إلى أن الدور الذي انخرطت فيه الولايات المتحدة في خضم الصراع العربي الإسرائيلي هو دور «أحادي ومنحاز». وتخلص الصحيفة إلى القول أن سجل الولايات المتحدة «ليس سجل إحدى القوى العظمى التي لا صالح لها لا بالسلام ولا بالعدالة»، علماً بأن هذا المقال كان قد صدر تحت عنوان (The unblessed peacemaker) صانعة السلام اللا محمودة، في إشارة إلى الولايات المتحدة^[2].

ومن عادة الوسائل الإعلامية السائدة أن تتقبل المصطلحات التي تنعت الولايات المتحدة على أنها «وسيطٌ عادلٌّ» أو «مصلحة» أو حتى كما ورد آنفاً «صانعة سلام» بكل رحابة. في حين أنه عندما ترغب إحدى التقارير الإخبارية بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تتحلى بالحيادية التامة يُصار في غالب الأحيان إلى اعتماد مصطلحات ملطفة على سبيل أن الولايات المتحدة «تنحاز» إلى الجانب الإسرائيلي. وعليه فإنه قلما جرى النظر إلى السياسة الأميركية في هذا المجال على أنها ركنٌ كبيرٌ من أركان المشكلة، إذ غالباً ما تنصب الانتقادات الموجهة إليها على عدم انخراط واشنطن بما فيه الكفاية في عملية السلام. ولكن في الواقع لا يسعنا القول إلا أن الولايات المتحدة ظلت لبعض الوقت منخرطةً تماماً - وذلك من خلال منح الضوء الأخضر لإسرائيل للقيام بالاعتداءات، من خلال تزويد قواتها بالسلاح اللازم لهذه

[1]- روبرت فيسك، "The biased reporting that makes killing acceptable" (الإعلام المتحيز الذي يجعل من القتل أمراً مقبولاً)، الإندبيندنت، 14 تشرين الثاني 2000؛ "When journalists forget that murder is murder" (عندما ينسى الصحفيون أن القتل هو قتل)، الإندبيندنت، 18 آب 2001. تمت إضافة التوكيد.

[2]- "The unblessed peacemaker" (صانعة السلام اللا محمودة)، ذي إكونومست، 6 تشرين الأول 2001.

المهمة، ومن خلال التأكد من عدم تحرك المجتمع الدولي عبر استخدام حق النقض الفيتو في معرض قرارات الأمم المتحدة، وغيرها من الخطوات.

إنما يبقى أن الدور البريطاني قد حصد المزيد من المعالجة الإيديولوجية الأكثر عمقاً، إذ يستحيل على المحطات المتلفزة أن تأتي على ذكر أمر بسيطٍ على شاكلة تغاضي بريطانيا عن العنف الذي تمارسه القوات الإسرائيلية (أو أيّ كان). وهو أمرٌ حتى الصحافة لا تجرؤ عليه - بحسب ما أذكر - بحيث إنه قلما يأتي أحدٌ على ذكر العلاقات التجارية مع إسرائيل والتي تروج لها الحكومة في لندن. حتى أن موضوع تأمين المعدات ذات الطابع العسكري البريطانية الصنع استطاع أن يبقى خارج أضواء التغطية الإعلامية من دون أن يثير الرغبة في التدقيق والمراقبة. أضف أنه قلما يتم التطرق إلى القنوات التي من الممكن للحكومة البريطانية أن تلجأ إليها في ما لو رغبت ممارسة الضغط على إسرائيل، مثل العلاقات البريطانية الثنائية أو الخطوات المتعددة الأطراف مثل تعليق إتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل أو مقاطعة البضائع التي تصدرها إسرائيل بصورة غير شرعية من الأراضي المحتلة.

علماً أنه في خضم أزمة كوسوفو لعبت الوسائل الإعلامية الدور المفصلي من خلال إيلاء الاهتمام الكبير للسياسة التي كانت تتبناها الحكومة من أجل تشويه سمعة ميلوزوفيك والتبخيس بنظام حكمه من خلال فرض العقوبات عليه وفي المحصلة شن الحرب عليه. أما في حال إسرائيل، قليلة هي الخطوات المتبعة من أجل تشويه سمعة شارون في الإعلام، وقلّة هي الأصوات - هذا إن وُجدت - التي تدعو إلى التبخيس به عن طريق السياسات البريطانية التي من الممكن تبنيها.

الفصل السادس
كوسوفو:
التدخل
المعادي
للإنسانية

إننا مستمرّون في القصف يومًا بعد يومٍ بعد يومٍ إلى أن يتم ضمان تحقيق أهدافنا

طوني بلير، 12 نيسان^[1] 1999

في شهر كانون الأول من العام 1998، استكملت القوات التابعة لكلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا هجماتها على العراق بهجومٍ آخر دام لأسابيع في إطار تصعيدٍ سريٍّ للحرب في «مناطق الحظر الجوي» الواقعة في الشمال من العراق والجنوب منه. وعلى أثر هذه الأحداث استكملت بريطانيا الحرب من جديد، إذ في شهر آذار من العام 1999 بدأت قوات حلف شمال الأطلسي المؤلفة قبل كلّ شيءٍ من قوات أميركية وبريطانية تمطر سماء يوغسلافيا وكوسوفو بالقنابل، علمًا بأن هذه العملية استمرت على مدى أحد عشر أسبوعًا حتى شهر حزيران، ما تسبب في أضرارٍ جسيمةٍ ليس فقط في صفوف القوات العسكرية اليوغسلافية إنما أيضًا في البنى التحتية المدنية في البلاد. أما الذريعة الرسمية التي قدّمت للعلن من أجل تبرير الحرب على يوغسلافيا فقد كانت الرغبة في «كبح مقدرة ميلوزفيك في التلويح بالحرب على السكان المدنيين الأبرياء في كوسوفو» وفي «الحؤول دون كارثةٍ إنسانيةٍ محدقةٍ» وفق ما أورد طوني بلير آنذاك^[2].

مع العلم أن الحرب على يوغسلافيا في ظل حكم ميلوزفيك ظلت لفترةٍ طويلةٍ عرضةً لجدالٍ طويلٍ في الأروقة السياسية السائدة، والسبب في ذلك هو أن الحكومة كانت قد وضعت الحرب في إطار نوعٍ جديدٍ من العمليات العسكرية التي قرّرت اللجوء إليها في سبيل الدفاع عن القيم الإنسانية. فمن جانبها، ساندت الصحافة الليبرالية - وبالأخص صحيفتي الغارديان والإنديبندنت - الحرب حتى النخاع (في حين أنها اكتفت بالتشكيك بالتكتيك المعتمد في التلويح بهذه الحرب) إلى جانب أنها أولت المساحة الواسعة لتبرير الحجج التي خرجت الحكومة بها.

[1] - "Air attacks will be stepped up" (مضاعفة الهجمات الجوية)، الغارديان، 13 نيسان 1999.

[2] - "It's simply the right thing to do" (إنه الحل الأمثل بكل بساطة)، الغارديان، 27 آذار 1999.

تسريع الكارثة الإنسانية

أما الإدعاء بأن الحرب نشبت لأهداف إنسانية فيعود في الأصل إلى الاعتقاد الذي ساد آنذاك بأن القصف ما كان إلا للحؤول دون كارثة إنسانية. ولكن يبقى أن هذا الادعاء ما هو إلا إدعاء وهمي إذ إنه كان جلياً أن عمليات القصف التي اضطلعت بها قوات حلف شمال الأطلسي لم تسهم إلا في تسريع «التطهير العرقي» على نطاق واسع عوض أن تضع حداً له.

علمًا بأنه قبل البدء بعمليات القصف لجأ القادة في حلف شمال الأطلسي إلى الترويج والادعاء بأنه قبل الحملة العسكرية كانت كوسوفو تشهد «مذابح» على يد القوات التابعة لميلوزيفيك، بحيث خرج وزير الخارجية جيف هون يدعي أن ما لا يقل عن عشرة آلاف ألباني قد قُتلوا، حتى أن وزير الدفاع الأميركي ويليام كوهين تحدث عن اختفاء ما يقارب مائة ألف رجل بين سن الثامنة عشر والتاسعة والأربعين. علمًا بأن جميع الأرقام التي جرى تداولها كانت تدور في محيط عشرات الآلاف.

إنما لا بدّ من الإشارة إلى أنه في العام الذي سبق تفجّر الأحداث، ووفق ما تشير إليه مصادر حلف شمال الأطلسي، تم قتل ما يقارب ألفي شخص في كوسوفو إلى جانب تهجير بضعة آلاف من السكان داخل البلاد. في حين أن إحدى المذكرات الرسمية الصادرة عن الحكومة البريطانية على أثر الحملة العسكرية التي اضطلع بها حلف شمال الأطلسي تشير إلى أن عشرة آلاف شخص لقوا مصرعهم في كوسوفو في إبان العام 1999 علمًا بأن وزير الخارجية روبرت كوك أكّد بنفسه أن مجرد ألفين من مجمل هذا العدد لقي حتفه قبل بدء القصف، ما يعني أن أعداد القتلى قد تضاعفت أربعة أضعاف بعد الحملة العسكرية. إشارةً إلى أن هذا العدد هو عبارة عن الذين راحوا ضحيةً من كلا الطرفين للصراع بين القوات اليوغسلافية التي كانت في ذلك الوقت تقمع الجماعات العرقية الألبانية، وجيش التحرير الكوسوفي^[1].

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع، جلسة 1998 / 99، 20 تموز 1999، [www.publications.parliament.uk/pa/cm/199899/uk/pa/cm/199899/fq287/jon/bieller/Kosovo killing fields](http://www.publications.parliament.uk/pa/cm/199899/uk/pa/cm/199899/fq287/jon/bieller/Kosovo%20killing%20fields) (هل تحولت كوسوفو إلى ساحات قتل؟)، نيو ستايتسمان، 15 تشرين الثاني 1999.

وعليه يبدو بأن الأرقام المهولة لأعداد القتلى التي تم الزعم بأنها كانت تقع قبل بدء عمليات القصف لم تكن سوى فبركات من حلف شمال الأطلسي. مع الإشارة إلى أن المستندات التي نشرتها منذ ذلك الحين كلٌّ من وزارة الخارجية الألمانية والمحاكم الإدارية الإقليمية في ألمانيا - والتي جرى الاستعانة بها من أجل تحديد حقيقة وضع اللاجئين الكوسوفيين في ألمانيا - قدّمت صورةً مختلفةً تمامًا عن الوضع في كوسوفو قبل الحملة العسكرية. وهنا نشير إلى أحد التقارير الذي صدر في شهر شباط من العام 1999 والذي يلحظ أنه «تم تفادي الكارثة الإنسانية التي كان يُخشى وقوعها والتي من الممكن أن تُعرّض حياة المدنيين الألبان للخطر»، أما في المدن الكبيرة فقد «عادت الحياة العامة إلى طبيعتها نوعًا ما منذ ذلك الحين».

فضلاً عن أن غالبية أعداد القتلى الذين وقعوا قبل الحملة العسكرية كانوا ضحيةً للاقتتال بين القوات اليوغسلافية الرسمية وجيش التحرير الكوسوفي، وليس نتيجة للـ «تطهير العرقي»، حيث إن أحد التقارير الصادرة من ألمانيا أشار قبل شهرٍ واحدٍ بالتحديد من بدء الحملة إلى أنّ:

الأحداث التي جرت ما بين شهري شباط وآذار من العام 1998 لا تقدّم أيّ دليلٍ على اعتماد سياسةٍ اضطهاديةٍ محصورةٍ بالعرقية الألبانية بذاتها، إذ إن الاجراءات التي عمدت القوات المسلحة إلى اعتمادها إنما تهدف في المقام الأول إلى محاربة جيش التحرير الكوسوفي إلى جانب المنضوين تحت لوائه والداعمين المفترضين له.

ومن جانبه، فإن المبعوث الخاص للأمم المتحدة جيرى داينستبير كان قد أعلن: «قبل الحملة العسكرية لم يكن يتم تهجير الألبانيين بالاستناد إلى المبدأ العرقي. [لقد كانوا] ضحيةً للحرب البشعة بين كل من الجيش اليوغسلافي وجيش التحرير الكوسوفي.»

وبالاستناد إلى إحدى الدبلوماسية الأميريكات، وتدعى نورما براون، والتي احتلت منصب مساعدة مدير بعثة المراقبة إلى كوسوفو، فهي ترى بأنه «لم يكن

ثمة أيّ أزمة إنسانية [في كوسوفو] حتى قبل بدء حلف شمال الأطلسي بحملته العسكرية... كان الجميع على أتم الثقة بأن الأزمة الإنسانية سوف تنشأ في ما لو أطلق حلف شمال الأطلسي حملته هذه.^[1]

ولا بدّ من الإشارة إلى أن وفود اللاجئين التي نزلت من كوسوفو لم تبدأ إلا بعد بدء عملية القصف. ومن جانبها فإن الحكومة البريطانية أعلنت أنه قبل بدء الحملة العسكرية كان ثمة «أكثر من 200 ألف شخص ممن هُجّروا داخل البلاد في كوسوفو وما يقارب 70 ألف لاجئ (ألبانيون كوسوفيون وصرب كوسوفيون)»، وهي أرقام لا يمكن الاستهانة بها، فمن الواضح أن الوضع على هو عليه كان مريعاً بالنسبة إلى العرقية الألبانية قبل الحملة العسكرية إذ أن هؤلاء السكان كانوا يعانون من القمع الشديد وانتهاك حقوقهم الإنسانية على يد القوات اليوغسلافية ونتيجةً للحرب. ولكن بُعيد فترةٍ قليلةٍ على بدء القصف من جانب حلف شمال الأطلسي، طبّق ميلوزفيك حملةً أجبر من خلالها أكثر من 850 ألف كوسوفي على الرحيل خارج البلاد ولا سيما إلى ألبانيا ومقدونيا.^[2]

في المحصلة استغلت القوات اليوغسلافية الحملة العسكرية التي بدأها حلف شمال الأطلسي من أجل تطبيق هذه الحملة المروعة، وهي التي كانت قد بدأت بتاريخ 19 آذار، إلا أن النظام لم يبدأ بزيادة حدة هجماته بصورةٍ مبالغةٍ إلا بعد أن أطلق حلف شمال الأطلسي حملته العسكرية بتاريخ 24 آذار. علماً بأن إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشير إلى «عملية تهجير منظمة إلى جانب السلب والنهب والقتل والاغتصاب والاختطاف والسرقة بمجرد

[1]- راجع إيريك كانيبا، "Important internal documents from Germany's Foreign Office regarding pre-bombardment genocide in Kosovo" (مستندات داخلية مهمة صادرة عن وزارة الخارجية الألمانية بشأن فترة ما قبل القصف الإبادة في كوسوفو)، www.zmag.org؛ أدوارد هيرمان ودايفيد بيترسون، "Kosovo one year later: From Serb repression to NATO-sponsored ethnic cleansing" (كوسوفو بعد عام على الأزمة: من القمع الصربي إلى التطهير العرقي برعاية حلف شمال الأطلسي)، www.zmag.org؛ "In the beginning was the big lie" (في البدء كانت الكذبة الكبيرة)، www.iacenter.org/deichmann.htm.

[2]- جواب من وزارة الخارجية أمام لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع، كوسوفو، Cm 4825، آب 2000، الفقرة 11؛ هيومن رايتس واتش، التقرير العالمي لعام 1999، «جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية»، www.hrw.org.wr2k.

أن بدأت حملة حلف شمال الأطلسي الجوية العسكرية بتاريخ 24 آذار» وإلى أن «أكثر ما يلفت النظر لناحية التغييرات في مجرى الأحداث كان بعد إطلاق أولى الحملات الجوية من جانب حلف شمال الأطلسي». كما تشير الدراسة إلى أنه بمجرد أن غادر المراقبون الذين كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أرسلتهم إلى كوسوفو بتاريخ 20 آذار وبالتحديد مباشرة بعد بدء الحملة العسكرية عمد الجنود اليوغسلافيون والقوات شبه العسكرية التابعة لهم إلى «الانتقال من قرية إلى أخرى ومن مدينة إلى مدينة ومن منطقة إلى أخرى يعيشون تهديداً وتهجيماً بحق السكان الكوسوفيين من العرقية الألبانية^[1]».

مع العلم أن الجنرال ناومان، الذي كان يتولى منصب رئيس اللجنة العسكرية في حلف شمال الأطلسي في العام 1999، صرّح للقناة الرابعة بالقول أن الكارثة الإنسانية «ربما تكون قد تضاعفت على يد حلف شمال الأطلسي، ولا شك بأن بعض الفظاعات المرتكبة قد جاءت نتيجةً للقنابل التي ألقتها الحلف بما أن [هذه القنابل أججت] شعوراً ورغبةً بالثأر». ومن الملفت للنظر أن اتهام محكمة العدل الدولية في لاهاي لميلوزفيك بارتكاب جرائم حرب بحق القبائل إنما يستند إلى لائحة طويلة من الجرائم التي ارتكبتها ميلوزفيك، على أن جميعها وقع بعد بدء الحملة العسكرية على يد حلف شمال الأطلسي^[2].

ومن جانبها فإن لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم خلصت في تحقيقها بشأن كوسوفو إلى أنه:

من المرجح أن يكون القصف الذي قاده حلف شمال الأطلسي قد ساهم في إحداث تغيير في طبيعة الاعتداء على ألبانيي كوسوفو، وما كان في الأساس حملةً تصدّ للعصيان - على الرغم من أنها حملةٌ بشعةٌ وغير ناجعةٍ - تحول في المحصلة

[1]- ورد في نعيم تشومسكي، "In retrospect" (بالعودة إلى الماضي)، www.zmag.org.

[2]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع، جلسة 2000 / 1999، 23 أيار، 2000 الفقرة 89، www.publications.parliament.uk/pa/cm/199900؛ تشومسكي، The new military humanism: Lessons from Kosovo، لندن، 1999، ص. ص. 86 - 7.

إلى حملة منظمة وواسعة النطاق لقتل هؤلاء السكان أو حملهم على الرحيل عن البلاد... وقد قاد انسحاب المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جانب عدم مقدرة الصرب على إلحاق الخسائر في صفوف حلف شمال الأطلسي في إبان الحملة العسكرية إلى تكثيف الاعتداء على ألبانيي كوسوفو^[1].

ومن ثم خلصت لجنة الدفاع في أحد تقاريرها الصادر في شهر تشرين الأول من العام 2000 إلى أن «جميع الأدلة تشير إلى أن المخططات التي كانت تفترض بدء الحملة الجوية ساهمت في تعجيل بداية الكارثة»، بحيث يشير التقرير إلى أنه «في حين أن الاستراتيجية تمكنت في المحصلة من الوصول إلى هدف حمل ميلوزيفيك على سحب قواته من كوسوفو، إلا أنها لم تبلغ مرادها في الحؤول دون الكارثة الإنسانية».

وفي معرض تقريرها، نجد بأن لجنة الدفاع تنتقد الحكومة البريطانية في ما أقدمت عليه من إخبار الرأي العام بأنه كان من الممكن الحؤول دون هذه الكارثة الإنسانية بمجرد اللجوء إلى القوات الجوية. وما لا شك فيه هو أن هذا النقد كان أكبر الانتقادات التي وجهت لحلف شمال الأطلسي من داخل الأروقة السياسية السائدة أي أنه كان من الواجب الاستعانة بالقوات البرية، أو على الأقل لم يكن يجب إقصاؤها بالكامل. ولكن يبقى أن ما لم تستطع لجنة الدفاع إدراكه هو أنه من خلال القول بأن الحكومة فشلت في وضع حدٍّ للكارثة الإنسانية تكون قد قللت من شأن المنطق الذي انتهجته الحكومة عندما قرّرت إطلاق الحملة العسكرية في المقام الأول^[2].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الأدلة تشير إلى أن القادة في حلف شمال الأطلسي كانوا على تمام الإدراك بأنهم في ما لو بدؤوا هجومهم كان ميلوزيفيك سيطلق تلك الحملة، ومع ذلك فقد استكملوا خطتهم.

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع، جلسة 1999 / 2000، الفقرة 87 - 8.

[2]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع عشر، جلسة 1999 / 2000، 23 تشرين الأول 2000، الفقرة 299، www.publications.parliament.uk/pa/cm/199900.

فصحيفة الغارديان أشارت بتاريخ 28 نيسان إلى أنه «بات من المؤكد أن جهاز الاستخبارات السرية البريطانية حذّر من أن القصف قد يساهم في تصعيد عملية التطهير العرقي»، حتى أن المخططين داخل البنتاغون كانوا قد صرّحوا لصحيفة نيويورك تايمز بأنهم حذّروا الرئيس كلينتون من أنه من المرجح أن يعمد ميلوزفيك إلى الهجوم على الكوسوفيين في ما لو جوبه بالضربات الجوية. ومن جانبه، فقد أعلن المتحدث باسم البنتاغون بالقول «لم نكن متفاجئين بما صدر عن ميلوزفيك». «أعتقد بأن كل من يقول بأن هذه الحملة جاءت بمثابة المفاجئة بالنسبة إليه يعاني من فقدان ذاكرة تاريخي»^[1].

فضلاً عن ذلك، فإن الوسائل الإعلامية تضع بين أيدينا المزيد من الأدلة، حيث أشارت صحيفة واشنطن بوست بتاريخ الأول من نيسان إلى أنه على مدى الأسابيع التي سبقت الحملة العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي، كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تانت يكرّر قوله أنه من المرجح أن تعتمد القوات التابعة لميلوزفيك إلى الرد من خلال تكثيف حدة التطهير العرقي في كوسوفو. ومن جانبها، أشارت صحيفة صانداي تايمز بتاريخ 28 آذار إلى رأي الجنرال شيلتون، الذي كان على رأس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الذي كان يرى «أنه من الممكن أن تستحث الضربات الجوية الجنود الصرب على القيام بالعمليات الإجرامية الفظيعة»، وأضاف شيلتون بالقول أن الضربات الجوية وحدها «غير قادرة على منع القوات الصربية من القضاء على الكوسوفيين». ويستطرد التقرير بالقول أن «السفير البريطاني لدى بلغراد كان قد خاض في هذا السجال نفسه في وابلٍ من البرقيات التي أبرقها إلى لندن»^[2].

وتأكيداً على ذلك، فبُعِيد ثلاثة أيام على بدء القصف، وتحديدًا بتاريخ 27 آذار، أعلن قائد حلف شمال الأطلسي الجنرال ويلي كلاك أنهم كانوا «يتوقعون تمامًا»

[1]- الغارديان، 28 نيسان 1999؛ "NATO's tragic errors" (أخطاء مأساوية من جانب حلف شمال الأطلسي)، أوبسوفير، 4 نيسان 1999.

[2]- ورد في لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع، جلسة 99 / 1998 الفقرتين 108، 110.

أن يتم تصعيد حدة العنف والإرهاب من جانب القوات الصربية على إثر بدء حملة حلف شمال الأطلسي. وبُعيد أيام قليلة عاد كلارك للقول أن «السلطات العسكرية كانت تتوقع بالكامل تلك المقاربة الهوجاء التي اعتمدها ميلوزفك إلى جانب الكفاءة الرهيبة التي استطاع من خلالها تطبيق مخططاته»^[1].

مع العلم أنه في ما كانت القنابل تمطر السماء في كوسوفو أدلى وزير الخارجية روبين كوك بإفادته أمام لجنة الشؤون الخارجية، حيث رفض الإقرار بأن العمليات التي اضطلع بها حلف شمال الأطلسي قد تسببت في تصعيد الفظاعات المرتكبة، مدّعياً بأن التطهير العرقي كان قائماً حتى قبل بدء الحملة. ولكنه في الوقت نفسه أشار بالقول:

لقد كنا ننتظر - بالتالي - انطلاق الحملة الهجومية التي من الممكن أن تترافق بالتطهير العرقي؛ ولكن لم تتوفر لدينا المعلومات الاستخبارية التي تشير إلى أنه من الممكن أن يملأ القطارات بالنازحين ويرسلها مراراً وتكراراً من برشتينا إلى الحدود المقدونية.

وفي نهاية المطاف، لم يجد كوك بداً من الاعتراف بأن ما صدر عن ميلوزفيك لم يكن بالأمر المفاجئ بالنسبة إلى الحكومة، وحدها حدة ما حدث كانت مفاجئة لهذه الأخيرة. ومن ثم أضاف أنه في ما لو لم يطلق حلف شمال الأطلسي حملته لكان من المرجح أن يعتمد ميلوزفيك إلى هذه الإجراءات على أي حال^[2].

ولقد خلصت لجنة الشؤون الخارجية إلى أنه «بالتالي لا يبدو توافر أية معلومات، ولو بسيطة، في حوزة الولايات المتحدة» والتي كان من المفترض أن تتوافر بين يدي بريطانيا «التي أشارت بدورها إلى أن عمليات النزوح الداخلية التي شهدتها كوسوفو كانت ستتحول إلى ظاهرة لاجئين»^[3].

أما بالإستناد إلى الأدلة التي قدمها كوك، إلى جانب غيرها من التقارير الصحافية،

[1]- تشومسكي، (الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس من كوسوفو)، ص. 201 - 1.

[2]- إفادة بتاريخ 14 نيسان 1999، لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع، جلسة 99/1998 الفقرتين 107، 153.

[3]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع، جلسة 2000/1999، الفقرة 101.

يبدو لنا بأنه من غير المستبعد أن تكون الحكومة على معرفة مسبقة بأن ميلوزوفيك كان سيطلق حملة من هذا النوع بمجرد أن يقوم حلف شمال الأطلسي بهجومه. وإذا ما صدق هذا الكلام يمكن القول بأن حملة القصف التي جرت على إثر ذلك جاءت إجرامية أيضاً من دون مراعاة المعاناة الإنسانية.

كما ولا بدّ لنا من أن نأتي على ذكر «عملية حذوة الحصان». آنذاك، وبعد أسبوعين من انطلاق عمليات القصف أعلن مكتب وزارة الخارجية الألمانية بأنه كان على دراية بإحدى المخططات التي كان ميلوزوفيك قد وضعها والتي تقضي بإجراء «تطهير عرقي» في كوسوفو. لذا، ما كان من القادة في حلف شمال الأطلسي إلا أن تمسكوا بهذه الذريعة من أجل تبرير عمليات القصف ومن أجل القول بأن الهجمات وعمليات الترحيل التي كانت تحدث آنذاك كانت ستطراً على أي حال، علماً بأن هذا المخطط كان قد حظي بالتغطية الإعلامية المكثفة. ولكن على ما يبدو فإن «عملية حذوة الحصان» هذه لم تعدو كونها فبركات؛ إذ يشير هاينز لوكاي وهو عميد متقاعد في الجيش الألماني ومستشار حالي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في كتابه *The Kosovo conflict: The road to an avoidable war* الصراع في كوسوفو: الطريق نحو حرب يمكن تجنبها، إلى أن مكتب وزارة الخارجية الألمانية إنما حصل على هذه الرواية من إحدى التقارير الصادرة عن المخابرات البلغارية وقام بتنظيم الدعاية حولها، حتى أنه ألصق بها تسمية «عملية حذوة الحصان»^[1].

أضف إلى ذلك أن ثمة ثغرة كبيرة في الحجج التي تقدمها الحكومة والتي تفترض بأن حلف شمال الأطلسي كان يحاول الحؤول دون كارثة إنسانية: ولكن العديد من الخبراء الإستراتيجيين العسكريين وغيرهم من الضالعين في هذا الشأن أعلنوا صراحةً بأن الهدف من وراء العملية كان غير ذلك.

ففي إبان إطلاق عملية القصف أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي خافييه سولانا بأن العمليات التي كان الحلف قد أطلقها إنما كان «الهدف من ورائها وضع

[1]- ادوارد هيرمان، "Body counts in imperial service" «أعداد الضحايا بسبب المخابرات الإمبريالية»،

حدّ للعمليات العنيفة التي كان يرتكبها الجيش الصربي وقوات الشرطة الخاصة، إلى جانب السعي إلى إضعاف قدرتهم على التسبب بكوارث إنسانية إضافية. ولكن لم يلبث أحد المصادر داخل وزارة الدفاع البريطانية أن دحض هذا الادعاء، إذ أعلن للغاردان بأن «الهجمات الجوية في هذا الوضع إنما تستخدم بمثابة سلاحٍ سياسيٍّ ولكنها غير قادرة على إيقاف عمليات القتل التي يرتكبها الجيش الصربي في كوسوفو». «فهي لن تقدم أي حلٍّ عسكري»^[1].

على أنه وبعد ثلاثة أسابيع من انطلاق عمليات القصف خرج ويزلي كلارك للقول بأنه «لا يمكن لأيٍّ أحدٍ أن يمنع عمليات القتل شبه المسلحة التي تحدث على الأرض جراء استخدام الطائرات الحربية». وبعد أسبوعٍ واحدٍ على إطلاق هذا الكلام، أعلن من جديد أن عملية حلف شمال الأطلسي «لم يكن مقدّر لها أن تضع حدًا لعمليات التطهير العرقي في صربيا، ولا حتى مقدّر لها أن تلوح بالجوء إلى الحرب في وجه القوات الصربية في كوسوفو. لم يكن هذا الهدف منها بأيّ حال من الأحوال. لم يكن لدينا أي نيةٍ في ذلك أبدًا. لم يكن هذا هدفنا الذي نتطلع إليه»^[2]...

أما القائد العسكري في الجيش البريطاني، الجنرال السير تشارلز غوثري فقد أشار بدوره أمام الوسائل الإعلامية إلى أن «الهجمات العسكرية الجوية التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي ما كان بمقدورها يومًا أن تضع حدًا لعمليات التطهير العرقي التي كانت تتم على يد القوات الصربية بحق الألبان في كوسوفو». وبعد مضي عامٍ واحدٍ على عمليات القصف أعلن الجنرال في الجيش الأميركي هاري شلتون بأن «الأمر الوحيد الذي كنا على تمام الدراية به هو... أنه ما كان بمقدورنا الحد من الفظائع أو التطهير العرقي بمجرد اللجوء إلى استخدام قوتنا العسكرية»^[3].

[1]- "No choice but to act, says Solana" «سولانا: لا حل سوى التصرف»، الغاردان، 24 آذار 1999؛ ريتشارد نورتن تايلور، "No plans for ground war" «لا نية للحرب على الأرض»، الغاردان، 24 آذار 1999.

[2]- ريتشارد نورتن تايلور، "UK sent more troops" «بريطانيا أرسلت المزيد من القوات»، الغاردان، 14 نيسان 1999؛ تشومسكي، الإنسانية العسكرية الجديدة، ص. 36.

[3]- ريتشارد نورتن تايلور، "Military chief's doubts" «الشك يعتري القادة العسكريين»، الغاردان، 12 آيار 1999؛ ريتشارد نورتن تايلور، "Mystery Swede with Kremlin links who helped end war" «الشخصية الشخصية السويدية ذات الإرباط بالكرملن والتي ساعدت في إنهاء الحرب»، الغاردان، 9 آذار 2000؛

وبالتالي كان الوضع يبدو مع بداية حملة القصف وكأن حلف شمال الأطلسي، تحت قيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، قد أطلق حملةً عسكريةً على الرغم من أنه كان على دراية بأن من شأنها أن تحرّض على عمليات التطهير العرقي البشعة على يد ميلوزفيك. على أن هذه العملية كانت قد جرت بصورةٍ مباغتةٍ وكانت نتائجها ضخمةً وهو ما مكّن قادة حلف شمال الأطلسي في وقتٍ لاحقٍ من الادعاء بأن عملياتهم هذه إنما جاءت في معرض محاولة الحدّ من الكارثة الإنسانية التي كانوا قد تسببوا بها. وفي وقت كانت عمليات القصف لا تزال دائرة، خرج بعض الرموز العسكريين ليعلموا أمام الأشهاد عن رفضهم لجميع الذرائع التي ما انفكّ القادة السياسيون يقدمونها لأسباب الحرب، وذلك من خلال الادعاء بأنه ما كان حتى بإمكان الاستراتيجية العسكرية أن تحول دون الكارثة الإنسانية.

إلا أنه كان لا يزال ثمة سببٌ آخر يُقدّم من أجل تبرير الحرب القائمة في ذلك الوقت: ألا وهو المحافظة على «مصادقية» حلف شمال الأطلسي، إذ إن طوني بليز كان قد أعلن قبيل يومٍ واحدٍ من إطلاق عملية القصف أن «التخلي عن المشروع في هذه اللحظة... إنما يقضي على مصداقية حلف شمال الأطلسي»، ومن جانبه، فإن روبين كوك قال: «أعتقد أنه في ما لو فشلنا في الانخراط في هذه العملية لكانت مصداقية [حلف شمال الأطلسي] قد أصبحت موضع استخفاف^[1]».

ولا بدّ من الإشارة إلى أن قادة هذا الحلف لطالما كانوا يبحثون عن مهمّةٍ جديدةٍ تضطلع بها هذه المنظمة على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي في وقتٍ كانت تقترب الذكرى السنوية الخامسة عشر لتأسيس حلف شمال الأطلسي بين 23 و25 من شهر نيسان 1999. وفي وقت كانت الحرب تدور رحاها في كوسوفو أطلّ طوني بليز من شيكاغو ليلقي خطاباً يسلطّ الضوء فيه على بعض المبادئ الأساسية التي تفرض «التدخل الإنساني»، حيث استخدم في هذا الخطاب مصطلح «عقيدة المجتمع الدولي». على أن هذا الخطاب كان قد لقي الكثير من الأصدقاء الحسنة، إذ إنه يُظهر

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 23 آذار 1999، العامود 161؛ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع، جلسة 1998/1999، الفقرة 344.

التزام قادتنا تجاه المبادئ والقيم السامية، في حين أن قوات حلف شمال الأطلسي لم تكن تتوانى عن ارتكاب الخروقات بحق القانون الدولي في كوسوفو، بعد أن كانت قد أطلقت تلك الحرب اللا قانونية. على أرض الواقع، لم يعدو ذاك الخطاب كونه تبريراً خرج به طوني بلير للحرب، إذ في السابق لطالما أطل القادة سواءً في الولايات المتحدة أو في بريطانيا بالخطابات الرنانة عندما كانوا يسعون إلى سحق أحد الأعداء، وعلى سبيل المثال لا ننسى الخطاب الذي ألقاه جورج بوش حول «النظام العالمي الجديد» والذي جاء في معرض تبرير آلة الحرب الساعية إلى «تحرير» الكويت في العام 1991. وبالعودة إلى خطاب شيكاغو، فقد شرح بلير في أثنائه معنى «المصادقية» إذ قال:

إن واحدة من الأسباب التي تجعل في هذه المرحلة من المهم لنا أن نربح هذا الصراع هو الحاجة إلى ضمان ألا يرتكب الآخرون الخطأ نفسه في المستقبل، وهو الأمر الذي يشكل بحد ذاته خطوة مهمة قادرة على ضمان ألا يكون العقد القادم ولا حتى القرن القادم على القدر نفسه من الصعوبة التي شهدتها الأعوام الماضية. في ما لو فشل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، فإن الدكتاتور القادم الذي ينوي أن يلجأ إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية سوف يستخف بقدرتنا على حل المسألة وبالتالي سوف يمضي بتهديده^[1].

وكما أشار نعوم تشومسكي إلى هذا الأمر فإن الوضع مخيف، حيث إن طوني بلير إنما يتصرف كما تتصرف قادة المافيا والعصابات، فعندما لا يقدر أحد أصحاب المحال على دفع الأتاوة لا يكتفي بالأزلام المنتشرين بمجرد أخذ المال منه إنما أيضاً يعمدون إلى ليّ ذراعه كي تصل الرسالة إلى غيره من أصحاب المحال.^[2] ومن وجهة نظري الخاصة، فإنني أرى بأن رأس الدولة الخارجة عن القانون إنما يحاول إيصال الرسالة نفسها لأولئك الذين يتجرؤون على تهديد سادة النظام العالمي الجديد.

[1]- طوني بلير، "Doctrine of the international community" «عقيدة المجتمع الدولي»، 23 نيسان 1999، www.pm.gov.uk.

[2]- تشومسكي، (الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس من كوسوفو)، ص. 135.

القانون الدولي وجرائم الحرب

هذه الحرب التي أعلنت تحت ذريعة الدفاع عن القيم الإنسانية إنما كانت تخرق القانون الدولي بشكل واضح وصريح، علماً بأن روبين كوك كان قد أعلن بأن «المستند القانوني الذي نعتمد عليه في خلال حملتنا هذه هو أحقية دول المجتمع الدولي في اللجوء إلى استخدام القوة في حالات الضرورة الإنسانية القصوى». وفي الواقع، لا بدّ من الحصول على موافقة مجلس الأمم التابع للأمم المتحدة من أجل القيام بأيّ عمليات عسكرية. أضف إلى ذلك أن هذه الحرب لم تتوان عن خرق معاهدة حلف شمال الأطلسي بمادتها الخامسة والتي تشير إلى أنه لا يمكن اللجوء إلى استخدام القوة إلا في معرض الدفاع عن النفس.

ومن جانبها، فإن بريطانيا قد تغاضت عن إمكانية رفع القضية أمام محكمة العدل الدولية، حيث إن يوغسلافيا كانت قد رفعت العديد من الدعاوى أمام محكمة العدل الدولية في شهر نيسان من العام 1999 بحق بعض أعضاء حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك بريطانيا. إلا أن الحكومة البريطانية فضّلت عدم الخوض في هذه المسألة الجوهرية بل اكتفت بالقول أنه من وجهة نظر إجرائية، ارتضت يوغسلافيا بالولاية القضائية الإجبارية للمحكمة بعد فوات الأوان وهو ما جعل بريطانيا غير مضطرة إلى أخذ شكوى يوغسلافيا بالحسبان. ولقد خلصت لجنة الشؤون الخارجية في تقريرها إلى أن «قرار الاستناد إلى الجوانب التقنية من أجل منع المحكمة الدولية من اتخاذ أيّ قرار في هذا الشأن إنما يوجب طرح بعض المخاوف التي تشير بأن حكم المحكمة ما كان ليسير بما تشتهي بريطانيا^[1]».

وهنا نشير إلى أن حلف شمال الأطلسي قد ارتكب بعض المخروقات بحق القانون الدولي في معرض الانخراط بهذه العملية، وهو الأمر الذي بتنا نضعه خلف ظهورنا طي النسيان (والذي على الأغلب تناسيناه أيضاً في ذلك الوقت) بينما نتجه صوب الأهداف الأخرى في معرض الدفاع عن القيم الحضارية.

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع، جلسة 1999/2000، الفقرة 136.

وما هو معروف هو أن خمسمائة مواطن يوغسلافي مدني لقوا حتفهم بسبب تسعين هجوماً جرت على أوقات مختلفة، وفقاً للتقارير الصادرة على منظمة هيومن رايتس واتش، وهي التي كانت قد أكدت فعلياً على استهداف 62 من أصل مجموع التسعين هدفاً. وفي تسع حالات من هذا العدد - أي 62 - جاء وفاة المدنيين « نتيجة الهجوم على أهداف غير عسكرية ترى هيومن رايتس واتش بأن الهجوم عليها غير شرعي ». ومن بين هذه الأهداف لا بدّ من الإشارة إلى المقرّ الرئيسي لراديو وتلفزيون صربيا في بلغراد، ومعمل تدفئة و«سبعة جسور لا تشكّل خطّ نقلٍ أساسيٍّ ولا حتى لها أيّ وظيفة عسكرية». وبالتالي فإن هيومن رايتس واتش قد خلصت إلى أن حلف شمال الأطلسي لم يتوان عن خرق القانون الإنساني الدولي، إذ إنه:

انخرط في الهجمات الجوية باستخدام القنابل العنقودية على مقربة من المناطق المأهولة بالسكان، إلى جانب هجومه على بعض الأهداف المشكوك أصلاً بكونها عسكرية مثل راديو وتلفزيون صربيا ومعمل التدفئة والجسور، من دون أن يتوخى الحذر أو أن يأخذ الاجراءات الاحترازية من خلال إنذار المدنيين، أو أنه اتخذ الاحترازاات غير الكافية لجهة التأكد من وجود سكان مدنيين عند الهجوم على الموابك والأهداف المتنقلة، كما وأنه تسبب بالكثير من الإصابات في صفوف المدنيين إذ إنه لم يأخذ المعايير الكافية للتأكد من أن الأهداف العسكرية ليست قائمةً في أماكن تركز المدنيين^[1].

ومن جانبها فإن منظمة العفو الدولية كانت قد أعلنت في أحد تقاريرها الصادر بعد مضي عامٍ واحدٍ على التفجيرات أن «حلف شمال الأطلسي عمد إلى خرق قوانين الحرب المرعية، والتي أدت بالتالي إلى حالات من القتل اللا قانوني بحق المدنيين». أما بالنسبة إلى الهجوم على مبنى راديو وتلفزيون صربيا، والذي خلف وراءه ستة عشر قتيلاً مدنياً، جاء بمثابة هجومٍ مع سبق التخطيط على الأهداف المدنية وهو ما يشكّل في هذه الحالة جريمة حرب». «وفي العديد من الهجمات...

[1]- هيومن رايتس واتش، «Civilian deaths in the NATO air campaign» «الأموات المدنيون جراء الحملة الجوية التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي»، شباط 2000، www.hrw.org.

كان يتعذر على قوات حلف شمال الأطلسي أن تعلق هجومها بعد أن يكون قد بات جلياً بأن المستهدف هم المدنيون». وعلى الرغم من ذلك، «لا يبدو بأن أحداً قد أجرى أيّ تحقيقات جدية سواءً في أروقة حلف شمال الأطلسي أو من قبل إحدى دوله الأعضاء بشأن هذه الحوادث^[1]».

في أثناء عمليات القصف، لم يكن حلف شمال الأطلسي يتهاون في استهداف ميلوزنيك جهراً وصراحةً إلى جانب غيره من المسؤولين المنتخبين داخل الحكومة في محاولة اغتيالهم، وفي تاريخ 22 نيسان من العام 1999 بالتحديد، قامت القوات الجوية التابعة لحلف شمال الأطلسي بتسوية مقر إقامة ميلوزنيك أرضاً، بحيث استهدفت غرفة الجلوس وقاعة الطعام وغرفة النوم لوحدها بأربعة قنابل. وفي أثناء مقابلة تلفزيونية أجريت مع المسؤول السابق في البنتاغون الأميركي رونالد هاتشات، سئل هذا الأخير عما إذا كان هذا الهجوم يشير إلى أن ميلوزنيك كان هدفاً بحد ذاته، أجاب بالقول: «بالطبع كان مستهدفاً... ما من شك بالحقيقة القائلة بأن هدفنا الذي كنا نسعى وراءه كان محاولة القضاء عليه من خلال ذلك الهجوم الجوي على المنزل^[2]».

ولكن من جانبها، فإن المدعية العامة أمام محكمة العدل الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، كارلا ديل بونتي، رفضت أن تقرّ بأن حلف شمال الأطلسي كان قد استهدف عن سابق إصرار المدنيين في هذه الحملة. إلا أن منظمة العفو الدولية لم تتأخر في لفت نظرها إلى أن الهجوم على مبنى راديو وتلفزيون صربيا جاء بمثابة جريمة حرب. في حين أن محكمة العدل الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة رفضت أن تجري أيّ تحقيق بشأن أيّ خروقات محتملة بسبب «إما أن القانون ليس واضحاً بما فيه الكفاية أو أن التحقيقات من غير المرجح أن تصل إلى الأدلة الكافية والوافية لتوجيه الاتهامات بحق متهمين نافذين أو حتى متهمين أقل مستوى [نقل حرفي]

[1] - منظمة العفو الدولية، "NATO violations of the law of war during operation Allied Force must be investigated" «لا بد من التحقيق بشأن خروقات قانون الحرب التي ارتكبتها حلف شمال الأطلسي في أثناء عملية القوات الحليفة»، 7 حزيران 2000، <http://web.amnesty.org>.

[2] - ورد في ليونارد سانفورد وفورست شميدت، "Assassination attempts and other attacks on Yugoslav leaders" «محاولات اغتيال وهجمات أخرى بحق القادة اليوغسلاف»، www.iacenter.org.

بشأن جرائم بشعة». بمعنى آخر، لم تكن المحكمة تتوقع من حلف شمال الأطلسي أن يقدم أي أدلة من هذا النوع.

فضلاً عن ذلك، فقد أشارت محكمة العدل الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة إلى أنه في حال كان الهجوم على مبنى راديو وتلفزيون صربيا «مبرراً من خلال الإشارة إلى لجوئه إلى اعتماد البروباغندا فقط، فمن المحق طرح علامات الاستفهام حول هذا الهجوم» إنما هكذا جاء بالتحديد التفسير الذي قدّمه حلف شمال الأطلسي أمام منظمة العفو الدولية. ففي الماضي لم يتأخر الوزراء البريطانيون عن الدفاع عن الهجوم على مبنى راديو وتلفزيون صربيا باعتبار أنه «هدف عسكري مشروع»^[1].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مجموعات مختلفة من المحامين كانت قد قدّمت الكثير من الملفات التي تدين قادة حلف شمال الأطلسي، على أن إحدى هذه المجموعات والتي كانت تحت قيادة البروفسور مايكل ماندل، كانت قد أرسلت ملفاً أمام المحكمة الدولية تتهم فيه حلف شمال الأطلسي بارتكاب «خروقات كبيرة بحق القانون الإنساني الدولي» بما في ذلك «القتل عن سبق التخطيط». كما تشير هذه المجموعة إلى أن قيمة الخسائر بلغت ما يقارب 100 مليار دولار أميركي، إلى جانب تهديم العديد من الجسور وسكك الحديد ومحطات القطار والطرق الأساسية والمطارات جزئياً أو كلياً، بما في ذلك مطارات المدنيين والمستشفيات ومراكز العناية الصحية وناقلات البث التلفزيوني والكنائس التي تعود للقرون الوسطى والمراكز الدينية ومئات المدارس وألاف المنازل السكنية والمصانع المدنية والمنشآت الزراعية^[2].

[1]- منظمة العفو الدولية، "Amnesty International's initial comment on the review by the ICTFY of NATO's Operation Allied Force" «الرد المبدئي من جانب منظمة العفو الدولية على مراجعة محكمة العدل الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة بشأن عملية القوات الحليفة التي قام بها حلف شمال الأطلسي»، 13 حزيران 2000، <http://web.amnesty.org>، ريتشارد نورتن تايلور، "Allies count the cost of unity" «قوات التحالف تحصى تكاليف الاتحاد»، الغارديان، 13 آذار 2000.

[2]- مايكل مندل وآخرون، "War crimes charges for the Hague tribunal against NATO leaders" «اتهامات بارتكاب جرائم حرب بحق قادة حلف شمال الأطلسي ترفع أمام محكمة العدل في لاهاي»، www.flamemag.dircon.co.uk.

وهنا يظهر لنا أن الرفض الذي أبدته المحكمة تجاه أي إجراء بشأن حلف شمال الأطلسي إلى أي مدى على أرض الواقع تشكل هذه الهيئة أداةً سياسيةً بيد حلف شمال الأطلسي (والمقصود هنا هي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا). إذ من المعروف أن المحكمة تحصل على تمويلها من الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء، ولا يتم توظيف أحد في أروقتها من دون الحصول على موافقة هذه الأطراف، إلى جانب استسقاتها المعلومات والدعم منهم. وإذا ما راجعنا ملفات بعض الجرائم المماثلة نجد بأن هذه الأخيرة قد تمت معالجتها من جانب المحكمة الدولية بصورة مغايرة تمامًا؛ على سبيل المثال، جرى اتهام القائد الصربي ميلان مارتيتك بسبب إطلاق هجوم بالقنابل العنقودية على بعض الأهداف العسكرية في زغرب في العام 1995 في حين جرى التغاضي تمامًا عن الهجوم الذي قاده حلف شمال الأطلسي على مدينة نيس في شهر آيار من العام 1999 بالقنابل العنقودية بعيدًا عن أي هدف عسكري في الأرجاء. وبعد تكرار المحاولات مرارًا وتكرارًا من أجل بناء قضية فعلية في المحكمة الدولية من أجل التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها حلف شمال الأطلسي استسلم ماندل في نهاية المطاف عندما بات جليًا أمامه «أن المحكمة لم تعدو كونها سوى خدعة»^[1].

وفي هذا المجال لا بدّ من تسليط الضوء على عمليات القصف المكثفة التي طالت البنية التحتية المدنية، إذ عبرت منظمة هيومن رايتس واتش بالقول:

إننا نشعر بالقلق حيال أن يكون حلف شمال الأطلسي قد عمد إلى التفجيرات ضد البنى التحتية المدنية ليس لأنها فعليًا تشارك في مضافة الجهود العسكرية اليوغسلافية إنما لأنه من شأن القضاء على هذه البنية التحتية أن يحشر السكان الصرب في الزاوية ويحملهم على الضغط على ميلوزفيك للانسحاب من كوسوفو.

وبالتالي فإن هذه الأعمال العسكرية التي تستهدف المدنيين إنما تشكل خرقًا صارخًا للقانون الدولي.^[2]

[1]- راجع على سبيل المثال أدوارد هيرمان، "The Milosevic trial: The final service of the Tribunal as a political and propaganda arm of NATO" «محاكمة ميلوزفيك: الجلسة الأخيرة من المحكمة جاءت بمثابة سلاح سياسي ودعائي لصالح حلف شمال الأطلسي»، و "Propaganda system No. 1" «نظام البروباغندا رقم 1» www.zmag.org.

[2]- كينيث روث، رسالة إلى صحيفة الغادريان، 12 كانون الثاني 2000.

وبعد مرور أسبوعين فقط على انطلاق الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي عمدت مجموعة من المنظمات غير الحكومية اليوغسلافية إلى التقدم بالتماسٍ لوقف عمليات القصف، حيث أشارت هذه المنظمات إلى أنه «على مدار الأسبوعين الماضيين عمدت أعتى الدول وأقواها في العالم على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي إلى الإجهاز على الشعب تقتله وتدمر منشآته المدنية والعسكرية». وبحسب ما تقول هذه المنظمات فإنها كانت تقف في وجه «كل الدعوات إلى الحرب والسياسات الوطنية، إلى جانب الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان ولا سيما الوقوف في وجه القمع الذي يتعرض له الألبان في كوسوفو»، مع التشديد على ضرورة استعادة استقلالية كوسوفو. كما وتشير تقارير المنظمات إلى أنه «على طول هذه المدة كان المجتمع المدني الصربي والألباني وحده من يحاول الإبقاء على أواصر التواصل والتعاون. علمًا بأن التدخل الذي قاده حلف شمال الأطلسي قد استطاع القضاء على كل ما تم إنجازه حتى هذا التاريخ وكل ما استطاع الصمود في إطار المجتمع المدني الصربي».

وعلى نحو مماثل، كتب المدير الأسبق لمركز بلغراد لحقوق الإنسان ونائب الرئيس الأسبق للجنة حقوق الإنسان، البروفسور فويين سيميترييفيك يقول:

بين ليلة وضحاها استطاعت الهجمات الجوية أن تقضي على مجهودات دامت عشر سنوات من العمل الشاق الذي قاده مجموعات من الأشخاص الشغوفين في إطار المنظمات غير الحكومية والمعارضة الديمقراطية، والتي لم تسعى يومًا إلى «الإطاحة» بأيٍّ أحدٍ إنما كان جلّ همّها فقط تطوير مؤسسات المجتمع المدني، والترويج للقيم الليبرالية والمدنية، وإرشاد الناس إلى سبل حل النزاعات من دون اللجوء إلى العنف... سوف تبقى الأزمة في كوسوفو من دون أيّ حلّ وسوف يظل مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في صربيا متأرجحًا على طول سنوات قادمة^[1].

[1] - "An appeal from various NGOs in Belgrade" «منظمات غير حكومية متعددة تقدم التماسًا في بلغراد»، مركز بلغراد لحقوق الإنسان، التاريخ غير مذكور، www.zmag.org.

فضلاً عن ذلك فقد خلّفت قوات حلف شمال الأطلسي وراءها إرثاً قاتلاً مؤلفاً من آلاف القنابل غير المنفجرة، بحيث تشير تقارير الهيومن رايتس واتش إلى أن «استخدام القنابل العنقودية يثير القلق في إطار القانوني الإنساني» وإلى أن هذه القنابل غير المنفجرة منتشرة في أرجاء مساحات واسعة «ما يؤدي إلى حالة من الخطر المحدق الذي يترتب على السكان المدنيين الذين لا علاقة لهم بالقتال». علماً بأن «ارتفاع نسب القنابل العنقودية غير المنفجرة يحوّل هذا النوع من السلاح إلى ما يشبه حقول الألغام التي تستهدف الأشخاص والتي لا تفرّق بين محارب أو غير محارب، إذ إنها تنفجر بمجرد المساس بها، وهي من الممكن أن تظل في مكانها على مدى سنوات طويلة بعد انتهاء الصراع إلى أن يصادف شخص ما إحداها». وبسبب هذه الظاهرة «يشكل الأطفال بشكل خاص ضحايا هذه الآثار الحية القابلة للانفجار في أي لحظة»^[1].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن نصف عدد القنابل التي ألقتها القوات البريطانية كانت قنابل عنقودية، 531 قنبلة بالتحديد، ومن جانبه فإن البيت الأبيض كان قد حضر استخدام القوات الأميركية للقنابل العنقودية بعد أن قضى عددٌ من المدنيين مصرعهم في مدينة نيس في السابع من شهر آيار، والتي عزت أسبابها إلى خطأ تقني. إنما بريطانيا ظلت تستخدم هذه القنابل العنقودية مدعيةً بأن الأخطاء التقنية لا تنطبق على قنابلها العنقودية. وتشير الهيومن رايتس واتش في تقاريرها إلى أنه في أثناء الحرب لقي ما بين تسعين إلى مائة وخمسين مدني مصرعهم بسبب هذه القنابل^[2].

ومن جانبه فإن وزير الدفاع يقرّ بأن نسبة الخطأ تبلغ خمسة في المائة من أصل 147 قنبلة صغيرة تشكّل مجموع القنبلة العنقودية، ولكن يبقى أن الأرقام الفعلية قد تكون على أرض الواقع ضعف هذا الرقم، فبالاستناد إلى لجنة الدفاع فإن هذه المعلومات تفيد بأن القوات الملكية الجوية البريطانية قد خلّفت وراءها ما بين أربعة آلاف إلى عشرة آلاف قنبلة صغيرة غير منفجرة على الأرض في كوسوفو. كما ولا بدّ

[1]- هيومن رايتس واتش، "Ticking time bombs" «القنابل الموقوتة»، حزيران 1999، www.hrw.org.

[2]- هيومن رايتس واتش، "Civilian deaths in the NATO air campaign" «الأموات من المدنيين في الحملة الجوية التي أطلقها حلف شمال الأطلسي»، شباط 2000، www.hrw.org.

من الإشارة إلى أن 151 شخصاً آخر لقي حتفه أو تعرض للإصابة بسبب القنابل غير المنفجرة في خلال عام واحدٍ على انتهاء عمليات القصف^[1].

آنذاك كان حلف شمال الأطلسي يجهد باحثاً عن الذرائع التي تسمح له بإطلاق حملته المزعومة في وجه ميلوزفيك، ففي إبان المفاوضات التي كانت تدور في مدينة رامبويه على أطراف باريس في شهر آذار، وجد حلف شمال الأطلسي نفسه مضطراً إلى تقديم ميلوزفيك على أنه يرفض تماماً الخروج بأي حلٍّ دبلوماسيٍّ للأزمة، ولطالما كان اليوغسلافيون يحضرون اللقاءات وفي جعبتهم الخطط التي من المستحيل القبول بها. علماً بأن النص الذي صدر عن حلف شمال الأطلسي على خلفية مفاوضات رامبويه، كان يدعو إلى إقامة الاحتلال العسكري، وفرض السيطرة السياسية على كوسوفو من جانب الحلف، إضافةً إلى فرض الاحتلال العسكري المحكم على باقي مناطق يوغسلافيا السابقة وفقاً لما يراه حلف شمال الأطلسي مناسباً. وبالتحديد فإن الملحق «باء» يشير إلى أنه «يجب أن يكون لحلف شمال الأطلسي إلى جانب كل الآليات والسفن والطائرات الحربية والمعدات التابعة له حرية التنقل من دون قيود والعبور من دون عرقلة على طول جمهورية يوغسلافيا الفدرالية، بما في ذلك المجال الجوي المرتبط بهذه الأرض والمياه الإقليمية التابعة لها».

أما السفير الكندي السابق إلى يوغسلافيا فقد أعلن في وقتٍ لاحقٍ أن «الإصرار على السماح لحلف شمال الأطلسي بحرية العبور والتنقل داخل يوغسلافيا... من غير المؤكد أن يحصل على الموافقة الصربية». وفي مدينة رامبويه أشار أحد المسؤولين الرفيعي المستوى في الإدارة الأميركية أمام الوسائل الإعلامية بالقول: «لقد تعمدنا رفع مستوى المطالب لكي يتعذر على الجانب الصربي الامتنال لها. هم يرغبون بالتصعيد نحو الحرب وهذا ما ستؤول إليه الأمور^[2]».

[1]- لجنة الدفاع، التقرير الرابع عشر، جلسة 1999 / 2000، الفقرتان 134، 148؛ بيتر كاييلا، "NATO bombs 'still' killing" in Kosovo «قنابل حلف شمال الأطلسي لا تزال تقتل» في كوسوفو، الغارديان، 6 أيلول 2000.

[2] تشومسكي، (الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس من كوسوفو)، ص. 107؛ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع، جلسة 1999 / 2000، الفقرة 63؛ فير، "but didn't tell - What reporters knew about Kosovo talks" «ما الذي كان المراسلون الصحفيون يعرفون عن المحادثات بشأن كوسوفو - ولكن لم يُفصحوا عنه»، 2 حزيران 1999، www.zmag.org

وفي نهاية المطاف خلصت لجنة الشؤون الخارجية إلى أن:

واحدةً من التأويلات، التي يمكن من خلال تفسير الأدلة الشفهية التي قدّمها لنا مكتب وزارة الخارجية هي أنّ هذه الإدارة لم تكن يوماً مقتنعة بأن ميلوزيفيك سوف يوقّع على المفاوضات التي حصلت في مدينة رامبويه، إنما وعلى الرغم من ذلك... «لا بدّ لنا من المضيّ قدماً في هذه الخطوة»، على ما يبدو بهدف الترويج للروح الاتحادية التي من المفترض أن تسود العلاقات بين المجتمع الدولي الذي يحثّ بدوره على العملية العسكرية، لذا لا بدّ من أن يظهر ميلوزيفيك على أنه لانيّة للتفاوض لديه... إذ أنه من الصعب تبرير استخدام العنف ضد ميلوزيفيك ما لم يتم إلقاء اللائمة عليه في ما يخص فشل المفاوضات^[1].

في الواقع، كان ثمة فرصةٌ تضمن الوصول إلى برّ الحل الدبلوماسي للأزمة، إذ إنّ المجلس الوطني الصربي ردّ على الإنذار النهائي الذي قدّمته الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب حلف شمال الأطلسي بتاريخ 23 آذار، آنذاك، جاء الرد رافضاً المطالب التي قدّمها حلف شمال الأطلسي لجهة فرض الإحتلال العسكري، إلا أنه لم يغفل الدعوة إلى المفاوضات التي من شأنها أن «تؤدي إلى الوصول إلى الإتفاق السياسي الذي يضمن لكوسوفو الحصول على الاستقلالية الواسعة النطاق... إلى جانب ضمان المساواة التامة بين جميع السكان المنتمين إلى مختلف الجماعات الإثنية». ولكن ما كان من حلف شمال الأطلسي إلا أن غصّ الطرف عن بوادر الحل هذه، كما أن الوسائل الإعلامية بالكاد أتت على ذكرها^[2].

في أثناء الحرب تدبّر القادة في الولايات المتحدة وبريطانيا أمر التغاضي عن جميع اتفاقات السلام المحتملة أو الالتفاف عليها باستثناء تلك التي كانت تصبّ في مصلحتهما بالكامل، فعلى سبيل المثال في الرابع عشر من شهر نيسان قدّمت ألمانيا اقتراحاً يتضمن خطة سلام من ست نقاط، والتي كانت تتوافق مع المطالب التي

[1] - لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الرابع، جلسة 1999/2000، الفقرة 66.

[2] - تشومسكي، (الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس من كوسوفو)، ص. 108 - 9.

كان «حلف شمال الأطلسي» يعلنها بشأن ميلوزفيك، وفي تفاصيل هذه الخطة، كان يتوجب على القوات اليوغسلافية الانسحاب من كوسوفو إلى جانب وقف إطلاق النار على مدار أربع وعشرين ساعة. ولكن سرعان ما عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى رفض هذه الخطة مصرّتين على ضرورة انسحاب ميلوزفيك قبل وقف إطلاق النار. أما الوسائل الإعلامية فقد أشارت إلى أن «الولايات المتحدة وبريطانيا لا تنويان وقف إطلاق النار مؤقتًا لأنه قد يُصبح من الصعب معاودة إطلاق النار بعد ذلك»^[1]. وعليه، وبعد أن جرى رفض الخطة المقدمة من الجانب الألماني إلى جانب محاولة فرنسا تقديم خطط أخرى، يكون قد بات جليًا أن مطالب «حلف شمال الأطلسي» ليست سوى مطالب الولايات المتحدة التي تحظى بالدعم البريطاني.

وفي الثاني والعشرين من شهر نيسان، وعلى أثر المحادثات التي جرت بين كل من ميلوزفيك ووزير الخارجية الروسية فيكتور تشيرنوميردين، أعلن هذا الأخير أن ميلوزفيك قد وافق على «الوجود الدولي في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة» في حال أوقف حلف شمال الأطلسي عملياته العسكرية، وهو يكون بذلك قد أعاد التأكيد على المقترح الذي قدّمه المجلس الوطني الصربي في 23 آذار.^[2] مرة أخرى عمد حلف شمال الأطلسي إلى تجاهل هذه الأبواب الدبلوماسية التي انفتحت واستمرت الحملة العسكرية.

أما في الثالث من شهر حزيران، فقد جرى توقيع اتفاق السلام في كوسوفو، آنذاك تخلت كل من الولايات المتحدة إلى جانب حلف شمال الأطلسي عن مطالبهما الداعية إلى الاحتلال العسكري التام وما يمكن أن يستتبعه من السيطرة السياسية التامة على كوسوفو. حتى إن الإقتباسات التي كانت قد صدرت في مدينة رامبويه والتي قيل بأنها كانت تدعو إلى إجراء استفتاء حول استقلال كوسوفو قد ذهبت طي النسيان. فصربيا قد وافقت على «الوجود الأمني الدولي مع المشاركة الكبرى من حلف شمال الأطلسي»، وكوسوفو كانت ستصبح تحت وصاية مجلس الأمن

[1]- إيان بلاك، "Russia gives peace plan its backing" «روسيا تدعم خطة السلام»، الغارديان، 15 نيسان 1999.

[2]- تشومسكي، (الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس من كوسوفو)، ص. 111.

التابع للأمم المتحدة. وبالتالي فإن المحصلة التي خرج بها تاريخ 3 حزيران إنما تشير إلى إمكانية المضي قدماً بالمبادرات الدبلوماسية منذ تاريخ 23 من شهر آذار^[1]. ومن الممكن القول بأن الاتفاق النهائي الذي وضع حداً للعمليات العسكرية شكّل في الكثير من المناسبات الحل الأمثل بالنسبة إلى يوغسلافيا من ذلك الذي عُرض على ميلوزيفيك في مدينة رامبوييه، وحتى إنه أفضل من ذلك الذي كان حلف شمال الأطلسي يطالب به في أثناء الحملة العسكرية، إذ إنه على سبيل المثال لم تكن ثمة أيّ مطالب بالسماح لحلف شمال الأطلسي بأن ينقل الحافلات عبر صربيا.

وبعد أن وضعت الحملة العسكرية أوزارها، ما الذي حدث للدوافع الإنسانية الصارخة التي كان يدعي طوني بلير وبييل كلينتون بأنهما يتحرّكان انطلاقاً منها، إلى جانب غيرهما من المسؤولين في شهر آذار من العام 1999؟ لا شك بأن الجواب بديهي. مع حلول نهايات العام 2000 كان أكثر من 210 ألف مواطن من العرقية الصربية قد أُجبروا على مغادرة ديارهم في كوسوفو، على أن الغالبية من بينهم نزحت منذ الأسابيع الأولى لنشر قوات حلف شمال الأطلسي وفقاً للاتفاق الذي نصّت عليه معاهدة السلام. وقد أشارت بعض المصادر داخل الحكومة البريطانية إلى أن هذا العدد في الحقيقة كان ثلاثة أضعاف عدد اللاجئين الذين كانوا خارج كوسوفو قبل بدء الأعمال العسكرية، وهو ما من المفترض أن يكون قد رُوّج لفكرة التدخل «الإنساني» من جانب حلف شمال الأطلسي. ولكن من جانبه، يرى جان أوبرغ مدير مؤسسة السلام وبحوث المستقبل النرويجي الجنسية بأن الوضع إذاك كان أشبه بعملية «تطهير عرقي» شكلت من ناحية الأرقام والإحصاءات «العملية الأكبر في حروب البلقان»، إذ إن ما يقارب ألف شخص من الصرب أو الرومانيين إما قُتلوا أو قُعدوا انطلاقاً من منتصف شهر حزيران في إطار عملية «التطهير العرقي» الذي انخرط فيها حزب التحرير الكوسوفي. ولكن هذه المرة لم تؤدّ هذه الانتهاكات إلى الدعوات المطالبة بالتحرك من أجل الحؤول دون كارثة إنسانية ولا حتى إلى الخطابات الرنانة. حتى إن المساعدة لم تُطلب من الوسائل الإعلامية، لذا فقد فضلت هذه الأخيرة أن تحافظ على صمتها إزاء ما كان يجري.

[1]- المرجع السابق، ص. 114 - 15.

في هذه الحالة، لا بدّ من القول بأن انتهاكات جمّة بحق حقوق الإنسان قد ارتكبت على مرأى ومسمع من جنود حلف شمال الأطلسي، بحيث تشير الهيومن رايتش واتش إلى أنه «بمجرد أن وصلت قوات حلف شمال الأطلسي إلى كوسوفو، بدأت عمليات واسعة الانتشار وممنهجة لتدمير وسلب المنازل التي تعود للأقليات الصربية والرومانية». حتى إن المنظمة أشارت إلى أن «اللوم يقع جزئياً على عاتق المجتمع الدولي في ما يخص العنف الذي انتشر في حقبة ما بعد الحرب» إذ إن كل من الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي قد فشلا «في اتخاذ أيّ تدابير حاسمة من شأنها أن تضع حدّاً نهائياً لعمليات القتل والتهجير»، أما السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذه الحالة فهو «عدم وجود النية السياسية، حيث إن القادة الكبار في الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي كانوا على دراية بأن بعض الأشخاص المتتمين إلى جيش التحرير الكوسوفي السابق... كانوا متورطين بالأعمال العنيفة والنشاطات الإجرامية، إلا أنهم فضّلوا عدم مواجهتهم بهذه الحقيقة». وتضيف هيومن رايتش واتش إلى انتشار «ثقافة عدم القصاص» في هذا الإقليم. «ولقد مرّ عامٌ بأكمله قبل أن يُظهر أحد من المسؤولين الدوليين» بمن فيهم الأمين العام لحلف شمال الأطلسي لورد روبيرتسون «أيّ نيةٍ للإقرار بأن طبيعة الهجوم على الأقليات في كوسوفو إنما جاءت بصورة ممنهجة^[1]».

وفي هذه المناسبة، لم تكن ثمة حاجة لإطلاق حملةٍ عسكريّةٍ من أجل التحرك دفاعاً عن حقوق الإنسان، إذ إنه مع وجود الجنود بآلاف الأعداد على الأرض، في حين أن الوضع لم يكن يقتضي سوى إجراء بعض عمليات التوقيف، هذا لو افترضنا أنه كان ثمة أيّ اهتمامٍ ولو ضئيلٍ في حماية حقوق الإنسان في كوسوفو. وبالتالي فإن الخلاصة البسيطة التي نخرج بها هي أن حماية حقوق الإنسان لم تشكّل يوماً الدافع الأساسي الذي يحرك الحرب على يوغسلافيا، لا بل إنه من البديهي أن نقول بأن «حقوق الإنسان» لا تعدو كونها سوى ذريعةٍ مستساغةٍ - على أن باقي الكتاب

[1]- ورد في أدوارد هيرمان، «نظام البروباغندا رقم 1» www.zmag.org؛ هيومن رايتس واتش، «Under order» «تحت الطلب»، 2001، www.hrw.org/reports/2001.

يقدم الأدلة الإضافية - يتم اللجوء إليها في سبيل الترويج للسياسات التي من شأنها أن تحقق أهدافاً أخرى.

الدوافع الخيالية والحقيقية

من المفيد القول بأن الوسائل الإعلامية قد اتخذت دوراً حاسماً من خلال قبولها بالخطاب الذي خرجت به بريطانيا إلى جانب حلف شمال الأطلسي باعتباره أمراً واقعاً من دون الحاجة إلى التمهيد، إذ إنه جرى الترويج للحرب على أنها لعبة الخير في مواجهة الشر، ولعبة الحضارة في وجه البربرية. آنذاك اصطفت جميع الصحف ما عدا الإندبنديت أون صانداي في صف الحرب، علماً بأن بعض المعلقين السياسيين المستقلين قد عارضوا الحرب ولكن لا يسعنا القول إلا أن الوسائل الإعلامية السائدة قد بدت مرةً أخرى وكأنها هي نفسها من تخوض الحرب في جزءٍ من تلك الحملة عوض المعلقين المستقلين. وبصورة خاصة، لم يخرج أي أحدٍ للتشكيك أو طرح علامات الاستفهام حول الفرضية القائلة بأن بريطانيا كانت تدافع عن حقوق الإنسان. وعلى أرض الواقع، فإن المسألة الوحيدة التي كانت مدار سجال عام هي مدى فاعلية القوة الجوية لوحدها في تحقيق الأهداف العالية والسامية التي كان قادتنا يفترضون بأنهم يدافعون عنها، أو إذا ما كان ثمة حاجة إلى إرسال القوات البرية.

ومن جانبه، فإن فيليب هاموند الأستاذ المحاضر في الإعلام في جامعة ثاوث بانك يشير إلى أن «أزمة اللاجئين أصبحت بمثابة السلاح الأقوى الذي يعتمد إليه حلف شمال الأطلسي في حملاته الترويجية، على الرغم من أن المنطق يقول بأنه يجب اعتبار هذه الأزمة على أنها نتيجةٌ مدمرةٌ للحرب. في المحصلة، لم يتوان الصحفيون البريطانيون عن تعمّد تجاهل مئات الألوف من الصرب الذين أُجبروا على ترك ديارهم بسبب القصف، في وقت لم يرى الإعلام أن ما كان يعانيه الصرب في كوسوفو من قتلٍ وخطفٍ وضربٍ وتعذيبٍ على أثر الحرب يستحق النشر وتبليط الضوء عليه». على أثر عمليات القصف، سارع الصحفيون إلى امتداح حلف شمال الأطلسي بصورةٍ مبالغٍ فيها غاضبين الطرف بعيداً عن الحقيقة القائلة بأنه ما كان ثمة

أي كارثة إنسانية على النحو الذي روج له قادة الحلف أصلاً إلا بعد أن بدأت عمليات القصف^[1].

حتى إن بعض التعليقات الصادرة في الإعلام قد بلغت حدًا يدعو للدهشة لقوة دعمها لسياسة الدولة. إشارةً إلى أن الصحفية في صحيفة الغارديان بولي توينبي أدعت بأن « هذه الحملة لم تكن تنضوي على أي مصلحة خاصة لأي أحد ولا أي مكسب سياسي لأي قائد ولا أي مجد يستغله أحد، إنما مجرد الحاجة إلى التأكد من وضع حدٍّ لعملية التطهير العرقي البشعة التي يقودها ميلوزفيك ». ورأت بأن العملية كانت عبارة عن « قضية مشرقة » و « شجاعة وربما تكون الفرصة الوحيدة أمام الغرب بجميع أطرافه لكي يرسى أسس سياسة خارجية قائمة على مبدأ الأخلاق السامية » مظهرةً مدى « شفافية الدافع والتخلي عن أي مصالح شخصية »^[2].

أما جوناثان فريدلاند فقد كتب على صفحات الغارديان يقول بأن الأمر كان عبارةً عن « حرب لم تُعلن إلا من أجل بلوغ بعض الأهداف الإنسانية البحتة، أما الجائزة من ورائها فليس لا وضع اليد على أراضٍ الغير ولا استغلال ثرواته، إنما مجرد القضاء على المخطط القاصٍ بإفراغ الأرض من أهلها ». ويستطرد بأن الحرب كانت عبارة عن « هدف سام ». وفي صحيفة نيو ستايتسمان، كتب جون لويد يقول بأن العملية أظهرت أن « الدول القويّة على صعيد العالم باتت مستعدّةً لكي تحارب في سبيل حقوق الإنسان »^[3].

[1]- فيليب هاموند، "Third way war: New Labour, The British media and Kosovo" « الحرب النمطية الثالثة: حزب العمال الجديد والإعلام البريطاني وكوسوفو »، في فيليب هاموند وإدوارد هيرمن (إعداد)، Degraded capability: The media and the Kosovo crisis، المقدرة المتفسخة: أزمة الإعلام وكوسوفو، بلوتو، لندن، 2000، ص. 127 - 8.

[2]- بولي توينبي، "Winged victory" « النصر السريع »، الغارديان، 4 حزيران 1999؛ بولي توينبي، Left behind and left seething as a new way struggles to be born « التناحيز والغضب مع ولادة صراعات جديدة »، الغارديان، 12 نيسان 1999.

[3]- جوناثان فريدلاند "No way to spin a war" « لا مجال لتشويش الحرب »، الغارديان، 21 نيسان 1999؛ جون لويد، "The liberation of Kosovo is as important, historically, as the fall of the Berlin Wall" « تحرير كوسوفو يوازي من الناحية التاريخية من حيث الأهمية إسقاط حائط برلين »، نيو ستايتسمان، 5 تموز 1999.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الكاتب في صحيفة الغارديان هيوغو يونغ والذي قدّم شرحاً «حول ماهية هذه العملية التي تقوم على الدافع الإنساني مهما كلفها ذلك من ثمن» فهي «لم تكن أبداً جزءاً من الحرب الباردة الجيو سياسية، فما من ثروة نفطية تفرض نفسها، إنما تطرح مبدأً جديداً وتقدمياً يثير الإعجاب في النفوس: الواجب الأخلاقي الذي يدفعنا إلى السعي للوقوف في وجه الحكام الدكتاتوريين الذين لا يتوانون عن معاقبة المجموعة الإثنية الوطنية بوحشية والقضاء عليهم^[1]».

في الواقع، قبل أربعة أيام من أن يخط يونغ مقاله هذا كانت صحيفته تنشر مقالاً تعرض فيه للمجزرة التي كانت قد ارتكبت بحق عشرات الأشخاص في مدينة ليكويكا في تيمور الشرقية. هذه المرة المعتدي كان حليفاً لنا وأحد أكبر مستوردي صناعاتنا العسكرية، ألا وهي أندونيسيا. ولكن لم يبدو آنذاك بأن مضجع الغارديان ولا حتى غيرها من الوسائل الإعلامية السائدة قد قضّ بسبب ما كان يجري (أو حتى غيره) على الرغم من أنه كان يقدم مثلاً واضحاً وصارخاً لإزدراء الحكومة البريطانية بحقوق الإنسان وعدم اكتراثها لهذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد.

على كلّ الأحوال، فقد صدرت بعض التعليقات الناقدة (إلا أنها ظلت خجولة) من جانب الوسائل الإعلامية التابعة لليمين أكثر مما نشرته الغارديان أو الإندبندنت. وعلى نحو مفاجئ جاءت افتتاحية صحيفة سباكتايتور بعد مضيّ عام واحد على الحملة العسكرية أقرب ما يمكن أن تكون إلى الواقع على الأرض، إذ إنها أتت على ذكر الجرائم التي ارتكبتها حلف شمال الأطلسي إلى جانب ما اضطلع به من «عمليات عسكرية إرهابية وإجرامية». كما أشارت إلى أن «سياسة [حلف شمال الأطلسي] إنما كانت تهدف إلى القضاء نهائياً على البنية التحتية المدنية في صربيا»، إلى جانب «تعمّد تدمير الأهداف المدنية في رغبة منه بتحويل الحياة اليومية للسكان

[1]- هيوغو يونغ، "Mr Blair, beware. Eater may yet rise upon your apocalypse" «حذار يا سيد بلير فعيد الفصح قد يحمل معه نهاية العالم»، الغارديان، 1 نيسان 1999؛ هيوغو يونغ، "When 'progressives' go to war، it has dangers. One is optimism" «عندما يدخل 'التقدميون' الحرب، يصبح الأمر خطيراً. لا بدّ من الإيجابية»، الغارديان، 13 نيسان 1999.

إلى مستحيلة، وهو ما يشكل بحد ذاته خرقاً للقانون الدولي في صلبه، وهو ما يدعي كل من السيد كليتون والسيد بلير الدفاع عنه^[1].

ومن المثير للاهتمام هو أنه بعد مضي عام واحد على الحرب عمدت صحيفة الغارديان إلى تعديل موقفها من الأزمة، إذ إنها في إبان الحرب كانت تقدّم الدعم التام للحكومة البريطانية في الشق العقائدي، وهي التي كانت ترفع الصوت بأن الحرب ما كانت إلا «اختبار يمرّ به جيلنا هذا». أما مع تغيير تموضعها باتت ترى في الأمر أن «كلمة السر» التدخل لدوافع إنسانية التي اعتمدتها الأطراف التي كانت قد ابتدعتها أصلاً لم تكن تشكل الحقيقة الكاملة على أيّ حال من الأحوال. إذ ما من دولة في العالم تقرّر دخول الحرب لمجرد أهداف الدفاع عن الآخر». لقد بات بإمكان الغارديان الآن أن تصرّح علناً بهذه الحقيقة على بساطتها وهو ما من شأنه أن يقلل من قيمة الموقف الذي كانت هذه الصحيفة تتبناه في ذلك الوقت، إلا أنها ظلت مقتنعة بأن القصف كان مشروعاً و متمسكةً بهذا الرأي^[2].

لا بدّ من الإشارة إلى أن الوسائل الإعلامية - بإجماع يكاد يكون تام - كانت قد اختارت التغاضي عن أحد الأمور المهمة، وهو ما يتعلق بما إذا ما كان ثمة أيّ دوافع خفية تحرك الحكومة وتدفعها إلى الحرب عدا عن الدوافع الإنسانية. في ذلك الوقت كان المعلقون واحدهم تلو آخرهم يستسيغ منطق الدوافع الإنسانية ويقبل بفرضية أن بريطانيا لم تكن تخبئ أيّ مصلحة خاصة تسعى إليها في المنطقة حيث إن «لا نفظ مخبأ تحت تراب كوسوفو». أما الآن وقد استطاعت الغارديان أن تكتشف بأن «ما من دولة في العالم تقرّر دخول الحرب لمجرد أهداف الدفاع عن الآخر»، ربما بات بالإمكان تسليط الضوء على التفسيرات الأكثر محاكاة للمنطق التي تبرّر للحملات العسكرية التي انطلقت في وجه يوغسلافيا.

أما التفسير الأكثر محاكاة للمنطق هو ذلك التفسير الآخر الذي طرحه القادة في

[1]- "NATO's crimes" «جرائم حلف شمال الأطلسي»، سباكتايتور، 11 آذار 2000.

[2]- افتتاحية الغارديان، 26 آذار 1999؛ "No need for revision" «لا حاجة لإعادة النظر والمراجعة»، الغارديان، 20 آذار 2000.

حلف شمال الأطلسي ألا وهو مسألة «المصادقية». شخصيًا، إنني أرى بأن هذه النقطة تنطوي على الكثير من الأهمية، كما تمت الإشارة من قبل. ولكن يبقى أن محاولات الوسائل الإعلامية السائدة ظلت خجولةً لناحية الغوص في كنه «المصادقية» وكيف أنها كانت على تماسٍ مع الدوافع الإنسانية التي ادعى القادة الوقوف وراءها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه في ذلك الوقت كان ثمة أهدافٌ استراتيجيةً أخرى واضحة وجلية كان الغرب يتطلع إليها، على سبيل السعي إلى توسعة نطاق حلف شمال الأطلسي من ناحية الشرق، إلى جانب الرغبة في قولبة الاقتصاد في دول أوروبا الشرقية لكي يصب بما فيه مصلحة اقتصاد دول أوروبا الغربية. إلا أن هذه الاستراتيجيات لم تعدو كونها استراتيجيات تكميلية تهدف إلى إتمام المخطط القاض بإعادة دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى فلك الدول الغربية. أما توسعة نطاق حلف شمال الأطلسي فقد كان يضمن للولايات المتحدة إلى جانب حلفائها من الدول الأوروبية بأن دول أوروبا الشرقية سوف تظل معتمدةً عليها من أجل ضمان «أمنها»، بما ينضوي على ذلك من صفقات شراء الأسلحة. ولقد رأت هذه الدول بأن السعي إلى توسعة نطاق حلف شمال الأطلسي كان بمثابة الاستراتيجية التي تستأهل اللعب بالنار والمخاطرة لجهة الدوس على البساط الروسي؛ فأعداء روسيا السابقون يحاولون الآن استقطاب دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى فلكهم وبالتالي فهم ينقلون حدود تحالفاتهم إلى أعتاب روسيا.

من جانبه، يشرح سفير الولايات المتحدة إلى حلف شمال الأطلسي - ألكسندر فيرشبو - بالقول أن هذا الحلف هو عبارة عن «تحالفٍ يضم في صفوفه تسع عشرة دولة ديمقراطية تعتمد سياسة السوق الموجهة»، حيث أن الانضمام إلى نادي حلف شمال الأطلسي يقدّم للدولة العضو الجديدة «الأمن والاستقرار، وهما اللذان يشكلان العنصرين المهمين لكل من يسعى إلى الانخراط في الاقتصاد العالمي الذي تبلغ قيمة رأسماله مئات الترليونات - وذلك من خلال طمأننة المستثمرين بأن هذه الدول إنما باتت مستقرةً وتستأهل أن تُعقد عليها الآمال الطويلة الأمد». وبالتالي،

فمن الممكن القول «بأن المضي قدماً في توسعة نطاق حلف شمال الأطلسي إنما يشكّل جزءاً لا يتجزأ من السياسة التي تتبناها قوات التحالف والقاضية بتوحيد أوروبا وإرساء الاستقرار في مناطقها^[1]».

على أنه قد جرى قبوله اقتصادات دول أوروبا الشرقية، والتي بدورها كانت تحظى بالكثير من «النصح» والضغط من جانب الدول الغربية على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي وفقدان سيطرته، لكي تصبح أقرب ما تكون إلى مبدأ الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي استطاع أن يقضي على العالم الثالث بما انطوى عليه من سياسات الخصخصة وتحرر السوق وإلغاء القيود. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الفقر في العديد من دول أوروبا الشرقية قد تضاعفت نسبته، إذ بات ما يقارب 15 إلى 20 في المائة من السكان يعيشون في الفقر المدقع على طول غالبية هذه المناطق، حتى إن هذه النسبة قد تضاعف وتصل حتى 40 في المائة في دول مثل رومانيا، وفق ما تشير إليه احصاءات البنك الدولي^[2]. على أن استغلال الاقتصادات في دول أوروبا الشرقية واستقاء المصلحة من إعادة بناء أوروبا الشرقية قد أدى إلى نشوء طبقة جديدة من المستثمرين وعلى الغالب من المجرمين، إلى جانب طبقة من رجال الأعمال الغربيين الذين استفادوا من المناخ الجديد القائم على المبدأ الاستثماري. وعليه، وبالاستناد إلى هذه الاستراتيجية، يكون الغرب قد دعم «الإصلاحات» الاقتصادية الأكثر راديكالية، غاضاً الطرف بذلك عن الأحزاب الشيوعية التي كانت قد بدأت تعتمد السياسات المتجددة والبدائل الأكثر تقدماً.

وبالعودة إلى روبين كوك، فقد أخبر صحيفة نيو ستايتسمان بعيد فترة قصيرة من وقف إطلاق النار في يوغسلافيا قائلاً: «إن مهماتنا الأساسية [في جنوب شرق أوروبا] هي أولاً وقبل كلّ شيء رفع نسبة التبادل التجاري وفتح أسواق هذه الدول ومساعدتها على إنشاء الاقتصاد التقدمي، [إلى جانب] تفعيل الاندماج مع الهيكليات

[1]- السفير فيرشبو حول توسعة نطاق حلف شمال الأطلسي، 1 حزيران 2000، www.uspolicy.be/archiv/europeandefense.

[2]- جوهانس لين، البنك الدولي، خطاب موجه إلى المؤتمر الأوروبي المشترك على مستوى الرئاسة، 15 تشرين الثاني 2000، <http://inwebis.worldbank.org>.

الأوروبية». وهذا ما أشار إليه أيضاً الوزير الأوروبي كيث فاز عندما قال إن «دول جنوب شرق أوروبا... باتت بحاجة إلى جذب المستثمرين من خلال العمل على إيجاد مناخ مناسب يجذب الاستثمار^[1]».

مع العلم أن هذه الاستراتيجية القائمة على مبدأ «فتح السوق» إنما تنطبق أيضاً على كوسوفو والبوسنة، حيث إن السياسة الاقتصادية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في دول البلقان إنما تقوم على مبدأ «العلاقات الخاصة والتعاقدية»، وفق ما يشرح مفوض الاتحاد الأوروبي، كريس باتن، وهو الذي يشير إلى أنه «في مقابل المساعدات التي نقدمها لصالح هذه الدول لا بدّ لهذه الأخيرة من أن تسعى إلى إدخال الإصلاحات الجذرية على اقتصاداتها، إذ ما كانت ترغب في إرساء أسس اقتصادات السوق المتينة القادرة على التنافس مع الدول الأعضاء بصورة حرة وفاعلة». إشارة إلى أن النص الذي انبثق عن مؤتمر رامبويه يشير إلى أنه «لا بدّ للاقتصاد في كوسوفو أن يسير بما يتوافق مع مبادئ السوق الحرة». إذ في وقت لاحق، أعلنت الحكومة البريطانية أن المجتمع الدولي كان يسعى إلى إعادة تأسيس كوسوفو على أن «يكون مفهوم الازدهار قائماً على فكرة الأسواق الحرة»، وبالتالي فإن بريطانيا وإلى جانبها الاتحاد الأوروبي كانا يهدفان إلى تطوير البوسنة لكي تصبح «مساحة قادرة على استقطاب الأعمال وقائمة على مبدأ الاقتصاد الوحيد»، بما يعني ذلك من إلغاء للحدود التبادلية بين المؤسسات^[2].

وفي شهر تشرين الثاني من العام 2001، ألقت وزيرة الخارجية البارونة سايمونس خطاباً أمام رابطة التجارة البريطانية موجهاً إلى الرئيس اليوغسلافي الجديد

[1]- جون لويد، "The liberation of Kosovo is as important, historically, as the fall of the Berlin Wall" «تحرير كوسوفو يوازي من الناحية التاريخية من حيث الأهمية إسقاط حائط برلين»، نيو ستايتسمان، 5 تموز 1999؛ كيث فاز، خطاب أمام مؤتمر انضمام دول جنوب شرق أوروبا إلى المركب الأوروبي، لندن، 7 تموز 2000، www.fco.gov.uk.

[2]- جون بيلغر، "Censorship by omission" «الرقابة بالحذف»، في هاموند وهيرمن (إعداد)، ص. 138؛ كريس باتن، "EU strategy in the Balkans" «استراتيجية الاتحاد الأوروبي في دول البلقان»، 10 تموز 2001، <http://europa.eu.int/comrn>؛ وزارة الدفاع، "Kosovo: Lessons from the crisis" «كوسوفو: دروس مستفادة من الأزمة»، التاريخ غير مذكور، www.mod.uk/publications؛ رد وزارة الشؤون الخارجية، "Federal Republic of Yugoslavia and the wider region following the fall of Milosevic" «سياسة الحكومة تجاه جمهورية يوغسلافيا الاتحادية والمنطقة الأوسع على أثر سقوط ميلوزيفيك»، Cm 5220، الفقرة (00).

كوستونيك، والذي كان يزور بريطانيا للمرة الأولى، وفي خطابها ذاك قالت الوزيرة أن يوغسلافيا في العام 1990 كانت تعتبر شريكة بريطانيا الأكثر نمواً من الناحية التجارية والاستثمارية في أوروبا الوسطى والشرقية، إلا أن ميلوزفيك قام بإفساد الوضع. أما الآن فقد انفتح المجال مجدداً أمام العديد من الفرص الاقتصادية. ثم أضافت: «لا يزال في إمكان بريطانيا أن تستفيد من إعادة بناء الهيكليّة في يوغسلافيا»، وهي الدولة التي كانت حكومتها قد أمطرت سماءها بالقذائف مؤخراً. كما وأشارت إلى أن بريطانيا تنوي معاودة فتح باب المفاوضات مع يوغسلافيا على مبدأ التشجيع على الاستثمار الثنائي وحماية هذا النظام^[1].

ما لا شك فيه هو الإهتمام الذي تلقاه النظرية القائلة بأن هذا القلق المتعلق باستقطاب دول جنوب شرق أوروبا إلى فلك الحماية والاقتصاد الغربيين إنما هو الذي ساهم بشكل كبير في الاستراتيجية التي قادها حلف شمال الأطلسي وبريطانيا من أجل التبخيس بميلوزفيك والسعي إلى التخلص منه. إن النظام في بلغراد لم يكن سوى نظام قمعيّ واستبداديّ، إلى جانب كونه واحداً من الدول القليلة التي كانت قد استطاعت أن تعيد الحزب الشيوعي إلى السلطة وهو ما ساهم بصورة كبيرة في محافظة يوغسلافيا على موقفها التاريخي إذ ظلت مستقلة بذاتها عن الغرب وعن الشرق. فالسياسات التي كان هذا البلد يعتمد عليها، والتي كانت أقرب ما تكون إلى السياسات المحلية المستقلة، كانت بمثابة حجر العثرة الأخير في وجه المرام الصريحة التي كانت تعبر عنها كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في دول شرق أوروبا، وهو الأمر الذي كان يستوجب إعادة المنطقة إلى موقعها التاريخي الفعلي على اعتبار أنها منطقة زبونة لدى الغرب.

أما علامات الاستفهام الأخيرة التي تُطرح في هذا المجال إنما تأتي بشأن الأكلاف التي فرضتها الحرب على كوسوفو وطبيعة البدائل التي كان من الممكن الخروج

[1]- البارونة سايمونس، "A new partner for investment in Yugoslavia" «شريك جديد للاستثمار في يوغسلافيا»، لندن، 29 تشرين الثاني 2001، www.fco.gov.uk، النص الحالي يذكر مصطلح «مساهمة» ولكن لا معنى له في هذا المجال وإنني أفترض بأم المقصود هو «استمرار».

بها. تتمثل واحدةً من الحلول البديلة التي كان من الممكن اللجوء إليها في الحل الدبلوماسي الذي لم يبدِ حلف شمال الأطلسي في يوم من الأيام أيَّ اهتمام فعليٍّ به، كما سبق لنا وأشرنا آنفًا. علمًا بأن المدافعين عن الحرب كانوا يحاجّون بالقول أن ميلوزفيك كان على أيِّ حالٍّ من الأحوال سيمضي قدمًا في عملية «التطهير العرقي» التي قادها، حتى لو أن حلف شمال الأطلسي لم يتدخل عسكريًا. أما المتضررين من جراء القنابل التي ألقتها حلف شمال الأطلسي فقد بلغوا ما لا يقل عن 500 مدني ممن لقوا مصرعهم وما يزيد عن 10 آلاف قنبلة عنقودية غير منفجرة خلفتها بريطانيا لوحدها، هذا من دون أن نأتي على ذكر الضرر الذي أصاب البنية التحتية في البلاد وما لذلك من تأثيرٍ على الناس والمجتمع المدني، في محاولةٍ للترويج للحل السلمي للتوتر القائم بين مختلف مناطق البلقان. لا ننكر أنه على أثر ما حققه حلف شمال الأطلسي من «انتصار» بات بإمكان الكثير من السكان الممتنين إلى الإثنية الألبانية العودة إلى كوسوفو، إلا أن هذه العودة لا تأتي إلا مصحوبة بطرد العرقية الصربية من ديارها.

ولا يمكن أن ننسى في هذا المجال النتائج التي خلفتها مرة أخرى الدول الأقوى على الساحة العالمية من خلال اللجوء إلى استخدام القوة بصورة غير شرعيةٍ من أجل فرض نفسها على الدول التي تعتبرها عدوة فعلية لها. كما أن أحد الدروس التي يجب أن يستقيها ليس فقط الحكام الدكتاتوريين بل أيضًا وأكثر إلحاحًا الحكومة الخيرة، دون أن ننسى المنظمات الإرهابية، من هذه العمليات التي شهدتها الساحة، هي أنه في حال رغب أحدهم في الدفاع عن نفسه في وجه أعتى القوى العالمية لا بدّ له من أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل. إذ إنّه من المستبعد أن يكون حلف شمال الأطلسي قد أقدم على الانقضاض على يوغسلافيا في ما لو أن بلغراد كانت تمتلك أسلحة الدمار الشامل الفاعلة، حيث أعلن القائد السوفيتي السابق ميخائيل غوربتشيف بعد وقف إطلاق النار على يوغسلافيا من جانب حلف شمال الأطلسي بالقول:

إن الدول الصغيرة - ومن بينها 31 دولة «متاخمة» قادرةً على تطوير الأسلحة النووية

- تتطلع إلى أمنها الذاتي بالكثير من الخوف المتفاقم، لقد باتت هذه الدول ترى بأنه كان لا بدّ لها من امتلاك الأسلحة الفتاكة في سبيل أن تصبح قادرةً على الدفاع عن نفسها أو الثأر في لو أنها تعرضت إلى أيّ معاملةٍ مثل هذه^[1].

لا تزال «ورقة الموازنة» غير مكتملة المعالم وغير جاهزةٍ للطرح، إلا أن بعض النقاط باتت واضحة: إن قرار إعلان الحرب لم يكن مشروعاً البتة، حيث شكّل حلف شمال الأطلسي خرقاً صارخاً للقانون الإنساني وارتكب جرائم حرب، إلى جانب أن العمليات التي اضطلع بها هذا الحلف إنما ساهمت في تفاقم الكارثة الإنسانية عوض الحؤول دونها، فبعض القادة السياسيين من وزن طوني بليز وبيل كلنتون على الأرجح كانوا على درايةٍ بحجم النتائج المهولة التي ستخلفها الحملة العسكرية في ما لو انطلقت، وعلى الرغم من ذلك فقد اختاروا المضي بها. وعليه فإن الادعاءات التي يقدّمها القادة في كلٍّ من بريطانيا والولايات المتحدة على أنهم يتحركون انطلاقاً من إيمانهم بالدوافع الإنسانية لا تعدو كونها محض خيال. ولكن يبقى أن هذه الوقائع لطالما جوبهت من قبل الوسائل الإعلامية السائدة إما بالتناسي أو بالتغافل (هذا إذا ما افترضنا بأنه جرى تسليط الضوء عليها أصلاً)، في حين أن الحرب في كوسوفو قد دخلت سجلات التاريخ على اعتبار أنها واحدةٌ من أكبر انتصارات القيم الإنسانية.

بطريقة أو بأخرى لا يسع القول إلا أن الحرب في كوسوفو - كما تدعي صحيفة الغارديان وفق منطق آخر - جاءت بمثابة «اختبارٍ يمرّ به جيلنا هذا»: اختبار لمعرفة ما إذا كان واضعو السياسة الخارجية البريطانية يلتزمون القانون الدولي والمعايير الأخلاقية التي من المفترض أن الدور المنوط بهم في العالم يفرضها عليهم، ولمعرفة ما إذا كان بمقدور القادة أن ينظروا إلى الثقافة السياسية السائدة في بريطانيا من منظار الجيل الجديد من البروباغندا «الإنسانية». والمحصلة فقد فشل الاختبار على مستوى المعيارين.

[1]- ورد في جون بيلغر، "Humanitarian intervention" is the latest brand name for imperialism «التدخل الإنساني» هو العنوان الجديد للإمبريالية، نيو ستايتسمان، 28 حزيران 1999.

الفصل السابع

الشيشان:

المؤامرة

المستمرة

إن تحرير كوسوفو والرسالة التي يقدمها للأنظمة التي تتناسى حقوق الإنسان سوف يبقى لحظة حاسمة في التاريخ الحديث.

التقرير الحكومي السنوي حول حقوق الإنسان،^[1] 1991

لا يسع القارئ إلا أن يحاول استحضار الأفكار التي وردت إلى أذهان أولئك المسؤولين الرسميين الذين قرروا صوغ هذه الكلمات. ففي وقت كانت فيه بريطانيا تستثير الغضب العام تجاه الجرائم التي كان ميلوزيفيك يرتكبها في كوسوفو، كانت حليفها في أندونيسيا توجه المجموعات شبه العسكرية لكي ترتكب الحملات الإرهابية في تيمور الشرقية (راجع الفصل الواحد والعشرين)، بينما كانت تركيا لا تزال مستمرة في انقضاضها على المناطق الكردية. بعد ثلاثة أشهر على انتهاء الحملة العسكرية على يوغسلافيا، أطلقت روسيا حملة عسكرية شنيعة في الشيشان، من دون أن تثير ولا أي أدنى اهتمام لدى القادة الغربيين.

على أن ما كنا بحاجة إليه في هذه الحالات لم يكن يتعدى التدخل العسكري، أو تعبئة الرأي العام من أجل الحصول على دعمه في حرب واسعة النطاق، إنما بكل بساطة لأمكن إيقاف ضخ المساعدات في مجال الأسلحة أو التجارة أو الاستثمار أو الدبلوماسية. مع العلم بأن لائحة الأسماء التي ارتكبت انتهاكات بحق حقوق الإنسان ممن يحصلون على الدعم من بريطانيا تطول لدرجة يصبح معها من السخيف القول بأن الحكومة البريطانية قد تيقّظت فجأة في آذار من العام 1999 لتكريس نفسها لحقوق الإنسان في كوسوفو.

أما في سنوات ترؤس طوني بلير للحكومة فقد جرى ارتكاب عدد من المجازر البشعة بحق المدنيين في مناطق مختلفة من العالم، على أن إحدى هذه المجازر

[1] - ورد في لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الأول، جلسة 1999/2000، 25 كانون الثاني 2000. www.publications.parliament.uk/pa/cm/199900، الفقرة 40.

قد ارتكبت في شهر كانون الثاني من العام 1999، حينما أقدمت القوات الخاصة الصربية على قتل خمسة وأربعين شخصاً في مدينة راجاك، في كوسوفو. ولقد صدر التقرير الرسمي بشأن المجزرة المرتكبة في راجاك بتاريخ 17 آذار 1999، بحيث أطلق رئيس لجنة التحقيق الفنلندية على المجزرة صفة «الجريمة بحق الإنسانية»، وبدوره، قال وزير الخارجية طوني لويدي: «إننا ندين بشكل صريح [مجزرة راجاك] على اعتبار أنها جريمة بحق القانون الدولي، بل وجريمة حرب بالتحديد»، ومن ثم أضاف: «وحدها الإدانات التي صدرت بحق هذه المجزرة هي ما تتناسب مع ما ارتكب في تلك البقعة»^[1].

وسرعان ما تهافت قادة حلف شمال الأطلسي للتنديد بمجزرة راجاك من أجل إثبات أن نظام ميلوزيفيك كان نظاماً شريراً، وبأنه كان يوفر الذريعة المناسبة لحلف شمال الأطلسي من أجل الانخراط بالتدخل العسكري الذي كان يقوده يومذاك. أما وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت فقد أعلنت بعض المصادر بأنها قالت أمام مستشارة الأمن القومي ساندي بيرجير بأن «الربيع قد حلّ مبكراً» عند سماع نبأ المجزرة، مع العلم أن وسائل الإعلام كانت قد جاءت على ذكر المجزرة مراراً وتكراراً، إذ بعد أسبوعٍ واحدٍ على صدور التقرير الرسمي حول الحملة العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي فوق راجاك، أوردت صحيفة الغارديان بالقول أنها: «هي التي سرّعت الأحداث التي قادت في ما بعد إلى حملة حلف شمال الأطلسي العسكرية». ومن جانبها فقد أشارت صحيفة الأبرزوفير إلى أن: المجزرة هي التي أشعلت فتيل الحرب على يوغسلافيا»^[2].

مع العلم أن رد فعل القادة البريطانيين ووسائل الإعلام، كان قد جاء مختلفاً إلى حدٍّ

[1]- كريس بيرد، "Recak [sic] report finds Serbs guilty"، «تقرير حول راجاك يدين الصرب»، الغارديان، 18 آذار 1999؛ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع، جلسة 1998 / 1999، 20 تموز 1999، الفقرة 2، www.publications.parliament.uk/pa/cm/199899.

[2]- ورد في أدوارد هيرمان، "The Milosevic trial: The Final service of the tribunal as a political and propaganda arm of NATO"، «محاكمة ميلوزيفيك: المرحلة الأخيرة من المحكمة سلاح سياسي ودعائي في يد حلف شمال الأطلسي»؛ دافيد أدواردز، "How to fool the whole world؟" «كيف تخدع العالم بأسره؟»، 10 أيار 2002، www.zmag.org.

ما في ما خص مجموعة أخرى من المجازر التي ارتكبت والتي وازت هذه المجزرة من حيث الحجم إنما في أماكن أخرى. على سبيل المثال في ليكويكا في تيمور الشرقية، وتحديداً في نيسان من العام 1999 - وفي الوقت الذي كان فيه حلف شمال الأطلسي يمطر سماء يوغوسلافيا قصفاً - لقي اثنان وخمسون شخصاً مصرعهم في الهجمات التي قادتها إحدى المجموعات شبه العسكرية التي جرى إنشاؤها ودعمها على يد الجيش الإندونيسي. وعلى مدى ما لا يقل عن ست ساعات تعرض الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ممن كانوا يبحثون عن الملاذ الآمن لنيران الأسلحة الآلية والقنابل المسيلة للدروع^[1].

وبالتحديد، بتاريخ 6 أيلول من العام 1999 في مدينة سواي، في تيمور الشرقية، لقي ما لا يقل عن خمسين شخص حتفهم في إحدى الكنائس التي كان قد لجأ إليها 100 شخص، على أن هذه الكنيسة كانت قد هوجمت بشكل مباشر من قبل أفراد من الجيش الإندونيسي والشرطة وإلى جانب الميليشيات الفاعلة، بقيادة ملازم إندونيسي. في أثناء الحادث جرى طعن كاهن وضربه حتى الموت، وقتل اثنين على الأقل من الكهنة الآخرين، ومن ثم أمر قائد الهجوم بتحميل ست وعشرين جثة في شاحنة ليصار بعدئذٍ إلى دفنها عبر الحدود في تيمور الغربية^[2].

أما في مدينة بومي فلورا الواقعة في إقليم إتشيه في إندونيسيا فقد دخل بتاريخ 9 آب من العام 2001، العشرات من المسلحين الذين يرتدون الزي المموه إحدى المناطق السكنية المنخرطة في مجال زراعة المطاط وزيت النخيل، بحيث عمدوا إلى إطلاق النار على ثلاثين رجل وطفل يبلغ من العمر عامين حتى الموت^[3].

مع العلم أنه بتاريخ 24 شباط من العام 2001، تم اكتشاف إحدى وخمسين جثة

[1]- جون أغتيوني، 'Massacre that made Liquica a ghost town'، «المجزرة التي حولت ليكويكا إلى مدينة أشباح»، الغارديان، 9 نيسان 1999.

[2]- هيومن رايتس واتش، 'Indonesia: Justice for East Timor still elusive' «أندونيسيا: العدالة المفقودة في تيمور الشرقية»، 21 شباط 2002، www.hrw.org.

[3]- هيومن رايتس واتش، 'Indonesia: Accountability for human rights violations in Aceh' «أندونيسيا: ضرورة محاسبة انتهاكات حقوق الإنسان في أتشيه»، آذار 2002.

في قرية داتشني، الواقعة على بعد أقل من كيلومتر واحد عن القاعدة العسكرية الروسية الرئيسية في الشيشان. على أن ست عشرة من أصل تسع عشرة جثة أمكن التعرف إليها، كان أصحابها قد شوهدوا آخر مرة في عهدة القوات الروسية، حيث كان العديد منهم يرتدون الملابس المدنية، ومعصوبي الأعين إلى جانب تقييد أقدامهم أو أيديهم. وفي هذا المجال تقول منظمة هيومن رايتس ووتش:

هذه المقبرة الجماعية الضخمة - كانت الجثث ملقاة على طول الشوارع في القرية وفي البيوت المهجورة المنتشرة على بعد مسافات طويلة الواحدة عن الأخرى - تقدم الدليل الواضح على ممارسة القوات الاتحادية الروسية عمليات الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام خارج نطاق القانون ضد المدنيين في الشيشان^[1].

ولا داعي للتذكير بأن هذه المجازر لم تحرك أحداً للدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، ولا حتى إلى الخطابات الجهورية حول مبادئ التدخل العسكري. أما السبب وراء ذلك فواضحٌ وضوح الشمس لقد ارتكبت على يد حلفائنا.

ربما كان لبريطانيا نفوذاً على هؤلاء الحلفاء يفوق بعشرات المرات النفوذ الذي قد مارسه يوماً ما على نظام ميلوزيفيك، ولكن هذه المجازر لم تحث أبداً على أي تغييرات في السياسة البريطانية، إذ إنها أصلاً لم تلفت نظر أحد لا من القادة السياسيين، ولا حتى من وسائل الإعلام - إذ لم تذكر هذه المجازر سوى مرة أو مرتين في الوسائل الإعلامية، بالمقارنة مع المسارعة إلى الإعلان عن مجزرة راجاك. كما أنني أجريت بحثاً في قاعدة البيانات التابعة للبرلمان، فوجدت بأنه جرى ذكر مجزرة راجاك ثمانية وستين مرة في مقابل ستة موارد لمجزرة ليكويكا، على أن سواي وداتشني لم تردا بالمرّة.

دعونا الآن نلقي نظرة عن قرب على العمليات التي انخرطت بها القوات الروسية في الشيشان بعيد فترة قصيرة من انتهاء الحرب على كوسوفو.

[1]- هيومن رايتس واتش، 'Burying the evidence: The botched investigation into a mass grave in Chechnya'، «دفن الأدلة: الاستخفاف بالتحقيقات في القبر الجماعي المكتشف في الشيشان»، آيار 2001.

موسكو في الشيشان ولندن في حالة نكران

كتب الطفل علي ماكايف البالغ من العمر ثماني سنوات والمقيم في أحد مخيمات اللاجئين الشيشان في أينغوشيتسيا، في أحد المواضيع الإنشائية:

لا أعرف إن كان بوتين يمتلك قلبًا، ولكنه لو كان له قلب ما كان ليبدأ هذه الحرب. يظن بوتين أن حياة الناس تساوي فلسًا، ولكنه مخطيءٌ تمامًا... كم أود لو يدرك بوتين بأننا نحن أيضًا من بني البشر^[1].

هذا هو الوصف الذي ورد يذكر أحد أهم حلفاء طوني بلير في أولى سنوات الألفية الجديدة، حيث اتسمت العلاقات ما بين كل من بلير وبوتين بأنها من أكثر العلاقات اضطرابًا في إطار السياسة الخارجية البريطانية في السنوات الأخيرة. وهنا لا بدّ لنا من الإشارة إلى أن مكتب وزارة الخارجية يشير إلى أن هذه العلاقات تشكّل نجاحًا لا نظير له للسياسة الخارجية لبلادنا، وفي الواقع يشير هذا الكلام إلى اضطلاع بريطانيا في واحدةٍ من أبشع فظاعات عصرنا الحالي.

أما خلفية المرحلة الحالية التي يشهدها الصراع في الشيشان فتعود إلى الغزو الروسي للبلاد منذ العامين 1994 - 1996، حيث كانت موسكو في ذلك الحين تسعى إلى القضاء على المطالب الشيشانية الداعية إلى إقامة جمهوريةٍ مستقلةٍ بالكامل. وعلى الرغم من أن القوات الشيشانية تمكنت في نهاية المطاف من هزيمة روسيا، إلا أن هذه الأخيرة لم تتوان عن ذبح ما بين 10 ألف إلى 60 ألف شيشاني، دون أن ننسى جرح مئات الآلاف الآخرين مخلفه وراءها إرثًا مميتًا من ملايين الألغام الأرضية المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة. أضف إلى ذلك أن القوات الروسية استخدمت نيران المدفعية والصواريخ لتدمير القرى والمدن الشيشانية، وهي التي لم تتوان عن استهداف المدنيين عمدًا، وتسوية معظم مناطق الشيشان في الأرض. أما العاصمة

[1]- تشيشانيا ويكلي، 6 أيلول 2001، ورد في آنا بوليتكوفسكايا، A Dirty War، الحرب الوسحة، مطبوعات هارفيل، لندن، ص. 158.

الشيشانية غروزني فقد تم تدميرها في خلال العام الجديد 1995. ومن جانبه، يشير أناتول ليفن، المحلل في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، إلى أن انتصار العام 1996 الذي حققته القوات الانفصالية الشيشانية كان «واحدًا من أعظم ملاحم المقاومة الاستعمارية في القرن الماضي» في سياق الحديث عن حكم الإمبراطورية الروسية في القوقاز^[1].

في نهاية المطاف جرى توقيع معاهدة كانت قد ضمنت للشيشان الاستقلال الفعلي على الرغم من أن موسكو رفضت منحها هذا الاستقلال الكامل. أضف أن الاتفاق يعترف أيضًا بوجوب إجراء الاستفتاء الشعبي في الشيشان في شهر كانون الأول من العام 2001 لتحديد المصير النهائي لاستقلال البلاد. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الهجوم الروسي على الشيشان في عام 1999 يُعتبر انتهاكًا لمعاهدة عام 1996، إذ إنها سعت من خلاله إلى الانتقام من الهزيمة التي منيت بها وإلى إعادة فرض إرادة موسكو على هذا الإقليم.

أما شهر أيلول من العام 1999 - أي بعد ثلاثة أشهر من نهاية القصف على يوغوسلافيا - فقد شهد على بداية مرحلة جديدة من الصراع. آنذاك، انطلقت سلسلة من التفجيرات التي راحت تستهدف المباني السكنية في موسكو، وهو ما أسفر عن مقتل حوالي 300 شخص. على الفور، اتهمت الحكومة الروسية الشيشان بالاضطلاع بهذه الهجمات وفي غضون أيام قليلة سارعت موسكو إلى نشر 50 ألف جندي في الشيشان وبدأت بحملة من الغارات الجوية، ما أدى إلى تهجير ما يقارب 185 ألف مدني خارج ديارهم. وسرعان ما أصبح واضحًا أن استراتيجية الحرب الروسية قد اشتملت على القصف العشوائي الثقيل أو استهداف المدنيين عن عمد. آنذاك راحت المدن والقرى تتعرض لوابل الصواريخ بينما طوقت القوات الروسية جميع حدود الشيشان، مع قطع جميع إمدادات الغاز والكهرباء.

[1]- أناتول ليفن، Chechnya: Tombstone of Russian power، الشيشان: مقبرة القوة الروسية، منشورات جامعة يال، لندن، 1999، ص. 3.

والآن دعونا نستعرض تسلسلاً تاريخياً للأعمال الروسية في الشيشان، إلى جانب الرد الذي كان يخرج عن حكومة بلير.

العام 1999

في أعقاب الغزو، سارع الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد «الاستراتيجية المشتركة بشأن روسيا» ولكن هذا الأمر «انطوى على اللغة الضعيفة جداً في معالجة مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون»، وفق ما ورد عن منظمة هيومن رايتس ووتش، حيث أعربت رئاسة الاتحاد الأوروبي في شهر تشرين الأول عن قلق محدود تجاه المدنيين في الشيشان.

على أن مدينة غروزني كانت قد تعرضت لعمليات قصف شرسة على مدى ثلاثة أشهر متتالية بدءاً من تشرين الثاني 1999 إلى شهر شباط من العام التالي 2000، بحيث «جرى التعامل معها باعتبارها هدفاً عسكرياً ضخماً وواحدًا». ولكن مع حلول ذلك الحين كان معظم الناس قد تركوا ديارهم ولم يبقَ منهم إلا ما بين 20 ألف إلى 40 ألف، بحيث كانت حالات العوز الشديد أو المرض المضمي تحول دون مغادرة أغلبهم للبلاد. وقد أشارت هيومن رايتس ووتش آنذاك إلى أن «هؤلاء الناس حصلوا على القليل القليل من الإنباه في حين كانت الآلة العسكرية الروسية تطمس معالم المدينة». لقد تمكن هذا الهجوم على غروزني من تسوية المدينة أرضاً بسبب القصف العشوائي الضخم، محولاً إياها إلى قفار يفترشها آلاف القتلى^[1].

ولقد كتبت الصحفية ماغي أوكين في صحيفة الغارديان تقول بأنه «في العادة تحكم الحرب بعض القواعد ولكن في الشيشان، لم يقدم أحد أيّ اعتذار ولم يتظاهر حتى بأنه لم يسقط 1000 رطل من القنابل على المنازل والمستشفيات والمدارس^[2]». ومن جانبها فإن القوات الروسية منعت وكالات الإغاثة من الوصول إلى المنطقة،

[1]- هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي لعام 2001، 'The Russian Federation' «روسيا الفدرالية».

[2]- ماغي أوكين، 'Russians in Grozny bloodbath' «حمام الدم الروسي في غرونزي»، الغارديان، 26 كانون الأول 1999.

إلى جانب انخراطها في عمليات النهب والسلب المنظم للمنازل، فضلاً عن تدمير محطات الكهرباء والمنشآت الصناعية. وهنا يمكن القول بأن مليارات الروبلات قد نهبت على شكل أصول.

آنذاك، سارع طوني بلير إلى إرسال رسالة إلى رئيس الوزراء فلاديمير بوتين (كان بوريس يلتسن لا يزال رئيساً للجمهورية، فهو استقال في 31 كانون الأول) يحث موسكو على وضع حدٍّ لتقدمها في غرونزي. أما الولايات المتحدة فقد وصفت من جانبها استخدام روسيا «العشوائي» للقوة ضد المدنيين على أنه «يصعب الوقوف في وجهه».^[1] وفي شهر كانون الأول قام صندوق النقد الدولي بتأجيل منح روسيا قرض بقيمة 400 مليون جنيه استرليني، كما ووافق الاتحاد الأوروبي على تجميد بعض المساعدات المقررة لها. إلا أنه كان من الواضح بأن الغرب لن يفرض أصلاً أي إجراءات صارمة ضد روسيا، لذلك فإن هذه الأخيرة لم تولِ الموضوع الكثير من الاهتمام، بل استمرت منشغلة في طمس معالم المدينة.

أما بالنسبة إلى بريطانيا، فإن ما شهدته المدينة العزلاء من عملية محو شرسة لم يكن حتى كافياً لحمل القادة البريطانيين على الإتيان بأية مبادرة ما خلا تبرئة الذمة بالاحتجاج الاحتجاج المعتدل المقصود هنا. لقد فشلت بريطانيا في استخدام أيٍّ من الملفات الثنائية التي تربطها مع روسيا (للمزيد انظر أدناه) للضغط على المعتدين في هذا الوقت. ولقد جاءت إشارة الهيومن رايتس ووتش في محلها عندما قالت أنه في حين كان يلتسن في السلطة «لم تكن بريطانيا ترغب في استخدام هذه العلاقة باعتبارها ورقة ضغط لضمان حسن امتثال الحكومة الروسية لحقوق الإنسان».^[2]

وعلى أرض الواقع كانت روسيا لا بريطانيا هي التي لجأت إلى استخدام أوراق القوة المتاحة أمامها للضغط على الجانب الآخر. بحيث إن وزارة الدفاع أشارت

[1]- مارتن كاتل، 'Pressure mounts on Russia to pull back from rebel city'، «تزايد الضغوط على روسيا للإنسحاب من المدينة المتمردة»، الغارديان، 5 تشرين الثاني 1999.

[2]- هيومن رايتس واتش، رسالة إلى طوني بلير، 'Russia's president-elect Vladimir Putin's forthcoming visit to the UK' «الزيارة المتوقعة للرئيس الروسي المنتخب فلاديمير بوتين إلى المملكة المتحدة»، 12 نيسان 2000.

إلى أن «العلاقات العسكرية التي تتطور يومًا بعد يوم بين البلدين، والقائمة على الاتصالات والتبادلات الرفيعة المستوى، قد تعرضت لانتكاسة» في العام 1999 وليس بسبب الضغط الذي مارسه بريطانيا آنذاك في ملف الشيشان، إنما بسبب المعارضة الروسية للهجمات على العراق في كانون الأول من العام 1998 وعلى يوغوسلافيا. علمًا بأن روسيا كانت قد بدأت «من خلال تقليص قنوات الاتصال ومن ثم إلغاء جميع العلاقات العسكرية الثنائية المزمعة مع المملكة المتحدة»، على أن البرنامج الوحيد الذي نجا من هذه القطيعة هو ذلك الذي كان قد أطلق في العام 1995، الذي كان ينص على أن تقوم بريطانيا بإعادة تدريب ما يقرب من 10 آلاف من الضباط الروس المتقاعدين للعمل في المستقبل في ثمانية مراكز في روسيا. وفي هذا المجال تشير وزارة الدفاع بالقول: «في خلال العام 1999، قدمنا عرضًا يقضي بتمديد أجل هذا البرنامج» ووافقنا على إنشاء مركزين جديدين.^[1] وهنا لا بدّ من القول بأن الجيش الذي كان يرتكب الفظائع الصارخة في الشيشان هو نفسه ذاك الذي كانت بريطانيا تفعل كل ما بوسعها لتكسب وده.

العام 2000

مع دخول العام 2000، وفي وقت كانت غروزني تشهد مرحلة محو أي أثر لها، أكد وزير الخارجية البريطانية كيث فاز أمام مجلس العموم بالقول: «لقد أثّرنا مرارًا وتكرارًا مخاوفنا أمام الروس في ما يخص الحملة العسكرية في الشيشان». إلا أنه، وفي اليوم نفسه، قال وزير الدفاع البريطاني جيف هون أيضًا:

إن إشراك روسيا في العلاقات الدفاعية الثنائية البناءة لهو أمرٌ يحتل الأولوية القصوى بالنسبة إلى الحكومة. لا تزال روسيا صاحبة الأولوية القصوى في برنامجنا «المنظور» الذي يصب في مصلحة دعم السد الدفاعي الذي يحمي دول وسط أوروبا وشرقها، لذا فإننا نرغب في مواصلة تطوير العلاقة الدفاعية الفاعلة مع روسيا.^[2]

[1]-وزارة الدفاع، 'Strategic Defence Review'، «صحيفة الدفاع الاستراتيجي، المبحث رقم 1، Defence diplomacy» «الدبلوماسية الدفاعية»، الفقرة ب، التاريخ غير مدرج، www.mod.uk.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 17 كانون الثاني 2000، العامود 327؛ هانسارد، 17 كانون الثاني، العامود 284.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه في إحدى المذكرات الصادرة عن وزارة الخارجية والمتعلقة بلجنة تحقيق برلمانية للنظر في العلاقات البريطانية مع روسيا، بتاريخ 27 كانون الثاني 2000 والمؤلف من 63 فقرة، لم يرد ذكر الشيشان ولا لمرة واحدة حتى. بكلّ بساطة ما تقوله المذكرة هو أنه «لا يزال لدينا بعض المخاوف» بشأن حقوق الإنسان، وأنه «ثمة أيضاً ضعف كبير، سواءً في وضع السياسات أو في تنفيذها، في ما يخص معاملة الحكومة [الروسية] للفئات الضعيفة إذ من واجبها حماية حقوق هذه الفئات.» كما وقد صدرت مذكرة تكميلية، مؤلفة من أربع وخمسين فقرة، والتي تتمحور حول «دور مكتب وزارة الخارجية في تعزيز المصالح البريطانية في العلاقات مع روسيا».^[1] مرة أخرى، لم يرد أبداً ذكر الشيشان. لقد كانت هذه القضية، بكلّ بساطة، بعيدة كلّ البعد عن بال المسؤولين.

أما وزير الخارجية روبرت كوك، فقد قال أمام المعهد الملكي للشؤون الدولية بتاريخ 28 كانون الثاني إن سلوك روسيا «في الشيشان لهو أمرٌ غير مقبول بحيث تسبب في معاناة إنسانية خطيرة. على أنه من المستبعد، في ظل غياب التوصل إلى تسوية سياسية، أن تصل روسيا إلى تحقيق أهدافها الخاصة المعلنة لجهة هزيمة الإرهابيين». هنا نلاحظ بأن كلام كوك جاء بمثابة موافقة على الكلام الرسمي الصادر عن موسكو والذي يصنّف أفعالها على أنها «محااربة إرهابيين»، وهو ما كان بمثابة قناع واضح للعيان تتلطى خلفه، كما نرى أدناه.^[2]

على أنه في شهر شباط، أشارت لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم إلى أن «أيّاً من هذه الرسائل الشديدة اللهجة [التي من المفترض بأن بريطانيا كانت ترسلها لروسيا] قد استطاع إحداث أيّ تغيير فعليٍّ وحقيقيٍّ في المواقف أو الإجراءات الروسية في الشيشان».^[3]

[1]-مذكرة مكتب وزارة الخارجية، 'The FCO's role in promoting British interests in and relations with Russia'، «دور مكتب وزارة الخارجية في تعزيز المصالح البريطانية في خضم العلاقات مع روسيا»، 27 كانون الثاني 2000، التقرير الثالث، جلسة 2000 / 1999، www.publications.parliament.uk/pa/cm199900.

[2]- روبين كوك، خطاب أمام المعهد الملكي للشؤون الدولية، 28 كانون الثاني 2000، www.fco.gov.uk.

[3]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث، جلسة 2000 / 1999، الفقرة 20.

أما الحقيقة الكامنة وراء هذه «الرسائل الشديدة اللهجة» فقد بيّنتها القناة الرابعة الإخبارية، التي ذكرت في 23 شباط من العام 2000 أن كوك، قال في أثناء زيارته لوزير الخارجية الروسي ايفانوف أنه «يتفهم» المشاكل التي تواجهها روسيا في الشيشان، كما أن كوك نقل «المخاوف الصريحة» التي تتاب بريطانيا حيال الشيشان، قبل أن يقول أيضاً أنه «من المهم كذلك أن نحافظ على العلاقة مع روسيا ما يمكننا من العمل معاً بطريقة بناءة». كما وأورد كوك عن فلاديمير بوتين، الذي كان قد أصبح رئيس البلاد القائم بالأعمال في ذلك الوقت: «أجد بأن الأسلوب الذي يتبعه متجددٌ ومنفتحٌ، كما وبتنا نتقاسم الأولويات التي يضعها لروسيا^[1]».

في اليوم نفسه الذي خرج فيه كوك ليقول لنا بأن بريطانيا وبوتين يتشاركان الأولويات نفسها، ذكرت صحيفة الغارديان كلاماً عن الهيومن رايتس ووتش تقول فيه أن ما لا يقل عن اثنين وستين شخصاً لقوا حتفهم في وقت سابق من ذاك الشهر في واحدة من أسوأ المذابح التي ارتكبت، حيث وصف الناجون كيف أقدم نحو مائة جنديٍّ روسيٍّ وبصورةٍ ممنهجةٍ على سرقة وقتل مدنيين على المشارف الجنوبية لمدينة غروزني في حالةٍ من الهياج الذي دام طوال يومين ارتكب خلالها المسلحون الاغتصاب بحق المدنيين وألقوا القنابل اليدوية في الأقبية حيث كان الناس يختبئون ولم يتوانوا عن إعدام كل من كان يحاول مقاومة عمليات السلب والنهب. وقد علقت الهيومن رايتس ووتش بالقول: «إنها أسوأ مذبحَةٍ ترتكب بحق المدنيين من بين تلك التي استطعنا توثيقها حتى الآن^[2]».

وتجدر الإشارة إلى أن كيث فاز كان قد ألقى أيضاً كلمة في شهر آذار من العام 2000 في إطار مؤتمر «الآفاق السياسية والاقتصادية في منطقة بحر قزوين»، حيث جاءت إشارته الوحيدة إلى الشيشان في معرض الحديث عن «اللقطات المروعة من

[1]- باتريك كزكبيرن، 'Cook tells Putin of his "concerns" about Chechnya'، 'كوط ينقل «مخاوفه» حيال الشيشان لبوتين»، الإندبيندنت، 24 شباط 2000؛ جون سويني، 'Revealed: Russia's worst war crime in Chechnya'، 'كشف النكاي عن أسوء جرائم الحرب الروسية في الشيشان'، أوبزرفر، 5 آذار 2000.

[2]- أميليا جنتلمان، '80 80' civilians feared dead in Chechen massacre'، '80 80' المدنيين واجهوا الموت في إحدى المذابح في الشيشان»، الغارديان، 23 شباط 2000.

القتال في الشيشان، والتي تؤثر عواقبها الوخيمة على كلا الجانبين.» (تستخدم صيغة «كلا الجانبين» في العادة في معرض تبرير جرائم حلفائنا، كما هو الحال مع إسرائيل وتركيا^[1]).

مع العلم أنه قبل أسبوعٍ واحدٍ من زيارة طوني بلير لفلاديمير بوتين، كشفت صحيفة أوبزرفر عن ذبح 363 شخص في قرية كاتير يورت، حيث قال شهود عيان بأن القوات الروسية عرضت منح القرويين الممر الآمن ولكنها بعد ذلك شرعت في استخدام الصواريخ ضدهم. وقد كان أحد هؤلاء الشهود، وهو طبيب، يعمل على تطبيب المئات من الجرحى من دون استخدام المخدر أو الأدوية ومن دون كهرباء خلال القصف، وقد قال:

في بادئ الأمر بدؤوا بالقصف على القرية، ثم منحوا المدنيين الممر الآمن وشرعوا يطلقون النار عليهم. لم يتم نقل الجثث إليها، فقط أولئك الذين تعرضوا لإصابات. لقد أحضرت 10 جثث، للتحقق إذا ما كان أصحابها على قيد الحياة أم لا: ثمة طفلٌ واحدٌ من بينهم، إضافة إلى الكبار والمراهقين، بعضهم من دون ساقه، وقد أحرق بسبب الطلقات على الرأس والمعدة.^[2]

أما في روسيا فقد اجتمع بلير بالرئيس القائم بالأعمال بوتين بتاريخ 11 آذار من العام 2000 إذ ذهبا إلى دار الأوبرا معاً، فيما اصطحبت ليودميلا بوتين شيري بلير إلى متحف الإرميتاج في سان بطرسبرغ. أما الهيومن رايتس واتش فقد أعلنت:

ما من شك بأن هذه الإشارة المرسلة هي خاطئة تماماً، والمقصود بالكلام هو القيام بزيارة خاصة إلى دار الأوبرا في الوقت الذي ترتكب فيه القوات الروسية جرائم الحرب في الشيشان دون أن تجد من يقف في وجهها لمحاسبتها. . . ثمة عمليات إعدام جماعي ترتكب بحق المدنيين، عدا عن الإعتقال التعسفي للذكور في الشيشان والضرب المنهجي والتعذيب وفي بعض الأحيان حتى الاغتصاب. عمليات نهبٍ

[1]- كيث فاز، خطاب حول منطقة بحر قزوين، 9 آذار 2000، www.fco.gov.uk.

[2]- جون سويني، «كشف النكاي عن أسوء جرائم الحرب الروسية في الشيشان»، أوبزرفر، 5 آذار 2000.

وسلب تامة وممنهجة ترتكب في المنازل في الشيشان على يد القوات الروسية ولا بد من إدانة هذه الأعمال بأشد العبارات الممكنة.^[1]

ورداً على سؤال حول خطر أن يتم اعتبار بلير على أنه يدعم روسيا في الشيشان، قال متحدث باسم الحكومة البريطانية: «من غير الممكن أن نخطط جدول أعمالنا الدولي بما يتوافق مع تصاعد أو تراجع العمليات العسكرية على الأرض.»^[2]

ومن جانبها فإن صحيفة الأبرزوفر أشارت إلى أنه «لا يمكن القول إلا أن زيارة طوني بلير وما لاقاه من ترحيب إبان لقاءاته مع بوتين قد جاءت بمثابة الدفع الكبير للقيادة في روسيا» وهو ما يدل على «موافقة تامة وكاملة» حصل عليها من بريطانيا. علماً بأن بلير كان قد أعلن أنه لـ«شرف كبير» له أن يزور سان بطرسبرغ، ثم أضاف: «لقد كانت محادثات مثمرة وناجحة... أود أن أعبر عن مدى سعادتي بالحوار الذي دار بيننا.» أضف أن بريطانيا استمرت في تقديم الدعم في السر وفي العلن من أجل مساندة الخط الروسي، حيث أشار أحد المسؤولين الرسميين البريطانيين بالقول: «إنهم يواجهون تمرداً إرهابياً داخل أراضيهم»^[3].

ولا بد من القول بأن بريطانيا لم تتأخر عن تقديم الدعم الخاص لروسيا في أثناء هذه الزيارة، إذ إن بعض الوسائل الإعلامية أشارت إلى أن بلير كان قد وافق على إرسال دايفيد ميليباند، رئيس وحدة الشرطة على رأس فريق استشاري يقدم خدماته لحكومة بوتين الجديدة حول كيفية «إرساء القواعد السليمة للطبقة البيروقراطية والخدمات المدنية من أجل دعم أهدافه نحو الأمام». أضف أن بلير كان قد وافق على إرسال مبعوثين رسميين من الخزانة البريطانية إلى موسكو من أجل تقديم الإرشادات في ما خص الإصلاح الاقتصادي. وفي ظل هذه الأجواء ما من شك بأنه جرى سحب

[1]- إيان ترانور ومايكل وايت، 'Blair courts outrage with Putin visit' «بلير يتسبب في موجة من الغضب بسبب زيارته لبوتين»، الغارديان، 11 آذار 2000.

[2]- جيلز وابتهول، 'Pragmatic Blair welcomes Putin on to the world stage'، «بلير البرغماتي يرحب ببوتين على الساحة العالمية»، التايمز، 10 آذار 2000.

[3]- 'Blair accused of endorsing brutal Putin at summit' «بلير متهم بتأييد بوتين في القمة»، أوبزرفر، 12 آذار 2000.

جميع الدعوات التي كانت بريطانيا قد خرجت مطالبةً عبرها بإجراء التحقيقات حول انتهاكات حقوق الإنسان إلى جانب التعليقات التي كانت تقول بأن الأعمال الروسية في الشيشان لا بدّ من تناسبها مع طبيعة خطورة الأزمة^[1].

وفي وقت لاحق من ذاك الشهر، وفي معرض الرد على أحد الأسئلة البرلمانية حول الشيشان، أعاد بلير على المسامع بأنه سبق له أن أخبر الجانب الروسي بأن الأعمال التي يقودها لا بدّ من «توازنها» وحثّ على ضرورة السماح بمرور المراقبين الدوليين. وفي الوقت عينه كان قد ناقش مسألة «الآمال المطروحة أمام الاقتصاد الروسي والاستثمار البريطاني هناك». ومن ثم أوضح «مسألة ضرورة تحسين الظروف أمام المستثمرين»^[2].

وفي ذلك الوقت كان من المستحيل لأيّ أحد أن يوجه نقدًا لروسيا يفوق ذلك الذي وجهته لها بريطانيا، في حين أن هذه الأخيرة كانت لا تتوانى عن التودّد للروس في المجالات الأخرى بأكملها تقريبًا، إذ بعد أسابيع قليلة على القيام بعمليات القصف العشوائي والعنصري على المدنيين، في استمرار واضح وصريح لانتهاك حقوق الإنسان، كل ما استطاع أن يقوله أحد المسؤولين الرفيعين في بريطانيا حيال لقاء بوتين وبلير المرتقب هو: «لقد استدركنا بأن الروس يعانون من أزمة أمنية، وأن أيّ لجوء لاستخدام القوة لا بدّ من توازنه وأقلمته مع الحاجة إليه مع مراعاة الحدّ من الإصابات في صفوف المدنيين»^[3]. وهنا لم يكن من المفاجئ في شيء أن نعرف بأن أولى المحطات التي حطّ بوتين فيها رحاله بعد تسلّم سدة الرئاسة كانت بريطانيا.

علمًا بأنه قبيل وقت قصير من انعقاد اللقاء التالي في شهر نيسان، أرسلت الهيومن رايتس واتش برسالة إلى بلير تحثّه فيها على الضغط على بوتين في ما خصّ المخاوف المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد جاء في الرسالة: «إن تغاضيك عن توجيه

[1]- 'Blair to give Putin lesson in reform' بلير يعطي بوتين دروسًا في الإصلاح، التايمز، 13 آذار 2000.

[2]- مجلس العموم، هانساد، 21 آذار 2000، العامودان 478-9.

[3]- كولين براون، 'Putin to make UK his first official visit' «بوتين يتوجه إلى المملكة المتحدة في أول زيارة رسمية له»، إندبيندنت، 11 نيسان 2000.

أيّ اتهام ضد جرائم الحرب التي ترتكبها القوات الروسية وعن الدعوة إلى محاسبة المسؤولين» من شأنه أن يقلل من أهمية مجلس الهيئة البرلمانية الأوروبية، الذي كان صوتاً لتوّه على تجريد روسيا من حقها في التصويت. «ولا بدّ لبريطانيا من أن تلعب الدور الحاسم لجهة الاستمرار في ممارسة الضغط على الحكومة الروسية من أجل كبح جماح الانتهاكات التي ترتكبها قواتها في الشيشان ومعاقبة كل من تورّط في انتهاك حقوق الإنسان^[1]».

ومن ثم في 13 نيسان التقى طوني بلير ببوتين، حيث أظهر الخطاب الذي ألقاه بأنه لم يتمكن من إدانة الاعتداءات التي تحدث في الشيشان وأعاد على المسامع المعادلة القائلة بأن روسيا كانت بكلّ بساطة تردّ على العمليات الإرهابية، حيث قال: «إنني أتفهم حاجة روسيا إلى الردّ على التهديد باستخدام القوة الذي يصدر من جانب المتطرفين والإرهابيين». ومن ثم أضاف: «كما وأنني أعلن بكلّ صراحة بأنه لا بدّ من توازن الإجراءات التي يتم اعتمادها بحيث تتم عن تناسق مع الموجبات التي يفرضها القانون الدولي» جاء هذا الكلام بعض مضي أسابيع على طمس غروزني بجميع معالمها. كما وقال بأنه لا بدّ لروسيا من أن تسمح بفتح المعابر الإنسانية أمام المنظمات الدولية، إذ إن الحلول العسكرية ليست مطروحةً البتة، «ولكنني أعتقد بأن الحل الأمثل يكمن... في الانخراط [داخل روسيا] وليس الانعزال^[2]».

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القرارين اللذين كانا قد صدرا عن هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في العامين 1999 و 2000 كانا قد أدانا روسيا بسبب الأعمال التي كانت تقودها في الشيشان، حتى إنهما دعيها إلى القيام بعمليات التحقيق في ما يخصّ «جميع الخروقات المرتكبة بحق القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان». ووفقاً للهيومن رايتس واتش، فإن «روسيا قد عارضت بكل ما أوتيت تطبيق هذين القرارين، متحديّةً بذلك سلطة هذه الهيئة وآلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من

[1]- هيومن رايتس واتش، رسالة إلى طوني بلير، 12 نيسان 2000.

[2]- بث رئيس الوزراء على الإنترنت، 13 نيسان 2000، www.pm.gov.uk.

جهة ومصداقيتهما من جهةٍ أخرى... وعليه، لم يجد أيّ ضابطٍ رفيع المستوى نفسه مضطراً لتقديم الإجابات حول أيّ من الفظاعات المرتكبة^[1].

العام 2001

على أعتاب العام 2001 كانت القبور المخفأة التي كانت تحتضن جثث أشخاصٍ شوهدوا لآخر مرة تحت عهدة القوات الروسية لا تزال تتكشف، حيث تشكل المقبرة الجماعية في داشني أكبرها. مع العلم أن ما يقرب 14 ألف شخص ممن كانوا قد أُجبروا على مغادرة الشيشان ظلوا في المناطق المحاذية لانغوشيتسيا، والكثير منهم عانوا من ظروفٍ صعبة. أما في شهر آذار فقد أصدرت الهيومن رايتس واتش تقريراً تشير فيه إلى وجود 113 حالة «اختفاء» موثقة منذ أيلول من العام 1999. ويصف التقرير «الحرب الوسخة» في الشيشان حيث جرت «خروقات ضخمة لحقوق الإنسان» على يد القوات الروسية التي كانت كذلك الأمر تحتجز الآلاف من الأشخاص الذين لم يُسمح لأغلبهم بالتواصل مع محامين^[2].

أضف إلى ذلك أن إحدى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ومقرها غروزني وهي مركز «لام» للتعددية، كانت قد أصدرت في شهر آذار تقريراً حول الظروف الشديدة الصعوبة التي تمرّ بها المناطق الجبلية في الشيشان. كان الناس هناك يقيمون في منازل شبه مهدّمة في حين أنه لم يكن قد «بقي أي أثر لعاصمة الإقليم إيتون كيل، ما عدا الركام وجبال الردم». أما المستشفى الإقليمية فقد كانت تقوم بأعمالها من داخل منزل خاصٍ بحيث كان الناس يحصلون على الرعاية «إما داخل الخيم أو في خارجها». أما المدارس فقد كانت مبانيها قد تهدمت بالكامل وكان التلامذة يتلقون تعليمهم داخل خيام غير موصولة بأجهزة التدفئة^[3].

[1]- هيومن رايتس واتش، 'Principal concerns of Human Rights Watch for the 58th Session of the United Nations Commission on Human Rights' «مخاوف كبيرة لدى هيومن رايتس واتش حول الجلسة الـ 58 لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة»، التاريخ غير محدد.

[2]- هيومن رايتس واتش، 'The "dirty war" in Chechnya' «الحرب الوسخة في الشيشان»، آذار 2001.

[3]- تشيشانيا ويكلي، 27 آذار 2001.

أما بعد تعرض الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية إبّان أحداث أيلول، من الممكن القول بأن بريطانيا وإلى جانبها حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي قد رموا جانباً بأجمعهم المخاوف التي كانت تتناهم بشأن الفظاعات الروسية المرتكبة في الشيشان. إذ قال بليز حينذاك بأن «روسيا قد أثارت دهشة الكثيرين من خلال رغبتها في وضع الخلاف التاريخي جانباً وفي الاصطفاف جنباً إلى جنب مع التحالف الدولي في وجه الإرهاب». أما المستشار الألماني فقد أعلن بأن الحرب التي تشنها روسيا على الشيشان لا بدّ لها من «إعادة تقييم» على ضوء «الحرب على الإرهاب». أما الأمين العام لحلف شمال الأطلسي لورد روبيرتسون فقد أشار إلى أنه «حانت أمامنا اللحظة التي نرى فيها محنة الإرهاب في الشيشان بعيون أخرى»، وقد بات كلّ من روسيا وحلف شمال الأطلسي بمثابة «الصديقين الصدوقين ورفاق السلاح»^[1].

وفي الوقت عينه، تم إجراء استطلاع رأي في موسكو، حيث طُرح على السكان السؤال التالي: «ما هو رأيك أكثر ما حمل فلاديمير بوتين على إعلان دعمه الكامل للحرب الدولية على الإرهاب؟» ولقد كان الجواب الذي حصد أعلى نسبة أصوات - 44 في المائة - هو التالي: «الحد من اعتراض الدولة الغربية على الأعمال التي تقوم بها القوات الروسية في الشيشان»^[2].

ومع حلول شهر تشرين الأول من ذاك العام، كان طوني بليز يمطر بوتين بالمديح والثناء المنقطع النظير، فقد أعلن في مؤتمر صحفي مشترك عقده في موسكو: «أودّ أن أثنى على صلابة الرئيس بوتين وقيادته في هذه الأوقات التي نمرّ بها». علماً بأن روسيا وبريطانيا كانتا تعملان على حلّ المشاكل العالقة بروح من الصداقة والشراكة الحقيقية، ولا يجب أن ننسى بأن هذا الاجتماع كان الثامن من نوعه والذي يجمع بليز وبوتين في عامين فقط، وهو ما يشير طوني بليز إليه على اعتبار أنه «مؤشّر واضح

[1] - إيان بلاك، 'Russian resolution' «القرار الروسي»، الغارديان، 5 تشرين الأول 2001؛ إيان بلاك، 'Russia hints at rethink on'.

NATO «روسيا تعيد التفكير بحلف شمال الأطلسي»، الغارديان، 4 تشرين الأول 2001؛ إيان ترينور، 'NATO pledge to reward Putin' «حلف شمال الأطلسي لمكافأة روسيا»، الغارديان، 23 تشرين الثاني 2001.

[2] - تشيشانيا ويكلي، 13 تشرين الثاني 2001.

جدًا على عمق العلاقات ليس فقط بين روسيا وبريطانيا بل وأيضًا على علاقة خاصة وطيدة تحتل المكانة الخاصة لديّ»، وبالتالي فإن العلاقة السائدة اليوم تعتبر روسيا على أنها «حليفة وصديقة». وانطلاقًا من هذه العلاقة نجد بأن بلير عرض إقامة مجلس روسي - شمال أطلسي من أجل تقريب روسيا من فلك حلف شمال الأطلسي - وهي واحدة من الجوائز التي حصدها موسكو على أثر أحداث أيلول ردًا على السلوك الحسن الذي صدر عنها من خلال دعم «الحرب على الإرهاب»^[1].

وفي إطار مؤتمر صحفيٍّ مشتركٍ آخر انعقد بتاريخ 22 كانون الأول من العام 2001، طُرح على بلير سؤالٌ ما إذا كان قد طرح الملف الشيشاني على طاولة البحث، فردّ بالإيجاب وبأن بوتين قد أخبره عن «قيام بعض المبادرات السياسية في تلك المنطقة، ولكن من المهم جدًا أن نتذكّر بأنه بغض النظر عن القضية التي قد يطالب أيّ شعب بها فإن الإرهاب ليس الطريقة المثلى لحلّ المشكلة»، آتياً فقط على ذكر الأعمال الإرهابية التي قامت بوجه روسيا. وبذلك يكون بلير قد أدلى بإشارته الوحيدة إلى الشيشان في المؤتمر الصحفي. لذا فمن غير المستغرب أن نلاحظ بأن بوتين قد قال بشأن المحاولات الروسية للتعامل مع «الإرهاب» (قاصداً الشيشان): «لقد كنا نشعر ونرى وندرك بأن صوتنا بات مسموعاً، وبأن المملكة المتحدة كانت ترغب في الإنصات إلينا وفي فهم وجهة نظرنا وبأنه ما من شك بأنها تتفهمنا»^[2].

وفي خلال العام 2001 وضع الاتحاد الأوروبي مسودة قرارٍ حول الشيشان أمام مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف ولكنه في ما بعد حاول التفاوض بشأن تخفيض حدة التصريح الذي سيدلي به الرئيس. وعن ذلك قالت الهيو من رايتس واتش:

لقد عمد كل من رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير والمستشار الألماني غير هارد شرودر إلى الاستخفاف بالجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي في جنيف، إذ إنهما لم

[1]- مؤتمر صحفي مشترك، 5 تشرين الأول 2001، www.pm.gov.uk؛ ريتشارد نورتن تايلور، 'role for Russia in Blair sees security' «بلير ينظر في الدور الأمني لروسيا»، الغارديان، 17 تشرين الثاني 2001.

[2]- مؤتمر صحفي مشترك، 22 كانون الأول 2001، www.pm.gov.uk.

يتوانيا عن الإشادة بقيادة الرئيس بوتين، بل وإلى جانب التغاضي بكل صراحة عن التطرق إلى مسألة الانتهاكات المرتكبة في الشيشان، بما في ذلك عدم احترام روسيا للقرارات التي كانت قد أعلنت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

علماً بأنه في أثناء القمتين اللتين جمعتا روسيا بالاتحاد الأوروبي جرى التداول بشأن الشيشان خلف الأبواب المغلقة من دون أن يدلي أي من المسؤولين الأوروبيين بأي تصريحٍ علنيٍّ بهذا الشأن^[1].

العام 2002

على وقع أحداث أيلول دخل العام 2002، وفي مطلع خالصت الجمعية البرلمانية في الاتحاد الأوروبي في تقريرها الصادر حول الشيشان إلى أنه «لم يمكن ملاحظة أي تحسّن ملموس في أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان خلال العام الماضي». كما وأورد أحد التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية أن سجل روسيا في مجال حقوق الإنسان يعاني قصوراً كبيراً في الشيشان، حيث لم تبدِ قوات الأمن الاتحادية أي اهتمام ملموس بحقوق الإنسان الأساسية، كما وأشار إلى وجود معلومات موثقة تدل على انتهاكات خطيرة، بما في ذلك العديد من الأخبار الواردة عن إعدامات تتم خارج نطاق القانون على يد كلٍّ من الحكومة والمقاتلين الشيشان^[2].

ومن جانبها فقد أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن «المدنيين في الشيشان لا يزالون يعانون من عمليات الاجتياح التي لا ترحم والتي تقوم بها القوات الروسية إلى جانب معاناتهم من تكتيكات حرب العصابات التعسفية التي يستخدمها المقاتلون المتمردون». ومن ثم نشرت المنظمة تقريراً آخر في شهر نيسان توثق فيه سبع وثمانين حالة جديدة من حالات «الاختفاء» في الشيشان منذ صدور التقرير الأخير، في شهر آذار من العام 2001، والمشار إليه أعلاه. وهذا يعني أنه بات ثمة أكثر من 200 حالة

[1]- هيومن رايتس واتش، التقرير العالمي 2002، «روسيا الاتحادية».

[2]- هيومن رايتس واتش، 'Opportunism in the face of tragedy: Repression in the name of anti-terrorism'، «الإنتهازية في وجه المأساة: القمع باسم محاربة الإرهاب»، 2002؛ تشيشانيا ويكلي، 29 كانون الثاني 2002.

موثقة في الشيشان منذ شهر أيلول من العام 1999، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنه كان ثمة 793 شخص آخر لا يزالون في عداد المفقودين حتى شهر أيلول من العام 2001. أما منظمة حقوق الإنسان الروسية، ميموريال، فقد وثقت هي الأخرى مقتل 992 شخص على يد قوات الأمن منذ العام 1999 حتى شهر كانون الثاني من العام 2002، إلا أنها أردفت بالقول أن الرقم الحقيقي قد يكون الضعف من ذلك المعلن^[1].

أما شهر أيار فقد حلّ شاهداً على موافقة حلف شمال الأطلسي على انضمام روسيا إلى مجلسه الجديد المؤلف من عشرين عضواً، وهو الأمر الذي منح موسكو دوراً جديداً بالغ الأهمية في سياسات حلف شمال الأطلسي. مع العلم أن جاك سترو علّق على الموضوع بالقول أنه بمثابة «جنازة الحرب الباردة... فمند خمسين عاماً كانت روسيا عدوةً لنا أما الآن فقد باتت روسيا الصديقة والحليفة»^[2].

وفي الوقت نفسه، كانت منظمة حقوق الإنسان، معهد الديمقراطية في أوروبا الشرقية، تصف الأوضاع في غروزني وتقول بأن 275 ألف شخص من سكان المدينة كانوا محرومين من الماء والكهرباء في حين كانت إمدادات الغاز تُقطع من وقتٍ لآخر. وأضافت المنظمة بالقول أن روسيا «لم تفعل شيئاً عملياً من أجل إعادة الحياة إلى الأحياء الشيشانية في غروزني»، وبالتالي فإن المدينة كانت «غير ملائمة للعيش أبداً»، حيث كانت الأغلبية من المستشفيات والعيادات في حالةٍ من الفوضى أو تخضع لعمليات الإصلاح». أضف أن ثمانين في المائة من المواطنين القادرين على العمل كانوا عاطلين عن العمل ولا تتوفر أمامهم وسائل للعيش^[3].

ومن ثم في شهر آب كتبت أربع منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان إلى اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقول ما يلي:

[1]- هيومن رايتس واتش، 'Last seen . . . : Continued "disappearances" in Chechnya' «شاهد للمرة الأخيرة...»: «الإختفاءات المستمرة في الشيشان»، نيسان 2002؛ تشيشانيا ويكلي، 26 آذار 2002.

[2]- إيان ترانور، 'Russia and NATO reach historic deal' «روسيا وحلف شمال الأطلسي يتوصلان إلى اتفاق تاريخي»، الغارديان، 15 أيار 2002.

[3]- تشيشانيا ويكلي، 30 نيسان 2002.

على عكس ما أعلنه مؤخراً فلاديمير بوتين، فإن الوضع في الشيشان لا يزال بعيداً كل البعد عن الطبيعي، فالعمليات التي تقوم بها القوات العسكرية الروسية من تطهير واعتقالات عشوائية، وعمليات الإعدام العشوائي والتعذيب لا تزال أمراً يحدث كل يوم، على أن أول الضحايا هم من المدنيين.^[1]

ومع أواخر العام 2002، كان التغاضي البريطاني عن الإرهاب الروسي في الشيشان قد وصل إلى أعلى مستوياته. إذ في مقابلة إعلامية أجريت معه في شهر تشرين الأول قال طوني بلير أنه على ضوء «الإرهاب الممارس من جانب المتطرفين الذين ينشطون انطلاقاً من الشيشان ... لطالما ارتأيت أنه من المهم أن نتفهم وجهة النظر الروسية في هذا المجال». وأضاف أنه من المهم التشديد على وحدة الأراضي الروسية، هذا وقد «كنت دائماً الأكثر تفهماً للموقف الروسي، ربما، من بين العديد من الآخرين».^[2]

إشارة إلى أن هذا الكلام كان قد جاء بعد أسبوعٍ من محاولة أخرى (عقيمة) قامت بها الهيومن رايتس ووتش سعت من خلالها إلى حث بلير على الضغط على بوتين في ما خصّ انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان. وهي التي أشارت إلى أنه على مدى العام السابق لم يشهد الوضع في الشيشان أي تحسّن، وأن روسيا «لا تزال تعطي جيشها في الشيشان مطلق الحرية في انتهاك بعض أكثر المبادئ أساسية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني»، وأضافت بأنه لم يتم مساءلة أحد من كبار قادة الضباط العسكريين بشأن الفظائع المرتكبة. على أنه بحلول ذلك الوقت، كانت روسيا تنشر 80 ألف جندي في الشيشان (التي يبلغ تعدادها 500 ألف نسمة)، علماً بأن بعض التقارير كانت تشير إلى أن هذا الرقم قد يتزايد.^[3]

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه عندما احتجز الإرهابيون الشيشان عشرات الأشخاص رهائن في أحد مسارح موسكو، أمر بوتين قواته الخاصة باقتحام المبنى. يومذاك جرى قتل 150 من الرهائن في إطار هذه العملية الروسية التي كان بلير واحداً من أول

[1]- تشيشانيا ويكلي، 7 آب 2002.

[2]- مقابلة مع بي بي سي وارلد سيرفيس، 9 تشرين الأول 2002، www.pm.gov.uk.

[3]- هيومن رايتس واتش، رسالة إلى طوني بلير، 1 تشرين الأول 2002، www.hrw.org.

القادة الذين سارعوا إلى تهنئة الرئيس بوتين عليها. على أن عملية احتجاز الرهائن هذه منحت بوتين الدعاية الإعلانية الكبيرة، إذ بات قادراً على الاستمرار في تصوير الشيشان على أنه ببساطة جماعةً من الإرهابيين الذين ما زالوا يرفضون الدخول في حوارٍ للتفاوض على تسويةٍ سياسية.

علماً بأن أحد التقارير الصحفية الصادرة في الشهر نفسه أشار إلى استمرار الفظائع في الشيشان بكل تفاصيلها المروعة على طول الأشهر الأخيرة: ففي شهر تموز وقعت مجزرةً راح ضحيتها واحد وعشرين من الرجال والنساء والأطفال - الذي تم توثيقهم ثم تفجيرهم - ومن ثم عُثر على جثث ستة رجال في شهر أيلول، عاربين والأكياس البلاستيكية تغطي رؤوسهم. دون أن نذكر اكتشاف العديد من المقابر الجماعية الأخرى، وإجبار سكان المناطق على مشاهدة النساء وهن يتعرضن للاغتصاب من قبل الجنود، أو الرجال الثمانية والستين الذين خرجوا متظاهرين فجرى في وقت لاحق تكبيل أيديهم داخل شاحنة مدرعة واغتصابهم أيضاً^[1].

من الممكن للمرء أن يتصور حجم حملة الشتائم والإذانات الغربية التي كانت تنهال على الاتحاد السوفيتي الذي كان يمارس تماماً ما قامت به روسيا في الشيشان. كان من الممكن أن يستخدم ذلك دليلاً آخر على «إمبراطورية الشر» كما كان من الممكن أن يتذرع المتشددون في واشنطن ولندن بهذه الأدلة لبناء المزيد من الأسلحة وقطع الاتصالات مع موسكو. كان من الممكن استخدام هذه الذرائع للإشارة إلى التناقض التام مع الغرب الذي يكرّس نفسه بكلّ فخر لحقوق الإنسان. أضف أنه كان بالإمكان استتباع الأمر بالتغطية الإعلامية العادية، بالتأكيد كانت القضية لتصبح محور كلّ الحوارات.

ولكن عوضاً عن ذلك كله، وكما يوضح لنا التسلسل الزمني الوارد أعلاه، كانت السياسة البريطانية تقوم على سلسلة من الذرائع الفعلية التي تبرر الفظائع الروسية، من خلال القبول بالخط الذي اتبعته موسكو، ورفض استخدام أي من هذه الأوراق للضغط على روسيا.

[1]- كريستينا كورزاب ريدليش، 'Torture and rape stalk the streets of Chechnya' «التعذيب والإغتصاب يحتلان أزقة الشيشان»، ذي أوبزرفر، 27 تشرين الأول 2002.

لقد ذهبت بريطانيا طوعاً إلى مقلب الدعاية الروسية القائلة بأن الحرب في الشيشان تتمحور في الغالب حول مكافحة الإرهاب. لقد جاءت أحداث 11 أيلول بمثابة الهبة من السماء لموسكو، إذ جعلت من السهل على قادة مثل بليز تقديم الذرائع للأفعال الروسية. إنما لا بدّ من التذكير بأن بليز وكوك وسترو وغيرهم كانوا يغردون داخل السرب الروسي حتى قبل أحداث أيلول.

ربما تكون القوات الروسية قد منيت بالهزيمة في الشيشان في العام 1996، ولكن هذه المناطق خرجت مدمرة، وأهاليها كانوا يعانون الفقر والحرمان المدقع. ولقد جرت انتخابات في العام 1997 فاز بنتيجتها آسيان مسخادوف حاصداً 65 في المائة من الدعم، ولكن مؤسسات الدولة الحديثة كانت قد انهارت والحكومة في الواقع مارست مهامها محاطة بالفوضى. ولقد سعى مسخادوف إلى إقامة نظام علمانيٍّ إلى حدٍّ كبير في الشيشان ولكن محاولاته جوبهت بالمعارضة من قبل بعض القادة العسكريين الشيشان. حيث شكّل البعض من هؤلاء، من أمثال شامل باسايف، بطل حرب 1994 - 1996، تحالفات مع المتطرفين الإسلاميين «الوهابيين» الذين سعوا إلى تحويل الشيشان إلى جمهورية إسلامية والذين قادوا هجوماً على جمهورية داغستان المجاورة لروسيا في شهر آب من العام 1999.

كان أمراء الحرب في الإقليم، إلى جانب المتطرفين الإسلاميين، هم المسؤولون عن عمليات الخطف والقتل. وقد تم تدريب باسايف وبعض القادة العسكريين الشيشان الآخرين في مخيمات المجاهدين في أفغانستان في أعوام الثمانينيات، وكان باسايف على وجه الخصوص يتمتع باتصالات وثيقة مع ضباط رفيعي المستوى في بعض أجهزة المخابرات الباكستانية، التي كانت تضطلع في تنظيم المجاهدين، والتي كانت قد ساعدت في تدريب جيش المتمردين الشيشان أيضاً. لكن يبقى أن الدعاية الروسية حاولت في الأساس تصوير كلّ الشيشانيين كما لو أنهم إرهابيون. ولكن الواقع يقول بأن المجتمع الشيشاني كان علمانياً جداً لدرجة لا يمكن معها تبرير ادعاءات بوتين التي تقول بأن المنطقة بمثابة قاعدة على نمط القواعد الأصولية

التابعة لابن لادن. أما المتحدث الرسمي باسم بوتين، سيرجي ياسترجمبسكي، فقد اعترف في أواخر العام 2001 أنه لم يكن ثمة أكثر من 200 شخص من المرتزقة الإسلامية ممن يقاتلون في الشيشان.^[1]

ولقد بات من الواضح أن الهدف الرئيسي لروسيا في الشيشان كان القضاء تماماً على كل أمل بالاستقلال التام في الإقليم. وفي هذا المجال يشير إميل باين، وهو مستشار سابق في شؤون الجنسية للرئيس يلتسين، إلى أن:

الهدف الرئيسي للجيش الروسي ليس الصراع مع الإرهاب ولكن الرغبة في إبقاء الشيشان داخل الاتحاد [الروسي]... أما الصراع مع الإرهابيين فهو بحاجة إلى تكتيك مختلف تماماً: أي إلى تركيز جهود المجموعات المتنقلة الصغيرة التابعة للقوات الخاصة إلى جانب شبكة من الوكلاء.^[2]

وكما يقول بافل فيلغينهاور المحلل العسكري المرموق لصحيفة موسكو نيوز الأسبوعية، فإن المعضلة الروسية في الشيشان تقوم على «حقيقة أن الانفصاليين يحظون بالدعم الفاعل من قبل جزء كبير من السكان في حين، على ما يبدو، أن الغالبية الساحقة تتعاطف معهم».^[3]

علماً بأنه كان ثمة مساعي لتعزيز الوجهة القائلة بأن روسيا تحارب الإرهاب حتى بعدما ظهرت أدلة تشير إلى تورط الأجهزة الأمنية الروسية في تفجيرات موسكو التي كانت قد وفرت الذريعة المناسبة لروسيا من أجل القيام بهذا الاجتياح، على أنه لم تظهر أي أدلة مقنعة تدل على التورط الشيشاني في التفجيرات. مع الإشارة إلى أن صحيفة الأنديندنت كانت قد حصلت من ضابط روسي على دليل مسجل على الفيديو يدل على تورط جهاز الأمن الفيدرالي وقوات الأمن الروسية ومديرية المخابرات الرئيسية والمخابرات العسكرية في الانفجارات. وفي شهر أيلول من العام 1999

[1]- تشيشانيا ويكلي، 13 تشرين الثاني 2001.

[2]- تشيشانيا ويكلي، 24 تموز 2002.

[3]- تشيشانيا ويكلي، 30 نيسان 2002.

اكتشفت الشرطة الروسية أن وكلاء من جهاز الأمن الفيدرالي قد زرعوا متفجرات في الطابق السفلي من مبنى سكني على بُعد 100 ميل جنوب موسكو. كما وقّدم عددٌ من الشخصيات البارزة مختلف الأدلة على تورط الأجهزة الروسية الرسمية في التفجيرات. ويقول السجين السياسي السوفيتي الأسبق فلاديمير بوكوفسكي:

ثمة دليلٌ يشير إلى أن الأحياء التي تضم الشقق السكنية في موسكو قد تم تفجيرها بالكامل من قبل الاستخبارات الخاصة من أجل التحريض على الكراهية ضد الشيشانيين، وبالتالي فقد استُخدم الشيشان لأهداف سياسية، وهو ما سمح لبوتين وجهاز الاستخبارات السوفيتية بالعودة إلى السلطة... وما يقوم به الروس في الشيشان لا يقل بشيء عن الجرائم التي ارتكبتها ميلوزيفيك في كوسوفو، ولكن ميلوزيفيك في لاهاي الآن في حين أن بوتين لسبب ما لم يلحق به^[1].

مع العلم أنه سبق لوزير الداخلية الروسي ورئيس الوزراء السابق سيرجي ستيفاشين أن قال، وفقاً للصحفي البريطاني باتريك كوكبرن، إن: «روسيا وضعت خططاً لغزو الشيشان قبل ستة أشهر من قصف أهداف مدنيّة في روسيا والهجوم الشيشاني على داغستان الذي شكّل آنذاك الذريعة الرسمية لشن تلك الحرب». وأضاف ستيفاشين بالقول أن خطة غزو الشيشان كانت قد وضعت في شهر آذار من العام 1999، وهو ما كان قد لعب دوراً محورياً في تنظيم الحشود العسكرية قبل الغزو^[2].

وعلى ضوء ذلك، قد تكون حليفتنا هي المسؤولة المباشر عن الإرهاب، في موسكو، وكذلك في الشيشان، وهي الحقيقة التي لم تقض مضجع أحد من المروجين لحزب العمال الجديد ولا، على ما يبدو، معظم وسائل الإعلام الرئيسية.

كما وأن مقترحات الرئيس مسخادوف للتفاوض حول تسوية سياسيةٍ مراراً وتكراراً قد جوبهت بالرفض من جانب بوتين، حيث أعلن الجنرال سيرغي بابكين، وهو قائد قوات الأمن الشيشانية الموالية لموسكو، أمام الصحفيين أن استراتيجية جهاز الأمن

[1]- تشيشانيا ويكلي، 9 نيسان 2002.

[2]- نفيز أحمد، 'The smashing of Chechnya' «سحق الشيشان»، 17 آيار 2001، ميديا مونيتور ناتورك.

الفيدرالي تجاه وزراء مسخادوف تقول بأن «شروطنا... تظل على ما هي عليه: إذا كنت تريد أن تعيش فاستسلم، وإن لم تكن ترغب بالبقاء حيًا فهذه مشكلتك». إذ إن بوتين كان يميل نحو الحرب بدلاً من التفاوض السياسي - وربما تكون هذه الصفة هي التي تحبب إليها كلٌّ من بليز وبوش، انطلاقاً من تاريخهما الحافل، وعلى الرغم من التشدد بالحاجة إلى التفاوض من أجل الوصول إلى تسويةٍ سياسية^[1].

بالإضافة إلى أن مبادرات السلام التي كان قد قدمها مسخادوف قد جرى رفضها من قبل قادة الدول الثمانية في شهر حزيران من العام 2002، فعلى سبيل المثال كتب مسخادوف إلى قادة الدول الثمانية قائلاً: «إنني أكتب إليكم من أجل لفت انتباهكم إلى المأساة في الشيشان والطلب منكم أن تفعلوا كل ما هو ممكن لوقف هذه الحرب التي لا معنى لها»، بحيث اقترح وقف الأعمال العسكرية واستئناف المفاوضات بين ممثل عن الشيشان وآخر عن الحكومة الروسية. أما في معرض تعليقه على هذا النداء، فقد قال الممثل الخاص لمسخادوف، أحمد زدايف إن «وضع حدّ للصراع إنما يتطلب الكثير من حسن النوايا من جانب الإدارة الأمريكية». ومع ذلك، فإن صحيفة كوميرسانت ذكرت أنه في إطار لقاءاته مع بوتين قبيل عدّة أسابيع من المطلب الشيشاني، لم يعمد الرئيس بوش إلى «التطرق إلى موضوع الشيشان^[2]».

مع العلم أنه طوال مدة رئاسته، اشتهر عن بوتين بأنه الرجل القوي الذي جاء بمطلب من قادة الجيش من أجل استعادة السيطرة على الشيشان. إذ قال مؤخراً نيكولاي فيودوروف، رئيس جمهورية تشوفاشيا ذات الحكم الذاتي إن الحرب إنما جاءت جزءاً من العملية التي «يتم من خلالها بناء روسيا البلشفية ذات النظام المركزي المتمكّن»؛ كما وأنها كانت أيضاً حرباً «إجرامية» و«ميؤوس منها، مع غياب أي أملٍ بنهايتها في الأفق المنظور^[3]».

مع العلم أن أكثر ما يلفت النظر في ما يخصّ اللامبالاة البريطانية تجاه الفضاء

[1]- تشيشانيا ويكلي، 11 آذار 2002.

[2]- تشيشانيا ويكلي، 1 تموز 2002.

[3]- تشيشانيا ويكلي، 9 كانون الثاني 2001.

المرتكبة في الشيشان يأتي على ضوء أن الرئيس مسخادوف قد تم انتخابه ديمقراطيًا، إذ اعترف روبن كوك أمام إحدى لجان التحقيق البرلمانية أن مسخادوف «قد انتخب من قبل الشعب من الشيشان، وربما قد لا يكون وفقًا للمعايير نفسها التي نطبقها نحن، ولكن في إطار انتخابات لا يمكن القول إلا أنها حرة ونزيهة بدرجة معقولة^[1]». إشارة إلى أنه قلما تأتي الحكومة على ذكر حقيقة محرقة من هذا النوع، وقلما تقض هكذا حقيقة مضجع الكثير من الصحفيين ففي النادر ما ذكرت الاستراتيجية الروسية الهادفة إلى القضاء على الرئاسة المنتخبة ديمقراطيًا في الشيشان، ولكن في كل مرة كنا نسمع الأصوات التي كانت تخرج لتصديق رواية قتال «الإرهابيين».

ولا ضير من الإشارة إلى أن بريطانيا لم تتردد في استعداد موسكو حيال القصف على العراق ويوغوسلافيا، وهو ما كانت تعارضه موسكو بشدة، إلا أنها لم تتكلف عناء الاعتراض حتى على ما كان يجري في الشيشان. ففي هذا الملف رفضت بريطانيا حتى دعم الدعوات المنادية بإجراء تحقيق دولي حول انتهاكات حقوق الإنسان، إذ أشار وزير الشؤون الخارجية بن برادشو في شهر نيسان من العام 2001 بالقول: «لم تدعُ المملكة المتحدة إلى إجراء تحقيق دولي بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان»، أي إن جرائم روسيا قد جرى تقليصها الآن لتصبح مجرد مزاعم^[2].

أما لجهة أين يكمن الخداع، فهو يكمن في إدعاء الحكومة بأن بريطانيا ليس لها اليد الطولى التي تمكنها من الضغط على روسيا وإجبارها على وقف أسوأ الانتهاكات. وأصبحت الفكرة السائدة هي أن الخيار الوحيد المتاح إنما يكمن في الحرب الشاملة مع روسيا، كما هو الحال مع روبن كوك عندما نبّه الداعين إلى الاحتجاج البريطاني الواسع النطاق بالقول: «هل تقترحون حقًا بأن نطلق الحرب في وجه روسيا؟^[3]» أما وسائل الإعلام فتماهت هي الأخرى إلى حد كبير مع هذه الخرافة السخيفة القائلة أنه ليس ثمة ما يمكن لبريطانيا أن تحققه من خلال الحرب.

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث، جلسة 1999/2000، الفقرة 260.

[2]- بن برادشو، مجلس العموم، هانسارد، 30 نيسان 2002، العامود 656.

[3]- إيوين ماكاسكول، 'The west does what it can. Not much' «الغرب يفعل ما بوسع، ليس أكثر»، الغارديان، 9 كانون الأول 1999.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه ثمة الكثير من الأبواب المتاحة أمامنا، لكننا لا نعرف إذا كان يمكن أن تكون ناجعة، إذ إن بريطانيا لم تبدّ في يومٍ من الأيام أيّ نيّةٍ لاستخدامها. إنما إذا ما أردنا معرفة الحقيقة ليس علينا سوى قراءة إحدى المذكرات الصادرة عن وزارة الخارجية والمقدمة أمام إحدى لجان التحقيق البرلماني في شهر كانون الثاني من العام 2000، حيث يتم تسليط الضوء على مجموعةٍ من الاتصالات التي تضطلع بها بريطانيا مع روسيا، على أنه يمكن اعتبار الكثير منها ورقات ضغطٍ مهمة: 30 مليون جنيه استرليني على شكل مساعدات سنويّة لصندوق تمكين المهارات؛ مبادرة إدارة التدريب، وهو برنامج مساعدات لدعم مديري القطاع الخاص الروسي؛ المساعدة والتدريب العسكري في إطار برنامج «التوسّع»؛ الصادرات إلى روسيا التي بلغت حدّ قيمة 296 مليون جنيه استرليني في العام 1999 والواردات التي بلغت حدّ قيمة 763 مليون جنيه استرليني؛ وخط من 500 مليون جنيه استرليني على شكل ضمانات ائتمان التصدير المتاحة أمام المصدرين إلى روسيا. أضف إلى أن بريطانيا هي خامس أكبر مستثمر أجنبي في روسيا، إذ وقعت معها اتفاق شراكةٍ وتعاونٍ في مجال التجارة والاستثمار في العام 1997^[1].

لا حاجة للقول بأن برنامج المساعدات يشكّل ورقة ضغطٍ بديهيّةٍ، خصوصاً وأنها تدعي دعم أنشطة حقوق الإنسان. أما لجنة الشؤون الخارجية فتقول بأن «الأولوية الأولى للبرنامج هي تعزيز الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وعمل وسائل الإعلام الحر والمستقل والمسؤول».

في شهر كانون الأول من العام 1999 سئل روبن كوك في البرلمان السؤال التالي: ما هي النصيحة التي تعطيها وزارة الخارجية للشركات البريطانية التي تتحضّر في الوقت الحالي لتقديم عروضٍ حول خطوط أنابيب النفط البديلة من أجل استبدال أو ربما الحلول محل خط الأنابيب الذي يمر بالقرب من غروزني؟

فجاء جوابه على الشكل التالي:

[1]- مذكرة صادرة عن مكتب وزارة الخارجية، «دور مكتب وزارة الخارجية في الترويج للمصالح البريطانية».

ليس لدينا الجرأة لتقديم المشورة للشركات المالية أو لشركات النفط بشأن هذه المسألة. إننا نترك هذه المسألة حصراً تماماً لتقديراتهم التجارية الخاصة^[1].

أما بدلاً من الضغط على روسيا، فقد عمدت حكومة بلير إلى العكس إذ راحت تعزّز بكل ما أوتيت الاتصالات معها، وخصوصاً مع الجيش الروسي. وتشير وزارة الدفاع أنه في أوائل العام 2000 «أشارت وزارة الدفاع الروسية إلى أنها على استعداد لإعادة بدء العلاقة الدفاعية مع بريطانيا»، بحيث قالت إن بريطانيا قد بدأت «علاقة دفاعية جديدة مع الروس^[2]».

وفي نفس الوقت، شاركت بريطانيا في جلب روسيا إلى داخل الهيكلية الغربية، وذلك من أجل «تطوير روسيا بوصفها شريكاً مستعداً ومرتاحاً في فلك الاقتصاد العالمي والأمن العالمي». ووفقاً لما صدر عن الحكومة البريطانية، فلا بدّ لروسيا من أن تصبح أكثر «انفتاحاً على الغرب من أجل جذب الاستثمارات الغربية والعمل معاً على حل الصراعات الإقليمية» من دون أن تتراجع نحو «العزلة الشوفينية» أو خطر المغالاة في القومية الروسية^[3].

تجدر الإشارة إلى أنه في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي شكّل إعادة الاستعمار الاقتصادي لروسيا الهدف البريطاني والغربي الرئيسي، إذ قضت الخطة بتشكيل الاقتصاد الروسي ليصب في خندق المصالح التجارية الغربية. أما السياسة البريطانية فسعت وفق ما توضح وزيرة التجارة باتريشيا هيويت إلى «جعل روسيا السوق الأكثر جاذبيةً للشركات والمستثمرين الأجانب من أجل الإنخراط بالأعمال التجارية»، وهو ما كان قد اشتمل على الترويج للسلسلة المعتادة القائمة على الخصخصة وإلغاء القيود و«العلاج بالصدمة» تحت رعاية المستشارين الغربيين وصندوق النقد الدولي. أما وزير الخارجية مايك اوبراين فقد أعلن أمام مؤتمر

[1]- لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث، جلسة 1999/2000، الفقرة 109.

[2]- وزارة الدفاع، «صحيفة الدفاع الإستراتيجي، المبحث رقم 1، «الدبلوماسية الدفاعية»، الفقرة ب، التاريخ غير مدرج، www.mod.uk.

[3]- روبين كوك، خطاب أمام المعهد الملكي للشؤون الدولية، 28 كانون الثاني 2000، www.fco.gov.uk.

رجال الأعمال والبنوك الروسية في لندن أن السلطات في روسيا كانت «تقفز عاليًا للخروج من فلك النظام الاقتصادي الشيوعي القديم والدفع بنفسها إلى الأمام مع بداية القرن الحادي والعشرين بمهارة ملحوظة»^[1].

إن هذا الوصف الذي يقدّمه اوبراين لهو مدهش حقًا، حتى وفقًا للمقاييس البريطانية التقليدية التي يتم من خلالها تبرير المعاناة التي يقاسيها الناس على يد حلفائنا. فعلى أرض الواقع نجد أن الشعب الروسي قد أغرق على طول العقد الماضي في سياسة إفقارية شاملة على يد قادته، الذين كانوا يحصلون على المساعدة والمشورة من المؤسسات الدولية من أرباب التحرر الاقتصادي الجديد في بريطانيا وغيرها من البلدان. مع الإشارة إلى أن مستويات الفقر كانت قد ارتفعت في حين كانت البلاد تشهد انهياراً اقتصادياً لم يسبق له مثيل. على أن التعداد السكاني الروسي قد شهد انخفاضاً بنسبة ثلاثة ملايين نسمة بين عامي 1992 و 1996 فقط نتيجة ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض معدل الولادات، مع العلم أن هذا الانخفاض يعدّ أكبر من الانخفاض الذي شهدته البلاد في حقبة الحرب الأهلية بين عامي 1918 و 1920، حينذاك انخفض عدد السكان بنسبة 2.8 مليون نسمة. كما وأنه بين عامي 1991 و 1998 تراجع المعدل العام للإنتاج الصناعي والزراعي بمقدار النصف.

وفي هذا المجال تم إنشاء شكل من أشكال الرأسمالية النخبوية في روسيا حيث أصبحت التدفقات المالية، ووسائل الإعلام، وموارد المواد الخام والنفوذ السياسي متمركزة في أيدي بضع عشرات من الأسر، في حين راحت فئة جديدة من المجرمين تكتسب الثروات الضخمة. كل هذا حدث في ظلّ تزايد استبداد ومركزية النظام السياسي الذي يشكّل بوتين ذروة تجلياته^[2].

[1]- باتريشيا هيويت، 'Russian economic forum' «الملتقى الاقتصادي الروسي»، 18 نيسان 2002، www.dti.gov.uk؛ مايك أوبراين، 'Russian business today' «الإقتصاد الروسي اليوم»، 28 تشرين الأول 2002، www.fco.gov.uk.

[2]- بورييس كاغارلييسكي، Russia under Yeltsin and Putin، روسيا في ظل يلتسن وبوتين، بلوتو، لندن، 2002، ص. 3-6.

ولا بدّ من القول بأنه من باب أولى بالمجتمع الدولي أن يكون قد حدّد على رأس أولوياته مساعدة روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في إرساء قواعد النظام السياسي الديمقراطي والاقتصاد الذي يعود بالفائدة على الناس أجمع، على أثر عقود من الاستبداد الشمولي ولكن هذه الأهداف لم تلت يومًا الأنظار البريطانية. وما لا شك فيه هو أن تهديد «الشوفينية» الروسي الذي سبق لكوك الإشارة إليه هو أمرٌ حقيقيٌّ على أن الغرب، وعلى رأسه بريطانيا، قد فعل كل ما بوسعه للمساهمة في ظهوره المفترض عن طريق المبالغة في الدفع بروسيا نحو السياسات الاقتصادية التقليدية التابعة لنظام «الليبرالية الجديدة»، التي يسهل التنبؤ بآثاره المنتظرة. وفي الوقت نفسه، نجد بأن التدخلات العسكرية البريطانية والأميركية على حدّ سواء في أماكن أخرى من المعمورة، لم يسهم، إذا صحّ القول، إلا في تعزيز الأصوات المنادية بالتدخلات العسكرية داخل روسيا. وتكاد بريطانيا لا تتمكن من التذرع بأنها في ما يخصّ الملف في الشيشان بدأت فجأة تكتشف ضرورة عدم المساهمة في الصف القومي المغالي في روسيا، إذ إنّ سياساتها العامة قد ساعدت في صعود السياسة الاستبدادية السلطوية الجديدة.

ولقد كان واضحًا وضوح الشمس «إزدواجية المعايير» التي ينضوي عليها تغاضي الغرب عن الأفعال الروسية في الشيشان في مقابل الحملة العسكرية التي أعلنت في وجه يوغوسلافيا تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان، لدرجة أنه لم يكن من الممكن التغاضي عنها في تعليقات بعض وسائل الإعلام، إنما وكما سرت العادة سرعان ما جرى التعامل مع هذه المقارنة التي لم يستسيغها البعض. والحقيقة هي أن جرائم روسيا في الشيشان تظلّ أسوأ من الجرائم اليوغوسلافية المرتكبة في كوسوفو. وعلى الرغم من أن بوتين هو واحدٌ من أكثر القادة المفضلين في نظر طوني بلير، وهو الذي ظل يقود على مدى فترةٍ زمنيّةٍ لا بأس بها الأعمال الوحشية الروسية في الشيشان، لا يزال خطاب طوني بلير حيال حقوق الإنسان يؤخذ بدرجةٍ كبيرةٍ على محمل الجد، بشأن السياسة تجاه روسيا كما غيرها من البلدان.

الفصل الثامن
حقيقة
دور حزب العمال
في تصدير
الأسلحة

لقد عانى شعبي الأمرين بسبب النتائج المترتبة عن عمليات التسليح من الدول البعيدة كل البعد عن شواطئنا... إنني أطلب من حكومة المملكة المتحدة وإلى جانبها حلفائها أن تأخذ في عين الاعتبار النتائج الكارثية المترتبة على ما يُتفق على تسميته الصناعة الدفاعية. أرجوكم وأتوسل إليكم... لا تدعموا بعد اليوم، لا الآن، ولا حتى في المستقبل، أيّ صراعٍ لا يمكن له الاستمرار من دون الحصول على هذه الأسلحة في المقام الأول.

مطران تيمور الشرقية المطران بيلو^[1]

في خطابه في واستمينستر أعلن المطران بيلو أن الأسلحة التي كانت تُستورد من بريطانيا كانت «تساهم في الحفاظ على ديمومة» الصراع في تيمور الشرقية، وللأسف فهو لم يأتِ إلا على ذكر الشيء الوفير بشأن قطاع صادرات الأسلحة.

في تجارة الموت هذه تحجز بريطانيا لنفسها مقعداً في الصفوف الأمامية، إذ إنها ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم (بعد الولايات المتحدة الأميركية)، بحيث إنها تسيطر على ربع هذا القطاع في العالم، بحيث تبلغ قيمة مبيعاتها ما لا يقل عن 5 مليار جنيه استرليني من الأسلحة التي تصدرها إلى 140 دولة حول العالم.

تنطوي قصة صادرات الأسلحة في ظل حكومة بلير على الكثير من عمليات التواطؤ الجسيم بحق حقوق الإنسان، مرتكبةً بذلك الانتهاكات في العديد من البلدان، وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوترات الإقليمية في بعض المناطق التي تشهد نزاعات، وبالتالي تكون بذلك قد انتهكت المبادئ التوجيهية التي كانت قد أرسنها بنفسها إلى جانب تلك التي وضعها الاتحاد الأوروبي (وهي أصلاً مطواعة جداً). على الرغم من أن صادرات الأسلحة البريطانية تصبح في البعض من الأحيان عرضة للإنتقادات

[1]- ورد في جون بيغلر، 'Moral policy won't stop British bullets' «السياسة الأخلاقية لن توقف السلاح البريطاني»، ذي أوبزرفر، 20 تموز 1997.

الإعلامية المحرجة، والتي عادة ما تعتبر على أنها «استثناء» للسياسات التي تتبناها الحكومة في باقي الأحيان، إلا أن الصورة العامة تبقى أكثر خطورة بكثير من تلك التي تقدمها لنا في العادة الوسائل الإعلامية.

رسالة شركات الأسلحة

منذ اليوم الأول لم تتوان حكومة بلير في الإصرار على موقفين اثنين بشأن تصدير الأسلحة، واللذين يتغيران بحسب الجمهور الذي يتم توجيه الرسالة إليه.

مع العلم أنه لا يخفى على أحد أبداً أن عمليات تصدير الأسلحة لا تلقى رواجاً كبيراً في أوساط العامة، إذ إنه في العام 1998 أظهر استطلاع للرأي أُجري آنذاك أن 41 في المائة من العامة أعلنوا عن رفضهم لجميع أشكال الصادرات العسكرية، بحيث بلغ هذا الرفض في أوساط النساء 47 في المائة^[1]. وبالتالي ما كان من الحكومة إلا أن سعت إلى إقناع العامة، في المرحلة الأولى، بأن التجارة العسكرية «المسؤولة» أمرٌ ممكن التحقق، وفي المرحلة الثانية بأن بريطانيا نفسها تمارس هذه المسؤولية في إطار تجاراتها العسكرية. أما المشكلة الحقيقية التي تكمن في هذا المجال فهي أن كلا الإدعائين عاربين عن الصحة، وهو ما يصعب الأمر أكثر وأكثر.

وبالعودة إلى الوسائل الإعلامية، فإننا نلاحظ بأن العديد من رموز هذا القطاع باتوا يأخذون على محمل الجد الفكرة القائلة بأن حزب العمال يحاول فعلاً أن يتبنى السياسة التي تتسم بالمزيد من «الأخلاقية» في إطار تصدير الأسلحة أكثر مما حاول حزب المحافظين. ولكن يبقى أن الخطاب الذي خرجت به حكومة بلير يتحلّى بجانب أكثر أهمية: فعلى أرض الواقع هي قلما تحاول حتى الترويج للسياسة المختلفة عن تلك التي كان يتبناها حزب المحافظين، فهي اكتفت بمجرد الوعد بأن تكون سياسة التجارة العسكرية «مسؤولة» و«منظمة بما فيه الكفاية». أما بالمقارنة مع الخطاب الرنان حول السياسة الخارجية بشكل عام، حيث يدّعي قادة حزب العمال

[1] - حملة مناهضة الاتجار بالأسلحة، رسالة إلى إدارة ضمان إيثمان الصادرات، تشرين الأول 1999.

بأنهم يريدون جعل بريطانيا «قوة تعمل من أجل الخير» في العالم - ليست بالمهمة الصغيرة - أو بالمقارنة مع ما أعلنه بلير بشأن «عقيدة المجتمع الدولي» الهائلة، نجد بأن هذه الوعود تتضاءل، وسرعان ما نكتشف بأن الأمر لا يعدو كونه مقترحات ملفقة لا تمت بصلة على الإطلاق للسياسة البريطانية الفعلية في العالم. ولكن عندما يتعلق الأمر بصادرات الأسلحة، نجد بأن المروجين بالدعاية لهذه الحكومة يكتفون بالوقوف على الهامش - فالحكومة لم تقدم أي وعد فعلي على أرض الواقع في ما خص السياسة الأكثر «أخلاقية».

وبالتالي، فإن الرسالة الثانية توجهها الحكومة للشركات المصنعة للأسلحة والشركات ذات الصلة داخل القطاع العسكري البريطاني. أما لهؤلاء فقد جاءت الرسالة واضحة وضوح الشمس لا بد من استمرار العمل على النحو المعتاد في مجال صادرات الأسلحة، من دون أن يطرأ أي تغيير رئيسي على سياسة المحافظين. في الواقع، جاء وقع هذه الرسالة أقوى من بين الرسالتين، على الرغم من سذاجة وسائل الإعلام. وكما العادة، من الصعب التغاضي عن استراتيجية العمل. لم يتوان حزب العمال عن الانحناء إلى وراء أكثر من مرة من أجل طمأننة القطاع العسكري بأنه يحوز على دعمه. قبل ثلاثة أشهر من فوزه بالانتخابات في العام 1997 أعلن طوني بلير في النشرة الداخلية لشركة بي أي إي - وهي أكبر شركات الأسلحة في بريطانيا - أن حكومة حزب العمال سوف تظل:

ملتزمة لجهة خلق الظروف المناسبة التي تتيح لقطاع الصناعات الدفاعية أن يزدهر ويتطور. إذ لا يخفى بأن اجتذاب طلبيات التصدير هو أمر حيوي ولا بد منه لنجاح الصناعة الدفاعية البريطانية على المدى الطويل. وبالتالي فإن حكومة حزب العمال سوف تعمل جنباً إلى جنب مع هذا القطاع من أجل اجتذاب طلبيات التصدير.

على أن هذا الكلام جاء في أعقاب إعلان البرنامج الانتخابي لحزب العمال، والذي أعلن في إطاره دعم «الصناعة الدفاعية القوية في المملكة المتحدة، والتي تُعتبر جزءاً استراتيجياً من القاعدة الصناعية في بلادنا إلى جانب الجهود الدفاعية»^[1].

[1] - 'Arms to Africa' «تصدير الأسلحة إلى أفريقيا»، الرسائل الإخبارية من حملة مناهضة الإتجار بالأسلحة، كانون الأول 2001.

وبعد مرور ستة أشهر على تأليف الحكومة الجديدة تحدث وزير الدفاع لورد جيلبرت أمام البرلمان بشأن الخطط المقترحة لـ «إشراك الصناعة في المرحلة التمهيدية لوضع النظم الجديدة التي لا بدّ لنا من شرائها». وكان من المفترض أن يكون هذا المشروع عبارة عن شراكة تشمل أنظمة تصميم الصناعة العسكرية المعتمدة للمهام التي تكون الحكومة قد حدّتها من قبل، إذ قال إن «الصناعة استطاعت أن تستجيب بدفع قويٍّ لمبادراتنا في هذا المجال»، وأضاف أن «الإنجازات التي حققتها من ناحية الصادرات باتت لافتة للنظر»، وهو ما يتضح لنا من خلال النظر إلى أن «الصناعة الدفاعية البريطانية أصبحت في العام الماضي تسيطر على ما يقرب من ربع السوق الدفاعية في العالم».^[1]

أما بعد مضي سنة كاملة على تأليف الحكومة الجديدة، أكد وزير الدفاع جورج روبرتسون مرة أخرى (على الرغم من أنه ما كان بحاجة إلى ذلك، في ذلك الحين) أن «الصناعة الدفاعية في أيدٍ أمينة جدًّا»، مشيراً إلى «أهمية الصناعة الدفاعية البريطانية، التي أقضي معظم وقتي مروجاً لها عند زيارتي لأيٍّ من الدول الأجنبية».^[2]

آنذاك لم يعد بالإمكان أبداً التغاضي عن المعنى الفعلي والكامن من وراء هذه الرسالة الموجهة لهذا القطاع الصناعي. فمن جانبه قال نيكولاس أوليفر، وهو مدير قسم المشتريات الدولية على شاشة التلفاز بعد شهر واحد من فوز حزب العمال في الانتخابات أن «وجهة نظر السيد بلير تقوم على أن نوع المعدات التي كان حزب المحافظين يعطي التراخيص لتصديرها لا تطرح أيّ عقبة في وجه حكومة حزب العمال». وقد كان أوليفر يشير في كلامه إلى أندونيسيا، وهي التي كانت المرشح البديهي لأيّ تغييرٍ أساسيٍّ في سياسة تصدير الأسلحة. ولكن حتى من خلال هذا الكلام فهم الرأي العام بأن المقصود هو بأنه لن يطرأ أيّ تغيير.^[3]

وما لا شك فيه هو أن المستفيدين من هذا القطاع كالعادة هم بالطبع شركات

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 6 تشرين الثاني، 1997، العامودان 1486 - 7.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 8 تموز 1998، العامود 1091.

[3]- نيكولاس غيبلي، 'Arms exports to Indonesia' 'تصدير السلاح إلى أندونيسيا'، تشرين الأول 1999، www.caat.org.uk.

الأسلحة، ولا سيما أكبر شركتين على الساحة، بي أي إي وجي إي سي ماركوني، اللتين تستفيدان من الإعانات الضخمة التي تقدمها الحكومة. أما التقديرات فهي مختلفة بشأن قيمة هذه الإعانات، ولكن من المرجح أن تبلغ ما يقارب مليار جنيه استرليني سنوياً والتي تُجتزأ من أموال دافعي الضرائب لصالح دعم الشركات من أجل تطوير نظم جديدة للأسلحة ومن ثم التشجيع على تصديرها. ولا بد من الإشارة إلى أن ما يقارب ثلث أئتمانات التصدير التي تقدمها الحكومة إنما تأتي لصالح صادرات الأسلحة، بحيث إن صناعة الأسلحة المدعومة هي واحدة من القطاعات القليلة في الاقتصاد البريطاني التي لم يتم فتحها أمام «السوق الحرة».^[1]

وعلى وجه العموم، فمن المرجح أن تكون الصناعة الدفاعية تجتزأ من الأموال التي تتوجب على دافعي الضرائب، إشارة إلى أن الصناعة العسكرية البريطانية ليست بحجم الأهمية التي يدعي مناصروها بأنها تدرّ على الاقتصاد، إذ ترتبط حوالي 90 ألف فرصة عمل بقطاع صادرات الأسلحة والمشتريات العسكرية أي ما لا يزيد عن حوالي 10 في المائة من اليد العاملة الصناعية، وهو ما يمثل بدوره أقل من 2 في المائة من إجمالي العمالة الوطنية. ففي كثير من الأحيان يحول الإنفاق العسكري بين الموارد والاستخدامات المدنية الأكثر ربحية، في حين أن تكلفة الإعانات تجتزأ مباشرة من أموال دافعي الضرائب. على أن العديد من الدراسات الأكاديمية قد خلصت إلى أن الإنفاق العسكري يرمي بتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي وأن من شأن التخفيضات في مجال هذا الإنفاق تحسين الأداء الاقتصادي.^[2]

ومن جانبه، فإن حزب العمال قد أسس في العام 1999 وكالة جديدة تحت اسم وكالة التنويع الدفاعي - على الرغم من أنه سبق له أن طمأن كل المخاوف التي كانت تخالج شركات السلاح بأنه لن يتوان عن القيام بكل ما يلزم حتى وإن كان تحولاً جذرياً

[1] - ريتشارد بينغلي، 'Publicly funded, privately run' (تمويل في العان وإدارة في السر)، الرسائل الإخبارية من حملة مناهضة الإنتاج بالأسلحة، تشرين الثاني 2001.

[2] - بول دون، 'The globalisation of arms production and trade: implications for the UK economy' «عولمة الإنتاج ولإنتاج العسكري: المضاعفات على اقتصاد المملكة المتحدة»، حملة مناهضة الإنتاج بالأسلحة، المحاضرة السنوية الافتتاحية، تشرين الثاني 1999.

على سبيل تحويل القطاع العسكري إلى صناعة مدنية. أما وزير الدفاع جورج روبرتسون فقد خفف من مخاوف الشركات بالقول «ما نحن في صده هو تنويع القطاع الدفاعي وليس تحويله، فمن غير الوارد بتاتاً القضاء على مرافق الإنتاج العسكري وتحويلها إلى الاستخدام المدني البحث». مع العلم أن وكالة التنويع الدفاعي قد انهمكت بالقدر نفسه في استغلال التكنولوجيا المدنية للاستخدامات العسكرية والعكس بالعكس، على أن ميزانيتها الضئيلة تبلغ مليوني جنيه استرليني في السنة^[1].

ولقد بات من المعلوم أن شركات الأسلحة البريطانية تحتل المكانة الخاصة في أوساط النخبة السياسية، كما وأنها تتلقى الدعم الكبير المجتزأ من أموال دافعي الضرائب لتأمين الأرباح الخاصة الضخمة في كثير من الأحيان، ومن عادة وكالة الاستخبارات السرية أن تزود هذه الشركات وبشكل روتيني بالمعلومات السرية التجارية، إذ سبق لأحد ضباط هذا الجهاز السابقين، ويدعى ريتشارد توملينسون، أن قال أنه في العام 1993 قام جهاز الاستخبارات السرية بمساعدة شركة بي أي إي (التي كانت تُدعى في ذلك الحين بريتيش أيروسبايس) من أجل الحصول على صفقة بقيمة 500 مليون جنيه استرليني لبيع طائرات هوك إلى إندونيسيا، وتمّ ذلك من خلال توفير بعض التفاصيل حول العقد المنافس الذي كانت قد قدّمته الشركة الفرنسية داسو. على أن بعض المعلومات الاستخباراتية المماثلة قد قدّمت لشركة بي أي إي من أجل مساعدتها بالحصول على صفقة مقاتلات تورنادو وهوك في إطار صفقة مع ماليزيا بلغت قيمتها 1.7 مليار جنيه استرليني. مع العلم أن اسم هذه الصفقة قد ارتبط بحزمة «المساعدات» بيرغاو دام التي بلغت قيمتها 234 مليون جنيه استرليني والتي في ما بعد اتضح بأن حكومة المحافظين كانت تتصرف من منطلق غير قانوني في إطارها^[2].

ولقد بات جلياً للعيان أن ثمة علاقة خاصة تربط ما بين حزب العمال الجديد وكبرى الشركات المصنعة للأسلحة، إذ سبق لصحيفة الأوبزرفر أن وصفت رئيس

[1]- دايفيد غو ودايفيد فيرغال، 'Britain tries to harness military R&D' «بريطانيا تحاول التحكم بقطاع الأبحاث والتطوير العسكري»، الغارديان، 6 آذار 1998.

[2]- دوريل، أم أي 6، ص. 721.

شركة بي أي إي، السير ريتشارد إيفانز، على أنه واحد من القلائل في صفوف رجال الأعمال ممن يستطيعون مقابلة بلير فور طلبهم». كما وأن حزب العمال يمتلك ما يقارب 30 ألف حصة في شركة بي أي إي، والتي يُشاع بأنها تبرعت بقيمة 5 آلاف جنيه استرليني لصندوق حزب العمال في عامي 1998 و 2000 عدا عن أنها قامت برعاية جلسة أسئلة وأجوبة وزارية في إطار مؤتمر الحزب الذي انعقد في العام 1999. ولا ننسى بأن حزب العمال يمتلك أيضاً أكثر من 45 ألف حصة في شركتي جي إي سي وفيكروز، وفق ما ورد في أحد التقارير الصادرة عن حملة مناهضة الاتجار بالأسلحة.

ومن ثم لا بدّ لنا من ذكر «الباب الدوار» الذي يربط بين الحكومة وهذه الشركات، على سبيل المثال، قامت شركة رايشون سيستمز، وهي الشركة البريطانية التابعة لشركة الأسلحة الأميركية العملاقة رايشون، بتعيين السير روبرت هيرمن جويس رئيساً لها في العام 2000؛ وهو الذي كان قد تقاعد من وزارة الدفاع في العام 1999 حيث كان يحتل منصب رئيس المشتريات الدفاعية. أما وزير الدفاع السابق في حكومة حزب المحافظين، لورد فريمان، فهو واحدٌ من أعضاء مجلس طومسون سي أس أف، وهي شركة الأسلحة الفرنسية الضخمة.^[1]

وكما العادة، ثمة العديد من الأسباب الوجيهة التي تسيطر على الساحة التجارية، فسرعان ما أصبح واضحاً أن لا شيء سوف يتغيّر مع الحكومة الجديدة التي جاءت في العام 1997. «سوف تطرأ بعض الاختلافات الهامشية، إنما من غير المتوقع أن تتعدى هذه الحدود»، جاء هذا الكلام على لسان واحدٍ من كبار المسؤولين في خلال مراجعة الحكومة الجديدة لمعايير الصادرات العسكرية بعد شهرٍ واحدٍ من تسلّم السلطة^[2].

[1]- الرسائل الإخبارية من حملة مناهضة الاتجار بالأسلحة، تشرين الثاني 2000؛ ريتشارد نورتن تايلور، 'Labour arms shares listed' «لائحة بحصص حزب العمال في شركات الأسلحة»، الغارديان، 22 شباط 2000؛ كوربوريت واتش، بي أي إي سيستمز: ملف الشركة، حزيران 2002 www.corporatewatch.org.uk.

[2]- إيان بلاك، وريتشارد نورتن تايلور، 'Britain hints at arms sale limits' «بريطانيا ترصد حدود مبيعات الأسلحة»، الغارديان، 24 آيار 1997.

وفي نهاية المطاف ما كان من حزب العمال الجديد إلا أن أكد على هذه المبادئ التوجيهية، إذ أعلن مسؤولوه بأنه لن يُصار إلى إصدار تراخيص التصدير حول «بيع الأسلحة إلى الأنظمة التي قد تستخدمها في عمليات القمع داخل أراضيها أو في الاعتداءات على الدول الأخرى». ولكن يبقى أن كلمة «قد» تمّ استبدالها بعبارة «من المرجح أن»، وهو ما شكّل الصيغة المماثلة لتلك التي استخدمتها حكومة المحافظين.

وقد كان جلياً بأن هذه المبادئ التوجيهية لم تكن تسعى إلا إلى تعزيز الصادرات العسكرية وليس الحؤول دونها. يُقال بأن «عندما يتعلق الأمر بطلبات الحصول على تراخيص لا بدّ من إيلاء الأولوية المطلقة للمصالح الوطنية التي تخدم المملكة المتحدة»، على أنه قد تمّ إدراج هذه «المصالح الوطنية» على اعتبار أنها من الآثار المترتبة على المصالح الأمنية البريطانية وعلى العلاقة مع البلد المتلقي للسلاح، والأثر على المصالح الاقتصادية والتجارية وحماية القاعدة الصناعية الاستراتيجي في المملكة المتحدة^[1].

مع الإشارة إلى أن تقرير سكوت الصادر بشأن الأسلحة المصدرة إلى العراق، إلى جانب التقرير التمهيدي الذي أصدره المحافظون في العام 1996 قد أشارا بوجه التحديد إلى الحاجة إلى تقييد تصدير الأسلحة لتجنب الإسهام في ارتكاب انتهاكات بحق حقوق الإنسان، إلا أن حكومة حزب العمال رفضت مجرد حظر الصادرات إلى الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، قائلةً بأنه يجب بدلاً من ذلك على بعض الصادرات من الأسلحة المحددة «أن تتجنب المساهمة في القمع الداخلي».

ويرى نيل كوبرن وهو خبيرٌ في تصدير الأسلحة في جامعة بليموث أنه:

بالحكم فقط على اللغة التي يتبناها حزب العمال بشأن السياسة المتعلقة بمبيعات الأسلحة فإنه في الواقع تراجعٌ من الناحية الأخلاقية بالمقارنة مع سياسته التي كان

[1]- بيان صادر عن وزارة الخارجية، 28 تموز 1997، في تقرير حول لجان الدفاع، وزارة الشؤون الخارجية، التطوير والتجارة والصناعة الدولية، التقارير الثالث والثاني والرابع، جلسة 1999 / 2000،
www.publications.parliament.uk/pa/cm199900

ينتهجها في الثمانينيات، حتى إنه بات أقل أخلاقية من عدّة دول الأخرى، وأقل أخلاقية من قانون الاتحاد الأوروبي، وأقل أخلاقية من تقرير سكوت وأقل أخلاقية من التقرير التمهيدي المتعلق بالرقابة على الصادرات والذي كان قد صدر عن المحافظين^[1].

كما وعملت الحكومة بكلّ ما أوتيت بهدف تميمع قانون الاتحاد الأوروبي المتعلق بمبيعات الأسلحة الذي كان قد اعتمد في العام 1998. وعلى سبيل المثال لا بدّ من القول بأن الدول الأوروبية الإسكندنافية كانت ترغب بإدراج قائمة سوداء تضم أسماء البلدان ذات السجلات السيئة في مجال حقوق الإنسان، ولكن عوضاً من ذلك، تبنى قانون الاتحاد الأوروبي نوعاً ما نفس اللهجة التي اعتمدتها بريطانيا في معرض المبادئ التوجيهية.

على أن ما لاحظته ثلاثة من كبار المسؤولين العسكريين البريطانيين المتقاعدين هو أن الكثير من القيود قد فرضت على هذا القانون الجديد الصادر عن الاتحاد الأوروبي، إذ قالوا بضرورة تشديد القيود على صادرات الأسلحة أكثر مما نص عليه قانون الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى أن القوات الأوروبية سبق لها أن قد وقفت في وجه الجماعات التي تمتلك «المعدات العسكرية التي قدمتها حكوماتهم في إطار عمليات حفظ السلام في الصومال ورواندا والبوسنة^[2]».

وإذا ما أردنا وضع الخطوط العريضة حول هذه المبادئ التوجيهية سنجد بأن الحكومة كانت قد أعلنت بكل وضوح - على مسامع الجميع - بأنه لن يطرأ أيّ تغيير في أيّ مجال، مع العلم بأننا لا نزال فعلياً في معرض المبادئ التوجيهية التي صدرت علناً بشأن صادرات الأسلحة، وليس السياسة. أما المسألة التي أ طرحها فهي أن الحكومة في الواقع لا تتظاهر حتى بتنفيذ السياسة «الأخلاقية» في ما يخصّ صادرات الأسلحة، فلقد كان همها ينصبّ في الواقع على طمأننة قطاع الصناعة العسكرية حيال استمرار الحكومة في تقديم الدعم.

[1]- نيل كوير، مذكرة مرسلة إلى لجنة الدفاع التابعة لمجلس العموم، آب 1999، www.parliament.the-stationary-office.co.uk

[2]- 'EU arms code' «قانون الأسلحة الصادر عن الاتحاد الأوروبي»، فاينانشل تايمز، 17 آب 1998.

وبصريح العبارة، حتى في المناسبات التي كان في إطارها من الأسهل للحكومة أن تتبنى السياسات الأكثر «أخلاقية» فإن السياسات التي تبنتها كانت محرجة، وعلى سبيل المثال، لطالما أفرط حزب العمال الجديد في التهليل للقرار الذي أصدره بشأن حظر الألغام الأرضية في دعم المعاهدة الدولية التي تقرّ بذلك. وبادئ الأمر، عندما أتت صحيفة الغارديان على ذكر هذا الحظر تحت عنوان «بريطانيا تحظر استخدام الألغام وبيعها»، أوردت أيضًا بأن هذا القرار قد جرى تأجيله منذ العام 2005 على اعتباره تنازل للجيش، لأن «الأسلحة البديلة المناسبة ما كانت لتكون متاحة بسهولة في وقت سابق». وقال المسؤولون في الجيش بأن «البدايل، على سبيل تقنيات المراقبة الأكثر تطورًا والقنابل التقليدية الأكثر تقدمًا، بما في ذلك قذائف الهاون والقذائف المدفعية، كانت تخضع للتطوير». وقد أوردت صحيفة فاينانشال تايمز عن الجيش اعتقاده بأنه سيمتلك أسلحة «منع عبور الأراضي» البديلة بحلول العام 2005 والتي يتم من خلالها «استبدال الألغام الأرضية». كما وقررت الحكومة أيضًا المضي قدمًا في شراء الألغام المتطيرة المضادة للدبابات التي تطلق من المركبات والتي كانت الحكومة السابقة قد أمرت بشرائها (لم يشمل حظر الألغام الأرضية على الألغام المضادة للدبابات^[1]).

ومن وجهة نظري فإنني أرى بأن المبادئ التوجيهية (والسياسات الفعلية) باتت تمكن الحكومة من تقديم أربعة تعهدات واضحة للرأي العام الواسع والمستفيدين الذين تتعامل معهم، والمقصود هنا هي شركات الأسلحة، وهو ما تتمحور حوله فعليًا السياسة الحقيقية التي تتبناها الحكومة بشأن تصدير الأسلحة. وعلى أرض الواقع يتم تحمّل هذه التعهدات بشكلٍ مأساويٍّ بحيث يتعرض الجانب الإنساني لعواقب وخيمة.

[1]- كوبر، مذكرة مرسلة إلى لجنة الدفاع التابعة لمجلس العموم؛ إيان بلاك، وريتشارد نورتن تايلور، 'Britain bans use and sale of mines' «بريطانيا تمنع استخدام الألغام وبيعها»، الغارديان، 22 آيار 1997؛ جورج باركر، 'Cook orders scrapping of landmines' «كوك يأمر بالقضاء على الألغام الأرضية»، فاينانشال تايمز، 22 آيار 1997.

التعهد الأول - إننا نسلّح طرفي النزاع

يمكن القول بأن بريطانيا تسلّح حاليًا نحو خمسين بلدًا من البلدان التي تشهد صراعات كبيرة أو حروب أهلية، بحيث تصل قيمة التبادل مع هذه الدول حتى مئات الملايين من الجنيهات، ولطالما اعتادت بريطانيا على مرّ السنين أن تسلّح الجانبين المتخاصمين في الصراع. وقد أشارت حملة مناهضة الاتجار الأسلحة إلى أن:

شركات السلاح داخل المملكة المتحدة تسعى جاهدةً إلى توريد الأسلحة عمدًا إلى المعارضات في الدول المتحاربة، على أن هذه الشركات لا تلقى القبول في هذا المجال فقط كما هو حال تنظيم المعارض على سبيل المعرض الدولي لمعدات الدفاع والأمن [معرض أسلحة]، بل إن الحكومة البريطانية تشارك بفاعلية في تعزيز فرص إتمام هذه المهمة، فهي تقوم بشكلٍ روتينيٍّ برعاية توقيع عقود التسليح مع كلا جانبي النزاع من خلال تقديم الإعانات والتسهيلات وإقامة معارض الأسلحة والزيارات على مستوى الوزراء.^[1]

لقد سبق لبريطانيا أن قدّمت المعدات العسكرية إلى كلٍّ من إيران والعراق إبان حربهما في أعوام الثمانينات، حيث جرى إرسال مجموعةٍ من المعدات إلى العراق، وهو المكان المفضل، عدا عن أن جهاز المخابرات السرية قد عمل مع تاجر السلاح الإيراني المولد، جمشيد هاشمي، للمساعدة في توريد الأسلحة الأجنبية إلى إيران، في انتهاكٍ مباشرٍ لتوجيهات الحكومة بحظر تزويد كلا البلدين بالأسلحة. وفي صفقةٍ واحدةٍ مع إيران، سمح جهاز المخابرات السرية بتوريد خمسة عشر زورق بحري بريطاني الصنع قادر على حمل الرشاشات الثقيلة، على أنه جرى استخدام هذه القوارب التي صُدرت عبر اليونان ضد ناقلات الشحن المدنية في إبان حرب الناقلات في الخليج في منتصف أعوام الثمانينات.^[2]

[1] - 'Making a killing' «ارتكاب الجريمة»، الرسائل الإخبارية من حملة مناهضة الاتجار بالأسلحة، أيلول 2001

[2] - ريتشارد نورتن تايلور وويليام راينور، '6MI kept to go-between' UK-Iran arms deals is freed to keep secrets out of court «إطلاق سراح سجين بسبب التواسط في صفقات أسلحة بين المملكة المتحدة وإيران من أجل تجنّب توريط المخابرات السرية»، الغارديان، 6 شباط 1999.

في يومنا هذا لا تزال بريطانيا تقدّم الأسلحة لكلّ من اليونان وتركيا وهما باتا على شفا حفرة من الحرب بسبب النزاع حول قبرص والحدود البحرية. كما وأنها توفّر المعدات ذات الاستخدام العسكري لكل من الصين وتايوان، على حدّ سواء، بينما تستعدان هما أيضاً لمواجهة خطيرة. أما في الماضي فقد قامت بتسليح كل من إسرائيل ولبنان، في حين كانت إسرائيل تحتل جنوب لبنان.

واليوم أيضاً تسلّح بريطانيا كل من باكستان والهند مع ارتفاع حدة التوتر في شبه القارة الهندية، حيث بات احتمال اندلاع الحرب الشاملة أمراً حقيقياً ومفترضاً. مع العلم أن الحكومة لا تزال ترفض الدعوات المتكررة التي تنادي بوقف تدفق الأسلحة. في الواقع، لقد شهد تصدير الأسلحة تصاعداً مع تزايد حدة التوترات. أما في العام 1999، على سبيل المثال، فقد بلغت قيمة التبادل العسكري مع الهند وتوفير الأسلحة لهذا البلد 8.3 مليون جنيه استرليني في مقابل 1.5 مليون جنيه استرليني لباكستان. وفي عام 2000، جرى منح ما يقرب 700 ترخيص لتصدير أسلحة بقيمة 64 مليون جنيه استرليني لكلا البلدين، آنذاك أرسلت بريطانيا إلى الهند الأسلحة بقيمة 122 مليون جنيه استرليني في مقابل 17.5 مليون جنيه لباكستان طوال عامين حتى شباط من العام 2002. وفي الكثير من الأحيان كانت هذه المبالغ تُدفع لقاء المعدات نفسها، بما في ذلك قطع غيار للمروحيات وأجهزة الرادار الخاصة بالطائرات والأسلحة الصغيرة. لا تزال تراخيص التصدير تُصدر في حين أن الهند تصعد من بنيتها العسكرية الأكبر منذ ثلاثين عاماً على طول خط إقليم كشمير في الجانب الذي يقع تحت سيطرتها، وباكستان من جانبها تختبر صواريخ بالستية جديدة، علماً بأن كلا من البلدين ينشر الأسلحة النووية التكتيكية بالقرب من الحدود بين البلدين.^[1]

وفي شهر كانون الثاني من العام 2002، زار طوني بليز كل من الهند وباكستان قائلاً «إننا قادرون على لعب الدور التهديتي»، محذراً من «المشاكل الهائلة التي من الممكن أن يواجهها العالم بأسره إذا ما ذهب الأمور نحو الأسوأ». أما خلف الستار،

[1] - «ارتكاب الجريمة»، جون بيغلر، 'Salesmen of death' «تجار الموت»، 27 أيار 2002، www.medialens.org.

كان بلير يسعى إلى بيع ستين طائرة هوك للهند بتكلفة تبلغ مليار جنيه استرليني، مع العلم أن الضغط البريطاني لإتمام هذه الصفقة ظل مستمراً على طول الأزمة التي عصفت في شبه القارة الهندية. مع العلم أن طائرات الهوك هذه قابلة للاستخدام على اعتبارها الطائرات الهجومية، ويمكن استخدامها أيضاً لتدريب الطيارين الهنود على قيادة الطائرات النفاثة السريعة، بما في ذلك قاذفات الجاغوار التي تشتريها الهند من بريطانيا. أما طائرات جاغوار هذه (تم إنتاج 126 منها في الهند بموجب ترخيص) فهي قابلة للتكيف وحمل أسلحة نووية. على أن وسائل الإعلام أوردت أن الخطط جارية من أجل تحسين أداء هذه الطائرات بمساعدة إسرائيلية^[1].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن زيارة بلير هذه جاءت كواحدة في سلسلة طويلة من الزيارات الضاغطة التي قام بها المسؤولون البريطانيون. وعلى أثر زيارة قام بها إلى الهند في أواخر العام 2000 قال وزير الدفاع البريطاني جيف هون إنه يأمل المضي قدماً بصفقة طائرات الهوك هذه وأنه لاقى «كل أنواع التعاون الوطيد من جانب شركة بي أي إي» والهند أيضاً^[2].

وبعد ستة أسابيع من المهمة التي قادها بلير، حضرت شركات الأسلحة البريطانية معرضاً للأسلحة نُظِم في نيودلهي، حيث كان الجناح البريطاني الأكبر في المعرض، بعد أن حصل على التمويل من وزارة التجارة والصناعة البريطانية بمباركة رسمية. في هذه المناسبة قدّمت شركات الأسلحة البريطانية للهند الأسلحة المضادة للطائرات والصواريخ والدبابات. ولقد سرت أقوالاً آنذاك بأنه من المرجح أن يزور الوفد نفسه باكستان للمشاركة في معرض الأسلحة الذي كان من المفترض أن يُقام برعاية من الدولة في وقت لاحقٍ من العام^[3].

[1]- ريتشارد نورتن تايلور، 'British plane sales to India raise fears of nuclear use' «بريطانيا تبيع الطائرات للهند والمخاوف تزداد من استخدامها نووياً»، الغارديان، 23 نيسان 2002.

[2]- 'Arms trade shorts' «تجارة الأسلحة»، الرسائل الإخبارية من حملة مناهضة الإتجار بالأسلحة، كانون الثاني 2001؛ بيغلر، «تجار الموت».

[3]- ريتشارد نورتن تايلور وإيوان ماك آسكيل، '£1bn arms push to India' «صفقة أسلحة بقيمة مليار جنيه استرليني للهند»، الغارديان، 12 كانون الثاني 2002.

ولا يمكن التشكيك بإمكانية استخدام الأسلحة المصدرة إلى الهند وباكستان في القتال، وقد منحت الحكومة شركة فايزر رخصةً تمكنها من تصدير قطع غيار الدبابات إلى الهند، كما تم نشر الدبابات على الحدود مع باكستان. وورد في ردِّ وزير الشؤون الخارجية بيتر هين على رسالة وصلتته من النائب ادوارد غامبير أنه: «في حين نواجه خطرًا نظريًا بإمكانية استخدام الهند لتلك الدبابات على نحوٍ عدوانيٍّ في المستقبل، توضح المعايير بأن لا أسباب كافية تدفعنا لرفض التنفيذ»^[1].

أما بالنسبة إلى التوجيهات العامة التي تخص سياسة التصدير البريطانية، أعلنت الحكومة أنها «لن تمنح أيَّ رخصة تصدير في حال تواجد خطرٍ محدّدٍ وواضحٍ بإمكانية قيام الدولة المستلمة باستخدام الصادرات المقترحة على نحوٍ عدوانيٍّ في وجه الدولة الأخرى، أو لحسم مطلبٍ إقليميٍّ بالقوة». «أما الحاجة إلى عدم التأثير سلبًا على الاستقرار الإقليمي بشكلٍ خطير، فهي من الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار»^[2].

باعت بريطانيا باكستان الهاونات وناقلات الجند المصفحة والطائرات القتالية ومعدات إنتاج البنادق الهجومية بالإضافة إلى الرشاشات، ولم تسمح بريطانيا لأيٍّ من الاختبارات النووية الباكستانية (التي أجريت في تموز 1998) أو إسقاط الحكومة المنتخبة بشكلٍ ديموقراطيٍّ (في تشرين الأول 1999) أن يحول دون ذلك، وورد عن الحكومة أنه «لم يوضع أيّ تجميدٍ أو تعليقٍ لتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى باكستان في حين التنفيذ»^[3].

هذا وقد توقف منح رخص التصدير إلى باكستان لبعض الوقت بعد احتمال تنفيذ انقلابٍ وتعطيلٍ واقعيٍّ للنشاطات. وفي كانون الثاني من عام 2000، نشرت صحيفة

[1]- «ارتكاب جرائم قتل».

[2]- بيان أدلاه وزير الخارجية، 28 تموز 1997، في لجان المتخصصة في الشؤون الدفاعية، الشؤون الخارجية والنمو العالمي والتجارة والصناعة، التقرير الثالث والثاني ثم الثالث والرابع، جلسة 1999-2000.

[3]- إجابات وزراء الدولة للشؤون الدفاعية والخارجية والصناعية والتجارية، جلسة 1999-2000، كانون الأول 2000، Cm 4872، المقطع 8.

«ذا غارديان» نقاشاً للحكومة البريطانية بشأن استئناف الأعمال بشكلٍ اعتياديٍّ مع باكستان، ونشرت الصحيفة بعض المحاضر التفصيلية المسربة من الاجتماع تُظهر إجماع الحكومة البريطانية على متابعة استمارات رخص التصدير المتعلقة التي تخص باكستان، مع معارضة كلٍّ من كلير شورت وروبين كوك للقرار، وأشارت إلى أنَّ عدد استمارات الرخص المتعلقة لا يقل عن ثمانين، كما أشارت إلى ازدياد حالة الشك عند المصدرين ونفاذ صبرهم.^[1]

وحصل المحتوم، ففي تموز من العام 2000، أعلنت الحكومة الموافقة على منح باكستان عدداً من الرخص، بالإضافة إلى رفض بعضها وتجميد تصدير الأسلحة الصغيرة والذخيرة الحربية.^[2] لكن لم يغير هذا الأمر من طبيعة الأعمال بين البلدين.

وقد غاب مسؤولون بريطانيون ذوي أهمية عن ما يخص الحرب الدموية التي اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) والتي أودت بحياة ثلاثة ملايين شخص إلى أن تم التوصل إلى اتفاق سلام مبدئيٍّ في تموز من عام 2002. وكانت بريطانيا قد باعت الأسلحة إلى زيمبابوي وناميبيا وأنغولا التي تدخلت لدعم نظام جمهورية الكونغو، في الوقت الذي دعمت فيه أوغندا ورواندا التي حاربت وحلفاءه. كما دعت ممثلين من الأطراف المتعارضة (أوغندا وأنغولا) لحضور معرض أسلحة بريطانيٍّ ضخّم وذلك في أيلول من عام 2001، وورد عن المعهد الدولي للدراسات الأمنية في بريتوريا أنَّ «بريطانيا تعتمد إلى إشعال الوضع عبر تسليح الطرفين».^[3]

يعتبر تسليح زيمبابوي الجانب الأسوأ من الأمر، وكان نظام موغابي وجهةً قياسيةً بالنسبة إلى صادرات الأسلحة البريطانية، بما فيها البنادق الآلية والذخيرة وما يقارب دزينة من الطائرات الحربية من طراز هوك في الثمانينات والتسعينات، كل ذلك بالإضافة إلى التدريب العسكري. وتشير لجنة الشؤون الخارجية إلى أنه لم يرد في

[1]- إيوان ماك أسكيل، «المعركة الحكومية تغضب على بيع الأسلحة إلى باكستان»، غارديان، 12 كانون الثاني 2000.

[2]- إيوان ماك أسكيل، «بريطانيا ترفع الحظر عن مبيعات الأسلحة إلى باكستان»، غارديان، 6 تموز 2000.

[3]- «ارتكاب جرائم قتل»، «الأسلحة إلى أفريقيا»، نشرة أخبار CAAT، كانون الأول 2001.

تقارير الحكومة السنوية حول الأسلحة في عامي 1997 و 1998 أي إشارة إلى تطبيق نظام خاص لتصدير الأسلحة على الصادرات المتوجهة إلى زيمبابوي^[1].

بعبارة أخرى، لم يكن سجل موغابي المروّع في ما يخص حقوق الإنسان في تلك الفترة ذو أهمية بالنسبة إلى سياسة الحكومة، لكنه سرعان ما لفت انتباهها حينما بدأ موغابي بتهديد المزارعين البيض بترحيلهم قسراً من مزارعهم.

لم تتوقف بريطانيا عن تصدير الأسلحة إلى زيمبابوي بعد آب 1998 عند تدخلها في الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنذ ذلك الحين قامت زيمبابوي بنشر طائرات هوك الحربية التي تزوّدت بها من بريطانيا ونتج عن ذلك آثاراً مدمرة. وعُلّقت لجنة الشؤون الخارجية أنه لا جدل في استخدام طائرات هوك عند التدخل في DRC، وكان المحيط وحشياً جداً، وبحسب لجنة العفو الدولية، وصل عدد القتلى في كانون الأول من عام 1999 إلى 600 مواطن في شمالي البلاد، وذلك نتيجة للقصف العشوائي التي قامت به قوات DRC وحلفائها، بالإضافة إلى عشرات القتلى الذين قضوا عند استهداف بلدات كغوما وكيسانغاني وأوفيرا منذ أيار 1999.^[2]

لقد تم منح زيمبابوي رخصة تصدير لقطع غيار معدات الإشارات للاستخدام العسكري في تشرين الأول من عام 1998، بالإضافة إلى رخص تصدير تخصّ أجزاء من طائرات كانبرا وهوك وهانتر وأيلندر البريطانية الصنع في زيمبابوي، وذلك في تشرين الثاني من العام نفسه، أمّا في أيار 1999، تم منحها رخصة تخصّ قطع المركبات العسكرية، وفي حزيران رخصة تصدير رادار لمراقبة حركة الملاحة الجوية العسكرية، ولم ترفض بريطانيا سوى رخصة واحدة منذ تدخل زيمبابوي في حرب DRC وحتى شباط من العام 2000.

وتشير لجنة الشؤون الخارجية إلى أنّ رخص التصدير التي مُنحت في أواخر العام

[1]- راجع لجنة الشؤون الخارجية، التقرير السابع، جلسة 1999-2000 المقاطع 8-25، من www.publications.parliament.uk/pa/cm199900.

[2]- مجلة منظمة العفو الدولية، آذار/ نيسان 2000، www.amnesty.org.uk، التقرير السابع لـ FAC، جلسة 1999-2000، المقاطع 29-8 www.publications.parliament.uk/pa/cm199900.

1998 وأوائل العام 1999 إنما استُخدمت لتزويد المعدات العسكرية المستخدمة للتدخل في DRC بقطع غيار، بما فيها قطع الطائرات الحربية. كما أشارت إلى أن السياسة البريطانية فتحت باباً واسعاً أمام تصدير الأجهزة العسكرية إلى زيمبابوي، لا سيما الطائرات الحربية وقطع غيار الأسلحة الجوية، بالإضافة إلى الرادارات والحواسيب العسكرية وقطع غيار المركبات العسكرية، ولربما كان ذلك لاستخدامها في DRC^[1].

وقال وزير الشؤون الخارجية البريطاني طوني لويدي في كانون الأول من العام 1998 في حديثٍ جديٍّ موجهٍ إلى مجلس النواب: «لقد أوضحنا بشدة أنه من المحتمل أن يفشل الحل العسكري في الكونغو، وتبذل بريطانيا جهوداً لتحقيق السلام»، في حين لم تتوقف عن تسليح زيمبابوي^[2].

لم تكتثر الحكومة البريطانية للاتحاد الأوروبي، ففي حزيران 1999، وبعد فشل المساعي لوقف إطلاق النار في DRC، طالبت رئاسة الاتحاد الأوروبي بتطبيق حازم لقواعد السلوك في ما يخص تصدير الأسلحة من قبل الدول الأعضاء. لم يُحدث القرار أي تغيير ملحوظ من جهة لندن التي استكملت منح رخص التصدير، خارقة بذلك ضوابطها وضوابط الاتحاد الأوروبي.

بعد التقارير الصحفية التي صدرت في كانون الثاني من العام 2000 والتي تعارض منح رخص تصدير لقطع غيار هوك، أعلنت الحكومة عن سياسةٍ مشددةٍ حول صادرات الأسلحة في 9 شباط 2000، ما زاد الأمر سوءاً.

في 24 شباط 2000، تم منح سبع رخصٍ لتصدير قطع غيار هوك، وذلك في ظل وعيهم التام بأنه قد تم استخدامها في DRC وأنه سيتم استخدامها ثانية، فبدون قطع الغيار تلك، لما استطاعوا تشغيل طائرتان معطلتان من طراز هوك. وقد تم اتخاذ هذا القرار خلافاً لتوصيات وزير الخارجية روبن كوك، واعتُبر خرقاً إضافياً

[1] - FAC، التقرير السابع، المقاطع 8-29 من 199900/cm/pa/parliament.uk/publications.

[2] - مجلس العموم، هانسارد، 1 كانون الأول 1998، الخانة 160.

واضحًا لتوجيهات التصدير، التي تدعو الحكومة إلى عدم تجهيز البلدان بمعدات قد تستخدمها لأغراضٍ عدوانية.

لم تعلن بريطانيا حظر الأسلحة حتى أيار من العام 2000، وذلك بعد أعمال عنف تبنتها الدولة في زيمبابوي، وقد تم إلغاء خمس رخص لتصدير قطع غيار هوك من أصل سبعة قد منحت، وبقيت اثنتان قيد العمل واستلمت بموجبها القوة الجوية الزيمبابوية بعض قطع الغيار الرئيسية التي تحتاجها لاستكمال عمليات هوك في الحرب الغربية التي تخوضها في DRC.

التعهد الثاني- نحن نسلح منتهكي حقوق الإنسان.

إنّ الحكومة البريطانية متواطئة في ارتكاب أعمال وحشية تنتهك فيها حقوق الإنسان عبر تصديرها للأسلحة، فكيفما نظرت إلى المسألة، ترى حكومة بلير ملطخة بالدماء.

وقد وصف روبن كوك الأسلحة الخفيفة بـ «الطريقة الرئيسية للقتل الجماعي طوال العقد الفائت»^[1]. وبالفعل، وقع أغلبية الأشخاص الذين قتلوا في الحروب ضحية الأسلحة الخفيفة، ويصل عددهم إلى حوالي المليونين قتيل في العقد الفائت.

صدرت بريطانيا الأسلحة الخفيفة إلى عشرات الدول، وقد منحت 1500 رخصة للأسلحة الخفيفة في السنة الأولى من تولي حكومة حزب العمال السيطرة. وقد وصلت طرق القتل الجماعي هذه إلى بلدان كإسرائيل وزيمبابوي وسريلنكا وكولومبيا وباكستان والسعودية والمغرب ومصر وتركيا وإلى جميع الدول القمعية أو تلك التي تخوض حروبًا داخلية مع شعوبها أو غيرها^[2].

وكما ذكر سابقًا، لا تنص سياسة الحكومة على إيقاف التصدير إلى منتهكي حقوق الإنسان، إنما تنص على الأخذ بعين الاعتبار احترام حقوق الإنسان فحسب. ومن الواضح أن هذه الحكومات الشنيعة لا تأخذ الكثير بعين الاعتبار.

[1]- لجملة المناهضة لتجارة السلاح CAAT، «الطرق البسيطة، القتل الجماعي»، نشرة أخبار CAAT، أيار 2001.

[2]- CAAT، «نفاق حزب العمال حول الأسلحة الخفيفة»، 13 شباط 2001.

أما ادعاء الحكومة بأنها لن تسمح بتصدير الأسلحة إلى الأنظمة التي قد تستخدمها للقمع الداخلي، فهو كاذب، إذ إن الصادرات العسكرية البريطانية تصل إلى الحكومات التي تقمع شعبها طوال الوقت. ونجد لائحة حول ذلك، لكنني أكتفي بذكر اثنين بالتفصيل أندونيسيا والصين.

أندونيسيا

يتضمن تقرير الحكومة السنوي لعام 1998 حول حقوق الإنسان صورةً لروبن كوك والرئيس سوهارتو رئيس أندونيسيا وهم يتصافحان بالأيدي، وقُصد بها إظهار بريطانيا كمثال للتدخل البناء. ويعتبر ذلك صحيحًا من جهة تدخل بريطانيا بشكلٍ بَنَاءٍ مع نظام سوهارتو الهمجي طيلة خمسة وثلاثين عامًا، داعمةً إياه بما يلزم من الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لاستكمال قمعه للشعب والقيام بأعمال العنف والترهيب في آتشي وبابوا الغربية وتيمور الشرقية. (أنظر الفصل 21).

تستند السياسة البريطانية في أندونيسيا على دعم الحكومة المركزية في جاكرتا، التي تحمل ذنب الأعمال الوحشية الجسيمة التي حصلت في المحافظات الأندونيسية المطالبة بحقوقها في تقرير المصير.

فلنلق نظرة على حالات معروفة استخدمت فيها الأسلحة البريطانية سعيًا للقمع.

في نيسان 1996، تم استخدام الدبابات الخفيفة سكوريون التي صدرتها الشركة البريطانية ألفيس، في مواجهة تلاميذ في جنوبي سولويزي يتظاهرون رفضًا لرفع تعرفه النقل العام والوحشية العسكرية، وقد أسفر عن ذلك ثلاثة قتلى وعددٌ من الجرحى. وعلى الرغم من ذلك، منحت الحكومة المحافظة بعد بضعة أشهر عددًا من الرخص لتصدير سكوريون.

وقد رفضت حكومة بلير إلغاء رخص الاتفاق الذي يقضي ببيع خمسين دبابة من نوع سكوريون والمعدات التابعة لها.

تم استخدام دبابات سكوريون في جاكارتا في أيار وتشرين الثاني من العام 1998 في أحداثٍ قُتل فيها ثمانية عشرة متظاهر.

ورفضت حكومة حزب العمال أيضاً إلغاء رخص تصدير سبعة مدافع مائية من نوع تاكتيكا كان قد اتُفق عليها في كانون الأول من العام 1996.

تم استخدام المدافع المائية تاكتيكا التي أمّنتها شركة الأسلحة البريطانية GNK في فترة الستينات، في مواجهة متظاهرين بعد عملية قتل التلاميذ في جنوبي سولويزي، وذلك في باندونغ في حزيران 1996. وقال شهود عيان أنه تم استخدام الغاز المسيل للدموع في المدافع المائية^[1].

وتم استخدام هذه المدافع المائية ثانية في مواجهة متظاهرين في الشارع في أيار 1997 وذلك لتفريق تظاهرة تخصّ الانتخابات، وقد تم تصوير عملية رش الحشود بالماء^[2].

وتم استخدام المدافع المائية أيضاً في شباط 1999 وفي مواجهة عمال في صورابايا شرق جافا، وقاموا برش سائل حائل اللون لقمع حق العمال بتشكيل تجمع حر^[3].

وتم استخدام سيارات مصفحة بريطانية أخرى:

في كانون الأول 1999 وتموز 2000، تم استخدام سيارات من نوع سالادين (وهي سيارات مصفحة من صنع شركة ألفيس كانت قد صُدّرت في الستينات) في أمبون خلال أحداث أودت بحياة المزيد من المدنيين^[4].

بالتالي، باتت ثمانية حوادث قد استُخدمت فيها السيارات المصفحة البريطانية بهدف القمع في أندونيسيا معروفة منذ عام 1996، وستة منها في ظل حكومة بلير، مع

[1]- مذكرة CAAT إلى FAC، كانون الثاني 1998، www.parliament.the-stationery-office.co.uk.

[2]- ريتشارد لويد بيرري، «استخدام خراطيم المياه البريطانية على المطابقين»، صحيفة إندبيندنت، 23 أيار 1997.

[3]- رسالة من تابول إلى ديريك فاتشيت، 24 شباط 1999، www.tapol.gn.apc.org.

[4] نيكولاس جيلبي، «السخرة والأسلحة وأندونيسيا: هل تغيّر أي شيء؟»، تموز 2001، من www.caat.org.uk.

أنه تم تسليم أندونيسيا العشرات من تلك المركبات في ظل حكومة حزب العمال. وتعتبر الضمانات التي قدمتها جاكارتا بعدم استخدام تلك المعدات بهدف القمع الداخلي ضمانات هزلية، أما في حالة المدافع المائية، فكانت الحكومة قد اعترفت بأنها لم تتلقَ أي ضمانات تخص ذلك الأمر^[1].

والواقع أنه من الممكن أن تستخدم جميع الأسلحة أو المعدات المتعلقة بها بهدف القمع الداخلي في أندونيسيا بطريقة أو بأخرى، كما ورد عن منظمة العفو الدولية: «تركز القوات المسلحة الأندونيسية بشكل أساسي على محاربة المعارضة الداخلية أكثر من التهديدات الخارجية، ويتمثل دورها بمراقبة المعارضة العنيفة والسلمية، وقمعها على امتداد أندونيسيا». وفي آذار 1997، أعلن الجنرال تانجونغ أن قواته أخذت قراراً بإطلاق النار المباشر على أي شخص يخلّ بالقانون الانتخابي، وأضاف قائلاً: أن أي معارضة للحكومة «ستقطع إلى شرائح». وفي شباط 1999، صادق البرلمان على سياسة إطلاق النار حتى القتل من أجل إخماد أعمال الشغب المدنية. ويجب على كل من يوافق على رخص التصدير أن يعرفوا تلك الوقائع^[2].

لكان من الأفضل أن تطلب السلطات الأندونيسية نظام مراقبة متطورٍ يخولها مراقبة المتظاهرين بالإضافة إلى التجمعات والمشتبه بهم إجرامياً^[3].

وتقدم شركة هيكلمر & كوش، التابعة لأنظمة BAE، دعماً إضافياً إلى جاكارتا، وقد زودتها ببنادق تم تصنيعها في تركيا وقد استخدمتها الشرطة الأندونيسية وقوات كوباسوس الخاصة.

وقد وصف وزير الدفاع جورج روبيرستون قائد قوات كوباسوس الجنرال براوو بـ«الضابط النير» والحريص على رفع مستوى المهنية لدى القوات المسلحة وتثقيفهم

[1]- «ضمانات أندونيسيا ما زالت مقبولة»، نشرة أخبار CAAT، تشرين الثاني 2000، مجلس العموم، هانساد، 13 أيار 1998، الخانة 139.

[2]- منظمة العفو الدولية، «أندونيسيا وتيمور الشرقية: الأسلحة وعمليات النقل الآمنة تقوضان حقوق الإنسان»، 3 حزيران 1997، <http://web.arnesty.org>، نيكولاس جيلبي، «تصدير أنز إلى أندونيسيا».

[3]- منظمة العفو الدولية، «ارتكاب جرائم قتل»، غير مؤرخ، www.arnesty.org.uk.

في مجالات عدّة كحقوق الإنسان. وبحسب صحيفة ذا انديبندينت: «في الواقع، إن برلويو مشهورٌ في تيمور الشرقية كونه معذباً مفعماً بالحماس، وقد قتل قائداً واحداً من قادة الاستقلال على الأقل»، وقد اكتسب سمعته بعد استخدامه التعذيب والقتل وتنظيم فرق من السفاحين المدنيين الذين أسسوا «الميليشيات» التي أرهبت تيمور الشرقية. وعلى الرغم من ذلك، سمحت الحكومة البريطانية لضباط كوباسوس بحضور صف من الدراسات العليا يخصص الدراسات الدفاعية في جامعة هول. وقد تدرّب خمسون قائداً عسكرياً أندونيسياً في المملكة المتحدة في ظل حكم حزب العمال^[1].

تمتعت حكومة بلير بالقدرة على اتخاذ قرار بشأن إلغاء رخص بيع الطائرات الحربية من طراز هوك عام 1996، وكان ذلك من أبسط القرارات بالنسبة لحكومة التزمت تحسين سياستها بشأن تصدير الأسلحة. ووفق قول قادة تيمور الشرقية وشهود عيان، تم استخدام طائرات هوك الحربية بانتظام في مواجهة الحشود المدنية في تيمور الشرقية، بينما من الجهة المعارضة، وبحسب قول روبن كوك في 1994، فقد تم رصد طائرات هوك في عمليات القصف في تيمور الشرقية في معظم السنوات منذ 1984^[2].

أما بالنسبة لحكومة حزب العمال الجديدة، فقد رفضت إلغاء الرخص، مجيزةً توصيل طائرات هوك، فهي تعتبر إلغائها أمراً غير واقعيٍّ أو عمليٍّ، وعليها أن تحترم التزامها وفقاً للقانون. لكن ببساطة، لم يكن ذلك صحيحاً، فوق القانون، كان بإمكان الحكومة إيقاف عملية البيع، وحسب قول لجنة شؤون مجلس النواب الخارجية «ستضطر إلى إظهار أنّ سياستها اتجاه تلك الدولة قد تغيرت بالفعل بطريقة تطلب فيها إبطال الرخص»^[3]، لكن مع تفاؤل نية حزب العمال على تعديل سياسة دعم بريطانيا لجاكارتا، لم يكن لذلك الخيار من وجود.

[1]- مذكرة منظمة العفو الدولية إلى لجنة التجارة والصناعة، www.parliament.thestationary-office.co.uk، جيلبي، «تصدير الأسلحة إلى أندونيسيا»، ريتشارد لويد باري، «حماية سوهارتو الرهيبة تلقي جواً من الخوف على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة»، صحيفة إنديبندينت، 16 شباط 2000.

[2]- جيلبي، «تصدير الأسلحة إلى أندونيسيا».

[3]- جيلبي، «السخرة والأسلحة وأندونيسيا».

لذا، بالإضافة إلى تشغيل 125 رخصة معلقة من قبل المحافظين، قام حزب العمال بإصدار عشرات إضافية. وقد يَسُرُّ الخاضعين للضريبة أن يعلموا أنهم يدفعون مبلغًا إلى القوات الجوية الملكية من أجل تدريب الطيارين الأندونيسيين على استخدام طائرات هوك، وحتى شهر تموز من عام 1998، تم تدريب خمسة مدربين وأربعة وعشرين طيار^[1].

وبالإضافة إلى استخدام طائرات هوك من أجل ترهيب السكان في تيمور الشرقية طوال مدة حكم بلير (أنظر الفصل 21)، أدت تلك الطائرات أدوارًا مُجديةً لجاكارتا.

في عام 2000، نفذت طائرات هوك سلسلة من العمليات على قرى في محافظة بابوا الغربية، وذلك من أجل إخافة السكان وترهيب داعمي الاستقلال^[2]. وفي الواقع، اتفقت الحكومة البريطانية مع السلطات الأندونيسية على إمكانية استخدام طائرات هوك في الممارسات العسكرية في أجواء بابوا الغربية، وقد ضاعفت القوات العسكرية الإندونيسية عدد طائرات هوك المتمركزة في المقاطعة حتى وصل إلى ست طائرات، وذلك إلى جانب تكثيف حملة القمع.

لم يتم التبليغ عن تورط بريطانيا في حرب أندونيسيا الوحشية على بابوا الغربية، فمنذ عام 1969، سُجِّلَ ما لا يقل عن 100,000 مواطن بين قتل وفقيد نتيجةً لاحتلال أندونيسيا العسكري لها. وزادت الظروف سوءًا عام 2001 عندما قامت القوات الأندونيسية بالإعتداء على المواطنين في مناطق تنشط فيها تحركات ثوار حركة بابوا الحرة، دافعةً بذلك قوة فائقة وغير تمييزية إلى مواجهة المتظاهرين المؤيدين للاستقلال^[3].

تشارك بريطانيا مصالح كثيرة في بابوا الغربية مع ريو تيتو، وهي شركة استخراج المعادن الأكبر في العالم، وتمتلك 40 في المئة من نحاس شركة فريبورت ومنجم

[1]- جيلبي، «تصدير الأسلحة إلى أندونيسيا».

[2]- تابول، «طائرات هوك الحربية ترعب بابوا»، 2 تشرين الأول 2000، <http://tapol.gn.apc.org>.

[3]- هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي لعام 2002، «أندونيسيا»، www.hre.org.

الذهب التابع لها، كما تتشارك أعمالاً مع شركة النفط البريطانية التي تعمل على افتتاح أكبر مشروع غاز في المنطقة. وفي حزيران 2001، أدلى السفير البريطاني ريشارد غوزني بتصريح يدعم فيه العمليات العسكرية الأندونيسية في بابوا الغربية، وذلك في حين كانوا يعملون على حماية المنطقة المجاورة لموقع شركة النفط البريطانية التي كان يزورها^[1].

وتدعم بريطانيا الحملات التي تشنها أندونيسيا والتي تهدف إلى قمع المطالبة بحق تقرير المصير، فهي قد دعمت اجتياح أندونيسيا لتيمر الشرقية وإخضاعها لسلطتها طوال ربع قرن. ووفقاً لجاكارتا بوست، قال وزير الدفاع جيوف هون في زيارة له إلى سنغافورة «يجب على الحكومة الأندونيسية أن تستجيب على نحو ملائم للحركات الانفصالية»، ونقل الإعلام أنه بعد زيارة طوني بلير للرئيس الأندونيسي في شهر شباط من العام 2000، تعهد بأن تدعم بريطانيا «سلامة الأراضي» الأندونيسية^[2].

وقد كلف ضمان «سلامة الأراضي» الأندونيسية سكان محافظة أتشيه باهظاً، فقد صعدت الحكومة الأندونيسية أعمالها العسكرية فيها بشكل كبير منذ سقوط سوهارتو. وفي عام 2001، قتل ما يزيد عن 1500 شخص بعد أن رفعت أندونيسيا مستوى القمع والوحشية، وشنت هجمات سعت من خلالها إبادة الانفصاليين. وذكرت التقارير أنه تم استخدام طائرات هوك في أتشيه في تموز العام 2002، ونقلت التقارير عن قائد القوات الجوية الأندونيسية الكولونيل دجونيدي أنه تم استخدام عشرة طائرات من طراز هوك من أجل «إعادة النظام»، ويتمركز الآن عشرات الآلاف من الجنود في أتشيه، مرتكبين جميع أنواع الانتهاكات بحق شعبها، وتعمل مجموعات حقوق الإنسان على توثيق أعمالهم الوحشية^[3].

وجاء رد الحكومة البريطانية النموذجي على الوحشية الأندونيسية بقول وزير

[1]- رسالة من تابول إلى بين برادشاو، 26 حزيران 2001، من <http://tapol.gn.apc.org>.

[2]- جيلبي، «السخرة والأسلحة وأندونيسيا»، جون أليونباي، «الجيش الأندونيسي يقود المنطقة الثرية إلى أيدي المتمردين»، غارديان، 11 آذار 2000.

[3]- «التحقيق في الاستخدام الأندونيسي للطائرات البريطانية «ضد المدنيين»»، غارديان، 3 تموز 2002.

الشؤون الخارجية ديريك فلاتشيت: «نحن ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس^[1]». إذًا، لا قدرة لبريطانيا على تحديد المعتدي ولا نية لها على اتخاذ إجراءات لمواجهة، كما هو الحال مع إسرائيل وروسيا وتركيا ودول أخرى.

وتستكمل بريطانيا بيع مصفوفة من المعدات العسكرية إلى أندونيسيا، بما فيها مكونات للمروحيات القتالية والطائرات والمعدات البحرية وقطع غيار الرشاشات ومعدات التصوير العسكرية، وقد تم رفض عددٍ صغيرٍ من المعدات كالسيارات المصحفة وبنادق القنص. ويرجع انخفاض معدل صادرات الأسلحة البريطانية إلى أندونيسيا على مر السنوات إلى الأزمة الاقتصادية الأندونيسية، وليس السبب أيّ تغييرٍ في السياسة البريطانية.

وتمامًا كما رفض طوني بلير الاستئناف الذي دعاه إليه الأسقف بيلو الذي ذكر سابقًا في بداية هذا الفصل، فقد رفض أيضًا استئناف أبرز سجناء الرأي في أندونيسيا، موتشار باكباهان، رئيس اتحاد العمال الذي سُجن بعد تنظيم مظاهرات داعمةٍ للديموقراطية، والذي قال بعد شهر من انتخاب بلير وهو في غرفةٍ تحت الحراسة المشددة في المستشفى في جاكارتا: «أتمنى أن يتوقف (أي بلير) عن بيع الأسلحة إلى أندونيسيا، فتلك الأسلحة تستخدم لانتهاك حقوق الإنسان^[2]».

الصين:

توفّر لنا حالة الصين لمحةً إضافيةً حول سياسة الحكومة بشأن تصدير المعدات العسكرية مهما كلف الأمر.

فرض الاتحاد الأوروبي حظر أسلحةٍ على الصين بُعيد مجزرة ميدان تيانانمين، ودعا دول الاتحاد الأوروبي إلى مقاطعة التعاون العسكري مع الصين بالإضافة إلى حظر الاتجار بالأسلحة معها، لكن ترك المقصود من هذا القرار ليتم فهمه من قبل

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 20 كانون الثاني 1999، الخانة 504.

[2]- ريتشارد لويد باري، «حث بريطانيا على وقف التجارة بالأسلحة في أندونيسيا»، إنديبننت، 23 حزيران 1997.

الدول المعنية. وفي خلال أشهر من الحظر، سمحت الحكومة المحافظة لشركة الكهرباء العامة ماركوني (GEC-Marconi) بتصدير معدات الرادار إلى الطائرات المقاتلة الصينية، على أساس أنها معداتٌ غير فتّاحة أكثر من كونها أسلحة، إذًا، فقد ساعدت بريطانيا على تقويض رسالة الاستنكار المراد من الحظر، واستمرت عمليات البيع (وقد انتهك بعضها مفهوم بريطانيا للحظر) والعلاقات العسكرية بين الصين وبريطانيا في سنوات حكم حزب العمال، عارضةً بذلك الطبيعة الرمزية للحظر البريطاني.

وتفسر بريطانيا الحظر على أنه يغطي الأسلحة الفتّاحة ويستثني المعدات العسكرية غير الفتّاحة، لكن هذا النوع من التمييز لا معنى له، فالأنظمة غير الفتّاحة التي تستخدم للسيطرة على الحشود كانت قد صُدّرت إلى الصين واستخدمت خلال مجزرة ميدان تيانانمين لتصوير المتظاهرين ومساعدة الشرطة على اعتقال المنشقين. وقد تم منح رخص للنوع نفسه من تكنولوجيا السيطرة على الحشود من ذلك الوقت، ويتم استخدامها في لاسا في تيب التي تحتلها الصين.

بلغ سعر المعدات العسكرية التي صُدّرت إلى الصين 32 مليون يورو في عام 2001، وتتضمن المكونات الفضائية العسكرية ومعدات المراقبة ومعدات التصوير والاستهداف بالليزر ومكونات الطائرات القتالية، بالإضافة إلى معدات الاتصالات والملاحة ومعدات التفجيرات العسكرية ومعدات فحص ذخيرة الأسلحة الخفيفة، وتساعد قطع المعدات هذه الصين في شن هجوم على تايوان كما تعينها على المساهمة في القمع الداخلي. لقد حظرت بعض الدول فعليًا تصدير جميع الأصناف العسكرية إلى الصين، أما بريطانيا، فبطبيعتها صعبة الانحناء. وقد كان الحظر الأميركي أكثر صرامةً بتغطيته جميع المعدات العسكرية مع سماحه باستثناءات قليلة.

لكن السياسة البريطانية تتخطى الحدود، وتسعى لكسب الجيش الصيني بشكل مباشر، على الرغم من دعوة حظر الاتحاد الأوروبي إلى «مقاطعة... التعاون العسكري» إضافةً إلى تصدير الأسلحة. أما الرجل الذي قاد مجزرة ميدان تيانانمين،

الجنرال تشي هواتيان، الذي تم تعيينه وزيراً للدفاع في الصين، فقد حل ضيفاً على الحكومة في كانون الثاني من العام 2000، زائراً جون بريسكوت وجيوف هون. وقد دُعيت الصين إلى معارض أسلحة في بريطانيا، وفي أيار من العام 2000، قام وفدٌ عسكريٌّ ذو مستوى مؤلف من سبعين فرد بزيارة وزارة الدفاع في لندن، بالإضافة إلى عدة منشآت عسكريةٍ أخرى حيث عُرضت لهم طائرة «يوروفايتر» الحربية.^[1]

وتدّعي الحكومة متابعة التدخل البّناء مع الصين في ما يخص حقوق الإنسان، كما في حالة أندونيسيا، متذعرةً بأنها الطريقة الوحيدة لإحراز النتائج، أما النتائج الحقيقية فهي واضحة: في السنوات الأخيرة، ضيّقت السلطات الصينية الخناق أكثر فأكثر على المنشقين ومهدّدي الاستقرار، بينما ارتفعت انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بحسب تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ووزارة الخارجية الأميركية. وتستخدم بيجين حالياً «الحرب ضد الإرهاب» كغطاء للسياسات الداخلية القمعية المتزايدة، مثلاً كاعتقال 10000 شخص ضمن حملة مكافحة الجريمة التي شنتها. وفي عام 1999، أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً برلمانياً يفيد بأن «الوضع الحالي في الصين هو غالباً الأسوأ منذ التضييق الذي فرض بعد مجزرة تيانانمين»، وتنتقد حملة تحرير تيبِت أيضاً الحكومة البريطانية قائلةً أن حوار حقوق الإنسان يفشل في إيقاف تدهور الوضع في تيبِت.^[2]

تدعم بريطانيا النخبة الصينية بحماس أكبر، فعندما زار الرئيس الصيني جيانغ زمين بريطانيا في تشرين الأول من العام 1999، لم يتم التطرق إلى مسائل حقوق الإنسان بشكلٍ علنيٍّ، بينما منعت الشرطة المتظاهرين من التجمع بسلمية، واستولى الضباط على الأعلام التبتية والرايات الأخرى بطريقة غير قانونية في التظاهرات الداعمة لحقوق الإنسان في بادرة لإظهار التأييد للزوار.

[1]- روبن أوكلي، «الصين: الإتجار بالأسلحة تحت الحظر»، تشرين الأول 2000، www.caat.org.uk.

[2]- هيومن رايتس ووتش، «المخاوف الرئيسية لهيومن رايتس ووتش في الجلسة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة»، 2002 من FAC، www.hrw.org/unchr.58.htm، التقرير الأول، جلسة 1999-2000، المقطع 13، www.publications.parliament.uk/pa/cm199900.

على نحوٍ مماثل، زار الناشط الداعم للديموقراطية وسجين الرأي السابق وي جينغشينغ بريطانيا واتهم روبن كوك بأنه ذو وجهين بعد إقدامه على إلغاء الاتصالات المصورة التي خُطِّط لها، بالإضافة إلى قيام وزارة الخارجية بردعه عن مقابلة الصحافة. كما اتهم بريطانيا بقيادة الاتحاد الأوروبي إلى عرقلة دعم قرار الأمم المتحدة حول سجل حقوق الإنسان المرعب الذي تسجله الصين، وتُعَدُّ حكومة بلير أولى الحكومات التي لا تدعم قراراً كهذا منذ عام 1989. وقال وي إن الحكومة الصينية سوف تستجيب للضغط العام لكنها لن تستجيب لتدخل المملكة المتحدة الخاص^[1].

إن الأولويات واضحة، تشير إدارة التجارة والصناعة DTI إلى أنَّ «الصين تقدم إحدى أسرع الأسواق تطوراً في العالم، فهي توفر فرص استثمارٍ وتجارة هائلة إلى الشركات البريطانية». وفي خطابٍ أدلته وزيرة الخارجية بارونيس سيمونز خلال غداءٍ بمناسبة رأس السنة الصينية في لندن، «ذكرت دعم بريطانيا لانضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية WTO، وأشارت إلى ضرورة قيام الصين بإزالة بعض المتطلبات الثقيلة عن عبء المستثمرين الأجانب»، لكنها عجزت عن التطرق إلى أيٍّ من مشاكل حقوق الإنسان^[2].

التعهد الثالث - نحن نسلح الدول التي لا يدعمها الآخر.

تتبع بريطانيا عند تصدير السلاح حجةً نموذجيةً مفادها أنه: «إن لم ندعمهم، سيقوم الآخرون بذلك»، لكن الواقع مغاير فهم يعتبرون أنه: «سنقوم بالتصدير عندما يتوقف الآخر عن ذلك».

اعتُبرت اتفاقية بريطانيا مع المملكة العربية السعودية نافذةً عندما منعت الولايات المتحدة التصدير إلى السعودية جراء الضغط الذي مارسه الكنيست الإسرائيلي عليها، وتقضي الاتفاقية بإعادة تجهيز القوات السعودية المسلحة (سُميت اليمامة،

[1]- أوكلي، «الصين».

[2]- شركاء المملكة المتحدة في التجارة، www.tradepartners.gov.uk، بارونيس سيمونز، «إنشاء علاقة وطيدة بين الصين والمملكة المتحدة»، 11 شباط 2002، www.fco.gov.uk.

وبلغت قيمتها 50 مليار يورو). وبعد أن أجرت الهند وباكستان تجاربها النووية عام 1998، فرضت الولايات المتحدة عقوبات عسكرية عليهما، أما بريطانيا فقد رفضت فرض حظورات رسمية وعملت على استغلال تلك الفجوة. وفي عام 1992، قطعت الولايات المتحدة يد العون العسكري والاقتصادي عن باكستان، وطلبت منها إعادة ثماني سفن حربية عند انتهاء مدة إيجارها، وجاء ذلك اعتراضاً على إنتاج باكستان للأسلحة النووية، ونتيجة لقرارا الولايات المتحدة، تدخلت بريطانيا وزودت باكستان بست سفن حربية^[1].

فرضت الولايات المتحدة حظراً عسكرياً على أندونيسيا بعد ارتكابها أعمالاً وحشية في تيمور الشرقية في أيلول من العام 1999، واستمر هذا القرار طوال سنة 2001، أما الاتحاد الأوروبي فقد فرض حظراً مدته عدة أشهر فقط ينتهي في كانون الثاني من العام 2000، وتبع ذلك إقدام بريطانيا على بيعها الأسلحة. كانت معظم طائرات f-16 ومقاتلات f-5 التي قدمتها الولايات المتحدة إلى أندونيسيا موقوفة عن العمل بسبب حاجتها إلى قطع غيار، لكن استمرت بريطانيا بدعم أندونيسيا بطائرات هوك التي عوض وجودها عن النقص في الطائرات الحربية الأميركية.

التعهد الرابع- نحن نسلح حتى الدول الأكثر فقراً.

تعهد طوني بلير في خلال مؤتمر حزب العمال في تشرين الأول من العام 2001 المساعدة على مداواة الجرح الذي أصاب ضمير العالم، قاصداً بكلامه ما تعاني منه أفريقيا من فقر ونزاعات. وقام بعض المفسرين بالمستحيل للإثناء على رؤية بلير (أنظر الفصل 18)، وبعد ثلاثة أشهر، ظهرت قيمة صادرات بريطانيا من الأسلحة إلى أفريقيا لتسجل رقماً قياسياً فاق قيمة السنة الفائتة منه أربع مرات. وفي عام 2001، وفقاً للحملة المناهضة للتجارة بالأسلحة، صدرت بريطانيا ما تعادل قيمته 400 مليون يورو من الأسلحة إلى أفريقيا^[2].

[1]- رويتر، «خرق الحظر، باكستان تشتري فرقاطات بريطانية»، غارديان، 28 تموز 1993.

[2]- بيغلر، «مندوبو المبيعات»، «الأسلحة إلى أفريقيا».

تتوجه هذه الأسلحة إلى الدول الأكثر فقراً، في حين يواجه معظمها نزاعات كان قد تعهد بلير بتوجيهها، وقد تم تصدير الأسلحة الخفيفة إلى دول كبوتسوانا ومصر وإريتريا وغامبيا وكينيا وملاوي والمغرب ونيجيريا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي. وتشكل قيمة الأسلحة حوالي خمس دين الدول الأفريقية، ما يعني أن الأسلحة البريطانية تحمّل أفريقيا عبئاً هائلاً إضافياً يدّعي بلير نيته بتقليلصه.

ويتعارض تصدير الأسلحة مع أيّ تأثير فعّال للمساعدات، فهو يبعد موارد الحكومة الشحيحة عن البرامج الاجتماعية الأساسية، مثبتاً بذلك الدور العسكري في المجتمع (ما ينتج عنه إضعاف الحكومة الديمقراطية) بالإضافة إلى استخدام الأسلحة في النزاعات. أما محاولة بريطانيا لدفع الهند إلى إنفاق مليار يورو مقابل شراء طائرات هوك الحربية، فهي تعادل 10 سنوات من المساعدة المزدوجة.

يبدو الأمر وكأنه دفعٌ مدبّرٌ للأسلحة نحو الدول الأكثر فقراً، وفي فترة حكم العمال الجديد، وصلت نسبة الأسلحة التي تم تصديرها إلى الدول في طور النمو إلى 86 % من مجموع صادرات بريطانيا من الأسلحة (مقابل 84 % من الفترة التي تتراوح بين العامين 1993 و 1996)، ولا تقوم أيّ دولة باستثناء الصين بتصدير نسبة أكبر من الأسلحة إلى الدول الفقيرة. أما في ظل حكم المحافظين، وصل معدل الصادرات إلى أفريقيا إلى 1.6 % من مجموع الأسلحة البريطانية التي تُصدّر إلى العالم الثالث، وارتفعت هذه النسبة إلى 19 % مع حلول العام 2000^[1].

وفي كانون الثاني من عام 2000، استفاد بلير من إجازةٍ عائليةٍ كان يقضيها في سيشل ليعمل كبائعٍ لأنظمة BAE في جنوب أفريقيا. في عام 1999، كانت قد عُقدت اتفاقية بأن تُقدّم جمهورية جنوب أفريقيا على شراء معدات عسكريةٍ تصل قيمتها إلى 4 مليار يورو من الشركات الأوروبية، وكانت شركة أنظمة BAE أكبر متعهد فيها، وقد اتفق على بيع طائرات هوك الحربية (نعم، المزيد منها) بقيمةٍ تقارب الـ 1.6 مليار يورو. وكان بلير قد قاد بعثة إلى جنوب أفريقيا للضغط لصالح عرض BAE قبل فترةٍ قصيرةٍ من تقديمه.

[1]- CAAT، «إصدار تقرير جديد عالمي حول الأسلحة الأمريكية»، غير مؤرّخ، موجز CAAT أفريقيا، شباط 2002.

بالكاد تستطيع دول جنوب أفريقيا الفقيرة تكبّد مصاريف هذه الإتفاقية، ففي دولة تعاني الفقر المدقع توازي قيمتها ضعف ميزانية الحكومة المخصصة للإسكان، و100 أضعاف ما يُنفق على محاربة مرض الإيدز HIV/AIDS الذي يعاني منه 5 مليون شخص من سكان جنوب أفريقيا. ويبقى المستفيد الأكبر من إبرام تلك الإتفاقية شركة أنظمة BAE وكل من يُتهم بالفساد والمحسوبيات في جنوب أفريقيا.

بعد أسبوعين على قيادة بلير للبعثة البريطانية التي اتجهت إلى القمة العالمية حول التنمية المستدامة التي عقدت في جنوب أفريقيا في أيلول عام 2002، تكفّلت الحكومة البريطانية بحضور شركات الأسلحة معرض أسلحة في بريتوريا، ووصفت إدارة التجارة والصناعة DTI جنوب أفريقيا بـ «الهدف الناشئ وغير المستثمر»^[1].

اتهاك توجيهات التصدير.

تستهدف توجيهات تصدير الأسلحة نطاق العلاقات العامة، فهي تعمل على إقناع الآخرين بتوفّر تجارة الأسلحة «المسؤولة» و «المنظمة»، وهو أبعد ما يكون عن الحقيقة.

وما يشير إلى ذلك بوضوح هو اعتراف الحكومة بأنها «لا تتبع أيّ إجراءات رسمية لمراقبة كيفية استخدام معدات الدفاع البريطانية التي تم تصديرها بشكل روتيني»^[2] وهي ترفض الدعوات المتكررة للقيام بكشوفات تشريعية على الاستخدام النهائي لتلك المعدات. بينما تُعفى جميع صادرات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية بمقتضى اتفاقية اليمامة من رخص التصدير، ما يعني أن بريطانيا لا تأبه البتة لما يحصل لهم أو لانتهاكهم للتوجيهات المفترضة.

ومن الواضح أيضاً غياب نية الحكومة بالالتزام بتوجيهاتها الخاصة أو بتوجيهات الاتحاد الأوروبي الضعيفة التي يتم انتهاكها على الدوام، فعلى سبيل المثال، قواعد

[1]- CAAT، «الحكومة البريطانية ترعى معرضاً للأسلحة الأفريقية».

[2]- ديريك فاتشيت، مجلس العموم، هانساد، 1 حزيران 1998، الخانات 151-2.

سلوك تصدير الأسلحة الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي تُلزم بريطانيا باتباعها بموجب القانون.

وقد صدرت بريطانيا الأسلحة إلى المغرب التي احتلت الصحراء الغربية بشكل غير قانوني، في حين يمنع قانون الاتحاد الأوروبي تصدير الأسلحة إلى دول «تستخدمها من أجل الاستحواذ على مطلب إقليمي بالقوة»، وتصل المعدات البريطانية إلى إسرائيل أيضاً، التي تحتل الضفة الغربية وغزة بشكل غير قانوني، ناهيك عن تركيا التي تحتل شمالي قبرص. أما التمييز بين الأسلحة المصدّرة والمستخدمة بهدف الدفاع الشرعي عن النفس، وتلك التي يمكن استخدامها بهدف القمع والظلم، فهو غالباً وهمي. وعادة ما يستخدم منتهكو حقوق الإنسان وأولئك الذين يغصبون الأراضي المعدات التي صدرت لهم بهدف الدفاع عن النفس كمعدات للقمع، كالطائرات والشاحنات الحربية.

ويعتبر ترخيص تصدير قطع غيار هوك إلى زيمبابوي (التي شغلت هوك لاستخدامها في DRC) وإلى أندونيسيا (لاستخدامها في تيمور الشرقية) بالإضافة إلى تصدير الأسلحة إلى الهند وباكستان (ليتم استخدامها بين الطرفين) انتهاكاً واضحاً لمعايير الاتحاد الأوروبي التي تمنع التصدير «إن ظهرت أي نية للدولة المستلمة بأن تستخدمها بشكل عدائي في وجه أي دولة أخرى».

ويحرّم معيار آخر من معايير الاتحاد الأوروبي «التصدير التي تشعل النزاعات المسلحة أو تطيل في أمدّها أو تفاقم التوترات أو النزاعات في الدولة المستوردة لها»، بالتالي، يبدو أن طائرات هوك التي زوّدت أندونيسيا بها (استخدمت في غرب بابوا)، والأسلحة التي وصلت إلى سريلنكا (وتعترف بريطانيا بأنها استخدمت في مواجهة ثورة تاميل تايجرز في حرب أهلية وحشية) قد خرجت عن طور تلك المعايير.

وتدعو معايير الاتحاد الأوروبي دول الأعضاء إلى «أخذ الحيطة والحذر عند إصدار الرخص» إلى «الدول حيث رصدت إحدى هيئات الأمم المتحدة الموثوقة

أو المجلس الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان^[1]. وعلى الرغم من ذلك، لم تتوقف الأسلحة البريطانية عن التدفق إلى أندونيسيا (حيث استخدمت السيارات المصفحة باستمرار) وإلى تركيا (حيث استخدمت المركبات في مواجهة الأكراد) وإلى دول الخليج (الأسلحة المزودة بها قوات الأمن الداخلي) وغيرها.

كما تدعو معايير أخرى الدول الأعضاء إلى الأخذ بعين الاعتبار سجل الدولة المستلمة في ما يخص التزاماتها الدولية بما فيها «التزامها بعدم الانتشار»، وعلى الرغم من ذلك، تستمر بريطانيا في تزويد إسرائيل والهند وباكستان بالأسلحة مع العلم أنها تمتلك أسلحة نووية.

وهنا يطرح سؤالٌ بسيطٌ، لِمَ تشجع جميع الحكومات البريطانية على تصدير الأسلحة وبالأخص إلى متهمي حقوق الإنسان؟ من الواضح أن تصدير الأسلحة تجارةً مربحةً للصناعة العسكرية، لكن ذلك ليس بالسبب الوحيد الذي يدفعها للإقدام على تلك التصديرات، ومن الخرافة التصديق بأن الخيار يتراوح ببساطة بين «الأرباح» و «الأخلاق»، وعادة ما يُناقش هذا الأمر ضمن ذلك الإطار، لكن يدخل عامل ثالث في تفسير دعم الحكومة البريطانية لتصدير الأسلحة، ويغوص في دور بريطانيا في عالم دعم النخب المفضلة.

إن تزويد متهمي حقوق الإنسان بالأسلحة البريطانية لاستخدامها في التشجيع على القمع هو أمرٌ تنظيميٌّ، وبحسب رأيي فهو يمثل سياسة الحكومة الفعلية، وأصفها بالفعل لأنها انعكاسٌ غير واضحٍ من جهة صناع السياسة. وأتناول في الجزء الثاني سياسة بريطانيا الخارجية واستنادها بشكلٍ كبيرٍ على دعم النخب المتسمة بالقمع التي تعزز مصالح بريطانيا التجارية والسياسية، وقد حاولت بريطانيا بقدر استطاعتها الحفاظ على قوى تلك النخب فقامت بإجراءات سريةً أحياناً وتدخلت عسكرياً في

[1]- مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي حول تصدير الأسلحة، في اللجنة المتخصصة بالشؤون الدفاعية والخارجية والنمو العالمي والتجارة والصناعة، التقرير الثالث والثاني ثم الثالث والرابع، جلسة عامي 2000/1999 .

أحيان أخرى، ويعتبر تصدير الأسلحة إلى الجيوش الأجنبية بالإضافة إلى تدريب الجنود فيها جانباً أساسياً من تلك الاستراتيجية.

وقد اتضح أن كل من تصدير الأسلحة والتدريب العسكري يؤدي دوراً معيناً، فهما يساعدان النخب المفضلة في الحفاظ على الأمن الداخلي (كالسيطرة على السكان المحليين) وتحسين القوة المحلية للعسكر (عادة ما يكون من خلال تقويض القوى الديمقراطية) وتحسين الروابط مع القادة السياسيين الحاليين والمستقبليين الذين سينبعثون على الأغلب من داخل النخبة.^[1]

ووفقاً للوثائق المسربة من السفارة البريطانية في جاكرتا في بداية التسعينات، وبالرجوع إلى مخططات التدريب العسكرية البريطانية:

يتحدد موقع القوات المسلحة في المجتمع الأندونيسي باعتبار أن أعضاء صنّاع قرار وأصحاب رأي، ويصل معدل المشاركين في المنتدى السياسي الإندونيسي والمنحدرين من القوات المسلحة إلى 40 في المئة، ويشملهم الدعم بموجب مخططات وزارة الخارجية والكومنولث FCO في أندونيسيا^[2].

ووفقاً لوزارة الدفاع، يؤدي التدريب العسكري دوراً مهماً في «الترويج للتأثير البريطاني والصمود في الخارج وفي دعم المصالح البريطانية الموسعة بما فيها مبيعات شؤون الدفاع»، وورد عن الوزارة أنه «يجب توخي الحذر من أجل تجنب إعطاء انطباع بأن علاقاتنا لا تستند إلا على فرص التسويق من أجل تصدير الأسلحة الدفاعية^[3]».

استمر حزب العمال الجديد بتوفير التدريب العسكري إلى أكبر منتهكي حقوق

[1]- راجع كورتيس، المكر العظيم: القوة الإنكليزية - الأميركية والنظام العالمي، بلوتو، لندن، 1998، الصفحات 80-57.

[2]- مذكرة أصدرها تابول إلى FAC، التقرير الثالث، جلسة عامي 1993-94، 13 تموز 1994، ص 282.

[3]- اللجنة المتخصصة بالدفاع، التقرير الخاص السادس عشر، ملحق، www.publications.parliament.uk/pa/cm199900.

الإنسان في العالم، كذلك الذي قدمه حزب المحافظين قبله، وقد تم استقدام ما يقارب 4000 عنصر عسكري من أكثر من 100 دولة مختلفة ليتم تدريبهم في بريطانيا، بما فيها دولٌ تدعي الديمقراطية كالبحرين والصين ومصر وأندونيسيا وإسرائيل والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية وتركيا. ومازالت القوات المسلحة البريطانية تخدم في حوالي 100 دولة بما فيها الدول التي ذُكرت للتو،^[1] وليس بالأمر المستغرب أن تلك الدول هي نفسها التي تستورد الأسلحة البريطانية.

أما خلال حكم حزب العمال الجديد، عززت بريطانيا برامج التدريب العسكري التي تنشئها، فعلى سبيل المثال، أنشأت برنامجاً جديداً يُعنى «بالدبلوماسية الدفاعية» - لتزويد الحلفاء بفرق مدربة على المدى القصير وموظفين معارين وبرنامجاً للمنح الدراسية - بالإضافة إلى خطة جديدة تدعى ASSIST أي (المساعدة على دعم الاستقرار في خلال التدريب على الخدمة) الذي يُدعى أنه يروج لـ «احترام الحكومة المدنية وممارساتها بالإضافة إلى احترام سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان العالمية»^[2]. أما الإدعاء بأن التدريب يساعد في تحسين ممارسات حقوق الإنسان ما هو إلا غطاء لا أدلة عليه، فبريطانيا التي عملت على تدريب القوات المسلحة التابعة لمنتَهكي حقوق الإنسان لسنوات عدة، قد أنتجت أنظمة أكثر قمعية وظلماً.

ظاهرياً، من السهل على حكومة ملتزمة عن بُعد بالسياسات الأخلاقية إيقاف كل ذلك: بإمكانها ببساطة إيقاف تدريب الجيوش ذات السجلات المنتهكة لحقوق الإنسان. لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن.

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 7 أيار 2002، الخانة 42، و 10 حزيران 1998، الخانة 610.

[2]- مجلس العموم، FAC، التقرير الأول، جلسة 99/1998، المقطع 46، من www.publications.parliament.uk/pa/cm199899.

الجزء الثاني: النخب والاقتصاد العالمي

تنص الدولة الرسمية على أن السياسات البريطانية تساعد على توجيه عمل العولمة نحو الفقر من أجل اجتثاثه عالمياً، بينما تدعم المجموعات والحكومات الديمقراطية. لكن الحقيقة تختلف عما يُروى.

ففي مرحلة حكم حزب العمال الجديد، تساعد بريطانيا على تنظيم الاقتصاد العالمي بشكل تُفيد فيه نخب الأعمال العالمية بينما تتابع العمل بالسياسات التي ترسخ الفقر وعدم المساواة. ويتبنى حزب العمال الجديد مشروعاً ضخماً لا يهدف ببساطة إلى إدارة العولمة كما يزعم، إنما لدفع شكلٍ متطوّرٍ من أشكال التحرير الاقتصادي عالمياً.

وتتبع حكومة بلير العادة البريطانية العريقة في إضعاف قدرات الدول على متابعة استراتيجيات التنمية المستقلة ذات القدرة على النجاح، وترتكز سياستها الخارجية على إبراز النخب القمعية وخاصة في الشرق الأوسط، في حين تعمل على إضعاف القوى الديمقراطية المعروفة. ويعود ذلك إلى أن الحكومة البريطانية عادةً ما تعتبر الديمقراطية في الخارج تهديداً لها، ما يتطابق مع نظرتها لعامة الشعب في بريطانيا. ويتم صنع تلك السياسات بعد عمليةٍ غير ديموقراطيةٍ ونخبويةٍ لاتخاذ القرار في بريطانيا التي تتشابه سياساتها الخارجية مع سياسات الدول الديكتاتورية.

تعمل هذه السياسات على إيذاء المواطنين في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من صعوبة تجاهل هذا الأمر - وقد ورد ذلك في الفصول الخمسة الآتية - فقد تم تجاهله، لأن معظم المعلقين الذين يحق لهم رؤية ما يحصل قد اختاروا قبول خطاب حزب العمال الاستثنائي. وأنا أعتقد أن نظرة حكومة بلير العالمية مخيفةٌ جداً، وإن قاد المخططون الأمور التي تُعنى بالاقتصاد العالمي بطريقتهم الخاصة، ستبدو الأمور أكثر إخافةً في المستقبل.

الفصل التاسع

مقايضة

النمو العالمي

نرغب أن نفتتح أسواقاً محميّةً في البلدان النامية.

وزيرة التجارة باتريسيا هويت.

علماء الدين المؤيدون للتحريّة الجديدة

نقلًا عن طوني بلير، «إن النمو الحقيقي ينتج عن الشراكة، فلا يملّي الغني على الفقير أفعاله ولا يطلب الفقير من الغني أيّ حاجة، بل تتم مطابقة الحقوق والواجبات^[1]».

إليكُم عالم بلير، حيث لا يحق للأكثرية الفقيرة الطلب من الأقليات الغنية، ومع ذلك، هذا عالمٌ يعيش فيه نصف السكان في فقر مدقع بمعدل \$2 باليوم الواحد، بينما يمتلك بضعة أفراد ثروة أكبر من مئات الملايين من الأشخاص. وفي هذه الحالة إذًا، ألا يحقّ للفقير أن يطلب من الغنيّ بدل مطابقة الحقوق والواجبات فحسب؟

وقد ردّد المستشار غوردون براون وجهة نظر بلير، فقام بتلخيص «صفقة عالمية جديدة» تستند إلى الدول الأفقر وتلك الأغنى في العالم، «وتفي كلّ منها بالتزاماتها». فالتزامات الدول الأفقر هي «السعي إلى تحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف من أجل استثمار جديد»، أما التزامات الدول الأغنى فهي «فتح أسواقنا ونقل الموارد إليها^[2]». وقد يعتقد البعض أن بلدان العالم الأفقر لا تتمتع بأيّ التزامات اتجاهنا، خاصة بعد قرون من الاستغلال وتحمل الفقر المدقع الذي سبّبه النظام الاقتصادي العالمي المضّر لها بشكل واضح، لكن ليس ذلك بصحيح، لأنه يُعتقد أنّ أولئك الذين يمتلكون بضعة مدارس وخدمات صحيّة ضئيلة والقليل من المياه النظيفة لا مهرب لهم من التزاماتهم اتجاهنا، تلك التي من شأنها مساعدة شركاتنا على تحقيق المزيد من الأرباح (تهيئة الظروف من أجل استثمار جديد).

ويشدّد خطاب حكومة بلير على الحاجة إلى «توجيه عمل العولمة نحو مصالح

[1]- خطاب رئيس الوزراء (كايب، 8 كانون الثاني 1999) من www.dfid.gov.uk.

[2]- خطاب جوردن براون، خطاب موجه إلى البنك الاحتياطي الفدرالي (نيويورك، 16 تشرين الثاني 2001) من www.hmtreasury.gov.uk.

الفقراء» كما يطالب بقواعد تجارية أكثر إنصافاً، خاصة في منظمة التجارة العالمية WTO ما يسمح للدول النامية الاستفادة من العولمة بشكل أكبر. وقد قادت كلير شورت وزيرة الدولة للتنمية العالمية هذه العملية وشددت على التزام بريطانيا بتحقيق أهداف التنمية التي تسعى إلى تقليص الفقر العالمي، ومن ناحية أخرى، قاد غوردون براون (بشأن الديون) وطوني بلير (بشأن أفريقيا) مبادرات جديدة تظهر جدية الحكومة في استهداف الفقر العالمي، أما في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، فقد حصلت سياسات الحكومة التنموية إطراءات ضئيلة. وبات يُنظر إلى بريطانيا كإحدى أقوى المطالبين بالتغيير في تقسيم الاقتصاد العالمي من أجل إفادة الدول النامية، حتى إنها باتت تعتبر «بطلة الفقير».

إنها وجهة نظر استثنائية، وذلك لأنه، بغض النظر عن الخطاب التقدمي، قد أوضح وزراء الحكومة أهدافهم الأخرى التي تبدو أكثر عقلانية بالنسبة لسياساتهم الواقعية. وفي حال ألقينا نظرة على هذا الأمر يمكن اكتشافه بسهولة.

وتبقى أولوية بريطانيا الجوهرية - وهي عملياً سبب صمودها على مرّ القرون - مساعدة الشركات البريطانية في السيطرة على موارد الدول الأخرى، وكما كشف كلٌّ من اللورد ماكاي ومن بعده رئيس مجلس اللوردات في وسط التسعينات أنّ دور جهاز الاستخبارات السري MI6 هو حماية الرفاهية الاقتصادية البريطانية عبر التأكد من إمكانية استحوادها على السلع الرئيسية كالنفط والمعادن وتحقيق أرباح من مصالحها التجارية العديدة في العالم. ويستمر حزب العمال الجديد بتأدية تلك المهمة التقليدية للسياسة الخارجية للتنمية والاقتصاد التي يحميها الخطاب العالي المستوى (يتم تلخيصها لاحقاً في الفصل [10]).

يكمن الهدف الرئيسي في اقتحام الأسواق الخارجية، وقد ورد عن وزيرة التجارة باتريسيا هويت «نرغب في فتح أسواق محمية في البلدان النامية»، وبإشارة إلى نمو الهند والصين وإمكانية وصول اقتصاديهما إلى أقوى الاقتصادات في العالم في

[1]- ريتشارد نورتن تايلور، «جواسيس عديمو الفائدة»، «غارديان» (23 آذار 2000).

السنوات العشرين القادمة، قالت هويت «يجب أن نكون في تلك المرحلة المتقدمة». وأضافت «أنّ جولةً جديدةً من مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول التجارة هي الطريقة المثلى لضمان استفادة أعمالنا من النمو الاقتصادي المستقبلي في جميع أنحاء العالم والمشاركة فيه^[1]».

إنّ «فتح أسواقٍ جديدةٍ وتخفيف المهام في جميع أنحاء العالم سيخلق فرصاً جديدةً في قطاعاتنا الخدميّة». وعلى نحوٍ مماثلٍ، ألّفت وزيرة التجارة بارونيس سيمونز مجموعة أعمالٍ كبيرةٍ للضغط على مجال الخدمات، لأن الحكومة على التزام «بالعمل معكم لكسر تلك القيود التجارية»، وقالت «علينا العمل كثيراً في الهند وفي الأسواق الأخرى لتسهيل عملية الولوج إليها من أجل الصناعة^[2]».

وكتبت وزيرة التجارة السابقة مارغريت بيكيت في صحيفة فايننشيل تايمز أن الهدف الرئيسي لدائرة التجارة والصناعة هو «الاستمرار في تهيئة الظروف في الداخل والخارج حيث يمكن للأعمال البريطانية أن تزدهر»، وأضافت أنه «يجب أن يُتاح للتجارات البريطانية فرصة العمل في الأسواق العالمية من دون أن تتعرض إلى تعريفات عالية القيمة أو قيود تمييزية أو تدابير شاقة غير ضرورية^[3]».

يهدف التحرير الاقتصادي إلى ضمان ولوج الأعمال إلى الأسواق الأجنبية، وفي خلال حكم حزب العمال الجديد، باتت بريطانيا القائد الأعظم لتحرير التجارة في العالم، وتأمل تطبيق ذلك المبدأ في جميع الدول. فهي ترى السياسات التي تضعها الحكومات لحماية أسواقها من المنافسة الخارجية، التي قد توهن الصناعات والزراعات المحلية، كالتعريفات الجمركية على الواردات والإعانات المالية المضلّلة للبلدان النامية (يُقال «تشويه التجارة» في اللاهوتية). ويقول طوني بلير وفقاً لاعتقاده الديني «إن تحرير التجارة هو الوسيلة الوحيدة لنمو وازدهار اقتصادات الدول النامية^[4]».

[1]- باتريشيا هويت، «التجارة الحرة لتحقيق عالم عادل ومزدهر» (واشنطن، 24 تموز 2001) من www.dti.gov.uk.

[2]- بارونيس سيمونز، «مواجهة تحديات السوق العالميّة» (لندن، 13 شباط 2002) من www.fco.gov.uk؛ «ترحيب هويت بانجاز الاتفاق التاريخي للتجارة العالمية في قمة الدوحة»، من www.dti.gov.uk.

[3]- مارجريت بيكيت، فصل «نحو الولوج إلى سوق مكتمل»، من فايننشال تايمز، (10 تموز 1997).

[4]- طوني بلير، خطاب في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس، 18 كانون الثاني 2000)، من www.pm.gov.uk.

تهدف دول الشمال الغنية إلى ضمّ جميع الدول إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية الملزمة قانوناً، التي تطلب من الدول الترويج لتحرير التجارة، وقد أصبحت تلك المنظمة جسماً تنظيمياً للاقتصاد العالمي. وقد نجحت دول الشمال في إضافة قضايا الإعفاء إلى منظمة التجارة الدولية - كاستثمار والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والزراعة - التي تتخطى التجارة وتهدف إلى إخضاع عملية وضع السياسات الاقتصادية المحلية للقواعد العالمية. وعلى سبيل المثال، قال بيتر ساذرلاند، المدير العام السابق لـ WTO إن هدف المفاوضات التجارية ما هو إلا وصول الحرية «إلى معظم جوانب صناعة السياسات المحلية» مؤثراً بذلك على التجارة والاستثمار العالميين^[1].

ويصبّ الترويج للأيدولوجية الاقتصادية «الموحدة التي تناسب الجميع» في مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات TNCs، فأحد المبادئ المقدسة في اتفاقيات WTO هو الطلب من الحكومات معاملة الشركات الأجنبية بالتساوي مع تلك المحلية في خطوة لتوسيع مجالات السياسة الاقتصادية المحلية. وتستفيد TNCs من الولوج السهل إلى الأسواق مرفقاً بأخف القواعد المفروضة على أنشطتهم من قبل الحكومة، ما يعتبر الهدف الرئيسي التي تسعى الحكومة البريطانية إلى تحقيقه ضمن سياساتها التي تخص الاقتصاد العالمي. وكما قال العالم الاقتصادي الضليع في مجال التجارة في البنك العالمي: «إن محرك عملية WTO هو مصالح الشركات الكبيرة في التصدير في الدول التجارية المتطورة»، وشرحت لورنس سامرز العالمية الاقتصادية السابقة في البنك العالمي والمسؤولة في إدارة كليتون «أن هدف سياسة التجارة العالمية هو ضمان صلاحية فرص الاستثمار لشركات المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية^[2] OECD».

ويتعمق مشروع حزب العمال الجديد أكثر من مبدأ تحرير التجارة العالمية، وأساساً يجب أن يُسمح بمستوى أدنى من التنظيمات الحكومية لوقف تدفق رؤوس

[1]- نقلاً عن غراهام دنكلياي، مغامرة التجارة الحرة: منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي والعالمية، (لندن، 2000)، 232.

[2]- ميشال فينجر و فيليب سكولر، «تنفيذ التزامات جولة أوروغواي: تحديات التنمية»، البنك الدولي، (تموز، 1999)، طبعة مستنسخة، نقلاً عن دنكلياي، ص: 228.

الأموال حول العالم، ما يصب في مصلحة الأعمال والتنمية معاً. بينما تقوم بريطانيا - التي تشدد على نيتها بإدارة العولمة بشكل أفضل فحسب - بالترويج لمشروع أضخم من ذلك، فقد كانت من أبرز المؤيدين لقواعد WTO في مجالات جديدة لصنع السياسات المحلية، وهي تعمل جاهدة لتعميق فكرة العولمة لتتحول إلى شكل من أشكال التحرير الاقتصادي الذي سيحول الاقتصاد العالمي إلى ملعب للمؤسسات. وتعمل بريطانيا بالتحالف مع الحكومات المتشابهة معها في الرأي كالولايات المتحدة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بالاستناد إلى إيدولوجية اقتصادية أصولية. ويعتبر ذلك أيضاً هجوماً على صنع القرارات الديمقراطي بما أن قواعد WTO تمنع بشدة تمكين الحكومات من الترويج للسياسات التي تصب في مصالحها الوطنية.

لقد مارست TNCs ومجموعات ضغط الأعمال التجارية الضغط من أجل القواعد التي تسمح لهم بالتصرف عالمياً بأقل عدد من القيود، ولم يكن لعدد من الاتفاقيات أن يُضَمَّ إلى WTO من دون تدخل أصحاب الأعمال وممارستهم الضغط عليها، ونذكر من ضمن الإتفاقيات، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS والاتفاقية بشأن جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة TRIPS. ويقال أن الشركة الأميركية كاغيل وهي أكبر شركة للأعمال الزراعية في العالم قد كتبت المسودة الأولى لموقف حكومة الولايات المتحدة التفاوضي بشأن الزراعة، ونتج عن ذلك اتفاقية زراعية ضُمَّت إلى WTO^[1].

وتسود معلومات وهمية بأن ذلك جدول أعمال للتجارة الحرة، وهي تسمية خاطئة للمبدأ تعني في الحقيقة «السيطرة المشتركة»، أي سيطرة قلة من المؤسسات على الأسواق العالمية بمعظم سلعها وعدد من صناعاتها. والتجارة الحرة تعني حريتهم المطلقة بالسيطرة على تلك الأسواق بإحكام، أما تحرير التجارة فيعني أن تفتح الدول الأخرى باقتصاداتها من أجل أن تتم السيطرة عليها من قبل المصالح التجارية العالمية.

[1]- مارك كورتس، التجارة من أجل الحياة: جعل العمل التجاري لصالح الفقراء، رابطة المعونة المسيحية، (لندن، 2001)، 90.

لقد استخدمت النخب البريطانية الحرب الدعائية على التجارة على مرّ القرون، وفي حقبة إليزابيت، كانوا يتدربون بالتجارة الحرة عند حاجة سفن الشحن البريطانية إليها، وورد في مضمون رسالة التعريف الخاص بالملكة إليزابيت الأولى التي وجهتها إلى أمراء الشرق، «لقد سنّ الله الأمور بشكل أن لا تصل أيّ أمة إلى الاكتفاء الذاتي، فمقابل وفرة الثمار في بعض المناطق، نرى حاجة الآخرين إليها وضرورة تزويدهم بها»، بالتالي «يجب على البلدان النائية أن تتاجر في ما بينها، إلى أن ينتج عن هذا التبادل في السلع علاقات صداقة». أما «الأسبان والبرتغاليون» فقد منعوا التبادل المتعدّد الأطراف وشدّدوا على حقوق الاتجار الحصرية^[1].

قام حزب العمال الجديد بخلق أداة جديدة لترويج تلك المصالح، وهي إدارة التنمية الدولية DFID التي أنشأتها إدارة التنمية الخارجية القديمة، واعتبرت جزءاً من وزارة الخارجية وعُيّن فيها موظفون بدرجة وزراء، واستلمت كلير شورت منصب وزيرة التنمية الدولية. ويبدو أن DFID قد صممت وأدارت برامج المساعدة بطريقة ركزت فيها اهتمامها على المساعدات البريطانية بشأن اجتثاث الفقر، وبشكل خاص على إيصال العون إلى الدول الأفقر، لكن دورها على صعيد المؤسسات الدولية قد تخطى نطاق الإعانات الضيق ليشمل تأثير بريطانيا على السياسات الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى سياستها الكلية التي تخص الدول النامية، وكان لذلك تأثيراً أكبر من برنامج الإعانات السابق. أما التغيير الهائل الذي توصل إليه حزب العمال الجديد هو متابعة مشروع اقتصادي متطرف ضمن سياق أخلاقي ينص بأن يعمل التحرير العالمي على الترويج للتنمية واجتثاث الفقر، وليس ذلك بمؤامرة حاكتها الحكومة لتضليل العالم، بل هو مشروع أقنع على ما يبدو علماء الدين المؤيدين للتحررية الجديدة.

ويعتبر البعض أن واقع موافقة كلّ من DFID و DTI على الترويج لذلك المشروع هو بحدّ ذاته دليل على الحكومة المشتركة، وهو أمر صحيح من ناحية ترويج DFID

[1]- جون كايت الشركة المقدّرة: تاريخ شركة غي شرق الهند، (لندن: هاربر كولينز، 1991) ص 9-10.

لجدول أعمال DTI الخاص بالمشروع، وهو دعوةٌ قويّةٌ للتحرير على صعيد الاقتصاد العالمي. وإن تسلّم المحافظون الحكومة ثانية، لا بد لهم من الحفاظ على تلك الإدارة الجديدة فهي ذات فائدةٍ في مجال خدمة أهداف النخب.

لقد أصبحت DFID بالفعل أكبر حليف للأعمال التجارية الضخمة، وقد تم إنشاء عددٍ من المبادرات وإلقاء عددٍ من الخطابات للتأكيد على منافع سياسات حزب العمال وللتشديد على أن الأعمال التجارية شريكة التنمية الأولى، ولم تُخفِ DFID واقع كونها العامل الأكبر في الضغط لصالح الأعمال التجارية. وما يلي مقطع من خطاب كلير شورت الذي وجهته إلى القادة في مجال الأعمال في لانكاستر هاوس في نيسان من العام 1999:

من الواضح أن افتراض تعارض واجباتنا الأخلاقية ومصالحنا التجارية ما هو إلا افتراض خاطئ، وأنا حريصةٌ جداً على مضاعفة تأثير مصالحنا المشتركة في الأعمال والتنمية عبر العمل معاً بشراكة، نحن نتيح إمكانية الوصول إلى الحكومات الأخرى والتأثير على النظام المتعدد الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF. أنتم تدركون جيداً القيود التي تواجهها الأعمال التجارية في البيئة النظامية للاستثمار في أي بلدٍ كان، ويمكن الاستفادة من أفكاركم التي لا تقدّر بثمن حول تخطي تلك القيود عند وضع استراتيجيات دولتنا، فنستخدم هذه البصيرة في إغناء حوارنا مع الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف حول جدول الأعمال الإصلاحي^[1].

إذاً، تقدم DIFD نفسها كأداةٍ للأعمال التجارية من أجل تشكيل سياسات المؤسسات المتعددة الأطراف وحكومات الدول النامية. على الأقل يعتبر ذلك تقديمًا نزيهاً، وقد شغل مواضيع عدّة خطابات لوزراء DFID و DTI^[2].

تهدف سياسة DFID إلى المساعدة في تخفيض مخاطر مستثمري القطاع الخاص

[1]- كلير شورت، «اجتثاث الفقر ودور الأعمال التجارية: تحديات جديدة وشراكات جديدة»، (لندن، 20 نيسان 1999)، من www.dfid.gov.uk.

[2]- انظر كلير شورت، خطاب موجّه إلى المؤتمر الوطني المعني باستثمار صناديق المعاشات التقاعدية، (15 آذار 2000) من www.dfid.gov.uk.

في الدول النامية وتنمية بيئة ملائمة للمستثمر ومواتية للأعمال التجارية. وتُعدّ وحدة شراكة الأعمال التجارية التابعة لـ DFID أول جهة اتصال للأعمال وتبحث عن «الطرق التي تمكن DFID من تحسين البيئة المواتية من أجل استثمار منتج في الخارج وتحديد كيفية المساهمة في عملية القطاع المالية الخارجية»، كما تعمل DFID مع شركاء عمل البنك الدولي من أجل «برنامج التنمية» بما فيها الحكومات والأعمال التجارية وبعض المنظمات غير الحكومية NGOs في القطاع المائي وقطاع النقل وقطاع صناعات استخراج المعادن، وتزوّد برامج العون الثنائية «حكومات الدول النامية بالنصيحة والخبرات لمساعدتها في جذب التمويل الخاص»، كما تدعم المنشأة الاستشارية للبنى التحتية الخاصة والعامة التابعة للبنك الدولي ما يقدم النصيحة حول إطار العمل التنظيمي لجذب الاستثمارات الأجنبية^[1].

وتنظم الحكومة حملةً على الصعيد الوطني والعالمي من أجل تنظيمٍ بالمستوى الأدنى للأعمال التجارية. وتقول كلير شورت:

إنّ النهج الأفضل الذي يجب على المؤسسات اتباعه هو ضمان الاحترام لحقوق موظفيها، وحماية صحتهم وسلامتهم وتوفير ظروف عملٍ ملائمةٍ لهم. وعادة ما تكون المدونات الطوعية أكثر فعاليةً من التنظيم^[2].

وقد يدهشكم اعتقاد زعيم في حزب العمال بأنه يجب على الوظيفة بحد ذاتها أن تضمن احترام حقوق الموظفين لتأديتها!

لكن لا يجدي هذا الاعتقاد نفعاً إن عملت الاستراتيجية على حماية الأعمال المتعددة الجنسيات، فبريطانيا هي منشأ العدد الأكبر من شركات العالم المتعددة الجنسيات التي تورطت بأسوأ حالات انتهاك حقوق الإنسان والتدهور البيئي وتقويض حقوق الموظفين. وتتضمن مجموعة واسعة من انتهاكات TNC التي

[1]- بارونيس أموس، «المسؤولية الاجتماعية للشركات الدولية»، (2 تشرين الثاني 2000)، من www.dfid.gov.uk، جورج فولكس، خطاب موجه إلى منتدى أعمال الكومنويلث، (جوهانسبرغ، 9 تشرين الثاني، 1999) من www.dfid.gov.uk، بارونيس أموس، «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا: التحديات والفرص»، (لندن، 28 كانون الثاني 2002).

[2]- كلير شورت: «التقدم بمناقشة التجارة العالمية: ما بعد سياتل»، (30 أيار 2000) من www.dfid.gov.uk.

حصلت في خلال سنوات حكم حزب العمال الجديد تورط شركة بريميمير أويل في العمل القسري مع المجلس العسكري البورمي وهو الدعامة المالية لشركة النفط البريطانية BP في السودان، حيث تقوم القوات العسكرية بحرق القرى وقتل الآلاف من أجل تسهيل عملية إنتاج النفط، كما تتضمن استغلال شركة التبغ البريطانية الأميركية «للمزارعين المتعاقدين» في البرازيل من جهة استخدامها غير الآمن لمبيدات الحشرات واستعبادها للمزارعين بشكل كامل. ورغم ذلك كله، رفضت الحكومة تطبيق الأنظمة العالمية الملزمة قانوناً لضمان التزام الشركات بالحد الأدنى من المقاييس الأخلاقية في عملياتها الخارجية، وأشارت وزيرة التجارة ستيفين بيرز إلى افتراض الحكومة بشأن الأنظمة بقولها «سيتم تطبيق الأنظمة عند الضرورة القصوى وبعد فشل اتباع الطرق الأخرى»^[1].

ويتناقض رفض حزب العمال للأنظمة الملزمة قانوناً لحماية الشعب مع دعمها الصاحب لقواعد WTO الملزمة قانوناً التي تصب في مصلحة الأعمال التجارية، ما يوضح ميول أولوياتها. وعادةً ما تتجه الحكومات البريطانية المعنية بالتنمية إلى كبح أعمالها في أسوأ جوانب أنشطة TNC، أما حزب العمال فقد سلك طريقاً مغايراً وسعى إلى تمكين TNCs وممارسة الضغوط من أجل مصالحها.

وأكد لا أجد أي بيان تنتقد فيه الحكومة بشدة ممارسات TNCs المؤذية بحق فقراء العالم، فالعمل على اجتثاث الفقر من دون التصدي للأعمال التجارية هو كمعالجة الملاريا دون ذكر البعوض المسبب لها. وقد حاز ترويج حزب العمال لمصالح الأعمال التجارية الكبرى في بريطانيا على بعض التغطية الإعلامية المبررة، ويعتبر كل ذلك استسلاماً عالمياً تاماً وغير ملحوظ للأعمال التجارية الكبيرة.

ويبدو أن الرابط بين جداول أعمال حزب العمال المحلية والعالمية هو السعي إلى تحرير صناعة السياسة الاقتصادية من تدخل السياسيين الديموقراطيين غير المرغوب به، وورد عن المستشار غوردون براون حول تحويل بنك انكلترا إلى مؤسسة مستقلة

[1]- نقلاً عن جورج مونبيوت، الدولة الأسيرة: الإستيلاء المشترك على بريطانيا، بان، (لندن، 2000) ص 344.

(أن لا يخضع بعد ذلك للسيطرة السياسية) «أعتقد أنه من الصواب فصل هذه القرارات عن السياسة»، وذلك بعد أيام من عودته إلى الوزارة. وفي تشرين الثاني من العام 2001، تكلم براون عن تقديم نظام منافسة محليّ جديد «مع سحب القرارات التي تخصّه من أيدي السياسيين وجعله مستقلاً عن العملية السياسية». وشرح بلير الأمر بقوله «تسير السياسة النقدية بشكل مستقل عن الحكومة»، ويتفاخر زعماء حزب العمال بسحب السيطرة الديموقراطية على قرارات السياسة الاقتصادية^[1].

وقال براون: «أرغب أن أرى بريطانيا البيئة الأكثر منافسة للعمل في العالم»، وذلك تباهياً بتخفيض الضريبة على الشركات إلى أدنى معدل لها في اقتصاد صناعي كبير، وتلتزم الحكومة بمرونة سوق العمل ولن تعود إلى الاتجاهات القديمة الطراز ولا إلى الحماية ولا إلى الممارسات المشددة البالية. وقال بلير متوجّهاً إلى اتحاد الصناعات البريطانية: «تمتلك بريطانيا إحدى الأسواق الأقل تنظيمًا في العالم»^[2].

وبينما سعى حزب العمال إلى إزالة السيطرة السياسية عن السياسة الاقتصادية، كان تسليم أمور السياسة إلى زعماء الأعمال من دواعي سروره، فعلى سبيل المثال، استلم رئيس شركة BP السيد ديفيد سيمون منصب وزير المنافسة الأوروبية، بينما استلم مارتن تايلور مدير بنك باركليز منصب مدير فرقة المهام المتعلقة بالإصلاح من أجل الرفاهية التابعة لغوردون براون.

وقد حازت أكبر الأعمال البريطانية على عقود هائلة مع الحكومة بينما تبرعت بموظفين للعمل داخل أقسامها، وفي آذار 2000، نقلت صحيفة ذا ريبورتر أن ثمانية أطقم من العمال التابعين لشركة أنظمة BAE التي تحصل على عقود عسكرية بمليارات الدولارات من وزارة الدفاع MoD يعملون فيها دون مقابل مادي. أما عمالقة البناء،

[1]- جوردن براون، خطاب موجه إلى البنك المركزي العراقي، (10 تشرين الثاني 1997)، جوردن براون، خطاب موجه إلى البنك المركزي العراقي، (5 تشرين الثاني 2001) من www.hm-treasury.gov.uk، طوني بلير، خطاب موجه إلى البنك المركزي العراقي، (17 أيار 2000) من www.pm.gov.uk.

[2]- جوردن براون، خطاب موجه إلى غرفة التجارة البريطانية الأميركية، (22 شباط 2000). من www.hmtreasury.gov.uk، طوني بلير، خطاب موجه إلى البنك المركزي العراقي، (17 أيار 2000) من www.pm.gov.uk، طوني بلير، خطاب موجه إلى المنتدى العالمي للمقترضين والمستثمرين، (لندن، 22 حزيران 2000) من www.pm.gov.uk.

كفايرنر وأوف أروب وبوفيس، الذين جنوا الملايين من برامج إعادة إنشاء الطرقات بعد التغيير في سياسة الحكومة، فقد وظفوا أطقم عمال في وزارة النقل، وقد دفعت BP إلى الموظفين البريطانيين للعمل في السفارة البريطانية في واشنطن وفي مكتب وزارة الخارجية في الشرق الأوسط ووزارة الاتصالات البريطانية التي نجحت في حذفها من الأنظمة الأشد المتعلقة بفواتير المرافق العامة، وللأخيرة طاقمان اثنان يعملان داخل DTI. أما شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فقد وظفت أطقمًا في وزارة الخارجية و DTI و MoD ومكتب الوزارة بالإضافة إلى وزارة الصحة. وقد وظفت الخزينة خدمات برايس ووترهلوس كوبرز وإرنست إند يونغ وبانل كير فوستر المجانية، وقد حازت جميعها على عقود استشارية ضخمة من قبل الوزارة. وفي عام 1998، كشفت وزارة الخارجية في ردٍّ على سؤال برلماني أنها حصلت على موظفين معارين من BP وشركة نفط بريطانيا النووي ومصرف ستاندرد تشارترد وتايلر وودرو وبراون إند روت وباركليز و BT ومصرف نات ويست وإرنست إند يونغ وشركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية HSCB و رولز رويس وغيرها من الشركات^[1].

لا تنبثق أيٌّ من تحليلاتي من منظورٍ «مناهضٍ للأعمال التجارية» بحد ذاتها، ومن المؤكد أن الأعمال التجارية الصغيرة تؤدي دورًا أساسيًا في الاقتصادات المحلية، وهي بنظري مركزية للمجتمع الديمقراطي، وذلك لأن انتشار المؤسسات الصغيرة إنما يعني أن القوة الاقتصادية قد توزعت على نطاقٍ أوسع. ولكن يختلف جدول أعمال حزب العمال الجديد، فهو يسعى إلى تمكين غير مسبوقٍ للأعمال التجارية الكبيرة المتعددة الجنسيات عبر إعادة تشكيل قواعد الاقتصاد العالمي، ولطالما عملت الحكومات البريطانية بالتحالف مع الأعمال الكبيرة، أما أولويات حكومة بلير المحلية والعالمية فقد ارتقت بالتحالفات إلى مستويات أخرى.

ذلك ما سماه توماس فرانك «شعبية السوق» حيث يُعتبر رجال الأعمال خدًا

[1]- أنطوني بارنت، تحقيق أرباح تجارية كبيرة جراء «وهب» العمال للحكومة، (جريدة أوبسيفير، 12 آذار 2000)، نيك كوهن، أوبسيفير، (10 شباط 2002)، مجلس العموم، هانسارد، (24 تموز 1998) 4- 143 Cols. و (9 كانون الأول 1998) 223 Cols. 4.

للعامة وشباك التذاكر صندوقاً للاقتراع. أما خصخصة المجتمع، فقد شرّعت أبواب جميع قطاعات الحياة لتتم السيطرة عليها من قبل الشركات التي تبغى الربح، والتي تفتقد المساءلة أمام الرأي العام وتخرج عن نطاق السيطرة الديمقراطية^[1]. لا تختلف بريطانيا في ذلك عن بقية دول العالم.

وتُظهر سيطرة أكبر 200 مؤسسة في العالم على ربع الثروة العالمية قوة تلك الشركات، ولم يحصل في تاريخ البشرية أن امتلك عددٌ صغيرٌ من المؤسسات الخاصة قوّةً كذلك، وقد تمّ تجهيز جميع الاقتصادات في الشمال والجنوب من أجل تلبية متطلبات رأس المال المتعدد الجنسيات. ويعتبر الوزراء أن دورهم لا يتخطى إدارة هذه المتطلبات بينما يعملون على تحضير مواطنيهم من أجل المنافسة العالمية القاسية التي سيواجهونها عبر «التعليم»، ويساهم السياسيون في الهجوم على الديمقراطية عبر إزالة عدة أدوات قد تساعدهم في السيطرة عليه.

نحن نشهد بطرقٍ عدّة إعادة انبثاق «الحكومة المعتمدة» التي سادت في الحقبة الاستعمارية، ففي القرن السابع عشر، أسست الشركات الخاصة عدداً من المستعمرات الإنكليزية، وقد تمتعت بالقدرة على السيطرة الكاملة على المنطقة التي كانت تحتلها، وقد خضعت مباشرةً لسلطة الملك. وتمتعت هذه الشركات بحريّة استخدام موارد الأراضي بالطريقة التي تشاء، وفي دولٍ عدّة تشابه قوة الشركات مع الحكومات المعتمدة نظراً لعظمتها.

لم يعد المنقذ الرئيسي لهذا المشروع القوات العسكريّة الغربية، بل الدعامات التي تستخدمها الحكومات الشمالية وخاصة WTO التي لا تلجأ إلى القوة العسكرية بل إلى الاتفاقات الملزمة قانوناً التي يستحيل نقضها. ونواجه خطر الدخول إلى حقبة الاستبدادية المشتركة، وهي بديلٌ حديثٌ للملكية المطلقة التي سادت في الماضي.

[1]- بلوك و فيتزجيرالد، ص 305، توماس فرانك، «سوق واحدة برعاية سلطة الله: الرأسمالية المتطرفة، والسوق الشعبية، ونهاية الديمقراطية الاقتصادية»، Vintage، (لندن، 2002)، 30.

التأثيرات المتوقعة

ما هي التأثيرات التي نتجت عن مشروع التحرير العالمي الذي تناصره بريطانيا؟

فلنأخذ مثال هايتي، حيث تم إيقاف الآلاف من مزارعي الأرز الفقراء عن العمل وإغراقهم بالمزيد من الفقر جراء إدخال الأرز المدعوم من الولايات المتحدة إلى السوق المحلي. وقال فينول ليون، أحد مزارعي الأرز الذي أجرت منظمة المعونة المسيحية غير الحكومية للتنمية مقابلة معه: «إن لم يتم اتخاذ إجراءات لحمايتنا من صادرات الأرز الرخيصة، أرى أن لا مستقبل لنا، وسيتم القضاء علينا». وقد تم إجبار المزارعين على مغادرة أراضيهم وقد هاجر عددٌ منهم لأسباب اقتصادية، فممنهم من حاول إيجاد عملٍ في الجمهورية الدومينيكية المجاورة بينما فرّ آخرون إلى الولايات المتحدة. وقال رئيس منظمة غير حكومية محلية فيليب ميشال: «إن استيقظت في الصباح جائعاً ولم تمتلك ما تطعمه لأطفالك، ماذا تفعل؟ بعض الأشخاص قد استقلوا القوارب، أما بعضهم الآخر فقد أقدموا على الانتحار^[1]».

وفي حالة هايتي، تسمح قواعد التجارة العالمية لسياسة التجارة المتبعة في أغنى دولة من نصف الكرة الأرضية بإفقار سكان أفقر دولة من نصفها الغربي. وتزيد كلٌّ من قواعد WTO والاتفاقيات التي أُجبرت الحكومة الهايتية على توقيعها بالإضافة إلى النقص في الموارد من صعوبة رفع الحواجز لحماية المزارعين من الدمار الذي سببته الصادرات المدعومة من الولايات المتحدة.

وقد تكرر هذا السيناريو حول العالم أجمع، فقد قوّض استيراد الأطعمة الرخيصة أمن المزارعين الغذائي وسبل معيشتهم في كلٍّ من المكسيك وغامبيا والبرازيل والفلبين وغيانا وسريلانكا وعدد من الدول الأخرى، وأثر على ملايين الفقراء حول العالم. وعلى الرغم من استفادة المستهلكين المدنيين من استيراد الأطعمة الرخيصة، إلا أن التكاليف التي يتكبدها المزارعون الفقراء أكبر بكثير.

[1]- انظر كورتيس، التجارة من أجل الحياة، ص: 155 - 157.

من الممكن توقع هذه التأثيرات التي استمرت لقرون، ومنذ أن تأكدت بريطانيا في زمن الاستعمار أن السلع الرخيصة المصدرة من لانكشاير قد دمرت صناعة أقمشة النول اليدوية في الهند مسببةً مجاعة ومأساة غير مروية لملايين الفقراء فيها، بدأت الحكومات البريطانية بمناصرة ما يدعى برنامج «التجارة الحرة».

تُظهر عدّة تقارير تابعة للأمم المتحدة تأثيرات اتفاقيات WTO، وفقاً لحسابات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإنّ حالة الدول الأقل نمواً ستزداد سوءاً (تحتاج مبلغ 600 مليون دولار في السنة) نتيجة لدورة المفاوضات التجارية التي أجرتها الأوروغواي عام 1994. ويشير تقرير الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى أنّ «استيراد الأطعمة الرخيصة يهدّد إنتاج الأطعمة المحلية» وأنه في معظم الدول الأقل نمواً لا تُعتمد أيّ تدابيرٍ احتياطيةٍ لحماية الصناعات الهشة من المنافسة المؤذية لها، ما سبّب إغلاق عدد من الصناعات المحلية مفاقماً مشكلة البطالة^[1].

وقد لُقبت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منظمة التجارة العالمية بالـ «الكابوس الحقيقي» الذي يراود الدول النامية، ففي نظرها:

إن الافتراضات التي تستند قواعد WTO عليها غير عادلة وظالمة، وتعكس جدول أعمال لا يخدم إلا تعزيز مصالح الشركات المهيمنة التي تحتكر أصلاً ساحة التجارة العالمية.^[2]

وقد بادرت كلير شورت إلى الاعتراف بأن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي أفقر قارة في العالم، ستواجه خسارةً صغيرةً في الخدمات نتيجة دورة اتفاقيات الأوروغواي.^[3] لكن لم يمنع ذلك بريطانيا من المطالبة بالمزيد من ذلك النوع من السياسات.

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بشؤون البلدان الأقل نمواً، «خلاصة وافية لقيود التنمية والإجراءات المرغوبة للعقد 2001-2010»، A/ CONF. 191/IPC/18، (26 كانون الثاني 2001).

[2]- اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: العولمة وأثرها على حقوق الإنسان، التقرير الأولي، الاجتماع رقم 52، (15 حزيران 2000)، 6.

[3]- مجلس العموم، هانسارد، (24 كانون الثاني 2000)، Col. 73.

إن المرحلة السابقة من مشروع التحرير كانت في الثمانينات والتسعينات عندما فرضت برامج التعديل الهيكلي التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبدأ التحرير والتخصيص على معظم دول العالم. وكانت نتائج تلك القرارات فتاكاً مع تدهور الخدمات الصحية والتعليمية في عددٍ من الدول، وإغراق المزارعين في المزيد من الفقر عبر خفض الأسعار وزيادة حالة الفقراء سوءاً عبر الاقتطاع من الإعانات المخصصة للغذاء. وليس من باب الصدفة أن يجتاح وباء نقص المناعة البشرية/ إيدز العالم الفقير في خلال تلك الفترة، بالتزامن مع تخفيض الحكومة للإنفاق الصحي مما أعاق قدرتها على التعامل مع المرض، وقد شهدت الفترة نفسها هبوط نسبة مشاركة الدول الأفقر في التجارة العالمية إلى النصف من 0.8 % في عام 1980 إلى 0.4 % عام 2000.

وقد انخفضت أسعار عددٍ من الأطعمة والسلع الزراعية التي تعتمد عليها بعض الدول من أجل بقائها إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، وقد وصل بعضها الآخر إلى أدنى مستوياته في الأعوام الـ 150 الأخيرة. ويرجع سبب معظم ذلك إلى إصرار البنك الدولي على اتباع الدول الاستراتيجيات الموجهة بالتصدير التي ترفع المنافسة العالمية وتعمل على تخفيض الأسعار. أما المجتمعات التي تعتمد على إنتاج تلك السلع وتصديرها، فقد هلكت.

وأشارت لجنة الجنوب إلى أن العولمة تتقدم على نطاق واسع لصالح الدول الدينامية والقوية، وفي اثنين وعشرين دولة من الدول التسعة والأربعين الأقل نمواً- أي أفقر دول الكرة الأرضية حيث يقطن 600 مليون شخص- إن الثروة القومية إما هبطت أو ركدت خلال فترة التسعينات، أما في الفترة ما بين 1988 و1993 (وفقاً لأحدث البيانات) فقد انخفضت إيرادات أفقر 80 % من سكان العالم بينما شهد الـ 20 % الأغنى ارتفاعها، أما أغنى الأغنياء التي تبلغ نسبتهم 1 %، فقد شهدوا ارتفاعاً سريعاً لإيراداتهم. وفي أفريقيا، زاد فقر النصف الأفقر من السكان في الفترة ما بين 1988 و1993، وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي. يساهم ذلك في زيادة الفقر واللامساواة

على نطاقٍ واسع، ولا يمكن إلقاء اللوم كله على العولمة رغم كونها المسؤولة الأكبر عن ذلك، إنما سقطت بعض شعوب البلدان النامية ضحية حكوماتها^[1].

من الواضح أنّ الأغنياء يزدادون غنىً مع ازدياد الفقراء فقرًا، بينما يعاني مئات الملايين من الأشخاص في الشمال والجنوب على حدٍ سواء من انعدام الأمان في العمل والتوتر ومن تدهور خدمات الصحة العامة والتعليم، على الرغم من ارتفاع إيرادات بعضها.

لا ضرورة للبحث مطولاً عن تأثيرات برامج التعديل الهيكلي، فهي واضحة منذ أن فرضت حكومة تاتشر أحد برامجها على بريطانيا، وكانت إحدى عواقبه فقر الأطفال الصاعق، وأشارت دراسة أعدتها UNICEF في العام 2000 أن عدد الأطفال الذين يعيشون حالة فقرٍ في بريطانيا ارتفع من 1.4 مليون طفل منذ 20 عامًا إلى أن وصل إلى أكثر من 3 مليون طفل حاليًا. ويعيش ما يقارب 33 % من الأطفال مع عوائلهم التي تبلغ إيراداتها نصف المعدل القومي السائد^[2].

أصاب عقدان من حكم المحافظين بريطانيا بأسوأ معدلات الفقر في العالم المتطور، وذلك وفقًا للمنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وقد أصاب الفقر 20 بالمئة من السكان بين عامي 1991 و 1996، واعتبر هذا السجل الأسوأ لها، مقابل 14 % في الولايات المتحدة و 10 % في ألمانيا و 7 % في السويد. وكشف تقريرٌ للأمم المتحدة أن خمس البالغين في بريطانيا أميين وأنّ 13.5 % منهم يعيشون في فقرٍ دائم، ويعتبر ذلك أسوأ سجلٍ بالمقارنة مع الدول المتطورة الأخرى باستثناء الولايات المتحدة وإيرلندا^[3].

[1]- لجنة دول عالم الجنوب نقلًا عن جايمس بيتراس وهينري فيلتمير، العولمة المكشوفة: الاستعمار في القرن الواحد والعشرون (دلهي: 18، Madhyam books، 2001).

- ب. ميلانكوفتش، «توزيع الدخل العالمي في عامي 1988 و 1993، البنك العالمي، (واشنطن، 1999)

[2]- كايت واتسون سميث، إن المملكة المتحدة هي أسوأ مكان للترعرع في أوروبا، إندبندنت، (17 آذار 2000).

- أليكساندرا فريان، بريطانيا ترأس الاتحاد الأوروبي من أجل الفقر بين الأطفال، ذا تايمز (17 آذار 2000)

[3]- شارلوت ديني، «خلف الميراث أسوأ حرمان لبريطانيا في الغرب»، غارديان، (12 كانون الثاني 2000)

”إدانة المملكة المتحدة بالفقر” (13 حزيران 2000) من www.bbc.co.uk

-لاري البيوت، «فقر بريطانيا في أسوأ حالاته، على حد قول الأمم المتحدة»، غارديان، (9 أيلول 1998).

في شتاء 2000 / 2001 توفي أكثر من 20000 مسنّ جراء أمراض الصقيع في إنكلترا وويلز، وذلك وفقاً لمنظمة «مساعدة المسنين»، ويمثل هذا الرقم حالات الوفيات الإضافية بالمقارنة مع معدل الوفيات في الصيف والخريف، الذي وصل إلى 26000 حالة وفاة في شتاء 1990 / 1991^[1]. وعادة ما تصل وفيات دول العالم الثالث إلى ذلك المعدل نظراً للفقر المدقع فيها ولعدم توفر الخدمات العامة ودنوّ الإيرادات، أما في حالة الدول المتطورة فأولويات حكوماتها الاقتصادية قد أقحمتها في ذلك.

وفقاً لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD وهو جسم الأمم المتحدة التجاري، «إن فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمد عليها حياة الكثير من الأشخاص وحياة عائلاتهم، تعبيرٌ عن الإيمان ويجب أن تبقى كذلك»^[2]. ولسوء الحظ أنها إحدى الأمور التي يتابعها علماء الدين التحرريين التابعين لحزب العمال بحماس وهمة.

كابوس المستقبل الحقيقي؟

إن أُعدّت جائزة لمن استغل حادثة الحادي عشر من أيلول من أجل مصالحه الشخصية، لحازت عليها وزيرة التجارة باتريشيا هويت. وقد اقترح مساعد وزير النقل ستيفن بايرز في مذكرةٍ داخليةٍ بوجوب استغلال الحكومة لأحداث أيلول سعياً لدفع بعض السياسات غير المعروفة إلى الواجهة، وقد طاردهما وسائل الإعلام لأسابيع مساهمة في تقديم بايرز استقالته. بالمقابل صرحت هويت بما هو أسوأ بشكلٍ علنيّ، وقالت إن الهجوم على مركز التجارة العالمي «هو هجومٌ على التجارة العالمية»، «لذا يجب علينا الإستجابة له عبر إطلاق دورةٍ تجاريةٍ جديدةٍ» و«محاربة الإرهاب بالتجارة»^[3]. بالتالي، تم استغلال موتى أحداث أيلول من أجل إقحام التحررية في عقول فقراء العالم.

[1]- البرد يقتل أكثر من 20000 عموز، تقول شاريتي، غارديان، (28 كانون الأول 2001)، «ومن المرجح أن يموت 20000 آخرون جراء الزكام»، إندبندنت، (9 كانون الثاني 2000).

[2]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير البلدان الأقل نمواً لعام 2000، نسخة الإنترنت، الصفحات 1 - 110.

[3]- باتريشيا هويت، «التجارة الحرة والعدالة لتحقيق السلام والازدهار»، (لندن، 6 تشرين الثاني 2001) «ترحيب هويت بانجاز بالاتفاق التاريخي للتجارة العالمية في قمة الدوحة» من www.dti.gov.uk.

بعد شهرين من وقوع أحداث أيلول، انعقدت قمة WTO الوزارية في الدوحة في قطر، وقادت فيها بريطانيا حملةً لإقامة «دورةٍ تجاريةٍ جديدة». وتولّت بريطانيا مهمةً صعبةً، فمن جهةٍ تمسكت بإرادتها الاستمرار «بأعمال التجارة من أجل الفقراء»، ومن جهةٍ أخرى وفي الوقت عينه، شاركت في قمة قطر مصممةً على إجبار الدول المتطورة بأن توافق على إضافة قضايا جديدة على جدول أعمال WTO كالاستثمار والتمويل الحكومي، ما عارضته جميع الدول المشاركة. وتكمن المشكلة في أنّ المواطنين لا يعون ما هو خير لهم، وكما قالت كلير شورت قبيل قمة الدوحة «يبقى الكثير من العمل لتأمين الدعم للدول النامية من أجل إطلاق دورةٍ جديدة»^[1]. وقد كانت الدول النامية على حقٍّ في جدالها حول اتفاقيات تلك المناطق التي اعتبرتها مفيدةً للدول الغنية وشركاتها فقط، وأنها لا تمتلك القدرة الكافية على مناقشة اتفاقات جديدة في حين غدت مرهقةً من محاولة الدفاع عن مصالحها في المناقشات القائمة.

كان تحديد كيفية التصرف أمراً صعباً لكن الحكومة استطاعت التحكم به، وقد ساعدها على ذلك عدم إقدام وسائل الإعلام على ذكر استراتيجية الحكومة أو أهميتها بالنسبة إلى فقراء العالم، بل فضلت نقل ما ورد عن الحكومة حول «تشغيل التجارة من أجل الفقراء». وخلال ذلك، ضمن اجتماعات عامة في الدوحة، استطاعت كلير شورت الافتراء على كلّ من رفض الموافقة على التحرّر بقولها أنهم يدعمون بورما وكوريا الشمالية.

بعد قمة الدوحة، واستعداداً لاجتماع WTO القادم في كانكون في المكسيك عام 2003، حضر المخططون البريطانيون جدول أعمال مقنع للمستقبل. وتهدف بريطانيا بشكلٍ رئيسيٍّ بأن تعمل WTO على تأمين اتفاقيةٍ عالميةٍ بشأن الاستثمار، على أن تطالب جميع الحكومات «بالمعاملة المتساوية» للأعمال التجارية المحلية والأجنبية في عدة مناطق تطبّق فيها السياسة الإقتصادية. وقد يكون ذلك كارثياً بالنسبة لعدّة دول نامية، فجميع المطوّرين الناجحين في الماضي فضلوا مصلحة شركاتهم المحلية

[1]- رد الحكومة على تقرير اللجنة المختارة عن الوثيقة البيضاء للعولمة، ملحق التقرير الثالث الخاص، من www.publications.parliament.uk/pa/com/com200001

وأنشئوها على مبدأ المنافسة من أجل مساعدة التنمية القومية. وإن تم التعامل مع الشركات الأجنبية بمبدأ التساوي، يعني ذلك إزالة سياسة تنمية ذات أهمية وبالتالي سيطرة الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية، كما يمكن إعادة الأرباح إلى موطن منشئها على أن تستهلك الدول الفقيرة مواردها الشحيحة.

وتضغط بريطانيا من أجل «معاملة المستثمرين المتوجهين نحو الداخل بطريقة معاملة المستثمرين المحليين- يجب ألا تخضع ملكية الشركة للقوانين والأنظمة الوطنية»، وذلك ما يتمناه أصحاب الأعمال التجارية البريطانية، الولوج غير المقيد إلى أسواق العالم من أجل الاستثمار. وتشرح بارونيس سايمونز هدف الاتفاقية العالمية قائلةً «هو المساعدة على كبح جهود إصلاح استثمارات الدول الفردية» أي ضمان تعزيز نموذج «مقياس واحد يناسب الجميع»^[1].

لطالما كانت بريطانيا الداعم الأقوى للاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار MAI التي حاولت الدول الشمالية المفاوضة بشأنها في OECD، وإن اعتُمدت MAI قانوناً، كانت لتزيد من قوة الشركات لتفوق قوة الحكومات المنتخبة، موسعة بذلك حقوقها بالاستثمار حول العالم. والمثير للقلق هو قيام MAI بإعطاء الشركات حق مقاضاة الحكومات بسبب الخسارة في الأرباح في حال سنت الأخيرة قوانين تمييزية بحقها، وإجبارها على تعويض الخسارة. وعلى الرغم من ذلك، أخبرت كلير شورت البرلمان أن تقريراً تم إجراؤه بطلب من إدارة التنمية العالمية DFDI خلّص إلى أنه «باستطاعة MAI التأثير على التنمية إيجابياً»^[2]. وقد تم إفساد اقتراح MAI بالكامل عام 1998 بسبب حملة مناهضةٍ له قامت بها مؤسسات غير حكومية NGO.

لكن الحكومة لم تستسلم، فبعد فشل المحادثات، قرّرت سريعاً أنه «من الأفضل

[1]- جورج فولكس، خطاب موجه إلى مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن دور الاستثمار الدولي التنموي، (باريس، 20 أيلول 1999) من www.dfid.gov.uk.

بارونس سيمونز، التجارة ودورها في التنمية المستدامة، (13 أيار 2002) من - www.dti.gov.uk.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، (3 حزيران 1998) الخانة 234.

البدء مجدداً بهيئة أخرى» مختلفة عن OECD نظراً لهدفها الطويل الأمد في متابعة مفاوضات الاستثمار في WTO^[1].

وجاء ردّ وزير التجارة براين ويلسن على سؤال طرحته عليه لجنة برلمانية عن الحاجة إلى اتفاقية بشأن الاستثمار الدولي:

«أما بشأن طلب الشركات البريطانية اتفاقية كهذه، أنا أؤكد لكم أن جميع شركات المملكة المتحدة التي تستثمر في الخارج تطرح هذا الموضوع بانتظام^[2]».

وتؤدي الحكومة دور حليف الأعمال التجارية الكبيرة في مفاوضات WTO القائمة حول الخدمات. وقد أخبرت وزيرة التجارة بارونيس سايمونز أعضاء الخدمات المالية العالمية في لندن وهي مجموعة ضغط على الأعمال التجارية- أن الحكومة البريطانية تسعى إلى تأمين بيئة تجارية عالمية تستطيع فيها الأعمال التجارية البريطانية أن تنافس وتزدهر»، وأضافت: «آمل أن تعتبروا هذه الحكومة حليفكم الأكبر في تحقيق جدول الأعمال»، بما فيه ما يجري في WTO. وبعد قمة قطر الوزارية قالت سايمونز إنّ مفاوضات WTO «تعرض فرصة هائلة للأعمال التجارية البريطانية والأوروبية»، أما في مجال الخدمات «نحن بحاجة إلى الاستثمار لضمان انعكاس مصالح المملكة المتحدة الهجومية الأساسية^[3]».

تعتبر بريطانيا مجال الخدمات من الأعمال التجارية الكبيرة، فهي تحتل المركز الثاني في تصدير الخدمات في العالم إذ وصلت قيمة صادراتها إلى 67 مليار جنيه استرليني عام 2000، وهي رابع أكبر مستورد لها. وأشارت سايمونز إلى أنه بالنسبة لبريطانيا» للخدمات التجارية العالمية أهمية تفوق أهميتها في عدد من الدول الأخرى» ما يظهر لِمَ يعتبر رجال الدين المؤيدين للتحرير والتابعين لحزب العمال

[1]- مجلس العموم، هانسارد، (17 تشرين الثاني 1998) الخانة 530.

[2]- تحديد لجنة التجارة والصناعة، التقرير الثالث، دورة 1998-1999، فقرة 126، من www.publications.parliament.uk/pa/cm 199998.

[3]- بارونيس سايمونز، مواجهة تحديات السوق العالمية، (لندن، 13 شباط 2002) من www.fco.gov.uk.

الجديد أن «الأسواق المفتوحة مصلحةٌ اقتصاديةٌ كبرى وهي أساسية بالنسبة إلى أدائنا الإقتصادي الخاص»^[1].

لقد لفتت الحملات الانتباه إلى فضيحة GATS أي الإتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات التابعة لـ WTO، ويسعى مؤيدو مشروع التحرر العالمي إلى الطلب من جميع الدول بأن تسمح بدخول الأعمال التجارية الخارجية إلى أسواقها المحلية من أجل الخدمات، بما فيها الصحة والتعليم بالإضافة إلى السياحة والخدمات المالية. وقد وصفت اللجنة الأوروبية GATS أنها في المقام الأول أداة تعمل لمصلحة الأعمال التجارية»، وأظهرت مذكرةً بريطانيةً مُسرَّبةً في عام 2001 تذرر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة وادعائه أن GATS حالة ضعيفة، وذلك عند سؤاله عن «دليل يظهر المنافع التي تقدمها إلى الدول النامية»^[2].

ولا تدعو قواعد WTO حاليًا الدول النامية إلى تحرير قطاعاتها الخدمائية، فلكل دولة حرية تقرير ما تفعل في هذا الشأن، وتقول الحكومة البريطانية: «بطبيعة الحال ونظرًا إلى مصالحنا التصديرية الخاصة، نأمل بأن يتم إقناع الدول بمبدأ تحرير أسواق الخدمات الخاصة بها عبر مفاوضات المنافع المتوازنة»، وفي ما يتعلق بهذا الأمر «يتم توجيه الحكومات ذات المصالح التصديرية كالمملكة المتحدة عبر التصح الذي تتلقاه من الأعمال التجارية»^[3].

أما معنى «الإقناع» فقد كشفتته منظمة المعونة المسيحية، ووجدت أنه في غانا، كانت الحكومة البريطانية تكبح مساعدتها للحكومة الغانية عبر تخصيص خدماتها المائية، أما إدارة التنمية العالمية DFID فقد حجبت 10 مليون جنيه استرليني كانت قد خُصِّصت لتوسيع إمدادات المياه في مدينة كوماسي إلى أن يتم استلام عروض

[1]- بارونس سيمونز، مساهمة الخدمات في خطة الدوحة للتنمية، (24 نيسان 2002) من www.fco.gov.uk

[2]- «نحو إبرام الاتفاقية العامة بشأن التجارة الخدمائية لعام 2000»، موقع الاتحاد الأوروبي gats-info.eu.int - جورج مونيبوت، كشف قرصنة التجارة، غارديان، (6 تشرين الثاني 2001)

[3]- خطاب وزير التجارة والصناعة، الكاتب غير مذكور، حلقة دراسية موحدة بشأن الاتفاق العام بشأن التجارة الخدمائية، (10 نيسان 2001) من www.dti.gov.uk، تم إضافة التأكيدات.

الشركات لتأجير معدات المياه الحضرية في غانا. وقد كلفت DFID مؤسسة آدم سميث - وهي مؤسسة تدعم التخصيص - بتقديم المشورة إلى الحكومة البريطانية بشأن إعادة هيكلة القطاع المائي في غانا، بينما كانت شركات المياه والإعمار البريطانية تنتظر الفرصة من أجل استغلال الخصخصة^[1].

إنّ الفارق بين «اختيار» الدول النامية القبول بجدول أعمال الدول الشمالية و«إجبارها» على ذلك لا يفوق دقة الشعرة، وتستخدم دول الشمال عدداً هائلاً من الدعامات من أجل ضمان تحقيق أهدافها. وبالفعل، بالوقت الذي تطلب فيه WTO رسمياً من الدول النامية بتحرير قطاعات الخدمات، قد يكون ذلك قد حدث في الواقع، بسبب الضغوطات من خارج WTO كما في حالة غانا. وتشرح بارونيس سايمونز الخصخصة بأنها «ظاهرة متنامية في أنحاء العالم...، وهي ظاهرة مستقلة عن مفاوضات GATS^[2]».

وقد عرضنا هنا حالة غانا فقط، أما ضغط الحكومة من أجل تخصيص إمدادات المياه، فهي تمارسه في جميع أنحاء الكوكب. ويشير رئيس موظفي الخدمة المدنية في DFID «أنا... نوسّع دعمنا للتخصيص في الدول الأفقر ليشمل جميع القطاعات من قطاع الطاقة في الهند إلى قطاع صناعة الشاي في النيبال»^[3]. وقد تمّ إنشاء ثلاثية مؤلفة من الحكومة والأعمال التجارية ومنظمات غير حكومية NGOs من أجل الضغط على جدول الأعمال، فعلى سبيل المثال، أنشأت DFIF مجموعةً تشمل شركات المياه البريطانية وبعض المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية من أجل الضغط على خصخصة المياه العالمية. وبرأيي، يتم انتخاب NGOs بشكلٍ جدي في عملية تهدف إلى تدخل الشركات الخاصة في البنى التحتية العامة الحساسة. ليس الأمر أن الدول النامية لا تحتاج إلى إصلاح تلك الخدمات، لكن يُعدّ نقل السيطرة الفعالة إلى الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية استراتيجية خاصة ذات جهات مستفيدة واضحة.

[1]- رابطة المعونة المسيحية، مخدم أم خادم؟ كيف يمكن للتجارة العالمية أن تخدم الفقراء، (لندن، 2001).

[2]- بارونيس سيمونز، «مساهمة الخدمات في خطة الدوحة للتنمية».

[3]- جون فيركر، «كيف نحقق أعمالاً تجارية مسؤولة؟»، (لندن، 9 كانون الأول 1997) من www.dfid.gov.uk.

تشمل الحملة التي تسعى إلى التخصيص بريطانيا بالطبع، وتعمل مبادرة التمويل الخاص - التي تضمنت الشراكات العامة الخاصة - على نقل ملكية البنى التحتية الاقتصادية وضوابطها، بما فيها المدارس والمستشفيات والأعمال التجارية الخاصة التي تمثل جانباً رئيسياً من ما يدعوه جورج مونيو «إستيلاء بريطانيا المشترك». وتحصل الأمور نفسها على الصعيد العالمي. ويجب الانتباه إلى قضية جديدة في المستقبل وهي «المشتريات العامة» أي الإنفاق الحكومي الذي يتراوح بين 3 و12 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي GDP، ويختلف ذلك بحسب الدولة، تماماً كالأسواق الهائلة التي تحرص الأعمال التجارية المتعددة الجنسيات على دخولها. وتشير بريطانيا إلى أن المشتريات الحكومية تمثل شريحة ضخمة من النشاط الاقتصادي وهي بحد ذاتها حجة قوية تتضمن المشتريات التي تقوم بها الحكومات في نظام القواعد المتعدد الأطراف. وإن تم تحرير المشتريات العامة، يمكن أن يُطلب من جميع الحكومات بأن تعامل الشركات الأجنبية بالمثل في ما يخص عقود الإنفاق الحكومي، وبالتالي إزالة أداة مهمة تعزز التنمية القومية^[1].

وصلت الحرب الإعلامية حول التنمية إلى أقصاها بعد قمة الدوحة الوزارية، ويشير الوزراء الآن إلى نتائج القمة بـ «جدول أعمال التنمية في الدوحة»، وهو توصيفٌ لخطط المتحررين العالميين للسيطرة على الاقتصاد العالمي في حين يقدمون المخلفات إلى الفقراء. وفي خلال الاجتماعات في الدوحة، حاربت الدول النامية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل تأجيل الاتفاق حول إضافة القضايا الجديدة إلى اختصاص المنظمة العالمية للتجارة (إلى حين القمة التالية فقط). وقد حققت الدول النامية مكسباً أو اثنين مما يُعدُّ هاماً بالنسبة إليها بسبب بقائها متحدةً في مواجهة هجوم رجال الدين المؤيدين للتحرير بما فيهم الحكومة البريطانية، لكن الإعلان في نهاية القمة دعا إلى المسير نحو المزيد من التحرر مع عدم الاعتراف بأي تأثيرات سلبية على أي أحد. وقد ضُمَّت جملة «جدول أعمال

[1] - كلير شورت، مفاوضات تجارية مستقبلية متعددة الأطراف: «جولة تنمية؟»، (جينيف، 2 آذار 1999) من www.dfod.gov.uk.

التنمية في الدوحة» إلى المعجم وباتت تُستخدم بشكلٍ عاديٍّ من دون علامات الخطاب من قبل الوزراء ووسائل الإعلام وبعض المنظمات غير الحكومية على حدٍّ سواء، وفي الحقيقة، أظهرت تلك الجملة أنه من الممكن ترجمة مصطلح «التنمية» واستبداله بـ«السيطرة المشتركة».

تستخدم حكومة حزب العمال الجديد طرقاً عدّة للإقناع بأنها تسلّط عمل العولمة لصالح الفقراء (أما إن ألقينا نظرةً ذكيّةً وعميقةً نرى أنها تجعل الفقراء يعملون من أجل العولمة)، أولاً عبر «فتح أسواقنا» - مناصرين بذلك إزالة العوائق التجارية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على التصدير من الدول الفقيرة، وبالتأكيد يعتبر وقف تلك الصادرات بالتزامن مع إجبارها على فتح أسواقها نفاقاً من أعلى الدرجات، وقد أعلنت بريطانيا موقفها بصراحة بهذا الشأن. لكن الواقع هو أنه تم تقديم «الدخول إلى الأسواق» كتحليةٍ إلى الدول الفقيرة لمعاملة دول الشمال بالمثل وفتح أسواقها لمصدريها. وعلى سبيل المثال، ووفقاً لوزير التجارة السابق ريتشارد كابورن، إن الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي هو «الرسالة التي نحتاج لضرب الأوطان إن أردنا إقناع الدول النامية بالموافقة على جولةٍ أخرى من محادثات WTO»، ما يعني المزيد من التحرير.^[1] ومن الأوهام اعتبار أن التحرير المتبادل يوفر ساحةً متكافئةً يستفيد منها جميع الدول بتساو، بينما المستفيد الأكبر هنا الشركات المتعددة الجنسيات المهيأة لاستغلال الأسواق المفتوحة حديثاً.

تنقسم الحكومات الشمالية إلى معسكرين اثنين، في الأول تكمن الدول التي تضغط للتحرير الاقتصادي من أجل الآخرين بينما تعمل على حماية أنفسها، كفرنسا وإيرلندا اللتان تدافعان عن معونات المزارع الكبرى في سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة حول الزراعة، ويمكن تسميتها بـ«الدول المناققة». أما في المعسكر الثاني فتكمن تلك الدول التي تضغط من أجل التحرير في جميع دول العالم أي «الدول المتطرفة»، وتعتبر بريطانيا من أبرز الأصوات الرائدة في هذا المعسكر.

[1]- ريتشارد كابورن، خطاب موجه إلى مجلس الأعمال التجارية في شرق أفريقيا، (واشنطن، 7 آذار 2001) من www.dti.gov.uk.

أما الطريقة الأخرى التي تتبعها بريطانيا وتزعم فيها مساعدة الدول النامية هي إعانتها على «بناء القدرة» لمساعدتها على المشاركة في المفاوضات التجارية. لكن المقدار القليل من الإعانة الذي تقدمه بريطانيا يهدف بشكل أساسي إلى دفع تلك الدول إلى تنفيذ الاتفاقيات التي عارضتها منذ البداية. وتقول الحكومة أن هذه المساعدة تهدف إلى «مساعدتها في معرفة حقوقها وتنفيذ التزاماتها وفق اتفاقيات التجارة العالمية» بالإضافة إلى تمكينها من «التكيف مع أي تغييرات اجتماعية واقتصادية قد تنتج عن التحرير لاحقاً». وقد خصّص مبلغ 6.5 مليون جنيه استرليني تم اقتطاعه من مساعدة مقدارها 20 مليون جنيه استرليني من أجل مساعدة تلك الدول على المفاوضة بشأن القضايا الجديدة التي عارضت ضمها إلى جدول أعمال WTO^[1].

أما النطاق الثالث حيث يُثنى على عمل الحكومة فهو نطاق زيادة المعونات الخارجية، فقد رفع حزب العمال الجديد الميزانية المخصصة للمعونات الخارجية من أدنى مستوياتها في زمن حكم المحافظين. لكن تبقى المساعدات وسيلة للضغط على الدول النامية من أجل تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي الصحيحة، القدرة على تقويض التأثيرات الإيجابية لتلك المعونات. فعلى سبيل المثال، إن مبادرة المعونة التي أطلقها غوردون براون في كانون الأول من عام 2001 والتي تدعو الدول الغنية إلى زيادة معوناتها بمقدار يصل إلى 50 مليار دولار في السنة، تشترط على الدول النامية متابعة «تحرير التجارة» وتهيئة مناخ مؤات للاستثمار^[2]. هذا وقد ألغت الحكومة المعونة المشروطة الرسمية - أي المساعدة التي يتم منحها وفق شروط معينة والمستخدمه من أجل شراء السلع من الواهب - وتعدّ هذه الخطوة إيجابية، لكن كما تظهر حالة تخصيص المياه في غانا، تستمر تلك الدول في فرض أولوياتها باستخدام دعائم أخرى.

[1]- بيانات صحافية صادرة عن دائرة التنمية الدولية (17 DFID كانون الأول 1998) و (7 تشرين الثاني 2001)، من www.dfid.gov.uk.

- ريتشارد كابورن، خطاب موجه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مؤتمر بانكوك، (بانكوك، 13 شباط 2000) من www.dti.gov.uk.

[2]- لاري اليوت، «100 مليار دولار لكسب السلام»، غارديان، (17 كانون الأول 2001).

وبخصوص تخفيف أعباء الديون، سجلت بريطانيا مستوى أعلى من الحكومات الدائنة الأخرى، وقد شكل ذلك ضغطاً عاماً هائلاً - لا سيما خلال حملة يويل 2000 بشأن تخفيض الديون - ما دفع الحكومة إلى اتخاذ موقفاً تقدمياً، لكن لم يصل سجل بريطانيا إلى مستوى توقعات البعض، فأولاً، يخضع تخفيف أعباء ديون الدول التي تتابع السياسات وفقاً لمشروع التحرر العالمي لشروطٍ معيّنة كجائزةٍ للدول النامية التي تعزز السياسات التي تزيد من فقرها، ويشبه ذلك قليلاً إعطاء الطبيب حبة من الأسبرين لمريضه الذي يحقنه بمادة سامة ومميتة، ويقدم الواقع بأن تخفيف أعباء الديون هو وسيلة للضغط على الدول النامية، شرحاً لسبب حرص حزب العمال الجديد على القيام به.

أما ثانياً، لم يتم منح مبالغ كثيرةٍ للتخفيف من أعباء الديون، فموافقة بريطانيا على شطب ديون الدول الأفقر المثقلة بالديون لها لم تكن إلا خطوة صغيرة منها، فتلك الدول كانت تدفع إلى بريطانيا ما يقارب 40 مليون جنيه استرليني لخدمة الديون عام 1999. (وقد تم الإشادة بذلك القرار الذي أُعلن عنه بضجةٍ كبيرة، وقد ورد على الصفحة الأولى من صحيفة ذا غارديان تحت عنوان «بريطانيا تدفع ديون العالم الثالث!»).

واتخذت مجموعة الدول السبعة على عاتقها في قمة كولونيا التي أقيمت عام 1999 إلغاء 100 مليون دولار من الديون، ولم يتم شطب إلا ما يقارب ثلث ذلك المبلغ، بينما تستمر أفريقيا في دفع 15 مليار دولار في السنة مقابل خدمة الدين أي المبلغ الموازي لما تتلقاه من المساعدات. وفي الوقت عينه، من المترقب أن تدفع دول أخرى معدلات أعلى من الفائدة وفق خطة البنك الدولي الحالي للتخفيف من عبء الديون. وبالنسبة إلى زامبيا، إحدى الدول الأكثر فقراً في العالم، يصل مبلغ الدين الذي ستسدّده إلى ضعف ما تنفقه على الصحة^[1].

[1]- مجلس العموم، هانساد، (24 كانون الثاني 2000)، الخانة 47.
- شارلوت ديني، «تخفيف الديون يترك الفقراء أسوأ حالاً»، غارديان، (21 آب 2000)

حتى وإن اقتنعنا بامتلاك تلك السياسات لبعض الجوانب الإيجابية، فإنها تتضاءل بالكامل عند جدول أعمال الحكومة الواسع، ويتشابه هذا الأمر مع الدور الذي تؤديه كليلر شورت في الحكومة، فعلى الرغم من مجاهرته برفض عددٍ من سياسات بليز و DTI في بعض النقاشات بين وزارات الحكومة، كذلك التي تقترح تصدير الأسلحة، فإن ذلك يُعدُّ أمرًا بسيطًا أمام الإطار الكبير حيث تقوم DFID وكليلر شخصيًا بقيادة مناصري مشروع التحرير العالمي.

بعيدًا عن أيِّ مراقبة إعلاميةٍ ونيابيةٍ فعالة، تتابع الحكومة البريطانية مجموعة سياسات تؤثر على حياة مئات الملايين من الأشخاص في مشروع لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي في العقود القادمة. وتتعارض سياساتها الاقتصادية المتطرفة المدعومة من WTO مع وكالات الأمم المتحدة ناهيك عن عددٍ من منظمات المجتمع المدني والأفراد حول العالم. وتسلب الأمم المتحدة الضوء على الآثار الضارة لتلك السياسات، كما تدعو إلى إجراء تغييرات أساسيةٍ كإزالة قيود سياسة WTO وإجراء تقييمٍ للآثار قبل تطبيق المزيد من التحرير. وقد رفض حزب العمال الجديد تلك الإجراءات بينما أفصح عن التزامه القبيح بالتنمية العالمية، وإليكم مثالاً إضافيًا يظهر الاحتقار الذي تنظر به النخب البريطانية إلى مفهوم التعاون المتعدد الأطراف والأمم المتحدة، على أن تتغير تلك النظرة عند الحاجة إليها من أجل تحقيق أولوياتها الأساسية.

الفصل العاشر
تهديد
الديموقراطية

يجب أن نستحدث تقنيات تأثيرية من أجل الضغط على قرارات الدول الداخلية.

مذكرة الخزينة، 1945

برأيي، إن الحرب على الإرهاب ومشروع تعزيز التحرير الاقتصادي العالمي وجهان لعملية واحدة، وإن أعداء النخب الغربية الرئيسيين وفي كلا الاستراتيجيتين هي القوى المستقلة التي لا تخضع للسيطرة الغربية، بعضها خبيث وبعضها الآخر حميد. ولتوضيح ذلك، من الضروري إدراك أن جذور العولمة الحالية تكمن في التخطيط الاقتصادي الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت أهداف النخب واضحة كوضوح الشمس، ويجب علينا فهمها إن كنا معنيين بالتعمق في التصريحات الحالية.

جذور العولمة

استمر قادة الولايات المتحدة بذكر أهدافهم الاقتصادية العالمية خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، وهدفت السياسة الخارجية الأميركية بشكل أساسي إلى خلق «انفتاح» في كل من التجارة والاستثمار، حيث تتمكن شركات الولايات المتحدة من ضمان دخولها إلى أسواق الدول الأخرى. وأشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى أنه «تهدف سياستنا الخارجية إلى تحقيق مجتمع دولي حيث تتحرك التجارة والاستثمار وفق أدنى مستوى من القيود وأقصى مستوى من الأمن والثقة»، ونظرًا لقوة الولايات المتحدة الهائلة في السنوات الأولى بعد الحرب، لم تكن خططها لتقلل عن السيطرة على الاقتصاد العالمي^[1].

وقد تم تنظيم اقتصادات الدول والمناطق الرئيسية بشكل يفيد مصالح الأعمال

[1]- المجلس الاستشاري الوطني المعني بالمشاكل النقدية والمالية الدولية، «استثمارات في المناطق الأقل نموًا»، (12 كانون الأول 1955)، علاقات الولايات المتحدة الخارجية، ج 9، (1955-1957)، 353. مذكرة من جورج كيرنان لوزير الخارجية الأميركية، (6 كانون الثاني 1950)، علاقات الولايات المتحدة الخارجية، (1950)، Col 1، 134.

الغربية والأميركية بالدرجة الأولى. أما المناطق الرئيسة فكانت أميركا اللاتينية، والمناطق التي تخضع للاستعمار الأوروبي وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط نظراً لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي ومصالح الولايات المتحدة التي تشاركها مع شركات النفط. ولطالما كان هدفها الشامل، ولا يزال، ضمان إمكانية دخول الأعمال التجارية إلى أسواق الدول الأخرى والسيطرة عليها.

وأشارت وثيقةٌ صدرت عن وزارة الخارجية البريطانية في عام 1950 إلى أن أفريقيا «مصدرٌ مهمٌ للمواد الخام في حالتي السلم والحرب» وأنها تمكن المملكة المتحدة من «كسب المال وادخاره في الوقت نفسه». وكانت منطقة جنوب شرق آسيا أصلاً اقتصادياً ضخماً ووسيلةً للكسب الصافي من المال، وذلك مع ادخار زعيم مالايا بمفرده فائضاً بقيمة 145 مليون دولار عام 1948. أما في الشرق الأوسط، أقر مسؤولون بريطانيون بأن «شركات المملكة المتحدة النفطية قد حصلت أرباحاً صافية هائلة منذ اندلاع الحرب» منها 50 مليون جنيه استرليني حصيلة الشراكة الإنكليزية الإيرانية في مجال النفط في عام 1948^[1].

وقد تملق عددٌ من داعمي حزب العمال إدارة الحزب الأولى بعد الحرب برئاسة كليمنت أتلي ووصفوها بالحكومة الأنجح والأكثر جذرية، والواقع أنها في ما يخص السياسة الخارجية، استمرت بالسياسات الإمبريالية التي بدأ أسلافها بها، وقد تعمقت بها أحياناً تحت ستار تصريحاتها «الأممية». وقد ابتكر أتلي ووزير خارجيته إيرنيست بيفين فكرة ضم بريطانيا «كقوة ثالثة» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد شملت فكرتهما مخططاً واسعاً لكيفية استغلال دول أوروبا الغربية المشترك لموارد تلك المستعمرات، وهدفت إلى إنشاء «اتحاد إفريقي تحت رعاية أوروبية»، وذكر بيفين أنه «من الضروري حشد موارد أفريقيا دعماً للاتحاد الأوروبي الغربي»، كما قال عام 1948 إن الحاجة كانت «تنمية القارة الإفريقية وإتاحة مواردها للجميع» (أي نحن)، وإن الولايات المتحدة «قاحلة من المعادن الأساسية التي نجدها في أفريقيا». أما الهدف الذي رسمه بيفين للشرق

[1]- انظر مارك كورتيس، «غموض السلطة: السياسة الخارجية البريطانية منذ عام 1945»، (لندن: زاد للنشر، 1995)، 13.

الأوسط فكان إنشاء «منطقة إنتاج مزدهرة تساعد الاقتصاد البريطاني وتستبدل الهند كسوق ذو أهمية للسلع البريطانية»^[1].

وقد لاقت هذه الخطة دعم وزير المالية ستافورد كلييس الذي أشار إلى أنّ «لتنمية مواردنا الإفريقية بشكل خاص أهمية قصوى ويجب أن تكون إحدى الاعتبارات الرئيسية عند التخطيط لأنشطتنا الاقتصادية». وقد زعم المارشال مونتغومري أن الحفاظ على معايير المعيشة البريطانية يتطلب توفر المعادن الإفريقية والمواد الأولية والأراضي والفحم الرخيص، وأنّ المشكلة الوحيدة كانت همجية الشعب الإفريقي غير القادر على تنمية هذه الموارد بنفسه^[2].

وقد تم التخلي عن فكرة «القوة الثالثة» بشكل رسمي عام 1949 عندما أصبح من الواضح أن بريطانيا وأوروبا لن تستطيعان مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لكن استراتيجية استخدام الموارد الاستعمارية من أجل تحقيق مصالح بريطانيا بقيت قائمة وأصبحت ممارسةً قياسية.

وأظهرت الملفات التي رفعت السرية عنها في السنوات الأولى بعد الحرب أن مخططي المكتب الاستعماري كانوا يدركون استغلالهم الهائل لتلك المستعمرات: «تساعد الأراضي المستعمرة بريطانيا في تحقيق التوازن في دفعاتها»، واستنزفت حكومة أتلي مستعمرات الملايين آنذاك لمساعدة بريطانيا على الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب. ورأى بيغين أنّ إمكانية عرض السياسة البريطانية غير المنصفة كسياسة استغلال كانت «لامتناهية»، لذا أشار إلى ضرورة اللجوء إلى «الاهتمام والتحضير» من أجل عرض السياسات البريطانية كعامل تعزيز للتنمية. وقد تولّت كلير شورت ووزراء آخرون زمام الأمور اليوم^[3].

[1]- إ. بيغين إلى ن. رونالد، 23 تشرين الأول 1948، BDEE، الخدمة أ، العدد 2، الجزء II، ص 271، نقل بيغين عن جون كينت، «إمبرالية بيغين وفكرة أفريقيا الأوروبية، 1945-49، في مايكل دوكريل وجون يونغ (المحررين)، السياسة الخارجية البريطانية، 1945-56، ماك ميلان، لندن، 1989، الصفحات 52-66.

[2]- كينت، «إمبرالية بيغين»، 52-66.

[3]- أولفر ليتلتون ل. ر. بوتلر، (26 تشرين الثاني 1951)، BDEE، الخدمة أ، العدد 3، الجزء III، ص 303، من إرنست بيغين إلى كليمانت أتلي، 4 تشرين الأول 1947، BDEE، الخدمة أ، العدد 2، الجزء II، ص 53، دقيقة من نورمان برومك، 14 كانون الثاني 1948، BDEE، الخدمة أ، العدد 2، الجزء II، ص: 257.

وقد دعمت الولايات المتحدة استمرار الحكم الاستعماري الأوروبي واستغلال أفريقيا، وفي عام 1948، قالت هيئة تخطيط السياسات الأميركية بأنّ الخطة التي وضعتها بريطانيا من أجل «التنمية والاستغلال الاقتصادي» لدول أفريقيا الاستعمارية «محمودة للغاية»، وذلك لأن «الولايات المتحدة قد أدركت أهمية عددٍ من الموارد الإستعمارية البريطانية بالنسبة لاقتصادها وفي حالتي السلم والحرب، بالإضافة إلى إمكانية تنميتها لاحقاً». ومع ذلك، توقعت الولايات المتحدة أن «يتمّ التعامل إقتصاديّاً بالتساوي مع العاصمة الأميركية والرعايا الأميركيين الذين يتعاطون التجارة في مناطق الاستعمار الأفريقية»، وقد تم اعتبار دول جنوب شرق آسيا «دولاً غنية بالموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن تلك المنطقة تشمل دولاً تنتج فائضاً من المواد الغذائية»، وأشار المخططون الأميركيون إلى أنه من الأرجح أن يكون اقتصاد الهند الصينية من الاقتصادات المربحة^[1].

وقد تمت متابعة أولويات ما بعد الحرب هذه في خلال الفترة التي تبعت الحرب، فهدف بريطانيا الذي اندرج ضمن عنوان «إنهاء الاستعمار» - وهو مصطلحٌ مضللٌ يلمّح إلى أن بريطانيا تخلّت طوعاً عن السيطرة الرسمية على المستعمرات، بينما في الحقيقة تم إجبارها على ذلك - كان لضمان استمرار الدول المستقلة في السماح للشركات البريطانية استغلال مواردها الاقتصادية، كما ورد في الفصول حول ملايا وكنيا وغويانا البريطانية. كان بالإمكان تحصيل غنائم ثمينة نظراً للسيطرة الكلية على دول ومناطق رئيسية، والتحكم بالاقتصاد العالمي ككلّ عبر التدخلات العسكرية أو العمليات السرية إن استدعت الحاجة. وقد هدفت جميع التدخلات البريطانية العسكرية والسرية في كل من الكويت (1961) ومصر (1956) وإيران (1953) وعمان (1957 و 1964) وشمال اليمن (1960) إلى تسليم الموارد إلى الأيدي الصحيحة، كما ذكر في فصول الكتاب الأخرى. وعلى نحو مماثل، سعت جماعة التدخلات الأميركية منذ العام 1945 بشكل أساسيٍّ إلى الدفاع عن مصالحها في الأعمال التجارية وضمان متابعة الحكومات الأخرى للاستراتيجيات الاقتصادية المناهضة للغرب. وكما ذكر

[1]- انظر كورتيس، «غموض السلطة»، 16 - 20.

في مكان آخر، لقد كانت السياسة السوفياتية في بعض الحالات عاملاً، لكن التهديد السوفييتي كان بصورة عامة مبالغاً فيه أو ملفقاً من أجل تبرير التدخلات التي كان بإمكانها تحقيق أهداف أخرى.

إن العولمة الحالية بما فيها من اتفاقيات وخاصة تلك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، هي بطرق عدة ثمرة هدف السياسة الخارجية الطويلة الأمد. وتُعتبر اتفاقيات WTO مستجدةً لأنها عالمية وملزمة قانوناً وتشترط بشكل أساسي على جميع الدول اتباع النموذج الاقتصادي الليبرالي الحديث، وإن اتبعته فإنها تتفادى تدريجياً الحاجة إلى التدخل العسكري الغربي والأعمال المقنعة التي حصلت في عدة دول سابقاً. وخلال فترة ما بعد الحرب، جعلت كل من القوة السوفيتية وقوة الأصوات القومية في العالم الثالث الاتفاقيات العالمية البعيدة المدى مستحيلة، وبموجب العولمة، انضمت نخب العالم الثالث إلى نظرائها الشماليين.

تهديد التنمية المستقلة.

من أبرز القوى التي عارضت تلك الأهداف الاقتصادية الغربية في العالم الثالث كانت القوى القومية والشعبية التي تحالفت أو تعاطفت في بعض الأحيان مع الاتحاد السوفيتي والصين. وتظهر الفصول التي تخص إيران وأندونيسيا وغويانا البريطانية وكينيا أن الحكومات البريطانية أدركت التهديدات التي تطل مصالحها والمنبتقة من المجموعات القومية المعارضة للإستغلال البريطاني المستمر للموارد. وعُرضت عدة بدائل شعبية لتواجه الفقر المدقع الذي يعاني منه معظم السكان، وعادة ما تشمل هذه السياسات إصلاحات الأراضي لإفادة الفقراء في الأرياف، وإصلاحات اقتصادية لزيادة الضرائب على الأغنياء، وفرضاً للمزيد من الأنظمة على المؤسسات الأجنبية والقيام بالاستيلاء عليها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى تكريس المزيد من الموارد من أجل الخدمات الصحية والتعليمية التي تُقدّم إلى الفقراء. ومن المؤكد أن القوى القومية لم تكن دائماً حميدة، لكنها عرضت في عددٍ من الحالات مسارات بديلة للتنمية تصب في مصلحة الشعب على عكس الاستراتيجيات المدعومة بريطانيًا.

ولطالما قدّم المخططون البريطانيون تلك القوى على أنها «التهديدات الشيوعية» واعتبروها جزءاً من تصميم موسكو الكبير. ولا أعتقد أنّ ذلك كان مؤامرةً مخططاً لها كالحرب الإعلامية التي انبثقت عن إدخال المخططين غير الواعي لمبدأ «الأكثر فعالية» في تحقيق أهدافهم.

وأوضحت وثيقة من وزارة الخارجية عام 1952 سُمّيت بـ «مشكلة القومية» التهديد الرئيسي، وأشارت إلى نوعين من القومية، «القومية الذكية والراضية» و«القومية المستغلّة وغير الراضية»، وتعمل القومية الخاطئة على «تقويضنا سياسياً» وتقويض موقع المملكة المتحدة كقوة عالمية. وذلك يعني بالتحديد أنه:

الإصرار على إدارة شؤونها الخاصة من دون الطرق المناسبة أو القدرة على ذلك بما فيها صرف المستشارين البريطانيين،

مصادرة الأصول البريطانية،

نقض أحادي الجانب للمعاهدات المبرمة مع المملكة المتحدة،

المطالبة بالامتلاكات البريطانية،

التآمر ضد المملكة المتحدة (والقوى الغربية) في الأمم المتحدة^[1].

إذاً يكمن التهديد في «إدارة الدول لشؤونها الخاصة»، وقال مستشار في وزارة الخارجية الأميركية في إحدى خطابه بالإشارة إلى أميركا اللاتينية: «إنّ القومية الاقتصادية هي القاسم المشترك بين تطلعات التصنيع، وقد اقتنع سكان أميركا اللاتينية أنه يجب أن يكون الشعب المستفيد الأول من تنمية موارد الدولة^[2]».

أما وفقاً للعقيدة البريطانية والأميركية، ليس بالضرورة أن يستفيد الشعب من موارد بلده، فموارد العالم موجهة في الأساس لمصلحة النخب التجارية، ويظهر هذا

[1]- من و. سترانغ إلى ت. لويد، 21 حزيران 1952، BDEE، الخدمة أ، العدد 3، الجزء I.

[2]- انظر تشومسكي، النظام العالمي، 3-122.

الهدف بوضوح في كل من الوثائق السريّة والخطط الحالية التابعة لـ WTO التي ذكرناها في الفصل السابق.

على سبيل المثال، أظهرت مذكرة خزينة من عام 1945 أنه يجب على بريطانيا ضمان «نمو اقتصادي سريع وغير مكتفٍ ذاتياً» في دول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ما يوسّع من نطاق التجارة العالمية. وحذّرت حينذاك من «خطر التصنيع المكتفي ذاتياً القائم بحد ذاته» علينا. ولكن كان من الصعب تجنّب ذلك، لذا «يجب علينا ابتكار تقنيات للتأثير والضغط على قرارات الدول الأخرى الداخلية»^[1].

إذاً، يكمن الخطر في تنمية الأهداف القومية التي لم تتمكن بريطانيا من السيطرة عليها، وجاءت الاستراتيجية البريطانية لمعارضة ذلك، بل لتعزيز التجارة التي تفيد المصالح التجارية البريطانية. أما «القرارات الداخلية» التي اعتمد عليها كل ذلك، فشملتها أنظمة WTO بشكلٍ تدريجيٍّ محققةً بذلك هدفاً طويلاً الأمد.

وبإمكان السجل الوثائقي الأميركي إظهار التهديد الذي يطال نخب الولايات المتحدة جراء التنمية المستقلة، فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجراها مجلس الأمن القومي عام 1949 أنه يجب على الولايات المتحدة أن تجد طرقاً «لممارسة الضغوطات الاقتصادية» على الدول التي لا تؤدي دورها في توفير «السلع الاستراتيجية وغيرها من المواد الأساسية»، وفي عام 1954، حذّر مسؤول في وزارة الخارجية من أن غواتيمالا:

قد تحوّلت إلى تهديدٍ متزايدٍ لاستقرار هندوراس والسلفادور، وأنّ الإصلاحات الزراعية التي تقوم بها هي بمثابة سلاحٍ قويٍّ تخوض به الحرب الدعائية، كما تجذب هيئة البرنامج الاجتماعي الذي يسعى إلى مساعدة العاملين والفلاحين في صراعهم مع الطبقات العليا والمؤسسات الأجنبية الكبيرة تجذب شعوب الدول المجاورة لأميركا الوسطى حيث تسود ظروفٌ مشابهةٌ لظروفها.

[1]- ورقة بحثية لريتشارد كلارك، (11 أيار 1945) طبعة أليك كيرنكروس، «التعاون الاقتصادي الأنغلو أمريكي في الحرب والسلام» 1942-1949، (كلارندون: اوكسفورد، 1982)، 109 - 11.

وسرعان ما نظّمت الولايات المتحدة انقلاباً للإطاحة بالحكومة واستبدلتها بأخرى تدرك الأولويات الصحيحة، وأصاب الخوف نفسه المخططين الأميركيين مع نجاح الثورات الشعبية في كلٍّ من كوبا ونيكاراغوا. وأشار وزير الخارجية جورج شولتز إلى أنه على سبيل المثال، في حال «نجاح الساندينستيون في تعزيز قوتهم» في نيكاراغوا، ستجد «دول أميركا اللاتينية التي تواجه مشاكل اقتصادية داخلية نفسها أمام جرة القوى المتطرفة في استغلال مشاكلها»^[1].

اعتبر الرئيس الفنزويلي هيوغو تشافيز الملاصق لأميركا اللاتينية عدواً لدوداً للولايات المتحدة، فهو كان قائداً مستقلاً، لطالما انتقد سياستها الخارجية وتحدى شركات النفط التابعة لها. وقد تطابقت أفكار تشافيز المتمردة مع تورط الولايات المتحدة في محاولة الانقلاب عليه، وهو المصير الذي واجهه رئيس البرازيل ورئيس حزب العمال إغناسيو دي سيلفا المعروف بـ «لولا»، لاحقاً.

ويعود الخوف من التنمية المستقلة إلى التاريخ القديم، فمنذ مائتي عام، خشيت النخب البريطانية نجاح الثورة الفرنسية عام 1789 وانتشار فكرتها، وقد نجحت الدعوة إلى «الحرية والمساواة والأخوة» بشكلٍ هائلٍ إلى أن تخطت الحدود، وأصبحت بريطانيا من الحكومات الأكثر تصميمًا على الحرب المضادة للثورة في فرنسا. وقد واجهت بريطانيا الاضطرابات المتطرفة والجمهورية التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية بالمذابح والقمع القانوني المشدد، وبعد تأمر طوني موبز مع القضاة، وغالبًا ما نهبوا وحرقوا منازل المتطرفين المعارضين.

وقد شهدت تلك الفترة تهديدات متزايدة لموقع الطبقة العليا البريطانية عبر إنشاء ما وصفه المؤرخ أ.ل. مورتون بالمنظمة السياسية الأولى للطبقة العاملة، أي المجتمع المناسب. وقد أسس هذا المجتمع أفكار الإعلان لحقوق البشر الذي وضعه طوماس باين والذي طرح الفكرة المستحدثة بأن السياسة هي عمل الجميع ولا تختصر فقط على النخب الحاكمة، مع إخضاع الحكومة لاختبار مدى سعيها إلى تأمين «الحياة

[1]- نقلًا عن تشومسكي، النظام العالمي، 75، 122-3.

والحرية والسعادة»، وقد لاقى تعبير باين حول مبادئ الثورة الفرنسية دعماً كبيراً من الطبقة العاملة البريطانية.

وجاء رد الحكومة بسنّ القوانين الصارمة ومنع الاجتماعات العامة ووصف المجتمع المناسب باللاقانوني، كما حظرت حقوق البشر وهرب باين من المحاكمة ولجأ إلى فرنسا. وعلى مر السنوات التي لحقت، استمرت الحكومة بقمع الإضرابات المتكررة والمعارضة لها واندلعت بعد ذلك أعمال الشغب. وعلّق مارتن بقوله «إن الدولة بأكملها مغطاة بشبكة من الثكنات» بينما «يتم معاملة المناطق الصناعية كمعاملة دولة محتلة في يد جيش الاحتلال^[1]».

إن الطريقة الرئيسية التي يتم اتباعها حالياً من أجل مواجهة تهديد التنمية المستقلة هي المنظمات المتعددة الأطراف، خاصة اتفاقيات التجارة التابعة لـ WTO. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، «إنّ قوانين التجارة الجديدة تلزم الحكومات الوطنية للغاية وتمنع خيارات السياسات المحلية بما فيها تلك الحساسة بشأن التنمية البشرية»، وينص جسم التجارة الأساسي للأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD أنه «لن تتمكن جميع أعضاء WTO محاكاة استراتيجيات التنمية التي اتبعتها عدّة دول بنجاح في الماضي^[2]».

تتضمن السياسات التي حظرتها قوانين WTO عدّة سياسات اتبعتها الدول الآسيوية الشرقية التي نجحت في اجتثاث الفقر، وأفاد عالم الاقتصاد في كامبريدج أجيت سينغ أنّ الانفتاح والمنافسة والتكامل الوثيق مع الاقتصاد العالمي - أي القيم التي يحث عليها علماء دين التحرير التابعين لحزب العمال الجديد - «لم تمارسها أيّ من اليابان أو جمهورية كوريا وهما لأنجح دولتان في شرق آسيا». ومن مرحلة الخمسينات إلى السبعينات، فرضت اليابان «ضوابط قاسية على الاستيراد» وكانت

[1]- أ.ج. مورتون، تاريخ شعب إنجلترا، (لندن: لارونس اند ويشارت، 1996) 295-9.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، (نيويورك، جنيف، 1999)، 35. - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «تقرير التجارة والتنمية لعام 1994»، (الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف، 1994) XII.

بعيدةً جدًّا عن الانفتاح والتكامل الوثيق مع الاقتصاد العالمي»، واتبعت سياسات ابتدائية نصّت على الحماية القصوى للأسواق الداخلية، وردع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدخل الحكومة الشديدة في جميع الميادين الاقتصادية^[1]. لكن لم يعد من القانوني اتباع عدد من تلك السياسات.

بالفعل، بينما يعيش نصف سكان العالم بفقر شديد، تحكم WTO التي تناصرها بريطانيا والولايات المتحدة مانعةً الدول النامية من تعزيز تنميتها الخاصة. وكما ذُكر في الفصل السابق، تقيّد هذه القوانين قدرة الدول على رفع حواجز التعريفات الجمركية لحماية أنفسها من الإيرادات الرخيصة التي تقوض المنتجين المحليين، كما أنها تقيّد بشدّة قدرة الدول ضبط المستثمرين الأجانب في مساهمتهم في التنمية الوطنية. وقد تمّ حظر بعض أنواع الإعانات الحكومية إلى الزراعة - شريان حياة معظم الفقراء - كما تم حظر بعض الإعانات الصناعية التي تستعملها بعض الدول بنجاح لتغذية الأعمال التجارية عبر «حماية الصناعات الناشئة».

وتعتبر المعاهدة المعنية بجوانب حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع المتصلة بالتجارة TRIPS التابعة لمنظمة التجارة الدولية حالة من الحماية المشتركة الهائلة، وهي تمنح الشركات الخاصة القدرة على تطبيق حقوق احتكار براءات الاختراع على الموارد الطبيعية والأصناف النباتية والحبوب. ويشير الدليل إلى أن براءات الاختراع تلك تقلّص من قدرة المزارع الفقير على تحصيل الحبوب بأسعار مقبولة، وتجبر الزراعة المحلية على الاعتماد على المنتجات المستوردة، كما تسمح لشركات التكنولوجيا الحيوية بالسيطرة على الأصناف المحلية. وقد وصف برنامج الأمم المتحدة للتنمية TRIPS بـ «السرقة الصامتة للمعلومات من الدول النامية إلى الدول المتطورة».

وقبل TRIPS، طوّرت معظم الدول الصناعية بما فيها بريطانيا صناعاتها الخاصة عبر نسخ الابتكارات من أمكنة أخرى، لكن الآن، ووفقاً لـ UNDP، «إن السيطرة

[1]- أجين سينغ، «كيف حقق شرق أفريقيا نمواً سريعاً: تقدم بطيء نحو الاجتماع التحليلي»، بيان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (أيار 1995) 4-14.

المشددة على الملكية الفكرية عملاً باتفاقية TRIPS قد أوقفت الفرص القديمة ورفعت تكاليف الولوج إلى التكنولوجيات الجديدة». ويقول UNDP:

قد وصلت الخصخصة والتركيز على التكنولوجيا إلى حدٍّ بعيد، ويخاطر الفقراء والدول الفقيرة بأن يُدفعوا إلى هوامش نظام الملكية السائد الذي يسيطر على إدراك العالم، فمن المخدرات الجديدة إلى النوعية الأفضل من الحبوب، يتم تسعير أفضل التكنولوجيات الجديدة بما يتناسب مع أولئك القادرين على الدفع، فتبقى بذلك بعيدةً عن متناول الفقراء. هذا وترفع حقوق الملكية المشددة من سعر نقل التكنولوجيا، مؤديةً إلى حجب مجالات المعرفة الدينامية عن الدول النامية. ويمكن TRIPS الشركات المتعددة الجنسيات من السيطرة على السوق العالمي بشكلٍ أسهل^[1].

تستخدم الحكومات الشمالية دعائم أخرى لمواجهة التنمية المستقلة وتعزيز التحرير العالمي، فالحصول على قروضٍ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF، والتخفيف من أعباء الديون والمساعدة الثنائية الأطراف، تشترط جميعها اتباع الحكومات الجنوبية للسياسات السليمة. ويبدو أن الاتفاقيات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع الدول النامية حول «مناطق التجارة الحرة الإقليمية» هي أكثر شدةً من قوانين WTO في الضغط على الدول النامية لتحرير اقتصاداتها، وتضغط هذه الدعائم في الوجهة نفسها لتحقيق اقتصادٍ عالميٍّ يصب في مصلحة الأعمال المتعددة الجنسيات. وتُبرر جميعها بإرجاعها إلى نطاق «اجتثاث الفقر»، أما «السياسات التنموية» الحديثة، فيهدف معظمها إلى تجنب التنمية.

باختصار، خلال الفترة الأولى ما بعد الحرب، تمت مواجهة التهديد الرئيسي للقومية عبر سلسلة من السياسات الاقتصادية والإجراءات المقنعة لوقف تدخل الحكومات الصارم والتدخل العسكري المباشر، واستُخدم التهديد السوفييتي كذريعة لذلك، وكانت الحكومات المتطرفة (أي حكومات الغرب المستقلة) وحركات التحرير أول من أيد التهديد القومي.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية لعام 1999، ص 6، 68-70.

وفي حقبة العولمة، يتم مواجهة القوى المستقلة بشكلٍ رئيسيٍّ من قبل الأدوات الاقتصادية كـ WTO والاستراتيجيات العسكرية/ السياسية «كالحرب على الإرهاب» التي تهدف إلى دعم الأنظمة الصديقة (بذريعة مكافحة الإرهاب) وتوفير غطاءٍ لمرحلةٍ جديدةٍ من التدخل العالمي للإطاحة بالحكومات غير المرغوب فيها. وظهرت حالياً مجموعةٌ متباينةٌ من مؤيدي الاستراتيجيات البديلة: الحركة العالمية المناهضة للديموقراطية المسماة حركة «مكافحة العولمة»، والحكومات التي تروج لأنواع الرأسمالية البديلة (كالصين وماليزيا وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا)، بالإضافة إلى المجموعات والأنظمة الإسلامية في الشرق الأوسط (أغلبها وحشية للغاية). وتقدّم الأولى آفاقاً أوسع من الأخرى، وسأعود لمعالجتها باختصار في الفصل الأخير.

التهديد الديموقراطي.

تُعَدّ القوى الديموقراطية الشعبية تهديداً للحكومات البريطانية أكثر من كونها التزاماً لها. والفكرة السائدة عن تعزيز الحكومات البريطانية للديموقراطية في الخارج فهي وهمية، والواقع معارضٌ لذلك. تميل بريطانيا إلى دعم أي حكومة تعمل على تعزيز مصالحها الرئيسية أي رفع مدى تأثيرها السياسي على العالم إلى حدّه الأقصى وتصويب عمل الاقتصاد العالمي نحو إغناء المصالح التجارية البريطانية والغربية على حدٍّ سواء. ونظراً لمعارضة بعض القوى الشعبية والقومية و/ أو الديموقراطية لتلك الأهداف، تنحاز بريطانيا بانتظامٍ إلى طرف النخب، وغالباً النخب القمعية التي تُبقي هذا النوع من القوى الديموقراطية تحت المراقبة. لكن إن كانت بريطانيا تدعم القوى الشعبية والديموقراطية التي تناضل في مواجهة النخب، لمَ لم تدعم إذاً المجلس القومي الإفريقي واختارت بدلاً من ذلك مساندة أنظمة التفرقة العنصرية المتتابة في جنوب أفريقيا؟ ولمَ لم تدعم سلسلة الحركات التقدمية في أميركا اللاتينية التي كانت تناضل في مواجهة النخب التي دعمتها الولايات المتحدة، وانحازت إلى مساعدة الولايات المتحدة في تقويضها؟ لمَ لم تدعم الحركات الإفريقية الشعبية المختلفة كالحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA أو فريليمو في الموزمبيق؟ لمَ لم تدعم

الحركات الشعبية زبابتيستاس في المكسيك؟ لِمَ عمل وزراء حزب العمال الجديد على انتقاد حركة «مكافحة العولمة» والاستهزاء بها؟ ولِمَ ساندت النظام القمعي في البحرين بدلاً من مساندة المعارضة الشعبية الأكثر ديموقراطية؟

منحت بريطانيا دعمها الكامل إلى حاكم أندونيسيا الجنرال سوهارتو، ودام دعمها له إلى منتصف التسعينات حتى بدأ بمعارضة السياسات الاقتصادية التي فرضها IMF، وفي تلك المرحلة، بدأ الغرب التفكير بالإطاحة به واكتشف أنه استمر في قتل الأندونيسيين وسكان تيمور الشرقية طيلة ثلاثة عقود. وقد دعمت دول الغرب رئيس زمبابوي، روبرت موغابي خلال الأعمال الوحشية التي ارتكبها الجيش في الثمانينات حتى وصل إلى مرحلة بدأ فيها تهديد المزارع التي يملكها البيض، واكتشفت حينها الحكومة البريطانية أن نظامه قمعيٌّ ومسيءٌ لحقوق الإنسان.

على نحوٍ مماثل، منحت بريطانيا دعمها الكامل إلى نظام صدام حسين بينما قتل عشرات الآلاف من الأكراد بالغاز وبطرق أخرى في أواخر الثمانينات، لكنها أوقفت مساندتها له بشكلٍ فجائيٍّ عندما عصى أوامرها واجتاح الكويت عام 1990، وباتت تعتبره هتلر الجديد. أما في حالة الأنظمة التركية التي قتلت الأكراد وأخلت قراهم من سكانها، لم يطرف لبريطانيا جفن واستمرت في دعم ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتطول القائمة.

أصبح دعم بريطانيا للنخب القمعية أمراً معمّماً حتى بات تعزيز القمع عنصراً اعتيادياً من عناصر السياسة الخارجية البريطانية، وكذلك سياستها الخارجية بشأن تعزيز «المصالح القومية»، فما هي المصالح القومية التي يتم تعزيزها في حين تدعم بريطانيا العقوبات التي تأمر بقتل الأطفال في العراق وتبنّي الخط المؤيد لإسرائيل في الشرق الأوسط أو تسقط الحكومات في غويانا البريطانية وإيران كما في السابق، وتسلّح الضباط الأندونيسيين وتقف إلى جانب النخب الاقتصادية في روسيا وجنوب أفريقيا. إذًا، فالمصالح التي يتم تعزيزها هنا هي تلك التي تخص النخب البريطانية، وسيتم تناولها بشكلٍ مفصّلٍ في الفصول اللاحقة.

في الواقع، يعتبر مصطلح «السياسة الخارجية» البريطانية اسمًا فاخرًا لدعم النخب في الخارج. وضمنت بريطانيا استمرارية إمبراطوريتها عبر خلق نخبٍ جديدةٍ في الأراضي المحتلة أو دعم القديمة منها، التي تدير الاستعمارية في المصالح البريطانية. واستند حكم بريطانيا في الهند المستعمرة على دعم الجيش الهندي والأمراء الأصليين وملأك الأراضي الذين كانوا يدينون بامتيازاتهم إلى السلطات البريطانية، وقد دمرت بريطانيا المجتمع القروي أي القاعدة الاجتماعية لحياة شريحة كبيرة من السكان، و خلقت بدلاً منها اضطهاداً مارسه أولئك الأمراء والنبلاء^[1].

إزاء نهاية الاستعمار الرسمي، شرعت بريطانيا بخلق نخبٍ تعمل بتعليماتها بعد الاستقلال، وقد نجحت بعض المحاولات - كما في كينيا، التي ذُكرت في الفصل 15- بينما فشل البعض الآخر. وتبقى بريطانيا قوةً عظيمة (في المرتبة الثانية في أيامنا هذه)، وذلك لأنه من الضروري التحالف مع بعض النخب الرئيسية الحاكمة. ويعتبر ذلك صحيحًا حيث تمتلك بريطانيا مصالح تجارية عظيمة، في الخليج على سبيل المثال، حيث تدير العائلات الحاكمة المفضلة النفط تحت السيطرة الغربية بشكلٍ كليٍّ، ويتضمن الخليج بعض أسوأ الأنظمة الاستبدادية في العالم، التي تستند جزئيًا على السياسات البريطانية، وهنا بالكاد تتظاهر النخب البريطانية بدعم القوى السياسية الأكثر تحررًا، إذاً فهي بالإجمال داعمة للحكام الحاليين.

بموجب العولمة، انبثق أمرٌ جديدٌ في التاريخ البشري وهي النخب العابرة للحدود الوطنية التي تتألف بشكلٍ رئيسيٍّ من رجال الأعمال والقادة السياسيين الذين يجتمعون مع المسؤولين التقنيين من الشمال والجنوب، خاصة من الولايات المتحدة، وتتمحور حول اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، أي الشركات المئتان الأكبر التي تسيطر على ربع الثروة العالمية. وتعتبر هذه النخب بطلّة مشروع التحرير العالمي الذي يسعى إلى إعادة تشكيلٍ أساسيٍّ للاقتصاد العالمي، وهي في الغالب فاحشة الثراء ومن الطبقة القوية على الصعيد العالمي.

[1]- مورتون، تاريخ الشعب، ص: 400.

تتصرف النخب العابرة للحدود الجديدة لمصلحتها الخاصة، ولا تحكمها مصلحة الدولة من حيث يأتي أفرادها أو شركاتها، وينطبق ذلك بشكل خاص على نخب الأعمال التجارية الأميركية التي تقود مشروع التحرير العالمي بشكل علني. وتجتمع النخب مرة سنوياً عند حلول شهر كانون الثاني في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا، ويحضره بضعة آلاف من قادة الأعمال المدعوين إليه وبعض الأكاديميين والإعلاميين والمنظمات غير الحكومية العالمية.

لم تعد النخب الجنوبية تتحدى قوة الولايات المتحدة، فبدلاً من ذلك، باتت تعتبر أنفسها شريكة صغيرة في النخب العابرة للحدود الوطنية معينة بتهيئة الظروف المحلية الفضلى لرأس المال العابر للحدود الوطنية. ما يعني غالباً تحريض الدول على بعضها عبر رفع مستوى المنافسة بينها، وهو ما ينتج عنه «سباق إلى الأسفل» بالمقاييس وتدني أجور وقلة تنظيم رؤوس أموال وانخفاض حقوق العمال.

لم يعد دور الحكومات الوطنية يقتصر على صياغة السياسات الوطنية بنظر النخب العابرة للحدود، بل أصبح ببساطة تحضير المواطنين لانتهاز الفرص التي تقدمها العولمة وتسيير السياسات التي تفضلها النخب العابرة للحدود الوطنية. وعادة ما تنبثق هذه السياسات أو القواعد من المؤسسات المتعددة الجنسيات (كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي) التي تسيطر النخب عليها، وكما أشرنا في الفصل 9، وهذا بالطبع تقويض هائل لعملية اتخاذ القرارات الديمقراطية.

وتهيمن النخب العابرة للحدود الوطنية الجديدة على القوة السياسية، لكن القوة الأساسية تكمن وراء متطلبات اقتصاد السوق العالمي، وينشر القادة السياسيين تأثيرهم لتعميق القوة الاقتصادية للنخب العابرة للحدود الوطنية، وبذلك يكونون قد حرموا أنفسهم من حقوقهم السياسية. وهناك ما يعتبر «حتمي» في العولمة كالذي يعتبر «طبيعي» في التجارة الحرة، فكل من قواعد «التجارة الحرة» والعولمة قد نتجت عن تدخل الحكومة الهائل، ويمكن للحكومات المنتخبة أن تعمل سوية من أجل تنظيم العولمة إلى حد كبير إن أرادت ذلك، لكن القادة السياسيين كطوني بليز يختارون التخلي عن السيطرة السياسية التي يملكون.

وتطرح النخب العابرة للحدود الوطنية مشروعين: أحدهما اقتصاديٌّ والآخر سياسيٌّ. المشروع الاقتصادي هو «التحرير» العالمي الذي يهدف إلى تنقل رأس المال وتحرّر الأسواق بالكامل في جميع الأمكنة من أجل التجارة والاستثمار والخدمات وما إلى ذلك، كما يمنع معظم التدخلات الحكومية في الاقتصاد ما يعني تنظيم الأعمال التجارية لتعزيز أهداف التنمية الوطنية والمقاييس الأخلاقية. أما المشروع السياسي فهو تعزيز أنظمة الحوكمة التي ستعمل على تعميق ذلك التحرير العالمي، ويتيح للحكومات التعامل بقمعيةٍ علنيةٍ، لكن الأخيرة تميل إلى أن تمثل شكلاً نخبويًا من الديمقراطية ويسمى «الحكم المتعدد الأطراف».

والحكم المتعدد الأطراف ما يعنيه القادة البريطانيون عندما يتكلمون عن تعزيز «الديموقراطية» في الخارج، وهي نظام تحكم بموجبه مجموعةٌ صغيرةٌ وتقتصر فيه المشاركة الشعبية عند إجراء انتخابات لاختيار القادة، وتديرها عادةً النخب المنافسة، ويتم عزل أولئك الذين يفوزون في الانتخابات عن العلن ليتمكنوا من «الحكم بفعالية»، وفي الفترة ما بين الانتخابات، يُعفى حكام الدولة من المساءلة أمام الرأي العام. واعتُبر الحكم المتعدد الأطراف شكلاً من أشكال «الهيمنة التوافقية»، حيث تحكم النخب المنافسة على الدولة بينما تخضع القوى الشعبية والمجتمع المدني لسيطرتها^[1].

أما نقيض الحكم المتعدد الأطراف فهي «الديموقراطية الشعبية» حيث يشارك عامة الشعب بشكلٍ أوسع، وتتمكن مجموعات المجتمع المدني من استخدام الدولة من أجل تعزيز مصالحها، أما الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها ممارسة القوة السياسية فهي التعبئة داخل المجتمع المدني.

إن التعريف النخبوي للمشاركة في صناعة السياسة مفيدٌ جدًا في هذه الحالة، فقد ردّ البنك الدولي على الانتقاد الهائل الذي وُجّه لسياساته الاقتصادية في الثمانينات

[1]- تم اقتطاف القسم التالي بشأن تعددية الحكام من كتاب ويليام روبنسون، تعزيز تعددية الحكام: العولمة، تدخل الولايات المتحدة وهيمنتها، صحافة جامعة كامبريدج، 1996.

والتسعينات عبر إطلاق مبادرة جديدة لتعزيز «مشاركة» المجتمع المدني قي صياغة سياسات الحكومة في البلدان النامية. وباتت الحكومات مجبرةً على إجراء مشاورات رسمية مع مجموعات المجتمع المدني بهدف صياغة استراتيجية تنمية وطنية يتم تمويلها لاحقاً من البنك الدولي. وبدأ العمل بهذه الخطوات في معظم الدول التي حصلت على مساعدة البنك الدولي، لكن المشاركة ليست فعلية، بحسب ما أظهرته الدراسات، فبدلاً من تعزيز مشاركة الشعب في صناعة السياسة، تم استشارة مجموعات المجتمع الدولي لإجراء تعديلات على قرارات كانت قد اتخذتها النخب بشأن السياسات، وفي معظم الدول، لم يتوفر سوى بعض الفرص لتشكيل السياسات، وقليل منها لتنفيذ البدائل.

ويقع اللوم في ذلك على النخب الجنوبية التي لا تنوي السماح للعامة بإبعاد الآخرين عن سياساتهم، ويجب التصرف حيال مفهوم الديمقراطية الذي ينبثق من البنك الدولي والنخب العابرة للحدود الوطنية.

تدعم الحكومات الغربية مجموعات المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية، وتعمل من خلالها من أجل تعزيز جدول الأعمال الاقتصادي الذي يدعو إلى تعدد الحكام والليبرالية الجديدة، مستخدمة برامج العون لدعم المنظمات غير الحكومية المحلية والشمالية. وتساعد بعض برامج العون على انبعاث مجتمع دولي نافذ ومفعم بالحيوية، لكن يُخصّص معظمه للمنظمات الأكثر نخبوية ذوات الخطط الإصلاحية بدلاً من تلك المتطرفة، ويهدف معظم العون الذي يقدم إلى NGOs إلى استبدال دور الدولة في تأمين الخدمات العامة. ويزداد التشجيع على إشراك الأعمال التجارية العابرة للحدود الوطنية في مجالات عدة خاصة في مجال الخدمات العامة، وقد تم اختيار عدد من المنظمات غير الحكومية بينما تم إغلاق البدائل الشعبية والمتطرفة.

ولربما ليس ذلك بالأمر المفاجئ، فعلى الرغم من استقلالية المنظمات غير الحكومية وانتقادها لسياسة الحكومة، تتلقى معظم تلك المنظمات الشمالية تمويلًا حكوميًا وتخشى بذلك أن تتخطى حدودها الضيقة عند الانتقاد. وبرأيي الناتج

عن الخبرة، إن جميع NGOs محافظةٌ في منظورها السياسي الأساسي وتعمل في هيكلتها بنظام غير ديمقراطيٍّ على خطى تعدد الحكام، وبالكاد تستطيع التفرقة بين الحكم المتعدد الأطراف والديموقراطية الشعبية.

في الفترة الأولى ما بعد الحرب، دعم الغرب مجموعةً من النخب القمعيةً جهراً التي عملت وفق تعليماته، من الديكتاتوريين كموبوتو في زائير وسوهارتو في أندونيسيا والشاه في إيران وغيرهم، وقد هيأت هذه الأنظمة الاستبدادية «المناخ الاستثماري الأفضل» والأساسي للأعمال التجارية الغربية. ويبقى دعم الأنظمة القمعية - خاصة في الشرق الأوسط والخليج - الركن الأساس للسياسة الخارجية البريطانية والغربية، الذي يتعمق أكثر فأكثر تحت إطار «الحرب على الإرهاب». لكن بموجب العولمة، بات الحكم المتعدد الأطراف الضامن للأفضل للمصالح الغربية في معظم أنحاء العالم.

ولطالما عُني بالاستبدادية دعم الغرب للقوى السياسية اليمينية، وغالباً اليمين المتطرف، وقد دعم الغرب انبثاق الأنظمة السياسية المتعددة الحكام في روسيا على سبيل المثال وفي الدول الأوروبية الشرقية والفيليبين وتشيلي ونيكاراغوا وجنوب أفريقيا وهايتي، التي قد نبذت الأنظمة الاستبدادية وسمحت بانبثاق أنظمةٍ دفعت المزيد من التغيير المتطرف نحو الديمقراطية الشعبية، وحافظت على النظام الاجتماعي وعلى دور النخب كما عززت السياسات الاقتصادية التي يفضلها مؤيدو التحرير العالمي.

فلتتخذ من جنوب أفريقيا مثلاً. كانت الخيانة التي تعرضت لها جنوب أفريقيا إحدى الأحداث المأساوية التي حصلت في السنوات الأخيرة، فهي فد انبثقت جراء عقودٍ من العنصرية المؤسسية تجاه حكم الأغلبية من السود بموجب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC، وعقب التفرقة العنصرية، خلق دعاة التحرير العالمي من داخل وخارج الدولة اقتصاداً لجنوب أفريقيا يهدف إلى عرض مناخاً ملائماً لاستثمارات الأعمال التجارية، وفي الوقت عينه، تم درء تهديد التغيير الجذري الذي أفاد بشكلٍ رئيسيٍّ أغلبية السكان الفقراء.

وأشار وزير الخارجية البريطانية السابق، بيتر هاین، إلى أنه «بينما كانت جنوب أفريقيا المنطقة الرجعية المنبوذة من أفريقيا، أصبحت اليوم النموذج الجذري والتقدمي فيها». وعلى نحوٍ مماثلٍ، أشار وزير آخر للخارجية طوني لويدي، إلى أنّ «النجاح الاقتصادي والسياسي في جنوب أفريقيا يعتبر القدوة والحافز للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى»^[1].

كانت حقيقة «نجاح» جنوب أفريقيا الفقر المتواصل الذي يستمر معظم سكانها في المعاناة منه، فقد خسروا أكثر من 100000 وظيفة في القطاع العام وأكثر من 500000 في الزراعة في السنوات الأخيرة. أما المجموعة التي كسبت إلى جانب البيض الذين حافظوا على سيطرتهم على جزءٍ كبيرٍ من الاقتصاد، كانت أصحاب الطبقة الوسطى من العرق الأسود 20 في المائة من السود الذين يعملون لقاء أجرٍ باتوا الآن يكسبون ثلثي الدخل الذي يحققه العاملون السود. وتنبع التأثيرات من الاستراتيجية الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي وضعتها حكومة جنوب أفريقيا بدعمٍ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأعمال التجارية الأجنبية وحكومات كبريطانيا.

ولم تكن القضية الأهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينات إزالة التفرقة العنصرية، بل اقتضرت على كيفية المحافظة على الرأسمالية في جنوب أفريقيا ومصالح النخب العابرة للحدود الوطنية بعد الفترة الانتقالية. ويشير المحلل الأميركي ويليام روبنسون إلى أنّ «هدف الولايات المتحدة لم يكن تجاهل المجلس الأفريقي الوطني أو مانديلا، بل التحقق من التطرف المتزايد بين السكان الذين ينتمون إلى العرق الأسود عبر تنمية الأثقال المتوازنة للقادة الشعبيين من خلال برامج العون السياسي والاقتصادي الأميركية»^[2].

وفي خلال الشهر الأخير لمانديلا في السجن عام 1990، لم يغيّر المجلس

[1]- بيتر هاین، خطاب في مدينة كايب، (3 شباط 2000) من www.foc.gov.uk.
- طوني لويدي، خطاب موجه إلى جمعية الأعمال التجارية البريطانية- الأفريقية، (27 نيسان 1999) من www.foc.gov.uk.

[2]- روبنسون، تعزيز فكرة تعدد الحكام 329.

الأفريقي الوطني ANC ما ورد عنه بأن «سياسة ANC تعتمد على تأمين المناجم والمصارف والصناعات الاحتكارية، ومن غير المتصور إجراء أي تغيير أو تعديل على مواقفنا بهذا الخصوص^[1]». وفي الوقت الذي حقق فيه ANC قوته عام 1994، تم تكريس حقوق الملكية والمؤسسات في كل بيان من بيانات السياسة الاقتصادية الرئيسية وكذلك في الدستور.

وقد تم التخلي عن الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية التقدمية - برنامج التنمية وإعادة الإعمار RDP - في غضون سنتين، بينما تبنت الحكومة السياسات الليبرالية الجديدة التي أسعدت المستثمرين الأجانب ودفعت جنوب أفريقيا نحو مناخ استثماري أكثر مؤاتاة. لكن لم يتم تحقيق عدد من الإصلاحات التي وعد بها RDP كما تم تغيير بعضها الآخر، أما السياسات الحساسة التي تعمل من أجل الفقراء كبناء ملايين الوحدات السكنية للفقراء الحضريين، وتحسين الخدمات البلدية الحضرية السيئة بشكل جذري كتوفير المياه، واعتماد برنامج جذري لإصلاح الأراضي، فلم يتم العمل بها بل تم التخلي عنها.

ويشير الخبير في شؤون جنوب أفريقيا باتريك بوند إلى أن «تبعات المنهج الذي يركّز على السوق لتسليم مساكن لذوي الدخل المنخفض كانت كارثية» في الفترة الأولى من عمل ANC. كما أن «نتيجة السياسة الليبرالية الجديدة كانت نقل موارد الدولة التي وجب أن تُستخدم في الإسكان العام أو الاجتماعي إلى القطاع الخاص، على أن لا تؤدي في المقابل بنتائج كثيرة، وقد وجدت الحوافز الهائلة طريقها إلى المصارف والجهات المعنية بالتنمية».

وقد أدى كلٌّ من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي دوراً جوهرياً في ذلك، ويشير بوند إلى أن «القدرة الإقناعية لحجج البنك الدولي و IMF الفكرية قد استخدمت بشكل جزئي لإلقاء اللوم على حركة التحرر التي دامت لعقود وخيّبت

[1]- نقلاً عن باتريك نوبد، «انتقال النخبة: من التفرقة العنصرية إلى النيوليبرالية في جنوب أفريقيا»، (لندن: بلوتو للنشر، 2000)، 15، وانظر أيضاً ص 16، 145، 148، 183 - 4.

آمال مؤيديها بعد أشهر من وصولها إلى حكم الدولة». ويضيف أنه «على الأغلب لم يعد لمصالح الأغنياء البيض الذين قطنوا أفريقيا بعد زمن التفرقة العنصرية من مؤيدين فعالين أكثر من بيروقراطي البنك الدولي».

وقد عمل موظفو البنك في جميع مجالات السياسة الاجتماعية خلف الكواليس والسياسات المؤيدة التي رسّخت الوضع الراهن للثروة وعلاقات القوة، وقد كان البنك الدولي لاعباً ذو أهمية في سياسات الإسكان والأراضي التي تقودها السوق في فترة ما بعد 1994، ومنها: منهج «المستخدم يدفع» لتوصيل المياه، الخصخصة المتزايدة للبنى التحتية والخدمات، والتخفيض في الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

وقال طوني بلير خلال زيارته إلى جنوب أفريقيا في كانون الثاني 1999: «إنّ الاستراتيجية الاقتصادية في بريتوريا حدّدت مساراً لجنوب أفريقيا يمكنها من استهداف حاجات المحرومين مع الحفاظ على ثقة الأسواق»^[1]. وقصد بلير بذلك استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع GEAR التي تعزز دور الدولة في إعادة التوزيع وإعادة هيكلة التجارة والسياسات الصناعية نحو استراتيجية يوجهها بالتصدير وإصلاحات يقودها السوق من أجل خلق بيئة مناسبة للمستثمرين الأجانب والخصخصة في جميع المجالات. وتستند GEAR على ما يتعلق بالإنفاق الحكومي فيما ترتفع معدلات الضرائب المفروضة على الشركات.

وأشارت وزيرة التجارة باتريشيا هويت إلى أنه: «ليس لدينا أدنى شكّ حول جاذبية جنوب أفريقيا كشريك في الأعمال التجارية لشركات المملكة المتحدة». وتعدّ الشركات البريطانية حالياً من أكبر الجهات المستثمرة في جنوب أفريقيا وتصل قيمتها إلى 11 مليار جنيه استرليني^[2].

[1]- طوني بلير، خطاب في برلمان جنوب أفريقيا، (8 كانون الثاني 1999) من www.fco.gov.uk.

[2]- باتريشيا هويت، خطاب موجه إلى مؤتمر 'الاستثمار في جنوب أفريقيا'، (لندن، 14 حزيران 2001) من www.dti.gov.uk.

وأشارت إدارة التجارة والصناعة إلى أنّ «فرص الأعمال تتوفر في جميع المجالات وتتضمن تخصيص/ إعادة بناء المرافق والسكك الحديدية وقطاعات الطاقة والمياه والخدمات الاستشارية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/ الإلكترونيات والبيئة والمياه والرعاية الصحية والسياحة والصناعات الإبداعية بالإضافة إلى الزراعة». كما أنّ «قطاع الرعاية الصحية في جنوب أفريقيا يقدم فرصاً مهمةً للأعمال التجارية البريطانية» بينما «تتوفر فرصاً أكبر لمرافق المياه التابعة للمملكة المتحدة والمقاولين من أجل كسب الأعمال التجارية في المستقبل^[1]».

بالتالي، تكون «عملية انتقال النخب» في جنوب أفريقيا قد حافظت على الكثير من العلاقات التي تخص الثروة والأنظمة الاقتصادية بموجب التفرقة العنصرية، وتستمر في توفير مناخ جاذب للأعمال التجارية الغربية من أجل الاستثمار كونه أولويةً للسياسات الاقتصادية بدلاً من السياسات التي تعالج بشكل رئيسي الفقر الواسع النطاق.

[1]- شركاء التجارة في الأمم المتحدة، «جنوب أفريقيا»، من www.tradepartners.gov.uk.

الفصل الحادي عشر

حلفاؤنا،

نخب الخليج

لَمْ ندعم الحكومات الرجعية والأناية والفاصلة في الشرق الأوسط بدلاً من دعم القادة الذين يبحثون عن مصالح شعوبهم؟

ستافورد كريس، مستشار في حكومة أتلي، 1945-51^[1]

علّق ضابط الجهاز الجوي الخاص السابق وقائد القوات البريطانية في حرب الخليج عام 1991 لدحر العراق من الكويت بيتر دي لا بييري تعليقاً مميزاً في حسابه الخاص حول الحرب، وأشار إلى أنّ الأمير السعودي خالد بيّن له حاجته بقاء العائلة الحاكمة السعودية في السلطة، وأجاب دي لا بييري قائلاً:

لقد تفهّمت المصاعب التي يواجهها الأمير وتعاطفت معه، لكنّ سلوكي التفهمي لم يكن أنانياً بالكامل، فنحن البريطانيون قد دعمنا نظام حكم الشيوخ منذ انسحابنا من الخليج في أوائل السبعينات، وشهدنا ازدهاره وكنا حريصين على ضرورة استمرار ذلك. والمملكة العربية السعودية صديقٌ قديمٌ وثابتٌ لنا، وقد وزّعت ثروتها النفطية الهائلة بطريقة معتدلة ومدرّوسة رفعت فيها مستوى المعيشة، وبالتالي، نرى أنّه من مصلحتنا الحفاظ على استقرارها وعلى نظام الحكم فيها بعد الحرب^[2].

و«نظام حكم الشيوخ» في المملكة العربية السعودية الذي يشير إليه دي لا بييري هو أحد الأنظمة الذي يتم بموجبه سجن وتعذيب وقطع رؤوس جميع المعارضين السياسيين له بشكلٍ منتظم، ويسود في إحدى الدول الأكثر قمعيةً في العالم. وبالنسبة إليّ، تُظهر قدرة قائد عسكري بالكتابة عن مصالح بريطانيا في استمرار حكم عائلة آل سعود الكثير عن قيمة النخب البريطانية، أما قدرته على ذكر ذلك في الكتاب الأكثر مبيعاً من دون إثارة ضجة، فيظهر الكثير حول الصمت المطبق بشأن تواطؤ بريطانيا في انتهاكات حقوق الإنسان الهائلة في الشرق الأوسط.

[1]- نقلاً عن و. لويس، الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط، (1945 - 1951).

- القومية العربية، والولايات المتحدة، والإمبريالية بعد الحرب (كلارندون، أكسفورد، 1984)، 124.

[2]- بيتر دي لا بيلير، قيادة العاصفة: حسابات شخصية لحرب الخليج، (لندن: هاربر كولينز للنشر، 1993)، 116.

وتستند السياسة البريطانية في الشرق الأوسط على مساندة النخب القمعية التي تدعم أعمال الغرب التجارية ومصالحه العسكرية، ما يسفر عن نتيجتين، الأولى هي أن بريطانيا غالباً ما تقوِّض آفاق بروز الحكومات الأكثر شعبيةً وديموقراطيةً، أما الثانية هي أنها تساعد في تأجيج نيران التطرف الإسلامي الذي يعتبر البديل الأوحَد لأولئك المقموعين. وليس دور بريطانيا في المنطقة بالدور الحميد، بل هو بصراحةٍ خطرٌ على سكانها ولربما يتزايد خطره على شعب بريطانيا والشعوب الغربية. ويُعتبر كلُّ ما ذكر من بديهيات الحكومات البريطانية، أما حكومة العمال الجديدة، فتستمر في تطبيق السياسة المعتمدة، لكن بشغفٍ حقيقيٍّ.

لا يجب الاستخفاف في دور بريطانيا في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة القوة العظمى فيه، إلا أن بريطانيا تمتلك مجموعةً من العلاقات الدبلوماسية والعسكرية مع أنظمةٍ عدَّةٍ كعمان والبحرين والكويت، بالإضافة إلى اتفاقها الضخم مع المملكة العربية السعودية حول الأسلحة التي تستمر قوات الأمن الداخلي الوحشية الخاصة بها بالتدرب. وتتولى بريطانيا، إلى جانب الولايات المتحدة، مسؤولية استمرار العقوبات المفروضة على العراق وفرض سياسة «مناطق حظر الطيران» في شمال البلاد وجنوبها، كما أن الدول العظمى الوحيدة التي دعمت العنف الذي مارسه الولايات المتحدة في المنطقة بصورةٍ قاطعةٍ ونشطة، أي في حرب الخليج على العراق عام 1991 وفي عدة هجمات صاروخية وفي أفغانستان أيضاً. ولطالما كانت لندن المدافع الأول عن تركيا لارتكابها الأعمال الوحشية الهائلة والمنتهكة لحقوق الإنسان، وما زالت نصيرها الدبلوماسي في محاولتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (أنظر الفصل 1). كما أدَّت بريطانيا في ظلِّ حكم بلير دوراً رئيساً في اعتماد موقفٍ مؤيِّدٍ لإسرائيل في سياق رفع مستوى العنف في الأراضي المحتلة (الفصل 5).

لم نسمع بخرافةٍ أكبر من تلك التي ادَّعت أن كلَّ شيءٍ تغيَّر نتيجةً لأحداث الحادي عشر من أيلول، بل استمرت بريطانيا والولايات المتحدة - في العالم ما بعد

أحداث أيلول - باتباع سياساتهما التقليدية بدعم الأنظمة القمعية الحالية في الشرق الأوسط، ويبدو أن التغيير الوحيد كان تعميق ذلك الدعم حتى باتت تلك الدول تستخدم «الحرب على الإرهاب» غطاءً لقمع شعبها، كما أشرنا في الفصل 3.

وأشار روبرت فيسك، الصحفي البريطاني الأبرز في الشرق الأوسط إلى أنه:

في مصر، وثقت التعذيب المنتظم الذي تعرض له السجناء الإسلاميين على أيدي رجال أمن الدولة، وأجريت عشرات المقابلات مع ضحايا التعذيب في القاهرة وأسيوط وبني سويف، وتمكنت من تحديد الطابق من مقر الشرطة في شارع لاطو علي حيث يتم تعذيب السجناء بالكهرباء. وقد أنكر المصريون الأدلة وأشاروا إلى أنهم يحاربون «الإرهاب العالمي»، لكن انتهاكات حقوق الإنسان قد ساءت ببساطة، ولم تمارس بريطانيا والحكومات الغربية الأخرى أي ضغط على المصريين لإيقاف تلك الممارسات. واعتبر الرئيس مبارك الصديق العربي الأكثر إخلاصاً للغرب^[1].

ويسود النمط نفسه لانتهاك حقوق الإنسان بين أنظمة الشرق الأوسط التي تدعمها بريطانيا ودول الغرب، وحيث يُعتبر التعذيب والتمييز ضد المرأة والقمع الكامل للمعارضة والآراء والتجمعات الحرة ومنع البدائل السياسية من المعايير السائدة.

إنّ التزام بريطانيا مع الأنظمة الخليجية عميق لدرجة «أنّ جميع دول الخليج تتوقع مساندة بريطانيا لها في فترات الأزمات»، وذلك وفق قول وزارة الدفاع.^[2] فالدول الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - قد أرسلت بعضاً من ضباطها العسكريين لتلقي التدريب في المملكة المتحدة بينما استضافت جميعها ما عدا البحرين قوات عسكرية بريطانية.

[1]- روبرت فيسك، لكي لا يتمكن أحد من قول «لم تكن على علم»، تقرير الشرق الأوسط، (خريف 1998)، من www.merip.org/mer/mer208/fisk.htm.

[2]- نقلاً عن مجلس العموم، لجنة الدفاع، التقرير الثالث عشر، دورة 1999-2000، فقرة 7، من www.publications.parliament.uk/pa/cm1999900.

ولطالما كان النفط المسعى الغربي الأساسي في المنطقة، الأمر الذي ذكر في الفصل الأول وفي غيره من الفصول. أما العامل الإضافي فهو وجوب إنفاق النخب الخليجية إيرادات النفط الهائلة على الأسلحة الغربية أو استثمارها في النظام المصرفي الغربي. وتذكر نخب الشرق الأوسط القمعية تلك الأولويات، كما تدرك أنّ الدور الذي تؤديه في ذلك النظام يساعدها على البقاء في السلطة محلياً، وإن راودتها أية أفكار مشاكسة، فبإمكان الغرب سحب دعمه لها.

إن سياسة دعم النخب في الخليج ومساعدتها في القمع الداخلي الذي تمارسه طويلة الأمد، كما ذكرت في كتابي السابق مستنداً إلى الوثائق المنشورة.^[1] وقد خلق البريطانيون مشيخات الخليج من أجل «الحفاظ على تأثيرهم» في المنطقة، وهدفت السياسة التي اتبعوها إلى الدفاع عنها في مواجهة الهجوم الخارجي و«مواجهة التأثيرات المعادية والحرب الدعائية ضمن الدول نفسها»، أما تدريب شرطتها وعسكريها فهدفه المساعدة في «الحفاظ على أمنها الداخلي». وتقاسمت الولايات المتحدة تلك الاهتمامات، مع الإشارة إلى أنّه يمكن المحافظة على المصالح البريطانية والأميركية في المنطقة عبر الاعتراف بالتحديات التي تواجه الغرب و«السيطرة التقليدية على المنطقة». وقد أسند مخطوط الولايات المتحدة سياستهم إلى دعم «سلطة المجموعات الحاكمة الأساسية»^[2].

ولم يكن التدخل السوفياتي يوماً التهديد الرئيسي لتلك الأنظمة بل تمثل التهديد بما سمته وزارة الخارجية بـ «العلل القومية المتطرفة»، وأخبر أمين مجلس الوزراء نورمان بروك رئيس الوزراء عام 1961 بأنّ «نحن نخوض معركة خاسرة تساند هذه الأنظمة الرجعية» في الشرق الأوسط. وتظهر الوثائق المنشورة أن المخططين البريطانيين أدركوا بأنهم يعارضون «المد المتصاعد من القومية» و«قوة الليبرالية».^[3] وذلك إلى جانب تحول دعم النخب القمعية إلى معارضة دائمة بشكلٍ أو بآخر

[1]- الخدعة الكبرى: السلطة الأنغلو أميركية والنظام العالمي، (لندن: بلوتو للنشر 1998).

[2]- انظر «الخدعة الكبرى»، ص 126-127 لتحصيل المصادر.

[3]- نقلاً عن دوريل، «675»، MI6.

للأنظمة أو المجموعات الشعبية في الشرق الأوسط. وفي 1975، حددت وزارة الخارجية خطر الحكام الحاليين الذين يفقدون سلطتهم لصالح الحركات الإصلاحية أو الثورية التي قد ترفض التواصل مع المملكة المتحدة^[1].

ويحصل الأمر نفسه اليوم، فقد فشل الغرب باستمرار في دعم حقوق الأكراد الديمقراطية في العراق وتركيا، مفضلاً أن تفرض الأنظمة الوحشية حكمها عليهم في بغداد وأنقرة. وقد عارضت الدول الغربية ياسر عرفات «المعارض»، عندما كانت منظمة تحرير فلسطين أكثر شعبيةً وأصبحت الممثل الشرعي للفلسطينيين، إلى حين قرّرت دعمه كرئيس للسلطة الفلسطينية عندما بات حكمه قمعيًا.

وقد رفضت بريطانيا والولايات المتحدة بشكل عام دعم المجموعات المعارضة للأنظمة القمعية التي عادةً ما تؤيد التغيير السياسي بسلمية، كالأخوان المسلمين في مصر ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب السعودي في المملكة العربية السعودية. واعتبرنا الرئيس المصري جمال عبد الناصر - الشعبي والقومي - في الخمسينات والستينات عدوًا رسميًا بينما تعتبران الرئيس الحالي حسني مبارك - القمعي وغير الشعبي - صديقًا رسميًا لهما^[2]. ويتوفر العديد من الأمثلة المشابهة، لكن الدولة الوحيدة حيث تدعم فيها بريطانيا المجموعات المعارضة وتطرح بدائل لنظامها هي العراق، وتبدو رغبة الدول الغربية بإبدال النظام فيها بنظام آخر قمعي واضحة.

وقد تواطأت كل من لندن وواشنطن خلال فترة ما بعد الحرب مع النخب في الشرق الأوسط من أجل تقويض المجموعات الشعبية والعلمانية والقومية التي عرضت موقفها للقضايا الجوهرية في المنطقة، كمستويات الفقر المروعة والهيكلية السياسية غير الديمقراطية. وقد أدرك المخططون الأميركيون لفترة ما بعد الحرب، على سبيل المثال، «أنّه من بين أعداد العرب المتزايدة، هناك اقتناع بأننا ندعم الحكومات الفاسدة التي تحكم الآن بغض النظر عن راحة الشعوب ورفاهيتها»^[3].

[1]- مذكرة وزارة الخارجية، «الخليج الفارسي»، غير مؤرخ، (1957)، (،)، 371، FO 1051/126915/PRO، 1/EA

[2]- سعيد أبو الريش، الصداقة الهمجية: الغرب والنخبة العربية. (لندن، انديفو، 1998)، 65.

[3]- وزارة الخارجية، مكتب شؤون الشرق الأدنى، «بيان السياسة الإقليمية: الشرق الأدنى»، (18 كانون الأول 1950)، علاقات الولايات المتحدة الخارجية، (1950)، ج. 5، 274.

ومع تقويض تلك المجموعات العلمانية والقومية، أتيحت الفرصة أمام المجموعات الإسلامية المناهضة للغرب لتقديم أنفسها كبديلٍ سياسيٍّ رئيسيٍّ^[1].

برأيي، ليست بريطانيا والدول الغربية بمناهضةٍ للإسلام، لكن يسرّها دعم المتطرفين الإسلاميين الذين يتولّون السلطة عندما ينفذون تعليمات الغرب، كالمملكة العربية السعودية، النخبة الحاكمة الأكثر تشدداً. ولا تتحول تلك الدول إلى عدوٍّ رسميٍّ إلا عندما تتخطى المجموعات حدودها لتهدّد المصالح الغربية الرئيسية، لكن في السنوات القادمة، سيبرهن «التهديد الإسلامي» أنّه مجدٍ للنخب الغربية والبريطانية.

وعادة ما تعتبر المجموعات والأنظمة الليبرالية والأكثر ديموقراطيةً وشعبيةً في الشرق الأوسط وفي غيره من المناطق تهديداً كبيراً، فحلفاؤنا هي الأنظمة القمعية، ولا يمكن إظهار هذه الحقيقة البسيطة التي تخص السياسة البريطانية في النظام الإعلاني. فلنعرض مثّلين اثنين بالتفصيل.

دعم القمع السعودي

بقيت المملكة العربية السعودية حليفاً جوهرياً لبريطانيا في ظل حكم حزب العمال الجديد، فهي تستورد كميةً هائلةً من الأسلحة البريطانية، بينما تلتزم لندن الصمت حول انتهاكات حقوق الإنسان، وليست الحكومة البريطانية متواطئةً في الفشل برفع صوتها حول القمع المحلي، بل تعتبر مساهمةً فيه.

ووفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، ففي المملكة العربية السعودية، لا حرية لتشكيل الجمعيات ولا للتعبير، وتُمنع المظاهرات السلمية المناهضة للحكومة، أما التمييز ضد المرأة فيتم على نطاقٍ واسعٍ، ولا مساعي لتحويل المجتمع إلى مجتمعٍ منفتحٍ ومتسامح. ويمارس النظام التعذيب والعقوبة البدنية وعقوبة الإعدام، فقد قُطع رأس أكثر من 200 شخص خلال عامي 2000 و 2001. ولا يسمح النظام فيها بتشكيل أحزابٍ سياسيةٍ أو منظمات غير حكوميةٍ أو اتحاداتٍ للتجارة أو وسائل إعلام محلية

[1]- أبو الريش، الصداقة الهمجية، 58.

مستقلة، أما رفض العائلة الحاكمة السماح بإنشاء مؤسسة خارجية عن سيطرتها، فيضعها «فوق الشبهات والمساءلة العامة»، ولا يجرؤ أحدٌ في الدولة الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان بينما تمنع منظمات حقوق الإنسان الدولية من الدخول إليها^[1].

واستمر حزب العمال الجديد باتباع العادة البريطانية بعدم التعليق على الانتهاكات السعودية لحقوق الإنسان، ومن أقوى التصاريح التي أدلى بها حول ذلك، في تقرير للبرلمان، قوله إن الحكومة «تشعر بالقلق حيال وضع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية»، من دون توضيح ما يعني ذلك، وأضاف، أنها «تعتقد أن الحوار الصبور والسري مع السلطات السعودية هو الطريقة الفضلى لتحقيق التقدم»^[2]. أما ما يبقى فهو الصمت التام.

ووفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، لا يمكن تحديد أي تحسين في سجل حقوق الإنسان التابع للمملكة العربية السعودية لعام 2001 نضيف إليها عام 2002.^[3] ما يشير إلى أن سياسة لندن حول الاستشارات الخاصة بالكاد تؤدي ثمارها، هذا إن اعتقدنا بأن جهوداً تبذل من أجل إنجاحها.

واعترف وزير الخارجية السابق بيتر هان للجنة برلمانية في تشرين الثاني من العام 1999 بأنه «لم يصرح بشيء علناً» حول انتهاكات حقوق الإنسان منذ استلامه منصب الوزير المسؤول عن السياسة التي تخص المملكة العربية السعودية. وعندما أكدت اللجنة أن سياسة بريطانيا تملئها المصالح التجارية، أجاب هان ببساطة: «هناك دائماً توازناً ما يجب تحقيقه» وأضاف أنه «على الحكومة تحديد كيفية تطبيق حقوق الإنسان بشكل أفضل في أي دولة معينة»^[4].

[1]- HWR، المملكة العربية السعودية، التقرير العالمي لعام 2002، من www.hrw.org/wr2k2/mena7.html هيومن رايتس ووتش، حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية: صمت مصمم، (كانون الأول 2001) من <http://hrw.org/backgrounders/mena/Saudi>.

[2]- رد وزير الخارجية على مجلس العموم، تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن التقرير السنوي للجنة حقوق الإنسان لعام 1999، (آذار 2000)، Cm. 4687، المقطع 12.

[3]- HRW، «المملكة العربية السعودية»، التقرير العالمي لعام 2002.

[4]- مجلس العموم، FAC تعاون لاقى القبول الأولي، التقرير الأول، دورة 1999-2000، فقرة 15، 16، من www.publications.parliament.uk/pa/cm/1999900.

وبدلاً من انتقاد النظام بشكلٍ علنيٍّ، اختار هاین التملّق الجياش العلنيّ، ففي خطاب ألقاه أمام ولي العهد الأمير عبدالله في حزيران من العام 2000، قال هاین إنه مسرورٌ جداً بتواجد الأمير في لندن «الذي يسرّنا أن نعتبره بيتك الثاني»، وأثنى على المملكة العربية السعودية على «موازنة التزاماتها» تجاه الإسلام «في ظلّ الضغوطات العلمانية المتأتية من التغييرات التجارية والاقتصادية» «بكرامةٍ ومهارات عظيمة». واعتبر هاین أنه من الضروري أن تقوم المملكة العربية السعودية بالتغيير في نطاق واحدٍ فقط، وبحسب قوله: «يحتاج المناخ الاستثماري في المملكة إلى التحديث»، وناشد النظام السعودي قائلاً: أرجو منكم فتح أكبر عددٍ ممكنٍ من القطاعات أمام المستثمرين الأجانب^[1].

ويعتبر طوني بلير المملكة العربية السعودية «صديقاً جيداً في التحالف الدولي ضد الإرهاب»، وليس لدى رئيس الوزراء أدنى شكٍّ بأنّ «هذه الروابط والعلاقات ستصبح أقوى في المستقبل»، ويشير وزير الدفاع إلى أنّه «لطالما كانت المملكة العربية السعودية حليفنا الأهم في منطقة الخليج وأكبر سوق لمبيعاتنا الدفاعية في العالم»^[2].

ويجب رؤية صمت الحكومة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سياق التعذيب الذي يتعرض له المواطنون البريطانيون المعتقلون من قبل السلطات السعودية، فقد أُلقت القبض على ديفيد مورنين بعد خمسة أشهر من خطاب هاین لارتباطه بمجموعةٍ من التفجيرات في الرياض والخُبر، وقد سجن في زنزانهٍ انفراديةٍ حيث لا تُطفأ الأضواء لمدة ثمانية أسابيع، ليظهر في النهاية أن التهم الموجهة إليه ملفقة، وقال مورنين:

لقد رموا بي قبالة الجدران، ولكموني في معدتي ووجّهوا لكماتهم إلى قفصي

[1]- بيتر هاین، خطاب موجه إلى مؤتمر الاستثمار في المملكة العربية السعودية، (20 حزيران 2000) من www.fco.gov.uk/news/speechtext.

[2]- لقاء مع رئيس الوزراء في الرياض، (المملكة العربية السعودية، 1 تشرين الثاني 2001)، من www.pm.gov.uk/news.asp؛ مذكرة وزارة الدفاع إلى لجنة الدفاع بمجلس العموم.

الصدري... لقد ضربوني بالمطرقة، وهددوني باغتصاب زوجتي جماعياً ودسّها بالمخدرات، وقالوا أنهم سيأخذونني إلى الصحراء ويقطعوا عنقي ويتركونني هناك. يوقظونك بالركل، ويجبرونك على الجلوس ثم الوقوف لمدة خمس عشرة دقيقة، لقد تركوني معلقاً بالأصفاد على قضبان فوق الباب، فكنت أبقي واقفاً على رجلي لمدة 24 ساعة كلّ مرة، وقد فعلوا ذلك أربع مرات^[1].

ليس بالأمر العظيم في الثقافة السياسية السائدة أن يتم التركيز على قمعية الحليف السعودي وانتهاكه لحقوق الإنسان أو حتى ذكرها، على الرغم من أنه من الصعب عدم الانتباه إلى ذلك، ففي النهاية يقطن 30000 بريطاني في المملكة العربية السعودية.

مهما ساءت الأمور، لا يبدو أنّ لذلك أي أهمية، ففي عام 1988، على سبيل المثال، أصدرت هيئة دينية عينتها الحكومة فتوى تصادق على إعدام أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة.^[2] ولم تلت هذه الفتوى التي أصدرها حليفنا الانتباه على عكس ردة الفعل التي حصلت عندما أصدرت إيران، عدوّتنا، حكماً بحق سلمان رشدي. وفي الحالة الأخيرة، أشارت الفتوى إلى كلّ أنواع الأمور السيئة التي تُشاع حول الإسلام، وهي تتلاءم جيداً مع اعتبار الحكومة إيران عدواً رسمياً.

ويساهم حزب العمال الجديد أيضاً في الدفاع عن النظام السعودي، وتلتزم بريطانيا حالياً بمهمة تزويد الحرس القومي السعودي SANG بـ «التدريب على الأمن الداخلي»، وقد تمّ تعيين 75000 عنصر يتألف منهم SANG من أجل حماية العائلة الملكية من الاضطرابات الاجتماعية والانقلابات العسكرية التي قد تتعرض لها من القوات العادية. وأشارت لجنة نيابية إلى أنّ المهمة العسكرية «تقدّم المشورة حول قضايا كتدريب الضباط وتطوير مهارات عسكرية أساسية وفي نطاقات خاصة كمكافحة الإرهاب»، وأفادت وزارة الدفاع أنّ «فرق التدريب القصير الأجل القادمة من المملكة المتحدة قد قدّمت مستوى متدنٍ من التدريب على الأمن الداخلي لـ

[1]- HRW، «المملكة العربية السعودية: دليل التعذيب الجديد»، (5 شباط 2002)، من www.hrw.org/press/2002.

[2]- سعيد أبو الريش، النهضة، فساد آل سعود وسقوطهم المرتقب، (لندن، بلومسبري، 1994)، الصفحات غير محددة.

SANG على حساب المملكة المتحدة». وبعد التفجير الذي وقع في الحُبْر، تم نشر فرق عام 1996 وفي ربيع 1997 وخريف 1998 وفي شهر شباط من العام 2000، وأشارت وزارة الدفاع إلى أنّ «جميع الفرق قد حقّقت نجاحاً» وصرّحت في آذار من العام 2000 أنه سيتم نشر المزيد من الفرق خلال العامين المقبلين^[1].

ويُنقَد البرنامج البريطاني إلى جانب عملية أميركية أكبر، وتقَدَّر قيمة العقد الأميركي السعودي الأحدث الذي يدوم لخمس سنوات بـ 831 مليون دولار، ويضمّ 280 موظف من الحكومة الأميركية و 1400 من شركة خاصة وهي شركة فينيل. ويشير البرنامج الأمريكي إلى أنّ SANG «مسؤولٌ عن الدفاع عن الموارد الداخلية الحيوية (حقول ومصافي النفط) والأمن الداخلي ودعم وزارة الدفاع والملاحة الجوية»، ويتدخل الموظفون الأمريكيون بشكل مباشر في جميع جوانب توسيع نطاق قوة SANG وفي المساعدة على إنشاء جيش بأكمله^[2].

وقد جعل هذا التدريب من المملكة المتحدة والولايات المتحدة حليفان مباشرتان لجهة احتفاظ العائلة الملكية السعودية بالسلطة في مواجهة الجميع، ويُعدُّ طريقةً عمليةً لدعم النظام الذي يناصره بيتر دي لا بيرري الذي ذكرناه سابقاً. وأكاد لا أجد أي ذكر لهذا الواقع في أيٍّ من وسائل الإعلام الرئيسية، ولا يبدو أنّه يثير الاهتمام في ويستمينستر.

إن التدريب البريطاني لـ SANG طويل المدى وقد دام لعقود، لكنه مجهول التفاصيل، ربما لأنّ علاقات النخب البريطانية مع النخب السعودية محاطة بالسريّة ومعرّضة للمراقبة.

أما الدليل على العلاقة الحميمة بين لندن والرياض، هو أنه خلال حرب الخليج على العراق عام 1991، ساعدت MI6 في تنظيم المقاومة الكويتية

[1]- مذكرة وزارة الدفاع إلى لجنة الدفاع بمجلس العموم، الفقرة 65، التقرير الثالث عشر.

[2]- مكتب مدير البرنامج، برنامج تجديد الحرس الوطني السعودي، من www.globalsecurity.org/military/agency/dod/opm-sang.htm.

بالتنسيق مع السعوديين. وقد تمّ إنشاء معسكر تدريب للمتطوعين في شرق المملكة العربية السعودية وقد تضمن عناصر من الجهاز الجوي الخاص SAS، وقد زودتهم بريطانيا بالأسلحة الرشاشة. وعلى نحو العون المقدّم للمجاهدين الأفغان، عكست أنشطة MI6 رؤية برنامج CIA بشكل مصغّر، وينقل الصحفي مارك أوربان عن شخص شارك في هذا البرنامج قوله أنّ لتدريب العصابات «أهدافاً محدّدة، ولربما كانت قيمتها الحقيقية كبادرة سياسية طويلة الأمد» - على الأرجح بادرة دعمٍ للأنظمة الحالية^[1].

وأقرّت وزارة الخارجية الأميركية أن بيع الأسلحة جانب إضافي ذو أهمية للعلاقة الخاصة مع الرياض، ولا يختصر ذلك على تحقيق الأرباح أو على دعم الصناعة العسكرية البريطانية، فتصدير الأسلحة يساعد أيضاً على «الحفاظ على نوايا الملك الحسنة بالإضافة إلى سعوديين آخرين على قدر من الأهمية»^[2].

وتُعَدّ عقود الأسلحة البريطانية «اليمامة» التي أبرمت في عامي 1985 و1988 والتي تصل قيمتها إلى 50 مليار جنيه استرليني، إعادة تجهيز للقوات العسكرية السعودية أكثر من كونها اتفاقات أسلحة. وتتضمن تلك العقود العشرات من مقاتلات هوك وتورنادو وطائرات التدريب وقنصات الألغام والبنى التحتية والأسلحة المرتبطة بها ومعدات التدريب بما فيها قطع الغيار. وأقرّ مصدرٌ رسميٌّ مرتبطٌ بالاتفاقات أن بريطانيا قد تغلّبت على عرض فرنسا التنافسي عبر كسب الاستخبارات التي خطط المسؤولون السعوديون إلى رشوتها والمزايدة على عرضهم لها. وأخبر رئيس مركز MI6 سابق بي بي سي بانوراما أنّ MI6 قد أبلغت رجال الأعمال البريطانيين عن الإطار المحتمل للمنافسة الأجنبية^[3].

وأظهر تحقيقٌ أجراه مكتب التدقيق القومي حول اتفاقات اليمامة كمّ الرشوة

[1]- عيون ألفا الاستخباراتية في المملكة المتحدة، 156-7.

[2]- مذكرة وزارة الخارجية، «أسئلة دقيقة محدّدة»، غير مؤرخ (1947)، علاقات الولايات المتحدة الخارجية، (1947)، ج. 5، 553.

[3]- عيون ألفا الاستخباراتية في المملكة المتحدة، 236.

والفساد فيها، واتخذت الإدارة البريطانية الملتزمة بـ«الحكومة المفتوحة» موقف الإدارة السابقة برفض الإفصاح عن محتويات التقرير إلى العلن. وقد يؤدي ذلك إلى إحراج أصدقائنا السعوديين وبعض المسؤولين البريطانيين أيضًا.^[1] ولربما يعود سبب اختيار المملكة العربية السعودية شراء الأسلحة من بريطانيا إلى امتناع الأخيرة عن الإعلان عن تفاصيل الاتفاقات.

ويُشاع أنه تم تحويل 15 في المائة من تكاليف اتفاق اليمامة إلى الحسابات المصرفية الخاصة التابعة للأمراء السعوديين وشركائهم^[2]. وبالفعل، فإن كمية الأسلحة المطلوبة من قبل المملكة العربية السعودية تفوق حاجاتها الدفاعية، يُعقّل بأن يكون الأمراء قد أبرموا تلك الاتفاقات من أجل حصولهم على رُشى ضخمة.

ولاتفاق اليمامة جانبٌ آخر على قدر من الأهمية: جميع الأسلحة معفّية من رخصة التصدير التي تفرضها الحكومة البريطانية، ما يعني أن لا قيود على استخدامها أو نشرها بموجب الاتفاق^[3]، وتكون بريطانيا بذلك قد تبرأت من أي استخدام للأسلحة من قبل النظام السعودي. وكما ورد في الفصل الثامن، لم يرتفع حجم تجارة الأسلحة البريطانية مع المملكة العربية السعودية إلا من ممانعة الولايات المتحدة لإمداد النظام بها في ذلك الوقت.

عندما سُجن جوناثان أتيكان، وزير سابق في الحكومة، جراء شهادته زورًا، لقّبه وسائل الإعلام بالكاذب وبالرجل المحتال، ويرجع ذلك إلى كذبه حول فاتورة فندق دفعها له أمير سعودي كان قد بنى معه علاقات عملٍ وطيدة على مرّ السنين. لكن، مع بدء الحملة على تجارة الأسلحة، ظهرت الفضيحة الحقيقية، فالرجل الذي كان لسنوات خادمًا للعائلة المالكة السعودية تم تعيينه في منصب وزاري. بالإضافة إلى

[1]- الحملة الموجهة ضد تجارة الأسلحة (CAAT)، «الإرتباط العربي: تجارة الأسلحة بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية»، غير مؤرخ، من www.caat.org.uk/research.

[2]- دافيد باليستر، «لا لإضافة المُحلّيات»، غارديان، (14 نيسان 1998).

[3]- مجلس العموم، هانسارد، (3 شباط 1999)، الخانة 650؛ حملة ضد تجارة الأسلحة، «الإرتباط العربي: تجارة الأسلحة بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية»، غير مؤرخ، من www.caat.org.uk/research.

ذلك، عُنِّي أتيكان وزيراً لـ «مشتريات الدفاع» (أي تجارة الأسلحة)، التي تُعتبر عائلة شريكه السابق في الأعمال زبونها الأكبر، وعلى الأغلب أن تلك العلاقات كانت أداة لضمان استمرار عقود اليمامة في التسعينات^[1].

البحرين- التحيُّز إلى الحكام

لقد قدمت البحرين حالة واضحةً لمدى تصدي حزب العمال الجديد لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها حلفاء بريطانيا، ومدى استعدادها لدعم المجموعات المعارضة التي تطالب بحقتها في المشاركة في النظام السياسي. فهل سيتغيَّر حزب العمال الجديد أم سيكمل ممارساته كالعادة؟

وبعد شهر من استلام حزب العمال السلطة - في حزيران 1997 - نشرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان تقريراً حول البحرين سُمِّي الانتهاكات الدورية - الإنكار الدوري - وأشار إلى توسُّع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وخاصة في ما يتعلق بإنكار الحقوق السياسية الأساسية والحريات المدنية كحرية التعبير والتجمعات. وقالت المجموعة أن بريطانيا تتحمل مسؤوليةً خاصةً بأخذ زمام المبادرة بما أنَّ «عددًا من الممارسات التعسفية تنبع من السياسات التي اتبعتها بريطانيا العظمى قبل الاستقلال عام 1971».

في ظلِّ الحكومة المحافظة، اتبعت بريطانيا منهجاً مشابهاً للذي تتبعه الولايات المتحدة في ما يخص تلك الانتهاكات، وأشارت منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى أن : لندن لم تعرب عن قلقها سوى «بمصطلحات عامة» حول ممارسات حقوق الإنسان وطرحت القضية بشكلٍ سريٍّ للغاية. لكن «لم يعد هذا المنهج ملائماً أو كافٍ»، بل طالب الحكومة البريطانية المنتخبة حديثاً بـ:

التوضيح إلى حكومة البحرين علناً وبشكلٍ خاص، أنَّ انتهاكات حقوق الإنسان

[1]- انظر حملة ضد تجارة الأسلحة، «الإرتباط العربي: تجارة الأسلحة بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية»، غير مؤرخ، من www.caat.org.uk/research.

المستمرة والمتكررة ستؤثر سلباً على عمق العلاقات مع المملكة المتحدة ونوعيتها، بما فيها العلاقات الأمنية والعسكرية^[1].

وكانت ردة فعل حكومة بلير واضحة جداً، فبعد شهر من نشر التقرير، أعلن وزير الخارجية ديريك فاتشيت عن دعمه نظام مجالس الشورى الاستشارية التي يعيّن فيها الأمير في البحرين، ووصفها بالشكل «المحترم والمقبول» للدستور، وأضاف أن «مجلس الشورى البحريني ليس بالمثالي لكن لا يجب إلغاؤه^[2]».

ورفضت بريطانيا اقتراح منظمة حقوق الإنسان الذي يدعو إلى الإيضاح بأن العلاقات العسكرية ستضرّ نتيجةً لانتهاكات حقوق الإنسان، وبدلاً من ذلك، أجرت بريطانيا دورةً أخرى من المحادثات العسكرية مع البحرين في تشرين الثاني 1997، طرحت فيها «قضايا مصلحة الدفاع المتبادل وعلاقات الدفاع الثنائية^[3]».

وعند توجيه سؤال برلماني إلى فاتشيت حول مدى اعتقاد الحكومة بانتهاك حقوق الإنسان في البحرين، أجاب ببساطة: «نحن جديون حول أيّ انتهاك لحقوق الإنسان أينما حصل» كما قال أنه طرح مسألة حقوق الإنسان مع الوزراء البحرينيين^[4]. وأشار ذلك إلى استمرار الدبلوماسية المفترضة الخاصة التي سمتها منظمة مراقبة حقوق الإنسان بـ «غير الملائمة والكافية».

وجاء دعم الحكومة البريطانية لنظام الشورى بمثابة تحدٍّ للمجموعات المطالبة بالتححر السياسي في البحرين. ومنذ عام 1994، بدأت عدّة حركات شعبية بالبروز للضغط على النظام من أجل الانفتاح، وذلك للسماح بتوسيع نطاق المشاركة السياسية وإعادة العمل بالدستور الذي علّق عام 1975. وقد وُضع الدستور عام 1973 وتألّف من جمعيّة وطنية وثلاثين عنصر منتخب وخمسة عشر وزير حكومة مرشّح. وقد

[1]- HRW، «التحقير الروتيني، الرفض الروتيني». (حزيران 1997) من www.hrw.org/reports/1997/bahrain.

[2]- كاثي إيفانس، الدعم البريطاني للبحرين، غارديان، (25 تموز 1997).

[3]- مجلس العموم، هانسارد، (26 كانون الثاني 1998)، الخانة. 31.

[4]- مجلس العموم، هانسارد، (15 شباط 1999)، الخانة 585.

تم تنظيم عدّة مظاهرات متزامنة مرفقة بالتماسات جماهيرية، وبحلول شهر تشرين الأول من العام 1994، كان 25000 شخص بارز قد وقّعوا عريضةً يطالبون من خلالها الأمير بالتحريض السياسي بما فيها المشاركة النسائية في العملية السياسية والحاجة إلى معالجة مشاكل الدولة الاقتصادية كالبطالة والتضخم. لم يطالب الشعب البحريني بالمستحيل، ولا بإطاحة الأمير ولا حتى بالديموقراطية الكاملة.

وجاء ردّ النظام البحريني بعد 1994 بكبح المظاهرات واعتقال عدة آلاف من الأشخاص بشكلٍ عشوائيٍّ وتعسّفي، وبسوء معاملة المساجين وتعذيبهم بالإضافة إلى ترحيل القادة وتضييق القيود على جميع أشكال اجتماعات وممارسات التعبير العام^[1]. وقد تم استدعاء القوات العسكرية الاحتياطية البحرينية، كما عبرت طوابير من الحرس الوطني السعودي - الذي تم تدريبهم في البحرية، كما ذكر سابقاً - إلى البحرين من أجل دعم السلطات^[2].

في أيار من العام 1998، أفادت صحيفة فايننشال تايمز بأن الحكومة البحرينية «تستمر في كبح أبسط دليلٍ على المعارضة»، وأشارت إلى أنه حُكِمَ على خمس نساء بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ فقط لأنهن ردّدن شعارات تندّد بالنظام السياسي الحالي»، وتم سجن آلاف المواطنين^[3].

لكن تغيّر الكثير في عامي 2001 و 2002 في فترة حكم الأمير الجديد - حمد آل خليفة - الذي استلم السلطة بعد وفاة والده عام 1999. ففي شباط 2001، صدر العفو بحق جميع المعتقلين السياسيين وتم إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة التي قمعت الحريات الأساسية بشدة. وفي شباط التالي، أعلن عن مملكة البحرين، مع إعلان الأمير نفسه ملكاً. وقد أجريت الانتخابات النيابية في أيار 2002 والانتخابات النيابية في تشرين الأول 2002، والأهم من ذلك كله، أعلن الملك عن استئناف العمل

[1]- جو ستورك، «مراحل اعترافات النظام البحريني، رفض التسوية»، تقرير الشرق الأوسط، (2000)، من www.merip.org/mer/mer2000.stork.htm.

[2]- المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان، الحديث عن الحرية: الصراع من أجل تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، (آذار 1996)، 8.

[3]- روبن ألن، «معاناة الاقتصاد البحريني من المعارضة الشيعية»، فايننشال تايمز، (28 أيار 1998).

البرلماني مع تأليف مجلس نواب - يتألف من 40 عنصر منتخب - ومجلس شيوخ - وهو مجلس شورى أو مجلس استشاري، مؤلف من 40 عنصر يعيّنهم الملك.

كانت تلك تحسينات هامة وملموسة بالنسبة للبحرنيين، لكن بقيت الكوابح على الحريات الديمقراطية قائمة، وأهمها الواقع بأن البرلمان الجديد أضعف من القديم الذي علّق عمله عام 1975. وكان مجلس الشيوخ أقوى بأشواط من المجلس المنتخب ما يعني أن الملك يسيطر عليه، ووفقاً لحركة حرية البحرين BFM وهي مجموعة معارضة كبيرة مقرها لندن:

لقد ظنّ بعض البحرينيون أنه سيُسْتَأْنَف العمل بدستور 1973، مع مجلس تشريعي واحد يتفاخر بسلطته الواسعة، لكن بدلاً من ذلك، أصدر الملك دستوراً جديداً وأنشأ بموجبه مجلس شيوخ تمّ تعيينه ومنحه صلاحية إلغاء أيّ قرار يصدره البرلمان المنتخب.

وأشارت BFM أيضاً إلى أنّ «الحكومة تهدف إلى إنشاء برلمان سميّ لها يخضع للانتخابات بشكلٍ عرضيٍّ» وأنّ «سلطة الدولة الحقيقية والفعالية منوطةٌ بالحكم الملكي التقليدي»، كما مُنعت التجمعات العامة بينما حُجِبَت مواقع المعارضة الإلكترونية^[1].

اختارت بريطانيا التحيز الشديد إلى الحكام في الفترة ما قبل الانفتاح السياسي (المحدود) في السنتين الأخيرتين وفي الفترة التي تلتها، وقد تجاهلت مطالبة منظمة مراقبة حقوق الإنسان لها باستخدام علاقاتها العسكرية والسياسية الوطيدة مع النظام البحريني للضغط عليه من أجل إنهاء الاعتداءات، كما فشلت في الدعم العام لمطالبات حركة التظاهر الشعبي. ويبدو بالأحرى أنها استولت على مبادرات الملك الحديثة، وعبر وزير الخارجية مايك أوبراين عن ترحيب بريطانيا بـ «التقدم من أجل تحقيق ملكيّة دستوريّة ودولة ديموقراطيّة»، حتى أنه قال: «تتخذ البحرين بطرق عدّة زمام الريادة لتظهر أنه من الممكن خلق دولة أكثر ديموقراطيّة في الشرق الأوسط قادرة على المشاركة في المجتمع الدولي مرفوعة الرأس^[2]».

[1]- حركة حرية البحرين، «آخر الأخبار»، (29 حزيران 2002) و (18 تموز 2002) من www.vob.org.

[2]- مايك أوبراين، مجلس العموم، هانساد، (23 تموز 2002) الخانة 836.

تستمر بريطانيا في تسليح النظام وتدريبه، وتصدّر الأسلحة إلى «جميع وحدات القوات الأمنية البحرينية بما فيها قوات الدفاع البحرينية والحرس الوطني البحريني، الذي تم تدريب قواته من قبل وزارة الدفاع»، وأشارت لجنة برلمانية إلى أنه «تمّ تصميم ذلك التدريب ليلائم احتياجات البحرين»، بينما وصفت وزارة الدفاع البحرين بـ «الحليف الإقليمي الأساسي للمملكة المتحدة»^[1].

وقالت وزيرة التجارة بارونيس سايمونز في مؤتمر «مزاولة الأعمال التجارية في البحرين» أنّ «علاقة المملكة المتحدة والبحرين مميزة» وذلك قبل الإشادة بالطريقة الحكيمة التي استخدم فيها النظام البحريني الثروة النفطية^[2].

بالكاد تغيّرت السياسة منذ عامي 1965 و 1966، عندما كبحت بريطانيا المظاهرات المنددة بالنظام، وقد أشارت صحيفة ذا ايكونوميست على نحو صائب في ذلك الوقت أنّ «بريطانيا لا تعاطف أبداً مع مفهوم المنظمات السياسية في البحرين»^[3]. لكن من الواضح أنّ أولويات لندن شهدت بعض التغيير.

وتتحمل الحكومة البريطانية مسؤولية أكبر في ما يخص القمع في البحرين، فدوائر الأمن الداخلي في البحرين مليئة بالبريطانيين، ويؤدي العشرات منهم أدواراً رئيسية فيها. ولم يحصل سوى إيان هينديرسون، الأبرز بينهم، على بعض التغطية الإعلامية، فهو قوميّ بريطانيّ ومسؤول استعماريّ سابق في كينيا، وكان الأمين العام لمديرية الأمن العام ومديرية التحقيقات الجنائية CID ومديرية أمن الدولة SSD، من عام 1966 إلى عام 1998، قبل تسلّمه دور مستشار وزارة الداخلية حتى عام 2000.

وقد اتهمت المجموعات المعارضة هينديرسون بـ «تدبير حملة قمعية عديمة الرحمة»^[4] وذلك لاشتهاره بإمكانية تواصله بشكل مباشر مع الأمير ورئيس الوزراء.

[1]- مجلس العموم، هانسارد، (25 حزيران 1998)، الخانة 42، مذكرة وزارة الدفاع الموجهة إلى لجنة الدفاع بمجلس العموم، التقرير الثالث عشر، الفقرة 61.

[2]- بارونس سيمونز، خطاب موجه إلى ندوة «ممارسة الأعمال التجارية في البحرين»، (لندن، 9 تشرين الأول 2001)

[3]- عالم الاقتصاد، (14 أيار 1966).

[4]- HRW، «التحقيق الروتيني، الرفض الروتيني».

وقد تحملت CID و SSD التي ترأسها هندرسون لسنوات مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، وخاصة التعذيب أثناء الاستجواب، وذلك وفقاً لمنظمة العفو الدولية. وقد تضمنت طرق التعذيب التي اتبعت في المقر الرئيسي لدوائر الأمن نزع الأظافر واستخدام الكلاب من أجل مهاجمة السجناء والإعتداء الجنسي، وقد قال أحد السجناء «لقد قيّدوني كالدجاجة لمدة خمس عشرة دقيقة، يأخذونك ويقيدوك بالأصفاد ثم يجعلوك تنحني، ويدخلون عصي خشبية ثم يعلقونك»^[1].

وأشار تقرير ورد في أخبار القناة الرابعة إلى إمكانية مشاركة هندرسون شخصياً في جلسات التعذيب تلك. وقال ناشط مؤيد للديمقراطية - هاشم رضا - أن هندرسون «قام بتعديبي في إحدى المرات، ركلني مرة وقام بهزي بقوة مرتين»، وقال لي «إن يروق لك الضرب، بإمكاننا ضربك أكثر»، ويدّعي شخص آخر كان ضحيةً للتعذيب وهو الآن في المنفى، أن هندرسون قد زاره مراراً عندما كان سجيناً في الثمانينات، وقد لخص ما تعرض له من تعذيب في:

كانوا يضربونني بالأسلاك على جميع أنحاء جسمي، ويثبتون حبلاً على رجليّ ويعلقونني، وكانوا يضعون قماشاً في فمي لكي لا أصرخ. في إحدى المرات دخل رجلٌ بريطانيّ ونصّحني بالتعاون معهم، وقد ظننت حينها أن كل ذلك سيتوقف لأنه بريطاني، لقد أخبرته بمدى تعذيبهم لي، لكنه لم يحرك ساكناً حتى أنه جلس ليُشاهد ما يفعلون. كان الأمرُ بالتعذيب.

وقد أخبره جلاؤه لاحقاً أن البريطانيّ كان هندرسون^[2].

وقد تعمدت حكومة العمال السماح لهندرسون بالهرب، فوفقاً لقانون أُصدر عام 1998، يحق للحكومة القبض على أيّ شخصٍ كان قد تورط بأعمال تعذيبٍ في أيّ

[1]- «منظمة العفو الدولية تستجوب هندرسون في دوره في التعذيب في البحرين»، (7 كانون الثاني 2000). - فران أبرامز، «رغبة جماعات مناهضة التعذيب بزيارة أمير البحرين»، إندبندنت، (24 تشرين الثاني 1999).

[2]- بول لشمار، «الفشل البريطاني في احتجاز «المعذب» في البحرين»، (6 Independent، كانون الثاني 2000).

- براين ويلايكر، استقالة رئيس التعذيب البريطاني، (4 Guardian تموز 2000).

- أندرو رويل، '17، big issue magazine، 'Butcher's holiday' كانون الثاني 2000 من www.vob.org.

مكان من العالم، ورغم ذلك، تم السماح لهندرسون بقضاء عطلة رأس السنة في منزله الكائن في ديفون في كانون الأول من العام 1999. وكما ورد عن منظمة العفو الدولية:

بموجب القانون الدولي، إنّ حكومة المملكة المتحدة ملزمةٌ بالتحقيق في دور هندرسون في استخدام التعذيب في البحرين، ويُعتبر المسؤول الذي يعلم أو وجب عليه أن يعلم أنّ مرؤوسين قد تورطوا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين ولم يتخذ بالتالي أيّ خطوةٍ لمعاقبتهم أو إيقاف الإساءات المرتكبة، مسؤولاً جنائياً. وبمقتضى القانون أيضاً، إن التعذيب جريمةٌ ضدّ الإنسانية عند ارتكابه على نطاقٍ واسعٍ وبصورةٍ منهجيةٍ^[1].

وقد نكر هندرسون باستمرار تورّطه في التعذيب، وأخبر صحيفة ذا إندبندنت أن تلك الإدعاءات مضحكة وأنّ التهم الموجهة له مصدرها المجموعات المعارضة في البحرين وتهدف إلى شد انتباه الإعلام^[2].

وبعد تحقيق مشتركٍ أجرته كلّ من صحيفة ذا إندبندنت والقناة الرابعة، أعلن وزير الداخلية آنذاك جاك ستراو أن شرطة العاصمة استلمت ملفات تزعم تورط هندرسون في التعذيب، وبدأت بتحقيق حول ذلك.

وفي فترة الإعداد، كانت التحقيقات لا تزال مغلّقة. وبالعودة إلى تاريخ إذعان كلّ من حكومة المحافظين وحكومة العمال للقمع الذي ترأّسه البريطانيون لحوالي العقدين، لا يبدو أن السعي إلى العدالة أمرٌ قريب.

[1]- منظمة العفو الدولية تستجوب هندرسون في دوره في التعذيب في البحرين»، (7 كانون الثاني 2000).

[2]- بول لشماس، «تحقيق الشرطة مع المعتذب المزعم»، إندبندنت، (7 كانون الثاني 2000).

الفصل الثاني عشر
التاريخ المنسي
في الشرق الأوسط

اقترح المندوب السياسي المقيم بأن يتم تحذير القرى الثلاثة المعنية، فإما أن تستسلم لقادة الثورة وإما أن يتم تدميرها واحدة تلو الأخرى قصفاً.

مذكرة وزارة الخارجية حول عمان عام 1957.

يأخذ التدخل العسكري الغربي في الشرق الأوسط حيّزاً كبيراً من التغطية الإعلامية، على عكس الخلفية ذات الصلة به، وقد وصل سجلّ بريطانيا بالتدخل العسكري والسري في المنطقة إلى حدّ هائلٍ، لكنه بات منسياً ودُفن في قاع الذاكرة. ويضع الماضي ادعاءات الحكومة الحالية حول دفاعها عن المبادئ العليا في المنطقة في إطارها الصحيح، لكن إن كُشف، سيهزأ الرأي العام من تذرّع رئيس الحكومة البريطاني بالديموقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي عند الحديث حول التدخل البريطاني في العراق وأفغانستان.

وكما أشرنا في الفصل السابق، تضع بريطانيا في طليعة أولوياتها الدفاع عن الحكام الاستبداديين في الخليج وجميع أنحاء الشرق الأوسط في وجه أيّ قوّة داخلية أو خارجية معارضة، سواءً أكانت ليبرالية أم ديموقراطية، من أجل ضمان سلطة الأنظمة المطيعة. أما السبب الرئيسي فهو ضمان السيطرة على نفط المنطقة، الذي يساعد بدوره على ضمان خضوع عجلة الاقتصاد الدولي إلى الإشراف الغربي.

لقد قرأت قصة في مكتب السجلات العامة PRO تظهر المدى الذي تحضّر إليه المخططون البريطانيون من أجل الدفاع عن الأنظمة المفضّلة، التي سأبدأ بذكرها.

الكويت- الدفاع عن النظام

لم يكن التدخل العسكري البريطاني للدفاع عن الكويت في حرب الخليج على العراق عام 1991 الأول من نوعه، فقد تدخلت بريطانيا في الكويت منذ ثلاثين عاماً، وعندها، كانت بئسّة لحماية مصالحها النفطية ولتوطيد علاقاتها مع النظام الكويتي.

وتظهر الملفات السرية سابقاً أنَّ المخططين البريطانيين تورطوا في مؤامرة ضخمة باختلاق تهديدٍ عراقيٍّ للكويت ليُقدم النظام الكويتي على «طلب الحماية» من بريطانيا.

كانت المصالح التجارية كثيفةً، وكانت الكويت في ذلك الوقت الدولة الثالثة عالمياً من جهة إنتاج النفط، بامتلاكها ربع الاحتياطات المعترف بها في العالم. وكانت شركة النفط البريطانية تمتلك حصة 50 في المائة من شركة النفط الكويتية، بينما شركة شيل التي تمتلك فيها الحكومة البريطانية حصة 40 في المائة، قد مُنحت الموافقة الكويتية بالإجماع في كانون الثاني من العام 1961.

وكانت بريطانيا المستثمر الحكومي الأكبر في النفط الكويتي، الذي كان يمثل 40 في المائة من إمدادات النفط البريطاني. وتشكل الاحتياطات الكويتية الممتازة حوالي ثلث الاحتياطات البريطانية الممتازة، وبحلول عام 1961، كانت الكويت قد استثمرت 300 مليون جنيه استرليني في المصارف البريطانية، ما اعتُبر محركاً مهماً للاقتصاد البريطاني^[1].

وقد لاحظ المخططون البريطانيون «الأهمية القصوى للكويت لجهة مصالحنا النفطية في الشرق الأوسط»، و«حسناً تلك الدولة لجهة الإمدادات والتوازن في الدفعات التي تتدفق جراء عمليات الشركات البريطانية في دولة الكويت المستقلة والغنية والصديقة وجراء استعدادها للموافقة على الجنيه الإسترليني والتمسك به^[2]».

وبالفعل، وفقاً لمستندات أميركية من العام 1958، «قد يتعرّض الاستقرار المالي البريطاني للتهديد» في حال عدم توفر النفط الكويتي والخليجي لبريطانيا «بشروطٍ معقولة» وإن «حُرمت بريطانيا من الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها دول المنطقة في بريطانيا» وإن حُرِم الجنيه الإسترليني من الدعم الذي يؤمنه النفط الخليجي والفارسي^[3].

[1]- مصطفى ألاني، العملية الفضلى: التدخل العسكري البريطاني في الكويت، (1961) (أميركا اللاتينية، سوربيتون، 1990)، 3-72.

[2]- مذكرة من اللورد بريفي سيل، (2 تشرين الأول 1961)، ضابط العلاقات العامة، 140 C(61)، CAB 129.

[3]- نقلاً عن نعوم تشومسكي، ردع الديمقراطية، (لندن، فينتاج، 1992)، 184.

وفي 20 حزيران 1961، حققت الكويت استقلالها التام عن بريطانيا، مع اتفاق بينهما بأن تقدم بريطانيا على الدفاع عن الكويت إن طلبت منها ذلك وتعتبر الحكومة البريطانية موافقة الكويت على ذلك الالتزام بعد الاستقلال انتصاراً لها. وقبل ذلك بعام، استجاب الأمير للمشاعر الوطنية العربية التي غزت الشرق الأوسط وأعلن عن رغبته بإنهاء الحماية البريطانية للكويت بشكل كامل، أما خلال مفاوضات الاستقلال، أيّدت الشخصيات البارزة الكويتية إنهاء الضمانات البريطانية بعده.

في الواقع، بعد انقلاب عام 1958 في العراق - الذي أطاحت خلاله القوات العربية القومية بالنظام القمعي الملكي المدعوم من بريطانيا - «نصحت» بريطانيا الأمير الكويتي بطلب العون العسكري لكنّ عرضها قد رُفِض. ولذلك، ضمنت بريطانيا التوصل إلى اتفاق رسميٍّ للحماية بعد الاستقلال، وبقيت متانته قيد التساؤل^[1].

وقد تم التعبير عن مخاوف بريطانيا في ملفات سرّية بعد شهرين من الاستقلال:

من الواضح أنه بينما تنضج شخصية الكويت الدولية، سترغب بطرقٍ مختلفةٍ إظهار استقلالها التام عنا، لكن علينا أن نغتني الفرص التي يوفرها دورنا الحمائي لكي نضمن بالقدر المستطاع عدم إخلال الكويت بالاتفاقات المالية القائمة أو توقفها عن دعم الجنيه الإسترليني.

ثم تتالت الأحداث كالتالي. في 25 حزيران، بعد خمسة أيام من إعلان استقلال الكويت، طالب القائد العراقي عبدالكريم قاسم بضمّ الكويت إلى العراق، وبعد خمسة أيام من ذلك، أي في 30 حزيران، وبعد تلقي الأمير معلومات حول إمكانية اجتياح العراق للكويت، طالب بريطانيا بالتدخل العسكري رسمياً. وعند ظهيرة ذلك اليوم وافقت بريطانيا على الطلب، ووصلت القوات البريطانية إلى الأراضي الكويتية صباح الأول من تموز، وكان عدد الجنود ما يقارب الـ 7000.

لكنّ التهديد العراقي المزعوم للكويت لم يتحقق قط، بحسب ما أظهرت الملفات

[1]- ألاني، العملية الفضلى، 54، 57-8، 199، 251.

وفي 26 حزيران - أي بعد يوم واحد من مطالبة العراق بالكويت - أشارت وزارة الخارجية إلى أنه «يبدو أنّ قرار قاسم كان وليد اللحظة» و«بحسب المؤشرات الحالية، من المستبعد أن يلجأ قاسم إلى العمل العسكري». وفي اليوم الذي تلا، أفادت السفارة البريطانية في واشنطن أنّ وزارة خارجية الولايات المتحدة رأت مطالبة قاسم ليس سوى «خطوة وضعيّة»، «فهم لا (وأُعيد أعيدوا كلمة لا) يعتقدون بنيّة القيام بأيّ أعمالٍ إضافية». وكتب ديفيد ليس، قائد القوات الجوية البريطانية في الشرق الأوسط، لاحقاً أن الحكومة البريطانية «لم تعتبر العدوان العراقي جدياً»^[1].

وفي 28 حزيران، استبعدت السفارة البريطانية في الكويت «احتمال انقلاب داخليّ في الكويت دبره العراق»، وكذلك، أشارت القنصلية في البصرة التي تقع قرب الحدود مع الكويت إلى أنّ «لم (ركّزوا على كلمة لم) يرَ أيّ مُخبرٍ موثوقٍ به أو يسمع أيّ تحركات غير اعتيادية للقوات»^[2].

لكن، في اليوم نفسه، أخبر السفير البريطاني لدى بغداد، الذي لم يبلغ سابقاً عن أيّ تحركات غير اعتياديّة للجنود أو أيّ تحضيرات للحرب، لندن أنّ: «تكشف المعلومات الأحدث التي وصلتني عن نيّة قاسم إنشاء قوّة في البصرة قادرة على مهاجمة الكويت»^[3].

في 29 حزيران، غيرت وزارة الخارجية لهجتها في الكلام، وأشارت إلى أنها ظهرت مؤشرات لا تزال ضعيفةً لكنها تشير إلى تحضيرات يقوم بها قاسم لتعزيز قواته قرب البصرة بفوج من الدبابات، «وتظهر آخر المعلومات قيام قاسم بتحضيرات تمكّنه من شنّ هجومٍ عسكريٍّ قريب»^[4].

[1]- مذكرة من اللورد بريفي سيل، (2 تشرين الثاني 1961)، ضابط العلاقات العامة، 49 (61) C، CAB 129. تم إضافة التأكيدات.

[2]- من وزارة الخارجية إلى الكويت، (26 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 371 (3) BK1083/156845/FO، من واشنطن إلى وزارة الخارجية، (27 حزيران 1971)، ضابط العلاقات العامة، 371 (3) BK1083/156845/FO، 9، دوريل، MI6، 672.

[3]- من البصرة إلى وزارة الخارجية، (28 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 371 (3) BK1193/156873/FO.

[4]- من بغداد إلى وزارة الخارجية، (28 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 371 (3) BK1193/156845/FO.

لكنّ السفير لدى بغداد لم يذكر مصدر «آخر المعلومات»، فكيف لمؤشرات وزارة الخارجية التي لا تزال ضعيفةً أن تشير بوضوحٍ إلى تحضيرات للحرب؟ الإثبات هنا هو أن تلك المعلومات التي أفادت بالتهديد العراقي صدرت حصراً عن السفارة البريطانية في بغداد، التي استندت تقديرها على انتقال فوجٍ من الدبابات من بغداد إلى البصرة قرب الحدود مع الكويت. لكن تتضمن تلك الملفات أيضاً تقارير من القنصلية البريطانية في البصرة، ونتج عنها تقييماً مختلفاً.

في وقت سابق من اليوم نفسه الذي أبلغت فيه وزارة الخارجية عن تحرك فوج الدبابات، أفادت القنصلية في البصرة أنه «خلال الساعات الـ 48 الأخيرة، لم (ركزوا على كلمة لم) تظهر أيّ مؤشرات واضحةٍ إضافيةٍ حول أيّ عملٍ عدوانيٍّ مجهّز»، فالدوريات الأمنية بدت طبيعيةً ورحلات الطائرات المدنية العراقية إلى الكويت لم تتوقف. بالإضافة إلى ذلك، حتى في الأول من تموز - أي بعد الطلب الكويتي من بريطانيا التدخل وموافقة الأخيرة على ذلك - أفادت القنصلية في البصرة أن «الأدلة في البصرة لا تشير (ركزوا على كلمة لا) إلى أنّ هجوماً على الكويت في قيد الإعداد»^[1].

في الواقع، بعد أحد عشر يوماً من التدخل البريطاني، أفاد تقريرٌ صادرٌ عن وزارة الدفاع أنه من المستبعد أن تكون الدبابات قد نقلت إلى البصرة في الفترة ما بين 29 حزيران و 4 تموز، بل على العكس، كان قاسم قد أمر بتقليص الأنشطة العسكرية إلى حدها الأدنى، وذلك لتفادي سوء تفسير النوايا العراقية^[2].

قد يعزى الاعتقاد بالتهديد العراقي ببساطةٍ إلى الفشل الاستخباراتي، لكن لا يبدو ذلك ممكناً. وفي ذلك الحين، تمكنت أسراب القوات الجوية الملكية من التقاط صورٍ استطلاعيةٍ قدّمت تحليلاً مفصلاً لتحركات القوات، وقد أجريت التقديرات

[1]- من وزارة الخارجية إلى واشنطن، (29 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 371/FO 156874/BK1193.16 - من وزارة الخارجية إلى الكويت، (29 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 371/FO 156874/BK1193.24.

[2]- من البصرة إلى وزارة الخارجية، (29 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 371/FO 156874/BK1193.26. ما أشار إليه «المزيد» غير واضح: لم أستطع الاستهداء على مؤشرات العمل العدواني في ملفات ضابط العلاقات العامة قبل الاضطلاع على هذه المذكرة.

- من البصرة إلى وزارة الخارجية، (1 تموز 1961)، ضابط العلاقات العامة، 371/FO 156874/BK1193.26.

البريطانية لتحركات القوات العراقية في منطقة البصرة على أسسٍ عاديةٍ في السابق. وعلاوة على ذلك، هناك دليلٌ على أن التعليمات الموجهة إلى القادة الذين قادوا التدخل البريطاني لم تهدف إلى الاستجابة إلى العدوان العراقي، كما أن حجم قوة التدخل البريطاني الأساسية لم تكن على الأغلب قادرةً على الدفاع عن الكويت في مواجهة أي هجومٍ عراقي^[1].

ويشير الدليل إلى أن الأمير كان مخدوعاً في طلب تدخل البريطانيين، فالمعلومات التي تلقاها حول التهديد المفترض لم تصدر سوى عن البريطانيين، لا بد من أن لندن كانت توافقه إلى التدخل. وأشارت وزارة الخارجية في 29 حزيران إلى «أننا نتخذ عدداً من التدابير التحضيرية لنكون في أعلى مستوى من الجهوزية في حال اضطررنا إلى إدخال قواتنا إلى الكويت، بطلب من الحاكم»، كما أعلمت السفارة لدى الكويت بوجوب إخبار الأمير بالتحضيرات التي تُقام لمواجهة الهجوم العراقي وأعلمتها «أننا بحاجة إلى الحصول على طلب رسميٍّ من حكومة الكويت من أجل تمكين قواتنا من التحرك بالسرعة الكافية إذاً أو حين يصبح الخطر وشيكاً^[2]».

«لقد حانت اللحظة» ليطلب الأمير مساعدتنا، هذا ما جاء على لسان وزير الخارجية، وقد أخبرت وزارة الخارجية السفارة الكويتية «نحن نظن أنه على الحاكم القيام بهذا الطلب على الفور»، وبحلول صبيحة الـ 30 من حزيران، أعلنت أنها بحاجة إلى الطلب بأقرب وقت ممكن. وأخيراً، كان اللورد هوم من أقدم على حث الأمير على طلب المساعدة البريطانية بشكلٍ رسميٍّ^[3].

لم تلق تعليمات لندن بحث الأمير على طلب المساعدة إعجاب «عميل بريطاني السياسي» (أي السفير) جون ريتشموند، فهو يعتقد أن التقارير الاستخباراتية كانت

[1]- ألاني، العملية الفضلى، 103.

- دوريل، 673، MI6.

[2]- ألاني، العملية الفضلى، 108-9، 160-1.

[3]- من وزارة الخارجية إلى أنقرة، (29 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 23/BK1193/156874/FO 371 من وزارة الخارجية إلى الكويت، (29 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 24/BK1193/156874/FO 371.

«سطحيةً ومبهمةً» ولم تأخذ في الحسبان حقيقة «إمكانية إقدام العراقيين على تهديد الكويت شفهيًا لكنهم لم يجتاحوها». وكان ريتشموند قد تلقى توبيخًا من قبل زعمائه في لندن وقد طلبوا منه التزام الصمت، بينما اعتقدت وزارة الخارجية وMI6 أن العمل العسكري يصب في مصلحة بريطانيا ويحسن من موقعها في المنطقة^[1].

قدّم وزير الدفاع السابق دينيس هايلي النسخة الأصلية للتدخل في سيرته الذاتية قائلاً ببساطة أنه: «أنقذ تدخلنا في الكويت عام 1961 المنشآت النفطية الضرورية للغرب من أن تقع في أيدي الجنرال قاسم، وهو ديكتاتور عراقي عسكري نصف مجنون وذلك من دون خسائر في الأرواح»^[2].

في الواقع، تشير الملفات إلى معرفة بريطانيا بأن لا خطر عراقيًا، لكنها قد قرّرت نقل القوات إلى المنطقة، وقد تم تليفق ذلك التهديد بصورة متعمّدة للوصول إلى تلك الغاية، ويؤكد التدخل للأنظمة الشرق أوسطية الصديقة جوهريتها من أجل حفاظ بريطانيا على موقعها في المنطقة الأكثر أهمية في العالم. وقال المستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء إنّ التخلي عن الكويت يعني أنّ مشايخ النفط الآخرين (الذين يزدادون ثراءً) لن يعولوا علينا لفترة أطول.^[3] والأهم من ذلك كله، أكّد التدخل مجددًا اعتماد النظام الكويتي على الحماية البريطانية، وحفاظه على علاقة وثيقة تعتبرها لندن جوهرية نظرًا لمصالحها التجارية في البلد.

عُمان - دعم أعماق القمعية

لطالما كانت عُمان حليف بريطانيا التقليدي، ففي حربها في أفغانستان، زودت عُمان القوات البريطانية، التي كانت تقوم بعمليات عسكرية مع القوات العمانية في ذلك الوقت، بالخدمات اللوجستية ومرافق القواعد البالغة الأهمية. وقد قاد الضباط

[1]- من وزارة الخارجية إلى واشنطن، (29 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 16/BK1193/156874/FO 371
من وزارة الخارجية إلى الكويت، (29 حزيران 1961)، ضابط العلاقات العامة، 24/BK1193/156874/FO 371
دوريل، 673، MI6.

[2]- دوريل، 674، MI6.

[3]- دينيس هايلي، لحظات من حياتي، (هارموندسورث: بينغوين للنشر، 1989)، 279.

البريطانيون القوات العسكرية العمانية حتى منتصف الثمانينات، حيث وصل التعاون العسكري بينهما إلى أوجه. أما الشيخ الحالي، قابوس، فهو مدين بثرواته إلى البريطانيين الذين نصبوه مكان أبيه في السلطة بعد انقلاب أطاح به عام 1970.

ليس تاريخ الدعم البريطاني الحديث للنخب العمانية بالمعروف على نطاق واسع، لكنه يسلط الضوء على مدى استعداد بريطانيا لدعم الأنظمة الأكثر خبثاً إن كان في ذلك حماية لمصالحها. فلنضع نصب أعيننا تدخلان قامت بهما بريطانيا في عمان، الأول في أوائل العام 1957 والآخر عام 1964.

في عام 1957، سُحنت القوات البريطانية إلى عمان من أجل حماية نظام السلطان القمعي، الذي كان لا يزال في السلطة بدعمٍ مستمرٍّ من بريطانيا منذ العام 1932. وامتلك السلطان الآلاف من العبيد الذين استخدموا كحراسٍ شخصيين، ومنعوا من التواصل مع السكان الأصليين، كما أنه لم يكن يزعم بانفتاحه السياسي ولم يعمل على تنمية اقتصاده بشكلٍ يُذكر، باستثناء ما يخص حاشيته. هذا ولم تمتلك المدينة الرئيسية إمداداتٍ عموميةٍ للتيار الكهربائي حتى العام 1971 حين بدأت محطة صغيرة بتوليد الطاقة، كما أنه بالكاد تواجدت بعض المدارس، في حين تفشت الأمراض مساهمةً في رفع أعداد الوفيات بين الأطفال.

وفي الواقع أدار البريطانيون ذلك النظام، فقد فرضت بريطانيا سيطرتها عليه كأَيٍّ مستعمرةٍ رسميةٍ تابعةٍ لها، وقد شغل بريطانيون فيها مناصب قادة القوات المسلحة كأمناء للشؤون المالية والشؤون الخارجية وشؤون النفط في الحكومة ومدراء للاستخبارات، لذا تحملت بريطانيا مسؤولية القمع. وقد سجن الجهاز القضائي الإقطاعي عدداً من المعارضين في ظروفٍ بربريةٍ وعرضهم للتعذيب والتجويع والمعاملة غير الإنسانية بوجود المستشارين البريطانيين.

لقد سُلِّمت الموارد إلى أيدي أمينة، وقد قام بنك بريطاني بعملية احتكار في عمان منذ العام 1948 وإدارة شركة النفط العمانية - الشركة المحدودة لإنماء النفط في عمان

PDO - وكان مدير مجلس إدارتها أقوى رجل في الدولة بعد السلطان. وخضعت PDO لإدارة شركة شيل التي كانت تمتلك حصةً تعادل 85 % من النفط العماني الذي كان يحقق جميع الإيرادات العمانية تقريباً، ويشير محلّل الشؤون العمانيّة جون تاونسيند إلى أنه «يتم دفع الإيرادات النفطية في حسابات السلطان الذي يقوم بدوره بصرف نسبة إلى خزانة الدولة»^[1].

تدخل البريطانيون من أجل إخماد ثورة في شمال البلاد نظمها جيش التحرير العماني المدعوم من قبل التحالف غير الاعتيادي بين سعود ملك المملكة العربية السعودية وشركة النفط في الولايات المتحدة أرامكو ورئيس مصر القومي جمال عبد الناصر. وقد خاضت SAS حرب عصابات مقنّعة بينما تورطت القوات الجوية الملكية في أعمال قصف وتفجيرات منهجية على قرى ومعقل المتمردين، وفي هجومات على المدنيين في المناطق التي تخضع لسيطرة المتمردين بالإضافة إلى القضاء على الماشية والمحاصيل.

وعند بداية العمليات عام 1957، اقترح المفوض السياسي البريطاني في البحرين القيام بأعمال قصف داعمة للسلطان «لإظهار مدى قوة الأسلحة التي نمتلك إلى السكان»، ما يساهم في «التسبب بأقصى مستوى من الإزعاج للسكان فينقلون على الأقلية المتمردة نتيجة عدم الراحة والضجر». لن يتم اللجوء إلى القوات البرية في هذه المرحلة وسيكون المتمردون عاجزون عن «التصدي للطائرات»، وبإمكاننا قصفهم دون التعرّض للمثل^[2].

بعد دحر المتمردين إلى ثلاثة قرى في جبل الجبل، أشارت وزارة الخارجية إلى أنّ «المفوض السياسي كان قد اقترح وجوب تحذير القرى الثلاثة المعنية أنها في حال استسلمت إلى قادة الثورة، سيتم تدميرها واحدة تلو الأخرى قصفاً»^[3].

[1]- نقلاً عن دوريل، 673، MI6.

[2]- جون تاونسيند، عمان: إقامة دولة حديثة، (لندن: كروم هيلم للنشر، 1977)، 81-2.

[3]- من البحرين إلى وزارة الخارجية، (21 تموز 1957)، ضابط العلاقات العامة، 371 FO/126876/1015/EA 59.

وفي كانون الثاني من العام 1959، صرّحت وزارة الطيران البريطانية أن القصف التي قامت به القوات الجوية الملكية إنما هدف إلى منع المتمردين من الاختباء في الجبال عبر مهاجمة مواقعهم الدفاعية و«سبل معيشتهم بما فيها الزراعات والحيوانات وإمدادات المياه الخاصة بالسكان المحليين الذين يساعدونهم». وتكلم ديفيد ليز مارشال القوات الجوية عن الضربات الجوية القاسية بحق القبائل الزراعية البسيطة التي استمرت لأسابيع عدة، معترفاً أنها كانت تجربةً مريعة^[1].

وعادة ما تُقدّم عملية SAS للسيطرة على جبل الجبل كإحدى العمليات التي تستدعي مفخرة البريطانيين، فهي تُظهر المهارات الخارقة التي يتمتع بها الجهاز الجوي الخاص بها SAS. في حقيقة الأمر، يرجع النجاح البريطاني إلى أعمال العنف المرعبة التي تسببت بريطانيا بها، وفي الواقع، كان معظم السكان يلتزمون بالاستسلام قبل وصول SAS، وقد ضمنت هذه الطرق هزيمة بريطانيا للمتمردين عام 1959.

بحلول عام 1960، كانت لجنة تابعة للأمم المتحدة قد ألفت بغرض إجراء التحقيقات بشأن الوضع في عمان. وخُصّص تقريرها إلى أنّ «مشكلةً دوليةً جسيمةً» قد نشأت جراء «السياسات الإمبريالية والتدخلات الأجنبية» في عمان:

كانت الأعمال التي قامت بها المملكة المتحدة لتكون أقلّ قساوةً وكان بالإمكان تفادي الكثير من الأضرار والدمار والمعاناة الإنسانية وخسارة الأرواح لولا إمكانية اكتشاف النفط في الداخل.

في كانون الأول من العام 1965، أصدرت الجمعية العامة قراراً تعترف به بحق عمان بتقرير مصيرها بنفسها، مشيرةً إلى أنّ وجود بريطانيا الاستعماري كان يحول دون ذلك، ودعت بريطانيا إلى الانسحاب^[2]. لكن بريطانيا نحت دعوات الأمم المتحدة جانباً كالعادة.

[1]- مذكرة وزارة الخارجية، (29 تشرين الأول 1957)، ضابط العلاقات العامة، 440/EA 1015/126890/FO 371.

[2]- مذكرة وزارة الطيران، (13 كانون الثاني 1959)، ضابط العلاقات العامة، 7/BA 1195/140167/FO 371 - نيوسنغر، الرجال الخطرين، 18-19.

وبحلول العام 1964، كانت بريطانيا تتصدى لتمرّد آخر في مواجهة قمع السلطان المعروف بتمرّد ظفار، التي قامت به الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. وكان إعلان المتمردين الذي صدر في حزيران 1965 - داعياً لتحرير مقاطعة ظفار - بحسب تاونسيند، «نتيجة لإحباط اقتصادي واجتماعي أشعلته أعمال القمع السياسي الطائشة». وحتى العام 1970، كان النظام العماني لا يزال يمنع التدخين في العلن ولعب الكرة وارتداء النظارات أو الأحذية أو السراويل، كما أنه لم يكن قد وفر الكهرباء ولم يكن يسمح باستيراد الأدوية أو تناول الطعام في العلن أو إجراء حديث مع الآخر لمدة تزيد عن خمس عشرة دقيقة. ولم تكن استجابة السلطان لإعلان المتمردين «طرح برنامج بديل يحمل اقتراحات من أجل الإصلاح أو المساعدة الاقتصادية، بل اختار الإفراط باستخدام القوة^[1]».

أطاحت بريطانيا بالسلطان بانقلاب عام 1970، فقد أجاز رئيس الحكومة هارولد ويلسون بذلك، وتم تنفيذه بعد فترة قصيرة من استلام حكومة هيث السلطة في الانتخابات العامة التي أجريت في حزيران. فقد أحاط عناصر الجيش العماني المنشقّين قصر السلطان بينما حلقت الطائرات البريطانية من القوة الجوية العمانية رامية قتال مسيلة للدموع لتؤمن بذلك تغطية للتقدم العسكري. وقد نظّم المسؤولون البريطانيون أحداث الانقلاب بحذافيره، لكنهم عبّروا عن اندعاشهم عندما أوجت صحيفة ذا غارديان إلى إمكانية اشتراكهم به. ثم أسكنت بريطانيا السلطان السابق في فندق دورشيستير في لندن حيث توفي بعد سنتين^[2].

سارع المستشارون البريطانيون إلى الإحاطة بالسلطان الجديد، وقد تضمن الفريق أربعة رجال من وحدة SAS أوكلت إليهم مهمة الحماية الشخصية له، وبعنوان «فريق تدريب الجيش البريطاني»، ألّفت وحدة SAS قوات غير نظامية من أجل مواجهة المتمردين، وقد وصل عدد القوات البريطانية إلى الـ 1000 بحلول عام 1974. وقد

[1]- جون ولكنسون، تقليد الإمامة في عمان، CUP، (كامبردج، 1987)، 326.

[2]- تاونسيند، عمان، 98.

- فريد هاليداي، «بريطانيا والحرب الخفية»، صانداي تايمز، (22 آذار 1970).

تضمنت هذه القوات وحدات عمليات نفسية تولّت إسقاط المنشورات المطبوعة والبتّ الإذاعي في المناطق التي تسيطر عليها العصابات.

وقد اتُّبعت الطرق المألوفة في مواجهة المتمرّدين، وصرّح أحد الضباط في الجيش البريطاني أنهم «أحرقوا قرى المتمرّدين وأطلقوا النار على أغنامهم وأبقارهم، وقد مُدّدت جثث الأعداء في زاوية من سوق المدينة الرئيسي ليُلْقَن منها المناضلون من أجل الحرية درساً قيماً»، وتعيد هذه التكتيكات إلى أذهاننا تلك التي استُخدمت في مالايا^[1].

وقد تمّ إرسال فرقة عسكرية لاحقاً من قبل الشاه في إيران الذي أخذ قسطاً من الراحة من تهريب شعبه من أجل المساعدة في الواجبات الغربية الضرورية الأخرى. أما الأردن - الذي تم تعزيز نظامه الداعم للغرب عبر التدخل العسكري البريطاني عام 1958 - قام بإرسال مستشارين عسكريين إلى عمان، بينما أمّنت الولايات المتحدة مساعدات لمكافحة التمرد عن طريق عميلها الرئيسي في المنطقة أيّ المملكة العربية السعودية، وبحلول عام 1975، كانت آخر مجموعة من المتمرّدين قد استسلمت أو قطعت الحدود إلى اليمن. وقد تم الحفاظ على النظام الموجّه من الغرب في هذا القسم من الشرق الأوسط.

الوضع نفسه في أماكن أخرى

تحدّث تيم مايلن، مدير MI6 في الشرق الأوسط، في مؤتمرٍ لمدراء MI6 الإقليميين في أواسط الستينات، عن الاستخدام البريطاني المستمر «للأعمال التخريبية» كالرشاوي والتمويل السري والتنصّت والمكالمات الهاتفية واستخدام قنابل الأفلام في عمليات الخداع القذرة^[2].

تُعَدّ هذه الطرق جزءاً من قصة دعم بريطانيا للنخب والعنف في وجه أعداءٍ هدّدوا طريقاً مستقلاً قد تكرّر خلال فترة ما بعد الحرب في الشرق الأوسط.

[1]- دوريل، 731-MI6؛ بلوخ وفيتزجيرالد، 136 - 8.

[2]- نقلاً عن لجنة الخليج، ظفار: الحرب الاستعمارية البريطانية في الخليج، (لندن، كانون الثاني 1972)، 58.

في عدن (جنوب اليمن لاحقاً) من العام 1964 إلى 1967، سعت بريطانيا إلى مواجهة حركة تحرير وطنيّة لصالح الحكم المستمر من قبل أصدقائها الطغاة، لكن في هذه المرة، انسحبت القوات البريطانية أخيراً جرّاء الفشل. وكانت بريطانيا قد رفضت طلب الأمم المتحدة بانسحابها من عدن والسماح لها بتقرير مصيرها بنفسها، وقد أعدّ SAS فرقاً للاغتيال بثياب مدنيّة للقيام بالتوقيف والتورط بأعمال تبادل إطلاق النيران مع الخصوم السياسيين. وأدت عمليات القصف التي استهدفت بها RAF المدنيين ودمرت بها قرى المتمردين ومحاصيلهم الزراعية إلى فرار عشرات الآلاف من السكان.

وأشار تحقيقٌ بريطانيٌّ رسميٌّ أجري عام 1971 إلى تورّط الجيش البريطاني في تعذيب المحتجزين باستخدام طرقٍ شتّى بما فيها «الوقوف مقابل الجدار وتغطية الرأس وإصدار الضجيج ونظام الخبز والمياه الغذائي والحرمان من النوم، ووجد التحقيق إلى أن هذه الطرق:

قد أدت دوراً مهماً في عمليات مكافحة التمرد في كلّ من فلسطين وملايا وغينيا وقبرص وحديثاً في الكاميرون البريطانية (1960-1961) وبروناي (1963) وغويانا البريطانية (1964) وعدن (1964-1967) وبورنيو (1965-1966) والخليج الفارسي (1970-1971) وإيرلندا الشمالية (1971).

وخُصّ تحقيقٌ رسميٌّ آخر إلى أنّه لوحظ تثقيب طبلات آذان المحتجزين القادمين من جلسات استجواب في عدن. ولم يُسمح للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية بمقابلة المحتجزين في سجنٍ مشهورٍ ذا سمعةٍ سيئة^[1].

وتابعت بريطانيا أيضاً حرباً في شمال اليمن عام 1960 أودت بحياة 200000 شخص، كما قامت حكومة العمال والحكومة المحافظة البريطانية، بالتواطؤ مع الموساد الإسرائيلي والنظام السعودي، بتزويد المتمردين الملكيين بالأسلحة

[1]- دوريل، 696، MI6.

والأموال من أجل محاربة القوات الجمهورية الداعمة لمصر التي أطاحت بالإمام الداعم لبريطانيا في انقلاب عام 1962.

في الواقع، شنت بريطانيا حرباً قذرة، عملت فيها MI6 مع رجال من القبائل المحلية تم توظيفهم من أجل «توجيه زراعة الألغام» في المواقع الأمامية العسكرية المصرية بينما تم إطلاق النار على المدن الحامية واغتيلت الشخصيات السياسية كما قامت RAF بتفجيرات سرية استهدفت أهدافاً مصرية. وقررت الحكومة البريطانية بأن لا يتدخل الجهاز الجوي الخاص SAS بشكل رسمي، لكنها سمحت له بتنظيم عملية للمرتزقة شارك بها العشرات من جنود SAS السابقين، كما قدمت MI6 الدعم الاستخباراتي واللوجستي للمتمردين بينما حددت مكاتب الاتصالات الحكومية GCHQ مواقع القوات الجمهورية، في حين نكرت الحكومة البريطانية تورطها بشكل رسمي، وتم نقل التمويلات السرية التي خُصصت للعملية إلى برنامج المعونة الخارجي. لكن المتمردين فشلوا في إزاحة الحكومة، وتم توقيع معاهدة عام 1970 انتهت بموجبها الحرب^[1].

كانت الانقلابات طريقةً مختلفةً لتنصيب النخب المرغوب بها وإزاحة تلك غير المرغوب بها، فإلى جانب الانقلاب البريطاني في عمان عام 1970، جرت انقلابات على الحكام في إمارة الشارقة الخليجية عام 1965 وإمارة أبو ظبي عام 1966. وفي أواسط الخمسينات، خططت بريطانيا أيضاً لاغتيال جمال عبد الناصر والإطاحة بالحكومة في سوريا، وتبعت هذه التخطيطات انقلاباً ناجحاً دعمته بريطانيا في سوريا عام 1949.

لم يكن اجتياح مصر عام 1956 بالأمر الغريب، بل كان تطبيقاً للسياسة البريطانية في الخمسينات، وقبل ذلك بثلاثة أعوام، كانت بريطانيا قد أرسلت قوات للإطاحة بحكومة غويانا البريطانية ونظمت انقلاباً للإطاحة بمصدق في إيران. وفي عام 1948، قامت بريطانيا بنشر قوات في مالايا ونشرت قوات أخرى في كينيا عام 1952 من أجل تعزيز مصالحها الاستعمارية والتجارية وإجراء حروبٍ وحشية.

[1]- فريد هاليداي، البلاد العربية خالية من السلاطين، (هارموندسورث: بينغوين للنشر، 1974)، 205-6.

ونادراً ما يتم وصف اجتياح مصر بالاجتياح، ويفضل المعلقون عادة تسميته «مهزلة السويس» أو «أزمة السويس» أو أسماء أخرى. وترجع التحاليل إلى مرض رئيس الحكومة أنطوني إيدن كتفسير لتصرف بريطانيا - وكأنها لم تفعل غير الممارسة القياسية. وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي عُقد في 28 من آب عام 1956، تقرر التدخل العسكري بالإجماع، وكان على إيدن الاعتراف بأنه «يجب دراسة إمكانية التسوية السلمية^[1]».

كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر رجلاً قومياً مستقلاً وشعبياً، وقد أوقف تهديد النمو المستقل من أجل شعب مصر - الذي تم استغلاله لفترة طويلة من قبل الحكم الاستعماري الفعلي - وليكون نموذجاً يحتذى به في الشرق الأوسط ككل. وقد حاولت بريطانيا بشكل علني وصف جمال عبد الناصر بالجاسوس لموسكو، منغمسة في ذريعة التدخل المعهودة، لكن وزارة الخارجية قد نهّمت أن ناصر كان «مقاوماً للشيوعية بصراحة» وكان «لسوء الحظ، محايداً بشدة». وأشارت إلى أنه:

لن يبحث فقط عن تلقي المساعدة غير المحدودة من كل من الغرب والاتحاد السوفياتي، بل سيسعى عند نجاحه إلى تشجيع الدول العربية الأخرى إلى التصرف بشكل مماثل. وفي أسوأ الأحوال، قد يبدأ أصدقاؤنا التقليديون بالتساؤل إذا ما كانت العداوة أو على الأقل الحيادية أقل فائدة من الصداقة.

وذكر وزير الخارجية قبل أشهر من الاجتياح أن المشكلة تكمن في أن ناصر كان «يسعى إلى قيادة العالم العربي^[2]».

وكانت بريطانيا تخشى بأن يكون التصميم الابتداعي الذي يقوم به ناصر ويهدف إلى تأميم شركة قناة السويس «قد استخدم الإيرادات لمصالحه الخاصة». أما التنمية بمفهوم بريطانيا الآني والسابق، فلا ينبغي أن تتخذ هذا الشكل، إذ إنها حافظت على قناة السويس باعتبارها «أصلاً دولياً» جوهرياً «للعالم الحر» أي أنها ملكنا لنسيطر عليها.^[3]

[1]- انظر دوريل، 677، MI6-98.

[2]- نقلاً عن انطوني آدمشوت، إعادة إصلاح قناة السويس، طبعة دوكريل اند يونغ، 240.

[3]- موجز وزارة الخارجية، (11 كانون الثاني 1956)، 371 FO 1053/118861/JE 1. - نقلاً عن انطوني جورست ولويس جونمان، أزمة قناة السويس، (لندن: روتليدج للنشر، 1997)، 46.

وبدأت الخطوة البريطانية لإزاحة ناصر قبل قراره الأخير بتأميم شركة قناة السويس في تموز عام 1956، وقد خُطِّط لعدة اغتيالات، كما ذُكر في الفصل الثالث، وكان إيدن على استعدادٍ لدفع أيِّ ثمنٍ تتطلبه الإطاحة بناصر (أو المسلم الموسيليني كما دعاه في إحدى المرات)، وقد أخبر وزير الخارجية أنطوني ناتينغ: «لا أبا لي إن نتج عن ذلك فوزي عارمة في مصر^[1]».

وكانت المعارضة الأميركية للاجتياح البريطاني حاسمةً في التسبب بفشله، وقد حاول المسؤولون البريطانيون استقطاب الدعم الأميركي بانتظام. وقد أحبط رفض الولايات المتحدة بشكلٍ خاصٍ مدير MI6 جورج يونغ فقد اعتبره رفضاً «أي عرض لسحق العجبر^[2]».

لكن مخاوف الولايات المتحدة كانت أكثر تأرجحاً، فايزنهاور قال لاحقاً أنه «إن قامت بريطانيا باجتياح سريع، لكتنا قبلنا به». ومع سير العمليات العسكرية، أخبر مسؤولٌ في وزارة الخارجية ضابطاً في CIA على اتصال مع البريطانيين بأن:

أخبر أصدقاءك بالامتنال بوقف إطلاق النار اللعين أو بتنفيذ اجتياحهم اللعين، وبكلا الحالتين، سيلقون دعمنا إن تصرفوا بسرعة، فما لا يسعنا تحمله هو ترددهم اللعين بينما تحترق بلاد المجر.

وقصد بذلك اجتياح الاتحاد السوفيتي لبلاد المجر الذي نفذه الروسيون في الوقت عينه، ويبدو أن الولايات المتحدة كانت قلقةً بشأن توقيت الاجتياح لأنه عرقل المخططات الأميركية البريطانية لتنفيذ انقلاب في سوريا في الوقت نفسه^[3].

[1]- نقلاً عن جورست زحونمان، أزمة قناة السويس، 61.

[2]- دوريل، 623، MI6.

- أنطوني ناتينغ، درس لن ينتهي: قصة السويس، كونستابل، (لندن، 1967)، 34-5.

[3]- دوريل، 627، MI6.

الفصل الثالث عشر

الدولة الشمولية

الأحادية العقيدة

إنسوا حق الشعب في المعرفة، إنها لعبة استقرار الدولة ولا تتعلق بحق الشعب في المعرفة.

بيرنارد إينغهام، المتكلم باسم مارغاريت تاتشير.

يشير بعض المعلقين إلى الإجماع حول السياسة الخارجية للأحزاب السياسية الرئيسية، مع بعض الاختلافات بين حزب العمال والمحافظين، ما يُعدّ صحيحًا بالتأكيد، خاصة بعد فترة ما بعد الحرب. لكن تعمّق بلير في الأمر لدرجة أننا لم نعد نلاحظ أيّ اختلافٍ يُذكر حول القضية الدولية، أما مصطلح «إجماع» فلا ينقل الواقع بحذافيره.

ومن وجهة نظري، أرى أن بريطانيا في سياستها الخارجية قد أصبحت دولةً شموليّةً أحاديّة العقيدة، وأنا لا أبالغ باستخدام كلمة «شمولية»، لكن دعوني أشرح أولاً ما أعني بـ «أحادية العقيدة».

الدولة حيث نعيش

أعني بـ «دولة أحادية العقيدة»، أنّ سياسة بريطانيا الخارجية قد تشكّلت وأُديرَت من قبل نخبةٍ داخليةٍ تتقاسم وجهة النظر الأساسية نفسها في جميع جوانب السياسة الخارجية الرئيسية. وتشمل هذه النخبة جميع الشخصيات المؤثرة في كل الأحزاب الرئيسية بالإضافة إلى الشخصيات الأكاديمية والإعلامية الكبيرة التي تساهم في تشكيل الرأي العام. كما تعمل هذه النخبة على تعزيز الركائز الأساسية لدور بريطانيا في العالم، كـ: الدعم العام القوي (بما فيه الدفاع المستمر) عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية والحفاظ على علاقةٍ وطيدةٍ معها، والحفاظ على قدرتها على التدخل العسكري واستخدام تلك القدرة، وتعزيز «التجارة الحرة» والتحرير الاقتصادي على صعيد العالم أجمع، بالإضافة إلى الدعم القوي الذي تؤمنه للحكم التقليدي في الشرق الأوسط والأنظمة الخليجية والحلفاء الشائين الرئيسيين الآخرين.

إنّ القضايا الرئيسية المتعلقة بالشؤون الخارجية التي لم تصل النخبة إلى اتفاق حولها، هي: أولاً، اليورو، إلى جانب انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وثانياً الحرب على العراق. فالمناقشة التي حصلت ضمن النخبة حول شنّ حرب واسعة النطاق على العراق تضمّنت الاختلاف بشأن التكتيكات التي يجب أن تُتبّع لضمان أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط بدلاً من تناولها قضيةً تُغيّر دور بريطانيا تغييراً جوهرياً في المنطقة. أما بشأن ركائز السياسة الخارجية، هناك مناقشات واختلافات عدّة ضمن النخبة حول تكتيكات تعزيزها، لكنها لا تشمل واقع قيام بريطانيا بذلك، وتحدّد هذه الحوارات معايير النقاش في الثقافة السياسية السائدة وفي وسائل الإعلام، وأناقش هذه النقطة بشكلٍ أوسع في الفصلين 18 و 19.

ولطالما اختلف حزب العمال والمحافظون حول ما يخص السياسة الخارجية، وليس بالصحيح ما يزعمه بعض داعمي حزب العمال بأنه يتّبع سياسةً خارجيةً مستقلةً وتقدّميّةً وأمنيّةً. وكما تظهر فصول هذا الكتاب، أنّ حكومة أتلّي هي التي استنزفت بدون خجل المستعمرات الفقيرة من الموارد الشحيحة من أجل إنعاش اقتصاد بريطانيا بعد الحرب، كما بدأت بتخطيط سريّ يهدف إلى الإطاحة بحكومة مصدق في إيران، وأنّ حكومة ويلسن هي التي بدأت بإبعاد شعب ديبغو غارسيا من أجل إفساح المجال للقاعدة العسكريّة الأميركيّة كما أنها دعمت حملة المجازر التي أطلقها جنرالات أندونيسيين عام 1965، وأنّ حكومة كالاغان هي التي زودت القوات العسكريّة الأندونيسية بالأسلحة لذبح الشعب في تيمور الشرقية في أواخر السبعينات. إذًا، إدارة بلير ما هي إلا أحدث نسخة من سلسلة حكومات العمال المروّعة.

وعلى الرغم من سجلّ حزب العمال الرهيب، تُذكر بعض الاختلافات بينه وبين المحافظين الذين لطالما لجؤوا إلى التدخلات العسكريّة والعمليات السرية، أما في المقابل، اصطدمت سياسة نزع السلاح النووي الأحادي الجانب التي وضعها حزب العمال في الثمانينات مع التوافق الذي تم التوصل إليه بعد الحرب، وكانت حكومة أتلّي هي التي بدأت البرنامج النووي البريطاني وحكومة ويلسون هي التي اقتنت

في الستينات من أسلحة بولاريس النووية الطويلة المدى التي صنعتها الولايات المتحدة.

لكن في ظلّ حكم بلير، تلاشت الاختلافات بالكامل، ونقلت دراسة سرّية أجراها البنتاغون قد سرّبت إلى صحيفة غارديان وجهة نظر الولايات المتحدة بأنّ «خارج نطاق أوروبا، تبدو بعض الاختلافات واضحة ما بين أهداف سياسة حزب العمال الخارجية المقرّرة وأسلافه المحافظين^[1]». وتتبع حكومة بلير سياسات أقلّ ضرراً من تلك التي اتبعتها حكومة المحافظين، وتعتبر معظمها هامشية بالصورة الكبرى. وفي القضايا التي ذُكرت ههنا، لا يُسجّل فرق بين الأسلحة النووية، بينما تعتبر حكومة بلير الأكثر تدخلاً من الناحية العسكرية من أيّ حكومة بريطانية شكّلت في فترة ما بعد الحرب. وبالفعل، لقد أصبح حزب العمال «مماثلاً» للمحافظين إلى حدّ أصبحت فيه سياساته أسوأ من سياسات الأخير في بعض الحالات مع أن قول ذلك ما هو إلا نقيض للواقع. سأعرض مثالين اثنين حول ذلك:

الأول حول إسرائيل، فقد تغاضى بلير عن العنف الإسرائيلي بطريقة تخطى بها حكومة تاتشر، وعادةً ما كانت وزارة الخارجية تعرب عن قلقها حول التنبّي لموقف مساند لإسرائيل خوفاً من إغضاب الطغاة العرب، أما في ظلّ حكومة بلير، فقد اتبعت بريطانيا خطاً أكثر مساندةً لإسرائيل، رافضةً الضغط على إسرائيل ومقدمةً لها أعذاراً فعالةً بالتزامن مع إنشاء علاقات تجارة معها، بينما وصل العنف الإسرائيلي في ذلك الوقت إلى أقصى درجاته في العقدين الأخيرين.

ثانياً، من المؤكد أن حزب العمال قد تخطى التوقعات الأكثر جموحاً في مساعيه إلى إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ودعم الأعمال الكبيرة عالمياً. وكما ظهر في الفصل التاسع، أصبحت حكومة بلير مدافعةً دوليةً بارزةً عن تعميق التجارة الدولية والاستثمار و«تحرير» الخدمات، خاصة في منظمة التجارة الدولية. وبالفعل، تعتبر

[1]- ريتشارد نورتن- تايلور وروب ايفان، «الولايات المتحدة لا ترى تغييراً في السياسات البريطانية، غارديان، (19 تشرين الثاني 1999).

وزارة التنمية الدولية الصوت التنموي الأقوى عالمياً لصالح التحرير العالمي كما أنه لا يمكن تمييز سياساته عن تلك التي تتبعها المعارضة المحافظة.

لكنه من غير المنصف لوم حزب العمال الجديد على تعزيز جدول أعمال تحرير الاقتصاد العالمي، فقد تشارك في دعم هذا المشروع كلٌّ من الأحزاب السياسية الرئيسية ومعظم وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، ولم يعارضه سوى الهامشيين. وتُظهر أدلةً هائلةً أن تحرير التجارة تعمل على تعميق الفقر واللامساواة في الدول النامية الفقيرة، لكن وإن ظهر دعم الحكومة لجدول الأعمال هذا إلى العلن - ما يعتبر نادراً - يبقى تحدي العقيدة والإشارة إلى بدائل التحرر كحماية الاستيراد والإعانات المحلية وقوانين الشركات الهامة أمراً خاطئاً. وبعد ذلك مثلاً واضحاً عن الدولة البريطانية الأحادية العقيدة التي تحدّد مصالح نخبها بطريقة تعارض مصالح أغلبية سكان الكوكب.

وإن كان ذلك يشرح القليل مما أعني بـ «الإيدولوجية الأحادية»، فماذا عن «الشمولية»؟ يشير ذلك إلى قدرة الدخلاء على التأثير في سياسة الحكومة الخارجية، في الواقع، وعلى الرغم من الواجهة الديموقراطية الظاهرة، فإنّ الإجراءات الرسمية للسير في ذلك غير موجودة.

أما الطريقة الرئيسية التي يتبعها أعضاء البرلمان المنتخبون لمراقبة سياسة الحكومة هي نظام اللجنة المختارة التي تتألف من مجموعات من النواب الذين ينتمون إلى جميع الأحزاب ويُجرون تحقيقات حول سياسات الحكومة عبر مساءلة الوزراء وإعداد التقارير. لكنّ اللجان التي تتعلق بالسياسية الخارجية - الشؤون الخارجية والتنمية الدولية والتجارة والصناعة والدفاع - تعاني جميعها من العيوب نفسها:

بإمكان جميع السياسات أن تُستكمل من دون الخضوع للرقابة، بينما يتم تجاهل خطوط التحقيق الحساسة في تلك التي يتم مراقبتها، وعادة ما تفشل الأسئلة في وضع الوزراء في موقف محرج.

تعتبر الرقابة التي تقوم بها اللجنة المختارة على سياسات الحكومة بشأن الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة العالمية مضحكة، فهي تؤيد السياسة تأييداً غير نقدي ولا تتبع إلا أدنى مستويات المساءلة المطلوبة لوزراء الحكومة. وغالباً ما لا يتم مناقشة موقف الحكومة البريطانية حول السياسات الاقتصادية العالمية في البرلمان قبل إعلان الحكومة لها في اجتماعات الاتحاد الأوروبي والاجتماعات الدولية الأخرى.

وفي ظل العولمة، تتمتع السياسات القومية بتأثير عالمي سريع، والعكس صحيح، لكن لم تتزايد قدرة الشعب على مساءلة القادة السياسيين عبر إخضاع سياساتهم إلى الرقابة في ظل هذا الترابط الجديد بل أصبحت القوى أكثر تمركزاً وانخفض معدل المساءلة. ومن الممكن أن يعمل القادة البريطانيون على تعزيز مشروع «تحرير» عالمي سلبى وهائل، لكن لم يتم اعتماد أي طرق رسمية جديدة ديموقراطية من شأنها الكشف عنها بالحد الأدنى، فكيف بإيقافها.

تشكل اللجان المختارة جزءاً من نظام المحسوبة، فإما أن تعمل بصفة أعضاء البرلمان الأوفياء الذين يشغلون المقاعد الخلفية أو بصفة منصة انطلاق من أجل الترويج لكل جديد. ولربما الأهم من ذلك كله، هو أن الحكومة ليست ملزمة إلا بتقديم جواب خطي ترد فيه على تقارير اللجان، وليست مجبرة بقبول التوصيات أو بتغيير سياساتها في جميع الأحوال. ومع ذلك، تعمل تقارير اللجنة بموجب اتفاق النخبة بالإجماع، لكن إن قدمت توصيات غريبة، فيمكن الأخيرة تجاهلها ببساطة.

وعادة ما يحرم ذوو المقاعد الخلفية من القوى الرسمية في البرلمان، بالإضافة إلى بعض من القوى غير الرسمية، وذلك للضغط من أجل إجراء تغييرات في سياسات الحكومة. فكما كتب أندرو مار - المحرر السياسي لدى BBC - إن تأثير ذوي المقاعد الخلفية على التنفيذيين نادرٌ لدرجة يشبه فيها صراخ الأطفال عند مرور طائرة محلقة. وبالفعل، تخطت الحكومة البرلمانية الديموقراطية البرلمانية بـ 250 عامًا، ويبقى الاستبداد هذا بطرق عدّة المؤثر السائد على السياسات البريطانية، التي لا مكان فيها للديموقراطية^[1].

[1]- أندرو مار، بريطانيا الحاكمة: فشل الديمقراطية البريطانية ومستقبلها، (هارموندسورث: بينغوين للنشر، 1996)، الصفحات 109، 115.

بالكاد تغيرت بعض الأشياء طول الأعوام الـ 500. والآتي وصف لدور البرلمان في صناعة السياسات الخارجية في زمن حكم تودر:

كان البرلمان مؤسَّسةً تسمح - عادة وليس دائماً - لحكومات تودر باتباع سياساتها الخارجية الخاصة، ولم تقاوم أيُّ من الحكومات أن تخرجها عند اتباعها لسياساتها المختارة إلا بين حين وآخر. لكن لم يكن البرلمان التربة المناسبة حيث تنبت السياسات الجديدة لتؤثر على المجالس في الدولة^[1].

عندما تم إنشاء مجموعة تشارتر عام 1988 من أجل إطلاق حملة لتحويل الديمقراطية البريطانية، أشارت إلى أنه تم خلق «حكم الأقلية» جراء تحوُّل الحكم الملكي المطلق عام 1688. وقالت: إنّ «القوى المتأصلة في تسوية عام 1688 قد مكنت الحكومة من ضبط أهداف المجتمع البريطاني، ومن فرض قيمه على الخدمة المدنية، ومن تهديد استقلالية البث الإذاعي والحريات في الجامعات والمدارس ومن تحمُّل الانتهاكات التي ارتكبت باسم الأمن القومي، وأظهر ذلك مدى ضعف بريطانيا أمام «الديكتاتورية الاختيارية» و«الحكم الاستبدادي».

وبالفعل، أصبحت القوة أكثر تمركزاً في العقود الأخيرة، ففي 1867، كتب والتر باجيهوت أنّ الحكومة تتصرف بصفقتها «هيئة تحكم ... من أجل حكم الأمة»، وبحلول عام 1964، كتب ريتشارد كروسمان وهو وزير في حكومة حزب العمال، أنّ الحقبة ما بعد الحرب قد شهدت تحوُّل مجلس الوزراء إلى حكومة رئيس الوزراء مع استثمار قوّة كبيرة على «رجل واحد» قد تفاقت قواه بشكل مطرد. وصرح كروسمان منذ 40 عاماً أنّ القرارات المتعلقة بالسياسة عادة ما يتخذها شخصٌ واحدٌ بعد استشارة «عدد من المستشارين كان قد اختارهم من أجل تلك المهمة^[2]».

الواقع حالياً. قالت الوزيرة السابقة من إيرلندا الشمالية مو مولام إنّ «الحكومة

[1]- فيليب كروسن، سياسة تيودور الخارجية، (لندن: آي أند سي بلاك للنشر، 1973)، 36.

[2]- نقلاً طبعه جاك ليفلي وآدم ليفلي، الديمقراطية في بريطانيا: قراءة مفصلة، (أوكسفورد: بلاك ويل، 1994)، الصفحات 33، 52، 56-7.

بحد ذاتها مقضيّ عليها، ولا دور تؤدّيه»، فرئيسها السابق «يتخذ القرارات بمشاركة قلة من الأشخاص، تمامًا كرئيس الولايات المتحدة». وبالفعل، يتمتع رئيس مجلس الوزراء بحرية في قواه تفوق ما كان يتمتع به تشارلز^[1].

إنّ تمركز القوى هذا في شخص رئيس الوزراء هو ما أشار إليه اللورد هايلشام عام 1976 عندما دعا بريطانيا بالـ «الديكتاتورية الاختيارية». فهو يتمتع بصلاحيّة إشراك بريطانيا في الحرب من دون استشارة البرلمان، على سبيل المثال، لم يتم التصويت في البرلمان على حربيّ جزر الفوكلاند والخليج، أما تفجير يوغوسلافيا عام 1999، فبالكاد وُضع على طاولة النقاش قبل إطلاق الحملة. كما أنّ المعاهدات الدولية لا تحتاج إلى موافقة مجلس العموم عليها، فالاتفاقية التي أبرمتها حكومة أتلي بشأن السماح لتمرکز القواعد العسكريّة الأميركيّة في بريطانيا كانت سريةً للغاية، أما معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فقد قُدّمت بموجب الصلاحيات الملكية، وعندما وقّع رئيس الوزراء هيث عليها لم يتم نشر نصّها، وكان بإمكان الحكومة توقيع معاهدة ماستريخت بالطريقة نفسها إن أرادت ذلك^[2].

ووفقًا للمحلل السياسي كيث ساذرلاند:

إنّ الحزب الحاكم في البرلمان هو أيضًا الحزب التنفيذي فيه وما ذلك إلا مهزلة واضحة لمبدأ الفصل الدستوري للقوى. وبمنحه قوّة الأحزاب وعجز مجلس الشيوخ، فقد مُنح قائد الحزب ولايةً انتخابيةً ديكتاتوريةً من خمسة أعوام^[3].

وقد تمّ تفويض حكومة بلير بالسلطة السياسية من لندن عبر إنشاء برلمانٍ لاسكتلندا وجمعية لويلز وعمدة لندن وتعدّ تلك أهم الأعمال التطويرية.

[1]- لوسي ورد، «الرئيس بلير قضى على الحكومة، قال مولام»، غارديان، Guardian، (تشرين الثاني).
- كايث ساذرلاند، «مقدمة: العودة إلى باجهوت»، طبعة ساذرلاند، الإعتداء على الدستور، (لندن، امبرنت أكاديميك، 2000)، ص: 2.

[2]- طوني بين، «ما مدى ديمقراطية بريطانيا؟» طبعة ساذرلاند، ص: 34.

[3]- ساذرلاند، المقدمة ص 14.

لكن استمرت مركزة الحكومة المحلية - اتجاهٌ خُلِقَ في فترة ما بعد الحرب - بينما استبدلت الإصلاحات التي أقيمت في مجلس اللوردات شكلاً من عدم المشروعية بآخر مماثلٍ له. وقد قادت معارضة رئيس الوزراء لغرفة ثانيةٍ منتخبةٍ من اللوردات إلى استبدال النبلاء بالوراثة بأشخاص معينين من الحكومة يتخللهم بعض الأعضاء المنتخبين، وعليه تم استبدال هيئةٍ غير ديموقراطيةٍ بأخرى.

يتشارك مركز القوة في بريطانيا كلٌّ من رئيس الوزراء و«الحكومة الدائمة» التابعة لمستويات الخدمة المدنية العليا، والأهم من ذلك شبكة لجان الخدمة المدنية وبالأخص لجنة الأمناء الدائمين المعروفة في الحكومة البريطانية الوزارة (o). وقال نائب رئيس MI6 جورج يونغ أنه «تقوم المناصب العليا في الخدمة المدنية باتخاذ القرارات نيابةً عن الوزراء وتعرضها عليهم وتقول «هل توافق عليها أيها الوزير؟»^[1]

من الواضح تمامًا نقص الديمقراطية الحقيقية في بريطانيا لدرجةٍ يمكن تمييزها بشكلٍ علنيٍّ عبر الأطياف السياسية، وبالفعل، باتت الطبيعة الشمولية للديموقراطية البريطانية كاملةً بما فيه الكفاية لدرجةٍ تعترف بها النخب دون الخوف من التغيير.

أما خارج البرلمان، يمكن التأثير على سياسات الحكومة بطرقٍ محدودةٍ جدًا، والبعض منها غير رسميٍّ، وكانت الاستشارات التي تقام مع مجموعات المجتمع المدني بشأن البيانات الرئيسية لسياسة الحكومة من سمات حزب العمال الجديد، وبالإضافة إلى الاستشارات التي يقوم بها قسم التنمية الدولية حول وثائقه المتعلقة بالسياسة، يعمل على سبيل المثال على عقد سلسلةٍ سنويةٍ من «متديات التنمية» في جميع أنحاء البلاد لالتماس آراء الشعب حول القضايا الأساسية. لكن بحسب خبرتي في هذا الموضوع، ليس ذلك إلا واجهةً للعرض والتغطية، ومن الصعب تحديد مدى تأثير سياسات الحكومة ذات الأهمية على نحوٍ رئيسيٍّ أو ثانويٍّ بتلك الاستشارات، وتتعلق العملية بضمنان الدعم العام وإقرار المنظمات غير الحكومية في السياسة الحكومية بينما تدعي الأخيرة التأثير عليها.

[1]- نقلًا عن بين، «ما مدى ديموقراطية بريطانيا؟»، ص 46.

إنَّ «الضغط الداخلي» الذي تمارسه المجموعات من أجل إقناع متخذي القرار لتغيير سياساتهم الخارجية عبر الحجج المنطقية لن يستمر طويلاً بحسب خبرتي، فهذه الطريقة لن تستطيع إلا أن تؤثر في تغيير السياسة الصغيرة والتدريجية على صعيد المسائل التقنية، أما التغييرات الأكبر فلن تنتج عن هذه الطريقة. ويتلخص واقع تجربتي حول استراتيجيات الدعاوات المستمرة لتنمية المنظمات غير الحكومية بأن لا يمكن لغير الضغوطات العامة المدعومة أن تدفع السياسات إلى التغيير، فعلى سبيل المثال، رفع تحالف يوبيل 2000 لإلغاء الديون من مستوى الوعي العام حول مظالم الديون ممارساً ضغوطات على الحكومات البريطانية لتصبح إحدى الحكومات الأكثر تقدماً لإلغاء ديون الدول النامية (على الرغم من أن حجم الديون التي تم تسليمها لحد الآن لا يزال أقل من المستوى الموعود).

وقد اقترحت الحملة الدولية الشعبية لوقف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD اتفاقيةً متعدّدة الأطراف حول الاستثمار - يشارك فيها عددٌ من المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع الدولي - وقد ساعدت على إفساد الإقترح. وقد أقدمت حملة «خمسون عاماً ليست كافية» التي شُنت في وجه البنك الدولي في الولايات المتحدة على إحراج البنك وأجبرته على إجراء بعض التغييرات وإن كانت بشكل رئيسيٍّ تجميلية. وللنجاح المحتمل في هذا النطاق حدود، فعلى سبيل المثال، ليس ممكناً أن تشن حملاتٌ عامّةٌ بشأن جميع المجالات، وعادةً ما تجد النخبُ الطرقَ الصائبة لتغيير مسار الضغوطات الشعبية قبل أن تقدم على تهديدها.

ومن الواضح أنَّ النظام السياسي البريطاني يوفر مزايا لعددٍ من الأشخاص غير التابعين للنخبة، ولا تقتصر الفوائد على أولئك الذي يحتلون المراكز العليا بل من الواضح أنَّ للجميع نصيباً من الإفادة، لكنّ المصاعب الشديدة التي يعاني منها عددٌ كبيرٌ من البريطانيين - كالفقر، أي الانخفاض في عدد من الخدمات العامة وانعدام الأمن الوظيفي - ترتبط جميعها بنظامٍ سياسيٍّ نخبويٍّ لا يعزز بشكلٍ عامٍ السياسات لتصب في مصالح الشعب الأوسع نطاقاً.

أما بالنسبة لموضوع الكتاب، يعتبر نقص الديمقراطية في صناعة السياسة الخارجية

أمراً في غاية الجدية، وينتج عنه تبعات بشريّة كبيرة، وليس من المبالغ إن قلنا أنّ بريطانيا قد أسفرت عن تدميرٍ واسع النطاق في أرجاء العالم عبر الإطاحة بالحكومات الشعبية والدوس على حقوق الإنسان وتقويض القوات الديموقراطية لصالح النخب القمعية، إضافةً إلى المساعدة على فرض السياسات الاقتصادية التي عملت على زيادة فقر أفقر شعوب العالم. لكنها تنجو بذلك بفضل هيكلية القوة المحلية، فالسياسة الخارجية يتم وضعها عبر قلةٍ من الأشخاص المحميين من المساءلة الجدّية الذين ليسوا ملزمين بشكلٍ رسميٍّ باستشارة أيّ شخصٍ من خارج الدائرة الضيقة، كما أنهم لا يميلون إلى الحياد إلى الأولويات التقليدية - إذًا من المستحيل أن يبسطوا تأثيرهم على نحو مفيد. وفي الحقيقة، أصبحت «أم جميع البرلمانات» مولّدة لسياسةٍ خارجيّةٍ غير أخلاقيّةٍ، وتبقى طبيعة «ديموقراطية» بريطانيا الكارثية بشأن السياسة الخارجية إحدى القصص غير المرويّة حول الثقافة السياسية الحديثة.

بالنسبة إليّ، إنّ أكثر الحملات العامة إفادةً ليست محصورةً بقضيّةٍ واحدةٍ فقط، بل تشمل عدّة قضايا تطرحها مجموعات المجتمع المدني متّحدةً مع المجموعات الشعبية من قطاعات مختلفة بحملةٍ تسعى إلى تحقيق ديموقراطيةٍ فعليّةٍ في بريطانيا. وإن كان ذلك قائماً، لكننا أنهينا صناعة القرارات الشمولية التي تعتبر سمة السياسات المحلية والخارجية والتي تنتج سياسات بريطانية مسيئة لحقوق الإنسان والتنمية والسلام في الخارج. أناقش ذلك في الفصل 23.

الديموقراطية من أجل النخب

في الفصل 10، بحثت عن النظرة المتداولة للتنمية المستقلة والقوى الديموقراطية كتهديد للسياسة الخارجية البريطانية، ويكمن وراء ذلك المسألة نفسها التي يركز عليها نظام بريطانيا السياسي المحلي أي المفهوم النخبوي للديموقراطية.

وقد سيطر التفكير النخبوي المتجذّر في الفلاسفة الليبراليين والمفكرين السياسيين العظماء منذ القرن السابع عشر على تشكيل «الديموقراطية الحرة» في بريطانيا، وتبرز مسألة واحدة رغم تعدّد الآراء السياسية في الطيف الليبرالي، وهي

الاعتقاد بوجوب تولي مجموعة خاصة من الأشخاص الحكم وعادةً ما يحملون فكر التحقير الإفتراضي لعامة الشعب. ولا تكمن جذور الديمقراطية الحالية التي نعيش في مفاهيم الديمقراطية الشعبية حيث يؤدي الشعب دوراً مركزياً في اتخاذ القرارات، بالأحرى تكمن في إخضاع أغلبية الشعب للمجموعات المسيطرة التي تسعى إلى المحافظة على حقوق الملكية الخاصة بهم بالإضافة إلى حرية السوق. وقد رفض الفيلسوف الليبرالي العظيم من القرن السابع عشر جون لوك الديمقراطية وناقش مدافعاً عن السلطة التشريعية والسامية «التي تحكم بموافقة المجتمع ولصالحه»، واعتبر أن مهمة الحكومة تكمن في المحافظة على حقوق الملكية، وقد فسّر البعض آراءه بالمعارضة للحكم الملكي التعسفي والمؤيدة للدفاع عن مصالح الطبقة المالكة.

وفي القرن الثامن عشر، كان جون ستوارت ميل، الذي اعتبر أعظم مفكرٍ ليبراليٍّ بريطانيٍّ، يعتقد أنه لا يمكن للشعب أن يحقق تقويم الذات سوى عبر تأثير أقليةٍ متنوّرة. ورغم قبوله بنظام الاقتراع العالمي، رفض فكرة إعطاء الجميع الحق بالتعبير عن رأيه حول السياسات واعتبر أنه يجب أن يتمتع البعض «بميزة التأثير على أن تتناسب مع قدراته»، ورأى الديمقراطية «اضطهاداً للأغلبية» تتبع سياسات جاهلة. وحذّر ميل من سيطرة «آراء ذوي المستوى المتوسط»، أما نقيض ذلك فيتأتى من «الفردية الأكثر وضوحاً لأولئك الذين يتبعون خطّ أصحاب السمو الأعلى»^[1].

وقد أيّد جون أوستين، وهو مفكرٌ سياسيٌّ آخر من القرن الثامن عشر وأحد أتباع مدرسة جيرمي بينثام النفعية، فكرة مساعدة الحكومة للفقراء ليصبحوا مواطنين صالحين، وعارض القوة السياسيّة للثروة الموروثة، كما قارن «التعددية» «بالرأي النير... للطبقات الأعلى والأكثر ثقافة»، وكانت مهمة الأخير ضمان توفير التعليم لأولئك العاملين من أجل «اجتثاث تعصبهم وتصحيح مشاعرهم الأخلاقية»^[2].

[1]- نقلاً عن طبعة إكلشال، الليبرالية البريطانية: الفكر السياسي من 1640 إلى الثمانينات، (لندن: لونجمان للنشر، 1986)، 33، 162، 165.

[2]- المرجع نفسه، الصفحات 11، 33، 81-2، 145-7، 162، 165.
نقلاً عن رودني باركر، الأفكار السياسية في بريطانيا الحديثة: في القرن العشرين وما بعده، (لندن: روتليدج للنشر، 1997)، ص 112.

واستمرت عدم ملاءمة «تعددية» ممارسة القوة التي سيطرت طوال القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر لتسيطر في القرن العشرين، وقد ساد ذلك أيضًا في عهد الفايين الاشتراكيين، وقد ناقش جورج برنارد شو بشأن ذلك قائلاً «إن الدولة التي يحكمها شعبها مستحيلاً كمسرح يديره جمهوره»، فإما أن تكون الحكومة «فناً راقياً» تتطلب «عقليةً شموليةً وطاقةً لا تملكها إلا نسبة ضئيلة من الأشخاص».^[1] ويُعتبر تلميح شو ملائماً فبالنسبة إليه، ليس الشعب سوى مجموعة من المتفرجين السلبين الذين يشاهدون حكم رؤساءهم بدلاً عنهم.

وقد صمدت الطبقة الحاكمة البريطانية لفترةٍ طويلةٍ للغاية في معارضتها للحق العالمي في التصويت، معتقدةً بأنه يجب أن تنحصر القوة بالطبقات المالكة أو الوجهاء فقط، وقد استمرت هذه المعتقدات النخبوية لفترةٍ لا بأس بها بعد الاعتراف بنظام الاقتراع العالمي. وعلى سبيل المثال، في الثلاثينات، اعتقدت الخبرة الاقتصادية باربرا ووتون التي شاركت في المجالس الحكومية أثناء الحرب التي تعمل على إدارة أنشطةٍ اقتصاديةٍ مختلفة، أنه لا يجب على الناخب أن يشغل نفسه بالسياسة بل أن يحيلها إلى ذوي المناصب العليا لياشروا ممارسة الحكم.

وقد تكرر ذلك في وجهة نظر هارولد لاسكي وهو مفكرٌ اشتراكيٌّ رائدٌ أصبح لاحقاً رئيس حزب العمال واعتقد أنه يجب أن تكون الديمقراطية «ارستقراطية بالتفويض». وكانت إدارة الدولة الحديثة «مسألة تقنية» وأولئك «المسموح لهم اختراق أسرارها ما هم إلا قلة»، أما المطلوب فكان «هيئة من الخبراء تعمل من أجل إرضاء أكبر عدد من السكان غير المكترئين بالعملية التي تم اتباعها من أجل الحصول على تلك النتائج».

وقد رفض جون مايجر الاقتراحات بشأن إجراء استفتاءٍ حول معاهدة ماستريخت عام 1993، قائلاً «إن القضايا في غاية التعقيد وإنه من الممكن أن ينحرف الناخب بالإلهاءات «العرضية»، وكان بذلك يكرر ببساطة مواقف أسلافه من النخب كوزير حزب العمال السابق دوغلاس جاي الذي قال عام 1939 إنه «في حالة التغذية

[1]- المرجع نفسه، ص 146-7.

والصحة، كما في حالة التعليم، إنّ الرجال في الحكومة البريطانية أعلم بما هو أفضل للشعب أكثر من الشعب نفسه^[1]».

وتعتبر هذه المفاهيم التي تم تطويرها في مختلف المراحل، راسخة الجذور في الثقافة السياسية البريطانية وبالأحرى بين مختلف الأطياف السياسية، لطالما حظي ازدياد العامة بدعم جميع الأحزاب في بريطانيا.

ولطالما كان الحفاظ على القوة والثروة على محك المفاهيم النخبوية تلك، فقبل الحرب العالمية الأولى، امتلك أغنى 5 % من السكان نسبة 87 % من الثروات الشخصية، وتبعاً لهذا المعيار غير المتكافئ، تقلصت فجوات المداخل في المملكة المتحدة على مرّ العقود. لكن في عام 1996، كان أغنى 1 % من السكان يمتلكون 20 % من الثروة ككل، وامتلك 10 في المائة من السكان أكثر من نصف الثروة، بينما امتلك أغنى 50 في المائة تقريباً تمام الثروة، أي 93 %، أما الفجوة بين الأعلى والأدنى أجراً من العمال، فهي اليوم الأوسع منذ أن بدأت السجلات عام 1886. وهناك أسبابٌ وجيهةٌ لرغبة البعض في الحفاظ على النظام السياسي النخبوي^[2].

الشعب بوصفه تهديداً

أخبر بيرنارد إنغهام الناطق الصحفي باسم مارغاريت تاتشر صحفيين أميركيين في جلسة إعلامية غير رسمية أنه:

لا حرية للمعلومات في هذه الدولة، ولا حقّ للعامة في المعرفة، بل هناك فكرةٌ منطقيةٌ حول كيفية حكم دولة ما وبريطانيا مليئة بأصحاب المنطق. إنسوا حقّ الشعب في المعرفة، إنها لعبة استقرار الدولة ولا تتعلق بحق الشعب في المعرفة^[3].

[1]- نقلاً عن جوثان فريلاندا، «عشرة خطوات نحو الثورة» (، طبعة ساذرلاند، ص 63.

[2]- ايريك هويساوم، الصناعة والإمبراطورية، (هارموندسورث: بينغوين للنشر، 1990)، ص 274، آلان ترافيس، «مدى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء»، غارديان، (11 أيار 2000)، جوليان لو غراند، «كيفية القبض على الأثرياء»، نيوستايتسمان، (26 تموز 1999).

[3]- نقلاً عن ادوارد هيرمان، ما بعد النفاق: حل شيفرة الأخبار في عهد البروباغاندا، (بوسطن: ساوث ايند للطباعة، 1992)، ص: 17.

وقد كرّر موقفه رئيس إدارة الجيش في بريطانيا، السيد ديفيد رامزوتوم، عندما أخبر قراء غارديان عام 1991 أنه غالباً ما عمدت وسائل الإعلام إلى الضغط على الحكومة من أجل الإفصاح عن معلومات «على خلفية حق الشعب في المعرفة»^[1].

ويحاول القادة البريطانيون إقناعنا بأنّ التهديدات الأخطر لمصالح بريطانيا يشكلها الإرهابيون والمتاجرون بالمخدرات وأولئك الذي يسعون إلى شراء أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة، لكن برأيي، إنّ التهديد الأخطر على النخب ما هو إلا الديمقراطية الفعلية في الخارج والداخل. وفي الواقع، يعتبر الشعب تهديداً.

في ظل الأنظمة الديمقراطية، يحق للشعب التصويت بشأن تشكيل الحكومات والإطاحة بها، لكن يتم استبعاده من اتخاذ القرارات من أجل السماح للنخب «بالحكم»، كما ورد في القسم السابق. أما في فترات الأزمات كالحرب مثلاً، يمكن للرأي العام أن يؤثر بشدّة على كيفية ملاحقة النخب لأوليائهم، كما يمكنه إيقافها.

ولطالما أدركت النخب هذا الخطر، وقال رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج لمحرّر غارديان في أوج الحرب العالمية الأولى: «إنّ عِلْم الشعب بالحقيقة لكانوا أوقفوا الحرب غداً، لكنهم لا يعلمون وليس بإمكانهم أن يعلموا»^[2].

أدرك المخططون البريطانيون خطر معارضة عامة الشعب لسياسات الدولة الرئيسية في الخمسينات، وحينها، تم اتباع استراتيجية قتال القوات القومية في المستعمرات بوحشية. لكنّ المشكلة تكمن في أنّ المخططين يعتبرون عامة الشعب في الجهة الخاطئة: «من الواضح أنّ عامة الشعب البريطاني يتعاطف بشكل كبير مع الاتجاهات القومية في المستعمرات»^[3]، ولذلك، برزت حاجتهم إلى التذرع بالشياطين التي زعمت بريطانيا محاربتها، وكان التهديد السوفياتي الأكثر شيوعاً.

وراود القلق نفسه الضابط السابق في MI6 حين قال أنّ هدف قسم حرب MI6

[1]- دافيد رامبستون، الخطوط الأمامية والمهل النهائية، غارديان، (11 شباط 1991).

[2]- نقلاً عن جون بيلغر، «الرقابة بسبب الإهمال»، طبعة هامون أند هيرمان، ص: 132.

[3]- من و. سترانغ إلى ت. لويد، 21 حزيران 1952، BDEE، الخدمة أ، العدد 3، الجزء I، الصفحات 13-19.

النفسية ما هو إلا «تدليكٌ للرأي العام ليقبل في قرارات السياسة الخارجية المثيرة للجدل»^[1].

وقد كشف تحقيق سكوت حول الأسلحة التي أُدخلت إلى العراق في عامي 1993-1994 عن لمحةٍ تخصّ استهزاء النخب بحقّ عامة الشعب في المعرفة بعملية اتخاذ القرارات بالإضافة إلى العقلية الشمولية لتلك النخب. وتعتبر تلك الحادثة جديرةً بالمراجعة بعد أن أشار مراسل غادريان ريتشارد نورتون- تايلر في كتابه الذي تناول التحقيق إلى أنها « كنز يستفيد منه التلامذة بشأن طريقة حكمنا»^[2].

وكشف التحقيق مدى جهوزية محامو الحكومة للتآمر مع العمال المدنيين من أجل إخفاء المعلومات المحرّجة التي تتعلق بتصدير الأسلحة إلى العراق، وكيف عملوا مع الشهود بهدف تغيير أقوالهم. وقد أجّل مكتب مجلس الوزراء تمرير الملفات من أجل عرقلة التحقيق وأعطى معلومات مغلوطة حول الصادرات المتعلقة بالأسلحة، كما كافح من أجل إقناع رئيس المحكمة ريتشارد سكوت بإخفاء معلومات محرّجة تتضمنها آلاف الملفات التي لم يتم الإطلاع عليها في الجلسات العامة.

وقد أخبر أحد وكلاء الخزّانة المحققين أن «أيّ كشف لعملية تخصّ اتخاذ القرار من شأنه إلحاق الضرر بالمصالح العامة»، وقال وكيل آخر أنّ السريّة «أمرٌ ضروريٌّ من أجل الإدارة السليمة للخدمات العامة» أي إنه يجب إخراج عامة الشعب من اتخاذ «السليم» للقرارات.

وكان سكوت قد سأل روبن بولر، وهو أمين مجلس الوزراء ورئيس مجلس الخدمة المدنية، إن ظنّ أنّ «تسهيل مبدأ السريّة» قد منع الحكومة من الإفصاح عن معلومات حول التدابير التي تتخذها، وأجاب الأخير: «يمكنك تسمية ذلك مسألة تسهيلٍ إن أردت، لكنني سأدعوه مسألة حوكمة جيدة».

[1]- دوريل، MI6، ص 766.

[2]- ريتشارد نورتون- تايلور، الحقيقة مفهوم صعب، الصفحات 15، 23-6، 37، 86، 91، 96-7.

وقد أخبر وزير الخارجية في حكومة تاتشر جوفري هوي سكوت أنه «يجب أن نكشف عن إجراءات تفكيرنا قبل أن تكشف عن خاصتك على مجموعة عالمية جاهلة أو خبيثة من المعلقين»، وحين سأله سكوت: «هل يمكنك مدّ يدك لشعب هذه الدولة؟»، أجاب هوي: «للحذر أسباب، يتم عرض العدالة لحالات سوء الفهم العاطفية في هذه الدولة».

وقبل ستّ سنوات من بدء التحقيق، كان سكوت قد هاجم محاولة حكومة تاتشر حظر كتاب «سبايكاتشر» الذي ألّفه الضابط في MI5 بيتر رايت، وقال حينها «وجدت نفسي غير قادرٍ على الهروب من التفكير بأن الحماية الكاملة التي تؤمنها دائرة الأمن التي كان السيد روبرت أرمسترونغ (أمين مجلس الوزراء آنذاك) يصارع من أجلها لن تتحقق في هذا الجانب من الستار الحديدي».

وكشف تحقيق سكوت أيضاً مدى استخفاف النخب بمساءلتها لدى البرلمان، فقد عمد الوزراء لسنوات إلى إعطاء أجوبة مضلّة وغير دقيقة على الأسئلة البرلمانية حول سياسة بريطانيا بشأن الأسلحة في العراق. وقال موظفو الخدمة المدنية بطرقٍ شتى:

«إنّ الحقيقة لمفهومة في غاية الصعوبة» (إيان ماكdonald، رئيس الأمانة العامة لخدمات الصادات الدفاعية، عندما سئل عن كيفية الإجابة على الأسئلة البرلمانية).

«أظنّ أن الطريقة التي يجاب بها عن الأسئلة في البرلمان تميل لأن تكون فتاً بدلاً من كونها وسيلة للإتصال» (إريك بيستون، مسؤول رفيع المستوى في وزارة التجارة والصناعة).

«يجب الإجابة عن الأسئلة بطريقة توصل طارحها إلى أقصى درجات الإرضاء» (ديفيد غور-بوث، السفير البريطاني السابق لدى المملكة العربية السعودية ورئيس قسم وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط حينذاك).

«إنّ ثقافة الكتمان التي تتبعها الحكومة البريطانية هي في الأساس منتج الديمقراطية البرلمانية البريطانية، أما الردّ الاحترافي على أيّ سؤال برلمانيّ فجوهره الاقتصاد المقترن بالحقيقة» (السيد باتريك نايرين، الأمين الدائم للحكومة البريطانية).

وخلّص نورتن تايلر إلى أنّ «الحكومة البريطانية ستفعل ما بوسعها لضمان عدم إعطاء أيّ قاضٍ الحرية لإجراء تحقيقٍ عام بشأن أنشطة الحكومة».

وتبقى الثقافة النخبويّة هذه بالإضافة إلى طابع المكر الشمولي الذي تجذّر في التفكير السياسي على مدى قرون في أيدي حزب العمال الجديد الأمانة، كما ظهر في العمليات الدعائية الاستثنائية التي قامت بها الدولة في العراق، وقد ذكرناها بإيجاز في الفصل الأول.

الجزء الثالث: فضح التاريخ المخفي

يحتوي مكتب السجلات العامة في لندن على مقدارٍ وافرٍ من الأدلة حول حقيقة دور بريطانيا السابق في العالم، وقد نشر تلك السجلات الرسمية، التي تشتمل بشكلٍ رئيسيٍّ على المراسلات بين وزارات الحكومة والسفارات، وفقاً لقاعدة الثلاثين عاماً، بينما تكمن «استثناءات» عدة تبقى بموجبها الملفات مصنفة لأسباب تتعلق «بالأمن القومي». ولا تعتبر قراءة تلك الملفات مقلقةً فحسب، بل مخيفة في بعض الأحيان، وهي تظهر الفجوة الهائلة بين واقع سياسة بريطانيا الخارجية من جهةٍ ووسائل الإعلام التقليدية والدراسات التحليلية الأكاديمية من جهةٍ أخرى.

تتضمن الفصول الأربعة الآتية - التي تؤثّق السجلات السرية السابقة- خيوطاً مشتركة.

الأول هو مدى وحشية النخب البريطانية في الحروب وانتهاكها لحقوق الإنسان في السابق، الأمر الذي لا يظهر عادة، وتعتبر الهجمات الأخيرة على أفغانستان والعراق شكلاً من أشكال الممارسات البريطانية التقليدية المرعبة.

أما الثاني، فهو حاجة بريطانيا الملحة للحفاظ على الموارد الاقتصادية في الأيدي السليمة أي النخب التي تعامل الأعمال التجارية الغربية معاملةً تفضيليةً، وتعتبر ذلك جزءاً جوهرياً من تنظيم الدول والمناطق الرئيسية والاقتصاد العالمي من أجل مصلحتنا وهو ما يمثل جذور العولمة الحالية.

والثالث هو أنّ «الخطر» الأساسي على مصالح النخب البريطانية خلال فترة ما بعد الحرب لم تكن الشيوعية أو التوسع السوفياتي - التهديدات التي استهدفت الاستهلاك المحلي - بل كانت النزعة القومية المحلية المنبثقة عن تلك الدول. وقد

أتاحت هذه القوات القومية في حالاتٍ عدّة فرصاً تنمويّة حقيقية للشعوب المنكوبة بالفقر، لكن ما لبثت أن سحقته بريطانيا.

أما الخيط الرابع، فهو أنّ تلك القوات القومية كانت شعبية، وفي حالة غيانا البريطانية كانت منتخبةً بشكلٍ ديمقراطيٍّ، وتكشف هذه القصص استهزاء النخب البريطانية بالمجموعات الديمقراطية والشعبية عند فشلها في تعزيز المصالح البريطانية. أنا أعتقد أنّه على الرغم من أنّ هذه القصص أتت من الحقبة الاستعمارية إلا أنّ مواضيعها الأساسية تُعدّ معاصرةً بالنسبة إلى النظام الأمبراطوري الذي تقوده الولايات المتحدة، كما أنها تسلط الضوء على أهمية استيعاب دور بريطانيا الحالي في العالم.

الفصل الرابع عشر
الإطاحة بحكومة
إيران

سياستنا كانت ترمي إلى التخلص من مصدق بأسرع ما يمكن.

السيد دونالد لوغان، السفارة البريطانية في إيران.

تظهر السياسة البريطانية السابقة الموجهة لإيران مدى تفضيل مخطوط السياسة الخارجية الحكومة النخبوية القمعية على الحكومة الشعبية في حال تحققت مصالحهم على نحو أفضل، كما تظهر مدى خطورة هذه السياسة على شعب إيران وعلى الآخرين. ويدين كل من جذور الثورة الإسلامية في إيران والقادة الإيرانيون المناهضون للتغريب بالكثير للأعمال البريطانية والأميركية منذ الخمسينات، وإن كانت إيران حالياً «دولة مارقة» (أي إنها عدو رسمي للولايات المتحدة) فإن السياسة البريطانية والأميركية هي التي دفعتها إلى ذلك جزئياً، فلولا تلك السياسة، لكان ماضي إيران مختلفاً ومستقبلها أكثر إشراقاً، لكن من النادر أن يتم ذكر هذه الروابط في الثقافة السياسية العامة.

في آب من العام 1953، أطاح انقلاب نظمته MI6 و CIA بشكل سري حكومة محمد مصدق الشعبية والقومية في إيران وتم تنصيب الشاه بالقوة. وبدأ الشاه بعد ذلك بحملات قمعية واسعة النطاق وبممارسة التعذيب سعياً لإقامة نظام ديكتاتوري دام حتى العام 1979 إلى أن قامت الثورة الإسلامية، وقد دعمت الولايات المتحدة وبريطانيا نظام الشاه سياسياً واقتصادياً بشكل كامل، بما فيه شرطة سافاك السرية، وهي من أكثر عناصره وحشية. وقد انقلب القادة الجدد على الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب دورهما في تثبيت النظام السابق ومساندته طيلة ربع قرن.

وتعتبر CIA المحرك الأساسي لانقلاب عام 1953، ومع ذلك، تُظهر الملفات البريطانية المنشورة أنّ بريطانيا ليست المحرّض الأساسي فحسب، بل إنّ الموارد البريطانية قد ساهمت بشكل ملحوظ فيه. وقد أخبر شورشيل في إحدى المرات

عمل CIA المسؤول عن العملية أنه «لم أكن لأرغب بأيّ عملٍ أكثر من الخدمة الخاضعة لقيادتك في هذا المشروع العظيم»^[1].

وتساهم بعض المعلومات المباشرة التي أفاد بها عملاء في CIA و MI6 المسؤولون عن ذلك في إعادة بناء الأحداث.^[2] وقد تمّ الاحتفاظ بعدد من وثائق التخطيط البريطانية السريّة بعيداً عن اطلاع العامة وأُقيمت مصنّفة، وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الصورة البارزة واضحة تماماً.

التمهيد للعمل السريّ

في أوائل الخمسينات، سيطرت شركة النفط الإنكليزية- الإيرانية (AIOC) التي سمّيت لاحقاً بشركة النفط البريطانية والتي امتلكها كلّ من الحكومة البريطانية وبعض المواطنين البريطانيين العاديين وتمت إدارتها من لندن، على مصدر الدخل الرئيسي في إيران: النفط. ووفقاً لمسؤول بريطانيّ، «أصبحت AIOC عملياً الأمر النهائي في بلاد فارس»، وقد اعتُبرت AIOC «منظمةً أجنبيّةً عظيمةً مسيطرةً على حياة الفرس الاقتصادية وعلى مصيرهم».

وقد اعترض القوميون الإيرانيون على أنّ الإيرادات التي تحصلها AIOC من النفط أكبر من تلك التي تحصلها الحكومة الإيرانية منه، وذلك مع وصول الأرباح إلى 170 مليون يورو عام 1950. وكانت الحكومة الإيرانية تحسّل عائدات تتراوح بين 10 و 12 في المائة من أرباح الشركة الصافية بينما كانت الحكومة البريطانية تستلم ما يعادل 30 في المائة منها كضرائب فقط^[3].

وشرح وزير النفط والطاقة البريطانيّ أنّه يحقّ للإيرانيين أخلاقياً بأن يحصلوا على

[1]- نقلاً عن كرميت روزفيلت، الإنقلاب المضاد: نضال من أجل السيطرة على إيران، لندن: ماكغرو هيل، 1979، ص 207.

[2]- روزفيلت؛ س. م. وودهاوس، أمر يستحق المغامرة، لندن، غرناطة، 1982.

[3]- من د. فيرغوسون إلى ر. ستوكس، 3 تشرين الأول 1951، ضابط العلاقات العامة، 919599/FO 371 - و. روجر لويز، الإمبراطورية البريطانية بالشرق الأوسط، ص 682.

عائدات» جراء استخراج النفط ، أما القول بأنه «يحق لهم أخلاقياً بالحصول على 50 في المائة أو أكثر من أرباح مؤسسات لم تساهم بها البتة، فهو أمرٌ لا فائدة منه، ويجب علينا أن نظهر ذلك^[1]».

وعلق السفير البريطاني لدى طهران أنه:

من المهم جداً منع الفرس من تدمير مصدر إيراداتهم الرئيسي... عبر محاولتهم إدارته بأنفسهم... أما حاجة بلاد فارس، فليست إدارة الصناعة النفطية بنفسها (الأمر الذي لا يمكنها فعله)، بل جني الأرباح من القدرة التقنية للغرب^[2].

وكان بإمكان الإيرانيين أيضاً الإشارة إلى انخفاض معدلات الأجور في AIOC بالإضافة إلى تفرداها في حكم أجزاء البلاد حيث تتواجد حقول النفط، وبعد اطلاع أحد المسؤولين البريطانيين على مساكن عمال AIOC المكتظة، علق قائلاً: «حسناً، هذه طريقة عيش الإيرانيين». وكانت AIOC تعتبر الشعب الإيراني شعباً غنياً^[3].

وتجلّت أولوية بريطانيا بدعم «الاستقرار» السياسي عبر مساعدة البرلمان الإيرانيين على المحافظة على النظام الاجتماعي السائد الذين يستفيدون منه بقدر كبير كما في حالة مصالحهم في النفط البريطاني. واعترف السفير البريطاني لدى إيران أنّ اختلافهم الأواحد مع الجبهة القومية (التي يقودها مصدق) هو أنّ أفراد حزبهم «لم يستغلوا مناصبهم الرسمية من أجل جمع الثروات»، وحظي مصدق بدعم القوميين في مواجهة الغنى والفساد، وكونه رئيساً للحكومة، فقد تمكّن من كسر القبضة التي مارسها ملاك الأراضي والتجار الأثرياء والجيش والخدمة المدنية على الأعمال الإيرانية. وعلى الرغم من الحملات الدعائية البريطانية العامة، كانت حكومة مصدق بشكل عام ديمقراطيةً وشعبيةً وقوميةً ومناهضةً للشيوعية، وأشار

[1]- من د. فيرغوسون إلى ر. ستوكس، 3 تشرين الأول 1951، ضابط العلاقات العامة، 91599/FO 371.

[2]- من ف. شيبيرد إلى و. فرانكس، 2 تشرين الأول 1951، ضابط العلاقات العامة، 91464/FO 371.

[3]- هوما كاتوزيان، مصدق والنضال من أجل السلطة الإيرانية، لندن: أي بي توريس، 1990، ص 139.
- باري روين، تمديد للنوايا الحسنة: التجربة الأميركية الإيرانية، أوكسفورد: دار نشر جامعة أوكسفورد، 1980، ص 67؛
مذكور في دوريل، MI6، ص 560.

المخططون البريطانيون إلى أنّه لسوء الحظ، «يعتبر بعض الجبهة أنّ مصدّق هو المنتظر»^[1].

لكنّ مصدّق قد تجاوز الحدود في ما يتعلق باهتمام بريطانيا في تأمين العمليات النفطية في أيار من العام 1951، وفي النقاش الذي تلا، عرض مصدّق التعويض لـ AIOC بينما طالبت بريطانيا إما بامتيازات نفطية جديدة أو تسوية تتضمن التعويض عن الخسائر من الأرباح المستقبلية. «وبعبارة أخرى»، تبعاً للباحث الإيراني هوما كاتوزيان، «وجب على الإيرانيين إما التخلي عن روحهم القومية أو التعويض لـ AIOC ليس في ما يخص استثمارها فقط إنما يشمل مجموع النفط الذي سيتم إنتاجه في السنوات الأربعين القادمة»^[2].

وكانت عملية تأمين إيران وعروضها بالتعويض مشروعةً بحسب القانون الدولي، لكنّ المخططين البريطانيين لم يعتبروه أمراً ذا أهمية، فبريطانيا لم «تعتقد أنّ بإمكانها عقد اتفاق بشروط مقبولة مع مصدّق»، وبدلاً عن ذلك، أشار مكتب وزارة الخارجية أنه «هناك أملٌ بتغييرٍ يساعد على السيطرة على العناصر المعتدلة»^[3].

وكان إيقاف إنتاج النفط وتصديره أول خطوة اتُخذت لإزالة خطر النمو الإيراني المستقل، الأمر الذي حرّمها من مصدر إيراداتها الرئيسي إلى حين تنفيذ انقلاب عام 1953. وقد تم تنفيذ ذلك في ظلّ إدراك بريطانيا أنّه «سيؤدي إلى إفلاس بلاد فارس وبالتالي زيادة إمكانية اندلاع ثورة»^[4]. وقدمت شركات النفط الأخرى، بالأخص الشركات الأميركية، دعماً عن طريق رفض تحمّل النفط الإيراني، وذلك من أجل منع الدول الأخرى المصدرة للنفط من تعلّم درسٍ فاشلٍ من التجربة الإيرانية.

[1]- من ميدلتون إلى أ. أيدن، 25 شباط 1952، ضابط العلاقات العامة، 1531/FO 248.

- من شيبيرد إلى ه. موريسن، 15 آذار 1951، ضابط العلاقات العامة، 91454/FO 371.

- من لويس، الإمبراطورية البريطانية، ص: 653، مذكرات س. فال، 2 آب 1952 و 4 آب 1952، ضابط العلاقات العامة، 1531/FO 248.

[2]- كاتوزيان، ص 144.

[3]- من ف. فيشيرد إلى وزارة الخارجية، 26 كانون الثاني 1952، PRO، FO 248/ 1531، مذكرة وزارة الخارجية، «بلاد فارس: وجهة نظر وزارة الخارجية»، 16 نيسان 1952، PRO، FO 371، 98688.

[4]- رؤساء لجان الموظفين، المرفق السري لـ 16، COS (51) أيار 1951، PRO، FO 371، 91460.

أما الخطوة الثانية فكانت البدء بالتخطيط السريّ، ففي الشهر الذي تلا تأميم إيران للعمليات النفطية، بدأت حكومة أتلي بالتخطيط للإطاحة بمصدق، وقد أرسلت محاضر من جامعة أوكسفورد مزوداً بمبالغ طائلة من المال إلى إيران.^[1] وأشارت وزارة الخارجية في أيلول 1951 إلى أنه «سعيناً في الفترة الأخيرة إلى تعيين سيد زيا رئيساً للحكومة»، ووفقاً للأكاديمي فخرالدين عزيّمي، «لم يتمتع زيا بالدعم الشعبي»، «وكان تعيينه فتيلاً من أجل إثارة ردّة فعلٍ شعبيةٍ قويّة»، لكن بالنسبة لوزارة الخارجية، كان زيا «الرجل القادر والحريص على تحصيل تسوية نفطية معنا»، بالإضافة إلى تعزيز «الاستقرار الإيراني المستقبلي»^[2].

أما الخيار الثالث فكان التدخل العسكري المباشر، وعلى وجه الأخص الاحتلال العسكري للمنطقة المحيطة بعبادان، أي أكبر مصفاة للنفط في العالم ومركز عمليات AIOC. ووفقاً لوزارة الخارجية، إنّ ذلك :

يبرهن للفرس عزم بريطانيا بعدم السماح بطرد AIOC من بلادهم، ما قد ينتج عنه سقوط نظام مصدق واستبداله بعناصر أكثر عقلانيّةً جاهزةً للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية... ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك تأثيرٌ إيجابيٌّ على الشرق الأوسط وأماكن أخرى، كدليلٍ على أنّه لا يمكن المسّ بمصالح المملكة المتحدة والإفلات من عقوبة ذلك^[3].

وقد هدفت الخطط إلى شنّ حربٍ على إيران، لكنّ في نهاية الأمر، اعتبرت وزارة الخارجية الخيار «غير عمليٍّ للغاية» لأنّ من المتوقع أن تتمكن إيران من مقاومة العدد الصغير من المجموعات التي ستعمل بريطانيا على نشرها. كما عارضت الولايات المتحدة أيضاً خيار بريطانيا باستخدام القوة، وقد أرسل الرئيس ترومان

[1]- من إي. بيرثود إلى ر. بوكر، 15 حزيران 1951، FO 371، 1548/9/PRO، فخرالدين عظيمي، إيران: أزمة الديمقراطية، 1941-1953، إ.ب. توريس وشركاه، لندن، 1989، الصفحات 264-5.

[2]- أ. إيدن، «بلاد فارس: مذكرة أصدرها وزير الدولة للشؤون الخارجية»، 5 آب 1952، CAB 129، 54/PRO، CP(52) 276، ر. بوكر إلى رئيس الحكومة، 2 أيلول 1951، FO 371، 91463/PRO.

[3]- ه. موريسون، «فارس»، 20 تموز 1951، CAB 129، 212/46/PRO، CP(51).

رسالةً شخصيةً إلى أتلي تتعلق بهذه المسألة. ومن الناحية الأخرى، أيّد كلٌّ من وزير الخارجية البريطاني ووزير الدفاع استخدام القوة العسكرية لضبط المنشآت النفطية، وقد بقي خيار التدخل العسكري قائماً حتى أيلول من العام 1951، حين اتخذت لندن قراراً بإجلاء الموظفين البريطانيين والاستمرار بالعمليات السرية^[1].

وبعد فوزه في الانتخابات في الشهر التالي، وبّخ تشرشل أسلافه «الذين تملصوا من عبادان وهربوا منها بينما كان بإمكانهم إنهاء المسألة بغمضة عين»، وقد أوضح لوزير خارجيته أنطوني إيدن أنه «لو كنا قد طردنا المجموعة التي خضعت لمسؤوليتك في الإسماعيلية في عبادان، لما كنا واجهنا أي من تلك الصعوبات»، (وقد استند قوله على العمليات البريطانية في الإسماعيلية في مصر عام 1952، بعد أن اعتدى الثوار المصريون على قاعدة عسكرية بريطانية، قام الجنود البريطانيون باحتلال البلدة ومحاصرة مقر الشرطة الرئيسي وتقدموا للمشاركة في لعبة القضاء، وأودوا حينها بحياة خمسين شخص وجرحوا مائة منهم قبل استسلامهم).

وبعد أشهر من ولايته، أشار تشرشل إلى أنه «بالبقاء ثابتين على صمام الأمان وبعدم إظهار أي خوف أو قلق، نحن ندفعهم إلى الانصياع لنا^[2]».

تفضيل الديكتاتور

وقد شرح وزير الخارجية أنطوني إيدن أنّ بريطانيا قد هدفت إلى «تعيين حكومة أكثر جدارةً بالثقة»، كما ذكر مسؤولٌ بريطانيٌّ آخر لاحقاً «نحن سعيينا من خلال سياستنا إلى التخلص من مصدّق في أقرب وقت ممكن». وقد أوضح المستشار في السفارة البريطانية، الكولونيل ويلير، أنّه «يمكن تنفيذ أي تغيير للحكومة من دون أن يواجه ذلك صعوبات أو اضطرابات جمّة»، إذًا، بحلول شهر تشرين الثاني، استطاع

[1]- مذكرة أصدرها ج. فورلونج، 24 آيار 1951، FO 371، PRO، 91460، لويس، ص 676.

[2]- براين لاينغ، نهاية الأباطورية، بالادن، لندن، ص 303، من رئيس الحكومة إلى وزير الخارجية، 17 حزيران 1952، FO 371، PRO، 98600.

مسؤول في وزارة الخارجية أن ينقل أنّ «الجهود غير الرسمية التي تسعى إلى تفويض الدكتور مصدق تحرز تقدماً ملموساً»^[1].

بعد فشل المفاوضات النفطية، نصّح المفاوض البريطاني الرئيسي الشاه مقنعاً إياه بأنّ «الحلّ الأوحّد» هو «تعيين حكومة قويّة تخضع للحكم العسكري تترافق مع زجّ الأشرار في السجن لمدة تفوق الستين»، وقد أيد السفير البريطاني لدى طهران ذلك، مشيراً إلى أنّه «إن تم تحفيز الشاه لاتخاذ موقف قوي، من المرجح أن يتم التخلص من مصدق، ويتوجب بالتالي على الحكومة الجديدة أن تتخذ إجراءات صارمة ضدّ المتطرفين».

في عام 1952، اعتبرت بريطانيا أن الانقلاب العسكري اللاشيوعي باسم الشاه هو الخيار الأفضل، وكان من الواضح للسفارة البريطانية في طهران أنّ ذلك يعني «حكماً استبدادياً»^[2].

لم يكن للمخططين البريطانيين أيّ أوهام تخصّ الشاه، فقد أشاروا إلى أنّ الشكوى الوحيدة التي يذكرها نقاده السياسيون هي رغبته باحتكار السلطة لنفسه، فهو لم يتحقق بدرجة كافية من تدخل أفراد عائلته ومحيطهم بالسياسة وهجومهم المثمر على الأعمال التجارية»^[3].

ومع التخطيط السري التي قامت به بريطانيا في أندونيسيا عام 1965 (أنظر الفصل 20)، دعمت إنشاء ديكتاتورية عنيفة في وجه البدائل القومية والشعبية. وأشار المخططون إلى أنّه بإمكان إنجاح الانقلاب، «لأن الرجل القوي عادة ما يكون قادراً على إتمام المهمة»، و«الرجل القوي هذا سيحكم باسم الشاه». وتظهر الملفات

[1]- أ. إيدن، «فارس»، 5 آب 1952، CAB 129، CP(52) 276/54/PRO، لاينغ، ص 266، عظيمي، إيران، ص 262، ف. شيفيرد إلى و. سترانغ، 11 أيلول 1951، FO 371، 91463/PRO، من طهران إلى وزارة الخارجية، 26 أيلول 1951، FO 371، 91464/PRO، ج. ويلر إلى ر. بوكر، 29 تشرين الأول 1951، FO 371، 91464/PRO، مذكرة إلى إ. بيرثود، 2 تشرين الثاني 1951، FO 371، 91609/PRO.

[2]- من طهران إلى وزارة الخارجية، 26 كانون الثاني 1952، FO 371، 98684/PRO.

[3]- من ف. شيفيرد إلى ه. موريسون، 21 أيار 1951، FO 371، 91459/PRO.

أنّ السفير لدى طهران يفضل «ديكتاتوراً يعمل على تنفيذ الإصلاحات الإدارية والاقتصادية الضرورية ويقوم بتسوية المسائل النفطية بشروطٍ معقولة»^[1].

وذكرت وزارة الخارجية أنّ الرجل القوي والعامل ليس إلا: الجنرال زاهدي الذي كان من المخطط أن يتولى مهمة رئاسة الوزراء بعد الانقلاب. وكان زاهدي قد قضى معظم فترة الحرب في سجن في فلسطين بعد أن اعتقلته السلطات البريطانية لقيامه بأعمالٍ مناهضةٍ للنازية، كان معروفاً بقسوته وتلاعبه، كما كان قد تولى منصب قيادة الشرطة مرتين في طهران. وقد بدأ المسؤولون البريطانيون بالتشاور معه حول إدخال ما يتراوح بين 10-20 مليون جنيه استرليني إلى الخزانة الإيرانية عند تسلمه السلطة^[2].

ومع حلول آذار من العام 1952، بدأت السفارة البريطانية بالتحسر لأنّه «من المستبعد أن يقوم الجيش الإيراني بأعمالٍ مستترةٍ ضدّ مصدق» بل يظهر أنه يتجه نحو مسلكٍ إيجابيٍّ معه. كما تم التبليغ بمقاومة الشاه للضغوطات البريطانية، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى إيضاح «رغبتنا الشديدة بالإطاحة بمصدق في أقرب وقت ممكن»^[3].

وقد قابل المسؤول في السفارة البريطانية سام فالي الإيراني زاهدي في السادس من آب وسجّل أنّ الأخير جاهزٌ لتولي عهدة الرئاسة، واقترح فالي أن يعلم زاهدي الولايات المتحدة بذلك. وقد أكّد السفير أنّ زاهدي «سيقود باتصالاته الخاصة مع السفارة الأميركية ولا يرغب بأن يكون مرشحنا»^[4].

وفي تشرين الأول من العام 1952، أغلقت الحكومة الإيرانية السفارة البريطانية، زاعمةً بأن مكائد تحاك فيها، وقد رفعت بذلك الغطاء عن الأنشطة البريطانية السرية. وقد قابل فريق متكوّن من MI6 ووزارة الخارجية مع فريق من CIA في تشرين الثاني

[1]- مذكرة وزارة الخارجية، «تحليل السيد ف. شيفيرد للوضع الفارسي»، 28 كانون الثاني 1952، PRO، FO 98684/371.

[2]- دوريل، MI6، ص 575.

[3]- من ج. ميدلتون إلى وزارة الخارجية، 5 آذار 1952، PRO، FO 248، 1531، مذكرة أصدرها بيمان، 17 نيسان 1952، PRO، FO 248، 1531، من طهران إلى وزارة الخارجية، 28 تموز 1952، CP(52)/ 275/54/CAB 129.

[4]- من ج. ميدلتون إلى وزارة الخارجية، 7 آب 1952، PRO، FO 248، 1531.

واقترح الإطاحة بالحكومة الإيرانية بالاستناد إلى الخطط البريطانية المحبوبة. وقد تم تزويد العملاء البريطانيين في إيران بمحطات إرسال للبقاء على اتصال مع MI6 بينما يبقّى مسؤول عمليات MI6 وكالة الاستخبارات الأميركية CIA على اتصال مع الحلفاء المفيدين في البلاد.

وقد ضمنت المكاسب البريطانية التعاون بين كبار الضباط في الجيش والشرطة، والنواب والشيوخ، والأئمة والتجار ومحرّري الصحف ورجال الدولة المحنّكين وزعماء العصابات. ويوضح عميل MI6 المسؤول عن الجانب البريطاني من العملية أنّ هذه القوات تعمل على الاستيلاء على طهران، ومن المفضل أن يحظى ذلك بدعم الشاه، ومن ثم تعتقل مصدق ووزرائه^[1].

وفي الثالث من شباط عام 1953، التقى وفد بريطاني بمدير CIA ووزير الخارجية الأميركي، بينما تم إرسال رئيس عملية CIA كيرميت روزفيلت إلى إيران من أجل التحقيق بالعملية. وفي 18 آذار، «كانت CIA جاهزة لمناقشة تكتيكات الإطاحة بمصدق بالتفصيل»، وتمّ الاتفاق بشكل رسمي في شهر نيسان على أنّ الجنرال زهيري هو المرشّح الأكثر ملاءمة لاستبداله^[2].

وفي ذلك الحين، كان العملاء البريطانيون والأميريكيون قد تورطوا في خطط لاختطاف مسؤولين ذوي أهمية وشخصيات سياسية، ففي حادثة واحدة، تم اختطاف رئيس الشرطة وتعذيبه ثم قتله.

أما الضوء الأخضر لتنفيذ الانقلاب، فقد أعطته الولايات المتحدة في أواخر شهر حزيران، وبحلول ذلك الوقت كانت بريطانيا قد قدمت خطة كاملة إلى CIA، وتبع ذلك إذن تشرشل، وتم تحديد تاريخ التنفيذ وهو النصف من آب. وفي ذلك الشهر، التقى كيرميت روزفيلت بالشاه، وقام مدير CIA بزيارة بعض أفراد عائلة الشاه في سويسرا، كما وصل جنرال في الجيش الأميركي إلى طهران لمقابلة الشاه والجنرال زاهدي^[3].

[1]- لاينغ، الصفحات 269-270، روبن، ممهد بالنوايا الحسنة، ص 77، وودهاوس، أمر يستحق المجازفة، ص 118.

[2]- روبن، ممهد بالنوايا الحسنة، ص 78، وودهاوس، ص 124.

[3]- كاتوزيان، الصفحات 183-4، عظيمي، ص 320، روزفيلت، الصفحات 146-1، لاينغ، ص 271.

وقد تمّ ترتيب بدء تنفيذ سيناريو الانقلاب مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC، التي وافقت على بدء نشرة أخبارها باللغة الفارسية بعبارة «إنه منتصف الليل تمامًا» بدلاً من «إنه منتصف الليل في لندن»، وفور سماع ذلك، فرّ الشاه من البلاد موقعاً على مرسومين اثنين ليتمّ ملأهما لاحقاً في الوقت المناسب، أحدهما يوجب عزل مصدّق والآخر يعيّن زاهدي رئيسياً للحكومة^[1].

جرت مظاهرات ضخمة في شوارع طهران، وقد مولّتها كلّ من CIA و MI6، فوفقاً لضابط MI6 المسؤول عن العملية، تمّ إيداع مليون دولار في خزنة في السفارة الأميركية بينما تمّ تسليم 1.5 مليون جنيه استرليني إلى عملاء بريطانيا في طهران. وبحسب عميل CIA في ذلك الحين ريتشارد كوتام، إنّ الجماهير التي قصدت شمال إيران وأصرّت على الإسقاط كانت من المرتزقة، ولم تكن تؤمن بأيّ عقيدة، وقد دفعنا لهم بالدولار الأميركي ولا بد أنّ المبالغ التي دُفعت كانت طائلة.

أما الجانب الجوهري من المكيدة فكان إظهار أنّ الجماهير المتظاهرة تدعم الحزب الشيوعي الإيراني - توده - وذلك من أجل إيجاد حجة ملائمة للانقلاب وتسليم الشاه السلطة كمناهض للشيوعية. وتظاهر العملاء البريطانيون بأنهم داعمون لتوده، وشاركوا في أنشطة كرمي الحجارة على المساجد ورجال الدين^[2].

أرسل روزفيلت، مدير عملية CIA، مبعوثين إلى قادة بعض الجيوش في المقاطعات لحثهم على التوجه إلى طهران. وقد قُتل 300 شخصاً في المعارك التي دارت في العاصمة قبل أن يهزم قوات الشاه مناصري مصدّق، وشهد جنرال أميركي لاحقاً بأنّ «الأسلحة التي حملوها والعربات التي استقلوها والسيارات المصفحة التي قادوها في الشوارع، بالإضافة إلى وسائل الاتصال اللاسلكي التي ساعدتهم على السيطرة، قد زوّدهم بها برنامج المساعدة الخاص بالدفاع العسكري الأميركي^[3].

[1]- دوريل، MI6، ص 589.

[2]- بلوم، وكالة الإستخبارات الأميركية: ماضٍ منسيّ، زيد، لندن، 1986، ص 72، روبن، ص 82، لاينغ، الصفحات 268-274، عظيمي، ص 331.

[3]- كاتوزيان، ص 190، بلوم، ص 73.

وكانت للمساهمات البريطانية حصةً قيّمةً أيضاً، وقد تمّ مكافأة أحد العملاء البريطانيين - شامبور ريبورتر الذي خدم كسمتشار للشاه في ما بعد - بوسام للفروسية، قبل أن يستلم دور الوسيط الرئيسي لمبيعات الأسلحة البريطانية في إيران، وخاصة للشركات المصنعة لدبابات تشيف تين وصواريخ رابير. وبعد ستان من الانقلاب، تمّ تعيين رئيس MI6 مديراً للمعهد الملكي للشؤون الدولية، أحد أبرز المعاهد المعنية بالبحوث في بريطانيا^[1].

أمّا القصة الرسمية التي نُشرت فكانت بعنوان «الخطر الشيوعي»، وهي الذريعة التي استخدمت بعد جميع التدخلات العسكرية البريطانية والأميركية إلى حين انهيار الاتحاد السوفياتي، واستخدمت بعض الأعمال الأكاديمية والتعليقات الذريعة نفسها. أما التهديد الحقيقي للقومية (والأهداف القذرة كحماية عائدات النفط)، فتمّ إخفاؤه ولم يظهر للعلن. وبعبارات وردت في برقية سرية أرسلتها وزارة الخارجية إلى السفارة في واشنطن:

من الضروري أن نمنع وضع حكومة جلالته في موقع يظهرها كقوة رأسماليةٍ تهاجم بلاد فارس القومية مهما كلف الأمر^[2].

نجد متغيرين اثنين في القصة الرسمية، الأول أن الانقلاب كان استجابةً لاستيلاء وشيكٍ للحزب الشيوعي توده - الذي كان على علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفياتي - إذاً فهو استباق لإنشاء نظامٍ تدعمه السوفياتية، أما الثاني، فهو هيمنة حكومة مصدق على توده، لكن كلا المتغيرين خاطئان.

في أيلول من العام 1952، أقرّ السفير البريطاني أن توده قد «أدى دوراً سلبياً، فهو اكتفى بترك المسائل تأخذ مجراها بتشجيع ضئيلٍ من الهامشيين، ولم يستطع أن يصبح عاملاً رئيسياً مؤثراً في نموّ علامة مصدق القومية». وأعلنت السفارة الأميركية قبل

[1]- سفيهر صبيح، حقبة مصدق: جذور الثورة الإيرانية، صحافة لايك فيو، شيكاغو، 1982، الصفحات 140-2، الصفحات 14-2، وودهاوس، ص 138.

[2]- من وزارة الخارجية إلى لندن، 8 حزيران 1951، 91459/PRO، FO 371.

ثلاثة أشهر من الانقلاب أنه «لا دليل على أن توده قد كسب في الأشهر الماضية قوةً شعبيةً على الرغم من استمرار اختراقه للحكومة الإيرانية والمؤسسات الأخرى^[1]».

في ما يتعلق بمحاولة توده لتنفيذ انقلاب، أشار تقرير استخباراتي صادر عن وزارة الخارجية أنّ أي خطوة يقوم بها توده «ستعمل على توحيد المستقلين والمناهضين للشيوعية في جميع الأقطار السياسية ما سينتج عنه جهوداً حثيثة لتدمير توده بالقوة». وكما أشار الباحث الإيراني فخر الدين عزيبي، «لم يكن إسقاط السلطة عبر الانقلاب جزءاً من استراتيجية توده، وليس من المرجح في جميع الأحوال أن يتمكن الروس من تحمّل خطوة كذلك^[2]». كما أنّ التمويل المعتمد للمتظاهرين الذين يدعون أنهم مناصرون لتوده يفضح سرّ الخوف الذي شكله التهديد الشيوعي لهم.

وعند التخطيط السري، استخدمت بريطانيا سيناريو التهديد الشيوعي لإقناع الولايات المتحدة بمساعدتها لإسقاط الحكومة، ويشير أحد الملفات إلى أنه عند اقتراح الإطاحة بمصدق على الأميركيين، «نستطيع القول أنه على الرغم من رغبتنا بالتوصل إلى تسوية بشأن النفط، إلا أننا نقدر أنّ الهدف الأول والأكثر أهمية هو منع وصول الفرس إلى الشيوعية». واعتقد عميل MI6 أنّه «من المرجح أن يعمل الأميركيين معنا إن رأوا أنّ المشكلة تخص احتواء الشيوعية أكثر مما تُعنى باستعادة موقع AIOC»^[3].

وقال الشاه لرئيس عملية CIA المسؤول عن تنصيبه: «أنا أدين بعرشي لله ولشعبي ولجيشي ولكم»، و ب «لكم» عنى الولايات المتحدة وبريطانيا.

وبعد تنصيب «الديكتاتور» تماشياً مع رغبة وزارة الخارجية، أصبح بالإمكان استعادة الاستقرار، في ظلّ حكم المرشح المفضل لمنصب رئيس الوزراء الجنرال

[1]- من ج. ميدلتون إلى أ. إيدن، 23 أيلول 1952، FO 248، PRO، 1531، سفارة الولايات المتحدة، إرسال إلى طهران، 19 أيار 1953، FO 371، PRO، 104566.

[2]- بلوم، CIA، ص 70، عظيمي، إيران، الصفحات 331-41.

[3]- مذكرة أصدرها س. فايل، 4 آب 1952، FO، 248، PRO، 1531.

زاهدي. وتم التوصل إلى اتفاق في السنة التي تلت وقد أنشئ بموجبه اتحادٌ يعمل على ضبط إنتاج النفط الإيراني وتسعيه وتصديره، ما منح كلَّ من بريطانيا والولايات المتحدة 40 في المائة من الفائدة، وفي الواقع، إنَّ نسبة 40 في المائة التي تم منحها إلى الولايات المتحدة هي النسبة التي وعدتها بها بريطانيا سرًّا (وقسرًا) مقابل مساعدتها في الإطاحة بمصدق.^[1] بالتالي تم تقليص قدرة بريطانيا على السيطرة المحكمة التي كانت تفرضها على مصدق، لكنها منعت خطر إمكانية استخدام الإيرانيين النفط لإفادة أنفسهم، وأظهرت الحصة الكبيرة التي اكتسبتها الولايات المتحدة من النفط الإيراني قوة الحلفاء النسبية في العلاقة الخاصة بينهما.

المساعدة البريطانية للقمة

تماشى تقدُّم نظام الشاه مع التوقعات البريطانية، وكديكتاتور يتمتع بقوة شخصية هائلة، توجَّه الشاه إلى احتكار السلطة لنفسه، وسمح لممثلي العائلة بنهب الخزانة الوطنية كما أنهى التمثيل الحكومي.

أودى نظام الشاه بحياة ما يقارب 10000 شخص، وقد قُتل نصفهم تقريبًا خلال الثورة عام 1978/9. وفي عام 1975، لاحظت منظمة العفو الدولية أن إيران تتمتع «بأعلى معدلٍ من حالات الإعدام في العالم، مع غياب نظامٍ فعَّالٍ للمحاكم المدنية بالإضافة إلى تاريخٍ عريقٍ في التعذيب لا يقبله عقل إنسان، ولم تسجَّل أيُّ دولة في العالم انتهاكات لحقوق الإنسان كإيران»، ويشير المحلِّل الإيراني إلى أنه «يتعرض السجناء لأبشع أنواع التعذيب، مشابهة لأسوأ ما تم استنباطه منها». وبعبارات هنري كيسينجر، «اعتبرت الولايات المتحدة الشاه أحد القادة النادرين واتخذته حليفًا لها دون قيدٍ أو شرط^[2]».

إنَّ الشرطة السريَّة المسؤولة عن عددٍ من الأعمال الوحشية هي سافاك، التي قد

[1]- دوريل، MI6، ص 583.

[2]- بلوم، CIA، ص 76، روبن، الصفحات 177-8، غابرييل كولكو، مواجهة العالم الثالث: سياسة الولايات المتحدة الخارجية، 1945-1980، بانتيون، نيويورك، 1988، ص 265.

اختلقتها الولايات المتحدة ودربها لاحقاً الموساد الإسرائيلي، وأقرّ محلّ سابق في CIA أنّ الوكالة قد علّمت سافاك تقنيات التعذيب، ويبدو أنّ الموساد قد أكمل تعليمها». ووصف نائب مدير MI6 السابق - جورج يونغ - سافاك بجهاز استخباراتي «حليف وصديق»، إلى جانب جهاز BOSS في جنوب أفريقيا، وقد كتب ذلك عام 1990، بينما كانت الأخيرة تخضع لنظام الفصل العنصري^[1].

ووفقاً لحسن سنا، منسّق سابق في سافاك، قامت بريطانيا بتدريب بعض ضباط سافاك عند تأسيسها عام 1957، وكانت MI6 على صلة وثيقة بضباط سافاك القياديين، وتم تنفيذ عدد من توصيات سياستها. ويزعم سنا أنه مقابل توفيرها معلومات حول الدول العربية، أعطيت سافاك الحق بحرية التصرف في الاستخبارات التي كانت تحشد لمواجهة خصوم الشاه السياسيين في بريطانيا، وضمت تلك الخصوم تلاميذ بالإضافة إلى نواب في حزب العمال الذين نظموا حملات ضد وحشية نظام الشاه^[2].

ووفقاً لضابط سابق في MI6، التقى موريس أولدفيلد، مدير MI6 آنذاك، الشاه بصورة منتظمة في أواسط السبعينات وأواخرها «وبنى علاقةً وطيدةً ووثيقةً مع صاحب الجلالة الملكية». وقد وعد يونغ الشاه بأنه ما دام رئيساً لـ MI6، لن تقوم بريطانيا بأيّ أعمال تجسّسية داخل إيران ولن تتصل بالضباط العسكريين بشكل مباشر^[3].

وفي تلك الأثناء، كان الجهاز الجوي الخاص SAS قد أعار جنوداً للقوات العسكرية الإيرانية من أجل مساعدتهم في تدريب قوات الشاه الخاصة للقيام بعمليات ضدّ المغاورين الأكراد شمال إيران. كما قامت بريطانيا بإنشاء محطة مراقبة لمكاتب الاتصالات الحكومية على الحدود الإيرانية السوفياتية التي تولّى الجهاز الجوي الخاص حمايتها^[4].

[1]- أنطوني كافينديش، داخل الاستخبارات، كولنيز، لندن، 1990، ص 88.

[2]- بلوتش وفيتزجيرالد، الصفحات 44، 113.

[3]- كافينديش، داخل الاستخبارات، ص 141.

[4]- دوريل، MI6، الصفحات 654، 744، بلوم، CIA، ص 76، بلوتش وفيتزجيرالد، ص 44.

وقد أدرك الشاه أيضًا الأولويات الاقتصادية الصائبة، مع تأثير القمع السياسي على نخبة من الأقليات بشكلٍ رئيسيٍّ، وبعد عشرين سنة من الانقلاب، استأثرت أعلى 20 في المائة من الأسر على ما يقارب نصف الإنفاق الاستهلاكي بينما شكلت أدنى 40 في المائة منها نسبة 15 في المائة من الإنفاق وأقل من 12 في المائة من إجمالي الإيرادات. وقد أُجبر أولئك الذين كانوا يعانون من تركّز الثروة الشديد - كالمهاجرين والمستقطنين الفقراء في طهران - على خوض منافسةٍ بائسةٍ من أجل توفير المأوى والأراضي^[1]. أما النظام الذي نتج بشكلٍ جزئيٍّ عن أعمال القوة الإنكليزية - الأمريكية وأولوياتها، فقد زرع بذور الثورة التي تلت.

[1]- فرهد كاظمي، الفقر والثورة في إيران: المهاجرون الفقراء، التهميش الهرماني والسياسة، صحافة جامعة نيويورك، نيويورك، 1980، الصفحات 51،90.

الفصل الخامس عشر

ردع النمو
في كينيا

حصص تموينية ضئيلة وإرهاق في العمل ومعاملة وحشية ومهينة ومقرزة بالإضافة إلى الضرب بالسياط جميعها أعمال تنتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ضابط سابق واصفاً معسكر اعتقال بريطاني، كينيا، 1954-1955

يعمد أعضاء سابقون من حركة ماو ماو في كينيا إلى محاولة مقاضاة الحكومة البريطانية بتهمة انتهاك قواتها لحقوق الإنسان عند محاربتهم في الخمسينات، ويطالبون بالتعويض:

باسم 90000 شخص احتجزوا وتعرضوا للتعذيب في معسكرات الاعتقال، وباسم 10000 آخرين تمت مصادرة أراضيهم، وباسم نصف مليون فرد أجبروا على اللجوء إلى قرى محمية^[1].

إن حدث وأُجبرت بريطانيا على الكشف عن المزيد من الأدلة من الملفات السرية السابقة، كما حصل في الدعوى القضائية التي رفعها سكان جزر دييغو غارسيا (أنظر الفصل 22)، سيتم فضح فصل مروع من تاريخ بريطانيا. لم أر في الملفات التي رفعت عنها السرية سوى صورة مروعة عن المجازر المرعبة المنتهكة لحقوق الإنسان التي قامت بها السلطات الإستعمارية، وخصوصاً في معسكرات الاعتقال والقرى المحمية الشبيهة بالأسلوب النازي التي أنشأتها، وإجمالاً، يُعتقد أن حوالي 150000 أفريقي قد قتلوا جراء السياسة البريطانية.

وتكشف هذه الملفات أيضاً استخدام بريطانيا للحرب ضد ماو ماو كغطاء للحؤول دون نهوض القوات الشعبية والقومية التي هدّدت ما كانت حينها مستعمرة لها. وكان ذلك مثلاً حول فترة ما قبل الحرب، إذ، فهو مثال عن القضاء على تهديد

[1] ديفيد غوف، «ماو ماو ستقاضي بريطانيا لانتهاكها لحقوق الإنسان»، صحيفة غارديان، 29 نيسان 1999.

النمو المستقل، وبالفعل، يعود سبب الفقر في كينيا اليوم بشكل رئيسي إلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا في تلك الأيام السوداء.

في المقابل، برأ التاريخ القياسي بريطانيا من الدور الذي أدته في كينيا، ونسب إلى المخططين قيمة حماية الحريات في مواجهة معركة الشر.

الاستغلال والعنصرية: خلفية الحرب

أعلنت بريطانيا حالة الطوارئ في كينيا عام 1952 وأرسلت قواتها العسكرية من أجل قمع تمرد قامت به حركة ماو ماو احتوته بشكل رئيسي كيكويو وهي أكبر مجموعة إثنية في كينيا، وضمت تلك المجموعة أكثر الفقراء المستغلين في ظلّ الحكم الاستعماري. وقد أطلق المدعي العام في حكومة كينيا الاستعمارية تسمية «المنظمة القومية السريّة الخفية المعادية لأوروبا» على ماو ماو. وأشار تقرير برعاية الحكومة بشأن جذور ماو ماو إلى أنّها «المظهر العنيف لحركة ثوريّة محدودة» وأنّها لم تتفرض بشكل مفاجئ بل نتجت عن «فترة طويلة من الاضطرابات السياسيّة بين أفراد الكيكويو في كينيا^[1]».

كانت ماو ماو وسيلةً عنيفةً وقوميّةً للتعبير عن الثورة في وجه القمع الاستعماري البريطاني، وكتب ديفيد موغان براون في دراسة موثقة تتناول ماو ماو أنّ «أسباب الثورة اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة وقد تفاقمت لتصبح الاستغلال الاقتصادي والقمع الإداري للكيكويو من قبل المستوطنين البيض والدولة الاستعمارية»، وتعتبر استجابة تمردية «لسنوات من الإحباط بعد رفض الحكومة الاستعمارية رفع المطالب عن الأراضي أو الإستماع إلى المطالب التي تخص الإصلاح الدستوري»، و«ثورة للفلاحين أشعلها إعلان حالة الطوارئ وطرد المستوطنين من المزارع في منطقة وايت هايلاندز». ولطالما طالبت ماو ماو بإعادة الأرض «المغصوبة» والحكم الذاتي^[2].

[1] ج.ويات إلى ب.روجرز، 2 أيلول 1952، 437/PRO CO 822، تقرير كورفيلد، «الإستطلاعات التاريخية حول تاريخ ماوماو ونموها، 1222/PRO, CO, 822.

[2] ديفيد موغان- براون، الأرض والحرية والروايات: التاريخ والعقيدة في كينيا، زيد، لندن، 1985، ص 47، 49، 31.

وتقرّ ملفات التخطيط بوضوح أن ماو ماو لم تتلقَّ أيّ دعمٍ ماديٍّ من أي جهةٍ كانت، ولم تكن شيوعية، وأفاد تقريرٌ صدر من المكتب الاستعماري أنه «لا دليل على أن المنظمة شيوعيّةٌ أو أنّها تضمّ عملاء شيوعيين بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، كما أنّ وجهتها وأنشطتها خاليةٌ من الشيوعية أيضاً^[1]».

لم يحالف البريطانيون الحظّ في محاولتهم إظهار الثوار كجزءٍ من المؤامرة الشيوعية الدولية، لذا حاولوا إظهارهم كأفراد عصابات خرجوا من الظلام، يأكلون لحوم البشر، يمارسون السحر وأعمال السعوذة، ويعبدون الشيطان ويطعمون حفلات جنسية، وقد أربّهوا المستوطنين البيض وشوّهوا النساء والأطفال. وقد حُجبت الأعمال الخدائيّة هذه صراع ماو ماو الحقيقي السياسي والاقتصادي وخاصة في ما يتعلق بامتلاك الأراضي.

كانت بريطانيا قد أنشأت في كينيا نظاماً مؤسسياً يسمح بممارسة العنصرية والاستغلال بحقّ الشعب الأصلي، وأشارت التقديرات أن نصف عمال العمران في القطاع الخاص وربع الذين يعملون في القطاع العام يتلقون أجوراً لا تكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وفي أواخر الستينات -أي قبل ثلاثة سنوات من الإستقلال - بلغ نصيب الأفارقة، الذين شغلوا نسبة 90 في المائة من القوة العاملة، 45 في المائة من مجموع الأجور الكلي. وتخصّص الإقتصاد في ظلّ الاستعمار نظاماً ضريبياً عمل على رفع مستوى الفقر والإتكال على الاحتياطات المخصّصة للأفارقة يرافقه استنزافٌ تامٌّ لمواردهم^[2].

وضّح حاكم كينيا السياسة العنصرية لوزير الشؤون الإستعمارية عام 1955 قائلاً:

اعتُبرت سياسة الفصل بين الأوروبيين والأعراق النازحة تدبيراً خاصاً بالنظافة حتى العام 1923، وأوصت الورقة البيضاء الخاصة بذلك العام أنّ «الفصل بين الأوروبيين والآسيويين، كتدبيرٍ يخصّ النظافة، ليس أساسياً للمحافظة على الصحة المجتمعية»،

[1] المعلومة رقم 228، 17 تشرين الأول 1953، CO 822، 462/PRO.

[2] موغان براون، الأرض والحرية والروايات، ص 29، 185، آرثر هايزلرود، اقتصاد كينيا: حقبة كينيا، صحافة جامعة أوكتفورد، أوكتفورد، 1979، ص 7.

لكن ما زال يعتبر أمراً صائباً من أجل إبقاء الأحياء السكنية للسكان الأصليين منفصلاً عن أحياء الأعراق النازحة.

ويوضح الحاكم أنّ تلك الأحياء السكنية التابعة للسكان الأصليين - أي الشعب - كانت أسوأ ما رأيت في تلك القارة^[1].

تلك حالة ما يقارب 100000 من الأفارقة الكينيين الذين قاتلوا إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك نتيجة «لإصرار بريطانيا على مواصلة المهمة التي اقتنعتها بها، أي تمدين أعداد هائلة من الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون بحالة عقلية واجتماعية بدائية». وفي الواقع، تشابهت أيديولوجية ومنظمات المستوطنين البريطانيين والدولة الاستعمارية في كينيا مع الحركات الفاشية التي انتشرت في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية^[2].

تعرض ملكية الأراضي المثال الأوضح حول اللامساواة والاستغلال، فالمستوطنون البيض الذين يمثلون ما لا يتجاوز 0.7 في المائة من السكان، امتلكوا 20 في المائة من أفضل أراضي كينيا، الهضبات البيضاء (وايت هايلندز)، بما معناه أنّ أقل من 30000 من السكان البيض قد امتلكوا أراضي صالحة للزراعة أكثر مما يملأ مليون شخص من الكيكويو. كانت وظيفة المستعمرة إنتاج منتجات أولية من أجل التصدير، ومع اعتماد الإنتاج الزراعي للمستوطنين على توفر اليد العاملة، كان من الضروري حرمان جزء كبير من طبقة الفلاحين الأفارقة من أراضيهم وإجبارهم على اللجوء إلى سوق العمل. وبحلول عام 1945، كان قد سُجِّل أكثر من 200000 مستقطن أفريقي في الوايت هايلندز، وكان أكثر من نصفهم من الكيكويو، وأطلق عليهم تسمية «عمال السكان الأصليين»، وكانوا يؤدون أعمالاً «كقوة عاملة أفريقية رخيصة وطبيعة ومتاحة»^[3].

[1] إي بيرينغ إلى وزير الدولة بشأن المستعمرات، 21 تشرين الثاني 1955، CO 822، PRO، 937.

[2] وردت في تقرير كورفيلد، الفصل XVI، ص 1، موغان بروان، الأرض والحرية والروايات، ص 7-93

[3] تابيتا تانوغو، المستقطنين وجذور ماوماو، 1905-63، جيمس كوري، لندن 1987، ص 150، 126، 2، موغان براون: الأرض والحرية والروايات، ص 24، 67.

أما الطرف السياسي الأفريقي القوي الرئيسي الذي عارض الحكم البريطاني كان اتحاد كينيا الأفريقي KAU الذي أشار إلى أن:

إن الخصائص الرئيسية للعمل - إن تمت تأديته بمهارة أو بنقصانها - هي الأجور المدنية التي يتم دفعها في كينيا... أما المشكلة الأكبر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هي عدم قدرة العجائز من الرجال والنساء على تأدية العمل اليدوي، فالمستوطنون يطردونهم من أراضيهم ببساطة، كما ينص القانون... لكن الأغلبية الساحقة من الأفارقة الذين يحتضرون أو أولئك الذين يعانون سوء التغذية نتجت عن قلة المؤن التي يستطيعون تأمينها بسبب قلة ما يجنون. ونتيجة لذلك، يعيش 90 في المائة من سكاننا في ظروف يرثى لها.

أشار KAU إلى نظام الاستيطان بعارة «العبودية الجديدة» وأوضح أن «أصبح نظام العبودية الحديث يتمثل بالعمل الرخيص، وهو منتشر في جميع أنحاء المستعمرة»^[1]. وفكّر المسؤولون البريطانيون بتلك المسائل بطريقة مختلفة، وأشارت الحكومة الاستعمارية في تقرير صدر عنها عام 1945 إلى أنه:

إن العنصر الأساسي في موارد كينيا الطبيعية هي الأراضي، ونضيف إليها اليوم مواردها المعدنية، ويبدو لنا أن هدفنا الرئيسي يجب أن يكون الحفاظ على تلك الأصول التي تعتبر على قدرٍ من الأهمية والاستخدام الحكيم لها. وأوضح نائب الحاكم أنه:

من المهم جداً، على جميع أسس السياسة الإمبرالية ومن أجل رفاه الشعب الأصلي وازدهاره المستقبلي، إنشاء مستعمرات بريطانية قوية وراسخة في هذه الهضاب، لأن من دونها، لا أمل لتخطي المشاكل الهائلة التي تواجهنا في هذا الجزء من العالم، ولا مجال لإقامة هيكلية دائمة للتنوير والتحضّر هنا^[2].

[1] مذكرة حول الجانب الاقتصادي والسياسي والتربوي والاجتماعي للأفارقة في مستعمرة كينيا من قبل الإتحاد الأفريقي الكيني، غير مؤرخ (1947) CO 533، 11/534/PRO.

[2] نائب الحاكم إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 19 آذار 1945، CO 533، 11/534/PRO.

وفي السنة التي تلت، أعلن الحاكم في خطاب له ألقاه بعد العشاء «إننا نسيطر اليوم على الجزء الأكبر من ثروة البلاد... إن هذه الأرض أرضنا بحق، حق الإنجاز الذي حققناه». وأوضح إلى الأفارقة أنّهم «خسروا أفريقيا للأبد»، بما أنهم باتوا الآن يعيشون في «عالم صنعناه، يخضع للدوافع الإنسانية التي وضعت في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين». وأضاف الحاكم:

نحن نبدو بالنسبة إلى الأفارقة فاحشي الثراء بينما يعاني أغليبتهم من الفقر المدقع، لكن تلك فروق اجتماعية واقتصادية، وليست مشاكل هذا البلد بالسياسية بل هي اقتصادية واجتماعية، ولا يمكن حلها بالوسائل السياسية.

لبريطانيا كلّ الحق بالتواجد في كينيا، «فوجودها هو نتاج الأحداث التاريخية التي تعكس أمجاد آبائنا وأجدادنا»^[1].

في الواقع، تورطت بريطانيا في مجزرة مريعة بهدف إخضاع كينيا. واستند وينستون تشرشل عام 1908 إلى حملة واحدة بقوله «لن يكون من الضروري الاستمرار بقتل هؤلاء المواطنين العزل على نطاق واسع»^[2]. وكان الحاكم قد استخدم ذرائع تقليدية من أجل اتباع سياسات رهيبة - الدوافع الإنسانية - وهي استراتيجية يتبعها مبشرو حزب العمال الجديد.

الحدّ من خطر القومية

لسوء حظ أبطال «التنوير والتحضر» بدأ الأفارقة بالتدخل بالسياسة بشكل فعليّ.

وفي التاريخ القياسي، تم اعتبار إعلان حالة الطوارئ في تشرين الأول من العام 1952 ردة فعل على إرهاب ماو ماو الذي خرج عن السيطرة بشكل كامل، مع تصوير بريطانيا كمدافع نبيل عن حقوق الإنسان، لكن في الواقع كان الإعلان سبباً من أسباب الحرب، وبالإضافة إلى ذلك، تظهر الملفات التي رفعت عنها السرية أنه كان

[1] خطاب، 30 تشرين الثاني 1946، CO 533، PRO، 2/549.

[2] نقلاً عن لاينغ، ص 469.

المقصود من الإعلان اجتثاث القوى السياسية الشعبية والقومية التي كانت تطالب بإصلاح الأراضي والحوكمة الذاتية أي تهديد النمو المستقل.

في السنة التي سبقت تشرين الثاني 1952، كان عدد الجرائم والإصابات الخطيرة أقل من السنوات الأخرى، وقبل أيام قليلة من الإعلان - في 15 تشرين الثاني - وصل الحاكم إلى لندن وقال أن في الأسبوع السابق «انخفض معدل الجرائم، من جهة ما وماو والجهات الأخرى»، ومع ذلك، أكد بعد يومين فقط أن الإعلان سيدخل حيّز التنفيذ في 20 تشرين الثاني، وسرعان ما دفع بالجرائم نحو الارتفاع^[1].

أما المشكلة الحقيقية التي واجهتها الحكومة الاستعمارية فكانت زيادة شعبية قادة، KAU وخاصة جومو كينياتا، الذين باتوا يستقطبون أعداداً هائلة من الأشخاص إلى اجتماعاتهم العامة. وكان النقاويون المتطرفون قد فرضوا سلطتهم على النقابات في البلاد بينما بسط KAU تأثيره في جميع أنحائها، وأوضح الحاكم للندن أن المخطط بإعلان حالة الطوارئ يبدو «مفرطاً فيه» لكن «كينياتا قد نجح في بناء منظمة قوية قادرة على التأثير بجميع أقطار حياة شعب الكيكويو رغم أنف السلطة^[2]».

وقبل شهران من الإعلان، أشار مسؤول استعماري أن اجتماعات مهمة لـ KAU قد تزامنت مع «تزايد في أنشطة ماو ماو في جميع المناطق التي أدلى بها كينياتا خطباً»، وقد حضر أحد الاجتماعات «حشدًا يتراوح بين عشرين وثلاثين ألفاً من المتحمسين والمنفعليين لأن الحفاظ على الأنظمة والقوانين كان بوضع مقلق». وأضاف المسؤول «لقد قرّرنا أننا بسماحنا لـ KAU بعقد المزيد من الاجتماعات، سنكون قد ارتكبنا خطأ فادحاً».

وأشار مسؤول آخر إلى أنه في اجتماعات KAU الأخيرة، التي كان كينياتا المتحدث الرئيسي فيها، «حضرت حشودٌ هائلةٌ وعاملته باحترام كبير»، والأسوأ

[1]- موغان براون، ص 36، إي بيرينغ إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 15 تشرين الأول 1952 و 17 تشرين الأول 1952، 444/PRO، CO 822.

[2]- إي بيرينغ إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات 9 تشرين الأول 1952، 844/PRO، CO 822.

من ذلك كله، كان مطالبة KAU ومجموعات أخرى «بإعادة» الوايت هايلاندز إلى الكيكويو بالإضافة إلى استلامهم الحكم الذاتي على غرار الساحل الذهبي^[1].

وأعلن الحاكم قبل أيام من الإعلان، أن الإجابة هي «علينا أن نطرح كينياتا وعدد من أتباعه في الأسابيع القليلة القادمة»، وأوضح المدعي العام أنه يجب أن لا يطلق سراح كينياتا ومعاونيه من السجن عند نهاية حالة الطوارئ، بل يجب إبقاءهم قيد الاحتجاز لسنوات عدة»، وأضاف قائلاً «إنَّ أحد الأسباب الرئيسية الذي دفعنا إلى إعلان حالة الطوارئ هو تمكيننا من إصدار أوامر احتجاز بحق القادة الأفارقة المشاغبيين».

تم إعلان حالة الطوارئ، زجّت السلطات العشرات من قادة KAU في السجون مع جميع رؤساء الفروع الذين لم يكونوا قد دخلوها بعد^[2].

وبمحاولة لتبرير القمع الذي تعرض له القوميين الشعبين، لجأت السلطات البريطانية إلى تصوير كينياتا كمحرّض لحركة ماو ماو، لكن المشكلة الوحيدة كانت أن الأخير لم يتردد بالتنديد بذلك باستمرار. وفي أحد الاجتماعات، لاحظ المدعي العام إدانة كينياتا العامة لماو ماو، بينما رفع 30000 فرد من الكيكويو الذين حضروا الاجتماع أيديهم للدلالة على موافقتهم على إدانتهم^[3].

وفي محاكمة كينياتا اللاحقة، تم الحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، وجاء ذلك نتيجة لما سماه محامي الدفاع «أكثر قضية طفولية رفعت ضدَّ أيِّ رجلٍ في أي محاكمة مهمة في تاريخ الأمبراطورية البريطانية»، قضية رفعت بشكل واضح للتخلص من أحد القوميين القادة في البلاد^[4].

[1]- أمانة سر حكومة كينيا إلى ب. روجيزر، 25 آب 1952، PRO CO 822/ 436.

[2]- إي بيرينغ إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 10 تشرين الأول 1952، CO 822، PRO، 443/PRO، ج. ويات إلى ك. روبرتس راى، 19 تشرين الأول 1952 و 8 تشرين الأول 1952، CO 822، PRO، 728/PRO.

[3]- ج. ويات إلى ب. روجيزر، 2 أيلول 1952، CO 822، PRO، 437/PRO.

[4]- لاينغ، ص 491.

حقوق الإنسان، الطراز الاستعماري

مع إغلاق بريطانيا لطرق الإصلاح السياسي، لم يعد بالإمكان التعبير عن المظالم سوى بزيادة العنف، وأسفرت الحرب التالية عن ارتكاب مجازر من الطرفين أي ماو ماو والقوات الحكومية التي زادت مستوى العنف إلى درجاته القصوى. ويُظهر عدد القتلى الهائل الذي أحصلته الحكومة أنه تم اتباع سياسة إطلاق النار بقصد القتل وأن كل من ارتكب الجرائم قد أفلت من العقاب. وأودت قوات الحكومة الاستعمارية بحياة حوالي 10000 أفريقي، بينما قتلت ماو ماو 590 عنصراً من قوات الأمن و 1819 أفريقي و 32 أوروبي و 26 مدني أسوي، وتجدر الإشارة إلى أن عدد القتلى من المستوطنين جراء حوادث الطرقات في نيروبي فاق العدد الذي تسببت به ماو ماو في خلال فترة الطوارئ^[1].

أبقت بعض الكتائب في الجيش البريطاني لوحات تسجيل أعمال القتل مضاءة، وعرضت 5 جنيه استرليني كجائزة لأول وحدة فرعية تتمكن من قتل أحد المتمردين. ونقل عن نقيب في الجيش قوله لرقيب أول أنه «يستطيع قتل أيًا كان لأنه من السود»، كما علّق فرانك كيتسون، وهو ضابط كبير في الجيش وخبير في شؤون مكافحة التمرد، وقد طبق مهاراته لاحقاً في شمالي إيرلندا، قائلاً: «ظهر ثلاثة أفريقيون مترجلين، وكانوا يمشون باتجاهنا: يا له من هدف مثالي، لكن من المؤسف أنهم كانوا رجال شرطة^[2]».

وأشار وثائقي أعدته القناة الرابعة عام 1999 - عارضةً لمحة نادرة حول حقيقة الحرب البريطانية - إلى «مناطق إطلاق النار الحرة» حيث:

يمكن لأيّ أفريقيّ أن يُقتل على الفور... وقد عرضت جوائز على الوحدات التي تجمع أكبر عدد من الجثث التابعة لماو ماو، وتم إحراق المجمعات التي شكك بإيواءها عناصر ماو ماو، كما تم تعذيب المشتبه بهم التابعين لها من أجل تحصيل المعلومات^[3].

[1]- إي كلايتن، مكافحة التمرد في كينيا، ترانسأفريكا، نيروبي 1976، ص 54.

[2]- كلايتن، الصفحات حتى 38، موغان براون الصفحتان 39-40.

[3]- مذكورة في مذبحة باربرا، «كيف سحقت بريطانيا تمرد ماوماو»، 15 أيلول 1999،

www.wsws.org/articles/1999/sep99

ولجأ البريطانيون إلى التدابير العسكرية الديكتاتورية: فعلى سبيل المثال تم اعتقال 153000 فرد في أربعة عشر شهر من الحرب، وقد استخدمت الشرطة طرقاً وضعية للقيام بذلك. وأشار كانون بيوز، من جمعية التبشير التابعة للكنيسة، إلى أنه «وصلنا سبل من التقارير التي تصف الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الشرطة والقوات العسكرية والحراس»، من قطع للأذان وثقب طبلاتها والجلد بالسوط حتى الموت وسكب مادة البارافين على المشتبه بهم ثم إضرامهم بالنار بالإضافة إلى حرق طبلات الآذان بالسجائر المشتعلة. وأشار بيوز إلى أن «البعض كان يستخدم أدوات الإخفاء، إلى أن قُتل شخصان جرّاءه»، وقد تم الإبلاغ أيضاً عن «استخدام أدوات الإخفاء المعدنية في التقاط أصابع الذين يرفضون الإدلاء بمعلومات، وإن لم يعطوا أي معلومات كان يتم اقتطاع أطراف أصابعهم. وأفاد بيوز أن عدداً لا بأس به من حالات الاغتصاب كان قد ارتكبه عناصر الجيش، وقد تم إرسال فريق من الشرطة الكينية إلى مستعمرة تنجانيقا المجاورة من أجل حماية الكيكويو فيها، وقد أدانتهم السلطات هناك لقيامهم بأعمال العنف، كجلد باطن القدمين وإحراق الضحايا بالسجائر المشتعلة وربط أحبال جلدية حول الرقبة وسحب الضحية على الأرض». وقد تم استجواب ما يتراوح بين 170-200 شخص، «وسُجِّل 32 حالة إصابات بالغة على الأقل»^[1].

واعترف مسؤول مقاطعة سابق أنه:

لقد استخدمت القوة بإفراط، والجرائم التي ارتكبت كانت مروعة، ففي يوم واحد تم إحضار ستة مشتبه بهم تابعين للماو ماو إلى مركز الشرطة المجاور لمركزنا، فقام مفتش الشرطة البريطانية بصفهم مقابل الحائط وأطلق النار عليهم، دون إخضاعهم للمحاكمة. وعند سؤاله إن كان يعتقد بارتكاب القوات الاستعمارية انتهاكات لحقوق الإنسان، أجاب قائلاً: «إن لم يكن رمي قنبلة فوسفورية على كوخ مسقوف بالقش حيث تنام إحدى العائلات انتهاك لحقوق الإنسان، لا أدري ما يعتبر ذلك»^[2].

[1]- كانون بيوز إلى ن. لانغفورد سميث، 9 شباط 1953، PRO، وُخ 822 / 471، موغان براون، الصفحات 40-1، كلايتون ص: 44، كانون بيوز إلى الحاكم، 28 كانون الثاني 1953، CO 822، PRO، 471، إي توينينغ إلى و. غوريل بارنز، 25 تشرين الثاني 1953، CO 822، PRO، 499.

[2]- ديفيد غوف، «ماوماو يتقاضى بريطانيا لانتهاكها حقوق الإنسان»، صحيفة غارديان، 29 نيسان 1999.

في الفترة ما بين عامي 1952 و 1956، تم إعدام 1015 شخصاً شقاً، و 297 بسبب ارتكابهم جرائم قتل و 559 بسبب امتلاكهم أسلحة غير شرعية أو بسبب قسمهم اليمين الخاص بالماو ماو. وبالإضافة إلى ضرب وتعذيب المشتبه بهم، لم تسنح الفرصة للمدعى عليهم لتحضير قضاياهم وكان القضاة منحازين عنصرياً في دراستهم للأدلة. وتمت محاكمة أكثر من خمسين رجلاً محاكمةً جماعيةً، وقد علقت أرقاماً في أعناقهم لتمييزهم، وفي معظمها كانت تُرسل مجموعات من عشرة إلى عشرين رجل إلى المشانق سوياً. وأشار ديفيد أندرسون من جامعة لندن إلى أنه «كانت حقوق الإنسان تنتهك بشكل مروع في جميع مراحل الإجراءات القانونية»، وتم نقل مشانق متحركة في أرجاء البلاد من أجل تحقيق «العدالة» بحق المشتبه بهم التابعين لماو ماو، بينما كانت جثث المتمردين لا سيما القادة منهم، تعرض عند تقاطعات الطرقات وفي الأسواق^[1].

واقترح حاكم كيميا أن يتم تطبيق عقوبة الإعدام على الأشخاص الذي يساعدون المتمردين، إن كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى أولئك الذين يقومون بأعمال تخريبية، لكن وزير الشؤون الاستعمارية اعتبر أن الأمر مبالغ فيه، وأشار إلى أن هذا التعريف سيوصل عقوبة الإعدام إلى مستوى من العمومية لدرجة تصبح فيها «مطبقة على سائق عربة المخبز الذي يوصل الخبر إلى الوحدات العسكرية لوضعه عراقيل بشكل معتمد أو مقابل ثقب إطارات دراجة المفتش الصحي الهوائية^[2]».

وبحلول منتصف الخمسينات، كان حجم الأعمال الوحشية قد تزايد إلى درجة وصلت فيها المواد الأخبارية التي ينقلها الإعلام الأجنبي المتمركز في نيروبي إلى لندن. وقد قام وفدٌ نيابيّ بزيارة كينيا عام 1954 ورأى أن «الأعمال الوحشية والممارسات السيئة التي ترتكبها الشرطة قد وصلت إلى حجم يهدد ثقة العامة في

[1]- ستيفن كوك، «الحكومة البريطانية تضع المشانق الكينية في قفص الإتهام»، غارديان، 1 كانون الأول 1999، المذبحة، «كيف سحقت بريطانيا ترمز ماوماو».

[2]- كلايتن، الصفحتان 54، 14، إي بيرينغ إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 20 نيسان 1953، 13 تشرين الأول 1953، 729/PRO، CO 822/ 728.

قدرات القانون والأنظمة. وفي العام الذي تلى، زارت باربرا كاسل، عضو البرلمان التابعة لحزب العمال، كينيا من أجل التحقيق بتورط الحكومة في أعمال التعذيب والقتل وخلصت إلى أنّ لنظام العدالة في كينيا نزعة نازية اتجاه الأفارقة:

في قلب الأمبراطورية البريطانية، تكمن دولةٌ بوليسيّةٌ انهار فيها حكم القانون، وبات يفلت قتلة الأفارقة ومعذبهم من العقاب وتشارك السلطات التي تعهدت بتطبيق العدالة بانتهاكات بحق المواطنين.^[1]

أما الجوانب الأساسية في القمع البريطاني في كينيا، فكانت عمليات إعادة الاستيطان التي أجبرت 90000 من أفراد الكيكويو على دخول معسكرات الاحتجاز المحاطة بالجنود والأسلاك الشائكة، بالإضافة إلى الاستيطان القروي الإلزامي لمحميات الكيكويو، وتمت مصادرة ماشية الكيكويو وأجبر العديد منهم على العمل القسري. ويعنى بالـ «الاستيطان القروي» هدم المنازل المبعثرة وبناء بيوت مجموعة في مخيمات محصنة لاستبدالها، ما يعني انفصلاً مؤلماً عن أسلوب حياة الكيكويو التقليدي. وإن لم يصاحب تلك الحياة الجديدة أي حظر تجوال يطول لمدة 23 ساعة، كما كانت الحالة معظم الوقت، نفشت المجاعة وازداد معدل الوفيات، ففي النتيجة، أودت الحرب بحياة ما يقارب 150000 أفريقي، وقد توفي معظمهم نتيجة للأوبئة والمجاعة في «القرى المحمية»^[2].

وبعد فترةٍ وجيزةٍ على إعلان «حالة الطوارئ»، أصدر الحاكم أمراً يسمح فيه للحكومة باعتقال أيّ كان واحتجازه في معسكرات للاعتقال لفترةٍ غير محدودة، وكان السجناء في تلك المعسكرات يصنّفون حسب انتمائهم بفئات ثلاث، «السود» إن كانوا مسؤولين في ماو ماو أو داعمين لها، و«الرماديون» إن اشتبه بكونهم كذلك ولا دليل قاطع على ذلك، و«البيض» إن لم يكونوا على اتصال مع ماو ماو (وكان يتم إطلاق سراح الفئة الأخيرة). انتشرت الأوبئة في المخيمات، وتُظهر الملفات التي

[1]- نقلاً عن جان شاوول، «ماوماو الكينية تسعى إلى التعويض من الحكومة البريطانية»، 26 أيار 1999، www.wsos.org/articles/1999/may1999.

[2]- موغان براون، ص 38، المذبحة، «كيف سحقّت بريطانيا «تمرد ماو ماو»».

رفعت عنها السرية ارتفاع عدد حالات الإصابة بالتيفوئيد في أحد المخيمات إلى 400، وقد توفي حوالي 90 شخصاً جراءه^[1].

أفادت الحكومة الاستعمارية أن:

الاحتجاز المفاجئ لآلاف الأفارقة خلف الأسلاك الشائكة قد سبب مشاكل طبية معتبرة وصعبة، وقد تفاقمت الظروف بسبب عدم التفريق بين ما هو مناسب وغير مناسب عند طرح مسألة الاعتقال، وبناءً على ذلك، انتشرت الأمراض المعدية في المخيمات منذ البداية^[2].

ويعلق المؤرخ ف.ج. كيرنان قائلاً إنَّ المخيمات «سيئةٌ بقدر المنشآت النازية أو اليابانية المشابهة لها»، فوحشية السجناء كانت نظاميةً، وأشار ضابطٌ سابقٌ إلى أنَّ أحد قادة المخيمات «يعتمد طرق التعذيب البريطانية^[3]».

وقد شهد أحد الضباط السابقين في مخيمات الاحتجاز في عامي 1954-1955 «تقصيراً روتينياً في الحصص الإغاشية وإرهاقاً في العمل وأعمالاً وحشيةً ومعاملةً مذلةً ومقررةً بالإضافة إلى الضرب بالسياط وكل ذلك انتهاكٌ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة» وقال في إحدى المخيمات:

يتعرض المحتجزون لسوء المعاملة والتغذية والإرهاق في العمل والضرب بالسياط بشكلٍ منتظمٍ من قبل ضابط الأمن، أما النسوة والأطفال فينامون على الحجارة أو الأرضيات الخشبية في ظل منعهم بناء أسرة من قبل القائد... وبالنسبة لدورات المياه، فهي حفرٌ كبيرةٌ في الأرض تحوطها الفضلات من كل جانب.

وفي مخيم آخر، حيث تم ممارسة العمل القسري، «أُجبر أحد الضباط الأوروبيين المحتجزين على تنفيذ مهام لا جدوى لها لمدة 12 ساعة في اليوم»، وقد شوهد

[1]- إي بيرينغ إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 16 تشرين الأول 1954، PRO، CO 822، 801.

[2]- «الصحّة في معسكرات الاعتقال»، تقرير أجراه ه. ستوت، 23 أيلول 1954، PRO، CO 822، 801.

[3]- ف.ج. كيرنان، الأمبرطورات الأوروبية من الغزوات إلى الإنهيارات، 1960-1815، فونتانا، لندن، 1982، ص 221، كينيث وانستال، «شهدت عذاب الرجال»، رينولدز 1957.

القائد «يلكم ويركل المحتجزين»، وتنفيذًا لأوامر أحد الضباط الأوروبيين، تم إرسال السجناء إلى أحد المجمعات من أجل «ضرب» المحتجزين بالعصي والألواح الخشبية وبالأسواط، وقد شارك عددٌ من الضباط الأوروبيين في عملية الضرب. ولم تُعرف أسباب تلك الأوامر، «لكنها أدت إلى فقدان بعض الأفارقة وغيابهم ومعالجة ما يقارب المائة منهم في المستشفيات»^[1].

لم تصل السياسة البريطانية إلى نقطة التحول إلا بعد أن قتل السجناء أحد عشر رجلاً في معسكر الاعتقال «أولا» في آذار من العام 1959، وأخبر جون كوان، وهو المشرف على السجناء في كينيا من العام 1957 إلى العام 1963، وثائقي القناة الرابعة الذي ذكرناه سابقاً، عن إجبار الضباط البريطانيين مجموعةً من السجناء في معسكر «أولا» على الانصياع لأوامر العمل، وقال إنَّ السياسة نصّت على «جرّ السجناء إلى موقع العمل بخشونة وإجبارهم على تنفيذ المهمة» إن لم «يظهروا انصياعاً للأوامر التي تخص العمل»، وفي الثالث من آذار، تمّ تسيير 85 سجيناً إلى موقع عمل وأُجبروا على أدائه. وقال أحد السجناء، جون ماينا كاهيهو:

رفضنا أداء هذا العمل، فقد كنا نكافح من أجل حريتنا، لم نكن عبيداً. كانوا مائتي حارس، حاوطنا مائة وسبعون منهم حاملين أسلحتهم الرشاشة بينما وقف ثلاثون في الخندق معنا، أطلق الرجل الأبيض المسؤول الصفارة فبدأ الحراس بضربنا، ضربونا من الساعة الثامنة إلى الحادية عشرة، وكأننا كلابٌ بين أيديهم. لقد غطتني الجثث، ولم يظهر مني سوى يداي ورجلاي، لقد كنت محظوظاً لأنني نجيت منهم، أما الآخرون فاستمروا بضربهم، لم يكن بمقدورنا الهرب^[2].

وإلى جانب القتلى الإحدى عشر، أصيب ستون بجروح بالغة، وقد أثارت تقارير القتل ضجيجاً سياسياً عند وصولها إلى بريطانيا، وفي خلال أسبوع، أغلقت لندن المعسكرات الكينية وأطلقت سراح المحتجزين.

[1]- فيليب ميدلون، «الستان اللتان قضيت في كينيا»، غير مؤرخ [كانون الثاني 1957]، CO 822، 1237k/PRO، شهادة فيكتور شوتر الخطية، 10 كانون الثاني 1959، CO 822، 1271/PRO، أيلين فليتشير، «تعليقاتي حول مذكرة الحكومة بشأن اتهاماتي حول كينيا»، 8 كانون الثاني 1957، CO822، 1236/PRO.

[2]- مذكرة في المذبحة، «كيف سحقت بريطانيا تمرد ماو ماو».

وتظهر مواقف النخب البريطانية من العمل القسري في الخمسينات انتهاكاً أساسياً للقانون الدولي، وتُعد فاضحة اليوم، وفي شباط من العام 1953 أرسلت السلطات الاستعمارية الكينية برقيةً إلى لندن جاء فيها أنّها على حافة «إجبار الأفراد على العمل» في المناطق التي يتم تحضيرها من أجل استيطانها من قبل الكيكويو أو القبائل الأفريقية». ولتحقيق ذلك، سأل الحاكم لندن عن إمكانية «إعفائهم» من أحكام اتفاقية السخرة التي عقدت عام 1930 في الأمم المتحدة، فتباحثت الوزارة المعنية بشؤون الاستعمار بالمسألة وتوصّلت إلى نتيجة مفادها أنّه من غير المشروع تنفيذ الاقتراح، وأشار بشكلٍ واضحٍ إلى أنّ «العمل الإجباري الذي اقترحت كينيا فرضه سيكون خرقاً لاتفاقية السخرة» و«لا إجراءات يمكن اتباعها للمطالبة بإعفائهم من أحكامها». لكن على الرغم من ذلك، تشير الدقائق الأولى في اجتماع قد عقد إلى أنّه «إن أمكن تقديم التدابير أو تأخيرها إلى ما بعد جلسة الأمم المتحدة، ستصبح مهمة البعثة البريطانية أسهل»، وكتب وزير الشؤون الاستعمارية حينها إلى الحاكم قائلاً إنه «إن تمت متابعة الاقتراح الذي يتعلق بالتوظيف الإجباري، فذلك يعني مواجهة الواقع الذي يجبرنا على اختراق الاتفاقية». وصرّح وزير الشؤون الاستعمارية أن:

إنّ التبرير الوحيد لدعم هذا الخرق هو (أ) أننا نتعامل في ظلّ ظروف استثنائية لا تتناولها الاتفاقية و (ب) أننا لا نخلّ بروح الاتفاقية التي عقدت بشكلٍ أساسيٍّ من أجل تجنّب استغلال السخرة... وسأكون ممتناً لمعرفتي بالمزيد من الاعتبارات التي يمكن أن تدعم قضية السخرة.

وأجاب الحاكم قائلاً أنّه «أعاد فحص الموقع» وأنه كان «حريصاً على عدم إخراجكم»، وأنا أظن أنّه بالجمع بين الإجراءات الاقتصادية واستخدام العقوبات في ظلّ القانون السائد، قد يكون تحقيق أهدافنا ممكناً^[1].

[1]- نائب الحاكم إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 10 شباط 1953، إي بيرينغ إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 28 أيلول 1953 و 15 تشرين الأول 1953، ملاحظات اجتماع وزارة الشؤون الاستعمارية، 28 أيلول 1953، وزير الدولة لشؤون الإستعمارات إلى إي بيرينغ، 7 تشرين الأول 1953، CO 822، PRO، 505.

الاستقلال التابع

تم تحقيق أهداف بريطانيا الرئيسية في كينيا عبر مزيج من أعمال العنف والقمع الواضحة، أما انتقالها إلى حكومة صديقة عند الاستقلال عام 1963، فلم يكن ليتحقق دون إجراء تغيير جوهري في المجالين السياسي والاقتصادي أيضاً.

لم يكن من السهل تثقيف النخب الأفريقية التي من شأنها المحافظة على المصالح البريطانية بعد الاستقلال، بما أن بريطانيا قد زجت معظم القادة السياسيين الفعّالين في السجن عام 1952. وبعد شهرين على إعلان حالة الطوارئ، اقترحت وزارة الشؤون الاستعمارية «منح بعض الأفارقة المعتدلين والمخلصين دوراً إيجابياً لتأديته في غضون الأزمة الحالية»، وبالطبع، «لا مجال للشك بأي تغيير دستوري في الوسط طالما حالة الطوارئ مستمرة»، فهي قد أعلنت بهدف تجنب ذلك بالتحديد.

واقترحت وزارة الشؤون الاستعمارية إنشاء لجان استشارية متعددة الأعراق، «لسنا سدّج لنظن أن اللجان الاستشارية ستؤدي إلى زيادة الحكمة للتأثير في المشاكل الملحة». أما أهميتها فتكمن في أنها «تستطيع تأدية دور فعّال في محاكمة أفراد الحكومة الذين قد يُدانون لارتكابهم أعمالاً خطيرة»، ويعتبر ذلك «على قدر من الأهمية في كينيا حالياً في حين لا يمكن فعل الكثير لمنح الأفارقة المعتدلين الشعور بتحقيق الهدف^[1]».

وشاركت بريطانيا أيضاً بعدة أعمال سرية لضمان هيمنة السياسات «المعتدلة» بعد الاستقلال، فهي التي شكلت حزب الاتحاد الكيني الأفريقي الديمقراطي (KADU) الذي أنشئ لتوحيد المعتدلين من الأفارقة في وجه الاتحاد الكيني الأفريقي الوطني - خليفة KAU - الأقوى والأكثر شعبية الذي يخضع لسلطة كينياتا. وقد مولت المصالح التجارية البريطانية في كينيا السلطات الاستعمارية KADU بشكل سري قبل انتخابات عام 1963، إلا أنه، في المؤتمر النهائي قبل الاستقلال الذي عُقد في

[1]- و. غوريل بارنز إلى إي بيرينغ، 1 كانون الأول 1952، CO 822، PRO/450.

لأنكاستر هاوس، أدركت الحكومة البريطانية أنه لسوء الحظ، من المرجح أن يفوز KANU بالانتخابات، فتخلّت عن KADU. كما وظفت MI6 أيضًا بروس ماكنزي، وهو مستوطنٌ سياسيٌّ أبيض ذو نفوذٍ كان قد انتقل من KADU إلى KANU، وقد عُيّن وزيراً للزراعة بعد الاستقلال، وتولّى مسؤولية الإشراف على معاهدة الدفاع مع بريطانيا^[1].

وفي المجال الاقتصادي، كان إصلاح أراضي الوايت هايلاندز المخطط الأهم من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية، وكان هدف خطة سوينيرتون في أواسط الخمسينات تمكين الأفارقة الأغنياء من نسبة أكبر من الأراضي بينما يحظى الفقراء بالنسبة الأقل، ما أدى إلى خلق طبقة مالكةٍ وأخرى غير مالكة يصل عدد أفرادها إلى 400000 شخص^[2].

وفي خطة نقل الأراضي في السنوات التي سبقت الاستقلال، تم إجبار «المستوطنين» الأفارقة الجدد على الدفع مقابل الأراضي التي اعتبروها ملكهم واستولى عليها المستوطنون الأوروبيون. ولم يكن باستطاعة معظم أولئك الذين لا يملكون الأراضي جمع حتى المبالغ المطلوبة كدفعة أولى لشرائها، لذا تم نقل أغلبية الأراضي إلى الأفارقة الأثرياء بالشراكة أو إلى الشركات المحدودة المسؤولية. أما أولئك القادرون على شراء الأراضي، فأثقلوا أنفسهم بالديون من أجل تغطية المبالغ الطائلة التي يجب أن تدفع إلى المستوطنين الأوروبيين، ما يعني أن الفلاحين الفقراء باتوا يسدون الديون إلى مستعمرهم السابقين بعد الاستقلال كتعويضٍ عن الأراضي التي سرقوها^[3].

ووفقاً لغراي واسيرمان في دراسته التحليلية حول ملكية الأراضي في كينيا، فإنّ

[1]- بلونز وفيتزجيرالد، الصفحات 143-55.

[2]- هيزيلوود، الصفحات 34-10.

[3]- تانوغو، ص 172، بيثويل أوغوت وتيامبي سيليسا، «كينيا: الطريق نحو الاستقلال وبعده»، في كتاب بروسير جيفتورد و. روجر لويس، إنهاء الإستعمار والإستقلال الإفريقي: انتقال السلطة، 1960-1980، صحافة جامعة يال، لندن، 1988، ص 413، موغان براون، ص 188.

البنك الدولي ومؤسسة الكومنولث الإنمائية البريطانية (برنامج العون حينها) هما اللذان دعما تلك الخطط مادياً، الأمر الذي «عكس الآمال الأوروبية والاستعمارية لاستخدام الاستثمارات الخارجية من أجل تعزيز دولةٍ وطنيةٍ معتدلةٍ والمحافظة على المصالح الأوروبية الاقتصادية (والسياسية)». وكان من المتوقع أن يحوز أفرقة الطبقة الوسطى القادرين على استرجاع الأراضي عبر صكوك ملكيتها أو سداد القروض على فائدةٍ مكتسبةٍ جراء أيّ تغييرٍ جذريٍّ في المجتمع». وكان الالتزام بأن يتم سداد الديون والحفاظ على اقتصاد ملائمٍ للاستثمارات الخاصة والحد من التأميم والحفاظ على المستفيد الأكبر من عائدات التصدير - الزراعة الرأسمالية الخاضعة للهيمنة الأوروبية والبنية الاقتصادية المناسبة لها - وبالتالي رفض نزع الملكية من الأوروبيين أو فرض قيودٍ على الأراضي التي يمتلكونها، وبشكل عام، «العمل بإجراءات إنهاء الاستعمار التي تهدف إلى المحافظة على الاقتصاد السياسي الاستعماري، وتسليم النخب الأصلية مواقع في السلطة تمكنها من حماية المصالح المهمة في النظام»^[1].

وقد استكملت عملية تهميش الفقراء بعد الاستقلال، ووقعت السلطة السياسية في يد كينياتا غير الجدير بالثقة، وكونه الرئيس الأول بعد الاستقلال، أقر مشروعية نقل الأراضي، أحد أفضع الجوانب الاستعمارية. وهدفت السياسات التالية إلى «أفرقة» الاقتصاد عبر خفض فوائد الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت - وما زالت - تستحوذ على حصّة ملموسة في البلاد. وفي عام 1958، كان ثلث الأصول المملوكة من القطاع الخاص في كينيا تتبع لغير المقيمين فيها وخاصة لـ TNC. وبحلول عام 1978، أي بعد خمسة عشر عام على الاستقلال السياسي، أشار المحللان بيثويل أوغوت وتيامبي زيليزا إلى أن «اقتصاد كينيا التصديري مازال معالاً، تخترقه رؤوس الأموال الأجنبية الآتية من البلدان الرأسمالية الكبرى، لذا فكينيا غارقة في النظام الرأسمالي العالمي في عهد الاستقلال»^[2].

[1]- غاري واسرمان، سياسي إنهاء الاستعمار، كينيا، الأوروبيون وقضية الأرض 1960-1965، CUP، كامبريدج، 1976، الصفحات 172-4.

[2]- نيكولا سوايسون، نمو الرأسمالية المؤسسية في كينيا، 1918-1977، صحافة جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، 1980، ص 130، أوغوت وسيليسا، ص 426.

وسلط تقريرٌ صادرٌ عن منظمة السخرة الدولية عام 1978 الضوء على آثار الخطط البريطانية التي نفذها قادة ما بعد الاستقلال. فأولئك الذين استفادوا من النمو الاقتصادي السريع منذ الاستقلال قد وظفوا النخب التي استبدلت البريطانيين في «وظائف رفيعة المستوى»، أي بعض المستوطنين الأفارقة الذين اشتروا الأراضي من المزارعين الأوروبيين، وبعض الموظفين في القطاعات الحضريّة الحديثة الذين رفعوا نسبة إيراداتهم الفعلية بنسبة تراوحت بين 6 و 8 في المائة سنوياً. إلا أنّ «مجموعة الأشخاص الذين فشلوا في جني الفوائد من النمو الذي حصل منذ الاستقلال تشمل أغلبية صغار الملاك وموظفين في القطاع الريفي والفقراء الذين يعملون في القطاعات الحضريّة والحضريين والريفيين العاطلين عن العمل^[1]».

وفي أواسط السبعينات، حاز أغنى 20 في المائة من الشعب على 70 في المائة من الدخل الإجمالي، بينما استمرت الأغلبية بمعاناتها من الفقر المدقع. واليوم، تبقى توزيعات إيرادات كينيا وملكيّاتها منحازةً إلى الأقلية النخب، وتعود هذه الحالة إلى الأولويات التي حددتها بريطانيا في أيام الإستعمار الرسمي. وكما يشير تقرير حديث يتناول قوانين الأراضي في كينيا أصدرته لجنة حقوق الإنسان الخاصة بكينيا التي اتخذت نيروبي مقرّاً لها: «إنّ الفشل في إعادة اعتبار القوانين غير العادلة بعد الإستقلال يعني استمرار حكومتنا في معاملة الكينيين كمواطنين من الدرجة الثانية بينما تقطف الطبقة الحاكمة من الكينيين والأجانب ثمرة الاستقلال^[2]».

[1]- التوظيف وتوزيع المداخل ومكافحة الفقر وضرورة التنعم في كينيا، تقرير للبعثة الاستشارية التابعة لمنظمة العمل الدولية ILO، جامعة كورنيل، 1978، ص: 96.

[2]- نقلاً عن كاثي ماجتيني، «محرومون من الأرض: متسولون في منازلهم»، أخبار أفريقيا، أيلول 2001، www.peaceline.it/afrinews.

الفصل السادس عشر

مالايا:

حرب الدفاع

عن صناعة المطاط

إن المتطرفين هم النواة الصلبة للشيوعيين المسلحين في هذه البلاد، ويجب إبادتهم، وسنعمل على ذلك.

السيد جيرالد تيمبلر، المفوض السامي لمستعمرة مالايا

بين عامي 1948 و1960، أطلقت القوات العسكرية البريطانية ما يسمى بالحملة «الطارئة» أو حملة «مكافحة التمرد في مالايا، المستعمرة البريطانية التي خضعت لسيطرتها لحين الاستقلال عام 1957. وتكشف الملفات التي رفعت عنها السرية أن بريطانيا لجأت لتدابير وحشية في الحرب، بما فيها القصف الجوي الواسع النطاق واستخدام القنابل العنقودية الحديثة، كما أعدت بريطانيا برنامج استيطان ضخم شبيه بذلك الذي أعدته في كينيا، والذي شكّل نموذجاً لبرامج «هامليت الاستراتيجية» التي قامت بها الولايات المتحدة في فيتنام. كما استخدمت مواد كيميائية استخلصت منها الولايات المتحدة دروساً في استخدامها العامل البرتقالي.

الدفاع عن الحق في الاستغلال

لطالما كان اهتمام المخططين البريطانيين الأساسي تمكين الأعمال التجارية البريطانية من استغلال موارد مالايا الاقتصادية، فهي تمتلك معادن قيمة كالصخر الحجري والبوكسيت والتنجستن والذهب وخام الحديد والمنغنيز، والأهم من ذلك كله، المطاط والقصدير. وأشار تقريرٌ صادرٌ عن وزارة الشؤون الاستعمارية منذ العام 1950 إلى أنّ صناعات تعدين المطاط والقصدير هي الأكثر جنيًا للمال في الكومنويلث البريطاني، فالمطاط يستحوذ على 75 في المائة من إجمالي إيرادات مالايا بينما يستحوذ القصدير على 12-15 في المائة منه^[1].

[1]- تقرير وزارة الشؤون الاستعمارية، 28 آذار 1950، CO 717، PRO/196/52821/20، لينوكس ميلر : مالايا، تفهيم سياسي واقتصادي، صحافة جامعة مينيسوتا، 1958، ص 206، «بحوث حول حالة الطوارئ في مالايا»، كانون الثاني 1952، CO 1022، PRO/10/22/SEA 08/14.

ونتيجة للاستعمار، امتلك الأوروبيون مالايا بشكل فعلي، وسيطروا على الأعمال التجارية، وبشكل رئيسي البريطانيون، وقد شغلت رؤوس الأموال البريطانية معظم المؤسسات في مالايا. والأهم من ذلك أن 70 في المائة من هكتارات مزارع المطاط تعود ملكيتها إلى الشركات الأوروبية (البريطانية بشكل أساسي) مقارنة بـ 29 في المائة يمتلكها الآسيويون^[1].

ووصف أحد الزعماء مالايا عام 1952 بـ «أعظم جائزة مادية في جنوب - شرق آسيا»، بفضل غناها بالمطاط والقصدير بشكل أساسي، وصرح زعيم آخر بأن بريطانيا محظوظة جدًا بها «بما أنها دعمت بشكل ملحوظ مقياس معيشة شعب تلك الدولة ومنطقة الجنيه الإسترليني لها منذ نهاية الحرب»، «ماذا سنفعل من دون مالايا وعائدها من المطاط والقصدير، بصراحة لا أعرف^[2]».

هددت حركات التمرد التي ظهرت في مالايا السيطرة على تلك «الجائزة المادية»، ولاحظ وزير الشؤون الاستعمارية عام 1948 أنه «إن تم التدخل بصادرات مالايا، سيتدهور رصيد الدولار في منطقة الجنيه الإسترليني»، وأوضح أحد أفراد مجلس اللوردات أن مخزونات القصدير «تستنفذ بشكل سريع»، ونظرًا للحركات التمردية، «لن يتم البحث عن مناطق جديدة تحتويها من أجل المستقبل»، وزعم أن الخطر يكمن في أن استخراج القصدير سيتوقف في غضون عشر سنوات. ولم تكن الحالة مع المطاط «أقل جزعًا» مع هبوط المخرجات «بسبب تأثيرات التخريب الشيوعي المباشرة وغير المباشرة»، حسب ما وُصف الأمر^[3].

وقد حذرت مجموعة نافذة للضغط على الأعمال التجارية الكبيرة تسمى «المصالح المالائية المشتركة» وزارة الشؤون الاستعمارية من «التشدد الذي تظنه طيبة، مع التركيز على تحصيل المستعمرة لحكمها الذاتي في مرحلة مبكرة». وأشارت

[1]- وزارة الشؤون الاستعمارية، «مالايا، موجز لوزير الدولة»، غير مؤرخ (1952) CO 1022، PRO، 01/469/192/267، ميلز، ص 206.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 27 شباط 1952، الخانة 302.

[3]- المرجع نفسه، الخانة 346.

إلى أن التمرد يتسبب في خسائر اقتصادية عبر إلحاق أضرارٍ مباشرةً بالعمل بالإضافة إلى تعطيله، وخسارة اليد العاملة البشرية وهبوط المخرجات. كما ناشدت الحكومة بعدم التطرق إلى الحكم الذاتي قبل الفوز بحربها على العصابات^[1].

وعليه، تم إرسال القوات العسكرية البريطانية بمهمةٍ إمبرياليةٍ كلاسيكيةٍ من أجل حماية المصالح التجارية، ولاحظ وزير الخارجية في ملفٍ سريٍّ أنه «في نطاقها الضيق، أن الحرب على العصابات ما هي إلا حرب للدفاع عن صناعة المطاط^[2]».

وتكمن جذور الحرب في فشل السلطات البريطانية الاستعمارية في ضمان حقوق الصينيين في مالايا الذين يشكلون ما يقارب نسبة 45 في المائة من السكان، فلطالما قدّمت بريطانيا حقوق المجتمع المالايي على حقوق الصينيين فيها، ولطالما رفض المالاييون وجماعة الضغط المالايية الاستعمارية السابقة الاقتراح الذي يقضي بإنشاء بنيةٍ سياسيةٍ جديدةٍ تعمل على خلق توازنٍ عرقيٍّ بين الصينيين والمجتمع المالايي والقضاء على هيمنة الأخير على الأول. وبحلول عام 1948، كانت بريطانيا تروجٌ لدستورٍ فدراليٍّ جديدٍ يعزز امتيازات مالايا ويضمن حرمان حوالي 90 في المائة من الصينيين من المواطنة، ووفقاً لتلك الخطة، يتّأس المفوض السامي دولةً غير ديموقراطيةٍ مركزيةٍ يختار فيها بنفسه أعضاء المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي.

وفي الوقت نفسه، كانت سلسلةً من الهجمات والاضطرابات العمالية تهدّد النظام في المستعمرة، بمساعدة تحركات متصاعدةٍ من قبل النقابة العمالية، فطلبت السلطات الاستعمارية قمع هذه الاضطرابات وحظر بعض النقابات العمالية وسجن بعض أعضائها بالإضافة إلى مضايقة صحافة الجناح الأيسر.

لذا، جاء إعلان بريطانيا لحالة الطوارئ عام 1948 وسيلةً لهزيمة المتمردين المسلّحين إضافةً إلى اتخاذ إجراءات صارمةٍ حول حقوق العمال. وأشار حاكم سنغافورة - وهي جزءٌ من مالايا الاستعمارية - إلى أن «أنظمة الطوارئ وأعمال الشرطة

[1]- مذكرة إلى وزارة الشؤون الاستعمارية، 15 تشرين الثاني 1951، CO 1022، 01/93/SEA 10 39/PRO.

[2]- وزارة الخارجية إلى واشنطن، 26 تشرين الأول 1950، CO 717، 52911/203/PRO.

التي تتم بموجبها قد قلصت حجم المقاومة الناشطة لتخفيض الأجور وتحسينها». وقد انخفض عدد النقابات في سنغافورة منذ بدء حالة الطوارئ، ولاحظ مسؤولون استعماريون أيضًا أن أوامر حظر التجول التي أصدرتها السلطات «اتجهت نحو مساعي نقابيين التجارة الحريصين». وبعد ستة أشهر من بدء حالة الطوارئ، أشارت وزارة الشؤون الاستعمارية إلى أنه في سنغافورة «وفي خلال تلك الفترة، تم التخلص من الإضطرابات العمالية^[1]».

بالتالي، قامت بريطانيا بسدّ طريق الإصلاح السياسي، كما فعلت في كينيا، ما يعنى أن الحزب الشيوعي المالايي - الذي كان يمثل أساس حركات التمرد - قد وُضع بين خيار، إما أن يقبل بأن يصبح دوره في المستقبل محدودًا أو أن يواجه البريطانيين على الأرض ويجبرهم على الرحيل. وعليه، تم تشكيل حركة تمرّد تتألف من أولئك الذين دربهم النظام البريطاني من أجل مقاومة الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، وقد قدّم الصينيون المالايون المقاومة الناشطة الوحيدة للغزاة اليابانيين.

تألف المتمردون بشكلٍ أساسيٍّ من الصينيين الساخطين، ولقوا دعمًا ملموسًا من السكان الصينيين الذي فاق عددهم نصف المليون. وعلى حدّ تعبير وزارة الخارجية عام 1952:

كانت الأغلبية الساحقة من الصينيين تعمل في مناجم القصدير أو في مزارع المطاط، وقد عانوا من الإحتلال الياباني للبلاد... وخلال الإحتلال الياباني، حُرّموا من وظائفهم العادية ومن فرصة العودة إلى وطنهم... وقد تم إجبار الكثير منهم على ترك العمل المجدي دون توفير بدائل لهم فوجدوا أنفسهم منكوبين كغيرهم من الذين أُجبروا إلى اللجوء إلى الأحرار باحثين عن فرصة للحياة، وقد بدأت معاناتهم قبل اندلاع الحرب^[2].

[1]- مذكرة دون عنوان (1949) CO 717، PRO، 52748/163، حاكم سنغافورة إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 23 آذار 1949، CO 717، PRO، 52748/163، ج. هيغام إلى السيد فرانسيس جيمسون، 14 شباط 1949، CO، PRO، 52748/163/717.

[2]- «مشكلة المستوطنين في مالايا»، آذار 1952.

وقد تحوّل أولئك «السكان» إلى الهدف الرئيسي لتدابير بريطانيا الشديدة القسوة في المستعمرة.

واقع الحرب

تحضيراً لقتال قوّة متمرّدة تتألف من 3000 إلى 6000 مقاتل، شرعت القوات البريطانية في حرب وحشية استخدمت فيها القصف على نطاق واسع وتدابير عسكرية ديكتاتورية و «إعادة توطين» مئات الآلاف من الأشخاص.

وصرح المفوض السامي في مالايا، جيرالد تيمبلر أنّ «المتطرفين هم النواة الصلبة للشيوعيين المسلحين في هذه البلاد، ويجب إبادةهم، وسنعمل على ذلك». وكتب ريتشارد كلاتربوك، مسؤول بريطاني سابق في مالايا أنه في خلال خدمة تيمبلر في الوزارة، التي دامت سنتين، «تمت إبادة ثلثي رجال العصابات» ما يعتبر شهادة على «ديناميكية تيمبلر وروحه القيادية^[1]».

وجهت بريطانيا 4500 ضربة جويّة في السنوات الخمسة الأولى من حرب مالايا^[2]. وكتب روبرت جاكسون في حسابه غير الناقد أنه:

في خلال عام 1956، تم إلقاء 545000 رطل من القنابل على معسكر محتمل للعصابات، لكن عدم القدرة على التحديد بدقة قد أبطل تأثيرها، وتم الهجوم على المعسكر ثانية في أيار من العام 1957، وألقي حينها عليه 94000 رطل من القنابل، لكن بسبب المعلومات غير الدقيقة حول الهدف، ألقى هذا الوزن من المتفجرات على منطقة تبعد 250 ياردة عنه، ثم أعيد الهجوم في 15 أيار، وألقي 70000 رطل من القنابل.

وصرح جاكسون أنّ «الهجوم كان في غاية النجاح» بما أننا استطعنا «قتل أربعة إرهابيين».

[1]- خطاب إذاعي إلى أستراليا، 12 تشرين الأول 1952، CO T022، 03/SEA 10/2/PRO، ريتشارد كلاتربوك، الصراعات وأعمال العنف في سنغافورة وماليزيا، 1945-1983، غراهام براش، سنغافورة، 1985، ص 186.

[2]- كيرنان، ص 212.

ويشير الكاتب إلى أنه تم استخدام 500 رطل من القنابل المنصهرة من آب 1948 وقد أثرت على منطقة واسعة النطاق تصل مساحتها إلى 15000 قدم مربع، كما تم استخدام «سلاح فتاك آخر» وهو القنابل المتشظية التي تعتبر الجيل السابق للقنابل العنقودية، وقد رُمي 500 رطل منها. وذكر جاكسون أنه «نظراً لقدرة سودرلاند على تحمل ثقلاً يوازي 190، كان تأثيرها على روح الإرهابيين المعنوية معتبراً»، «ولسوء الحظ، لم يتم استخدام أعداد كبيرة منها رغم قدرتها الممتازة كسلاح للمضايقة». «ولربما واجه المهاجم لينكولن سوء الحظ نفسه، فبعد رميه للقنابل على بعد 600 ياردة من الهدف، أودت بحياة إثني عشر مدنياً وجرحت ستة وعشرين آخرين^[1]». وليس هذا إلا مثال واحد عن حالات الأضرار الجانبية العديدة من الماضي المنسي.

ارتكب الطرفان المجازر، وغالباً ما انغمس المتمردون بهجمات وجرائم مريعة، وعلّق ضابطٌ بريطانيٌّ شابٌ قائلاً: «عند قتالنا للمتمردين، كنا نطلق النار على الأشخاص، ونعتمد إلى قتلهم.. كان نجاحنا وحشياً، كانت مجزرة، وكان الوضع مرعباً^[2]».

تم نشر مجموع القتلى الإجمالي الذي تسببت به بريطانيا، وأصبح مصدراً للمنافسة بين وحدات الجيش، وذكر أحد المجندين في الجيش البريطاني أنه «عندما كان يخرج أي من الضباط معنا للقيام بدوريت، لم يكن يهتم سوى قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص». وقد فخخت القوات البريطانية المتاجر الغذائية في الأدغال، كما زودت المتمردين بالقنابل والرصاص المتفجر ذاتياً فيقتل مستخدمها على الفور. وقد خدمت سرية SAS من النظام العنصري في روديسيا إلى جانب البريطانيين، وقد قادها بيتر والز لفترة ثم أصبح قائد الجيش الروديسي بعد إعلانه الفردي للاستقلال^[3].

[1]- روبرت جاكسون، حالة الطوارئ في مالايا: حرب الكومونويلث، 1948-1966، روتليدج، لندن، 1991، الصفحات 77، 82، 84.

[2]- المرجع نفسه ص 45.

[3]- نقلاً عن كتاب تشارلز آلان، حروب السلام الهمجية: أصوات الجنود 1945-1989، فوتورا، 1990، الصفحات 21، 26-2، جيراجتي، من يجزو بفوز، الصفحات 28-39.

يلاحظ براين لاينغ في دراسة أجراها حول نهاية الأباطورية البريطانية أن «القوات البريطانية كانت تتعامل بوحشية، فكانت تضرب السكان الصينيين بشكل روتيني عند رفضهم بإدلاء أي معلومات حول المتمردين أو عدم قدرتهم على ذلك»، كما قامت بعرض جثث رجال العصابات للعلن في بعض الحالات. ووفقاً لصحيفة سكوتسمان، كانت تلك الممارسات جيدة، بما أنه «تم إقناع الفلاحين السذج أن القادة الشيوعيين لا يقهرون»^[1].

أما في باتانغ كالي في كانون الأول من العام 1948، ذبحت القوات العسكرية البريطانية أربعة وعشرين صينيًا قبل إحراق القرية بأكملها، وقد زعمت الحكومة البريطانية في البداية أنهم كانوا من رجال العصابات، ثم روت أنهم كانوا يحاولون الفرار، ولم يكن أي من ذلك صحيح. وقد تم توقيف طلب الشرطة الأسكتلندية للتحقيق في المجزرة من قبل حكومة هيث عام 1970، ولم يتم التحقيق بالتفاصيل الكاملة بشكل رسمي.

كانت عملية قطع رؤوس المتمردين غير اعتيادية لكنها اعتُمدت كوسيلة للتعرف على رجال العصابات القتلى عندما لم يكن إرجاع جثثهم من الأدغال ممكناً، وقد سببت صورة لمغوار في البحرية حاملاً رأسين من رؤوس المتمردين احتجاجاً شعبياً في نيسان 1952. وأشارت وزارة الشؤون الاستعمارية أنه «لا شك من أنه وفقاً للقانون الدولي، تعتبر حالة كهذه في زمن الحرب جريمة حرب» (ولطالما نكرت بريطانيا أنها في حالة حرب في مالايا، لذا كانت تستخدم المصطلح «طوارئ»)^[2].

وعمل صائدو الرؤوس «دياك» من بورنيو إلى جانب القوات البريطانية، واقترح المفوض السامي تيمبلر أنه يجب اللجوء إلى دياك من أجل التعقب فقط «لكن بصفتهم الرئيسية كصائدي رؤوس». ولاحظت وزارة الشؤون الاستعمارية أن «تيمبلر على اعتقاد بأنه من الضروري استكمال ممارسة قطع الرؤوس، مع أنه يجب اعتبار

[1]- لاينغ، ص 219، «جثث المتمردين الموتى بنظر الرأي العام»، سكوتسمان، 22 آب 1852، أنظر PRO، CO 1022، 01/568/FED 12/33/1030.

[2]- ت. جيروم إلى ج. هيغام، 30 نيسان 1952، PRO، CO 1022، 02/162/SEA 10/45/PRO.

عمل كهذا أساسيًا في حالات نادرة فقط»، كما أشار إلى أنه بسبب الاحتجاج العام الذي سببته هذه المسألة، «من الأفضل تأجيل أي بيان عام حولها في الفترة القادمة». وعرضت صحيفة ديلي تلغراف الدعم معلقة أن جماعة دياك «مقاتلون ممتازون في أدغال مالايا، ومن المستغرب أن يعارض الرأي العام استخدامهم». وحذرت وزارة الشؤون الاستعمارية أيضًا، بالإضافة إلى قطع الرؤوس، «من ممارسات أخرى قد تنمو، خاصة في الوحدات حيث تم استخدام جماعة دياك، لأنه سيستج عنها صوراً شنيعة^[1]». وقال تيمبلر في مالايا أن «الإجابة لا تكمن في توزيع المزيد من المجموعات في الأدغال، بل في قلوب وعقول المواطنين»، وعلى الرغم من ذلك الخطاب، استمرت السياسة البريطانية لأنها كانت قمعية للغاية، وهدفت إلى فرض السيطرة على الشعب الصيني. أما المحور الرئيسي لذلك كله، فكان «خطة بيجز» التي بدأت عام 1950 برنامج إعادة توطين يشمل نقل أكثر من نصف مليون مستوطن صيني إلى مئات من «القرى الجديدة». وأشارت الوزارة إلى تلك السياسة بـ «الخطوة الممتازة نحو النمو الاجتماعي^[2]».

ووصف لابينغ معنى السياسة في الواقع:

محاصرة مجموعة من المستوطنين في أكوأخهم عند الفجر، عندما يكونون نائمين، ويتم إدخالهم في الشاحنات قسراً ووضعهم في قرى جديدة محاطة بالأسلاك الشائكة، مع تسليط المصابيح الكاشفة عليهم لمنعهم من التجوال ليلاً. وقبل السماح «للقرويين الجدد» من الخروج للعمل في حقول الأرز صباحاً، كان الجنود أو عناصر الشرطة يفتشونهم من أجل الأرز أو الثياب أو الأسلحة أو الرسائل. واشتكى البعض بأن القرى الجديدة تفتقر إلى التجهيزات الأساسية واعتبروها معسكرات للاعتقال^[3]. ومن وجهة نظر جاكسون، إن القرى الجديدة كانت «محاطة بالأسلاك الشائكة^[4]».

[1]- ت. جيروم إلى ج. هيغام، 19 أيار 1952، CO 1022، 02/162/SEA/10/45/PRO، «500، أنظر دياك في مالايا»، ديلي تلغراف، 23 أيار 1952.

[2]- نقلاً عن لابينغ، ص 224، تلخيص لسيلاوين لويدي، 21 نيسان 1953، CO 1022، 03/SEA/10/2/PRO.

[3]- لابينغ، ص 223.

[4]- جاكسون، ص 20، التأكيد مضاف.

أما المكاسب التي جُنت من «إعادة التوطين» فكانت مجموعةً من اليد العاملة الرخيصة المتوفرة لأصحاب العمل، وتبعاً للإطار الرسمي، وصف كلاترباك ذلك بـ«الفرصة غير المسبوقه للمستوطنين النازحين لإيجاد عمل في مزارع المطاط»^[1].

وقال مُخبرٌ من الحكومة أن «تربية الصينيين على قبول سيطرة الحكومة»^[2] عليهم، سيطرة البريطانيين والمالايين عليهم، كان جانباً أساسياً من «إعادة التوطين». وصرحت الحكومة الاستعمارية أنه «ما زال لدينا الكثير من العمل من أجل تكيّف الصينيين، وقبولهم بالسياسات التي يمكن تحريفها لتظهر وكأنها عملٌ من أعمال القمع الاستعماري»، لكن المهمة أصبحت أسهل بما أنه «يجب التأكيد دائماً إلى أن عقول الصينيين مصابةٌ بالفصام ومعرضةٌ للحوافز المزدوجة الخاصة بالعنصرية المصلحة الخاصة»^[3].

واتبعت بريطانيا تدبيراً أساسياً في حربها وهو «العقوبات الجماعية» وطبقته على القرى التي يعتبر سكانها مؤيدين للمتمردين. وفي تانجونغ ماليم في آذار من العام 1952، فرض تيمبلر حظر تجوال مدته 22 ساعة ومنع الجميع من مغادرة القرية وأقفل المدارس وأوقف خدمات النقل العام وقُلص حصص الأرز لـ 20000 شخص. ودفع التدبير الأخير مدرسة لندن للنظافة والطب المداري لكتابة برقية لوزارة الشؤون الاستعمارية أشارت فيها أن «الشعب المالاي الذي يعاني من نقص مزمن في التغذية» لن يستطيع النجاة جراءه، ويؤدي هذا التدبير إلى زيادة في الأمراض والوفيات أيضاً، وخاصة بين الأمهات والأطفال اليافعين». وقد أجبر البعض على دفع غرامات لقاء خروجهم لاستخدام المراحيض الخارجية^[4].

وتطبيقاً للعقوبات الجماعية- في سريغاي بيليك في الشهر الذي تلى- شملت

[1]- كلاترباك، ص 176.

[2]- «الإستعراض الشهري للشؤون الصينية»، كانون الأول 1949، CO 717، PRO، 52928/182.

[3]- ج. بيدالف، 6 حزيران 1951، CO 1022، PRO، 01/167/SEA/75/148.

[4]- رسالة موجهة إلى وزارة الشؤون الاستعمارية، غير مؤرخة (1952)، CO1022، PRO، 01/409/SEA/10/54، «تيمبلر يوجه رسالة إلى شعبه»، صحيفة أوبسيفير 6 نيسان 1952.

التدابير حظر التجول وتقليص حصص الأرز بنسبة 40 في المائة وتشديد سياج محاط بالسلاسل على طول 22 ياردة خارج سياج الأسلاك الشائكة التي تحيط بالبلدة. وأوضح المسؤولون أنه يتم فرض هذه التدابير على 4000 قروي «بسبب تزويدهم المتمردون بالطعام بشكل مستمر» ولأنهم «لم يدلوا بأي معلومات للسلطات» وقد ارتكبت جرائم أفضع من قطع الرؤوس^[1].

وأُسفرت قوانين الاحتجاز البريطانية عن سجن 34000 شخص لفترات متفاوتة في السنوات الثمانية الأولى من حالة الطوارئ. وأوضحت وزارة الشؤون الاستعمارية أن قواعد الاحتجاز تشمل أولئك الذين «يهددون السلامة العامة والذين لا يمكن جرهم إلى المحاكم بسبب النقص في الأدلة»، وقد تم ترحيل حوالي 15000 شخص، وقد تمددت القوانين التي تمكّن المفوض السامي من التعامل مع المحتجزين بتلك الطريقة لتشمل بعض الفئات التي يعيلها الشخص المعني. ويعتبر المفوض السامي أن «ترحيل جميع المحتجزين إلى الصين يساهم في زيادة الاضطرابات التي يسببها المتمردون أكثر من أي عامل آخر»^[2].

ويعلق جاكسون قائلاً: «من المؤكد أن طرق تامبلر غير تقليدية لكن لا شك في أنها أسفرت عن نتائج إيجابية». ويوافقه ريتشارد آلان الرأي، وأشار في دراسة أخرى إلى أنه «هناك تبرير واحد واضح لطرق تامبلر وتدابيره، وهو أنها استكملت بعد رحيله وحققت نجاحاً كاملاً»^[3]. فالغاية تبرر الوسيلة.

قامت الولايات المتحدة بنسخ عدد من السياسات البريطانية في الحرب المالايية في حربها على فييتنام، وكانت نتائجها أكثر تدميراً، فقد تحول «إعادة التوطين» إلى برنامج «استراتيجية القرى»، وتم استخدام عوامل كيميائية من قبل البريطانيين في مالايا للأهداف نفسها التي استخدم من أجلها العامل البرتقالي في فييتنام، وقد

[1]- بيان حكومة سيلانجر الصحفي، 10 نيسان 1952، CO 1022، 02/409/SEA 10/55/PRO.

[2]- برقية وزارة الخارجية، 22 آذار 1951، CO1022، 03/SEA 10/2/PRO، مذكرة أرسلها وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 21 CAB 1682، 15، 93 DO(50) تشرين الثاني 1950.

[3]- جاكسون، ص 26، آلان، ص 101.

اختبرت بريطانيا مواد كيميائية كسوائل المنزورات ومبيدات المحاصيل منذ بداية الخمسينات. وعلى سبيل المثال، تم رش 1250 هكتار من النباتات المزروعة على جوانب الطرقات بسوائل المنزورات منذ حزيران إلى تشرين الأول من العام 1952، وتم وصف ذلك بالسياسة ذات «الأهمية الوطنية». ووفقاً لوزارة الشؤون الاستعمارية، اعتبر الحلف التعاوني الدولي ICA المواد الكيميائية حقلاً مربحاً للتجارب^[1]. ولا يمكنني إيجاد أي معلومات إضافية تخص هذا البرنامج في الملفات التي رفعت عنها السرية.

الذريعة التقليدية

وكما أشرنا في الأعلى، تم شن الحرب بشكل أساسي من أجل الدفاع عن المصالح التجارية، ولم تكن الحال بأن لم يعتقد المخططون البريطانيون بعدم وجود التهديد «الشيوعي» - فهم اعتقدوا بذلك، لكن يجب إدراك طبيعة هذا التهديد، فالشيوعية في مالايا - غيرها في العالم الثالث خلال الحرب الباردة - هددت بشكل أساسي السيطرة البريطانية والغربية على الموارد الاقتصادية. ولم نتساءل قط حول أي تدخل عسكري في مالايا من قبل الاتحاد السوفياتي أو الصين، كما أنهما لم يدعموا المتمردين دعمًا ماديًا، وأفادت وزارة الشؤون الاستعمارية بعد أربعة سنوات من بداية الحرب أنه «لم يتم إنشاء أي روابط عمالانية كتلك الموجودة».

وإنما خشي البريطانيون تكرار الثورة الصينية عام 1949 في مالايا، وكما وصفت صحيفة ذا إيكونوميست الأمر، تدلّ تلك الحرب على إقدام الشيوعيين «نحو اقتصاد ونوع من التجارة لا مكان فيهما للمصنّع الأجنبي ولا لأصحاب المصارف الأجانب ولا لأي تاجر أجنبي» وليس ذلك بالأمر الصحيح تمامًا لكنها وجهة نظر تدلّ على التهديد الذي يشكله النوع الخاطئ من التنمية على المصالح التجارية الغربية^[2].

ولا يمكن اعتبار السياسة البريطانية - منذ ذلك الحين حتى الآن - سياسة تستند على تطوير أهداف بسيطة كالمصالح التجارية، سواء أكانت القصدير والمطاط في

[1]- هـ. كيرنز و إي وودفورد، «السيطرة الكيميائية على النباتات على جوانب الطريق»، 2 شباط 1953، PRO، CO 102226/SEA 10، 01/45/PRO، CO 102226/SEA 10، 19 كانون الثاني 1953، هيغام، إلى ج. هامفيري

[2]- «خطة من أجل المطاط»، صحيفة إيكونوميست، 9 تشرين الأول 1954.

مالايا أم النفط في العراق. لذا أصبحت الذريعة الرسمية مقاومة التوسع الشيوعي، وهو مفهوم لا يشمل أي حوافز تجارية ويتم فهمه كحماية للـ «عالم الحر» في وجه الشموليين القذرين. وقد تماشى الأكاديميون والصحافيون بأغليتهم الساحقة مع الأمر، وكانت النتيجة حرمان عامة الشعب البريطاني من الصورة الواقعية.

دعونا نعرض بعض أمثلة حول كيفية الترويج للعقيدة المطلوبة. يؤكد أحد المحللين الأكاديميين لسياسة بريطانيا الخارجية في الفترة التي سبقت الحرب ريتشي أوفندال، أن بريطانيا «تحارب الإرهابيين الشيوعيين من أجل تمكين مالايا من تحقيق الاستقلال ومساعدة نفسها. أما حوافز الاستغلال التجاري المباشر، فلا تظهر أبداً في حساب أوفندال، فقد ذكر لاحقاً بشكل سريع أن بريطانيا «تعتمد على منطقة المطاط والشاي والجوت» وأنه لا يمكن الحفاظ على «الروابط الاقتصادية من دون ترتب أي آثار عليها». وكتب أوفندال أن هدف بريطانيا الطويل الأمد في جنوب شرق آسيا هو «تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيها»، وتبقى كيفية توافق ذلك مع اختلاس بريطانيا للأرباح التي تجنيها مالايا مقابل تصدير المطاط والقصدير على حساب الشعب الذي يعاني الفقر المدقع أمراً غامضاً، وبالإجمال، يزعم أوفندال أن «نية بريطانيا الأساسية في المنطقة ما هي إلا منع انتشار الشيوعية ومقاومة التوسع الروسي»^[1].

ويعرض روبرت جاكسون مقارنةً مشابهةً للسابقة، ففي دراسته للحرب، لم يذكر استغلال بريطانيا لموارد القصدير والمطاط لأهداف بريطانية، بل أظهر أن بريطانيا تقاوم ببساطة التوسع الشيوعي. وقد علّق جاكسون قائلاً إنه «حتى نيسان من العام 1950، لم تكن الحكومة البريطانية على دراية بمدى خطورة التهديد الشيوعي على مالايا»، لكنه يزعم أن الأمور تغيرت بعد انتخاب تشرشل رئيساً للحكومة عام 1951، «فبذكائه الفطن، استطاع تشرشل فهم الواقع بأنه إن سقطت مالايا في أيدي الشيوعيين، ستخضع جميع دول آسيا الأخرى لسيطرتهم». وتجدر الإشارة إلى أن هذا الخلاف، الذي ورد بشكل متكرر في الملفات التي رفعت عنها السرية، تم عرضه كـ «واقع»^[2].

[1]- ريتشي أوفندال، التحالف الناطق بالإنكليزية، بريطانيا والولايات المتحدة والسلطين والحرب الباردة، 1945-1951، جورج ألان & أنوين، لندن، 1985، الصفحات 151-63.

[2]- جاكسون، الصفحتان 39، 19.

وقد تم التعامل مع الجوانب الأخرى من الحرب ضمن الإطار الرسمي، وفي العام 1952، نصت مذكرة أصدرها وزير الدفاع البريطاني أنه من الآن وصاعداً، إن المتمردين الذين كنا نشير إليهم بتسمية «أفراد العصابات» أصبحوا رسمياً «الإرهابيين الشيوعيين» أو CT^[1]. فعلى سبيل المثال، عارض ريتشارد آلان مصطلح CT بينما اعتبرهم «المحامون عن مالايا» على حدّ تعبيره.

وأشار المراسل السابق في سانداي تايمز جيمس أدامز في كتابه إلى أنه، باعتبار مالايا مستعمرة بريطانية، «تقع مسؤولية قرار الحرب على الحكومة البريطانية»^[2]. فالقول بأن مالايا - التي تخضع لبريطانيا من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية الخاصة - كانت مسؤولية بريطانيا كالإدعاء بأن شرق ألمانيا السابق كان مسؤولية الدول السوفياتية.

حققت بريطانيا أهدافها الرئيسية في مالايا: فالتمردون قد هُزموا، ومع استقلال عام 1957، حافظت بريطانيا على مصالحها التجارية فيها. وقد سلّمت بريطانية السلطة الفعلية عند الاستقلال إلى حكام مالايا التقليديين وعززت التحالف السياسي بين المنظمة الوطنية في مالايا المتحدة والإتحاد الصيني المالايي لرجال الأعمال الصينيين.

عند الاستقلال، كانت نسبة 85 في المائة من إيرادات الصادرات المالائية لا تزال تنتج عن القصدير والمطاط، وكان حوالي 70 في المائة من أرباح الشركات يستلمها الأجانب، البريطانيون بشكل عام، وسيطرت الوكالات التي يملكها الأوروبيون على 70 في المائة من التجارة الخارجية وعلى 75 في المائة من المنشآت الزراعية. وبالكاد غير الاستقلال مدى السيطرة الأجنبية على الاقتصاد حتى الستينات والسبعينات، وحتى في العام 1972، كانت الشركات الأجنبية وخاصة البريطانية تمتلك نحو 80 في المائة من المناجم و 62 في المائة من الصناعات و 58 في المائة من مشاريع البناء^[3]. وقد تمت حماية النظام القائم

[1]- «التعيين الرسمي للقوات الشيوعية»، 01/172/SEA 10/48/PRO، CO 1022.

[2]- جيمس آدمز، الجيوش السرية: قصة SAS الكاملة، قوة ديلتا وسبيتسناز، بان، لندن، 1988.

[3]- كريس ديكسون، جنوب شرق آسيا في الاقتصاد العالمي، صحافة جامعة كامبريدج، كامبريدج، 191، الصفحات 186/183.

الفصل السابع عشر

غيانا البريطانية

تخطي الحكومة الرشيدة لضمان النتائج المرجوة، من الضروري تحضير الرأي العام. [هكذا وردت].

البعثة البريطانية إلى الأمم المتحدة، 1953.

تُذكر دولة غويانا في وسائل الإعلام من حين إلى آخر، وهي دولةٌ صغيرةٌ تقع جنوب القارة الأميركية وكانت معروفةً سابقًا باسم غيانا البريطانية، وقد حازت على استقلالها من بريطانيا عام 1966، لكن تكاد لا تذكر أحداث عام 1953 التي تم استئصالها من التاريخ.

حينما يتعلق الأمر بالتدخلات الأميركية في أميركا اللاتينية، نرى نمطًا واضحًا: حكومةٌ شعبيةٌ تستلم السلطة بجدول أعمال يهدف إلى معالجة الفقر واللامساواة، وتهدد هذه الأولويات سيطرة الأعمال الأميركية على الموارد، وترسل الحكومة عميلًا عن الشيوعية الدولية وترسل الولايات المتحدة مجموعات أو تخطط لتغيير في الحكومة بشكلٍ سري، من أجل استعادة النظام والأمن. كان ذلك مسار الأحداث في غواتيمالا (1954) والبرازيل (1964) وجمهورية الدومينيكان (1965) وتشيلي (1973) ونيكاراغوا (في الثمانينات).

لكن ذلك النمط في أميركا اللاتينية لم يُعده الولايات المتحدة، بل بريطانيا. وتكشف أحداث عام 1953 الكثير حول «اهتمام النخب البريطانية بتنظيم العالم بالتناسب مع مصالحها التجارية وتفسيرها للديموقراطية».

التهديد الشعبي والقومي

وفي نيسان من العام 1953، فاز حزب الشعب التقدمي PPP الذي يرأسه شدي جاغان ثمانية عشر مقعدًا من أصل أربعة وعشرين في الانتخابات الأولى التي أُجريت في غيانا البريطانية بنظام حق التصويت العام. وكان برنامج الإصلاحات

الاجتماعية والاقتصادية الذي أعدّه جاغان من النوع الخاطئ بالنسبة إلى المخططين البريطانيين بما أنه هدد سيطرة المصالح التجارية البريطانية والحليفة لها على موارد الدولة، فأرسلت بريطانيا طوافةً وبارجتين و700 مجموعة إلى المستعمرة التابعة لها ثم علّقت الدستور وأطاحت بالحكومة المنتخبة ديموقراطيًا بعد 133 يوم من تولي المنتخبين مناصبهم.

إن كانت مصالح بريطانيا في مالايا القصدير والمطاط وفي كينيا الأراضي، فالموارد الرئيسية في غيانا البريطانية هي السكر، والبوكسيت في الدرجة الثانية. فثمانية وعشرون ألفًا من مجموع العمال في البلاد الذي يبلغ مائة ألف ساكن يعملون في صناعة السكر، ويعيش حوالي 20 في المائة من السكان في أراضي السكر الزراعية، ويقطن أكثر من نصفهم في منازل يمتلكونها في تلك الأراضي. ويتم زراعة قصب السكر في سبع عشرة مزرعة يملكها شركات خاصة، إحداها بوكر بروس. أما ماكونيل فكان يستفيد من الفائدة الكبرى من المزارع. وبلغت صادرات المستعمرة من البوكسيت حوالي خمس الإنتاج العالمي الإجمالي، بينما تسيطر شركة واحدة على 90 في المائة من مخرجاتها وهي شركة ديميريرا للبوكسيت، فرع للشركة الكندية للألمنيوم ALC، وشكل السكر والبوكسيت معًا 90 في المائة من صادرات البلاد: بالتالي كانت بريطانيا تمتلك الدولة وتسيطر عليها بالتحالف مع شركتين انتقالييتين.

وفي عام 1953، كانت بريطانيا قد جهزت خططًا مستقبليةً باهرةً للمستعمرة. كانت تبحث عن استغلال الأخشاب على نطاق واسع، وتسعى إلى تحقيق نمو رائج، وعلى حدّ تعبير الحاكم تم تحقيق نمو في مجال استخراج الذهب وتقدم ملحوظ في البحث عن المعادن الاستراتيجية». لكنها، سعت إلى جذب رؤوس الأموال الخارجية التي تعمل على تنمية تلك الموارد المطلوبة «بالطريقة التي ستجذبهم بها الظروف الآتية في غيانا البريطانية ظروف سياسية وأخرى... ويجب تفادي أي عمل يزعزع الثقة^[1]».

[1]- خطبة الوداع التي ألقاها الحاكم السيد شارلز كامبل وولي، 287/PRO، CO 1031.

كانت وظيفة غيانا البريطانية الاستعمارية توفير مواد خام إلى بريطانيا والأمم الغنية، فالبوكسيت الذي تنتجه يقدم 85 في المائة من احتياجات صناعة الألمنيوم الكندية، مساهمًا في الأرباح التي تجنيها ALC (29 مليون دولار كندي عام 1952). وبدورها، كانت بريطانيا تؤمن معظم احتياجاتها من الألمنيوم من كندا، ووفقًا لتقرير شركة ALC لعام 1952، تم شحن كميات وافرة من الألمونيوم لاحتياجات بريطانيا والولايات المتحدة الدفاعية^[1].

وأشار تقرير أصدرته الحكومة البريطانية عام 1953 بأنه:

حققت شركات التعدين (خاصة شركة ديميرارا للبوكسيت) أرباحًا تقدر بـ 1 مليون جنيه استرليني في السنوات الأربعة الأخيرة ودفعت 600000 جنيه استرليني في السنة كتوزيعات للأرباح. لذا، قد يتاح المجال لزيادة الضرائب على التعدين في البلاد.

وأشارت وزارة الشؤون الاستعمارية لاحقًا إلى أن شركات السكر تتقبل النقد لكونها «تجارات كبيرة»، وتعمل على مستوى من الكفاءة لكنها تعمل لفائدة مالكيها أو أصحاب الأسهم فيها^[2].

أما الأقل حظًا في دولة الأعمال هذه، هم الذين يعتمد عليهم النظام السائد، فشعب غيانا البريطانية يتحمل القذارة والفقر في مجتمع يعج بالتعارضات الصارخة بين الغني والفقير، بحسب ما جاء في صحيفة مانشستر غارديان عام 1953. ووصف تقرير رسمي سابق الشعب بأولئك «الذين يعيشون في مجمعات مكتظة وعلى مقربة من بعضهم، وهم على حافة الإنهيار، تنقصهم جميع وسائل الراحة وغالبًا ما تحيط بهم مياه راكدة». وبحلول عام 1949، كانت المجمعات التي أشيدت من أجل إسكان العاملين بالسخرة متداعية وقديمة ومستهلكة من جميع الجهات^[3].

[1]- شركة إي أل سي المحدودة، التقرير السنوي الخامس والعشرون، 1103/PRO، CO 1031.

[2]- «غيانا البريطانية: تبعات PPP الاقتصادية»، غير مؤرخ (1953)، 298/PRO، CO 1031، «الإنتاج الاقتصادي لقصب السكر من قبل المزارعين الفرديين»، 8 كانون الثاني 1954، 1444/PRO، CO 1031.

[3]- ذكرت في رسالة ك. مارتن إلى ج. كامبل، 26 تشرين الأول 1953، 6/PRO، CO 103، وزارة الشؤون الاستعمارية: «غيانا البريطانية: الإسكان»، غير مؤرخ (1953)، 235/PRO، CO 1031.

وأشار الحاكم إلى أنه:

تعتبر أراضي السكر الزراعية إلى حدٍّ بعيدٍ جوهر الوضع الراهن، فهناك يتم دعم المتطرفين. ومن السهل بالنسبة إليهم الإشارة إلى المساكن الرديئة والظروف الاجتماعية السائدة (وتجاهل التحسينات) ومقارنتها بالأحياء الأكثر راحة والمجمعات المرتبة والمرافق الترفيهية المتوفرة للموظفين الأوروبيين. ومن السهل عليه أيضًا الإدعاء بأن أرباحًا غير عادلة تُحوَّل إلى حسابات أصحاب الأملاك المتغيين ولوم الحكومة البريطانية على الظروف القائمة^[1].

وكان حزب جاغان PPP قد انتُخب لشغل المناصب بسبب سعيه إلى تحسين «المساكن الرهيبة والظروف الاجتماعية»، وأفاد مكتب علاقات الكومنويلث البريطاني أن PPP قد انتُخب من أجل تعزيز برنامج اشتراكيٍّ معتدل، يؤدي تنفيذه إلى زيادة قيمة البلاد. وأشار وزير الشؤون الاستعمارية - وهو من الشخصيات الرئيسية التي أمرت بالإطاحة بالحكومة - بعد أسبوعٍ على انتصار PPP الانتخابي إلى أن برنامجه لم يعد متطرفًا بالمقارنة مع برنامج حزب العمال البريطاني، «فهو لا يشمل أيَّ هدف من أهداف الشيوعية الاعتيادية بل يناصر النمو الصناعي عبر تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية^[2]».

واقترح وزير الشؤون الاستعمارية حينها بشهامة: «علينا أن نقبل بحكم الناخبين»، لكن بريطانيا كانت على استعداد تام «لاتخاذ إجراءات فورية إن حاول قادة PPP استخدام مناصبهم لمصلحة الشيوعيين»، سواءً انتُخبوا أو لا^[3].

في الواقع، تخطت مخططات جاغان و PPP المقبول، فطالبوا بإعادة توزيع الموارد لتلبية حاجات الرعاية الخاصة بالقوة العاملة وزيادة الحد الأدنى للأجور والخدمات الصحية بالإضافة إلى تعزيز موقع النقابات التجارية، كما دعوا إلى الحدِّ

[1]- ملاحظة أعطاهها الحاكم، غير مؤرخة (أيلول 1953)، CO 1031، PRO، 121.

[2]- CRO إلى المفوضين الساميين، 30 أيلول 1953، PREM 11، PRO، 827.

[3]- أو ليتليتون إلى رئيس الحكومة، 5 أيار 1953، PREM 11، PRO، 827.

من استغلال السكر والسيطرة عليه من قبل شركة بوكر، وفضحت شركات السكر التي تتمتع بامتيازات من ناحية ولوجها إلى الصناديق العامة، الأمر الذي عزز الأرباح التي تحقّقها تلك الصناعة وعمل على إرسالها إلى الخارج. وبالنسبة للبريطانيين، خرجت نظرة جاغان العالمية عن الحدود، ونشير إلى ذلك بشكل صائب، فعلى سبيل المثال:

حمّلت السياسة الخارجية البريطانية الحالية عبء إعادة التسليح والتبعية لمناطق الدولار من أجل تأمين الغذاء والمواد الخام التي يمكن دفع ثمنها، ليس عبر تصدير المنتجات الصناعية فحسب، بل عبر الاستغلال المستمر للمواد الخام والأغذية والموارد المعدنية المتوفرة في مالايا وأفريقيا وغيانا البريطانية وأجزاء أخرى من الأمبراطورية الاستعمارية. وقد تم تصميم جميع الخطط التنموية للأراضي الاستعمارية استناداً على هذا الهدف^[1].

وفي آب من العام 1953، دُعي وزراء PPP إلى اعتصام نظّمه العاملون في مجال السكر، الذين كانوا يناضلون من أجل اعتراف رابطة منتجي السكر بنقابتهم. وبحلول العاشر من أيلول، كان حاكم غيانا البريطانية قد صرّح أن صناعة السكر تمرّ في حالة من «الركود الكامل». وأفادت شركة بوكرز أن الاعتصام قصد «خسارة الأرباح» وأنه «لا يمكن معالجة الوضع الحالي إلا بطريقة حكيمة من قبل وزارة الشؤون الإستعمارية»، وفي الواقع «لن تكون بوكرز شركة ضخمة بعد خمسة أعوام من الآن إلا إذا حصل ما هو جذري^[2]».

وعلى الرغم من انتهاء اعتصام السكر، إلا أنه ترك أثراً وكان من الواضح أن PPP قد تمسك بالأولويات الخاطئة. وأوضح نائب بريطاني في البرلمان أنه عمومًا، تجاوز حدود ما نعتبره الحكومة الرشيدة^[3].

وفي تشرين الأول، أعلن الحاكم البريطاني تعليق الدستور وإعفاء جميع الوزراء

[1]- بيان صحفي، 1 تشرين الثاني 1951، CO 1031، PRO/776.

[2]- هـ. سيفورد إلى ج. كامبل، 8 أيلول 1953، CO 1031، PRO/121.

[3]- نيجيل نيكولسون، مجلس العموم، هانسارد، 22 تشرين الأول 1953، الخانة 2259.

من مهامهم الوزارية. ونزل بعض المئات من الجنود إلى أراضي غيانا وبقيت ثلاثة بوارج متمركزة على طول الساحل الغياني، ووقّعت الملكة على قرار تعليق الدستور والإطاحة بالحكومة.

الذرائع البريطانية والواقع

كانت المخاوف البريطانية واضحةً، وأشار وزير الشؤون الاستعمارية في اليوم الذي تقرّر فيه التدخل إلى أنّ «PPP قد دمّر الثقة بالقطاع التجاري والرأي المعتدل بالكامل»، وقال لاحقاً إن بريطانيا «اتخذت اجراءات قبل ظهور المزيد من التدهور في قطاع الأعمال التجارية»، وأفاد أيضاً أنّ «عدة شركات أميركية أو خارجية قد بدأت بالتخلي عن مشاريعها في غيانا البريطانية» وأنها متخوفةٌ من المناخ السياسي الخطر، ويكمن الخطر في أنه يتم خلق ظروف «ضارة بالاستثمار الداخلي والخارجي». ومع ذلك، «شكل PPP تهديداً لنظام المستعمرة وعمل على تقويض الاستقرار الاقتصادي السائد»^[1].

وفي كانون الأول من العام 1953، حذر وزير الشؤون الاستعمارية ثانية من خطر الديمقراطية، مشيراً إلى أنه في حال سمحت بريطانيا بإجراء انتخابات جديدة في غيانا البريطانية، «سيتم انتخاب الحزب نفسه مرة أخرى»^[2].

بما أن الإطاحة بالقادة الوطنيين الذين يناصرون تحسين ظروف الفقراء الاجتماعية لا يعتبر سبيلاً لإقامة العلاقات الجيدة، كان من الضروري اختلاق ذريعة مناسبة. لذا عندما تم إخبار الشعب في غيانا عن التدخل في التاسع من تشرين الأول، أفاد الحاكم أن بريطانيا تقوم بخطوات «لتجنّب التخريب الشيوعي للحكومة». وكان الوزراء المنتخبون وPPP:

يخضعون لسيطرة الزمرة الشيوعية بشكل كامل، وهدفوا إلى تحويل غيانا البريطانية

[1]- أو ليتلنوتون، «مجلس الوزراء: غيانا البريطانية»، 25 أيلول 1953، PREM 11، PRO/827، مناقشات مجلس العموم، 22 تشرين الأول 1953، الخانتان 2179، 2166، «غيانا البريطانية: تبعات PPP الاقتصادية»، غير مؤرخ (1953)، CO 1031، PRO/298.

[2]- مناقشات مجلس العموم، 7 كانون الأول 1953، نقلاً عن كتاب توماس سبينير، التاريخ السياسي والاجتماعي لغيانا، 1945-1983، صحافة ويستفيلد، لندن، 1984، ص: 55.

إلى دولة شمولية تابعة لموسكو وإلى منصّة خطيرة لنشر التأثير الشيوعي على النصف الغربي من الكرة الأرضية^[1].

وهذا الموقف العلني قد كرّره الرجل الذي قال سابقاً في مراسلات سرية أن برنامج PPP لم يعد أكثر تطرفاً من برنامج حزبه، وأخبر وزير الشؤون الاستعمارية مجلس العموم أن كل ذلك كان جزءاً من الخطة المهلكة لتحويل غيانا البريطانية إلى دولة شمولية تهيمن عليها الأفكار الشيوعية»، وقد تعرّضت بريطانيا «لجزء من المؤامرة الشيوعية الدولية»^[2].

وتفصح الملفات التي رفعت عنها السرية المزيد من الأسرار، فالبعثة البريطانية إلى الأمم المتحدة كانت قد أرسلت برقيةً إلى وزير الشؤون الاستعمارية قبل أسبوع من الإطاحة بالحكومة، وأفادت فيها:

إن استطعنا تقديم الإجراءات التي نقوم بها كخطوةٍ نتخذها لتفادي محاولة العناصر الشيوعية تخريب الدستور الجديد والتقدمي، من المؤكد أنها ستلقى ترحيب الشعب الأميركي وقبول معظم أعضاء الأمم المتحدة. أما، من الجهة الأخرى، إن سمح لبريطانيا بالقيام بمحاولةٍ أخرى لتضييق الخناق على الحركة القومية الشعبية، لا يظهر ذلك سوى تأثيرات سلبية... فلضمان النتائج المرجوة، من الضروري تحضير الرأي العام. [هكذا وردت].^[3]

ودعمت الولايات المتحدة الهجوم البريطاني على غيانا البريطانية، قائلةً أنها «مسروقةٌ باتخاذ بريطانيا إجراءات صارمة لمواجهة الموقف»، وصرّحت السفارة البريطانية في واشنطن أن وزارة الخارجية «عملت إلى جانبنا خلال الأزمة، وإن رغب جاجان أو أيّ من مناصريه في القدوم إلى البلاد، لن نمنحهم تأشيرات دخول»^[4].

كما دعم حزب العمال المعارض التدخل أيضاً، ووافق جيمس غريفيث، وزير

[1]- «بيان أصدرته حكومة جلالته الملكة»، 9 تشرين الأول 1953، PRO، CO 1031، 1003.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 22 تشرين الأول 1953، الخانات 2166، 2173.

[3]- بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة لوزير الدولة لشؤون الإستعمارات، 30 أيلول 1953، PRO، PREM، 827/11.

[4]- معلومات حول سياسة وزارة الخارجية، «الوضع في غيانا البريطانية (2)»، 9 تشرين الأول 1953، PRO، CO، 1189/1031، إي كامبل إلى ج. فيرنون، 16 تشرين الأول 1953، PRO، CO 1031، 1189.

الشؤون الاستعمارية السابق، على تصريح الحاكم في مجلس العموم بأن هدف زعيم PPP «هو تحويل غيانا البريطانية إلى دولة شمولية تابعة لموسكو». ووافق زعيم حزب العمال كليمنت أتلي الرأي أيضاً، لكنه تساءل إن كانت الحكومة قد استنزفت جميع خياراتها قبل المباشرة بالتدخل، بالتالي، دعم حزب العمال حق بريطانيا في الإطاحة بالديموقراطية، لكنه عارض توقيته. وقد تعاطف غريفيث أيضاً مع خليفته الذي سيشغل منصب وزير الشؤون الاستعمارية قائلاً إن «الوزارة عملٌ مثيرٌ للإهتمام وممتعٌ وصعبٌ ومسؤول، فنحن نتعامل مع 70 مليون شخص في طور نموهم من المراهقين غير الناضجين سياسياً^[1]».

كانت مهمة بريطانيا التالية ضمان قدرة الأعمال التجارية على الاستمرار في ظل الاستقرار الاقتصادي. وتم استبدال الحكومة المنتخبة بأخرى رشحها الحاكم وضمت أعضاء كانوا قد هزموا في الانتخابات التي أجريت في شهر نيسان. وقد حكم على قائدين من PPP وهما شدي وجاغان بستة أشهر من الأشغال الشاقة جراء خرجهما لأموال التقييد، كما تم احتجاز قادة آخرين دون خضوعهم للمحاكمة لفترة ثلاثة أشهر. وفي نقاشٍ أجري في مجلس العموم بعد أسبوعين من الإطاحة بالديموقراطية، لاحظ وزير الشؤون الاستعمارية، أنّ على بريطانيا «أن تسعى باستمرار إلى بناء نظامٍ سياسيٍّ في غيانا البريطانية يتيح للسكان فرصة إنشاء مؤسسات ديموقراطية». وستعمل بريطانيا الآن على تعزيز «هيئة تمثل الرأي الغيني الذي قد يستند الحاكم عليه لكنه ليس ملزماً باتباعه في الفترة الانتقالية^[2]».

بعد ثمانية عشر شهراً من التدخل، علق الحاكم قائلاً أنه يحتاج إلى «سرية واحدة من القوات النظامية إلى حين إصلاح الحكومة التمثيلية»، ويوفر وجود القوات النظامية البريطانية «تأميناً قصير الأجل في وجه الاضطرابات» وبما أنّ «النشاط الاقتصادي يمرّ بفترة ركودٍ قسريّة، من التهور أن يتم نشر جميع الجنود^[3]».

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 22 تشرين الأول 1953، الخانات 2190-8.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 22 تشرين الأول 1953، الخانة 2183.

[3]- الحاكم إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 23 أيار 1955، CO 1031، PRO، 1437، الضابط الذي استلم حكومة غيانا البريطانية إلى وزير الدولة للشؤون الاستعمارية، CO 1031، PRO، 1437.

اتخذ تغيير صورة «الحكومة التمثيلية» عند البريطانيين إلى ما قبل عام 1964، وفي انتخابات عام 1957، حاولت بريطانيا إلحاق الهزيمة بجagan الذي كان لا يزال زعيم PPP، لكن لسوء حظها، فاز الحزب الخاطئ بتسعة مقاعد منتخبة من أصل أربعة عشر وتم تنصيب جagan رئيساً للحكومة مرة أخرى. وفي ظل حكم جagan، فاز PPP بانتخابات عام 1961، لكن في بداية العام التالي، ساعدت CIA، التي عملت في البلاد بإذن بريطاني، تمويل حملة ضد حكومة جagan لزعزعة الاستقرار، وانتهت بإضراب عام بدأ في نيسان من العام 1963. وأعطى عملاء CIA نصائح لرؤساء النقابات المحلية حول كيفية تنظيم الإضراب وتحقيق استمراريته، كما زودوهم بالتمويلات والمواد الغذائية لضمان استمراريته. ومن المرجح أن يكون مجموع ما أنفق على إسقاط الحكومة المنتخبة ديموقراطياً قد فاق المليون دولار.^[1]

وكتب عميل CIA السابق فيليب أجي أن انتصار معارض جagan، فوريس بورنهام، في انتخابات عام 1964 كان بفضل العمليات التي قامت بها CIA على مر السنوات الخمس السابقة من أجل تقوية اتحادات التجارة المعارضة له.^[2] وفي هذه الانتخابات، بقي PPP أكبر حزب وحاز على أربعة وعشرين مقعداً من أصل ثلاثة وخمسين، لكن قامت بريطانيا بتعديل الدستور ليصبح النظام نظام التمثيل النسبي، ليتسنى للتحالفات التنافسية التي تختبئ في ظل قيادة فوريس بورنهام أن تستلم السلطة.

وقد رفضت بريطانيا منح الاستقلال لغيانا البريطانية إن كان بإمكان جagan الوصول إلى السلطة، أما بعد إطاحة PPP بالحكومة بعد انتخابات عام 1964، حققت غيانا استقلالها عام 1966. وتلقّت شركة بوكرز العابرة للحدود الوطنية تأكيدات بتحصيلها «مستوى متميز من السيطرة على الاقتصاد» بالتزامن مع موقعها المهيمن على صناعة السكر وعلى مصالحها في الثروة السمكية والماشية والأخشاب والإعلانات وتجارة التجزئة^[3].

[1]- سبينير، الصفحات 91-101، بلوم، وكالة الإستخبارات الأمريكية CIA، الصفحات 118-23.

[2]- فيليب أجي، داخل الشركة: يوميات CIA، لندن، 1975، ص: 406.

[3]- المكتب الأمريكي اللاتيني، غيانا: ثورة فرودولانت، LAB، لندن، 1984، ص: 47.

الجزء الرابع: نتاج الجهل الواسع النطاق

ألقى طوني بليز خطاباً شهيراً في مؤتمر حزب العمال عام 2001 قال فيه: «أنا أخبركم أنه إن تكرر ما حصل في رواندا اليوم كما في عام 1994، حين ذُبح مليون شخص بدم بارد، يجب أن نتصرف وفقاً لواجبنا الأخلاقي^[1]».

وقد نقلت عدة وسائل إعلام ذلك في اليوم التالي، لكن ما فشل بليز والصحافيون في ذكره هو أن بريطانيا قد ساهمت في مجزرة عام 1994. وكونها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لم تكنف بريطانيا بالتزاماتها ضمن هذا الدور فقط، بل منعت نشر قوات الأمم المتحدة التي كانت كفيلاً بتجنب الإبادة الجماعية.

وقد دُفنت هذه القصة ولم يذكر إلا القليل منها في وسائل الإعلام الرئيسية، لذا فعامّة الشعب لا يعلمون الكثير حول الأمر، أما قادة بريطانيا السياسيين فلم تتم محاسبتهم. أي نوع من وسائل الإعلام والثقافة السياسية هي تلك التي ترى مساهمة الحكومة في ذبح مليون شخص ولا يذكرها؟

ليست رواندا المثال الوحيد على ذلك، وفي الفصل العشرين، سأخبر رواية مساعدة بريطانيا للقوات العسكرية الأندونيسية في ذبح مليون شخص عام 1965، كانت مساعدة لندن مباشرة ومتعددة الأوجه، وقد وردت في الملفات التي رفعت عنها السرية والتي أصبحت متاحة للعموم. لكن هذه القصة - التي كشفتها عام 1996 - قد دفنت في طيات الذاكرة. وكانت قد ذكرت مرة أو مرتين في وسائل الإعلام الرئيسية.

وعادة ما تتجاهل وسائل الإعلام الرئيسية والأوساط الأكاديمية السياسات البريطانية الخارجية الفظيعة بالكامل أو تذكرها نظراً للمعاملة المذهبية التي تتوافق مع أولويات النخب. وبوجهة نظري، يتواجد النظام الأيدولوجي الذي يمنع العامة

[1] - خطاب موجه إلى مؤتمر حزب العمال، 3 تشرين الأول 2001 www.labour.org.uk.

من رؤية حقيقة دور بريطانيا في العالم وهو جانبٌ جوهريٌّ آخر من الدولة الشمولية الأحادية العقيدة، وهو ليس بمؤامرة، بل يعمل عبر دمج الصحفيين والأوساط الأكاديمية للقيم والحكم المقبولة وأسلوب إعداد التقارير، كما أن النظام ليس أحاديًا، فهناك مجالٌ للمعارضة كما أن هناك عدة صحفيين بارزين ومستقلين في الإعلام الرئيسي، لكنَّ انتقاد سياسة الحكومة والمعارضة ليس بالأمر المتكرّر وعادةً ما يحصل في الهوامش فقط وضمن حدودٍ ضيّقة. ويرقى ليصبح نظامًا، لأنه يعمل في نطاق الإعلام الرئيسي (والوسائط الأكاديمية) بشكل ظاهر.

يتم إخفاء دور الدولة الحقيقي في العالم عن عامة الشعب، لكنهم يقدمون لهم وجهات نظر ومعلومات محرفة حول الماضي والحاضر ما يسهّل للنخب متابعة السياسات التي تصب في مصلحتها والتي عادة ما تكون مناهضة لمصلحة الشعب.

الفصل الثامن عشر
السياسات الخارجية
الإثنية وخرافات أخرى

تمامًا كخطاب رياح التغيير الذي بشر بانتهاء الإمبراطورية البريطانية، سيُعتبر هذا الخطاب لحظة تحوّل السياسة البريطانية إلى سياسة اشتراكية ديموقراطية بقوة وبدون خجل. يوم أصبحت بريطانيا إرساليةً شبيهةً بالسويد في ملاحقة العدالة الدولية.

تعليق بولي توينبي من ذا غارديان حول خطاب طوني بلير الذي ألقاه أمام مؤتمر حزب العمال في تشرين الأول من العام 2001.

المشاركة في الإبادة الجماعية في رواندا

في مئات المقالات التي تناولت الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا عام 1994، بالكاد ذُكر كون بريطانيا عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومسؤولة بأي شكلٍ من الأشكال عن ما حصل. وقد ذكرت شيئًا عن دور بريطانيا في كتابي السابق، الخداع العظيم، لذا لن أعيد كل الأحداث هنا^[1]. ومنذ ذلك الوقت، ذكر كتاب آخر للصحفية الاستقصائية ليندا ميلفيرن الدور الفظيع الذي أدته كلٌّ من بريطانيا والولايات المتحدة^[2].

ومنذ بداية عمليات القتل في أوائل شهر نيسان من العام 1994، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا بتقليص عدد القوات المتواجدة من 2500 إلى 270، بدلًا من تعزيز مهمته بتحقيق السلام في البلاد وتفويض تلك القوات بالتدخل لإحلاله. وأعطى هذا القرار الضوء الأخضر لمخططي الإبادة مظهرًا لهم أن الأمم المتحدة ستتنحى جانبًا ولن تتدخل، وقد وصلت قوةٌ عسكريةٌ تابعةٌ للأمم المتحدة لإنقاذ المغتربين لكنها ما لبثت أن غادرت. ويعتقد ضابطٌ كبيرٌ في الجيش البلجيكي كان في بعثة السلام التابعة للأمم المتحدة أنه لو لم تقم تلك القوات بالانسحاب، كانت عمليات القتل لتتوقف. وقال الجنرال الكندي روميو دالير، الذي قاد قوة الأمم

[1]- راجع كتابي، المكر الأكبر، الصفحات 13-208.

[2]- راجع كتاب ليندا ميلفيرن، خيانة شعب: دور الغرب في إبادة رواندا الجماعية، زيد، لندن، 2000، الصفحات 138، 147-8، 153-4، 174-5، 179-80، 228-32 كمصادر.

المتحدة في رواندا إنّ ذلك الانسحاب أظهر «خمولاً غير مبرّر له من قبل الدول السيادية التي اختلقت الأمم المتحدة، يتخطى الفهم والقبول الأخلاقي بالكامل».

وأكدت الولايات المتحدة أن سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة، السيد ديفيد هاناوي، هو الذي اقترح انسحاب قوات الأمم المتحدة تلك. ووفقاً لميلفين، كان حرياً بالسفير النيجيري، إبراهيم جمبري، الإشارة إلى أن عشرات الآلاف من المدنيين يقتلون في ذلك الوقت، وناشد جمبري مجلس الأمن بتعزيز وجود قوات الأمم المتحدة، لكن اعترضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على ذلك واقترحتا أن يتم نشر قوات رمزيّة على الأرض، ما أسفر عن تخفيض العدد إلى 270 جندي.

وصادف أن حضرت حكومة راوندا جلسة مجلس الأمن في ذلك الوقت، كإحدى الأعضاء العشرة غير الدائمين، لذا تم إبلاغ قادة الإبادة في راوندا عن الاختلاف الأميركي والبريطاني وقرارهم بتقليص عدد قوات الأمم المتحدة. أشارت ميلفين إلى أنّه «بعد الثقة بالمعارضة الدولية غير الملموسة، تقرر المضي قدماً بعملية «إحلال السلام» في جنوب البلاد»، ما أدى إلى زيادة الجرائم.

واشتكى الجنرال دالير الذي طالب بالمزيد من الدعم قائلاً:

وقف جنودي بين الجثث المشوهة، محاطين بأنين المحتضرين، كانوا ينظرون إلى أعين الأطفال الموتى الذين نزفوا حتى الموت واحترقت جروحهم جراء الشمس الحارقة واجتاحت جثثهم الديدان والحشرات. ووجدت نفسي متجولاً في قرى حيث لا أثر للحياة سوى ماشية هنا ودجاجة وزقزقة عصفور هناك، بينما تم القضاء على الإنسان، وقد نهبت الكلاب الشرهة جثث القتلى.

وبحلول شهر أيار من العام 1994، مع موت عشرات الآلاف ولربما مئات الآلاف، تم طرح اقتراح جديد من قبل الأمم المتحدة - إرسال 5500 جندي للمساعدة في وقف المجازر. وقد تم تنفيذ هذا الانتشار عبر الضغط الذي مارسه سفير الولايات المتحدة بدعم قوي من بريطانيا. ويعتقد دالير أنه لو تم نشر هذه القوات بشكل

سريع، كان بالإمكان تفادي عشرات الآلاف من حالات القتل، لكن أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على ضرورة وقف إطلاق النار في راوندا قبل دخول القوات إليها، ويعتبر ذلك اقتراحاً غير منطقيّ نظراً لقيام أحد الأطراف بقتل المدنيين العزل. وأكدت الولايات المتحدة أيضاً أن هذه الخطة قد خُففت من أجل عدم تكليف تلك القوات باستخدام القوة لإنهاء المجازر.

كما رفضت بريطانيا والولايات المتحدة تقديم القدرة الجوية العسكرية إلى الدول الأفريقية التي قدمت الجنود إلى هذه القوات، ف RAF على سبيل المثال، امتلك الكثير من الطائرات الحربية التي كان بالإمكان نشرها، وفي النهاية، مع استمرار التآجيلات وزيادة عدد القتلى كل يوم، عرضت بريطانيا خمسين شاحنة تافهة. وزارت ليندا شاكر، وزيرة التنمية الخارجية حينها، دالير في رواندا في شهر تموز، فأعطاهها لائحة مطالبه في الوقت نفسه الذي أشار فيه إلى حالته قائلاً «كنت غارقاً بين الجثث حينها»، ولم تكن الشاحنات الخمسين قد وصلت بعد. وفي وقت لاحق، لامت شاكر، في برنامج نيوزنايت الذي يعرض على BBC2، دالير على نقص موارده من الأمم المتحدة وأضافت أنه كان يتعين عليه القيام بعمليات الشراء بالطريقة الصحيحة».

وتنحت بريطانيا جانباً أيضاً لضمان عدم استخدام الأمم المتحدة لمصطلح «إبادة جماعية» لوصف «المذبحة»، فالاعتراف بحصول إبادة جماعية يجبر الدول على «تجنب المذنبين ومعاقبتهم وفق قوانين معاهدة جنيف». وفي أواخر نيسان 1994، ضمنت بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة والصين إصدار مجلس الأمن لقرار يمنع بموجبه استخدام مصطلح «إبادة جماعية»، وقد قام البريطانيون بصياغة القرار.

وواجه سفير جمهورية تشيكيا لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن حول الإبادة التي كانت ترتكب في ذلك الوقت، وقال أن الحديث عن سحب قوات حفظ السلام وضمان وقف إطلاق النار «هو كالرغبة أن يقوم هتلر بوقف إطلاق النار على اليهود». وقال كوفاندا أنه تم الاعتراض على تعليقاته، وأخبره دبلوماسيو الولايات المتحدة وبريطانيا أنه لا يحق له استخدام لغة تحريضية كتلك خارج مجلس الأمن.

وجاء في قرارٍ أُصدر في تموز 1994 أنه «من المحتمل أن يكون ما ارتكب إبادةً جماعيةً»، كما استخدمت وثائق أخرى صدرت عن مجلس الأمن اللغة المضبوطة نفسها للتعبير عن الوضع الراهن. وبعد سنة من المذبحة، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية رسالةً إلى لجنة التحقيق الدولية قالت فيها أنها ما تزال رافضةً لمصطلح «إبادة جماعية»، وأضافت أنها شهدت مناقشةً حول اعتبار المذابح إبادات جماعية.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي للصحافية ليندا ميلفيرن أنه في خلال الإبادة الجماعية، عقد اجتماعات فرديةً وخاصة مع سفيرى الولايات المتحدة وبريطانيا لدى الأمم المتحدة (كانت سفيرة الولايات المتحدة حينها مادلين أولبرايت التي أصبحت لاحقاً وزيرة الخارجية في عهد كلينتون). وحثّ بطرس بطرس غالي الدولتين على المساعدة على إيقاف عمليات القتل لكنه قال أنهما أجاباه بـ«بالله عليك يا بطرس، استرخ... ولا تضعنا في موقف محرج.. لسنا في موقع تدخل، ولن تستفيد من ذلك... لن نحرك ساكناً».

دعوني ألخص مساهمة الحكومة البريطانية في الإبادة الجماعية في رواندا. استخدمت بريطانيا وزنها الدبلوماسي من أجل تقليص عدد قوات الأمم المتحدة التي كان بإمكانها منع عمليات القتل، وذلك وفقاً للضباط العسكريين على الأرض. وقد ساعدت حينها في ضمان تأجيل مخططات التدخلات الأخرى، ما أعطى ضوءاً أخضرًا للمجرمين بالاستمرار في رواندا، كما رفضت بريطانيا توفير القدرة للدول الأخرى بالتدخل، بينما لامت الأمم المتحدة على النقص في تلك القدرة. وأثناء ذلك، ساعدت بريطانيا على ضمان عدم استخدام الأمم المتحدة لمصطلح «إبادة جماعية» لكي لا تتصرف الأمم المتحدة باستخدام الضغط الدبلوماسي على الآخرين للتأكد من أن ذلك لم يحصل. وتنحى المسؤولون البريطانيون عن طريقهم من أجل تعزيز تلك السياسات ورفضوا النداءات الشخصية لوقف عمليات القتل التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة وقائد قوة الأمم المتحدة.

باتت تلك المعلومات متوفرةً للعامة، ولسنا بحاجة إلى النظر عبر المحيط الأطلسي

لنفكر بمحاكمة أولئك الذين وافقوا على الإبادة الجماعية، وتطول لائحة صناع السياسة البريطانيين الذين يتحملون جزءاً من المسؤولية من بينهم رئيس الحكومة جون مايجور ووزير الخارجية دوغلاس هورد ووزير الدفاع مالكوم ريفكايند ووزير التنمية الخارجية ليندا شاكر. لكن ما حمل هؤلاء هو صمت الإعلام والأوساط الأكاديمية بالإضافة إلى انعدام المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي.

وأشارت ليندا ميلفرن إلى أن الصحافة أصرت على نقل الأحداث على أنها اضطرابات وفوضى، وليست حملةً ممنهجةً قد خَطَّط لها متطرفو هوتو، وخاصة في المراحل الأولى من الإبادة الجماعية. وبوجهة نظرها، ساهم فشل الإعلام في نقل أحداث الإبادة الجماعية من أجل تحصيل ضغط عام ينتج تحركات لتوقيفها، في زيادة الإهمال والتكاسل الدوليين، ولربما قد سبب ذلك الجريمة نفسها.

ولم أجد سوى مقالاً واحداً ورد فيه تفاصيلٌ حول دور بريطانيا في مجلس الأمن، وأشار إلى أن سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة كان لا يزال يتعامل بصورةٍ منتظمةٍ مع سفير الحكومة المتورط في الإبادة الجماعية برعاية الحكومة^[1].

ولم يحاول كبير البرلمان التصدي لدور بريطانيا في الإبادة التي حصلت سواءً في وقت حصولها أو منذ ذلك الوقت. ولم تجر أي مناقشةٍ في مجلس العموم إلى ما بعد شهرين عن بدء المذبحة، ووفقاً لميلفرن، «انتظر حزب العمال حتى شهر أيار للضغط على الحكومة من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها، ولم يحصل ذلك سوى بعد اتصال أوكسفام بكميت ديفيد كلارك، وهو وزير الدفاع في الدولة».

السياسات الأجنبية الإثنية

تمكنت الثقافة السياسية الرئيسية من دفن أمرٍ عظيمٍ كمشاركة الحكومة في عملٍ بضخامة ذبح مليون إنسان، وبخلفية كهذه، لم تكن احتمال نقل سياسات حزب العمال بشكلٍ دقيقٍ بالأمر الوارد، وفي جميع الأحوال كان الإعلام قد غرق في الأعماق.

[1]- جيمس بون و كاثرين بوند، «تجاهل وزير رواندا في الأمم المتحدة خلال المجزرة»، ذا تايمز، 13 أيار 1994.

وكانت قد صدرت عدّة تعليقات سابقة حول مزاعم الحكومة السعي إلى اتخاذ أبعاد «أخلاقية» للسياسة الخارجية، لكنها صدرت بأنماط معينة، وكانت نقطة الانطلاق تقبُّلُ جدية الحكومة برغبتها في الترويج «لسياسة خارجية أخلاقية»، وقد ورد هذا المصطلح في مقالات عدّة من دون علامات اقتباس، قاصدين بذلك أنه كان يُستخدم في السابق. وذكرت معظم المقالات حينها أنه في حالة أو اثنتين من «الحالات الصعبة» (مثلاً، تصدير الأسلحة إلى أندونيسيا) كانت الحكومة تفشل في الوصول إلى مستوى التصريحات، معتبرة أنها كانت مذنبّة في كلا الجهتين، أما النتيجة الأخرى التي تم التوصل إليها هي أن «الترويج للسياسة الخارجية الإثنية» لم يكن «عملياً» نظراً لسياسات بريطانيا الأخرى، كتصدير السلاح. ولم يكن الالتزام في الترويج لسياسة كتلك موضع تساؤل بينما ظهرت إحدى السياسات التي قد تحيد عن ذلك الهدف السامي كـ «استثناء» عن القاعدة، وقد تم الإبلاغ عن عدّة حالات انحراف عن المسار لكنها لم تكن كثيرة.

يعتبر اختيار الصحفيين موضوع تصدير الأسلحة إلى بريطانيا من أجل إظهار «ازدواجية بريطانيا في المعايير»، ومع ذلك، في السياسة الموجهة إلى أندونيسيا، علقت بريطانيا في اتباع مقياس واحدٍ لمدة ثلاثين سنة دعم جاكارتا خلال القمع الجسيم في أندونيسيا وجرائم القتل الجماعية في تيمور الشرقية. ولا تشكل صادرات الأسلحة سوى جانباً واحداً من الدعم الأساسي، لكن، حتى الإشارة إلى هذا المثل تعطي انطباعاً بأن هناك استثناءً غير أخلاقيّ لقاعدة أخلاقية، بينما تدعم بريطانيا الأنظمة القمعية في أنحاء العالم وتعتبره بالأمر الإعتيادي، وكانت تبيعهم الأسلحة، كما سنذكر في الفصول الأخرى من هذا الكتاب.

من الواضح أن بريطانيا تتبع سياسةً غير أخلاقية، يمكن تحديدها بسهولة إن نظرنا تحت الستار، أما المهمة الصعبة فهي تحديد الأجزاء الأخلاقية فيها. أما فكرة نية الحكومية الترويج «لسياسة خارجية أخلاقية» مضحكة للغاية ومن الصعب جداً معالجة هذه النقطة، لكن يجب تحقيق ذلك.

إن البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية التي أعلنها حزب العمال الجديد هو تلفيقٌ من الحكومة، وهو واضحٌ ويستطيع أيُّ كان رؤيته، «أي أحد» ما عدا وسائل الإعلام الرئيسية التي غالبًا ما كانت تنتقد تطبيق السياسة بشكلٍ كامل، والتي شاركت في عملية التلفيق وتلاعبت بها، فسمتها «السياسة الخارجية الأخلاقية» (لم تستخدم الحكومة هذا المصطلح قط، بل اختلقته وسائل الإعلام). يشكّل حزب العمال ووسائل الإعلام، مثالاً مثيراً للاهتمام حول كيفية صناعة البروباغندا في النظام البريطاني الإيديولوجي.

يكفي أن يقرأ المرء خطاب وزير الخارجية روبن كوك الذي أدلى به في تموز 1997، بعد بضعة أسابيع على الفوز في الانتخابات، حيث حدّد «البعد الأخلاقي»، وكان خطابه فقير المضمون، إذ ذكر أنه في الخطة المؤلفة من اثنتي عشرة نقطة للتغييرات الصغيرة، إن الطريقة الوحيدة لتعزيز «البعد الأخلاقي» كانت استمرار العقوبات على العراق، على حدّ قول كوك، (قد يعتقد المرء أن هذه النقطة كفيلاً بإنذار الصحفيين حول فهم الحكومة لمصطلح «أخلاقي»). وشملت النقاط الأخرى متهمي حقوق الإنسان (لم يُذكر سوى نيجيريا)، الذين يرفضون توفير المعدات العسكرية لبعض الأنظمة ومراجعة سياسية التدريب العسكري البريطانية^[1].

وتطابقت نقاط كوك مع بيان الانتخابات الخاص بحزب العمال، فهو قد استكمل السياسات الحكومية الرئيسية. وفي خلال ثلاثة سنوات قضاها كوزير للخارجية إلى حين الانتصار الانتخابي، لم يلمح كوك حول رغبته بمتابعة «البعد الأخلاقي» للسياسة الخارجية. وعندما حان الوقت، تلاعبت الحكومة بالشعب ببساطة، وحاولت أن تصور نفسها مختلفة عن المحافظين، وأكثر أخلاقيةً منهم. وقام الدعاة إلى حزب العمال بنسف خطاب كوك بشكلٍ متعمّدٍ من أجل التركيز على التحول الجذري الأسطوري^[2].

[1] - روبن كوك، «حقوق الإنسان نحو قرن جديد»، خطاب في وزارة الخارجية، 17 تموز 1997، www.fco.gov.uk.

[2] - مارك ويكهام- جونز، «سياسات حزب العمال وسياسته الخارجية»، في ريتشارد ليتل ومارك ويكهام جونز (eds)، سياسية حزب العمال الجديد الخارجية: حملات صليبية أخلاقية جديدة؟، صحافة جامعة مانستر، مانستر، 2000، صفحات 93، 105.

وقد أخذت وسائل الإعلام هذا الاختلاق على محمل الجد، وأشارت صحيفة فايننشال تايمز إلى «العقيدة الجديدة»، وقال أحد المعلقين المتحررين الرئيسيين، جون لويد، أنها «إحدى أجراً المبادرات التي قامت بها دولة كبرى من أجل تغيير مسار السياسة الخارجية»^[1].

تماشت الحكومة مع صناعة «سياسة خارجية أخلاقية» لبعض الوقت، منذ أن سمحت لها بالاختباء تحت عباءة من الأخلاق بينما روّجت، مع بعض الاستثناءات الطفيفة، للسياسات نفسها التي عملت بها الحكومة السابقة. لكنها ما لبثت أن أصبحت التزاماً سياسياً مع إشارة بعض المعلقين إلى الاستثناءات التي انطلقت منها بريطانيا خلافاً لتعزيز الديمقراطية حقوق الإنسان والسلام على الأرض («معايير مزدوجة»). أما العقل الشمولي، فليس مرناً ولا يقبل بالنقد أبداً، ولم يتمكن دعاة حزب العمال الجديد من إخفاء بعض سياساتهم غير الأخلاقية بالكامل، رغم استعداد وسائل الإعلام بأن تبقى مضللة.

إنّ «البعد الأخلاقي» للسياسة الخارجية الذي خلق في تموز 1997 وصل إلى نهايته في أيلول 2000، عندما تخلت عنه الحكومة، وكان ذلك التخلي مذهلاً، وأعلنت صحيفة ذا غارديان في الرابع من سبتمبر 2000 أنه «سيتم التخلي عن سياسة حزب العمال الخارجية الأخلاقية في الانتخابات العامة القادمة»، وقالت أنه «قيل أن تلك السياسة قد أصبحت «عبئاً ثقيلاً» على قلب وزير الخارجية»، وفشلت وثيقة منتدى السياسة الوطنية الخاصة بالحزب تتألف من 32 صفحة «بذكر السياسة الخارجية الأخلاقية أو البعد الأخلاقي»^[2].

ومن منظور وسائل الإعلام الرئيسية، التي اعتبرت «السياسة الخارجية الأخلاقية» السياسة الرسمية، إن تخلي الحكومة عنها يستحق النشر فعلاً باعتبار أن كل وزير لحزب العمال منذ عهد بلير على مدى السنوات الثلاثة قد زعم بأن حزب العمال يعمل على

[1] - «جولة كوك الآسيوية»، فايننشال تايمز، 2 أيلول 1997، جون لويد، «الماندارين والأسلحة والأخلاق»، نيو ستايتسمان، 25 تشرين الأول 1999.

[2] - فيكرام دود وإيوان ماكأسكيل، «البطاقة الأخلاقية» لحزب العمال، غارديان، 4 أيلول 2000.

تعزيز المبادئ الأخلاقية الأسمى على صعيد سياساته، أما قولهم اليوم بأن ذلك لم يعد موجوداً هو أمرٌ يستحق الملاحظة، لكن لم يحصل ذلك، بل بالكاد حصل على نفحةٍ من النقاش في الإعلام. وضمن الإطار الإعلامي السابق، صرحت الحكومة أنه من الآن وصاعداً، لم تعد الأخلاق تهمها. وإن يكن؟ كان صحافيو صدام ليكونوا فخورين.

إن إعلان حزب العمال هو أمرٌ جديدٌ في الديموقراطية الحديثة، ومن المؤكد أن هذه الحالة الوحيدة التي قامت بها الحكومة بالإشارة إلى أنها لن تروج للسياسات الخارجية بكلّ وضوح، وعلى الرغم من أنها قامت بذلك الإعلان، إلا أن البروباغندا الخاصة بها مستمرة، ويستمر وزراؤها واحداً تلو الآخر بالتعبير عن التزامه لأعلى قدر كالعادة. كما تأخذ وسائل الإعلام ذلك على محمل الجدّ، ولم تلحظ أن اللعبة قد انتهت. أما النظام الأيدولوجي في جذوره، فهو نظام بسيط للغاية.

ولربما أسعد التخلي عن «البعد الأخلاقي» الكثيرين في الطبقة الإعلامية والسياسية الذين لا يرغبون بأن تروج بريطانيا الكلام الفارغ الأخلاقي، فعلى سبيل المثال، أشار ناشرو صحيفة إنديبندينت أون صاندي بعد فترةٍ قصيرةٍ من خطاب كوك الأصلي الذي كان «سيرُحب به» إن فكر المسؤولين البريطانيون بنتائج أعمالهم المترتبة على حقوق الإنسان، «لكن ترتّب على وزراء الخارجية الاهتمام بالأمر»، «إن تطبيق المنهج الأخلاقي على الشؤون الخارجية من شأنه منع التجارة مع الصين وتحويل المفاوضات مع [رئيس الكونغو] لورنت كاييلا إلى مفاوضات صعبة، إلا أن الأمان مهمان ويصبان في المصلحة البريطانية^[1]».

وعبر بروس أندرسون الكاتب في سبيكتاتور عن وجهة نظره المتطرفة حين أشار إلى أنه «لا يجب أن تكون الاعتبارات الإنسانية من الأولويات الرئيسية» في توجيه السياسة البريطانية إلى كوسوفو. ويكمن السبب في أن المصالح الوطنية لم تكن على الحافة كما كانت عام 1939. ويشير أندرسون إلى «أننا حاربنا هتلر لأنه شكّل تهديداً لبريطانيا، لكننا لم نشنّ الحرب عليه لأنه كان ديكتاتوراً ملطخاً بالدماء^[2]».

[1]- «السياسة الخارجية بحاجة إلى صورة في الواقع»، إنديبندينت أون سانداي، 13 أيار 1997.

[2]- بروس أندرسون، «سوء فهم الأستاذ بلير لأحداث عام 1939 قد أفسده 1999»، سبيكتاتور، 17 نيسان 1999.

اجتثاث الفقر (من العقل)

تناولت في الفصول السابقة معاملة وسائل الإعلام الأيدولوجية للسياسة الخارجية البريطانية عند تفجيرات يوغوسلافيا وأفغانستان وفي الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. دعونا نستعرض بإيجاز بعض الحالات الأخرى التي تظهر كيف تخفي وسائل الإعلام الأحداث عن عامة الشعب.

لم يتم اجتثاث الفقر من العالم، بل تم إخفاؤه بشكل كبير عن أنظار الشعوب. وقد أجرت المجموعة الإعلامية في جامعة غلاسكو GUMG عدة دراسات تحليلية حديثة حول التغطية الإعلامية للعالم النامي. ووصلت إلى نتيجة مفادها:

أن الجماهير تتلقى معلومات مغلوبة ومضللة حول العالم النامي لأن المستوى المتدني من التوضيحات والسياق الذي ينقل في التغطية الإعلامية ولأن بعض التوضيحات الموجودة جزئية ومدروسة من قبل ما يعرف بمعتقدات «ما بعد انتهاء الاستعمار».

ولم تبذل الكثير من الجهود من أجل شرح خلفيات الصراعات بشكل خاص، بل صوّرت كنتيجة للـ«رغبات القبلية». لذا، فالجماهير التلفزيونية «لا تفهم إلا القليل من الأحداث التي تحصل في العالم النامي، كما لا يمكنها تكوين فكرة عن المؤسسات والعلاقات الدولية الكبيرة»، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF. وتروج التغطية الإعلامية لمفهوم «أخطاء الأفارقة المتأصلة».

وتظهر بحوث GUMG التي أجرتها مع صحافيي BBC أن شرح الرابط بين تلك الصراعات و سياسات الدول الشمالية ينتج عنه تغيير متميز في فهم الجمهور والموقف الذي يتخذه^[1]. وهذه هي النقطة المقصودة: يُظهر الأشخاص اهتماماً أكبر في القصص الجديدة عندما ترتبط الأمور ببريطانيا، وعلى الرغم من وجود حوافز إعلامية لتوفير هذا الرابط، إلا أنه نادراً ما يحصل ذلك.

[1] - تغطية وسائل الإعلام بعالم النامي: إدراك الجمهور ومصالحة، www.gla.ac.uk.

والواقع هو أن الحكومات البريطانية تتحمل مسؤوليةً ضخمةً في ما يخص الفقر العالمي وليس كقوةٍ استعماريةٍ سابقةٍ قد شكّلت عدداً من الهيكليات الحالية غير العادلة فحسب، بل في مناصرتها لنظام التجارة العالمي والعقيدة الاقتصادية التي تغني البعض وتفقر الكثيرين، عبر تصدير الأسلحة التي تساهم في القمع وتفاقم الصراعات، ودعم الأنظمة القمعية وتقويض عددٍ من القوى السياسية الشعبية والديموقراطية التي تحاول أن تعالج الفقر.

ومع ذلك، لا أظن أنني رأيت تقريراً إعلامياً يذكر فيه أن بريطانيا قد ساهمت بشكلٍ من الأشكال في زيادة الفقر في العالم، أليس ذلك استثنائياً؟ إن مسؤولية بريطانيا الجزئية في المحافظة على الفقر وتعميقه عالمياً أمرٌ لا يُذكر.

أعتبر الأمر استثنائياً، بما أن الفقر هو الواقع المهيمن على عالمنا. يعيش نصف الجنس البشري - من أصل 2.5 مليار إنسان - بمعدل دولارين في اليوم، هذا الفقر بجميع المعايير. ومع ذلك، تتم حماية سكان الدول الشمالية من مشاهدة الفقر اليومي ذاك، دعك من فكرة تحمّل حكومتهم مسؤولية ذلك. وبعبارة أخرى، إن أكثر القضايا أهميةً في عالمنا اليوم بعيدةٌ كلّ البعد عن إدراك عامة الشعب.

فلننظر إلى عدد برامج الحياة البرية التي تُعدّ في كينيا، لا بد من أن BBC قد أبرمت صفقةً خاصة مع الخطوط الجوية البريطانية التي تتوجه إلى نيروبي، ولا بد أننا قد أصبحنا خبراء في عادات التزاوج بين الفهود، لكن جمهور التلفزيون لا يعلم أي شيء حول الفقر في كينيا مع أن عدداً من الهيكليات الاقتصادية والسياسية التي تصونه قد شكلها النظام البريطاني. ولا بد أنهم لا يعلمون أي شيء يخص المجازر المنتهكة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات البريطانية في كينيا في الخمسينات، التي لا يزال الكينيون إلى يومنا هذا يبحثون عن العدالة بشأنها بلجوئهم إلى المحاكم البريطانية (أنظر الفصل 15).

وتتقد وسائل الإعلام بريطانيا والدول الشمالية الأخرى في مجالٍ واحدٍ فقط،

وهو «تجاهل» أفريقيا و«نسيانها»، ويُعدّ بعض ذلك صحيحًا، خاصة في ما يتعلق بتقليص المساعدات لها وتهميشها من عملية اتخاذ القرار الدولي. لكن المنطق والرسالة العلنية اللذان يكمنان وراء تلك التقارير هي عدم تورط بريطانيا بالشكل الكافي في أفريقيا، وكأن أفريقيا تحتاج للمزيد من سياساتها، ليتنا أوليناها انتباهًا أكبر، لكانت أفضل حالًا. لكن الواقع معاكس، فالاعتقاد بأن زيادة التورط الغربي في أفريقيا هو الحل، ما هو إلا توصّل لاستنتاج صاعق بعد مئات السنوات من الإفكار الغربي للدول الفقيرة. فإلى أي حدّ يمكننا الإيمان بأن الدول الغربية ستروج لما هو أقلّ من المآسي في مناطق العالم حيث تتدخل؟.

والواقع أن بريطانيا متورطة بشدّة في أفريقيا، فسياستها في التدخل قد تصاعدت في ظلّ حكم حزب العمال الجديد. وتناصر بريطانيا مبدأ إعادة صياغة قواعد الاقتصاد العالمي لإفادة الأعمال التجارية المتعددة الجنسيات والإفقال على الدول الأفريقية من أجل تعزيز المزيد من الاستراتيجيات الاقتصادية الليبرالية التي كان لها تأثيرات مدمرة على الدول الفقيرة. أما المشكلة الأساسية فهي أن بريطانيا متورطة للغاية في أفريقيا من الأفضل أن تزيل بريطانيا جزماتها من أعناق الدول الفقيرة وأن تنسحب منها.

في الفصل التاسع، تكلمت بإيجاز عن اتباع الحكومة مبدأ «التحرر» الاقتصادي العالمي، وخاصة من خلال WTO، وقد نتج عن ذلك تأثيرٌ ضخمٌ وغالبًا ما أدى إلى زيادة الفقر واللامساواة مع ميل الأمر إلى ناحية السوء. ومن السهل ضبط استراتيجية تعزيز إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وتعتبر قراءة الخطابات الوزارية نقطة بداية مقبولة. وهناك ما هو مخفيٌ حول سياسة الحكومة، فالوزراء يدلون بما يتناسب مع نياتهم.

ومع ذلك، لم تحظ تلك القصة بتغطية وسائل الإعلام، واستمر الترويج للخط الذي يؤكد أن الحكومة ملتزمة بالتنمية وأن كليلر شورت مدافعة مخلصّة عن الفقراء وأن للحكومة سجلًا جيّدًا في تخفيف عبء الديون، وغيرها من الأمور. ولم يتم التدقيق في سياسة الحكومة بشكل فعال، وتعتبر وسائل الإعلام مذنبّة في هذه الحالة

- كما في الإبادة الجماعية في رواندا، بحسب ليندا ميلفرن التي أشرنا إليها سابقًا - بسبب مساعدتها في تأجيج المأساة الإنسانية.

أما السياسة التجارية الوحيدة التي تحظى بتغطية إعلامية عادية هي سياسة الحوائز الحمائية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي من أجل منع صادرات الدول الفقيرة الرئيسية من الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وحدث أن تلك السياسة التجارية الوحيدة التي ترغب النخب البريطانية في تغييرها، بما أن إزالة قيود التجارة الخاصة بالاتحاد الأوروبي سيسهل إجبار الدول النامية على إزالة قيودها، وبالتالي يضمن الغرب قدرته على الولوج إلى أسواقها. ولا يوجد سياسات تجارية شمالية أخرى مؤثرة على الفقراء، وترغب الدول النامية بتغييرها - كقدرتها على حماية صناعاتها الصغيرة ودعمها ماديًا، لكن تعارض النخب البريطانية تلك السياسات بشدة، بالتالي يتم تجاهلها في وسائل الإعلام.

أما روايات وسائل الإعلام التي تنتقد التغطية الإعلامية للعالم النامي هي تلك التي تقول بأنّ التغطية تتراجع بشكل كبير. وذلك صحيح، لكنه يغفل عن النقطة الأهم، فالتغطية الإعلامية للعالم النامي محرفة جدًا وتؤدي ما يتناسب مع أولويات النخب لذا من الأفضل أن يحظى ذلك العالم بتغطية ضئيلة.

وتقدم قضايا التنمية في العالم الثالث مثالاً جيداً حول كيفية نسخ وسائل الإعلام للخط الذي تتبعه الحكومة وتعتبر أهدافها المعلنة حقيقية. وبدأت الصفحة الاستهلاكية في صحيفة غارديان في تشرين الثاني من العام 1997 بـ: «قدمت كليل شورت البارحة وثيقة الحكومة البيضاء حول النمو العالمي بالتزام صادق لفقراء العالم»، وتشير إلى أن القسم الأول من الوثيقة البيضاء يعرض أبعاد المشكلة التي تواجه العالم بوضوح كامل: تصلح أن تكون نصّاً دراسياً لأيّ كان - من تلامذة في المستوى السادس إلى الصحفيين الذين يحاولون فهم ماهية التنمية.^[1]

[1]- «الأموال هي الأهم»، غارديان، 6 تشرين الثاني 2000.

وما يبعث بالارتياح هو فهم صحافيو غارديان «ماهية التنمية» عند قراءة نظرة الحكومة، والغريب أن تلك النظرة لا تشمل أي شيء يدل على تورط الحكومة في المشكلة. كيف بالضبط اقتنعت صحيفة غارديان، كما أفيد في السطر الأول، بأن الحكومة «ملتزمة بشكل حقيقي اتجاه فقراء العالم»؟ أبعجرد قول الحكومة ذلك؟

وبصورة مماثلة، يبدأ مقال آخر بعبارة: «تعلن كلير شورت، وزيرة التنمية العالمية، اليوم خطط الوثيقة البيضاء الواسعة النطاق للخريف حول إدارة العولمة كركيزة لاستراتيجية الحكومة من أجل ضمان استفادة فقراء العالم من التغيرات الاقتصادية». ويُسكمل المقال غير معارضٍ للدعاء الكبير، بل تقتبس شورت متحدثه عن الحماية وتشير إلى رغبة الحكومة بإنشاء «قواعد جديدة للاستثمار العالمي»، لكن القراء لا يعلمون أن هذه القواعد لن تعمل لصالح الفقراء^[1].

وتصل التغطية أحياناً إلى مستويات كوريا الشمالية في التعجب لجهة التزام قادتنا بالقيم السامية، فلنأخذ بعين الاعتبار تعليق بولي توينبي من صحيفة غارديان على خطاب بلير الذي أدلاه في مؤتمر حزب العمال في تشرين الأول 2001، عندما حدّدت تصور «العالم كمجتمع واحد»، وقالت إن هذا الخطاب «سيعتبر لحظة لتحول السياسة البريطانية إلى سياسة اشتراكية ديمقراطية بقوة وبدون خجل، يوم أصبحت بريطانيا إرساليةً وشبيهةً بالسويد في ملاحقة العدالة الدولية»، كما ذكرت كلير «مشاعر بلير النبيلة اتجاه النظام العالمي الجديد» وأنه أعلن «الحرب على الفقر والحكم الاستبدادي والظلم مستخدمًا بالكاد كلمة «حب»، وكان المقال بعنوان: «وعد تولي العالم بنفسه وأنا صدقته»^[2].

وبشكل مماثل، أكد هيوغو يونغ من صحيفة غارديان أن نظرة بلير حول التدخل من أجل أهداف إنسانية تمتد إلى «أي مكان يمكن أن يصبح فيه العالم مكاناً أفضل من خلال التدخل المعتدل لدولة مستقرة وثريّة وتتمتع بالقدرة العسكرية كبريطانيا»،

[1]- لاري إليوت، «مخطط شورت من أجل الفقراء»، غارديان، 26 كانون الثاني 2000.

[2]- بولي توينبي، «وعد باتخاذ العالم على عاتقه، وأنا صدقته»، غارديان، 4 تشرين الأول 2001.

وقال يونغ إن نظرة بلير هي «نظرة فيلسوف أخلاقي»، ثم انتقل ليقترح التزام بلير بالإنسانية العسكرية واصفاً إياها بـ «الساذجة جداً»^[1]. وبالتالي، يُعتبر قادتنا معتدلون وصادقون اتجاه التزامهم بالقيم السامية، إنما الأمر أنهم لن يستطيعوا تحقيق أهدافهم النبيلة واقعياً. وما نظرتهم السخيفة تلك إلا إطاراً للسياسة الخارجية المتبعة في النظام الأيديولوجي البريطاني.

أما الاستراتيجية النخبوية الجوهرية الأخرى فهي الاحتفاظ بالأسلحة النووية. وتقتصر المناقشات الإعلامية التي تتعلق بالأسلحة النووية على تكاليف الرماح الثلاثية، وتناقش حول عدد الرؤوس الحربية لكل صاروخ. لكن الرواية الحقيقية هي أن الحكومة تعتبر تلك الأسلحة وسيلة لتحقيق أهداف الحرب وتستخدمها من أجل تهديد الدول الأخرى، كما ذكرنا في الفصل الثالث. وقد تمت إزالة تلك القضايا من لائحة الأفكار المقبولة بين العامة. وحينما قال وزير الدفاع جيوف هون أن بريطانيا ستقصف الدول غير النووية بأسلحة نووية إذا ما تمت مواجهتها بأسلحة غير تقليدية، لم تحرك وسائل الإعلام ساكناً وسرعان ما نُسي ذلك. ما الأهمية التي يشكلها قصفنا بعض الأمم وتحويلها إلى فتات؟

وانطلاقاً من ذلك الغضب، دانت وسائل الإعلام الرئيسية محاولات الدول الأخرى للحصول على الأسلحة النووية! ويُسْتَهْل مقال ورد في فاينانشال تايمز بـ: «إن الاختبار النووي الذي قامت به الهند البارحة خطيرٌ وأحمق على حدٍّ سواء»، وعلى الدول أن «تتحد لاستنكاره بأشد لهجة ممكنة»، بينما يتوجب على الهند توقيع معاهدة وقف الاختبارات والمشاركة بشكلٍ كاملٍ في «الجهود التي تُبذل من أجل محاربة انتشارها»^[2]. ونتمتع، نحن فقط، الأوصياء على «النظام العالمي» وحماة الحضارة، بحق امتلاك الأسلحة الأكثر فتكاً، بما أننا الوحيدون الذين نستخدمها لمهام نبيلة.

ويجب مسامحة الشعب لأنه لا يعلم أن بريطانيا متورطة بشكلٍ مباشرٍ في المساعدة

[1]- هيوغو يونغ، «الساذجة الرهيبة لبلير المتدخل العظيم»، غارديان، 30 نيسان 2002.

[2]- «السقوط النووي»، فاينانشال تايمز، 12 أيار 1998.

على القمع في الخليج، عبر تقديم الدعم السياسي المستمر إلى الطغاة بالتزامن مع التدريب العسكري وصفقات الأسلحة والصفقات التجارية. وهناك صمتٌ كاملٌ حول سجلات دول الخليج الرهيب في مجال حقوق الإنسان، وخاصة سجل حليفنا الجوهري، المملكة العربية السعودية، وبات مفهوماً، بعد حلقة وفاة الأميرة - عندما اشتكت المملكة العربية السعودية إلى الحكومة حول تصوير التلفزيون البريطاني لوثائقي يظهر إعدام أميرة سعودية - أن السعوديين لا يتحملون أيّ نقدٍ لنظامهم. فالحكومة تفرض قيوداً والظاهر أنّ وسائل الإعلام تتبعها عشوائياً، ويحيط الصمت الكامل بعلاقات بريطانيا العسكرية والاستخباراتية والتجارية الوطيدة مع الأنظمة في البحرين وعمان والكويت، التي تشكل علاقاتها الخاصة مع لندن ركيزةً أساسيةً في دور هذه الدولة في العالم.

وبوجه عام، تتجه جرائم حلفاء بريطانيا نحو التموين والدفن، بينما يتم التشهير بجرائم أعدائها وتحليلها بالتفصيل وإدانتها. وتُقارَن شيطنة ميلوسيفيتش وموغابي بالتغطية المحاذية للدفاع عن بوتين وشارون. أما اضطهاد العراق للأكراد فاشتهر أكثر من اضطهاد حلفائنا الأتراك لهم الذي بات أسوأ حالاً في السنوات الأخيرة.

وحينما يُبلِّغ عن انتهاكات حقوق الإنسان - التي تُرتكب على مستوى تصل فيه إلى اعتبارها إرهاب دولة - التي ترتكبها الدول الحليفة كروسيا وإسرائيل وتركيا، عادة ما يتم إغفال دور بريطانيا في التغاضي عنها أو دعمها. أما تحمّل السياسة البريطانية جزءاً من مسؤولية المذابح التي تحصل، من خلال الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري الذي تقدمه إلى المجرمين فيعتبرها الإعلام الرئيسي فكرة ضلالية. ويعدّ ذلك الأمر الأبرز في خلال «الحرب على الإرهاب» حيث يجاهر قادتنا بالتزامهم بتخليص العالم من هذا البلاء الخبيث، ولكن من الأسهل أن يقوموا بذلك عبر إيقاف دعمهم لممولي الإرهاب الأكبر في العالم - أي حكومات الدول التي ذُكرت للتو - ومن المؤكد أنه ليس من الصعب تحديد ذلك، لكنني لم أر إلى الآن أي إشارة في الإعلام الرئيسي تذكر أن لندن دوراً في الإرهاب، بل كلّ ما تفيده هو أنها تقف إلى جانب الملائكة.

ولطالما أُشيد بدعم بريطانيا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ICC التي ظهرت في تموز من العام 2002 وستعمل على محاكمة مجرمي الحرب في المستقبل. وقد انتقد الإعلام إلى جانب الحكومة «عرقلة الولايات المتحدة الفاضحة لـ ICC ورفضها لتوقيع المعاهدة»، وإلا كيف حاربت وسائل الإعلام قضية جرائم الحرب؟

وحتى في التغطية الضخمة لمحاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش في لاهاي، لم ألحظ أي ذكر لمحاكمات قادة حلف شمال الأطلسي NATO بتهمة جرائم الحرب، ويحصل ذلك رغم جرائم الحرب المتعددة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الهجوم على البنى التحتية المدنية اليوغوسلافية، كما أشرنا في الفصل السادس. وكانت التغطية التي حظيت بها هذه الجرائم متفرقة ومرفوضة على الصعيد العالمي، ولم تحصل جرائم الحرب التي ارتكبت في حرب الخليج على العراق عام 1991 على أي تغطية إعلامية سابقاً على حدّ سواء، كما أنني لم ألحظ أيّ تغطية لقرار اتهام قادة الولايات المتحدة وبريطانيا لارتكاب جرائم ضد الإنسانية عبر استمرارهم بفرض العقوبات على العراق (لا يمكن تصور الفكرة).

أصبحت جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي مميزات دائمة في الحروب الإنجليزية - الأمريكية في بداية الألفية، ومع ذلك، في كلّ مرّة لا توليها وسائل الإعلام انتباهاً كافياً ولا توجه إليها اتهاماً هائلاً. وبالفعل، في وسائل الإعلام يعتبر التصريح بأن بريطانيا ترتكب جرائم حرب تناقضاً.

وعلى الرغم من الدليل الواضح الذي قدمناه في هذا الفصل، مازال بإمكان المراسل السياسي في مجلة نيو ستايتسمان ستيف ريتشاردز، أن يكتب «من وجهة نظري، إن تمتع الحكومة بتغطية إعلامية ما هو إلا كلام خرافي»، ويشير إلى «غريزة» أولئك الذين يكتبون في الصحافة الليبرالية و«إنصافهم»، وذلك هو الإنصاف بين المحافظين وحزب العمال أي تعريف الإعلام لـ «الموضوعية»، لكنه في الحقيقة يعني العمل بالإجماع بين النخب^[1].

[1]- ستيف ريتشاردز، «المستشارون المتميزون يجب أن يبقوا»، نيو ستايتسمان، 17 كانون الثاني 2000.

الفصل التاسع عشر

دور بروباجاندا الإعلام

ليست الأخبار ظاهرةً محايدةً وطبيعيةً، بل هي نتاج العقيدة المصنَّع.

الفريق الإعلامي في جامعة غلاسكو.

كما أظهرت عدّة فصول في هذا الكتاب، توفر وسائل الإعلام الرئيسية في بريطانيا دعمًا بالغ الأهمية لترويج النخب للسياسة الخارجية. ويتناول هذا الفصل أداء الإعلام وبعض التفاصيل الأخرى، ومع أنه من الممكن التعبير عن أيّ وجهة نظر تقريبًا عبر التنوع الإعلامي، إلا أنه يظهر ميلاً لتفضيل بعض وجهات النظر على غيرها، تتفق وسائل الإعلام الرئيسية بالإجماع في ما بينها على أغلب القضايا. ولا تعطي وسائل الإعلام الرئيسية إلا مساحة صغيرة للآراء البديلة غير التوافقية، ولا بد من وجود بعض الصحفيين المتميزين الذين يعملون في وسائل الإعلام الرئيسية كروبرت فيسك الذي يعمل في إنديبيندنت وجوناثان ستيل وريتشارد نورتن-تايلر في غارديان والصحفيين المستقلين كجون بيلجر وجورج مونييو التي عادة ما تنشر أعمالهم في وسائل الإعلام الرئيسية، لكن يعتبر هؤلاء استثناءً، فمن وجهة نظري، بعض الصحفيين قادرين على الإبلاغ باستمرار وبشكل مستقلّ وعلى تحدي الآراء التوافقية، وليس التحيز السياسي لوسائل الإعلام المختلفة بالقضية الأساس، فعادة ما تدعم وسائل الإعلام الرئيسية استراتيجيات النخب عبر الأطياف السياسية. وأعتقد أن الدراسة الأكاديمية الرئيسية للسياسة الخارجية أكثر انضباطاً من دعم وسائل الإعلام الرئيسية لها، وما يغلب إجمالاً هو النظام الأيدولوجي الذي يعمل من أجل دعم مصالح النخب.

إن وصف إدوارد سعيد لكيفية عمل النظام الأيدولوجي والتوافق بالإجماع في الولايات المتحدة يتصل بما يلي:

إن الطريقة الأبسط والأكثر دقة، على ما أظن، لتشخيص ذلك هي القول أنها تضع حدوداً وتحافظ على الضغوطات، فذلك لا يفرض المضمون ولا يعكس مصالح

طبقة ما أو مجموعة اقتصادية محدّدة، بل يجب أن نفكر بها وكأنها رسمٌ لخطوطٍ غير مرئيةٍ لا يشعر المراسل أو المعلق بضرورة اتباعها. بالتالي إن المفهوم القائل أن القوة العسكرية الأميركية قد تُستخدم لأهدافٍ خبيثةٍ مستحيلٍ نسبياً ضمن التوافق بالإجماع، تماماً ككون الفكرة القائلة بأن أميركا قوةٌ طيبة في العالم فكرة روتينيةٌ وعادية^[1].

ويمكن أن نقول الأمر نفسه حول بريطانيا والإعلام البريطاني.

ولطالما أظهر عدّة محلّلين إعلاميين الوظيفة الأيدولوجية تلك، ووصل أكاديمي رائد من جامعة ستيرلينغ، براين ماكنير، في دراسةٍ كبيرةٍ أجراها إلى نتيجة مفادها أنه:

على أساس الدليل الذي وجدته محللو المضمون في فترةٍ تمتد لأكثر من عشرين عاماً، يمكننا القول بثقة أن وسائل الإعلام الإخبارية في مجتمعٍ محدّد - صحافة وبث - تميل لبناء حسابات للأحداث التي تنظمها وتحكمها القيم والمصالح المهيمنة في ذلك المجتمع، كما تميل لتهميش (ليس بالضرورة استبعاد) الحسابات البديلة. ومن هذا المنطلق، يدعم الدليل النظرية المادية القائلة بأنه يوجد علاقة بين هيكلية القوة للمجتمع ومخرجاته الصحافية، أي إن الصحافة جزءٌ من نظامٍ اجتماعيٍّ طبقيٍّ، وجزء من جهاز يظهر لأفراد ذلك النظام طرق الاقتناع به والعيش بموجبه^[2].

وعادة ما تحدّد الهيكلية الاقتصادية الأخبار التي تنتجها وسائل الإعلام، فalcنوات الإعلامية الرئيسية الأكثر تأثيراً - الجريدة الرسمية والتلفزيون الرسمي - هي مؤسسات رائدة في مجال زيادة الأرباح، ومن الواضح أنها تميل إلى عدم التحدي في مجال الأعمال وتحدي نظام الشركات أو أن تصب مصالحها في تعزيز البدائل. وتسيطر أربعة مؤسسات على حوالي 90 في المائة من الصحافة البريطانية، بينما تسيطر قلة على منظمات البث التجاري، أما ماهية الأخبار وكيفية إعدادها، فهي عملية

[1]- قال إدوارد، التغطية الإعلامية للإسلام: كيف يحدد الإعلام والخبراء طريقة رؤيتنا بقية العالم، فينتاج، لندن، 1997، الصفحات 5-54.

[2]- براين ماكنير، الأخبار والصحافة في المملكة المتحدة، روتلج، لندن، 1999، ص: 43.

تأخذ مجراها في سوق تنافسية شرسة، فمن شأن الروايات أن تجذب الجماهير لبيع أصحاب الإعلانات بالمنافسة مع المسلسلات التلفزيونية وبرامج الألعاب^[1].

وأفادت اللجنة الملكية المعنية بالإعلام في الأعوام 1947-1949 أن الإعلام يفشل بإطلاع عامة الشعب بشكل كاف لأنه كان نتاج السوق، مشيراً إلى أن «فشل الصحافة في مواكبة متطلبات المجتمع منسوب بشكل كبير إلى المفهوم بأن الصناعة التي تدوم عبر بيع منتجاتها يجب أن تعطي الجمهور ما يشترى^[2]».

وكتب نيك دايفيس من صحيفة غارديان أن الطلب على الصحافة الاستقصائية «يختنق عبر الاتجار بمهنتنا»، «وقد أعاد خبراء التسويق كتابة القيم الإخبارية ليصبح مألوفاً بين المحررين الجدد طلب قصة معينة من أجل جذب فئة مستهدفة جديدة في السوق^[3]».

عناصر التشويه الإعلامي

فلنعد إلى بعض الطرق الخاصة التي تلجأ إليها التغطية الإعلامية من أجل تحريف حقيقة دور بريطانيا في العالم. وتشمل الطرق الرئيسية ما يلي:

عدم نقل أي من السياسات (أي عبر تحديد جدول الأعمال بما هو مهم وبما ليس مهماً).

عبر تحديد أطر المناقشة بمعايير ضيقة.

عبر تجاهل التاريخ ذات الصلة.

عبر نقل إيضاحات النخب والفشل في مكافحتها.

[1]- ألان وسياتون، ص 45.

[2]- جيمس كوران، «إعادة الإطلاع على الإعلام الرئيسي والديموقراطية»، في جيمس كوران ومايكا غوريفيتش (المحرران)، الإعلام الرئيسي والمجتمع، أرنولد، لندن، 1995، ص 98.

[3]- «وضع خطوة على الطريق»، غارديان، 10 كانون الثاني 2000.

إن إحدى الطرق التي يتم اتباعها من أجل تحديد إطار المناقشة هي تحقيق توازن بين مناصري الحكومة ومنتقدي وجهات نظرها. ويميل منتقدو الحكومة الذين يظهرون في الإعلام إلى الانتماء إلى الوسائل الرئيسية، كالسياسيين المعارضين والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين، أما تحقيق توازن بين وجهات النظر تلك، فيعني أن الرأيان سليمان وما المسألة إلا مسألة تصوّر وتوهم بالموضوعية، بينما الحقيقة هي أن أحد الأراء هو غالباً بروباغاندا الحكومة بينما الآخر مجرد انتقاد بسيط لها.

وللإعلام وظيفة على قدر من أهمية في تعريف الأعداء وتصنيف سلوكياتهم «المنحرفة»، بما فيها استخدام المجموعات الهشة في المجتمع ككبش محرقة من أجل الأزمات السياسية الاجتماعية كاللاجئين وطالبي اللجوء. ويشير محلل إعلامي رائد، جيمس كورات، إلى أن «الأغلبية الساحقة من الوسائل الإعلامية الحديثة في بريطانيا تؤدي عددًا من الوظائف التكاملية التي كانت تؤديها الكنائس في العصور الوسطى، فالكنائس ووسائل الإعلام تنخرط في الأعمال الأيدولوجية نفسها، خاصة في وصم الدخلاء - كالمدمنين على المخدرات والمناضلين في النقابات العمالية - وفي تحديد المعارضين وتسميتهم بالكفرة المفترضين، ويُعد ذلك موازياً لوظيفة الكنيسة في العصور الوسطى التي كانت تقضي بمطاردة الساحرات ونشر أخبارهن من أجل حماية النظام السائد، وقد تولى الإعلام دور الكنيسة في محاولة تفسير العالم إلى العامة وجعله يبدو منطقيًا، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية إلى النظام الاجتماعي النظام الحاليين^[1].

وتؤدي وسائل الإعلام دوراً أساسياً في تحديد الأمور المهمة (ما يتم تغطيته) والأمور غير المهمة (ما يتم دفنه بالكامل)، ففي مجموعة الأمور «المدفونة» قصص كالتورط البريطاني في المذابح في رواندا وأندونيسيا، أما في مجموعة الأمور «المغطاة» تكمن الدردشات السياسية كالمشاحنات داخل الأحزاب، ويعمل النظام عبر تهميش الآراء أو الوقائع غير المرغوب فيها على أن تكون «كبيرة»، أما المسألة

[1]- جيمس كوران، «الاتصالات والقوة والنظام الاجتماعي»، مايكل غوريفيتش و آل (المحرران)، الثقافة والمجتمع والإعلام، روتلج، لنان، 1997، ص 227.

الوحيدة التي تتناولها بعض وسائل الإعلام الرئيسية هي أن بريطانيا قد تتوقف عن اتباع السياسات الخارجية الأخلاقية التي ترتبط بتصدير الأسلحة، وحتى هنا، تجري التغطية الإعلامية ضمن حدود ضيقة، كما ناقشنا في الفصل السابق.

وغالبًا ما تعطي وسائل الإعلام الرئيسية انطباعًا بإحداث مشاكل للسياسيين، بطرحها أحيانًا أسئلةً محرّجةً وبملاحقتها للقصص، لكن غالبًا ما يحدث ذلك على صعيد القصص الصغيرة بينما تتجاهل الكبيرة منها. وهنا، تلعب وسائل الإعلام اللعبة نفسها التي تلعبها النخب السياسية - بحيث يساعدان بدورهما على ضمان تجنب العديد من المسائل سوية.

أما الأخطاء التي يقوم بها الوزراء، فتلك تحصل على تغطية شاملة لانهائية، بينما السياسات التي يتبعونها لا تحظى بأي اهتمام. وبدت وسائل الإعلام مهتمةً بتغطية تعليقات كلير شورت حول طلب شعب مونتسيرات «لقيلة من ذهب» من الحكومة البريطانية كمساعدة بعد الثوران البركاني هناك، وقد فشلت في إظهار أي حماس في رؤية كلير لمستقبل الاقتصاد العالمي.

إن تحديد إطار المناقشة حول القضايا أمرٌ أساسيٌّ بالنسبة لوضع حدود النقاش، ويعتبر البرنامج «كويشن تايم» نموذجًا مصغرًا عن كيفية عمل الإعلام هنا، وكانت الصيغة سابقًا أن يردّ أربعة أشخاص على أسئلة يوجهها الجمهور ثلاثة منهم يمثلون الأحزاب الثلاثة الرئيسية بينما يكون الرابع رجل أعمال أو أكاديمي، ولم تظهر أيّ أصوات بالغة الأهمية. وقد تغيرت صيغة البرنامج حديثًا لتصبح خمسة أشخاص، ويضاف إليهم عادة شخص «غير سياسي» كترفيهيّ مثلاً. ومن النادر أن تستقبل الأصوات ذات الأهمية، وإن تم استقبالهم، ينتهي بهم المطاف باعتبار آرائهم سخيفة مقارنة بوجهات النظر «العادية» والمتوازنة التي يدلي بها المحاورون الآخرون. ومن المسموح في «كوشين تايم» أن ينتقد المحاورون بعضهم البعض ضمن إجماع النخبة لكنه ليس مقبولاً أن ينتقد أيّ أحد جميعهم من خارج دائرة التوافق بالإجماع.

يسلط «كوشين تايم» الضوء على أن جانبًا رئيسيًا من النظام الأيدولوجي يفرض

قيوداً على النقاش من أجل إدارة النظام السائد ويستبعد - أو يهْمش - إمكانية البدائل. فعلى سبيل المثال، تم حصر خيار السياسة الاقتصادية ما بعد الحرب بين نظرية كينز والسياسة النقدية. وفي السياسة الخارجية، تم عرض خيار إدارة المحافظين أو حزب العمال لمجموعة السياسات نفسها ضمن الأيدولوجية الواحدة، التي ذكرناها في الفصل 13، ومن النادر أن تعرض البدائل الرئيسية في الإعلام، وبالتالي تصبح محالة.

وقال جون بيرت، المدير العام لـ BBC:

إن BBC تدعم وجود ديموقراطية قوية ومدروسة، ونحن نجهد لضمان إيصال جميع الأصوات، وإعطائهم حق التعبير ويتم سماعهم واختبارهم. فقد رأينا في الفترات الأخيرة انهيار الاحترام للآخر^[1].

إن كان جون بيرت يعتقد بذلك فعلاً، فأنا أعتذر عن قلبي أنه يحتاج لمراقبة طبية جدية. إن الدليل قاطع لدرجة باتت فيها التقارير الإخبارية التابعة لـ BBC والتلفزيون التجاري حول سياسة بريطانيا الخارجية مشابهة للأجهزة الدعائية الحكومية المباشرة، ومع أن الحكومة لا تديرها إلا أنها على الأغلب تدير نتائجها، فـ BBC وITV والقناة 5 لا ينقلون أي شيء جدي وعلى قدر من الأهمية في ما يخص السياسة الخارجية البريطانية، أما الاستثناء فهو التقرير الغريب الذي بثته أخبار القناة 4. وتقدم الأخبار المتلفزة - المصدر المعلوماتي الأهم بالنسبة إلى عامة الشعب - صورة إعلامية مشوهة لجميع الأمثلة التي ذكرناها في الفصل السابق، مؤديةً وظيفةً أيدولوجيةً أكبر من الصحافة.

وقام الفريق الإعلامي في جامعة غلاسكو بتحليل دور الأخبار المتلفزة بشكلٍ حسن، ووصلت إلى استنتاج مفاده أن «الأخبار ليست ظاهرةً حياديةً وطبيعيةً بل هي نتاج الأيدولوجية المصنَّع»، وأن الأخبار المتلفزة هي «سلسلة من الرسائل المصنعة اجتماعياً التي تحمل عدداً من الفرضيات المهيمنة ثقافياً على مجتمعنا». أما حول المسائل التي تُعتبر الدولة حساسةً اتجاهها، فيقول أن «الأخبار يمكن أن تصبح

[1] - جون بيرت، «الجائزة والظمن»، المحاضرة الإعلامية لنيو ستايتسمان، لندن، 6 تموز 1999.

أحادية البعد - بالبداية قد تفتت إلى قطع صغيرة أو أن تختفي سوية^[1]. ومن وجهة نظري، إن ذلك صحيحاً من جهة تغطية دور بريطانيا في العالم.

مفهوم "الإحسان الأساسي"

يعزز النظام الأيدولوجي مفهوماً جوهرياً واحداً يركز عليه كل شيء آخر، وهو فكرة إحسان بريطانيا الأساسي. وعادة ما تروج التقارير والتحليلات الرئيسية فكرة تعزيز بريطانيا للمبادئ السامية - الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان والتنمية - في سياستها الخارجية، أو على الأقل لا تتحدى تلك الفكرة. إن انتقاد السياسات الخارجية مسموح قطعاً وطبيعياً أيضاً، لكنه يأتي ضمن حدود ضيقة لا تظهر «استثناءات» أو «أخطاء» في الترويج لقاعدة الإحسان الأساسي، ولطالما أخذت بيانات الحكومة بنياتها الصادقة علّة محمل الجدّ ونادراً ما تمّ تحديها أو الاستهزاء بها. وتعدّ هذه الفرضيات وطرق التغطية متأصلة جداً.

وعليه، يكتب محرّرو غارديان عن سمعة بريطانيا، ويعتبرونها «محترمة لحقوق الإنسان وناصرة لها»، وكتب أحد كتاب الأعمدة فيها أن «السياسات الخارجية للدول الأجنبية، تتخطى المتطلبات الأساسية لضمان الأمن الشخصي، وترتكز اليوم على ركنين اثنين: الميزة التجارية وحقوق الإنسان. وأشار كاتبان في غارديان في كتابهما الجديد إلى بلير على أنه «مناصرٌ كبيرٌ لحقوق الإنسان»، وبالشكل نفسه، كتب أكاديمي حول «التزام بريطانيا بتنمية العالم الثالث» هو واقع لا يتطلب تبريراً. تطول القائمة لتشمل وسائل الإعلام الرئيسية جميعها^[2].

وبالفعل، إننا نحن وحدنا المحسنون. وكما كتب جون لويد من نيو ستستمانت: «إن الدفاع عن حقوق الإنسان، أو بصورة أدق، إن التعزيز المكثف لحقوق الإنسان في ساحة ككوسوفو حيث يتم إرهاب المواطنين هو موقفٌ موجه إلى العالم الثري والأمن^[3]».

[1]- نقلاً عن ماكثير، ص 40، غريغ فيلو، أن ترى أي أن تصدق: تأثير التلفاز، روتلج، لندن، 1995، ص 170.

[2]- «الحق والباطل»، غارديان، 6 آذار 2000، مارتن وولاكوت، «واقع العقوبات الشفاف»، غارديان، 31 آب 1996، بولي توينبي وديفيد مالكر، هل تحسنت الظروف؟: تدقيق حول نجاحات وإخفاقات حزب العمال، بينغوين، لندن، 2001، ص 122، رالف يونغ، «حزب العمال الجديد والنمو العالمي»، ديفيد كوتس وبيتر لولر (المحرران)، حزب العمال الجديد يتسلم السلطة، صحافة جامعة مانشستر، مانشستر، 2000، ص 254.

[3]- جون لويد، «أوروبا تنمو بعد كوسوفو»، نيو ستايتسمان، 7 حزيران 1999.

وخلف مفهوم الإحسان الأساسي ذاك، تقف مجموعة من الركائز - الإستراتيجيات الجوهرية التي تتبعها النخب ويفترض أنها تساهم في دور بريطانيا الإيجابي في العالم لجهة تعزيزها للمواقف السامية، وتصنه تلك الاستراتيجيات الأيدولوجية الأحادية التي تتفق عليها النخب بالإجماع، كما ذكرنا في الفصل 13- كالدعم القوي للولايات المتحدة في إطار إنشاء علاقة خاصة معها، وتعزيز التحرير الاقتصادي العالمي، تقديم الدعم للنخب الأساسية والقدرة على التدخل العسكري القوي، وعادة ما يتم استبعاد التقارير والتحليل التي تخرج عن إطار هذه التركيبة، وخاصة تلك التي تتحداها.

ويتدخل النظام الأيدولوجي في أعمال خاصة خلال الحرب، ويقدم تبريرات للجوء الحكومة إلى القوة ودعم أهدافها (النبيلة دائماً)، وفي الحرب، يتم حشد عامة الشعب فعلياً من قبل أعضاء النخب المختلفة التي تدعمها سياسة الدولة، وتعمل الأخبار المتلفزة من الناحية الأيدولوجية في هذه الأوقات، فهي عادة ما تتخلى عملياً عن التظاهر بالموضوعية وتتصرف ببساطة كمتحدث باسم الدولة، مع محاولتها إظهار وجهة من الاستقلالية. ومن النادر أن يتاح الفرصة للمعارضة في أزمات كهذه في الصحف الرئيسية لكنها لا يمكن أن تظهر على التلفاز.

فلننظر كيف دعمت وسائل الإعلام حكومة بلير خلال عام 1999 في تعبئة الأمة من أجل تفجير يوغوسلافيا من أجل الدفاع عن القيم الإنسانية السامية، ولم تكن بالمهمة السهلة إذ بات واضحاً لأيّ مشاهدٍ مستقّل أن تفجير الـ NATO هو الذي عجل على الكارثة الإنسانية بدلاً عن منعها. وفي الوقت نفسه، كما أشرنا في الفصل السابع، تورط حلفاؤنا في إندونيسيا في مجازر تيمور الشرقية مشابهة لتلك التي ارتكبت في ميلوسيفيتش، بينما بعد عدة أشهر، كانت القيم نفسها سائدة حين ارتكبت روسيا في عهد بوتين جرائم في شيشنيا أفضع من تلك التي ارتكبت في ميلوسيفيتش في كوسوفو. لكن في هذه الحالات، كان من الضروري دفن القيم التي قدمت ذريعةً للتفجير في يوغوسلافيا، وبعد عدة أوجه شبه بين المواقف في الإعلام، باتت الذرائع الإنسانية السابقة التي استخدمت لكوسوفو منسية في الصراعات الأخرى.

يبدو أن انتقاد وسائل الإعلام الرئيسية لحروب بريطانيا يتجه نحو التقيّد بالتكتيكات المستخدمة لإنجاز الأهداف النبيلة المفترضة، وإن نجحت الحكومة في اختيار الاستراتيجية الصحيحة لأداء عملها النبيل أو قد ارتكبت أخطاءً.

أما النقاش في وسائل الإعلام الرئيسية حول قصف يوغوسلافيا لكوسوفو، فقد شمل تساؤلاً حول مدى كونها «حرباً فحسب»، لكن توافق الطرفان على أن الحكومة كانت تسعى لتحقيق أهدافها الإنسانية المزعومة، ولم يكن عمل الحكومة بدوافعها موضع شك على الرغم من الأدلة الموجودة.

وينطبق ذلك أيضاً على التغطية الإعلامية في العراق، وتفترض التقارير المعدّة أن الأهداف البريطانية خيرة - أما الانتقاد الدائم فهو لكون تلك الاستراتيجية مناسبة لتحقيق الأهداف النبيلة تلك، ويتناقض ذلك مع التقارير الصادرة حول سياسة الولايات المتحدة، حيث كانت أهدافها في السيطرة على النفط العراقي أو في إقامة نظام غير ديموقراطيٍّ موالٍ لها تُناقش مناقشة أكثر وضوحاً من التورط البريطاني في المسألة نفسها. ومع ذلك، إن التغطية الإعلامية للعراق في العامين 2002-2003 قد شملت آراء معارضة أكثر من حالة قصف يوغوسلافيا، ويرجع السبب إلى عدم التوافق بالإجماع بين النخب حول الحرب على العراق، الذي عادة ما يتم الترويج له من قبل مجموعة صغيرة من المحيطين برئيس الحكومة. وتعارض أقسام عديدة من المنشأة الحرب (لأسبابٍ تكتيكيةٍ لتحقيق أهداف بريطانيا، وليس لأهداف أخلاقيةٍ التي لا تتعلق بهم)، لذا، قد يتسع تحديد الإطار الإعلامي ليشمل عدداً أكبر من الأصوات المهمة.

كانت التغطية الإعلامية التي قامت بها غارديان للحرب على أفغانستان استثناءً فعلياً للتغطية الاعتيادية، إذ إنّ سلسلةً من التعليقات التي أُطلقت على مدى أشهرٍ قد أظهرت عدّة رؤى أساسية وكشفت الكثير عن واقع الحرب ودوافعها. ويرجع سبب هذه الأحداث غير الاعتيادية إلى أحد محرّري التعليقات، سوماس مايلن، الذي سمح بتعدّد الآراء كدليلٍ على قدرة الأفراد على تغيير الأنظمة الراسخة، لكن ذلك لم يمنع المراسلين الآخرين من التمسك بخط الدولة في عدّة قضايا تناولها الصحيفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم انتقاد تدخل عسكري بريطاني واحد فقط في السنوات الخمسين الأخيرة بشدة، كما تم التشكيك بدوافع الحكومة في وسائل الإعلام الرئيسية - اجتياح مصر عام 1956 (الذي عادة ما يسمى «أزمة السويس» أو «الفشل الذريع» في النظام الأيدولوجي). وبما أن تدخلات بريطانيا كثيرة وجديرة بالاهتمام والإدانة، وبعضها أسوأ تأثيراً من التدخل في مصر عام 1956، لم تمَّ اختيار هذا بالتحديد ليتعرض للانتقاد؟ السبب واضح خسارة بريطانيا، لذا فهي تستحق أن تبحث عن ذاتها ضمن النخب، أما في التدخلات الأخرى التي حققنا فيها انتصارات، لا نتعرض للنقد، فقد فزنا، وإلا فما المشكلة الكامنة؟

وقال محللٌ أميركيٌّ رائدٌ للإعلام والسياسة الخارجية - إدوارد هيرمان - إنَّ «وظيفة الخبراء ووسائل الإعلام الرئيسية هي جعل ما لا يمكن تصوره أمراً طبيعياً لعامة الشعب^[1]». ويظهر هذا الدور السياسات الفظيعة ويظهرها وكأنها «طبيعية»، أما بعض الأمثلة الحالية التي تشمل مئات الآلاف من القتلى فهي العراق عبر العقوبات وجرائم الحرب في يوغوسلافيا وعدد الوفيات الضخم في صفوف المدنيين في أفغانستان، وحينما عرضت هذه الحالات في وسائل الإعلام الرئيسية، لم توضح النتائج حجم الرعب الذي أحدثته، واعتبرتها طبيعية.

كما قال الفيلسوف الفرنسي جان جييهينو إن «الخيانة الأسوأ للاستخبارات هي إيجاد تبريرات للعالم كما هو»، لكن عادة ما يؤدي الخبراء هذا الدور، أي إيضاح بأن ما يحصل يومياً أمرٌ طبيعيٌّ ومبررٌ ويتطلب تغييراً صغيراً، بالأحرى إيضاح أن «الاستقرار» يزعج «النظام العالمي» إلا إذا استطعنا السيطرة عليه. وفي الواقع، إن ما يحصل يومياً يسبب الذعر للعديد من الأشخاص أي نصف الكوكب الذي يعيش في الفقر المدقع، بالإضافة إلى ضحايا التعذيب والقمع في الدول التي تدعمها بريطانيا والولايات المتحدة مثلاً.

وعلى مرّ التاريخ، قدمت النخب سياساتها على أنها إحدى عناصر النظام الطبيعي، فتساعدها في إخفاء سعيها لتحقيق مصالحها، ومن أهم جوانب النظام

[1]- جون بيلجر، «الرقابة بسبب الإهمال»، هاموند وهيرميند (المحرران)، ص 136.

الأيدولوجي هو طرح رأي واحد عادةً ما يكون مهيمنًا أو طبيعيًا، ويقدم السياسات الحالية كسياسات لا مفرّ منها ويقوّض فرص البدائل. أما «العولمة»، فتعرفها النخب على أنها ظاهرةً طبيعيّةً، وتنتقد الرجعيين الذين لا يمكنهم إيقاف مسار التاريخ المحتوم، وهذه الآراء الماركسية الحتمية التي تحجب هدف النخب تحت غطاء العولمة لتعزيز التحرير الاقتصادي العالمي بالكامل - استراتيجية بعيدة كلّ البعد عن النتائج الحتمية لكنها إحدى اختيارات علماء التحرير في حزب العمال الجديد وحلفائهم ضمن النخب العابرة للوطنية.

وإن كانت السياسات الفظيعة «طبيعية» فالبدائل حتمًا مستحيلة. فحتى ذكر اتهام طوني بلير بارتكاب جرائم الحرب ومعارضة تعاون بريطانيا مع الولايات المتحدة لأنها داعمٌ ثابتٌ لانتهاكات حقوق الإنسان في الخارج أو حتى وقف تصدير الأسلحة، هي أمور لا يمكن تصويرها في وسائل الإعلام الرئيسية وتدعو للسخرية.

فلنتخذ مثالاً من إيان بلاك من غارديان، الذي كتب أن الهدف الرئيسي من المحكمة الجنائية الدولية هو تجنب:

التحقيقات المحفزة سياسيًا أو تلك التافهة - التي يدعوها أحد الخبراء بـ «العامل المخبول»: على سبيل المثال، التحقيقات في الملاحقة المحتملة لمو مولام [وزير في إيرلندا الشمالية] أو طوني بلير في جرائمهم ضد الإنسانية.

ولا يصدق تورط قائدنا في جرائم ضد الإنسانية سوى «المجانين»، (وأحد المجانين هو المدعي العام السابق في الولايات المتحدة رامسي كلارك، الذي تقدم بشكوى ضد بريطانيا في تموز 1999 لارتكابها جرائم في خلال الهجوم على يوغوسلافيا^[1]).

إن الطريقة التقليدية التي تتبعها النخب لصدّ الانتقادات هي تسميتها «نظرية المؤامرة»، وهي التسمية المشتركة في نطاق النظام الأيدولوجي، وهناك سببٌ وجيه لذلك، إذ إن النخب البريطانية قد أنشأت نظامًا سياسيًا متكتمًا بشكلٍ أساسيٍّ، وتخضع فيه للمساءلة بشكلٍ ضئيلٍ أمام الشعب. وكما أشرنا في الفصل الثالث عشر،

[1]- إيان بلاك، «طغاة في قفص الإتهام»، غارديان، 3 حزيران 1998.

إن النخب تعتقد أن للشعب كلمة هاشيية في هذا النظام خارج الانتخابات، - واستناداً إلى الآراء التي عبّر عنها في تحقيق سكوت - إنها تظن أن لا ضرورة بأن يعلم الشعب أي تفصيل حول إجراءات عملية اتخاذ القرار، وهي حريصة على صدّ الانتقادات التي تكشف كيفية عمل النظام، الأمر الذي يُعدّ أخطر من انتقاد سياسات محدّدة (التي يمكن اعتبارها «استثناءات»). وغالباً ما يستخدم مصطلح «نظرية المؤامرة» عند تخطي الانتقاد ما هو محدّد ويقترّب من كشف كيفية عمل النظام ككلّ.

ومن وجهة نظري، إن «الأشخاص العاديين» - وأعدّ نفسي واحداً منهم - لا يثقون بمصادر معلوماتهم ويعلمون في نهاية المطاف أنه يجب ألا يصدقوا ما يقرؤون أو يرون. ويرجع ذلك إلى أن الناس العاديين، برأيي، يشككون بمستلمي السلطة أكثر من أولئك الأقرب إليها أو الذين يطمحون للوصول إلى الطبقة السياسية، فالناس لا يملكون حصّة كبيرة في النخب، بالتالي لا سبب لديهم للثقة بها، لكنني لا أعتقد أن الشعب علّة بيّنة من مقدار التضليل الذين يعيشون فيه. وتختلف السياسة الخارجية عن المسائل الداخلية، ففي الداخل لا يتوجب عليك سوى تمضية الوقت في المشفى أو في مدرسة طفلك لكي تدرك الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، أما أولئك الذين يتعلقون بالسياسة الخارجية، فيعتمدون بشدّة على الأخبار أكثر من اعتمادهم على التجربة الشخصية، ما يجعل التلقين العقائدي أسهل بكثير. وإن امتلك الناس آليات كافية للدفاع عن النفس لتجنب تلقينهم المباشر لآرائهم، فمن المرجح أن الإعلام يطلعهم على المسائل التي يجب أن يفكروا بها.

وليس الأمر بعدم استطاعة المرء اكتشاف الكثير حول حقيقة سياسة الحكومة، فجميع المصادر التي استخدمتها في هذا الكتاب عامة، لكنك يجب أن تبذل مجهوداً وأن تقضي ساعات طويلة من أجل ذلك، وليس الأمر ممكناً ببساطة بالنسبة للكثيرين. ويتطلب الأمر نظرة استباقية على المصادر البديلة للمعلومات، وعادة ما تكون مجموعة مختلفة منها، من أجل تجميع صورة دقيقة حول ذلك، ومن ثم موازنتها مع المصادر الرئيسية.

كما يتطلب تحقيق ما سماه الروائي الكيني العظيم نجوجي وا ثيونغو «إنهاء الاستعمار العقلي». وأشار من خلالها نجوجي حينها إلى الأفارقة الذين كانوا بحاجة إلى تحرير أنفسهم من الأيدولوجيات التي اعتمدها خلال فترة الاستعمار^[1]. وبرأيي، يحتاج الشعب البريطاني إلى فعل الأمر عينه، ونسيان ما تعلمه وتربى عليه حول دور بريطانيا في العالم، ولا ينطبق ذلك على وسائل الإعلام فقط، بل على المدارس والجامعات أيضاً، ولا تعتبر تلك مهام سهلة.

وبشكل عام، أظن أنه يتم تلقين الناس لصورة دور بريطانيا في العالم الذي يدعم أولويات النخب، وهذا بالضبط ما يسمى بتتاج الجهل الواسع النطاق، الذي يعمل عكس مصالحنا، ولذلك السبب بالتحديد يعتبر النظام الأيدولوجي حساساً بالنسبة للنخب، التي تعتبر عامة الشعب تهديداً لها.

والواقع الأساسي هو أنه إن أراد أيُّ كان فهم حقيقة ماضي بريطانيا وسياساتها الخارجية الخالية لا يمكنه أن يعتمد على وسائل الإعلام الرئيسية. وكما أظهرت الفصول التي تناولت حالة كينيا ومالاي وغيانا البريطانية وإيران وغيرها، إن حقيقة السياسة البريطانية تُقَمَّع بشكلٍ منتظم، وجميع أحداث التاريخ البريطاني قد عولجت من الناحية الأيدولوجية. أما التحليلات التاريخية التي تتناسب مع ميول النخب، فتلك التي تهيمن، ونظراً لحجم العلاج الأيدولوجي هذا في الماضي، ما حصل هو أقرب إلى تدمير التاريخ، وهنا تأتي مهمة أي مؤرِّخٍ مستقلٍّ في إعادة بناء التاريخ الحقيقي لإنقاذه من شبكة المكر التي تخدم نفسها. وفي الفصول الآتية في هذا القسم، سأحاول استرجاع الحقيقة المرة حول السياسات الحكومية الأخرى التي دُفنت، والسياسات الكبيرة التي اقتُطعت من التاريخ من قبل وسائل الإعلام الرئيسية: كالتواطؤ في مذبحه المليون شخص في أندونيسيا وإزالة سكان ديبغو غارسيا بالكامل.

[1]- نجوجي وا ثيونغو، إنهاء الاستعمار العقلي: السياسات اللغوية في الأدب الأفريقي، جيمس كوري، لندن، 1997.

الفصل العشرون
التورط في مقتل
الملايين

لطالما كنت مقتنعًا بضرورة إثارة بلبلة بسيطة في إندونيسيا من أجل تحقيق تغيير فعال، ولم أخف ذلك عنكم قط.

سفير بريطانيا إلى أندونيسيا، في رسالة وجهها إلى وزارة الخارجية البريطانية،
عام 1965.

في تموز 1996، نشرتُ مقالاً في صحيفة أوب سارفر كشف تورط بريطانيا في مجزرة أودت بحياة مليون شخص في أندونيسيا عام 1965، واستند المقال على ملفات سرية سابقة كانت قد ظهرت ونُشرت في مكتب السجلات العامة. واستطعت اقناع رؤساء التحرير بنشرها بعد أن رفضت صحيفة الغارديان ذلك، وبعد ظهور المقال، استُضيفت في بعض المقابلات الإذاعية الصغيرة، ثم تم نسيانها ولم تذكر سوى مرة أو مرتين في وسائل الإعلام الرئيسية.

وحدث لي أن شاهدت نشرة أخبار الظهيرة التي بثتها قناة ITV في الأول من كانون الثاني 1997، والتي ورد فيها تقرير حول الملفات السرية من العام 1966 التي نشرت حديثاً، وذكر التقرير عنصرين اثنين:

النزاع بين رئيس الوزراء هارولد ويلسون وحاكم مصرف إنكلترا بسبب معدلات الفائدة، والمواجهة بين منتخبى إنكلترا والأرجنتين في بطولة العالم لكرة القدم، ومع ذلك، كشفت ملفات العام 1996 الكثير عن الدور البريطاني في مذابح عام 1965 ومنها مؤشرات عن مخترعات وسائل الإعلام لما تنشره إخفاءً للقضايا المهمة عن الرأي العام.

وقد عمدت وسائل الإعلام الرئيسية والأوساط الأكاديمية إلى إخفاء تاريخ تورط بريطانيا في انتهاكات حقوق الإنسان في إندونيسيا، فعندما سقط نظام سوهارتو في أيار من العام 1998، لم يذكر سوى قلة من الصحفيين دعم بريطانيا لذلك النظام القمعي على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة بالإضافة إلى إيصاله إلى سدة الحكم بعد العام 1965، هذا وقد دعمت بريطانيا أندونيسيا في اجتياحها لتيمر الشرقية

عام 1975 - مودية بذلك بحياة 200000 شخص، أي ما يعادل ثلث عدد سكانها - واستمرت في دعمها الفعال لها في اجتياحها غير الشرعي. ولم يلحظ الصحفيون الواقع الأساسي عند تغطيتهم الإعلامية لاستقلال تيمور الشرقية عن أندونيسيا في أيار من العام 2002، ولا يبدو أن وسائل الإعلام الرئيسية قد لاحظت أيضاً تورط بريطانيا في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية في فترة الانتخابات التاريخية التي أُجريت عام 1999.

وتُظهر حالة أندونيسيا مدى قمع الثقافة السياسية للوقائع الأساسية، وذلك بتقديمها الصورة الخاطئة حول دور الدولة. ففي ظلّ نظام ديموقراطيٍّ، لربما كانت نُقلت حقيقة تورط بريطانيا في مآسي العائلات القروية التي دُبّحت عام 1965 وفي قتل الجنود الأندونيسيين لسكان قرى تيمور عام 1975، وفي إجبار العائلات على الهروب من الإرهاب الإندونيسي عام 1999، لكن بدلاً من ذلك، قوبل تورط بريطانيا والدور الذي أدّته في تلك المحن المأساوية بالصمت التام.

"مهمة ضرورية"

تكشف الملفات السرية البريطانية السابقة بالإضافة إلى الملفات الأميركية التي رفعت عنها السرية عن روايةٍ مدهشة، فعلى الرغم من إخفاء وزارة الشؤون الخارجية البريطانية لعدة ملفات إلى العام 2007، انبثقت صورةٌ جليّةٌ للدعم البريطاني والأميركي لإحدى حمامات الدم الأسوأ في العالم لفترة ما بعد الحرب - وهي ما دعاها المسؤولون الأميركيون في ذلك الوقت بـ«عهد الإرهاب» والمسؤولون البريطانيون بـ«الإرهاب العديم الرحمة».

وقد فشل دينيس هايلي، وزير الدفاع البريطاني آنذاك، في سيرته الذاتية المؤلفة من 600 صفحة، في ذكر استيلاء سوهارتو الوحشي على السلطة ناهيك عن دور بريطانيا في ذلك. أما السبب، فهو واضح^[1].

[1]- أنظر دينيس هايلي، لحظات حياتي، بينغوين، هارموندسورث، 1990.

بدأت أعمال القتل في أندونيسيا حينما اغتالت مجموعة من ضباط الجيش الموالين للرئيس سوكارنو عدة جنرالات في 30 أيلول من العام 1965، لاعتقادهم بقيام الأخيرين بالتخطيط لانقلاب يطيح بسوكارنو، وقد استغلَّ جنرالات آخرون مناهضون لسوكارنو يقودهم سوهارتو الاضطرابات السائدة، واستخدموها كذريعة لتحرك الجيش ضد جناحٍ سياسيٍّ شعبيٍّ وقويٍّ ومدعوم، وهو الحزب الشيوعي الأندونيسي PKI. وكان التحرك وحشيًّا: إذ وصلت حصيلة قتلى أعضاء PKI وعامة الشعب إلى مئات الآلاف، وتم القضاء على PKI، فبرز سوهارتو كقائد وأقام نظامًا وحشيًّا دام حتى العام 1998.

وذكرت الملفات التي رفعت عنها السرية العلاقات الوطيدة بين السفارتين الأميركية والبريطانية في جاكارتا، كما أشارت إلى عمليةٍ مشتركةٍ ومنسَّقةٍ بينهما عام 1965، كما أنها أظهرت نقاطاً خمس تؤكد تورط حكومة العمال برئاسة هارولد ويلسون بالإضافة إلى الحكومة الديموقراطية برئاسة ليندون جونسون في تلك المذبحة.

أولاً، أملت بريطانيا بتحريك الجيش وشجعته على ذلك، وأخبر السيد أندرو جيلكريست، سفير بريطانيا إلى جاكارتا، وزارة الشؤون الخارجية في الخامس من تشرين الأول «لطالما كنت مقتنعاً بضرورة إثارة بلبلةٍ بسيطةٍ في إندونيسيا من أجل تحقيق تغييرٍ فعّال، ولم أخف ذلك عنكم قط»^[1].

وصرّحت وزارة الخارجية في اليوم التالي أنه «يبقى السؤال الحاسم حول شجاعة الجنرالات اتخاذ إجراءات حاسمةٍ ضدّ PKI»، وأشارت لاحقاً إلى أنه «لا شك من تفضيلنا الجيش على النظام الشيوعي» كما أعلنت أنه:

باتت حاجة الجنرالات إلى المساعدة المعروضة عليهم أمراً واضحاً، وستلقى بالتالي قبولهم دون وصفهم بمؤيدي الغرب الميؤوس منهم، وذلك إن رغبوا بالهيمنة على الشيوعيين. وعلى المدى القصير، في ظل الاضطرابات السائدة، لا يسعنا دعم الجنرالات تكتيكياً.

[1]- أ. جيلكريست إلى إي بيك، 5 تشرين الأول 1965، FO 371، 180318/PRO، 187/DH 1015.

وأوضح أحد مسؤولي الاستخبارات البريطانية في وقت لاحق أن بريطانيا سعت عبر سياستها إلى «دعم انبثاق نظام الجنرالات»^[1].

كما عبر مسؤولون أميركيون عن أملهم بإنشاء «جيش قادر على مواجهة الشيوعيين في نهاية المطاف»، وقالوا «نحن كعادتنا متعاطفون مع رغبة الجيش في اجتثاث التأثير الشيوعي، ويجب التأكيد على دعمنا الكامل له ولجهوده للإطاحة بـ PKI»^[2].

وقد كان المسؤولون البريطانيون والأميركيون على دراية تامة بعمليات القتل المرتكبة، وأشار السفير الأمريكي مارشال غرين بعد ثلاثة أسابيع على محاولة الانقلاب وبعد بدء عمليات القتل إلى أن: «الجيش يعمل جاهداً من أجل تدمير PKI»، وقال: «أنا أكنّ احتراماً فائقاً لعزمه وتنظيمه اللذين يحولان له تنفيذ تلك المهمة الضرورية». كما أشار غرين في الإيفاد نفسه إلى «إعدام كوادر PKI» مبيّناً أن أعدادهم تخطّت المئات في منطقة جاكارتا وحدها^[3].

وفي تشرين الثاني، أبلغ غرين وزارة الخارجية «بتحرك الجيش الدؤوب من أجل إبادة PKI بالقدر المستطاع»، وأشار بعد ثلاثة أيام إلى أن «السفارة والحكومة الأمريكيتان متعاطفتان ومعجبتان بالعمل الذي يقوم به الجيش»، وبعد أربعة أيام على ذلك، أفادت السفارة الأميركية أن الجيش قد «استكمل حملةً منتظمةً من أجل تدمير PKI في سومطرة الشمالية، وقد أسفرت عن أعداد هائلة من القتلى»^[4].

وأفاد مسؤولٌ بريطانيٌّ في 25 من شهر تشرين الثاني أنه «يتم إعدام أعداد كبيرة من أعضاء PKI من الرجال والنساء»، ففي بعض الحالات، «كان يعطى للضحايا سكيناً

[1]- وزارة الخارجية إلى السفارة في أندونيسيا، 16 تشرين الأول 1965، FO 371، 179/DH 1015/18031/PRO، مذكرة أصدرها هـ. ستانلي، 17 حزيران 1966، IM 1193، G/32/PRO.

[2]- السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 5 تشرين الأول 1965، وزارة الخارجية إلى السفارة في أندونيسيا، 13 تشرين الأول 1965، مذكرة من المساعد لأندونيسيا إلى نائب مساعد وزير الدفاع، 4 تشرين الثاني 1964، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، 1964-1968، العدد XXVI، واشنطن، 2001، الصفحات 307، 320، 352- ويشار إليه بـ FRUS.

[3]- السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 20 تشرين الأول 1965، FRUS، الصفحات 329-30.

[4]- السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 1 و 4 و 8 تشرين الثاني 1965، FRUS الصفحات 346، 355، 338.

ويطلب منهم قتل أنفسهم، وعند رفضهم ذلك، كان يطلب منهم الاستدارة ويطلق عليهم النار من الخلف»، وقد اعتبر أحد الجلادين تلك الأعمال «واجبه من أجل إبادة من دعاهم «أدنى قيمة من الحيوانات»^[1].

وأرسل مسؤولٌ بريطانيُّ رسالةً مكتوبةً إلى السفير في 16 كانون الأول، ورد فيها:

لقد فوجئت - مثلي تماماً - بالأرقام التي قدّرتها السفارة الأميركية والتي تظهر أنّ أكثر من 100 ألف شخص قد وقعوا ضحية الاضطرابات منذ الأول من تشرين الأول، وأنا أكثر استعداداً لتقبل هذه الأعداد إذ إنني حصلت على تفاصيل مريعة حول عمليات التطهير التي حصلت. وقد وضع قائد الجيش المحلي لائحةً بأعضاء PKI مقسمةً إلى خمسة فئات، وقد أصدر أوامر بقتل أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الثلاثة الأولى، وفي إحدى الليالي اختطفت فرقة الإعدام في القرى امرأة لها من العمر 78 عاماً، كما صُنِّفَت ستة رؤوس على حافة جسرٍ صغيرٍ بشكلٍ مرتّبٍ ومنظم^[2].

وأفاد القنصل الأميركي في ميدان - عاصمة سومطرة - «أن الكثير من عمليات القتل التي تحصل عشوائية ومن دون أي تمييز»:

ما يحصل هو بمثابة حكم الإرهاب على PKI الذي لا يستطيع التمييز بين قادة PKI وأعضاءه الذين لا يرتبطون بالحزب عقائدياً بأي شكلٍ من الأشكال^[3].

وفي أواسط كانون الأول، أشارت وزارة الخارجية إلى أن حملة «القادة العسكريين الأندونيسيين» التي شنوها من أجل تدمير PKI تتقدم بسرعة وبسلاسة نسبياً، وبحلول الرابع عشر من شباط 1966، بات بإمكان السفير غرين اعتبار «PKI قوةً سياسيةً مدمرةً وغير فعّالة في الفترة المقبلة» وأن «الشيوعيين قد هلكوا جراء مجزرة جماعية^[4]».

[1]- ج. موراي إلى إي بيك، 25 تشرين الثاني 1965، FO 371، 180325/PRO، 1015/DH 327.

[2]- تقرير أصدره ه. ويندل، 16 كانون الأول 1965، FO، 371، 180325/PRO، 1015/DH 335.

[3]- القنصلية في مدان إلى وزارة الخارجية، 16 تشرين الثاني 1965، FRUS، ص 366.

[4]- وزارة الخارجية إلى السفارة في أندونيسيا، 16 كانون الأول 1965، مذكرة محادثة، 14 شباط 1965، FRUS، الصفحات 399، 385، 400.

وتظهر الملفات البريطانية أنه بحلول شباط 1966، كان السفير البريطاني قد قدّر القتلى بحوالى 400 ألف - وقد وصف السفير السويدي ذلك بالـ «الاستخفاف بالواقع»، وبحلول شهر آذار، تساءل أحد المسؤولين البريطانيين عن «ما تبقى منه - أي PKI - بعد ستة أشهر من عمليات القتل المتواصلة، ورأى أن أكثر من 200 ألف شخص قد قتلوا في سومطرة فقط - وورد ذلك في تقرير سمي «تصفية الحزب الشيوعي الأندونيسي في سومطرة». وبحلول شهر نيسان، أفادت سفارة الولايات المتحدة بأن «لسنا على علم إن كان العدد يقارب الـ 100 ألف أو المليون، لكننا نعتقد أنه من الحكمة أن نلتزم جانب التقديرات الأدنى، وخاصة عند الإجابة على أسئلة الصحافة».^[1]

وبمحاولة لتلخيص أحداث عام 1965، قال القنصل البريطاني في ميدان:

«قام الجيش - بصفته منقذ الأمة من الإرهاب الشيوعي - بإطلاق العنان لأعماله الإرهابية الوحشية، وقد خلفت ندوباً تتطلب سنوات لتلتئم»، «وأشارت مذكرة بريطانية أخرى إلى «عملية وحشية ومروعة تم تنفيذها على نطاق واسع»، وأشارت جهة ثالثة ببساطة إلى «حمام الدم»^[2].

وتظهر الملفات أن المسؤولين البريطانيين والأميركيين قد دعموا هذه المجازر بشكل كامل. لا أجد أي إشارة تدعو للقلق من الحدّ التي وصلت إليه أعمال القتل - بل أدعو إلى تشجيع الجيش على الاستمرار بها، وكما تذكر الملفات التي ذكرت آنفاً، لا شك بأن المسؤولين البريطانيين والأميركيين يعلمون ماذا يدعمون.

وقال أحد المسؤولين البريطانيين، بإشارةٍ إلى الـ 10005 شخص الذين اعتقلهم

[1]- أ. جيلكريست إلى وزارة الخارجية، 21 شباط 1966، 371 FO/186028/1015 DH/62، موراي إلى أ.دي لا ماري، 13 كانون الثاني 1966، 371 FO، 20/DH 1015/186027/PRO، مذكرة من ج.رايت، «تصفية الحزب الشيوعي الأندونيسي في سوماترا»، 30 آذار 1966، 371 FO، 151/DH 1015/186030/PRO، السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 15 نيسان 1966، FRUS، ص 339.

[2]- ج.رايت إلى ج.موراي، 3 كانون الثاني 1966، 371 FO، 29/DH1015/186027/PRO، مذكرة أصدرها ج. كابل، 7 كانون الثاني 1966، 371 FO، 2/DH 1051/186044/PRO، تليص السفارة، 30 حزيران 1966، FO 39/186044DH 1051/371.

الجيش: «أتمنى أن لا يرموا الـ 10005 في البحر، سيسبب ذلك مخاطر على الشحن»^[1].

لم يكن نشاط PKI الهدف الوحيد لذلك الإرهاب، وكما تظهر الملفات البريطانية، فإن العديد من الضحايا كانوا في «الطبقة الأخيرة» من حزب PKI ولم يكونوا «سوى فلاحون حائرون يعطون إجابات خاطئة لمجرمين متعطشين للدماء مصممون على ممارسة العنف»، ويحظى كل ذلك بتغاضي الجيش^[2].

وقد تغاضت بريطانيا كثيراً عن مرتكبي المذابح، وبحلول عام 1965، كانت بريطانيا قد نشرت عشرات القوات في بورنيو من أجل الدفاع عن مستعمرتها السابقة مالايافى وجه الاعتداءات الأندونيسية بعد المطالب التي قامت بها جاكرتا- المعروفة بالـ «المواجهة». وقد أشار المخططون البريطانيون بشكل سري إلى أنهم «لم يريدوا إلهاء الجيش الأندونيسي بتوريطه في القتال في بورنيو بل أرادوا ردعه عن الشروع بمحاولات الاتفاق مع PKI»^[3].

أصاب الولايات المتحدة قلق من إمكانية استفادة بريطانيا من الاضطرابات في أندونيسيا لإطلاق حملة هجومية من سنغافورة «من أجل طعن الجنرالات الجيدين في الظهر»، هذا ما ورد على لسان السفير جيلكريست عند وصفه لمخاوف الولايات المتحدة^[4].

إذاً، اقترح السفير البريطاني طمأنة أولئك الأندونيسيين الذين كانوا يأملون بارتكاب المذابح الجماعية، قائلاً: «يجب أن نخبر الجنرالات أننا لن نهاجمهم في خلال ملاحقتهم لأعضاء PKI»، وقد وافق ضابط الاستخبارات البريطاني في سنغافورة على ذلك، واعتقد أن «ذلك قد يضمن عدم انتقاص الجيش لما نعتبره مهمة ضرورية»^[5].

[1]- تقرير أصدره القنصل في صربايا، 31 آب 1966، FO، 371، 216/DH 1015/186032/PRO.

[2]- ج. رايت إلى س. كامبريدج، 30 تشرين الأول 1965، FO 371، 19/DH 1013/180309/PRO.

[3]- وزارة الخارجية إلى سنغافورة، 6 تشرين الأول 1965، FO 371، 167/DH 1015 /180317/PRO.

[4]- أ. جيلكريست إلى وزارة الخارجية، 11 تشرين الأول 1965، FO 371، 179/DH 1015 /180318/PRO.

[5]- سنغافورة إلى وزارة الخارجية، 8 تشرين الأول 1965، FO 371، 186/DH 1015/180318/PRO.

وفي تشرين الأول، أرسل البريطانيون إلى الجنرالات، عبر وسيط أميركي، «رسالةً شفهيّةً صيغت عباراتها بدقة جاء فيها عدم نيتهم لدغهم من الخلف في الوقت الحالي».^[1]

وقد أكدت الملفات الأميركيّة أنّ الرسالة التي أوصلتها الولايات المتحدة في الرابع عشر من تشرين الأول، جاء فيها:

أولاً، نودّ أن نؤكد لكم أن لا نية لنا في التدخل في الشؤون الأندونيسية الداخلية بشكل مباشر أو غير مباشر، وثانياً، نحن على ثقة بأن لا نية لأيّ من حلفائنا البدء بأعمال هجومية ضدّ أندونيسيا.^[2]

رحّب الجيش الأندونيسي بالرسالة: وأشار مساعد لوزير الدفاع إلى أنّ «لقد كنا بأمرّ الحاجة إلى تلك الضمانات بأننا - أي الجيش - لن نُهاجم من جميع الجوانب في طريقنا إلى تصويب الأمور».^[3]

ووفقاً لمراسل هيئة الإذاعة البريطانية BBC السابق رولاند تشاليس، فإنّ المستشار في السفارة البريطانية (السيد) جيمس موراي، كان مكلفاً بإخبار سوهارتو بأن القوات البريطانية لن تستفيد عسكرياً عند نقل القوات الأندونيسية من منطقة المواجهة إلى جافا. وبالفعل، أشار تشاليس في كتابه إلى تقرير ورد في صحيفة أندونيسية من عام 1980 جاء فيه أن بريطانيا قد ساعدت عميداً أندونيسياً في نقل فرقة مشاة من جبهة المواجهة إلى جاكرتا، وأشار تشاليس إلى أنها: «أبحرت بأمان رافعة علم بنما إلى مضيق ملقا المليء بالدوريات العسكرية وترافقها سفيتان حريبتان بريطانيتان».^[4]

أما وسيلة الدعم الثالثة فكانت عمليات البروباغاندا، التي شملت نشر رسائل مناهضة لسوكانرو بالإضافة إلى نقل وسائل الإعلام لروايات تسيء إليه. وقد نظمت

[1]- أ. جيلكريست إلى وزارة الخارجية، 9 تشرين الأول 1965، FO 371، 186/DH 1015 /180318/PRO.

[2]- أنظر FRUS، ص 318.

[3]- السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 14 تشرين الأول 1965، FRUS، ص: 321.

[4]- رولاند تشاليز، ظلّ الثورة: أندونيسيا والجنرالات، نشر سوتون، 2001، الصفحات 107، 113.

القاعدة الاستخباراتية البريطانية التابعة لـ MI6 في سنغافورة المعروفة بـ «فينيكس بارك» تلك الحملات ، أعطى رئيس العمليات نورمان ريداواي الضوء الأخضر لـ رولاند تشاليس «بفعل كل ما يترتب عليه للتخلص من سوكارنو»^[1].

وفي 5 تشرين الأول، أبلغ ريداواي وزارة الخارجية أنه:

علينا أن ننتهز الفرصة الحالية باستغلال الظرف الراهن لصالحنا، وأنا أقترح بأن نبذل ما بوسعنا خلسة من أجل تشويه صورة PKI أمام الجيش والشعب الأندونيسي.

وأجابت وزارة الخارجية قائلة:

من المؤكد أننا لا نستبعد أي حرب إعلامية أو حرب نفسية تساهم بأي شكل من الأشكال في إضعاف PKI نهائياً. لذا، فنحن نوافق على الاقتراح الذي ورد سابقاً، وهناك عدة مواضيع إعلامية مناسبة لإثارة البلبلة كالتدخل الصيني في شحنات الأسلحة الخاصة، وتحويل PKI لأندونيسيا إلى عميلة للشيوخيين الأجانب.

وأكملت:

نود التصرف بأقصى سرعة لاستغلال اختلال توازن الأندونيسيين، لكن يجب أن تكون المعالجة دقيقة. لذا نرجو إعلامنا بأي اقتراحات قد تقدمونها بشأن هذه المسألة لكي نتمكن من المساعدة^[2].

وفي 9 تشرين الأول، أكد ضابط الاستخبارات «نحن قمنا بالترتيبات من أجل توزيع بعض المواد غير القابلة للرد بالاستناد إلى التوجيهات العامة» وذلك وفق مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية، وقد شمل ذلك «تعزيز الإعلانات الأساسية بالنسبة إلى حكومة سوكارنو وتنسيقها مع وكالات وصحف وإذاعات جديدة»، وأشار أحد الملفات إلى أن «التأثير كان ملموساً». وقد تضمنت الحملات الإعلامية التي غطتها

[1]- المرجع نفسه، ص: 95.

[2]- سنغافورة إلى وزارة الخارجية، 5 تشرين الأول 1965، وزارة الخارجية إلى سنغافورة، 6 تشرين الأول 1965، PRO، 167/DH1015 180317/FO 371.

مختلف الصحف تلفيقات في الخارج أجراها وزراء تابعين لسوكارنو، بالإضافة إلى تحضيرات أجراها PKI من أجل قيام انقلاب عبر تقسيم جاكرتا إلى مقاطعات وتوريثها في المذابح المنظمة (رواد الحملات الدعائية ضد العراق)^[1].

أما وسيلة الدعم الرابعة، فكانت «قائمة بالمستهدفين» وضعتها الولايات المتحدة وسلمتها إلى الجيش الأندونيسي. وكما كشفت الصحافية كاثرين كادان، فقد تضمنت اللوائح ما يقارب الـ 5000 اسم من أعضاء لجان PKI المحلية والإقليمية وقادة منظماته الكبرى، كالاتحاد العمالي الوطني والمجموعات النسائية والشبابية، وقد قُدمت تلك الأسماء إلى الجنرالات، وقد قُتل بعضاً منهم عقب ذلك. وأشار روبرت مارتنز، وهو مسؤول سابق في السفارة الأميركية إلى أنه «كان ذلك بمثابة مساندة كبيرة للجيش»، «وأنهم» على الأغلب قد قتلوا ثلثة من الأشخاص وأن يداي ملطختان بالدماء، لكن ذلك ليس بالأمر السيء، إذ إنه يأتي وقت تُضطر فيه إلى الضرب بقوة في لحظات حاسمة^[2].

لا تزودنا الملفات الأميركية التي رفعت عنها السرية بأي تفاصيل إضافية حول قائمة المستهدفين تلك، لكنها تؤكد على وجودها، وعلى سبيل المثال، لقد تم تمرير إحدى لوائح الأسماء إلى الأندونيسيين في كانون الأول 1965 و «يبدو أنه تم استخدامها من قبل سلطات الأمن الأندونيسية التي بدا أنها تفتقر إلى أبسط المعلومات حول قيادة PKI آنذاك». وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت لوائح تتضمن أسماء مسؤولين آخرين في الحزب، كبارتيندو وبابيركي، إلى مسؤولين في حكومة أندونيسيا GOI بناءً على طلبهم^[3].

وبالنسبة لوسيلة الدعم الأخيرة، فهي توفير الأسلحة على الرغم من أن تلك المنطقة هي الأكثر عرضة للإنكشاف. وأشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى أنه من

[1]- سغافورة إلى وزارة الخارجية، 9 تشرين الأول 1965، 371 FO 180318/1015/DH 167، أ. أدامز إلى ج. موراي، 19 أيار 1966، 371 FO 187587/PRO، IM/187587/PRO، تشاليس، الصفحتان 102-3.

[2]- راجع كاثرين كادان، أندونيسيا من الداخل، حزيران 1990.

[3]- راجع FRUS، ص 387.

خلال الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة إلى الجيش الأندونيسي سابقًا «يجب أن يتيقن قادة الجيش من أنها تساندهم عند الحاجة»، وهدفت الإستراتيجية الأمريكية إلى «تجنب التدخل المكشوف في صراع القوة، مع إظهار نيتنا إلى ضباط الجيش بتقديم المساعدة حيث تلزم، بشكل واضح وسري»^[1].

ووفق ما أشار السفير البريطاني جيلكريست، كانت الإمدادات الأميركية الأولى للجيش الأندونيسي مجموعة من أجهزة الراديو اللاسلكية من أجل «المساعدة في الحفاظ على الأمن القومي» وفي إعانة الجنرالات «في مهمتهم بالقضاء على الشيوعيين»، وأضاف: «لا أرى سببًا يدفعنا إلى الاعتراض أو التذمر»^[2].

وأظهر المؤرخ الأميركي غابرييل كولكو أنه في أوائل شهر تشرين الثاني 1965، تلقت الولايات المتحدة طلبًا من قبل الجنرالات بـ«تسليح مسلم والشباب القوميين للاستفادة منهم في مواجهة PKI». وتؤكد الملفات التي نُشرت حديثًا على هذه المقاربة من جهة الأندونيسيين، وفي الأول من تشرين الثاني راسل السفير غرين واشنطن بكتاب مفاده:

بالنسبة لتقديم الأسلحة الخفيفة، سأكون مرتابًا إن قلت أننا بوارد تقديم الكمية نفسها، مع أنه يجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وعدم تجاهل هذه المسألة المهمة... ويمكننا البحث عن مخازن الأسلحة الخفيفة إن توفرت، خاصة تلك غير المصنّعة في الولايات المتحدة التي يمكن الحصول عليها من دون تدخل أميركي واضح. كما من الممكن أن ننظر في الوسائل التي تخولنا تقديم مساعدة سرية إلى الجيش من أجل شراء الأسلحة، إذا تطلب الأمر ذلك^[3].

وأفادت مذكرة صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية CIA في 9 تشرين الثاني أنه

[1]- وزارة الخارجية إلى السفارة في أندونيسيا، 6 تشرين الأول 1965، السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 5 تشرين الأول 1965، FRUS، الصفحات 307، 309.

[2]- أ. جيلكريست إلى وزارة الخارجية، 14 تشرين الثاني 1965، FO 371، 15/IM 1121/181519/PRO.

[3]- السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 1 تشرين الثاني 1965، FRUS، ص 346.

يجب على الولايات المتحدة عدم «التردد في ما يخص التوسّع في تقديم المساعدة سرّاً، لأننا نعمل على تقديمها بطريقة نتجنب من خلالها تعريضهم وتعريض حكومتنا للإحراج»، ثم أشارت إلى أنه يمكن خلق آليات، إن لم تكن متوفرة، من أجل إيصال «أي نوع من المعدات المطلوبة بكميات معقولة». وهذا بندٌ من النص لم تكن قد كشفت عنه السرية قبل صدور المذكرة: «يصح قول الأمر نفسه عن مشتري الأسلحة الخفيفة والأدوية والعناصر الأخرى المطلوبة ووكلاء نقلها»، وتكمل المذكرة مشيرة إلى «أننا لا ننصح بأن يتم تجهيز الجيش الأندونيسي بمعدات كهذه في الوقت الحالي»، لكن «إن برّر قادة الجيش حاجتهم إليها بشكل مفصّل، يحتمل أن يساعد ذلك على ضمان نجاحهم وبناء أسسٍ للتعاون المستقبلي مع الولايات المتحدة»، «وتدخل طرق التوفير السريّ للأسلحة ضمن قدراتنا^[1]».

ورداً على طلب أندونيسيا للأسلحة، أوضح كولكو أن الولايات المتحدة قد وعدت بتوفير هذا النوع من المساعدة السرية عبر تسمية الأسلحة بالـ «الأدوية». وقد تمت الموافقة على ذلك في اجتماع عُقد في واشنطن في الرابع من كانون الأول، وذكرت الملفات التي كشفت عنها السرية أنّ «الجيش بحاجة ماسة إلى الأدوية» وأن الولايات المتحدة قد حرصت على «الموافقة بطريقةٍ عمليّةٍ على أعمال الجيش الأندونيسي». ولم تكشف الملفات عن حجم الأسلحة الذي تم تقديمه لكن بحسب أحد الملفات «تم الحديث عن أنّ تكلفة الأدوية زهيدةً وبالكاد تُذكر مقارنة بالفوائد التي ستحصلها الولايات المتحدة نتيجة لاستخدامها^[2]».

كانت بريطانيا على درايةٍ بإمدادات الأسلحة تلك، وعلى الأغلب أنها وافقت عليها، وكانت بريطانيا أساساً ممانعةً لتسليم الأسلحة الأميركية للجنرالات خشية من أن تستخدمها أندونيسيا في «المواجهة»، وتظهر الملفات أن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد «تعهدت التشاور معنا قبل القيام بأي خطوة لدعم الجنرالات»، ومن الممكن أن تكون بريطانيا قد تنصلت من ذلك الالتزام، إلا أن مسؤولاً بريطانياً

[1]- مذكرة أصدرتها 9، CIA تشرين الثاني 1965، FRUS، الصفحتان 362-3.

[2]- مذكرة أصدرها نائب مدير التنسيق، مكتب الإستخبارات والبحوث، 4 كانون الثاني 1965، FRUS، ص 382.

في السفارة في واشنطن كان قد أشار في مشاورات سابقة تناولت تلك الإمكانية إلى «إنني لا أظن أن ذلك محتملاً»^[1].

خطر النمو المستقل

وأشار مسؤولون بريطانيون إلى أن الصراع بين الجيش وPKI «ما هو إلا صراع على قيادة الاقتصاد الأندونيسي»^[2]. فكان يتم استخدام الموارد الأندونيسية بشكل يصبّ في مصلحة الشعب والأعمال التجارية الأندونيسية بما فيها الشركات الغربية.

ودعم المخططون البريطانيون والأميريكيون المذبحة من أجل تعزيز المصالح التي اعتبرت أهم من حياة الناس وأرواحهم، وأملت لندن بتحقيق التغيير في نظام جاكارتا السائد من أجل إنهاء «المواجهة» مع مالايا، لكن المصالح التجارية كانت على القدر نفسه من الأهمية. وكانت منطقة جنوب شرق آسيا «منتجاً رئيسياً لبعض السلع الأساسية» كالمطاط ولبّ جوز الهند المجفف ومعدن الكروم الخام، وأشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أنّ «الدفاع عن مصادر تلك المنتجات ومنعها عن أيّ عدوّ محتمل يُعدّ من المصالح الرئيسية للقوى الغربية». وقد اعتُبرت تلك طريقة راقية للتصريح بعدم توقف الأعمال التجارية الغربية عن استغلال المصادر المذكورة، وكانت أندونيسيا تقع في موقع استراتيجيٍّ يعتبر صلة وصل بين الطرق التجارية الأكثر أهمية^[3].

وكتب وزير الخارجية البريطاني مايكل ستوارت في خضمّ المذبحة:

إنها الفوضى الاقتصادية في إندونيسيا التي تمنعها من تقديم الفرص الكبيرة السانحة إلى المصدرين البريطانيين، وإن تم التوصل إلى اتفاق في أندونيسيا، كما آمل، أظنّ أنه علينا المشاركة فيه بشكل فعّال ومحاولة ضمان جزء منه لأنفسنا^[4].

[1] - م. ستوارت إلى إي. بيك، 28 تشرين الأول 1965، FO 371، 8/IM 1121/181519/PRO.

[2] - ج. رايت إلى ج. موراي، 3 كانون الثاني 1966، FO 371، 29/DH 1015/186027/PRO.

[3] - قسم البحوث التابع لوزارة الخارجية، «مصالح المملكة المتحدة والتزاماتها وأهدافها في جنوب شرق آسيا»، 13 آب 1964، 1/D 1691/185940/PRO، FO 371.

[4] - م. ستوارت إلى رئيس الحكومة، 6 كانون الثاني 1965، FO 371، 19/IM 103145/181477/PRO.

وعلى نحو مماثل، أشارت مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية إلى أن أندونيسيا «دولة تسودها الفوضى الاقتصادية لكنها دولة يُحتمل أن تكون غنية، المصدرون الأميركيون، تمامًا كنظرائهم البريطانيين، يرون في أندونيسيا سوقًا غنيًا مستقبليًا بعد السيطرة على الاقتصاد»^[1].

بالنسبة للولايات المتحدة، أشار وكيل وزارة الخارجية جورج بول إلى أن أندونيسيا «قد تكون أكثر أهمية بالنسبة إلينا من جنوب فيتنام»، التي كانت الولايات المتحدة تصعد اعتداءها عليها في الوقت نفسه. أما في أندونيسيا، ذكرت إحدى المذكرات التي أصدرتها الولايات المتحدة، «يكمن 100 مليون شخص على المحك، بالإضافة إلى الموارد المحتملة وسلسلة جزر على قدر من الأهمية من الناحية الاستراتيجية»^[2].

تشابهت الأولويات الأميركية في كلٍّ من فيتنام وأندونيسيا: من أجل منع تعزيز نظام وطني مستقل من شأنه تهديد المصالح الغربية وبإمكانه أن يتحول إلى نموذج ناجح تحتذي به الأنظمة الأخرى.

أما أولويات الرئيس سوكارنو الاقتصادية فكانت خاطئة، في 1964، وضعت المصالح التجارية التي كانت تمتلكها بريطانيا تحت السيطرة الأندونيسية وإدارتها. رغم ذلك، قال وزير الخارجية البريطاني لأحد جنرالات الجيش الأندونيسي، في فترة كان نظام سوهارتو سائدًا، «يسعدنا أن حكومتنا قد اتخذت قرار إعادة العقارات التي تخضع للسيطرة البريطانية إلى ملاكيها الأصليين».

وراسل السفير الأميركي لدى مالايا واشنطن قبل عام من أحداث تشرين الأول 1965 التي حصلت في أندونيسيا قائلاً «إن الصعوبات التي نواجهها مع أندونيسيا تنبثق بشكل أساسي من الاستراتيجية الإيجابية التي تتبعها حكومة أندونيسيا التي تقضي بالبحث عن دفع بريطانيا والولايات المتحدة إلى خارج جنوب شرق آسيا». وأشار جورج بول في آذار 1965 إلى أن «علاقتنا مع أندونيسيا على وشك الانهيار»،

[1]- أ. دي لا ماري وزير الشؤون الخارجية، 12 آب 1966، FO 371، 186044/PRO، 67/DH 1015.

[2]- راجع FRUS، الصفحات 251، 253.

وأضاف أن «لم يتم الاستيلاء على إدارة معامل المطاط الأميركية فقط، بل يكمن خطر الحجز على شركات النفط الأميركية بعد فترة وشيكة^[1]».

ووفقاً للتقرير الأميركي الذي أصدره الرئيس جونسون:

تشغل الحكومة البريطانية موقعاً رئيسياً في الصناعات الأساسية والمرافق العامة والنقل والاتصالات الداخلية... ومن المرجح أن تزول الأملاك الخاصة وتستبدل بعقود تشارك في الإنتاج والأرباح تُطبّق على جميع الاستثمارات الأجنبية.

وبشكل عام، «إنّ الهدف الأندونيسي المعلن هو «الوقوف على أرجلهم» في خلال عملية تنمية اقتصادهم، بعيداً عن التأثير الأجنبي والغربي بشكل خاص^[2]».

يشكل ذلك خطراً كبيراً، ويجب إزالته. وكما تمت الإشارة في مناطق أخرى، أن دول العالم الثالث في صدد النمو تحت السيطرة الغربية الكاملة، لكن ليس بأنفسهم أو لأجلها. ويُعدّ كل ذلك من الأمور البديهية حول سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا الخارجية التي كُشفت مع مرور الزمن وفي الملفات التي رفعت عنها السرية.

وبات من التقليدي في نظام الحملات الدعائية تبرير تاريخ سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا المروّع عبر اللجوء إلى الحرب الباردة، وفي أندونيسيا، لم يكن التهديد الرئيسي سوى قومية السكان الأصليين، وقد خشي البريطانيون «نهضة القومية الشيوعية والمتطرفة^[3]». وورد في إحدى المذكرات الأميركية حول سياسة PKI المستقبلي: «لا بدّ من أن القرارات التي تتعلق بسياسة PKI الخارجية، كتلك الخاصة بسوكارنو، ستضع المصالح الوطنية الأندونيسية فوق مصالح بيجينغ أو موسكو أو الشيوعية العالمية بشكل عام».

[1]- السفارة في ماليزيا إلى وزارة الخارجية، 17 كانون الأول 1964، مذكرة أصدرها جورج بول، 18 آذار 1965، FRUS، الصفحات 203، 252.

[2]- «العلاقات الأمريكية-الأندونيسية»، تقرير أصدره السفير إيلسوورث بانكر إلى الرئيس جونسون، غير مؤرخ (1965)، FRUS، ص 257.

[3]- موجز السفارة، تشرين الأول 1966، FO 371، 186044/PRO، 67/DH 1051.

أما الخطر الحقيقي فكان نجاح أندونيسيا الفعلي والكبير، ولطالما شكّل ذلك خوفاً للولايات المتحدة، وقد وثّق ذلك الخوف كلاً من كولكو ونوام شومسكي عند وضع السياسات الخاصة بعددٍ من الدول الأخرى. وأشار تقريرُ استخباراتيٍّ وطنيٍّ خاص في الأول من أيلول 1965 إلى تحرك PKI بأنه «يسعى إلى تنشيط وتوحيد الأمة الأندونيسية»، وأفاد أنه «إذا ما تكلّلت تلك الجهود بالنجاح، ستصبح أندونيسيا مثلاً يحتذى به للعالم غير المتطور، ومفخرةً للشيوعيين وانتكاسةً للهيبة الغربية»^[1]، أما المجال الأكثر أهميةً، فكان عدم ملكيّة الفلاحين الفقراء للأراضي - ويعد ذلك سبب الفقر المدقع الذي يعاني منه معظم الأندونيسيين - أما الإصلاحات الزراعية، فكانت المشكلة السياسية الجوهرية في المناطق الريفية والمدن الأصغر حجماً. وقد صنّف مسؤولو الولايات المتحدة وبريطانيا PKI من مناصري المعدمين والفقراء في أندونيسيا.

وقد حرصت بريطانيا على إنشاء علاقات مميزة مع سوهارتو، على أن تدوم طيلة ثلاثين عاماً. وبعد سنة على بدء المذبحة، أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أنه من الضروري جداً أن نبرهن للأندونيسيين أننا أعرنا لعلاقاتنا بهم اهتماماً شديداً سعيًا منا لأن تعود إلى طبيعتها بأقصى سرعة ممكنة». كما حرصت بريطانيا على تأسيس روابط تجارية طبيعية وتقديم المساعدة بالإضافة إلى إبداء نيتها الحسنة اتجاه النظام الجديد وإظهار ثقته به، وقد تحدّث مسؤولون بريطانيون مع وزير الخارجية الجديد آدم مالك حول «العلاقة الجديدة التي نأمل أن تنشأ بين الدولتين»، وذكر موجزاً أرسلته وزارة الخارجية إلى الحكومة أنه «على بريطانيا أن تعمل قدر استطاعتها من أجل إعادة بناء علاقات جيّدة مع أندونيسيا ومساعدتها على استعادة مكانتها المستحقة في المجتمع العالمي»^[2].

[1]- التقدير الاستخباراتي الوطني الخاص، 1 أيلول 1965، FRUS، ص: 292.

[2]- مذكرة أصدرها د. مارستون، 2 تشرين الثاني 1966، FO 371، 3/DH 1191/186064/PRO، وزارة الخارجية إلى السفارة في أندونيسيا، 19 نيسان 1966، FO 371، G/39/IM 1051 /187572/PRO، مذكرة من قبل ج. روب، غير مؤرخة (نيسان 1966)، FO 371، 71/IM 1051/187573/PRO، موجز وزارة الخارجية الذي تقدمه إلى الحكومة، 23 آب 1966، G/117/IM 1051 187574/PRO، FO 37.

لم تذكر أي من تلك الملفات - التي وجدت - ما يخص أخلاقيات المشاركة مع النظام الجديد. أي إن المذبحة لم تكن ذات صلة بالأوضاع الراهنة.

وأشار مايكل ستوارت في سيرته الذاتية إلى أنه قام بزيارة أندونيسيا بعد سنة من عمليات القتل وقد استطاع «التوصل إلى تفاهم مع وزير الخارجية آدم مالك، وهو رجل مميز، يعمل جاهداً من أجل إحلال السلام في وطنه». وأفاد ستوارت أن نظامي سوهارتو وسوكارنو متشابهان، فقد كانا قاسيين واستبداديين لكنهما لم يكونا عنيفين، وقد أدى مالك في وقت لاحق دور المدافع عن المجازر الأندونيسية في تيمور الشرقية، فعلى سبيل المثال، نُقل عنه في عام 1977 قوله: «لقد قُتل حوالي 50000 أو 80000 شخص في خلال الحرب على تيمور الشرقية... فقد كانت حرباً... لا أرى ما يستدعي ضجة كبيرة^[1]».

وقد ساهمت مجموعة من النصائح والمساعدات والاستثمارات الغربية في تحويل اقتصاد أندونيسيا إلى اقتصادٍ قادرٍ على إتاحة فرص هامة وتحقيق أرباح ضخمة للمستثمرين الغربيين، رغم عدم تخلصه من التوجيّهات القومية له، وعلى الرغم من الفساد الذي اتسم به نظام سوهارتو إلا أنه استطاع المحافظة على النظام الاقتصادي. وقد استخدمت الولايات المتحدة واليابان، في عملها من خلال الاتحادات والمصارف المتعددة الأطراف، المساعدة كأداة لإعادة صياغة التشريعات الأندونيسية الاقتصادية الأساسية لتصب في مصلحة المستثمرين الأجانب، فانتقلت الأعمال التجارية الغربية إليها. وفي أواسط السبعينات، أشار تقريرٌ صادرٌ عن مكتب التحقيقات المركزي البريطاني CBI إلى أن أندونيسيا قد عرضت «احتمالات هائلة على المستثمرين الأجانب»، ونقلت الصحافة أن الدولة تمتعت «بمناخٍ سياسيٍّ معتدل» وكان يسودها «تشجيع السلطات للاستثمار الأجنبي»، واستفادت شركات مثل شركة ريو تيتو للزئبق RTZ وشركة النفط البريطانية BP وشركة الغاز البريطانية

[1]- مايكل ستوارت، الحياة والسخرية: سيرة ذاتية، سيدويك & جاكسون، لندن، 1980، ص 149، ذكر في كتاب كارميل بودياردجو وليام سوي ليونغ، الحرب على تيمور الشرقية، زيد، لندن، 1984، ص 49.

وشركة النفط البريطانية BRITOil بشكل كبير من ذلك الوضع الإيجابي^[1]. أما إحدى التبعات التي ترتبت على الوضع السائد، فكانت زيادة حرمان المزارعين من امتلاك الأراضي بعد حصرها بعدد محدود، فبات المزارعون يخشون التنظيم، وقد تم اجتثاث إمكانيات إجراء التغييرات الاقتصادية الأساسية التي تهدف إلى إفادة الفقراء على الرغم من تقليص معدلات الفقر^[2].

مع الإطاحة بسوهارتو بعد شهر أيار 1998، تجرأ وزير بريطاني عن التكلم بصراحة عن النظام الذي لاقى دعم بريطانيا في السنوات السابقة، فقال: «بات بإمكاننا أن نعترف الآن أنه في ظل نظام سوهارتو، كان القمع السياسي حاداً، وتمركزت السلطات السياسية والاقتصادية في أيدي قلة من الفاسدين، ولم تكف القوى الأمنية عن التدخل في طبقات الحياة الاجتماعية والسياسية على حد سواء^[3]». وتم اكتشاف كل تلك الأمور بشكل أعجوبي.

[1]- كولكو، مواجهة العالم الثالث، الصفحتان 184-5.

[2]- «الفرص المتاحة في أندونيسيا»، صحيفة ديلي تلغراف، 21 تموز 1975، بيتر هيل، «يقول CBI أن المملكة المتحدة تتجاهل التجارة مع أندونيسيا»، ذا تايمز، 21 آب 1975.

[3]- جون باتل، خطاب ألقاه في معهد الخدمات المتحدة الملكية، لندن، 22 تشرين الثاني 2000، www.fco.gov.uk/news/speechtext.

الفصل
الحادي والعشرون
تيمور الشرقية:
قمع ميلاد أمة
الملايين

يجب أن يطلع القراء على القصص الصحفية لما حدث في آب 2001، حين نظمت تيمور الشرقية انتخاباتها الأولى، وفي أيار 2002 حين حققت استقلالها بعد صراعٍ طويلٍ وبطوليٍّ مع الاحتلال. ويجب عليهم البحث عن أيِّ إشارةٍ تدلُّ على الواقع بأنه في السنوات الخمسة والعشرين السابقة، ساعدت الحكومات البريطانية المتتالية على منع شعب تيمور الشرقية من حقه في تقرير مصيره عبر دعم الاجتياح المروّع لدولتهم عام 1975 بالإضافة إلى دفع نظام سوهارتو نحو الانبثاق، فبالكاد ذكرت وسائل الإعلام الرئيسية تلك الوقائع.

والجدير بالذكر أنني وجدت أمراً أشار إليه وزير الخارجية البريطاني بيتر هان حين قال في تحقيقٍ برلمانيٍّ حول أهمية «إعطاء شعب تيمور الشرقية الحق بتقرير مصيرهم الذي حرّموا منه طيلة ربع قرن، بتواطؤٍ غربيٍّ تشترك فيه بريطانيا^[1]».

ويعتبر ذلك واقعاً على قدرٍ من الأهمية واعترافاً غير اعتياديٍّ كان قد دُفِن في نظام الحملات الدعائية، ولم يكشف سوى قلة من الصحفيين الناقدين، كجون بيلغر في كتاباته ووثائقه المميزة، حقيقة السياسة البريطانية في تيمور الشرقية، ففضلهم، بقيت القصة تنبض بالحياة لتواجه صمت وسائل الإعلام الرئيسية. دعونا نبدأ بالإضاءة على تلك السياسة في ما يلي.

200000 آخرون

تفيد المعلومات الأساسية الموجزة التي تتعلق باجتياح تيمور الشرقية بأن أغلبية الشعب فيها كان قد طالب بالاستقلال لفترةٍ طويلة، بينما طالبت فصيلةٌ سياسيةٌ صغيرةٌ دعمتها جاكارتا بالاندماج في أندونيسيا. وفي آب 1975، اندلع صراعٌ مسلّحٌ بين الاتحاد الديمقراطي التيموري UDT الموالي لجاكارتا من جهة، وحزب اليسار (الجهة الثوريّة لاستقلال تيمور الشرقية) فريتيلين من جهة أخرى، وكان قد خطط له جنرالات أندونيسيين لتحقيق إندماج تيمور الشرقية - التي كانت مستعمرةً برتغاليةً آنذاك - في أندونيسيا. وقد أخبر الجنرالات قادة UDT أن فريتيلين كان بصدد تدريب قوةٍ شيوعيةٍ

[1]- دليل على 23، FAC، تشرين الثاني 1999، Q 65، لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الأول، جلسة 1999-2000.

من أجل تنفيذ انقلاب قريباً، وقد لفقوا ذلك كله إلا أنّ UDT استجاب لهم ونفذ الانقلاب الذي ما لبث أن فشل، وبعد أسابيع منه، طغت قوات فريتيلين على UDT.

ولطالما خشي النظام الأندونيسي في ظلّ حكم سوهارتو من أنّ تيمور الشرقية الواقعة تحت سيطرة فريتيلين الذي يحظى بدعمٍ شعبيٍّ واسع النطاق داخل الأراضي، ستلقى اعترافاً دولياً. فقام بسلسلة من الغزوات واستكمل أعماله بتشريع أكثر الغزوات وحشيةً في فترة ما بعد الحرب.

وتعرّض الشعب طيلة سنوات للقصف الجوي وحملات التجويع المتعمدة وتدمير القرى بالكامل، وبحلول عام 1985، كان قد قُتل وهُجّر ما يقارب النصف مليون نسمة، وكانت حالات الخطف والوفيات في السجون وقتل السجناء الذين استسلموا بعد أن تلقوا وعوداً بالعفو، وتعذيب المشتبه بخيانتهم لنظام سوهارتو وسجنهم، من الأمور الشائعة في تلك الفترة. وأفاد كاهن كاثوليكي من تيمور الشرقية أنّه « ما يحدث هو إبادة جماعية همجية مستمرة للشعب، ويتمتع مرتكبوها بضمير مرتاح»، «تعرض تيمور الشرقية للمسح التام من خلال اجتياح وغزوة ينتج عنها أكوام من القتلى والمشوهين والأيتام»، وقال المطران كارلوس بيللو، الذي فاز لاحقاً بجائزة نوبل: «نحن نموت، الشعب والأمة يموتان^[1]».

عند رفع التقارير الخاصة بانتخابات تيمور الشرقية واستقلالها، كان على الصحفيين أن يدركوا مدى دعم بريطانيا للاجتياح، وقد توقّرت الوثيقة التالية التي سأعرضها للعامة لبعض الوقت، كما تم ضمّها إلى عدّة دراسات، وهي تظهر إخبار السفير البريطاني في جاكارتا لوزارة الخارجية في تموز 1975 بأنه:

أنّ شعب تيمور البرتغالية ليس على استعداد لممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه... أما الحجج المؤيدة لدمجها في أندونيسيا، فجميعها قوية... أما التطورات التي تحصل في لشبونة اليوم، فهي تؤيد المزيد من التعاطف مع أندونيسيا، فالحكومة الأندونيسية مجبرة على اتخاذ إجراءات صارمة جارية حالة التردّي في تيمور البرتغالية.

[1]- جوناثان ميرسكس، «حرب المجاعة تقتل 200000»، خدمة الأخبار الأجنبية من أوبسيفير، 20 تشرين الثاني 1979، اضهاد تقارير القسيس، محكمة هيرالد الدولية، 16 شباط 1990.

وتابع:

ومن المؤكد، كما يتضح لنا، أنه من مصلحة بريطانيا أن تستحوذ أندونيسيا على الأرض بأسرع وقت ممكن ومن دون تطفل، أما إن شكّل ذلك أزمة كسلسلة الأزمات المعروضة على الأمم المتحدة الآن، فعلينا أن ننحني ونتجنّب الانحياز إلى معارضي الحكومة الأندونيسية^[1].

وتظهر ملفات سرية سابقة من أواسط الستينات أن المخططين البريطانيين قد اعتقدوا أنّ تيمور الشرقية «لم تكن صالحةً وجاهزةً لتمتع بكيان مستقل»، وتتضمن الملفات التي رأيت مناقشات قد جرت بين المخططين حول إذا ما كان من مصلحة بريطانيا أن تقدم المساعدة إلى البرتغال من أجل الدفاع عن تيمور الشرقية في حالة الهجوم الأندونيسي، وجاءت نتائجها سلبية. وتذكر إحدى الملفات أن بريطانيا ستلجأ إلى الطعن لدى الأمم المتحدة في حالة الهجوم الأندونيسي (الأمر الذي لم يحصل، نظراً لما أظهرته الرسالة التي ذكرناها سابقاً^[2]).

لم تذكر أيّ من الملفات التي اطلعتُ عليها تمنيات سكان تيمور الشرقية، بل صورت ببساطة المجهول الذي وقعت فيه التخطيطات البريطانية.

تظهر الملفات الأميركية التي رفعت عنها السرية أن واشنطن قد أعطت سوهارتو الضوء الأخضر للبدء بالاجتياح، وقد أخبر الرئيس فورد سوهارتو في اجتماع أُجريَ بينهما في اليوم السابق للاجتياح أنه إن قررت أندونيسيا اتخاذ تدابير في تيمور الشرقية «ستفهم ذلك ولن نضغط عليكم في هذا الشأن، نحن نفهم المشكلة ونعي نواياكم»، وأضاف وزير الخارجية الأميركي كيسينجر: «من الضروري أن يصل ما تفعله إلى القمة بسرعة»، وقد تم تأجيل الاجتياح إلى حين عودة الرئيس فورد إلى دياره^[3].

وبعد عدة أيام من بدء التدخل، أشار السفير الأميركي لدى أندونيسيا إلى أنّ

[1]- نقلًا عن ج. مانستر وج. وولش، وثائق حول الدفاع الأسترالي والسياسة الخارجية، 1968-1975، هونغ كونغ، 1980، الصفحات 192-3.

[2]- مذكرة وزارة الخارجية، «تيمور البرتغالية»، 1 كانون الثاني 1965، FO 371، 1/DE 1015/180256/PRO، السفارة في أندونيسيا إلى وزارة الخارجية، 3 كانون الثاني 1962، FO 371، 1/DE 103162/166422/PRO.

[3]- «إعادة زيارة تيمور الشرقية»، 6 كانون الأول 2001، أرشفة الأمن العام، من www.gwu.edu/nsarchiv.

الولايات المتحدة «لم تستنكر» الاجتياح، وبعد شهر على ذلك، أفاد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية: «نحن نتغاضى بشكل أو بآخر عن اجتياح تيمور الشرقية بما أننا نعتبر أندونيسيا دولةً صديقةً وغير منحازةٍ وهي دولة نؤسس معها الكثير من الأعمال التجارية^[1]».

وقد ساهمت بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة في منع الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات ضد أندونيسيا تتماشى مع وجهة النظر التي وردت في الرسالة السرية التي ذكرت آنفاً. وقد امتنعت لندن عن التصويت على قرار الأمم المتحدة الأول الذي أدان الاجتياح، لكنها دعمت القرارين الآخرين (مع أنه قد أُقرَّ بصياغتهما الركيكة) كما أنها امتنعت عن التصويت على المذكرات اللاحقة. وأوضح ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، دانييل موينيهان، أنه في خلال قيادة المجتمع الدولي بعيداً عن اتخاذ إجراءات فعالة ضد أندونيسيا:

لقد أملت الولايات المتحدة بأن تأخذ الأمور المجرى الذي اتخذته بالفعل، وقد عملت على تحقيق ذلك، أما وزارة الخارجية فقد رغبت في أن تفشل الأمم المتحدة في تنفيذ التدابير التي اتخذتها. وقد أُسندت هذه المهمة لي ومضيت بها قدماً ونجحت في تنفيذها^[2].

قرّرت الولايات المتحدة زيادة إمدادات الأسلحة إلى جاكارتا بشكل هائل بعد الاجتياح، فرودتها بطائرات مكافحة التمرد وطائرات النقل، بالإضافة إلى مصفوفة من البنادق ومدافع الهاون والأسلحة الرشاشة ومعدات الاتصال، التي ساعدت أندونيسيا بشكل مباشر في تنفيذ الحملة.

وقد حذت بريطانيا حذوها لاحقاً، ففي عام 1978، سمحت حكومة كالاهاان تصدير ثمانين طائرة حربية من طراز هوك إلى أندونيسيا، بالإضافة إلى محركات رولز رويس وقطع الغيار ناهيك عن تدريب الطيارين والمهندسين. وفي تشرين الثاني من العام 1978، في الوقت الذي كانت الإبادة الجماعية في تيمور الشرقية

[1]- مانستر ووالش، الصفحتان 199-200، كارمل بودياردجو، «أندونيسيا: الإبادة الجماعية وتدعيم السلطة الإستبدادية»، ألكساندر جورج (محرر)، إرهاب الدولة الغربية، صحافة النظام السياسي، كامبريدج، 1991، ص: 200.

[2]- نقلاً عن بودياردجو، «أندونيسيا»، ص: 203.

قد بدأت، أفاد وزير الخارجية في حكومة العمال ديفيد أوين «نحن نؤمن بأن قتالاً متواصلًا كالذي نشهد نطاقه ضيق جدًا»^[1]. وقد رفضت بريطانيا إعطاء ضمانات بعدم استخدام أندونيسيا للطائرات الحربية في القتال.

تشير الأدلة إلى أن طائرات الهوك قد ساعدت الحملات العسكرية الأندونيسية بشكل ملموس، ويدّعي كونيس سانتانا، قائد جيش المقاومة في تيمور الشرقية أن الطائرات الحربية البريطانية أودت بحياة مئات المدنيين في الغارات التي شنت على القرى الداعمة للمقاومة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ويعتقد أن:

الحرب في تيمور الشرقية كانت لتتخذ مجرى آخر إن لم يتلق الأندونيسيين دعمًا عسكريًا من الخارج، بما فيه طائرات الهوك التي قدمتها بريطانيا في خلال الفترة الحرجة بعد الاجتياح.

وقال سانتانا في مقابلة أجراها عام 1997 أن القوة الجوية الأندونيسية لم تعد تستخدم النفايات البريطانية لغرض القصف بل باتت تستخدمها من أجل التخويف، وذلك لأن «الهوك قد قتلت عددًا هائلًا من الأشخاص في الهجمات التفجيرية عام 1978 و 1979 لدرجة بات الناس يخافون عند سماع صوت تحليقها، فتعلم السلطات بأنهم لن يغادروا منازلهم»^[2].

وفي أوائل التسعينات، أطلق الناطق باسم حركة استقلال تيمور الشرقية تسمية «العائق الأسوأ والأوحد لأيّ دولة صناعية» على بريطانيا، وذلك تبعًا لأعمال العنف الأندونيسية التي جرت في تيمور الشرقية.^[3] ويعود السبب إلى أنه لحين الاستقلال، دعم الجيش البريطاني وكلّ من السلطات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية نظام سوهارتو بشكلٍ فعالٍ وأيدوا احتلاله الوحشي لتيمور الشرقية.

أصبحت بريطانيا إحدى أكبر الموردين المنتظمين لأيّ مصفوفة من المعدات العسكرية إلى القوات المسلحة الأندونيسية، ولاتزال هذه العلاقة في نموٍّ مستمر،

[1]- المرجع نفسه، ص: 205.

[2]- قاضوا لويد روبرتس، «تساعد الأسلحة البريطانية جاكارتا على محاربة شعبها»، صحيفة إنديبندنت، 27 آذار 1997.

[3]- جون جيتينغز، يتهم سكان تيمور الشرقية بوقف الأعمال ضد أندونيسيا، غارديان، 17 حزيران 1992.

وكما هو الحال الآن، لقد عُقدت بعض تلك الاتفاقات السابقة في الوقت عينه الذي ارتكبت فيه انتهاكات حقوق الإنسان في أندونيسيا وفي تيمور الشرقية. وفي الفترة ما بين عامي 1983 و 1985، ومع توقيع عقود تصدير بريطانيا لنظام الدفاع الجوي، قتلت فرق الموت في الجيش في أندونيسيا ما يقارب الـ 4500 شخص. أما في عام 1991، وفي اليوم نفسه الذي أُبلغ فيه عن إبرام اتفاق إنتاج مشترك بين مؤسسة الفضاء البريطانية وأندونيسيا بشأن طائرات التدريب والقتال من طراز هوك ومقاتلات الهجوم الخفيف، أفادت الصحافة الأميركية عن مقتل ما يقارب الـ 5000 شخص في مقاطعة أتشيه في الأشهر القليلة الماضية، وقد قُتل معظمهم بمحاولة الجيش الأندونيسي الوحشية لقمع حركة الاستقلال^[1].

لم يمتلك المسؤولون ومندوبو بيع الأسلحة البريطانيون أدنى شك بوحشية من يزودون بالأسلحة، ونُقل عن القائد العسكري الأندونيسي في محافظة أتشيه قوله في تشرين الثاني 1990: «لقد أخبرت المجتمع المدني، إن وجدتم ارباباً، لا تردّدوا في قتله، فلا حاجة للتحقيق في أمره... وإن لم ينفذ ما تأمرونه به، أطلقوا عليه النار مباشرة أو اذبحوه»، وقد وعد الجنرال تراسي سوتريسنو، قائد القوات المسلحة الذي أصبح لاحقاً نائب الرئيس الأندونيسي، «بالقضاء على جميع العناصر الانفصالية في تيمور الشرقية^[2]».

وكانت بريطانيا تتعامل بشكل شخصيٍّ وودّيٍّ مع أولئك الذين يطلبون «العنف» منها، كونها باتت المورد الرئيسي للأسلحة والمدرب الأمثل للقوات المسلحة. فعلى سبيل المثال، تعامل المسؤولون البريطانيون مع بيني مورداني، الذي أصبح وزيراً للدفاع وأمر باحتياح تيمور الشرقية وقاد ذلك الإجتياح، وفي عام 1983، وجّه رسالة إلى قائد المعارضة آنذاك زانانا غوسماو (الذي انتخب رئيساً لتيمور الشرقية عام 2001) وقال فيها: «ليس بمقدور أيّ دولة في العالم مساعدتكم، وجيشنا على أتم الإستعداد لتدميركم إن لم تتعاونوا مع جمهوريتنا»، ثم صرّح بأنه لن «يرأف» بقوات المقاومة في تيمور الشرقية.

[1]- «في نهوض سومارتا، أمر الجيش بإعدام المئات»، منبر هيرالد الدولي، 21 حزيران 1991.

[2]- النشرة الأخبارية الخاصة بمنظمة العفو الدولية، تموز 1993، منبر هيرالد الدولي، 10 كانون الأول 1991.

لم تتأثر العلاقات الوطيدة طيلة فترة التسعينات بمجزرة ديلي، عاصمة تيمور الشرقية، التي ارتكبت في تشرين الثاني 1991، التي قتلت فيها القوات الأندونيسية مئات المتظاهرين ضد الاحتلال، لكن ما حدث هو أن بريطانيا قد أجلت إعلان بيع أسطول الدعم البحري إلى أندونيسيا بسبب الصرخة الدولية التي أطلقت بشأن تلك المجزرة إلى الشهر التالي فتمت الصفقة حينها، أما العلاقات العسكرية، فاستمرت بشكلها الطبيعي.

1999: بضعة آلاف آخرين

وقد حظي حزب العمال الجديد بفرصة المساهمة في منع العنف في تيمور الشرقية، لكنه فشل في اغتنامها، وتورط بدلاً من ذلك في إبادات جماعية مريعة تنتهك حقوق الإنسان، الأمر الذي لم يحظَ بتغطية وسائل الإعلام الرئيسية.

وأعلن الرئيس الأندونيسي حبيبي في كانون الثاني 1999 أنه سيسمح باستفتاء شعبي في تيمور الشرقية، لتمكين شعبها من الاختيار بين الحكم الذاتي داخل أندونيسيا أو الاستقلال الكامل عنها. وشرع الجيش الأندونيسي حينها بخلق ميليشيات مسلحة موالية لجاكارتا في تيمور الشرقية لتخويف الشعب عبر حملة ترهيب من أجل التصويت ضد الاستقلال، وقد قتل ما يتراوح بين 3000 و 5000 شخص في الفترة السابقة للتصويت، مع انتشار حالات الاغتصاب والتعذيب والتشويه، وعلى الرغم من ذلك، صوت 78 % من الشعب لصالح الاستقلال في 30 آب 1999. ورداً على التصويت، استمر الجيش بمساعدة الميليشيات بحملات وحشية قتل خلالها حوالي 1000 شخص، وسقط الآلاف بين جريح ومطعون ومغتصب، كما أُجبر ما يقارب 500000 على الفرار للحفاظ على حياتهم (ما يعادل نصف السكان)، وقد حصل ذلك بشكل رئيسي في تيمور الشرقية الأندونيسية.

وجاءت حالات الإبعاد هذه نتيجة لـ «حملة منظمة مخطط لها نسّقها الجيش الأندونيسي»، ووفقاً للمنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان:

تحوّلت نصف الجزيرة الصغيرة إلى ما وصفها أحد الدبلوماسيين في إحدى المرات، «الجحيم الحي»، فقد أطلق عناصر الميليشيات المدعومة من قبل الجيش والمزودة بأسلحة أوتوماتيكية سياسة الأرض المحروقة، التي تهدف إلى قتل داعمي

الاستقلال ونهب المنازل والعيادات والكنائس والمتاجر وإحراقها، بالإضافة إلى إجبار مئات الآلاف على مغادرة منازلهم^[1].

ولطالما زعمت حكومة بلير أنها بذلت جهداً كبيراً من أجل إيقاف العنف، كما حاولت أن تأخذ الفضل في إحضار بعثة الأمم المتحدة لإنفاذ السلام إلى تيمور الشرقية، لكن في نهاية المطاف كانت الحكومة الأندونيسية الجهة الموافقة عليه. وزعم وزير الخارجية روبن كوك عام 2000 أن تيمور الشرقية «دولة مستقلة لا تحتاج إلى مساعدة التحالف الدولي التي كانت بريطانيا عضواً بارزاً فيه»^[2].

في الواقع، لم تفعل بريطانيا إلا القليل للمساعدة الفعالة في إيقاف العنف. وفي الفترة التي سبقت الاستفتاء، شددت حكومة بلير (والولايات المتحدة) على أن يوفر الجيش الأندونيسي وحده الأمن في تيمور الشرقية، رغم إدراكها بأن الجيش هو المسؤول الوحيد عن انعدام الأمان فيها، وذلك عبر تسليحه الميليشيات وقيادته حملاتها الترهيبية. ووفقاً لتابول، الحملة الأندونيسية لحقوق الإنسان، «إنّ عزم الحكومة على الاعتماد على الضمانات الأندونيسية في ما يخص الأمن ما هو إلا استخفاف كبير بحقوق الإنسان الخاصة بشعب تيمور الشرقية». ومع تسليم الأمن إلى القوى المحتلة، يكون الجيش الأندونيسي وميليشياته قد تسلموا شيئاً على بياض يسمح لهم بتعزيز العنف وممارسة التهريب.

وفي شهر تموز، وقبل يوم واحد على بدء التسجيل للتصويت، حلقت طائرة من طراز هوك من الإمدادات البريطانية لأندونيسيا على علوٍ منخفض فوق ديلي، عاصمة تيمور الشرقية، وشكّل ذلك عملاً واضحاً من أعمال التهريب التي قام بها الجيش الأندونيسي قبل الإستفتاء، وبدلاً من تحرك بريطانيا من أجل وقف تصدير طائرات الهوك، «قررت الحكومة البريطانية البحث عن ضمانات عديمة الجدوى من الحكومة الأندونيسية، وفضّلت الانتظار إلى أن تتحول تيمور الشرقية إلى حطام قبل فرض حظر للأسلحة»^[3]، وذلك وفقاً لتابول.

[1]- هيومن رايتس ووتش، «لا يزال سكان تيمور الشرقية محاصرون في أندونيسيا»، 15 كانون الأول 1999، WWW.HRW.ORG.

[2]- خطاب موجه إلى شاتام هاوس، 28 كانون الثاني 2000، www.fco.gov.uk/news/speechtext.

[3]- مذكرة تابول إلى 18، FAC، تشرين الثاني 1999، www.tapol.gn.apc.org.

وفي الفترة السابقة للتصويت التي ارتكبت فيها القوات الأندونيسية إبادات جماعية، أكملت بريطانيا أعمالها بشكل طبيعي، بما فيها الأعمال العسكرية، واستمرت الإمدادات من طائرات هوك: طائرتان في شهر نيسان واثنان في أيار وثلاثة طائرات في آب، كما تم تصدير ثلاث طائرات من طراز هوك إلى أندونيسيا في 23 من أيلول في فترة الأعمال الإرهابية التي تبعت التصويت. وتم تصديرها بموجب صفقة أبرمت عام 1996، وزعمت الحكومة أنها غير قادرة على إيقاف التسليم بما أن الطائرات الحربية مملكت قانونيًّا لأندونيسيا^[1].

من المؤكّد أن الوكالات الاستخباراتية الغربية كانت على علم بتخطيط الجيش الأندونيسي والميليشيات الحليفة له لشنّ حملة إرهابية في حال صوّت شعب تيمور الشرقية لصالح الاستقلال، وكان القائد العسكري في ديلي قد صرّح قبل الإستفتاء بأنه إن أخذ التصويت مجرى خاطئاً «سيتم تدمير كل شيء». وأبلغت الصحافة الأسترالية عن تخزين الأسلحة وحذرت من استيلاء الميليشيات على الأراضي، وعندما بدأت العمليات الإرهابية، فضّلت بريطانيا، إلى جانب الولايات المتحدة، الالتزام بردات فعل مبهمّة يمكن تفسيرها بسهولة في جاكارتا كإشارة ترحّب بالاستمرار^[2].

وبالفعل، يبدو أن الولايات المتحدة قد أعطت الجيش الأندونيسي الضوء الأخضر لاستخدام العنف مرة أخرى في تيمور الشرقية، وقد تم إرسال قائد القوات العسكرية الأميركية في منطقة المحيط الهادي العميد دينيس بليز لمقابلة قائد القوات المسلحة الأندونيسية الجنرال ويرانتو في شهر نيسان، وفي اجتماعهما الذي عُقد بعد يومين من مجزرة ليكويسيا، أطلق العميد بليز وعوداً لويرانتو بتقديم مساعدة عسكرية جديدة من الولايات المتحدة، بدلاً من أن يطلب منه إيقاف نشاط الميليشيات، وأفيد أنّ ويرانتو والمسؤولين الآخرين قد سرّهم الاجتماع، ووفقاً لآلان نايرن، الصحفي الأميركي الذي نشر القصة، «اعتبرا ذلك ضوءاً أخضر للمضي في عمليات الميليشيا^[3]».

[1]- نيكولا جيلبي، «تصدير الأسلحة إلى أندونيسيا» CAAT، تشرين الأول 1999، WWW.CAAT.ORG.UK.

[2]- شومسكي، الدول المارقة، بلوتو، لندن، ص: 58.

[3]- آلان نايرن، «تورط الولايات المتحدة في تيمور»، نايشن، 27 أيلول 1999.

وبمجرد استئناف العمليات الإرهابية بعد التصويت، حث روبن كوك على تأجيل انتشار بعثة السلام التابعة للأمم المتحدة، وأرجع الأمر لسبب سخيّف وهو حاجة الجيش للوقت من أجل فرض سيطرته على الميليشيات (وهي نفسها التي أنشأتها وسلّحتها^[1]).

وأعلنت بريطانيا تعليق رخص تصدير الأسلحة القائمة إلى أندونيسيا في 11 أيلول بعد سبعة أيام على بدء العمليات الإرهابية التي تلت التصويت في 4 أيلول، وبعد إعلان نتيجته. وفي تلك الفترة التي كثرت فيها الإبادات الجماعية الوحشية، فشلت بريطانيا بتجميد مبيعات الأسلحة بشكلٍ فوريٍّ وفرض عقوبات اقتصادية، وفشلت إذًا باستخدام الأداة الفعالة المتاحة لها للمساعدة في وقف الأعمال الوحشية، (وتمكنت وزارة التنمية الدولية من التصريح في كانون الأول بأن «استجابة المجتمع الدولي للأزمة الكائنة في تيمور الشرقية جاءت سريعاً»^[2]).

ووافق الاتحاد الأوروبي على فرض حظر للأسلحة مدته أربعة أشهر فقط بدءاً من أيلول، وتعتبر تلك إشارة على عدم جديته في الضغط على جاكارتا، وتم رفع الحظر كما ينبغي في كانون الثاني من العام 2000، تاركاً الدول الأعضاء أمام خيار استئناف مبيعات الأسلحة. وبالطبع، فإن بريطانيا قد استأنفت تسليم الإمدادات إلى الجيش الذي كان قد بدأ «بحملةٍ نظاميّةٍ ومخططةٍ لها» من القتل والعنف، وفي الوقت نفسه، كشفت الصحافة عن تقييمٍ سريٍّ قامت به استخبارات الدفاع الأسترالية يشير إلى أنّ تمديد فترة حظر توريد الأسلحة من شأنه المساهمة في منع زيادة أعمال القمع التي يقوم بها الجيش الأندونيسي^[3].

أما الواقع فهو أسوأ من ذلك: في الواقع، لم تفرض بريطانيا حظراً على الأسلحة قط بل التفتّ حوله عبر تمديد رخص تصدير الأسلحة لمدة أربعة أشهر، وقد ضمنت بذلك عدم حرمان أندونيسيا من الأسلحة بشكلٍ نهائيٍّ، وكانت تلك المرة الأولى

[1]- راجع إيريك هيرينغ، «أنتظفون الدولة؟»، من <http://uk.geocities.com/dstokes14/Eric/stateclean.htm>

بيانات بعثة المملكة المتحدة. اجتماع تيمور الشرقية للمانحين، 17 كانون الأول 1999، www.dfid.gov.uk.

[2]- بيانات بعثة المملكة المتحدة. اجتماع تيمور الشرقية للمانحين، 17 كانون الأول 1999، www.dfid.gov.uk.

[3]- ريتشارد نورتون تايلر، «حظر السلاح يغضب الدعاة إلى الحملات»، غارديان، 14 كانون الثاني 2000.

التي يتم فيها تمديد صلاحية رخص التصدير التي تتعلق بحظر الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي^[1].

ووجهت الحكومة دعوة إلى أندونيسيا أيضًا، إلى جانب ستين دولة أخرى، إلى معرض أسلحة يقام في أيلول، وزعمت بارونيس سايمونز، وزيرة المشتريات الدفاعية آنذاك، أن لأندونيسيا الحق بالإطلاع على المعدات المعروضة لدواعي «الدفاع عن النفس»- مقولة لا تستحق التعليق عليها. وعلى الرغم من الضغط الذي مارسه وزارة الخارجية على وزارة الدفاع، لم تسحب الأخيرة الدعوة وانتظرت تراجع الأندونيسيين، وقال متحدّث باسم وزارة الدفاع في 8 أيلول: «من الواضح أن أمرًا ما يجول في أذهانهم على الصعيد الداخلي، ومن الواضح أنهم مشغولون بما يحدث في تيمور الشرقية^[2]».

وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن العمليات الإرهابية التي تلت التصويت كانت «متوقّعة وكان من الممكن تفاديها». وكانت قد حذرت لأشهر عدّة من تصعيد الأعمال الوحشية الأندونيسية التنظيم التي تنتهك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية - وأبرزها المجزرة التي أودت بحياة عشرات الأشخاص داخل مجمع كنيسي في لكوسيا في شهر نيسان - كما ناشدت مانحي المساعدات أن يجعلوا المعونات مشروطة بتحسين مجال حقوق الإنسان^[3].

وقد ذهبت هذه المناشدات هباءً، إذ استمر شركاء أندونيسيا الرئيسيون بدعم النظام وفشلوا في استخدام الأدوات المتاحة لهم. وجاء ذلك بالتزامن مع محاولة بلير وكليتون وغيرهم التعاطي بأسمى المبادئ الأخلاقية في ردهم على انتهاكات حقوق الإنسان التي كان يرتكبها النظام اليوغوسلافي في كوسوفو وفي الواقع، إنّ عدد القتلى الذي تراوح بين 3000 و 5000 في تيمور الشرقية في الأشهر التي سبقت الاستفتاء ما هو إلا نصف الذين سقطوا في كوسوفو قبل بدء حلف شمال الأطلسي NATO بالقصف.

[1]- كيم هويلز، مجلس العموم، هانساد، 29 تشرين الأول 1999، الخانة 1016، الدفاع والشؤون الخارجية والنمو العالمي ولجان التجارة والصناعة، التقارير الثانية والثالثة والرابعة، جلسة 1999-2000، المقطع 29، www.publications.paxliament.uk/pa/cm1999900.

[2]- نيكولاس جيلبي، «تصدير الأسلحة إلى إندونيسيا».

[3]- هيومن رايتس ووتش، «على الحكومة الأندونيسية تجنّب حمام الدم في تيمور الشرقية»، 3 أيلول 1999، www.hrw.org.

لم يُقدم الجيش الأندونيسي على الانسحاب من تيمور الشرقية إلا بعد أن أدانت إدارة كليتون علناً أعمال العنف المدعومة من قبل أندونيسيا، وبعد أن أعلنت في أوائل أيلول أنها ستعلق إمدادات الأسلحة وبرامج تدريب الجيش، ما يُظهر قوة واشنطن الكامنة والقادرة على إيقاف الأعمال الوحشية التي نادراً ما تلجأ إليها والتي بدأت بريطانيا باستخدامها في وقت متأخر^[1].

ومع ذلك، استمرت الميليشيات التي اختلقها الجيش المفضل لدى بريطانيا بممارسة العنف في تيمور الشرقية، وفي آب 2000، أشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن «الميليشيات قد صعدت من حدة العمليات في تيمور الشرقية خلال الشهر السابق، وأودت بحياة فردين من قوات حفظ السلام وأرعبت المدنيين»، وأضافت المنظمة: «إن تلك الغارات تسقط على مقربة من قوات النخبة الأندونيسية»، كما طالبت المجتمع الدولي، وخاصة بريطانيا، بإعادة فرض حظر على الأسلحة لكن ذهبت سدى^[2].

بقيت آثار أعمال العنف التي تمت ممارستها عام 1999 ملموسة لدى عشرات الآلاف من الأشخاص في أواخر العام 2002، والمقصود بأولئك الأشخاص سكان تيمور الشرقية المنسبين الذين كانوا لا يزالون مشردين في تيمور الغربية وفي أندونيسيا، والذين حُرِّموا بداعي الأمن ومخاوف أخرى من اتخاذ قرارٍ حرٍّ بشأن عودتهم إلى تيمور الشرقية أو بقاءهم في أندونيسيا، وكانوا لا يزالون يتعرضون للترهيب من قبل الميليشيات نفسها التي دمرت تيمور الشرقية عام 1999^[3].

ووفقاً لمنظمة رصد حقوق الإنسان، إن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء «مُلزمون بالتأكد من تحقيق العدالة في ما يخص الجرائم التي ارتكبت في تيمور الشرقية»، لأسباب أقلها أن موظفي الأمم المتحدة كانوا من ضمن أهداف أعمال العنف تلك وكانوا شهوداً على الجرائم المرتكبة^[4].

[1]- شومسكي، الدول المارقة، ص 58.

[2]- هيومن رايتس ووتش، «منح بيع الأسلحة إلى أندونيسيا إلى حين توقيف الميليشيات في تيمور»، 17 آب 2000.

[3]- منظمة العفو الدولية، «أندونيسيا: هيئة الأمم المتحدة الأكثر اهتماماً بحقوق الإنسان، تسقط ضحايا في أندونيسيا وتيمور الشرقية»، 22 نيسان 2002، <http://web.amnesty.org>.

[4]- هيومن رايتس ووتش، الأعمال غير المنتهية: العدالة لتيمور الشرقية»، آب 2000، www.hrw.org.

لكن لم تُقدّم أيّ من بريطانيا أو الولايات المتحدة على دعم إنشاء محكمة لجرائم الحرب التي ارتكبت في أحداث عام 1999 في تيمور الشرقية، على الرغم من اقتراح بعثة الأمم المتحدة لإقامتها. ولم تدعم لندن مناشدة المنظمات غير الحكومية في تيمور الشرقية لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي الجرائم المنافية للإنسانية بعد اجتياح عام 1975، ولم تقدّم الحكومة البريطانية أيّ دعم من أجل إنشاء محكمة لجرائم الحرب لمقاضاة سوهارتو (حتى إنها لم تدعم شنّ حملات إعلامية بشأنها، على خلاف حالة ميلوسيفيتش الذي يُعدّ فريسة سهلة)، ولربما جاء رفضها لمحاكمة سوهارتو خشيةً من أن يلتقط التحقيق طرف خيط تورطها.

وقد حاولت حكومة بلير مرارًا وتكرارًا، وبمنتهى الجدّة، أن تأخذ الفضل بانتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال، ولم يُسمح إلاّ لوسائل الإعلام المرغوب بها بأن تنقل بشاعة هذه الحملات الدعائية إلى عامة الشعب وقد فشلت في نقل صورةٍ أصدق عن ما جرى.

وتظهر معاناة شعب تيمور الشرقية الحالية، إلى جانب الأعمال الوحشية الأندونيسية المستمرة في أتشيه وغرب بابوا، أنّه ثمة أسباب جمّة تدفع الحكومة البريطانية إلى وقف إمدادات السلاح والتدريب العسكري وجميع طرق التي تتبعها لدعم أندونيسيا. ووصف وزير الخارجية أعمال العنف التي ارتكبت في تيمور الشرقية عام 1999 قائلاً بأنّه «إرهاب برعاية الدولة^[1]». ما يعني، أن بريطانيا بحكومتها لا تزال تقف في صفّ حليفها المفضل، بينما من المفترض أن تكون منخرطةً في «حرب ضدّ الإرهاب».

[1]- جون باتل، خطاب ألقاه أمام معهد الخدمات المتحدة الملكية، 22 تشرين الثاني 2000،

.www.fco.gov.uk/news/speechtext

الفصل
الثاني والعشرون
دييغو غارسيا: إزالة
الناس من التاريخ

كان الهدف من تلك العملية حصولنا على بعض الأراضي فتصبح ملكاً لنا.

وزارة الخارجية، 1966.

3 تشرين الثاني 2000، من أبرز الأيام في تاريخ السياسة الخارجية البريطانية، ففيه تغلّبت مجموعة من سكان شاغوس على وزارة الخارجية في المحكمة العليا في لندن وضمنت حقها في العودة إلى بعض الجزر في موطنها.

ولعلّ معظم قراء هذا الكتاب لم يسمّعوا بسكان شاغوس من قبل، لذلك قد لا يولّوا ذلك التاريخ أي أهمية، ومن الممكن مسامحتهم على ذلك، لكن برأيي أنه لا يمكن مسامحة الثقافة السياسية الرئيسية على صمتها الذي أحاط بالقصة.

بدايةً، في عام 1968، طردت الحكومة البريطانية شعباً كاملاً مؤلفاً من 1500 شخص من «ألوا» (سكان الجزر) من مجموعة جزر شاغوس في المحيط الهندي، واستُكمل العمل بهذه الاستراتيجية - غير المشروعة وفقاً للقانون الدولي - بسرية محكمة من أجل تفادي لفت أيّ انتباه دوليٍّ لها، وكانت حينها موضوع سلسلةٍ منتظمةٍ من الأكاذيب توارثتها سبعة حكومات بريطانية على مدى 4 عقود. وقد تقرر إجراء عملية الإزالة من أجل إفساح المجال لتثبيت قاعدة عسكرية أميركية في أكبر جزر مجموعة شاغوس - ديينغو غارسيا، التي تُستخدم حالياً كقاعدة نووية أميركية وكمنصة لانطلاق جميع التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط. وقد عانى سكان شاغوس الكثير في ظل حكم الحكومات البريطانية المتتالية.

وفي تشرين الثاني 2000، حكمت المحكمة العليا بأن «الإزالة الجماعية» لسكان الجزر التي قامت به الحكومة البريطانية هو «فشل قانوني ذريع»، وبأنه يحقّ لسكان شاغوس العودة إلى جزرهم النائية في المجموعة، واعتُبر ذلك انتصاراً للسكان بعد عقودٍ من الصراع الذي هدف إلى كشف ظلم البريطانيين. لكن الحكم لم يسمح بعودة سكان الجزر إلى ديينغو غارسيا بشكل خاص، لذا استمر سكان شاغوس بصراعهم من أجل العدالة، واستمر الكابوس مع استمرار الحكومة البريطانية بمواجهة سكان

شاغوس في المحاكم، ورفضها لتنفيذ أحكام المحكمة العليا عبر إعاقة عودتهم^[1].

أما الواقع بأن كلمتا «سكان شاغوس» و«ديبغو غارسيا» ليستا مألوفتين في بريطانيا، فهو بالنسبة إليّ دليلٌ على ضعف الثقافة السياسية البريطانية الرئيسية، وقد يتوقع المرء أن تُعتبر هذه الدعوى القضائية جديةً وعلى قدرٍ من الأهمية، وقد يتوقع أن تكون مأساة معاملة الحكومات المتتالية لسكان الجزر معروفة، فمحتتهم دامت ما يقارب الأربعة عقود. لكن ليس الأمر كذلك:

إن الفورة الطفيفة التي أحدثتها المقالات الصحفية حول الدعوى القضائية ما لبثت أن أحيطت بالصمت نفسه الذي ساد في العقود الماضية، ولا بد من أن الظلام قد خيم على مشاهدي التلفاز أيضاً، أما الفضيحة الحالية بمنع عودتهم، فلم يتم تغطيتها إعلامياً.

يُعتبر الأشخاص الـ 4000 الذين يطالبون بعودتهم إلى مواطنهم محرومين من الهوية في الثقافة السياسية البريطانية، وغير جديرين بالانتباه. وقد دفن الإعلام جميع التدخلات الأميركية في الشرق الأوسط التي استُخدمت في خلالها ديبغو غارسيا كقاعدة للقصف، ولم يطرح تلك المأساة سوى بعض النواب كتارن داليل وجيرمي كوربين في خلال المناقشات النيابية العديدة التي أقيمت حول «أراضي بريطانيا الخارجية» (إن جزر شاغوس معروفة رسمياً بإقليم المحيط الهندي البريطاني)، واقتطعت جميع مذكرات صناع السياسة تلك الحادثة من التاريخ فعلى سبيل المثال، لم يذكر وزير الدفاع آنذاك، دينيس هايلي، أيّ تفصيل عن تجريد شاغوس من سكانها في سيرته الذاتية المؤلفة من 600 صفحة^[2]. وبالكاد ذكرت إحدى الكتب الأكاديمية حول السياسة الخارجية البريطانية في العقود الأخيرة مسألة جزر شاغوس: لم يتعدّ ذكرها مثلاً واحداً، ما يظهر مدى تقيّد الأكاديميات البريطانية في إطار عملٍ تحدّد أولويات النخب.

وجاء على لسان أوليفيه بانكولت، رئيس مجموعة لاجئي شاغوس وقائد سكانها في المنفى أنه:

[1]- إيوان ماكأسكيل، «طرد سكان الجزر إلى منازلهم»، غارديان، 4 تشرين الثاني 2000.

[2]- هايلي، لحظات حياتي، بينغوين، هاردمونسورث، 1989.

نحن نعتقد أنه لو علم الشعب البريطاني بعمليات الترحيل الخارجية التي حصلت آنذاك عن القانون، لكننا لا نزال نقطن الجزر الآن، ويجب أن يتعلم مجتمعنا درساً من ما حصل، بأن نقف على رجلينا ونصرّ على وجوب استشارتنا بشأن العملية التي تخص عودتنا إلى ديارنا، ويجب أن لا نعول على ما تقرّره الحكومات بشأننا^[1].

وقد دفنت مأساة سكان شاغوس بشكل كامل حتى أواخر التسعينات حين زار محام بريطاني وهو ريتشارد جيفورد، موريشوس لقضاء عطلة فيها، وصادف أن التقى ببعض جماعات سكان شاغوس المنفيين وعلم بشكل مباشر بمحتهم، ف شعر بانزعاج شديد لدرجة أنه صمّم عند عودته إلى بريطانيا على طلب تعويض لهم باللجوء إلى النظام القضائي البريطاني.

إزالة الشعب والطيور

خلال عملية إنهاء الاستعمار في الستينات، أنشأت بريطانيا مستعمرةً جديدةً - إقليم المحيط الهندي البريطاني BIOT - الذي اشتمل على مجموعة جزر شاغوس الذي كان منفصلاً عن موريشوس، بالإضافة إلى جزر أخرى منفصلة عن السيشل (SEYCHELLES). وكانت بريطانيا قد منحت موريشوس استقلالها عام 1965 بشرط غير مخفيّ وهو أن يُسمح للندن بشراء مجموعة جزر شاغوس منها مقابل ثلاثة ملايين جنيه استرليني.

«كان الهدف من تلك العملية حصولنا على بعض الأراضي فتصبح ملكاً لنا»، هذا ما قاله الوكيل الدائم لوزير الخارجية وكبير موظفي الخدمة المدنية في ملفّ سريّ منذ العام 1966. وأشارت وزارة الشؤون الاستعمارية إلى أن «الهدف الرئيسي من عملية BIOT كان إخضاع الجزر التي استقلت عن الأراضي الجديدة لأكبر قدر ممكن من سيطرة المملكة المتحدة^[2]».

وفي كانون الأول 1966، وقعت حكومة ويلسون اتفاقاً عسكرياً مع الولايات المتحدة

[1] - رسالة إلى صحيفة غارديان، 10 تشرين الثاني 2000.

[2] - مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية، 31 آب 1966، في النزاع على مجموعة جزر تشاغوس، التسلسل الزمني للمطالبين (أصبحت لاحقاً التسلسل الزمني للنزاعات القضائية)، ص: 7، دقائق وزارة الشؤون الإستعمارية، 24 حزيران 1968، التسلسل الزمني للنزاعات القضائية، ص: 12.

تؤجرها بمقتضاه BIOT لأهدافٍ عسكريّةٍ لمدة خمسين عام مع إمكانية التجديد لعشرين سنة إضافية. وبالتالي، تجاهلت بريطانيا قرار الأمم المتحدة رقم 2066XX الذي أصدرته الجمعية العمومية في كانون الأول 1965، والذي طالبت فيه المملكة المتحدة «بعدم القيام بأي خطوة تقطّع أوصال أراضي موريشوس وتنتهك سلامة أراضيها».

باتت الأمور الجوهرية على المحك: فقد تموضعت ديبغو غارسيا كقاعدة عسكرية، وسمحت بريطانيا للولايات المتحدة باعتبارها قاعدة نوويّة ومنصّةً لإنطلاق التدخلات في الشرق الأوسط، وانطلاقاً من قاعدة ديبغو غارسيا، ضربت المقاتلات من طراز B52 مواقع في أفغانستان وشنت هجوماً على العراق في حرب الخليج عام 1991. وبينما أكتب هذا الكتاب في أواسط آذار 2003، تقلع قاذفات القنابل المتخفية من طراز B2 من ديبغو غارسيا لقصف العراق، وقال متحدثٌ باسم وزارة الخارجية بهدوء وصراحة عام 1997: «تزايدت أهمية دور ديبغو غارسيا في العقد الماضي في دعم السلام والاستقرار في المنطقة^[1]».

وأخبرني أوليفيه بانكولت في مقابلةٍ أجريتها معه في لندن في تشرين الأول 2002، يُستخدم مسقط رأسنا لقتل الأبرياء، ولذلك لا يمكننا دعم ما يحصل على ديبغو غارسيا، كمهاجمة مقاتلات B52 لأفغانستان^[2].

ومن أجل إعطاء ديبغو غارسيا طابعاً عسكرياً، طردت بريطانيا سكان جزر شاغوس الأصليين الذي لا يتخطى عددهم الـ 1500 مواطن، ما وصفه محامو الدفاع عن سكان تشاغوس بـ«الإجلاء الإجباري وغير المشروع لشعب صغير وفريد من نوعه يضم مواطنين بريطانيين ومستعمرات، من جزر اعتبروها دياراً لهم ولآبائهم وأجدادهم وأسلافهم السابقين»، وأشارت وزارة الخارجية أنه «سيتم إخلاء سكان الجزر عندما تتطلب المصالح الدفاعية ذلك، ولن نسمح بأن يواجه ذلك عقبات لا يمكن تخطيها^[3]».

[1]- إيان بلاك، «ضحايا الإستعمار يبحثون عن غعادة الإستهيطان»، غارديان، 16 تشرين الأول 1997.

[2]- مقابلة شخصية، لندن، 30 تشرين الأول 2002.

[3]- النزاع على مجموعة جزر تشاغوس، حجة الهياكل العظمية للمطالبين، (أصبحت لاحقاً حجة الهياكل العظمية)، المقطع 2.5.

وتم طرد سكان تشاغوس من ديبغو غارسيا بحلول عام 1971 ومن جزر سالومون وبيروس بانهاوس المحيطة بها بحلول عام 1973، وتُظهر الملفات السرية أن الولايات المتحدة أرادت إخلاء ديبغو غارسيا «من أجل الحد من إمكانية اندلاع مشاكل بين قواتها و «المواطنين». وعلى حدّ تعبير أحد المسؤولين البريطانيين، «إن إجلاء الشعب كان شرطاً من شروط الاتفاق عند مناقشته عام 1965»، واعترف مسؤولون في وزارة الخارجية بأنهم عرضة «لاتهامات عدم الأمانة» وأنهم بحاجة إلى «الحد من ردود الفعل العكسية تجاه المخططات الأميركية لإنشاء القاعدة»، وقد رجعوا إلى المخططات بشكل سري «للتلاعب بالمعطيات» و «المخاوف التقليدية» حول «الأكاذيب العظيمة»^[1].

وقد وصف مسؤول في وزارة الخارجية سكان تشاغوس في إحدى الملفات السرية: «مع الأسف، إلى جانب الطيور، ترى بعض أشباه طرزان أو الرجال المجهولي الأصل»، وكتب مسؤول آخر، مشيراً إلى هيئة تابعة للأمم المتحدة تختص بشؤون النساء: «لن يبقى من السكان الأصليين سوى طيور النورس الذين لم يشكلوا لجان خاصة بهم بعد (فلجان وضع المرأة لا تغطي حقوق الطيور)»، ووفقاً لوزارة الخارجية: «لا يتمتع هذا الشعب بكفاءة للقيام بأي عمل باستثناء زراعة جوز الهند». وأشار حاكم سيشل إلى أنه «من الضروري أن نتذكر أي نوع من البشر هم سكان الجزر، فهم غير متطورين وأميين وغير قابلين للتدريب وغير مناسبين لأي عمل سوى أعمال السخرة في مزارع جوز الهند»^[2].

وخلافاً لعدم المبالاة العنصرية التي يمارسها المخططون البريطانيون، بنى سكان تشاغوس مجتمعاً يعمل بكفاءة في الجزر في أواسط الستينات، فكسبوا معيشتهم من خلال صيد الأسماك وزراعة الخضار وتربية المواشي، كما تم توسيع صناعة لب جوز الهند المجفف. وكان مجتمعهم أمومياً، وكان لنساء الجزر الكلمة الحاسمة في تنشئة الأطفال، أما الديانة الرئيسية التي اعتمدت فيه فكانت الروم الكاثوليك، وبحلول

[1]- ريتشارد نورتن تايلر، «سكان الجزر المهجورين يسعون للرجوع إلى منازلهم»، غارديان، 18 تموز 2000، مذكرة وزارة الخارجية، 23 أيلول 1964، في التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص 2، دقائق لوزارة الخارجية، 18 آذار 1966، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص 7، دقائق وزارة الخارجية، 8 شباط 1971، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 33.

[2]- من وزارة الخارجية إلى المفوض السامي، موريتوس، 12 آذار 1971، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص 34، الحاكم، من سيشل إلى وزارة الخارجية، 25 آذار 1971، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 35.

الحرب العالمية الأولى كان سكان الجزر قد أعدوا ثقافةً مميزةً وهويةً خاصة بهم إلى جانب لهجات مختلفة من لغة الكريول، كما أنشؤوا مستشفى صغيراً بالإضافة إلى مدرسة. ومن المؤكد أن الحياة على جزر تشاغوس كانت صعبةً لكنها كانت مستقرة. وفي فترة الستينات، كان المجتمع ينعم بفترة من الرفاهية مع ازدهار صناعة لب جوز الهند المجفف بشكل لم يسبق له مثيل، وكان السكان قد بدأوا بتصدير السماد الذي يستخدم في تركيب الفوسفات، وبدأ البحث في مسألة تطوير السياحة.

فدخلت السياسة الخارجية البريطانية عندئذ، واستذكر أحد الضحايا:

كنا محتشدين أمام منزل المدير، وأبلغنا بأنه لا يمكننا البقاء في الجزيرة بعد الآن لأن الأميركيين قادمون إلى الأبد، لكننا لم نرد الرحيل، فقد وُلدنا هنا، وكذلك أجدادنا وأسلافنا الذين دُفِنوا في هذه الأرض^[1].

رحلت بريطانيا سكان الجزر إلى موريشوس من دون أي خطة عملية لإعادة توطين، وقدمت لهم قدرًا ضئيلاً من التعويضات وعرضت عليهم المزيد منها في وقت لاحق شرط أن يتخلى السكان عن حقوقهم بالعودة إلى ديارهم. وقد مُنح بعضهم قليلاً من الوقت لتوضيب مقتنياتهم بينما لم يُسمح للبعض الآخر سوى بتوضيب الحد الأدنى من الممتلكات الشخصية في صندوق صغير.

كما تمّ خداع سكان تشاغوس لتصديق ما ينتظروهم، وقال أوليفير بانكولت أن سكان الجزر «قد أخبروا بأنه سيتم تزويدهم بمساكن وقطع أراضي وبعض الماشية ورصيد من المال، لكن عند وصولهم (إلى موريشوس)، لم يستلموا أي شيء مما وُعدوا به»، كما أقفلت بريطانيا مزارع جوز الهند الكبيرة عمداً من أجل زيادة الضغوطات عليهم، فيغادروا. وتشير مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية عام 1972 إلى أنه «عندما تم إنشاء إقليم المحيط الهادي البريطاني، تقرر اتباع سياسة ليس من شأنها تشغيل استثمارات جديدة في المزارع» بل إجبارها على التوقف عن العمل، كما أوقفت السلطات الاستعمارية الواردات الغذائية إلى جزر تشاغوس، ويبدو أنه بعد العام 1968، لم تبحر أي سفينة شحن غذائية إلى الجزر^[2].

[1]- جون ماديلي، ديبغو غارسيا: تناقض حول جزر الفولكلاند، مجموعة حقوق الأقليات، لندن، 1985، الصفحات 1-4 و 5.

[2]- ناتاشا مان ويوني مالكن، «سكان الجزر المهجورين»، غارديان، 6 تموز 2000، موجز وزارة الخارجية، 1 آذار 1972، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 43.

ولم يتم طرد جميع سكان الجزر، لكن تم إبلاغ بعضهم ببساطة وبشكل مفاجئ بحرمانهم من الرجوع إليها، ما يعني أنه قد تم حصارهم ونفيهم بين ليلة وضحاها. وقد شهد بعض سكان الجزر في وقت لاحق بأنه تم خداعهم لمغادرة ديينغو غارسيا عبر إهدائهم رحلة مجانية.

وانتهى المطاف بمعظم سكان الجزر بالإقامة في أحياء العاصمة الموريشية الفقيرة، بورت لويس، في ظل فقر مدقع، فسكن بعضهم أكواخ، وافتقروا إلى الغذاء، فتوفي بعضهم جراء المجاعة والأمراض، فيما انتحر العديد منهم. وخُصّص تقرير أُعدَّ بتكليف من حكومة موريشوس في أوائل 1980 إلى أنه خمسة وستون من أصل أربعة وتسعون من سكان الجزر الملاكين كانوا يملكون أراضٍ ومنازل، و40 بالمائة من البالغين كانوا عاطلين عن العمل. أما اليوم، فلا يزال سكان تشاغوس يعيشون في فقر مدقع، مع ارتفاع كبير في نسبة البطالة^[1].

كان المسؤولون البريطانيون على إدراك تام بالفقر والصعوبات التي واجهها أولئك الذين طردوا من أوطانهم، فعندما تم طرد آخر مجموعة من سكان تشاغوس عام 1973 وعند وصولهم إلى موريشوس، أشارت المفوضية السامية إلى أنهم قد رفضوا النزول في البداية، إذ إنهم «كانوا مجردّين من المساكن والمال والعمل»، فقدمت بريطانيا تعويضاً ضئيلاً بقيمة 650 ألف جنيه استرليني، لكنه لم يصل إلى يد سكان الجزر حتى العام 1978، وبالتالي لم يستطع حلّ أزماتهم. وأشارت وزارة الخارجية في ملف سري إلى أنه «علينا أن نقتنع بأننا لا نستطيع أن نفي بالتزاماتنا... بأقل التكاليف»، وناقش محامو الدفاع عن سكان تشاغوس قائلين «كانت الحكومة البريطانية على دراية في ذلك الوقت بأن المبلغ المدفوع (لقاء التعويضات) لم يكن كافياً لإعادة الاستيطان^[2]».

ومنذ طردهم، بات سكان الجزر ينظمون حملات للمطالبة بالتعويضات المناسبة وبحق العودة، وفي عام 1975 على سبيل المثال، قدموا عريضة للمفوضية السامية البريطانية في موريشوس، قالوا فيها:

[1]- ماديلي، ديينغو غارسيا، الصفحات 3-8.

[2]- المفوضية السامية، من موريتوس إلى المسؤول الإداري، 11 BIOT، أيار 1973، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 46، من وزارة الخارجية ظغلي الخزائنة، 19 نيسان 1972، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 44، حجة الهياكل العظمية، المقطع 6.30.

نحن، سكان جزر تشاغوس، - ديبغو غارسيا، بيروس بانهوس وسالومون - تم اجتثاثنا من تلك الجزر لأن حكومة موريشوس قامت ببيع جزرنا إلى الحكومة البريطانية من أجل بناء قاعدة فيها. لقد كان أسلافنا عبيدًا في تلك الجزر، لكن ما نعلمه هو أننا ورثناها، وعلى الرغم من فقرنا، لم نكن نعانى من المجاعة، كنا نعيش بحرية، هنا في موريشوس. ولأننا عبيد، لا نجد من يمد لنا يد المساعدة، نعيش في حالة ضياع ولا نعلم ما العمل^[1].

جاء الرد البريطاني بإبلاغ سكان الجزر بلزوم توجيه عريضتهم إلى حكومة موريشوس، وردت المفوضية السامية البريطانية في موريشوس على عريضة عام 1974 بقولها أنه «ليس من حق المفوضية السامية التدخل في الشؤون التي تخصكم كموريشيين من جهة وحكومة موريشوس من جهة أخرى، وهي التي تتحمل مسؤولية إعادة توطينكم^[2]». وقد علمت الحكومة البريطانية أن تلك كذبة كبيرة، بما أنه بات بإمكان التشاغوسيين طلب جنسية «بريطانيا ومستعمراتها» (أنظر أدناه). وفي عام 1981، أضربت مجموعة من النساء التشاغوسيات عن الطعام لمدة واحد وعشرين يومًا، بينما تظاهرت مئات النساء أمام المفوضية السامية البريطانية في موريشوس، لكن دون جدوى.

مؤامرة الحكومة البريطانية

هدفت السياسة البريطانية إلى: اجتثاث سكان الجزر من التاريخ بعد طردهم من مواطنهم، على طريقة وينستون سميث.

في عام 1972، بات بإمكان وزارة الدفاع الأميركية إبلاغ الكونغرس بأن «الجزر قد أصبحت خالية من السكان وأنّ البدء بتشييد القاعدة لن يسبب أيّ مشاكل سياسية مع شعبها الأصلي». وفي كانون الأول من العام 1974، طرحت مذكرة أميركية بريطانية مشتركة على شكل سؤال وجواب سؤالاً «ألا يزال أي من السكان الأصليين يقطن تلك الجزر؟» وجاء الرد عليه بـ «كلا». وأنكر المتحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية بأن يكون ذلك تلفيق مقصود للوضع بقوله «لا تشمل ملفاتنا على

[1]- نقلاً عن ماديلي، ص: 6.

[2]- من المفوضية العليا إلى المعارضين، 11 تشرين الثاني 1974، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 47.

ما يخص السكان أو الإجملاء»، وأكد بذلك اعتبارهم الشاغوسيين «شعب لا قيمة له» بشكل رسمي^[1].

وقد أظهرت وثائق التخطيط السرية السابقة التي كُشفت في الدعوى القضائية، المدى الذي وصلت إليه حكومة العمال وحكومة المحافظين من أجل إخفاء الحقيقة، وقد تم الكشف عن استراتيجية الحكومة البريطانية الرسمية من أجل «تقديم سيناريو خلّو أرخبيل تشاغوس من السكان الدائمين إلى العالم الخارجي»، وكان ذلك أساسياً «لأنه عند الاعتراف بوجود سكان دائمين فيها، يعني ضمناً أنه هناك شعبٌ يتوجب علينا حماية حقوقه الديمقراطية»، وأشار مسؤولٌ إلى أنّ الاستراتيجية البريطانية نحو الشاغوسيين يجب أن تأخذ منحى «منح القليل من الحقوق بالحد الأدنى الممكن من الرسميات»، وخاصة بأن بريطانيا أرادت تفادي الوفاء بالتزاماتها تجاه سكان الجزر بموجب ميثاق الأمم المتحدة^[2].

ومنذ العام 1965، أشارت مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية ووزارة علاقات الحكومة البريطانية حينذاك إلى السفارات البريطانية حول العالم إلى ضرورة تفادي أيّ إشارة لوجود «سكان دائمين»، وأشارت مذكرات عدة إلى أن: «أفضل خدعة يمكن استخدامها هي أن هؤلاء هم سكان موريشوس وسيشل»، «من الأفضل تفادي أيّ إشارة تدلّ على وجود سكان دائمين»، ومن الضروري «تقديم حجة مقنعة تستند على المقولة بأن السكان ليسوا مستقرين»، كما أشار المستشار القانوني التابع لوزارة الخارجية عام 1968 «نحن قادرون على صنع القواعد بينما نمضي قدماً في معاملتنا لسكان BIOT وكأنهم لا ينتمون إليه بأيّ شكلٍ من الأشكال^[3]».

وأرسل وزير الخارجية في حكومة العمال، مايكل ستوارت، مذكرةً سريةً عام 1969 إلى رئيس الوزراء هارولد ويلسون كتب فيها «سنستمر في الإشارة إلى السكان

[1]- مارتن واکر، «بريطانيا تخلي من أجل الأهداف الرئيسية»، غارديان، 10 أيلول 1975.

[2]- مذكرات وزارة الخارجية، 1996، حصة الهياكل العظمية، المقاطع 2.8.4 و 2.8.5، مذكرة وزارة الشؤون الاستعمارية، كانون الثاني 1966، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 6.

[3]- من وزارة الخارجية إلى بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة، 9 تشرين الثاني 1965، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 5، المستشار القانوني لوزارة الخارجية، 7 شباط 1969، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 19، ملاحظة من قبل المستشار القانوني الخاص بوزارة الخارجية، 23 تشرين الأول 1968، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 17.

بشكل رئيسي كعمال مهاجرين يعملون بعقود، ومُرفقين بعائلاتهم، من المفيد أن «تُقدّم على أيّ خطوة كالتغيير في توظيف العمال بالعقود، بدل إعادة توطين شعب بأكمله». وهدفت المذكرة التي أصدرها وزير الخارجية إلى ضمان موافقة ويلسون على إخلاء جزر تشاغوس بالكامل من سكانها، الذي أقرّ موافقته بعد خمسة أيام، أي في 26 نيسان، وفي الوقت الذي كان يُتخذ فيه القرار الرسمي، كان الإخلاء قد بدأ بالفعل، فبريطانيا كانت قد بدأت عام 1968 في رفض عودة الشاغوسيين الذين كانوا يزورون موريشوس وسيشل^[1].

وعرضت مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية عام 1970 مؤامرة الحكومة البريطانية:

لا نودّ أن تنتشر المعلومات بأن جيلين على الأقل من السكان قد قطنوا ديبغو غارسيا، ويمكن اعتبارهم نتيجة لذلك «منتمون» إليها، لذا علينا إبلاغ الوزراء الذين تُوجّه إليهم أسئلة حول إن كانت ديبغو غارسيا مأهولة أو لا، بالإجابة بأنه لا يقطنها سوى عددٍ صغيرٍ من العمال بعقود آتون من السيشل وموريشوس ويعملون في مزارع جوز الهند. ما يعني التلاعب بالحقيقة.

وجاء فيها أيضاً:

إذا رغب عضو من أعضاء مجلس العموم أن يسأل ما سيحصل للعمال بالعقود في ظلّ تشييد قاعدة على الجزيرة، نأمل أن يتم التغاضي عنه في الوقت الحالي وأن يتم استبداله بسؤال افتراضيٍّ إلى أن يتم اتخاذ قرار بشأن منشأة ديبغو غارسيا وإظهاره للعلن^[2].

كما تم إصدار مذكرات توجيهية مفصلة إلى وزارة الخارجية والمسؤولين الصحفيين في وزارة الدفاع لإبلاغهم بضرورة تضليل وسائل الإعلام في حال توجيه أي أسئلة لهم.

وأصبحت الحقيقة المخفية جليّة ومفهومة، وورد في وثيقة سرّية كان قد وقعها مايكل ستوارت عام 1968: «قبل انتشار اللغة الإنجليزية، كان شعبٌ أصليٌّ يقطن الجزر، وكانت وزارة الخارجية على علمٍ بذلك»، ويصف تقريرٌ صادرٌ عن وزارة الخارجية عام

[1]- من مايكل ستوارت إلى هارولد ويلسون، 21 نيسان 1969، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 21.

[2]- نقلاً عن النائب تارن داليل، مجلس العموم، هانسارد، 9 كانون الثاني 2001، الخانات 182-3.

1965 السياسة بأنها «تصادق على انتماء الشاغوسيين إلى مكان آخر، وذلك بأساليب احتيالية». كما صدرت وثيقة أخرى عن الحكومة البريطانية بعنوان «إدامة الوهم»، وكتب المستشار القانوني لدى وزارة الخارجية في كانون الثاني 1970 أنه من الضروري «إدامة الوهم القائل بأن سكان تشاغوس ليسوا شعباً دائماً أو حتى شبه دائم»^[1].

ومع ذلك، روج الوزراء المتتاليين هذه الكذبة بالعلن، هادفين للوصول إلى صيغة يُصنّف من خلالها الشاغوسيين كـ«عاملين سابقين في الزراعة»، مع علمهم عدم صحة ذلك بوضوح، فعلى سبيل المثال، أخبرت مارغاريت تاتشر مجلس العموم عام 1990 أنه:

لقد عمل المعنيون في منشآت زراعية سابقة لجوز الهند في أرخبيل تشاغوس، وبعد إغلاقها بين عامي 1971 و 1973، أعيد توطينهم مع عائلاتهم في موريشوس ومُنحوا معونات مادية معتبرة. يكمن مستقبلهم الآن في موريشوس^[2].

وقال وزير الخارجية ويليام والدغرايف عام 1989 إنه قد التقى حديثاً «ببعثة من العمال السابقين في المنشآت الزراعية من جزر تشاغوس» قبل أن يؤكد زوراً «انخراطهم في المجتمع الموريشي». كما أخبرت وزيرة المعونات بارونيس شالكر مجلس العموم أن «العاملين السابقين في المنشآت الزراعية (سكان الجزر) منخرطين بشكل كبير في كل من مجتمعي موريشوس وسيشل»^[3].

وأكمل حزب العمال الجديد بالقصة الخيالية تلك في القرن الواحد والعشرين، مع استمراره في الترويج للخط الرسمي الذي اتبع في الدعوى القضائية القائل بأن سكان الجزر ليسوا سوى «عمال بعقود». وفي فترة كتابتي لما بين أيديكم، وجدت أن موقع وزارة الخارجية الإلكتروني يحتوي على نبذة قطرية لإقليم المحيط الهندي البريطاني تزعم عدم وجود «سكان أصليين»^[4].

[1]- الوجد نفسه، دقائق وزارة الخارجية، 24 أيار 1965، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 7، المستشار القانوني لوزارة الخارجية، 16 كانون الثاني 1970، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 25.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 9 تموز 1990، الخانة 36.

[3]- مجلس العموم، هانسارد، 18 كانون الأول 1989، الخانة 47، 19 أيار 1992، الخانة 28.

[4]- وزارة الخارجية، «خصائص الدولة»، الملكية البريطانية للمحيط الهندي، www.fco.gov.uk.

أما القضية الأخرى فهي أن الحكومة البريطانية بذلت جهوداً كبيرة من أجل إخفاء الواقع بأن عدداً من الشاغوسيين كانوا «مواطنين في المملكة المتحدة وفي مستعمراتها». وقد فضّلت بريطانيا اعتبارهم موريشيين لكي يتسنى لها رميهم فيها وتسليم أمورهم إلى السلطات الموريشية للتعامل معهم. وكان وزير الخارجية قد حذّر عام 1968 من «إمكانية مطالبة بعضهم ذات يوم بحق البقاء في BIOT بمقتضى مواطنتهم في بريطانيا ومستعمراتها»، وورد في مذكرة أصدرتها وزارة الدفاع في العام نفسه أنه «من الضروري جداً بأن لا يقدم أيّ مسؤول أميركيّ على الإفصاح بغير قصدٍ عن امتلاك سكان الجزر جنسية مزدوجة^[1]».

وأشارت المفوضية السامية البريطانية في موريشوس في كانون الثاني 1971، قبل اجتماعها الذي عقده مع رئيس الوزراء الموريشي إلى أنه:

بطبيعة الحال، يجب أن لا أخبره بأنّ بعض هؤلاء يمتلك جنسيةً بريطانيةً، لكن من المحتمل أن يكتشفوا هذه النقطة، وفي تلك الحالة، علينا أن نكون واضحين.

وفي عام 1971، ورد عن وزارة الخارجية بأنه «لم يحن الوقت لتقديم سياسة حكومة جلالة الملكة HMG المشورة «للعامل بالعقود» حول جنسيتهم المزدوجة أو لإخبار الحكومة الموريشية بذلك، بإشارة منها إلى «سياسة الإخفاء تلك»^[2].

وكان الوزراء قد كذبوا بشكل علنيّ حول الدور البريطاني في اجتثاث الشاغوسيين، فعلى سبيل المثال، كتب وزير الخارجية ريتشارد لوس إلى أحد النواب عام 1981، ردّاً على رسالة أرسلها إليه أحد ناخبي الأخير، بأن سكان الجزر قد «منحوا حق الاختيار بين العودة إلى (موريشوس أو سيشل) أو العمل في منشآت زراعية في جزر أخرى في BIOT». ووفقاً للتاريخ المنقّح هذا، «إنّ معظم سكان الجزر قد اختاروا العودة إلى موريشوس، وقد قام أرباب عملهم بالترتيبات الخاصة لتسهيل نقلهم وعودتهم»^[3].

[1]- من مايكل ستوارت إلى هارولد ويلسون، 21 نيسان 1969، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 21، من وزارة الدفاع إلى سفارة المملكة المتحدة، واشنطن، 13 حزيران 1969، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 23.

[2]- المفوضية العليا، من موريتوس إلى وزارة الخارجية، 13 كانون الثاني 1971، ص 32، من وزارة الخارجية إلى المفوضية العليا، موريتوس، 12 آذار 1971، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 34.

[3]- رسالة ريتشارد لوس، 2 شباط 1981، التسلسل الزمني للتنازعات القضائية، ص: 53.

وكذب الوزراء في الستينات أيضاً حول الشروط التي عرضت بريطانيا بمقتضاها قاعدة دييغو غارسيا إلى الولايات المتحدة، وكانت الأخيرة قد دفعت 5 ملايين جنيه استرليني مقابل الجزيرة، وقد اقتطع المبلغ من الفاتورة التي دفعتها بريطانيا إلى الولايات المتحدة لقاء شرائها منظومة الأسلحة النووية بولاريس Polaris. وقد طلبت الولايات المتحدة من بريطانيا إبقاء هذا الاتفاق سرياً، وتقيّد رئيس الوزراء هارولد ويلسون بذلك، فكذب علناً، وورد في مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية إلى الولايات المتحدة عام 1967 أنه «في نهاية المطاف، وفي ظلّ الضغوطات الهائلة، يجب علينا أن ننكر وجود أيّ مساهمة أميركيّة بأيّ شكلٍ من الأشكال، وأن نطلب من الوزراء التصرف بالطريقة نفسها في البرلمان إذا اضطّروهم الأمر».

وقد نصحت وزارة الخارجية في مذكرة أصدرتها عام 1980 إلى وزير الخارجية آنذاك «بعدم السماح لأيّ صحفيّ كان بزيارة دييغو غارسيا» وبتخفيض عدد زيارات النواب إليها إلى حده الأدنى لإبعاد أولئك الذين «يطرحون أسئلة حساسة وغير مرحب بها بصورة متعمّدة»^[1].

وأشار محامو الدفاع عن الشاغوسيين، الذين كشفوا الملفات السرية، إلى أنّ:

إن «الإخفاء» موضوعٌ تضمنته جميع الوثائق الرسمية، من إخفاء وجود شعب دائم لـ BIOT إلى إخفاء وضع الشاغوسيين، وإخفاء البعد الكامل لمسؤولية حكومة المملكة المتحدة...، بالإضافة إلى إخفاء امتلاك عديد من الشاغوسيين الجنسية البريطانية وجنسية مستعمراتها، وقد تفاقم ذلك الإخفاء بسبب الرفض المستمر بقبول الواقع بأنّ أولئك الذي طردوا من الجزر بين عامي 1971 و 1973 لم يتخذوا أي قرار اختياريّ بمغادرة الجزر.

وبالفعل، يقول المحامون، «لأهداف عملية، من الممكن أن يكون المكر الذي انتشر في العالم على هذا النطاق الواسع، وخاصة في الأمم المتحدة، جزءاً جوهرياً» من سياسة الحكومة^[2].

[1]- إيوان ماك أسكيل وروب إيفانز، «ثلاثون عاماً من الكذب، المكر والغش الذان سرقا شعب جزيرتهما الأم»، غارديان، 4 تشرين الثاني 2000.

[2]- حجة الهياكل العظمية، المقاطع 2.14، 9.21.

حزب عمال جديد بقيم قديمة

التقيت بأوليفير بانكولت وبمجموعة من الشاغوسيين في خلال زيارتهم لندن في تشرين الأول/ تشرين الثاني 2002 لإبراز بعض الأدلة الضرورية لجلسة استماع ستعقدتها المحكمة العليا لاحقاً. وكانوا بصدد المطالبة بتعويض كامل وبحق العودة إلى ديبغو غارسيا، الأمران اللذان رفضتهما الحكومة التي استمرت في مواجهتهم في المحاكم. لم ينووا مقابلة أي مسؤول في وزارة الخارجية في تلك الزيارة، وأخبرني بانكولت بأنه:

في كل مرة ننوي فيها تقديم شرح واضح حول الشاغوسيين، يقابلوننا بمنحنا أملاً لا يُحقق، فوزارة الخارجية لا تعمل بنية طيبة لتسيير الأمور لصالحنا، ويبدو أنهم لا يهتمون بنا، ربما لأننا داكني البشرة وأفريقيي الأصل. فإن نظرنا إلى حالة جزر الفولكلاند وحالة مونتسيرات، تم حل المشكلة. من المعيب أن تترأس المملكة المتحدة الكومنويلث^[1].

رأيت أن الشاغوسيين وقورين جداً لكنهم كانوا بحالة يرثى لها، وكان معظمهم بحيرة مما سيمرون به أي القدوم إلى لندن من موريشوس من أجل حضور جلسات الاستماع في المحكمة يومياً لإثبات حقهم بالعودة إلى موطنهم، على أن ذلك كله يتم بلغة لا يفقهها معظمهم، وفي ظل ضعف ومرض قسماً منهم.

ولم يكن بقاؤهم ممكناً لولا شركة المحامين ومجموعة دعم تشاغوس في بريطانيا التي تقوم على ميزانية متقشفة وتواجه صعوبات لتجميع أدنى المبالغ، فالحكومة لم تبرع لهم حتى بفلس واحد. وعندما التقيت بمجموعة الشاغوسيين، كانوا متجمعين في قبو صغير تابع لفندق في لندن كان أصحابه قد قدموه لهم إضافة إلى الوجبات الرئيسية اليومية طوال فترة بقائهم فيه. إن المذلة التي تعرضوا لها من قبل الحكومة البريطانية هي جزء من الفضيحة.

واحتج المتحدث باسم وزارة الخزانة في حكومة العمال عام 1981، روبن كوك،

[1]- مقابلة شخصية ، لندن، 30 تشرين الأول 2002.

حول استخدام ديبغو غارسيا من قبل القاذفات الأميركية المسلحة نووياً، لكنه، حسب ما قيل، اضطر إلى «التملص من المسألة» عند طرحها في الأمم المتحدة كونه وزيراً للخارجية، ودعم الدعوى القضائية التي رفعتها الحكومة على سكان الجزر. واستمرت بريطانيا في رفضها لمطالبات حكومة موريشوس في إعادة ديبغو غارسيا إليها، قائلة أنها ستعيدها عندما «تُنهي استخدامها» لأهداف دفاعية^[1].

وخلال عملية صياغة مشروع قانون الأراضي العابرة للبحار، حاولت حكومة بلير إلغاء جنسية الشاغوسيين البريطانية الكاملة التي عرضتها على سكان الأراضي الأخرى الخارجية، بحجة أنهم مواطنون موريشيون، وهي خدعة طويلة الأمد اتبعتها الحكومة البريطانية مع علمها بأنها خاطئة. ولم تعترف الحكومة بحق الحصول على الجنسية الكاملة إلا على مضض^[2].

يجب الاعتراف بأن موقف الحكومة كان استثنائياً، فحكومة بلير مستمرة في معارضة بحث الشاغوسيين عن العدالة بالإضافة إلى حفاظها على الدفاع والمكر اللذان ميّزا سياسة النخب في العقود الأربعة السابقة، ولا تعتقد بأن هناك ما تعتذر من أجله. وأخبر وزير الخارجية البريطاني جون باتل مجلس العموم أن الدعوى القضائية لا تُعنى إلا باستيطان الجزر النائية «وغير معنية» بالجوانب الصحيحة والخاطئة لطريقة طرد سكان الجزر^[3].

من الواضح أن الحكومة البريطانية غير راضية بالحكم الذي أصدرته المحكمة في ما يخص الدعوى القضائية، وتبذل جهداً كبيراً من أجل منع تنفيذه، وأخبر وزير الخارجية طوني لويدي مجلس العموم عام 1998، قبل إصدار المحكمة العليا قرارها في تشرين الثاني 2000 بأن عودة الشاغوسيين «ليست بالاحتمال الواقعي»، وأضاف أن «الحكومات البريطانية المتتالية قد قدّمت مساعدات مالية هائلة للمساهمة في إعادة توطين سكان الجزر في موريشوس»، مشيراً بذلك إلى المبالغ الزاهدة التي دفعتها الحكومة في عامي 1978 و 1982^[4].

[1]- إيان بلاك، «ضحايا الاستعمار يسعون لإعادة الاستيطان»، غارديان، 16 تشرين الأول 1997.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 22 حزيران 1999، الخانة 925.

[3]- مجلس العموم، هانسارد، 9 كانون الثاني 2001، الخانة 191.

[4]- مجلس العموم، هانسارد، 24 شباط 1998، الخانة 192.

وقال وزير الخارجية بيتر هاین، قبل ثلاثة أشهر على إصدار المحكمة العليا قرارها الذي يقضي بتطبيق حق سكان الجزر في العودة إلى جزرهم النائية:

إنّ جزر الإقليم النائية مهجورةٌ وغير مسكونة منذ 30 عامًا، ولذلك أي عملية لإعادة التوطين ستسبب مشاكل جدية تعود إلى الجدوى العملية وإلى التزامنا بمعاهدتنا^[1].

وعلى نحو مماثل، أشارت مذكرة أصدرتها وزارة الخارجية إلى مجلس العموم إلى أنّ إعادة توطين الجزر النائية سيكون «غير عمليٍّ ومتناقض مع مرافق الدفاع القائمة»، وجاء فيها أيضًا «إنّ موقفنا من مستقبل الإقليم تحدّد مصلحنا الاستراتيجية والتزامنا بمعاهدتنا مع الولايات المتحدة»، ولم يرد في المذكرة أي تفصيل حول التزامات الحكومة بشأن حقوق سكان الجزر وهو أمرٌ حقيقيٌّ، بما أنه من الواضح أنّ أيّ من الحكومتين، حكومة العمال وحكومة المحافظين، قد اكرّثت لسكان الجزر أو لأي مفهوم غريب يخص حقوق الإنسان^[2].

وبعد عام على انتصار سكان الجزر في الدعوى القضائية، كانت الحكومة تتحدى بفعالية الحكم الذي أصدرته المحكمة، وقد ألغت وزارة الخارجية الزيارة الأولى التي كان قد خطط لها سكان الجزر إلى مواطنهم بعد ثلاثين عامًا من طردهم منها، بحجة أنّ «الوضع الأمني يحول دونها». وورد عنها «نحن نحاول باستمرار إيلاء أهمية لمطالبكم من أجل تسهيل الزيارة إلى موطنكم، لكننا لا نلتزم بتمويلها»، أما سكان الجزر فكانوا بالكاد ينوون البقاء لليلة واحدة على متن السفينة في زيارتهم الاستطلاعية^[3].

وعمدت وزارة الخارجية إلى سحب عملية إجراء دراسة لجدوى إعادة التوطين، واستخلصت منها أن إعادة الاستيطان على الجزر مستحيل على أيّ حال، وقالت أن السكن الطويل الأجل على الجزر سيكون محفوفًا بالمخاطر وتكاليفه باهظة. ولم يُسمح للشاغوسيين أن يكونوا جزءًا من تلك الدراسة، فعلى نقيض النتيجة التي استخلصتها الحكومة، أظهرت دراسة تمّ إجراؤها من أجل سكان الجزر أن إعادة

[1]- مجلس العموم، هانسارد، 24 تموز 2000، الخانة 423.

[2]- مذكرة وزارة الداخلية حول الملكية البريطانية للمحيط الهندي، 31 تموز 2000، في لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم، التقرير الخاص الأول، جاسة 2001/2000، الملحق 10.

[3]- إيوان ماك أسكيل، «اتفاقيات الولايات المتحدة الأساسية تضرب سكان الجزر النازحين»، غارديان، 9 تشرين الأول 2001.

الإستيطان ممكنًا، لأن المياه متوفرة بالإضافة إلى الأسماك والمستلزمات الأخرى، وإن كانت مستويات الاستثمار منخفضة. وتشير تلك الدراسة إلى أنه «من السخيف أن نقول أنه لا يمكن إعادة توطين الجزر» وأن نتيجة دراسة الجدوى التي قامت بها الحكومة «مغلوطّة رغم كلّ المزاعم»، كما أشارت إلى أن جزر تشاغوس سبق وأُعيد توطينها بنجاح من قبل قوات الولايات المتحدة المسلحة^[1].

ويبدو أن ما يُسمى «بأصحاب اليخوت» قد قضوا أشهرًا على الجزر النائية، وقام الاتحاد الأوروبي بتخصيص ملايين اليوروهات كمساعدة للأراضي الخارجية مليونان اثنان لجزر بيتكيرن على سبيل المثال، التي يصل عدد سكانها إلى حوالي الأربع دزينات. أما الحكومة البريطانية، فلم تطلب من الاتحاد الأوروبي القيام بأي شيء من أجل إعادة توطين الشاغوسيين.

وأُسفرت الدعوى القضائية عن تسوية ضمنت حق سكان الجزر في العودة إلى الجزر النائية، ما عدا ديفغو غارسيا، وبقيت الحكومة البريطانية تعارض بعناد عودة السكان إلى ديفغو غارسيا، بإشارة إلى «التزاماتها بالمعاهدة» اتجاه الولايات المتحدة - أي إن الاتفاق قد تمت خياطته بين الدولتين. وقالت الحكومة: «إن الدخول إلى ديفغو غارسيا سيظل خاضعًا للسيطرة بشكلٍ حازم ولن يتم إلا من خلال تصريح خاص». ومع ذلك، سيطالب حزب العمال السكان المرحلين بالحصول على رخص خاصة تسمح لهم بزيارة أراضيهم. ويتعارض ذلك مع العمال المدنيين الـ 1500 الذين يعملون حاليًا في ديفغو غارسيا ويخدمون في قاعدة الولايات المتحدة، ومعظمهم من موريشوس والفيليبين، وتقوم القوات البحرية بإجراء دوريات بحرية وبرية من أجل ضمان عدم اقتراب أيّ كان من ديفغو غارسيا^[2].

وكانت الولايات المتحدة تعارض بشدة إعادة التوطين، حتى في الجزر النائية، ومارست ضغوطًا على الحكومة البريطانية من أجل منع ذلك. وقد نشرت صحيفة غارديان رسالة سرية كانت قد أرسلتها وزارة الخارجية الأميركية إلى وزارة الخارجية البريطانية تقول فيها أن إعادة توطين كهذا «سيخفض مستوى الأهمية الاستراتيجية

[1]- جوناثان جينيس، «إعادة استيطان جزر تشاغوس: أداة النظر»، 11 أيلول 2002، ص: 67.

[2]- مجلس العموم، هانسارد، 13 تشرين الثاني 2000، الخانة 510.

للأصل العسكري الحيويّ الأوحّد في المنطقة»، وقد أفصحت الولايات المتحدة أنها كانت تبحث عن إذن بريطانيا لتوسيع قاعدتها العسكرية في ديبغو غارسيا و«تطوير الجزيرة لتصبح موقعاً عملياً لعمليات القوات الجوية الاستطلاعية - إحدى المواقع الأربعة من ذلك النوع حول العالم»، وكان ذلك قبل سنة من أحداث أيلول التي قدمت ذرائع سهلة لإظهار القوة المتزايدة. وبعد الدعوى القضائية، أقرّت الولايات المتحدة بأنها لا تستطيع منع سكان الجزر من العودة إلى الجزر النائية لكنها لن تسمح لهم بالعودة إلى ديبغو غارسيا^[1].

ولعلّ المقارنة بين ديبغو غارسيا وجزر فوكلاند جليّة، وعلّق جون ماديلي في تعليقٍ تمّ إصداره عام 1982 لمجموعة حقوق الأقليات قائلاً:

تقف معاملة بريطانيا لشعب إلوا بتناقض صارخ وبلغ مع طريقة معاملتها لشعب جزر الفوكلاند في ربيع عام 1982، فاجتياح الفوكلاند قاومته القوات البريطانية بشراسة على طول الساحل الذي يبلغ 8000 ميل، متكبدّة أكثر من ألف مليون جنيه ومضحّة بحياة العديد من البريطانيين والأرجنتينيين. وتمّ تسليم ديبغو غارسيا خالية من سكانها - بعيداً عن الدفاع - كما تمّ التشاور معهم قبل إزالتهم^[2].

إن حالة جزر الفوكلاند المشابهة تتلاءم هنا أيضاً، بما أنه، وقبل خمسة أيام من اجتياح الأرجنتين لها عام 1982 - وبعد عقدٍ على بدء الإزالات الأولى من ديبغو غارسيا - تمّ إبرام «اتفاق» «نهائي» بين بريطانيا والشاغوسيين يقضي بدفع تعويض قدره 4 مليون جنيه استرليني.

أثار الإجتياح الأرجنتيني غضب وسائل الإعلام والثقافة السياسية بما فيها الإعلانات بشأن أهمية الحفاظ على المبادئ السامية والقانون الدولي والدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالراعايا البريطانيين. وعلى سبيل المثال، أشار محرّرو صحيفة فايننشال تايمز إلى أنّ اجتياح جزر الفوكلاند كان «طريقة غير شرعيّة وغير أخلاقيّة للقيام بمطالب

[1]- إيوان ماك أسكيل وروب أيفانز، «الولايات المتحدة تمنع سكان الجزر المنفيين من العودة إلى موطنهم»، غارديان، 1 أيلول 2000، إيوان ماك أسكيل، «منفيّو ديبغو غارسيا يسعون لتحصيل 4 مليار £ من الولايات المتحدة»، غارديان، 13 كانون الأول 2000.

[2]- ماديلي، ص: 3.

إقليمية ذات أهمية»، ويجب أن لا يتخطى حل تلك الأعمال الخاصة أمنيات سكان جزر الفولكلاند الذين يتمنون الحفاظ على تقاليدهم»، وأضافوا «إن تم السماح لهم بالقيام بهجمات وقحة من أجل تحقيق غاياتهم، ستكون التبعات خطيرةً وغير محصورة بموقع بريطانيٍّ أو اثنين بل ستؤثر على السلام في مختلف المناطق^[1]».

وأشار محررو صحيفة ديلي تلغراف «نحن نتعهد بأخذ أمنيات سكان جزر الفولكلاند الأساسيين بعين الاعتبار، الأمر الذي أعادته السيدة تاتشر ليلة البارحة» (في نقاش طارئ في مجلس العموم). وأشاروا إلى أن «المبدأ يقتضي» بضرورة دعم الولايات المتحدة لبريطانيا حول مسألة الفولكلاند بما أنها لا تستطيع «أن تتجاهل تطبيق الحكم الأجنبي على من لا رغبة له به»، «وقد تم اتخاذ قراراً بريطانياً بإرسال فريق مهام ببساطة لأنه البديل الوحيد للخيانة المذلة في جزر الفولكلاند»، «ومن الواضح أن الاجتياح عملٌ غير قانونيٍّ كما كان متوقعاً، وقد نص عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وتنطبق جميع الانتهاكات على سكان جزر تشاغوس، فطردهم قد انتهك المادتين 9 و 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي يفيد بأنه «يجب أن لا يتعرض أيّ حدٍّ إلى التهجير التعسفيّ ويجب أن يتمتع الجميع بحق العودة إلى بلادهم»، وذلك ضمن أمورٍ أخرى ينص عليها.

لكن تنطبق عليهم مجموعة مختلفة من المبادئ لا تشبه مبادئ سكان الفولكلاند، ويتم الدفاع عن المبادئ السامية حين تقع الانتهاكات ضدنا، ومن النادر أن تنطبق (أو أن يتم ذكرها في النظام الأيديولوجي) في الحالات التي تلتزم الحكومة البريطانية بها. ويبقى سكان جزر تشاغوس مجموعة من ضحايا عدم اعتداد النخب البريطانية بحقوق الإنسان - وضحايا المكر الذي يكمن وراء الخطابات الرفيعة المستوى - كما حاولت أن أظهر في هذا الكتاب.

[1] - «المغلاة في الوطنية ليست الحل»، فايننشال تايمز، 5 نيسان 1982، «ما بعد اللورد كارينغتون»، فايننشال تايمز، 6 نيسان 1982.

**الفصل
الثالث والعشرون
التحديات المقبلة**

يُتسم تاريخ السياسة الخارجية البريطانية بالتورط في أبشع فظائع العالم، وإن نظرنا بصدق، سنرى دور بريطانيا في العام كسلسلة من الجرائم ضد الإنسانية، أما حالياً، وبالتناقض مع الخطابات الاستثنائية التي يدلي بها قادة حزب العمال الجديد والنخب الأخرى، تستمر السياسات على ذلك المنوال التقليدي، جاعلةً العالم أكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان وأكثر تفاوتاً وأقل أماناً.

ويُعتبر ذلك سبباً أساسياً يدفع بريطانيا إلى تغيير وجهة سياساتها، لأنها لا تفاقم معاناة ومآسي الآخرين فحسب بل تشكل خطراً على الشعب البريطاني، وهناك خمسة طرق على الأقل تتبعها بريطانيا في سياستها فترتد علينا، إلا في حال حصل تغيير جذري في مسارها.

يتعلق السبب الأول بأسلحة الدمار الشامل، فالحكومة البريطانية تهدد باستخدام الأسلحة النووية، أما وجهة نظرها التي تؤيد القتال في الحرب و«عدم اللجوء إلى الاستراتيجية» إلى جانب تدخلها العسكري الاستثنائي، فهي ترسل رسالة واضحة إلى الآخرين: أي نظام يرغب بالتشبه بالغرب - أو أي أمة أرادت التوجه نحو الاستقلال بشكل جدي - يجب أن يقتني أسلحة نووية، وأي دولة لا تقتنيها، يسهل تهديدها بالتدمير والسحق، كأفغانستان ويوغوسلافيا والعراق، وتعتبر الأسلحة النووية حماية في المرحلة الجديدة من التهديدات الغربية والتدخل المتكرر بقناع «الحرب على الإرهاب». وما لا يمكن تصوره هو نية منظمة حلف شمال الأطلسي NATO قصف يوغوسلافيا في حال امتلكت بلغراد أسلحة دمار شامل فعالة، ومن المؤكد أن الأنظمة القمعية حول العالم ناهيك عن المجموعات الإرهابية ولربما بعض الحكومات المعتدلة أيضاً قد استخلصت ذلك الدرس، ولا بدّ من أنّ التشجيع الفعلي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ما هو سوى تطور خطير نحو مستقبل مشؤوم.

ليس «الأمان» سوى خدعة يوهمون أناس بها، فيما تزيد بريطانيا والولايات المتحدة الإنفاق العسكري، وتزيد من القدرات على «إظهار القوة» وتصنع أسلحة

أكثر تطوراً وحدائثاً وتعزز السيطرة العسكرية الغربية التقليدية. وتولد تلك الأولويات عدم الأمان والاستقلال كما أنها تشجع الآخرين على شراء أسلحة أكثر فتكاً، ويصب ذلك كله في مصلحة شركات الأسلحة التي يحرص حزب العمال الجديد على إرضائها، لكنه لا يفيد أي جهة أخرى.

أما السبب الواضح الآخر فينبثق من تصدير بريطانيا للأسلحة، فثاني أكبر المصدرين في العالم يساعد في زيادة حدة التوترات ويغرس بذور الصراعات المدمرة في جميع القارات، وعموماً، إن بريطانيا على استعداد تام لتزويد أي كان بالأسلحة التي يشاء، ولا تستثني إلا القليل عندما تُجبر على التقيد بالمبادئ التوجيهية للتصدير، التي تتسم بالمرونة ويتم خرقها باستمرار. وكما أظهر الفصل الثامن، عادة ما تزود بريطانيا طرفي الصراع بالأسلحة، أي الدول الأفقر في العالم ومتهكي حقوق الإنسان والدول المتورطة في حروبٍ شنتها على شعوبها أو تلك المحتلة للأراضي. أما إمكانيات السلام والتنمية - وهي المهام الطارئة في عدة أماكن - فتجعلها سياسات الحكومة البريطانية الأساسية صعبة التحقيق.

إنّ النخب البريطانية على اقتناع تام بمنطق تصدير الأسلحة لدرجة أن بريطانيا تعتبر من يقترح إيقافها مجنوناً - وهذا مثالٌ هام على مدى فتك السياسات البريطانية «العادية» بنا وبالأخرين. وفي ظل العولمة، لا يمكن استيعاب الصراعات ببساطة في جميع أقطار العالم، أما فكرة النأي بأنفسنا عنها، فلم تعد قائمة. إن بيع الأسلحة حول العالم لا يمكن المعتدين من متابعة الحرب فحسب بل يعزز الدور العسكري في السياسة، وغالباً ما يقوّض الديمقراطية ويحول الموارد النادرة بعيداً عن احتياجات التنمية، كما أنّ تصدير الأسلحة يولد المزيد من الصراعات ويعزز عدم المساواة التي تولّد بدورها العنف وتؤدي إلى عالم مضطرب. ويعتبر تصدير الأسلحة البريطانية تدخلاً سياسياً بالخارج، فهو يدعم النخب ويساندها في أعمالها القمعية ويدعم طرفاً على حساب الأطراف الأخرى، وهو جزء من سياسة بريطانيا الخارجية العامة، كما أنه تجارة مربحة بالموت، واستمراره جنون.

ثالثاً، يحتمل أن ترتد «الحرب على الإرهاب» علينا بطرق عدّة، فلا بدّ من أن هذه المرحلة الجديدة من التدخل العسكري الغربي تخلق أعداءً جدد، أي جيل جديد يحمل مشاعر معادية للغرب، ولربما جيل جديد من الإرهابيين المستعدين إلى متابعة ما ساهمت بريطانيا والولايات المتحدة في خلقه في أفغانستان عام 1980، ويبدو أن استراتيجية الانتقام العسكري الهائل التي وضعتها الولايات المتحدة وبريطانيا لأفغانستان قد ساهمت في نشر تنظيم القاعدة بدلاً من تدميره، فالاستراتيجية الأميركية الواعية التي صورت الصراع المانويّ بين الخير والشرّ قد دعمت القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى بطريقة لم يكن بن لادن ليحلم بها. وبات الإرهابيون يرون الولايات المتحدة وحشاً يودّون تصويره من أجل تبرير هجماتهم في المقام الأوّل، وخاصة بعد ردة فعلها على هجمات أيلول عليها، فباتت الحرب الواسعة النطاق جاهزة، وبات بوش والنخب الأميركية مستعدين للقيام بالمهمة، خاصة وأنها تصب في مصلحتهم. أما شعوب الغرب، فتدفع ثمن تفاقم انعدام الأمان وانخفاض مستوى الحريات المدنية وجدول أعمال النخب المحلية «المحافظ»، بينما يبدو أن كافة بلدان العالم معرضة للغضب الإنكليزي - الأمريكي.

هل نتوقع من المتضررين من الاستراتيجية الأميركية الإنكليزية - الفلسطينية في الأراضي المحتلة وأهالي الأطفال العراقيين الذي قتلوا جراء العقوبات أو القصف وسكان القرى الأفغانية المقصوفة - أن يواصلوا التعاون السلمي مع الدول الغربية؟ أو أن يعملوا بصبر عبر المؤسسات الدولية من أجل إحلال العدالة، في حين يتم التلاعب بتلك الهيئات لتعزيز السياسات الغربية؟ وفي حين حاول بوش تقسيم العالم إلى فريقين، أحدهما معنا والآخر ضدنا، نجد أنّ الكثير من الناس ضدنا، وربما معظم سكان الأرض في الفريق الآخر - وذلك مبرر. وبالطبع، على نحو ما حدد بليز وبوش، يجب علينا «نحن» أن نكون ضد «أنفسنا» إن كان بناء مستقبل أفضل من أبرز اهتماماتنا.

رابعاً، إنّ النخب الداعمة، وخاصة القمعية منها، تتكبّد تكاليف باهظة، أما الموجة الجديدة من الأعمال القمعية المحلية التي تم إطلاقها في عدة دول باسم «مكافحة الإرهاب» فهي تعمل على كبت المعارضة بما فيها الأصوات الديموقراطية، كما تدفع

الناس والجماعات نحو «حلول» متطرفة ومتعصبة، وتلك الحال مع الأنظمة القمعية في الشرق الأوسط التي تدعمها بريطانيا. وبدلاً من تغيير المسار بعد أحداث أيلول، قامت لندن وواشنطن بما هو عكس ذلك، فعززت دعمها للأنظمة القمعية واستمرت في الترويج «للاستقرار» القصير الأجل، والأمر الملحوظ بشأن العالم بعد أحداث أيلول هو مدى تشابهه مع العالم قبلها، ولم يتغير فيه إلا القليل، أما السياسات الغربية التقليدية فقد تم تعزيزها.

وتتحمل التكاليف الأساسية الشعوب المحلية التي تربط بطريقة صحيحة السياسة الغربية مع أنظمتها القمعية. ومع انحيازها إلى تلك النخب، تساعد بريطانيا الأنظمة الوحشية للحفاظ على السلطة التي تفشل بدورها في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية الكامنة التي تعزز الفقر وسوء التنمية في تلك الدول. ومن المؤكد أن كل ذلك يشكل أرضية خصبة للصراعات المستقبلية ولانعدام الأمان.

يجب أن تقف بريطانيا إلى جانب القوى الديمقراطية في الشرق الأوسط وفي جميع أقطار العالم، داعمة صراعات الشعوب العادية من أجل تحقيق العدالة وتحصيل الحقوق، ويُعد ذلك طريقاً أفضل يؤدي إلى عالم من التكامل أكثر سلاماً من ذلك الذي اختارت فيه بريطانيا الانحياز إلى الحكام القمعيين. لكن علينا أن نتأكد من أن استراتيجية لندن الحالية تصب في مصلحة النخب البريطانية التي لا تهمها المبادئ السامية كالعدالة والحقوق بل تسعى إلى تحقيق الربح والسلطة في العالم.

خامساً، تساعد السياسات الاقتصادية العالمية البريطانية في منع النمو وتعزيز التفاوت وعدم المساواة وتعميق الفقر، أما الاستراتيجية التي يناصرها القادة البريطانيون من أجل إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي - «التحرير» الاقتصادي على مستوى العالم - فتخلق مأساً لا توصف للعديد من الشعوب في حين تعمل على تمكين الشركات المتعددة الجنسيات التي أنشئ الاقتصاد العالمي ليعمل بما يناسب مصالحها. وقد نتج عن «النصائح» التي قدمها الغرب لأفريقيا وغرب أوروبا طوال العقدين السابقين - حيث أدت بريطانيا دوراً رائداً - ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات

الفقر في بلدان عدة، فعالمننا اليوم يعاني من أكبر نسب التفاوت في تاريخ الإنسانية بينما تغذي الشركات المتعددة الجنسيات «عالية المستوى» نفسها أكثر فأكثر وتعمل الأجزاء الأخرى من العالم من أجل تعميق الفقر. ومرة أخرى، إن أولويات لندن الأساسية هي التوصل إلى عالم أقل استقراراً وأكثر خطورة.

يظهر كل ذلك أن الخطر الحقيقي علينا - أي عامة الشعب - هم قادتنا وليست التهديدات الرسمية التي يحددها، وحليفنا الرئيسي - هو في الواقع الخطر الرئيسي علينا - الولايات المتحدة هي الدولة الأبرز في العالم في الخروج عن القانون، ومن خلال المرحلة الجديدة من التدخل العسكري التي بدأت بها والاستراتيجية التي تتبعها من أجل إعادة تشكيل التقتصاد العالمي، باتت تؤثر علينا أكثر من نخبنا. أما الحكومة البريطانية فهي متورطة في ذلك، فهي فشلت في كبح جماح الولايات المتحدة فدعمتها ومكثتها بدلاً من ذلك، ويعتبر احتواء الولايات المتحدة من أصعب قضايا الشؤون الدولية.

من الواضح أنه في الوضع الراهن يجب أن تتغير الكثير من السياسات الخاصة، ويجب أن يتم عكس مسار عدد من أساسات السياسة الخارجية البريطانية.

وعلى بريطانيا أن توقف دعمها العام لواشنطن وأن تتبّع سياسة عدم التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بدلاً من الحفاظ على علاقة خاصة معها، ويشمل ذلك الاعتراض على السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط على سبيل المثال، ووضع بدائل مع أولئك الذين يعملون محلياً لتحقيق العدالة وتحصيل الحقوق، وبدلاً من دعم النخب في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى، يجب أن تتبع بريطانيا استراتيجية دعم الجماعات الأكثر تحرراً وديموقراطية التي تقدم آفاقاً إنمائية لشعوبها.

وبدلاً من تعزيز قيد واحد من قيود «تحرير» الاقتصاد العالمي يناسب الجميع، يجب أن تناصر بريطانيا مختلف السياسات الاقتصادية التي تناسب الأوضاع المحلية، وبدلاً من تصدير الأسلحة، يجب أن تحوّل صناعتها العسكرية إلى الاستخدام المدني بصورة رئيسية، كما عليها أن تتوقف عن تدريب عسكري متتهكي حقوق الإنسان

وإلغاء تصنيع أسلحتها النووية. وبدلاً من إعادة تشكيل قواتها المسلحة للقيام بعمليات عدائية، على بريطانيا أن تنفق ما لا يذكر على الدفاع الحقيقي واشتثمار المدّخرات، وإنفاق مبالغ طائلة على برامج العون المتعدّدة الأطراف والمُحكمة الإدارة التي لا تتعرض لتأثير النخب البريطانية والغربية، كما عليها أن تعمل لإحلال الحوكمة الديمقراطية في المؤسسات الدولية، فتتيح بذلك التمثيل المنصف للدول الفقيرة فيها لتصل أصوات عامة الشعب إلى المعنيين.

وبشكل عام، علينا الشروع في إضعاف دور بريطانيا في العالم بدل التشبث بأفكارٍ سخيفة «كفعل ما لا نقدر عليه» ومفاهيم أمبرالية كاعتبار بريطانيا من «القوى العظمى».

وتطول اللائحة، وقد تبدو كلائحة أمان مثالية للوهلة الأولى، لكن التغييرات ليست منافية للعقل، وأجروا أن أقول أنها تتماشى مع معتقدات معظم الأشخاص الذين لا ينتمون إلى النخب- وهو سبب آخر لاعتبار عامة الشعب تهديداً.

ومن الواضح أن أيّاً من التغييرات لن تحصل من دون ضغط الرأي العام الهائل، ويرجع السبب الأساسي إلى أننا غير معنيين بتغيير عملية اتخاذ القرار الديمقراطية بل نهتم بمواجهة نظام حكومي محليّ مرسخ ونخبويّ ومتحفظ وشموليّ لا يتجاوب البتة لأيّ تغيير رئيسيّ ناهيك عن ذلك الشعبي. أما فكرة تعزيز سياسة خارجية تحترم القيم والمقاييس الإنسانية هي فكرة جديدة بالنسبة إلى بريطانيا فلطالما دعمت لندن سياسات غير أخلاقية.

وقد ظهرت حركة شعبية في السنوات الأخيرة، وسمّيت تسمية خاطئة وهي «حركة مكافحة العولمة» وقامت بتظاهرات وتجمعات ومحاضرات في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من تنازلها عن مجموعة من الاعتبارات والحملات والهواجس التي بدأت بها، إلا أنها تتحد في المقام الأول بمعارضة سيطرة الأعمال التجارية الكبيرة على الكوكب، وثانياً يبحثها عن عالمٍ تحترم فيه العدالة وحقوق جميع المواطنين.

وما يربط هذه الحركة ببعضها هو الحس الذي يتمتع به المنتمون إليها في الشمال

والجنوب، فهم ضحايا السياسات نفسها التي يفرضها مشروع النخب المتعدّدة الجنسيات، والتي تهدف إلى تعزيز «التحرير» الاقتصادي في جميع أقطار العالم. إنّ الدور الاستغلالي والمسيطر للمؤسسات المتعدّدة الجنسيات في الدول النامية، الذي يرجع جزئياً إلى القواعد الجديدة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، قد انعكس على بريطانيا، وباتت مساحات كبيرة من حياتنا الوطنية وخدماتنا الاجتماعية أداةً يستخدمها الآخرون لتحقيق مصالحهم، وتُعتبر السلطة التي تمتلكها المؤسسات الخاصة غير الخاضعة للمساءلة هجوماً واسع النطاق على الديمقراطية وعلى قدرتنا على اتخاذ قرارات اقتصادية تصبّ في مصلحتنا.

وفي كلّ من العالمين الغني والفقير، أنتجت برامج التخصيص احتكارات خاصة، وسلّمت البنية التحتية الاقتصادية الأساسية إلى المؤسسات التي تبغي الربح، ولم تفرض عليها سوى مستوى ضئيل من القواعد التنظيمية. وتخلق المنافسة الدولية المتزايدة «سباقاً نحو الحضيض» في مجال حقوق العمالة، مؤديةً إلى الاستغلال المباشر للبعض وزيادة الضغوط في العمل وانعدام الأمن الوظيفي للبعض الآخر، أما نقص تمويل مجالي الصحة والتعليم فينتج عنه تدهور في الخدمات العامة في الشمال والجنوب. وبشكل عام، يرتفع مستوى الفقر في عددٍ من البلدان - ولاسيما حيث تعمّق «التحرير»، بما فيها بريطانيا - بينما تزداد حدة التفاوت في جميع البلدان تقريباً.

تخلق تجارب الناس المشتركة في الشمال والجنوب أشكالاً جديدةً من التكافلات الدولية، وتُعتبر التظاهرات الهائلة المناهضة للحرب في كافة أنحاء العالم عام 2003 دليلاً على ذلك، فهي قد أظهرت معارضة الناس لاستخدام الدول الأقوى في العالم للقوة بشكل غير قانوني، وخاصة في مجال التكافل مع الضحايا في الجهة التي تتلقى سياسات حكومتنا. وأنا أعتقد بأن وضع جدول أعمال إيجابي لتلك الحركة يجب أن يكون من الأولويات من أجل تحقيق ديموقراطية حقيقية في المؤسسات المحلية والنوادي والمجتمعات التي ينخرط فيها الناس، ولمحاولة تحقيق الأمر نفسه في مواقع العمل. أما إرساء أسس الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار في المجموعات التي تم تنظيمها بتسلسل هرمي طفيف وخطوط قائمة على المساواة،

فهو أمرٌ يحصل فعلاً في كافة أنحاء العالم على المستوى المحلي، أي في المؤسسات وفي المجتمعات الأكبر منها بشكلٍ متزايد، لكن عادة ما يحصل ذلك خارج رقابة الإعلام، وتُعدّ عمليات اتخاذ القرار القائمة على المشاركة في مدينة بورتو أليغري في البرازيل مثلاً على ذلك، ففيها يُسمح للمواطنين بالمناقشة لوضع سياسات محلية، وثمة المزيد من الحالات المشابهة لها.

لكن من الضروري أن تقوم الحركة بتحويل الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية إلى هيئات ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ، لكنها ليست بالمهمة السهلة.

وعلى نحو ما أشرنا في الفصل 13، أعتقد أنه من الضروري أن يقوم المعنيون بدفع المنظمات إلى تطبيق مبدأ الديمقراطية في عملية صنع السياسات وفي نظام الحوكمة في بريطانيا، لأن تحقيق الديمقراطية الشعبية الحقيقية في بريطانيا يعني التخلّص من حكم النخب المترسخ وتبني نظامٍ تخضع فيه جميع الهيئات للمساءلة الديمقراطية ووضع حدٍّ للسريّة، ويؤدي من خلاله الشعب دوراً حقيقياً في عملية اتخاذ القرار عبر أشكالٍ عدّة من الديمقراطية المباشرة بدلاً من الاعتماد حصراً على أحد أفراد النخب الذي تم انتخابه باعتباره «ممثلاً للشعب». لكننا لن نستطيع إجراء أيّ تحسينٍ أساسيٍّ على السياسة الخارجية إلا في حال تم تحويل صنع السياسة من عمليةٍ نخبويّةٍ وسريّةٍ وشموليّةٍ إلى عمليةٍ شعبيّةٍ ومفتوحةٍ وديموقراطيةٍ، أما الحملات التي تتناول قضيةً فرديّةً والتي لا تركز على تغيير النظام بل على إجراء تغييرات (لا تُذكر) في السياسات التي يتبعها، فستحقّق مكاسب محدودة وستصل إلى طريق مسدود - لأن النظام سيستبعد احتمال وضع سياسات تتناسب بشكلٍ كبيرٍ مع مصالح الشعب. ومن المؤكد أن الدرس الرئيسي الذي يُستخلص من شنّ الحكومة للحرب على العراق هو أنه إذا ما تم تطبيق مبدأ الديمقراطية على عملية اتخاذ القرار، سيستمر تجاهل الضغط الشعبي الهائل.

وإلى جانب الديمقراطية السياسية، من الضروري تطبيق مبدأ الديمقراطية الاقتصادية. وينبغي علينا أن نعكس مسار تعميم «التحرير» الاقتصادي العالمي الذي

يعمل على تمكين الشركات المتعددة الجنسيات والذي يجبر جميع الدول على تعزيز استراتيجية واحدة تناسب الجميع والذي يتطلب نظاماً سياسياً نخبياً ليرأسه. وعلينا تعزيز أشكال الديمقراطية الاقتصادية التي تتعرض من خلالها الجهات الخاصة الفاعلة للسيطرة الديمقراطية ويتم تنظيم السياسات الاقتصادية فيها بما يتناسب مع الأولويات المحلية، ما يعني إعادة تحديد موقع عملية اتخاذ القرار ل يتم صنع سياسات تتماشى مع متطلبات الشعوب والمجتمعات.

ويعني ذلك أيضاً التخلي عن مفهوم «المنافسة الدولية» كحلّ للإنعاش الوطني، فالمستقبل الواعد يعتمد على العمل وفقاً لحقيقة الترابط العالمي والتنمية المستدامة، وبالتالي تعميق ثقافة «المواطنة العالمية». ومن الضروري أن تركز السياسات الاقتصادية والاجتماعية على حقيقة اعتماد مستقبلنا على التعاون داخل الدول وفي ما بينها، وعلى تعزيز السياسات الخارجية الأخلاقية الحقيقية.

يحتلّ صراع الشعوب مع النخب من أجل الديمقراطية قسماً كبيراً من التاريخ، فهو صراعٌ طويلٌ وقاسٍ، لكنني أعتقد أن تطبيق مبدأ الديمقراطية في بريطانيا إلى جانب تعميق حسّ الترابط العالمي بين الشعوب هو التحدي الجدّي في تغيير السياسة الخارجية البريطانية. ومن الضروري جداً أن يوضع حدّ لما يحصل باسمنا وأن يعاد تحديد دور بريطانيا في العالم فلربما يعمل على تعزيز القيم الإنسانية في نهاية المطاف.

هذا الكتاب

جاء هذا الكتاب ليقارب الغرب من وجهة نظر سياسية مع تسليط الضوء على إحدى أهم الدول الأوروبية وهي بريطانيا التي رغم قلة مساحتها لعبت دوراً كبيراً ومدمراً في الشرق.

يحاول المؤلف البريطاني والصحفي والباحث الأسبق في المعهد الملكي للشؤون الدولية مارك كورتس أن يكشف أقنعة بريطانيا في كيفية تعاملها مع بعض دول الشرق بما يتوافق مع مصالحها الإمبريالية على حساب مصالح تلك الشعوب، حيث اعتمد على وثائق واحصاءات رسمية ومعتمدة، وبين مدى عبث بريطانيا وتلاعبها بتلك الدول من خلال شبكة واسعة من المكر والخديعة.